

الأكاديمية العربية الدولية



الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية المقررات الجامعية

الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب / -برلين -ألمانيا المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017.

الطبعة الأولى 2017

هجري 1439

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله

بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر

برلين- ألمانيا

All rights reserved The Arab Democratic Center
is not allowed to re-issue this book or any part of it or store it in the scope
of retrieving or transmitting the information in any form without the prior
written permission of the publisher.

Berlin - Germany

الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon: 00491742783717

E-mail: info@democraticac.de

P.hD candidate: Ammar Sharaan

Chairman: Democratic German Center

المؤلفين المشاركين في تأليف الكتاب ودراساتهم

فهرست

6	تقديم عمار شرعان
7	مقدمة هادي الشيب
8	السياسة الخارجية الأمريكية "دراسة في المفهوم والتطور والمقاربات النظرية"
33	نسيمة طويل الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط اسلام عيادي
63	صناعة القرار السياسي ومحدداته في السياسة الخارجية الأمريكية- دراسة نظرية ومفاهيمية جمال ابو الرب
110	التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في مبادئ ومناهج التخطيط وفق نظرية القوة الذكية شهرزاد فكيري
132	مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط (2013-2016): دراسة في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة فوزية الفرجاني
155	الإطار الديني للسياسة الخارجية الأمريكية حيال العالم الإسلامي حسام كصاي
179	باراك أوباما والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بين ثنائيتي التراجع والانحسار شكلاط ويسام
205	السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب اتجاه منطقة الشرق الأوسط: بين الثابت والمتغير أسماء الصالحى
247	السياسة الخارجية الأمريكية لترامب تجاه سوريا ضياء نوح
265	السياسة الخارجية الأمريكية ضد إيران -قراءة تاريخية بن زكورة محمد الخيل
295	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز

ترامب.. السعودية وإيران

مهند دويك

318 السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه العراق في عهد ترامب

نور علي صكب

338 السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الدور الإيراني في الخليج العربي
من أوباما إلى ترامب في حدود الاستمرارية والتغيير

عبد الكريم كيبش

حسنى عبد الحق

362 الموقف المستقبلي للولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية في
ظل حكم الرئيس ترامب

إكرام زيادة

382 تداعيات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب على منطقة
الخليج دراسة في تجاذبات إغراءات المصالح وإملاءات الواقع

ابراهيم بعزیز

411 سيناريوهات مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية لترامب تجاه
الاتفاق النووي الإيراني بين القضاء عليه أو إعادة التفاوض حوله

أسماء شوفي

أ مريم شوفي

432 سيناريوهات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق
الأوسط في ظل إدارة دونالد ترامب-الثابت والمتغير

أميرة برحایل

462 الشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية للرئيس ترامب.. أي
مستقبل؟

طحشي بلقاسم

487 "صفقة القرن" بين الواقع والمتوقع

يحيى قاعود

تقديم

يسر المركز الديمقراطي العربي أن ينشر كتابه الموسوم "الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب" لهذا العام، الذي انتجه ثلة من المفكرين والباحثين من الوطن العربي، ويقدر المركز الجهد المبذول من قبل اللجان العاملة في إصدار هذا الكتاب من محكمين ومشرفين على الصف والطباعة، وكل من ساهم في إنجاز هذا العمل، ليكون بين يدي القارئ العربي.

نؤكد في المركز الديمقراطي العربي، على أهمية تناول الأحداث والقضايا السياسية المهمة على الساحة العربية، إذ يعتبر المركز مؤسسة مستقلة تعمل في إطار البحث العلمي والتحليلي في القضايا الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ويهدف بشكل أساسي إلى دراسة القضايا العربية وأنماط التفاعل بين الدول العربية حكومات وشعوبا ومنظمات غير حكومية، كما يهتم أيضا بدراسة أنماط العلاقات بين الدول العربية ودول العالم المختلفة تأسيا على أن الدول العربية تعمل ضمن منظومة عولمية لها اجندتها التي تحددها بناء على مصالحها السياسية والاقتصادية.

رئيس المركز

عمار شرعان

الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية "دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب"

هادي الشيب

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية – الجامعة العربية الأمريكية-فلسطين

مقدمة:

تعصف بالمنطقة منذ بداية هذا القرن تحولات جيو استراتيجية كونية كبرى وتواتر أحداث مفصلية تركت أثراً وتداعيات سياسية على العالم بشكل عام والشرق العربي بشكل خاص، ولما كانت الجغرافيا السياسية هي العامل الأكثر تأثيراً في رسم سياسات الدول الإستراتيجية والاقتصادية، وتحديد موقع هذه الدول في الإستراتيجيات الإقليمية والعالمية، ونظراً لأهمية موقع الهلال الخصيب الجيوستراتيجي كنقطة التقاء ثلاث قارات وعقدة طرق برية وبحرية وجوية تربط العالم، وهي منطقة مفصلية في الإستراتيجية الأمريكية والروسية اللتين كانتا وما تزالان محور حركة الصراع الكوني للسيطرة على العالم. لذا كان ولا بد منا قراءة مستفيضة وتحليلية لمجريات الواقع العربي نظراً لزخم وتواتر الأحداث فيه مروراً بما سمي "بالربيع العربي" وما نتج عنه من تدمير وتفكيك البنى التحتية للعديد من الدول العربية وما حصل بالموصل أخيراً نموذجاً لذلك.

يأتي هذا المؤلف كإضافة، لتناول مجمل التحولات والتطورات والأبعاد للسياسة الخارجية الأمريكية في الفترة الانتقالية بين باراك أوباما ودونالد ترامب على الشرق الأوسط. وتأتي أهمية هذا الكتاب بالاعتماد على المراجع والمصادر الأولية، كالاتفاقيات والبيانات، والمشاريع، والتي تشكل دراستها وتحليلها أهمية كبيرة في فهم أفضل لكافة ابعاد السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، علاوة على التنوع في الطرح الهادف الى اىصال الرؤية للدارسين والباحثين والمهتمين. وتحقيقاً للهدف المنشود توخى المؤلفون طرح محاور الكتاب بطريقة سلسة وواضحة من اجل تمكن الدارسين من ربط الماضي بالحاضر، وامكانية استشراف المستقبل، ويحتوي هذا الكتاب على مواضيع متنوعة وهي:

- 1- الإطار النظري والمفاهيمي للساسية الخارجية الأمريكية.
- 2- السياسة الخارجية الأمريكية في ظل السنوات الأسبق باراك أوباما
- 3- السياسة الخارجية الأمريكية لترامب تجاه فلسطين.
- 4- السياسة الخارجية لترامب نحو دول الخليج.
- 5- السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران.
- 6- مستقبل الشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية لترامب.

السياسة الخارجية الأمريكية "دراسة في المفهوم والتطور والمقاربات النظرية"

الدكتورة. نسيم طويل

استاذة العلاقات الدولية

جامعة محمد خبـز بسكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ملخص:

إن السياسة الخارجية الأمريكية هي انعكاس مباشر لوسائل الدولة المتاحة وفق الأهداف المسطرة ضمن الأطر العامة للمصالح القومية، وتنفرد الحالة الأمريكية في سلوكها الخارجي وفق معطيات التميز كدولة مهيمنة على معالم السياسة الدولية العالمية .

ولأن الضبط المفاهيمي والنظري هو المحدد الأساسي لمصطلحات الدراسة وأطرها ومقارباتها النظرية ستحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أهم الجوانب النظرية المفاهيمية للسياسة الخارجية الأمريكية، بالإضافة إلى رصد التطور التاريخي لمساراتها منذ إعلان قيام دولة الولايات المتحدة الأمريكية إلى يومنا هذا.

American foreign policy: Conceptual study - Evolution and theoretical approaches

"A theoretical and conceptual framework for American foreign policy" The first axis:

Abstract:

The American foreign policy is a direct reflection of the state's available means within the planned goals include in the general framework of national interests, and the unique American situation in its external behavior according to the data of excellence as a dominant state of the international political world.

Since the conceptual and theoretical control is the main determinant of the terms, frameworks and theoretical approaches of this study, this research paper will attempt to shed light on the most important theoretical and conceptual aspects of American foreign policy, as well as monitoring the historical development of its pathways from the declaration of the United States of America until this moment.

مقدمة:

تعتبرُ السياسةُ الخارجيةُ الحقلَ الأبرز في الدراسة ضمن المحاور العلمية للدراسات الدولية، وذلك لكون السياسة الخارجية هي الواجهة التي تتحرك ضمنها الدول لتنفيذ وتحقيق مصالحها الخارجية. وتتحكم السياسة الخارجية في الصورة الأوضح لنمطية السلوك الخارجي للدولة، حيث تعتبر توجهاتها وسلوكياتها الخارجية هي الحكم لمدى نجاحها أو فشلها في أدائها وبعدها الدولي.

ويزداد الأمر تعقيدا إذا ما تعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية، حيث تتميز سياستها بالتعقيد والتداخل وكثافة المحاور والتوجهات، نظرا لحجم نفوذها وامتداد عمقها الاستراتيجي إلى مختلف مناطق النفوذ في العالم.

وعندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية الأمريكية فسنبكون بصدد دراسة عميقة وواسعة لمراحل تطور، ومحطات رئيسية أثرت وغيرت في تفسير سلوكياتها الخارجية، كما سترتبط الدراسة بتعدد متغيرات القوة ومناطق النفوذ، وأساليب التأثير - الناعمة والصلبة - كما ستمتد الدراسة إلى ترتيب سلم النفوذ والقوة العالمية، وأساليب الهيمنة والسيطرة التي تعزز المكانة الأمريكية وزعامتها للنظام الدولي.

ودون شك أن دراسة الظواهر الدولية تنطلق عادة من خلفية مفاهيمية ونظرية، لأن دراسة أي موضوع أو ظاهرة دولية ينطلق من المرتكزات المعرفية والمرجعيات النظرية لأن هناك علاقة ارتباطية بين التصور المفاهيمي والنظري والواقع العملي وذلك بما يخدمه من فهم وتحليل للوصول إلى الحقيقة العلمية.

ضمن الأطر العامة السابقة سترتكز الإشكالية الرئيسية للدراسة حول: ما هي حدود التفسير المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية الأمريكية؟

للإجابة عن الإشكالية ستتضمن الدراسة العناصر التالية:

مقدمة

أولا: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الأمريكية:

- 1- ماهية السياسة الخارجية الأمريكية.
- 2- محددات السياسة الخارجية الأمريكية والعوامل المؤثرة بها.
- 3- مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

ثانياً: الخلفية النظرية والفكرية المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية:

- 1- المقتربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية.
- 2- السياسة الخارجية الأمريكية ضمن أطروحات المفكرين الأمريكيين.

خاتمة

أولاً: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الأمريكية:

1/ ماهية السياسة الخارجية الأمريكية:

1.1/ تعريف السياسة الخارجية الأمريكية:

إن المعادلة الرئيسية التي تتحكم في وضع وصياغة السياسة الخارجية المناسبة هي تحقيق المصالح وفق مصادر القوة المتاحة للدولة، من هذا المنطلق ترتبط السياسة الخارجية بحجم الإمكانيات، حيث أن قوة الدولة ومصادر هذه القوة هما المقياس الأول الذي يحدد طريقة تفاعلها مع الأحداث الإقليمية والدولية، ويوجهه — بطريقة أو بأخرى — مواقفها وآراءها الخارجية، إلى جانب تأثير عوامل البيئة الخارجية من قوى ومصالح ومتغيرات النظام الدولي.

إن حصر مفهوم واضح للسياسة الخارجية الأمريكية وفق المعادلة السابقة أمر في غاية الصعوبة، فالولايات المتحدة الأمريكية هي قوة عظمى، بمؤشرات قوة ضخمة لأنها صاحبة أكبر اقتصاد على المستوى العالمي حيث تقدر درجة إنتاجيته بـ 13 تريليون دولار⁽¹⁾، بالإضافة إلى مقومات القوة العسكرية، السياسية والجغرافية المكافئة للقوة الاقتصادية، كل مصادر القوة تلك تجعل مصالحها القومية مترامية المجال الاستراتيجي، حيث يتسع هذا الأخير ليشمل كل المواقف والمناطق في النظام الدولي الأحادي القطبية الذي تنفرد بقيادته، إن الأهداف الرسمية المعلنة⁽²⁾ للولايات المتحدة الأمريكية وفق وزارة الخارجية الأمريكية هي: "خلق عالم أكثر أمناً وديمقراطية ورخاءً لصالح الشعب الأمريكي والمجتمع العالمي"، هذا الهدف العام يجعل من صلاحيات الولايات المتحدة التدخل في كل القضايا الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية عالمياً، والتي من شأنها المساس بأمن الشعب الأمريكي.

إن الهدف العام المذكور سابقاً للسياسة الخارجية الأمريكية يجعل دائرة اختصاص التدخل الأمريكي تتسع من حيث القضايا ومن حيث المجال حيث:

○ أن كل القضايا بما فيها تلك المتعلقة بالتجارة والسلاح، وانتشار التكنولوجيا المحظورة (النووية)، والقضايا الثقافية والدينية كلها قضايا تدخل ضمن قائمة عدم المساس بأمن ورفاهية الفرد الأمريكي.

○ كما أن كل بقاع العالم تصبح مصدر تهديد واردة للمصلحة الأمريكية، ودليل ذلك التواجد العسكري الأمريكي، والانتشار الواسع للقوات الأمريكية في كل القارات (آسيا، إفريقيا، أمريكا الجنوبية).

○ كما يزيد من صعوبة تحديد مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، حجم تأثيرها وفعاليتها على المستوى الدولي، حيث عرفت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية — ومنذ استقلالها عن

(1) أنظر السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الموقع الإلكتروني (www.marefo-org/index.php) يوم: 29 جويلية 2017، على الساعة 13,20 سا.

(2) المرجع السابق.

المملكة المتحدة – محطات تاريخية مختلفة، شهدت فيها تطورات ومواقف متباينة في نظرتها وتعاملها مع محيطها الدولي، أو حتى بالنسبة لمكانتها في الساحة الدولية.

2.1/ التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية:

عرفت السياسة الخارجية الأمريكية مسارا وتطورا كبيرا منذ استقلال الولايات المتحدة، ولقد انطلق هذا المسار من استقلالها إلى غاية قيادة النظام العالمي والهيمنة شبه المطلقة على الشؤون الدولية. إن القوة الذاتية الأمريكية كانت الانشغال الأول لصانع القرار الأمريكي وبناء الاقتصاد بعد الاستقلال، وذلك باستغلال الموارد المتاحة من معطيات اقتصادية وطبيعية ورأسمال استثماري هائل كان الانشغال الأول لصانع القرار الأمريكي، فالاهتمام الاقتصادي أوجب اهتماما بالشؤون الخارجية والعلاقات الدولية حيث أن تنامي القوة الصناعية الأمريكية تطلب أسواقا خارجية فيما وراء البحار مما خلق توجهها وسياسة خارجية أمريكية تعتبر النواة الأولى لمسار طويل يمكن تتبع مراحل تطوره كما يلي:

مرحلة العزلة: "1776م-1911م":

عزفت الولايات المتحدة ومنذ استقلالها عن أي ارتباط سياسي خارجي يربطها بالدول الأخرى – خاصة الأوروبية منها- حيث كانت جهود القادة الأمريكيين تنحصر في بناء دولة قادرة على توفير أمنها الداخلي بكل معانيه، سواء الأمن الاقتصادي، أو الأمن العسكري والسياسي (الوحدة – الاستقرار). وكان الرئيس الأمريكي جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة، وهو أول من اختار الانعزالية كأكبر قاعدة للتعامل مع الدول الخارجية⁽¹⁾ ولقد أكد جيمس مونرو مبدأ العزلة في تعامل الولايات المتحدة مع الدول الأخرى من خلال المبدأ الشهير في التعامل والقائل "أمريكا للأمريكيين". ومن هنا نلاحظ بأن مرحلة عزلة الولايات المتحدة قد مكنتها من بناء الاستقرار الداخلي، وتكوين قوة اقتصادية ضخمة بالموازاة مع قوة أسطول عسكري أمريكي كان له الفضل الأول في أحداث دولية لاحقة- الحرب العالمية الأولى والثانية .

مرحلة الخروج من العزلة: (مرحلة الحد بين 1914م-1945م):

كان لإعلان الولايات المتحدة دخول الحرب العالمية الأولى سنة 1917م دورا هاما في إنهاء الحرب لصالح دول الحلفاء، وفي نفس الوقت يعتبر منعطفا كبيرا، وبروزا للدور الجديد للولايات المتحدة على الساحة الدولية.

حيث أكد ويلسون على هذا المنحى الجديد للسياسة الخارجية الأمريكية بإعلانه الشهير عن مبادئه الأربعة عشر والتي تناولت مواضيع مختلفة عن الحرية، العدالة، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مما أعطى دورا جديدا للولايات المتحدة في بناء تنظيم دولي قائم على فكرة الأمن الجماعي وحقوق الإنسان⁽²⁾.

(1) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرن 19 و20، ط2، (مصر: دار الأمين للطباعة والنشر، 2002)، ص 53.

(2) مصطفى صايح، "السياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية"، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007، ص 43.

استطاعت الولايات المتحدة الخروج من العزلة، ليكون لها دورٌ مؤثرٌ في إنهاء الحرب العالمية الأولى والتقليل من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية التي خلفتها الحرب (1).

مرحلة الحرب الباردة: (الصراع الأيديولوجي على القيادة العالمية):

سجلت الولايات المتحدة دخولا قويا على المسرح العالمي بعد استعراضها لقوتها النووية في مدينتي هيروشيما وناجازاكي، كما أكدت الولايات المتحدة على الدور الجديد من خلال مشاريع المساعدات المالية لإعادة بناء أوروبا مثل مشروع مارشال.

لكن الدور الأمريكي الجديد واجه قوة عالمية معادية تمثلت في الخطر الشيوعي الذي يقوده الاتحاد السوفيتي، ولقد حاولت الولايات المتحدة باستراتيجيات متعددة مواجهته أو احتواءه للتقليل من خطره وانتشاره في آن واحد، ومن أهم هذه الاستراتيجيات سياسة الاحتواء، سياسة الردع الشامل وسياسة حرب النجوم.

دام الصراع الأيديولوجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي نصف قرن أنهته الولايات المتحدة سنة 1990م لصالحها بانتهاء الاتحاد السوفيتي وكل الجمهوريات المساندة له في أوروبا الشرقية (2).

مرحلة الهيمنة على العالم، ونظام الأحادية القطبية:

مع نهاية الحرب الباردة بدأت الولايات المتحدة تؤسس لرؤية عالمية أحادية قائمة على الانفراد الأمريكي، وتقديم أنموذجة للحياة وذلك بالتأكيد على أن الولايات المتحدة هي الدولة الأعظم والأقوى بقيام نظام دولي جديد قائم على المبادئ الأمريكية المتمحورة أساسا حول الديمقراطية، الليبرالية والرأسمالية (3)، وفرض ذلك الأنموذج الأمريكي سياسيا واقتصاديا واعتباره الأنسب للدولة العادلة والمسالمة، وكل من رفض هذا الأنموذج صنفته القيادة الأمريكية ضمن الدول المارقة أو الإرهابية. ولتأسيس فكرة الزعامة الأمريكية وانتصار الثقافة الأمريكية والأسلوب الاقتصادي الليبرالي الأمريكي، جاءت كتابات فرانسيس فوكوياما - بالتنتظير لنهاية التاريخ - دلالة على استمرارية الهيمنة الأمريكية ودوامها.

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 فيما بعد بداية معالم جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية، أدخلت الولايات المتحدة - لأول مرة - في حرب ضد عدو افتراضي لا يُعتبر كيانا ماديا - دولة - ولقد أسمت هذا العدو "الإرهاب العالمي".

ظهور حرب من نوع جديد ضد عدو من نوع مختلف جعل السياسة الخارجية الأمريكية تتبنّى مبادئ رئيسية هي (4):

(1) المرجع السابق.

(2) إخالد المصري، "محاضرات في السياسة الخارجية"، الأكاديمية الدولية السورية.

(3) المرجع السابق.

(4) إسماعيل سراج الدين، "تطور نظرية الإمبراطورية الأمريكية"، أطلع عليه يوم: 1 سبتمبر 2017، على الساعة 18:00 سا في الموقع الإلكتروني:

(<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=27070>)

1/ استثنائية القوة العسكرية الأمريكية.

2/ الحرب الاستباقية.

3/ نشر الديمقراطية.

4/ استخدام القوة ضد الأخطار المحتملة مستقبلا قبل وقوعها، وتتمثل تلك الأخطار في: الإرهاب، الدول المارقة، الدول الفاشلة وأسلحة الدمار الشامل

عموما رغم التطور اللافت للسياسة الخارجية الأمريكية وانتقالها بين نقيضين: "الانعزالية التامة" و"الهيمنة المطلقة"، يمكن ملاحظة أمرين هامين تحكما فيها عبر الفترات المختلفة لتطورها⁽¹⁾:

1/ البراغماتية والمصلحية هي الموجه الأول والأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية، فالمصلحة الأمريكية تعلو كل المبادئ مهما كانت إنسانيتها أو عدالتها.

2/ شخصية الرئيس والجوانب النفسية عموما لها دور هام في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية وذلك عبر مراحل تطورها - وهذا ما سيفصل فيه لاحقا -.

2/ محددات السياسة الخارجية الأمريكية والعوامل المؤثرة بها:

إن عملية صنع القرار الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية جد معقدة، نتيجة للدور القيادي الذي تلعبه الولايات المتحدة على الساحة الدولية، لذلك تتعدد محددات السياسة الخارجية الأمريكية وتتفاعل العوامل المؤثرة فيها، حيث تتفاعل البيئة الداخلية والخارجية وفق متغيرات البيئة السيكلوجية لصانع القرار الأمريكي، لاتخاذ قرار خارجي براغماتي يرضى المصالح الأمريكية المترامية الأطراف ذات الأبعاد الاستراتيجية الممتدة جغرافيا ووفق ميادين مختلفة سياسية، اقتصادية وعسكرية.

1.2/ دور العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

تتحدد عوامل البيئة الداخلية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، رغم الاختلاف النسبي في درجة تأثير كل عامل من هذه العوامل في صياغة القرار الخارجي، لكن كل هذه العناصر تتفاعل وتلعب دورا هاما في رسم معالم السياسة الخارجية الأمريكية.

- متغيرات القوة الأمريكية:

إن التفوق الأمريكي في معطيات القوة ليس صدفة أو حادثا طارئا، بل هو حقيقة ساهمت في بناء الولايات المتحدة الأمريكية لمعالم الهيمنة العالمية حيث يقول جوزيف ناي:

"إن تفوق الولايات المتحدة اليوم يمتد إلى الاقتصاد والعملية والمجالات العسكرية، وطرز الحياة واللغة والمنتجات الثقافية التي تغرق العالم وتشكل الفكر وتخفق حتى أعداء الولايات المتحدة⁽²⁾.

⁽¹⁾ المرجع السابق.

⁽²⁾ جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة محمد توفيق البيجرمي، ط1 (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص 38.

تتميز القوة الأمريكية بتنوع مصادرها اقتصاديا، جغرافيا، سياسيا وعسكريا، كما تتميز بالامتداد والضخامة خاصة على المستوى العسكري، ويعطي التنوع في مصادر القوة والوسائل المتاحة حرية القرار الخارجي الأمريكي، وتحقيق أقصى الأهداف والمصالح المرجوة، كما يعطي الولايات المتحدة إمكانيات السيطرة والتحكم حتى في القرارات الخارجية للدول الأخرى.

- الدين كأحد ركائز القوة الأمريكية:

إن للدين دورا بارزا في السياسة الخارجية الأمريكية، ويتضح هذا الدور من خلال تأثير النسق العقائدي والأيدولوجي لصانع القرار على القرارات الخارجية وتوجهات السياسة الخارجية بصفة عامة، حيث أن معظم مشاريع السياسة الخارجية ارتبطت ارتباطا واضحا بنبوءات نهاية التاريخ المستوحاة أساسا من الكتاب المسيحي المقدس⁽¹⁾.

ويتضح التفسير العقائدي للسياسة الخارجية الأمريكية خاصة عندما يفسر أساس التعامل الأمريكي مع قضايا الشرق الأوسط عموما، أو عندما ترتبط القضايا الخارجية الأمريكية بالكيان الإسرائيلي، حيث يستند الدعم الأمريكي غير المشروط والثابت لإسرائيل بناءً على الأصول العقائدية للمجتمع الأمريكي والتي تحتل فيها إسرائيل مكانة جوهرية، إضافة إلى تصاعد قوة نفوذ التيار الديني المتطرف في الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

كما اتضحت العلاقة بين الدين والسياسة الخارجية الأمريكية منذ أحداث 11 سبتمبر، حيث تستند فكرة الحرب ضد الإرهاب على أساس ديني عدائي للإسلام وكل ما يمثله، كما كان لتعاظم التيار اليميني المسيحي - في السياسة الخارجية الأمريكية، وتحكمه في معظم وسائل الإعلام وشبكاته الضخمة عالميا - دورٌ في إيجاد فكرة الحرب ضد الإرهاب وتزكيته وحتى في شرعيتها داخل الولايات المتحدة الأمريكية وعالميا.

- الرأسمال كأحد ركائز القوة الأمريكية:

إن إحدى دعائم القوة الأمريكية هي مقومات الاقتصاد الأمريكي الضخم، لذلك يفضل صانع القرار عادة أن تكون الخيارات والبدائل التي يتخذها خارجيا تخدم أصحاب رؤوس الأموال وتعزز الثروة الأمريكية ورأسمالها في الداخل والخارج، فتوسيع الأسواق وخلق قنوات للتصدير والانتقال السهل للرأسمال يعتبر الهدف الأول للقرارات الخارجية الأمريكية، خاصة أن الاقتصاد الأمريكي يجد امتدادا له في كل بقاع العالم، وتعتبر الشركات الأمريكية الضخمة الكرة الأرضية برمتها امتدادا لرؤوس أموالها واستثماراتها.

(1) عبد الرحمن وافي، دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية، (الرياض، دار الألوكة، 2015)، ص 260.

(2) المرجع السابق.

2.2/ دور العوامل الخارجية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

لعب العامل الخارجي دورا بارزا في تفاعل السياسة الخارجية الأمريكية مع الخارج والتخلي عن سياسة العزلة، حيث عرفت الولايات المتحدة تفاعلا واضحا مع القضايا الدولية بعد تعرضها لمؤثرات خارجية - مثل اعتداء بيرل هابر وإعلان الولايات المتحدة دخولها الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾.

في الوقت الراهن تزايد دور العامل الخارجي ودرجة تأثيره، حيث تعددت وتشابكت القضايا الدولية خاصة بعد انفراد الولايات المتحدة بالزعامة العالمية، حيث تأثرت بالمتغيرات الدولية ورتبت أولوياتها وفق المعطيات الجديدة، ومن جهة أخرى استفادت من الهيمنة بالتأثير على القضايا الدولية، كما استفادت من حق الفيتو في مجلس الأمن وفي تعطيل العديد من المشاريع التي لا تخدم مصالحها، كما استفادت من المؤسسات المالية الدولية في التأثير على اقتصاديات بعض الدول⁽²⁾.

ومن هنا يجدر بنا تأكيد تعاضد دور العامل الخارجي في صنع السياسة الخارجية والذي كان سببه الرئيسي التطورات التكنولوجية الضخمة التي أتاحت - لمختلف المتغيرات الدولية - التأثير الفعال والمباشر على صنع السياسة الخارجية الأمريكية من جهة، وإمكانية هذه الأخيرة من التأثير الكبير على الساحة الدولية من جهة أخرى.

2.3/ متغير البيئة السيكلوجية لصنع القرار الخارجي الأمريكي:

إن السياسة الخارجية ليست مجرد محصلة للتأثير الآلي للعوامل الموضوعية والمادية، حيث أن السياسة الخارجية يصنعها فرداً أو مجموعة من الأفراد، وبالتالي فلا يخلو صنعها من تأثير الدوافع الذاتية والنفسية وخصائص الشخصية لصانع القرار⁽³⁾.

ويلعب القائد دورا أساسيا ومهما في صنع السياسة الخارجية، وينطبق ذلك على صانع القرار الأمريكي حيث توجه عوامل الشخصية الذاتية القرار الأمريكي.

كما تواجه القادة الأمريكيين تحديات تؤثر تأثيرا مباشرا في شخصياتهم وبالتالي ستؤثر بطريقة أو بأخرى في القرارات الخارجية الصادرة عن هؤلاء القادة وهذه التحديات هي⁽⁴⁾:

- المجد المفرط أين لا يكون هناك مجال للمعارضة.
- إجهاد القرارات حيث العراقيل والعوائق المادية تؤدي إلى الإحباطات، ومدى تعامل الرئيس معها ومدى قدرته على تحمل الفشل والإحباط.
- مدى قدرته على التوفيق مع الطاقم الإداري العامل معه.

(1) ميلود العطري، 'السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أمريكا اللاتينية'، أطروحة ماجستير، جامعة باتنة، 2008، ص 56.

(2) ياسين العياشي، 'السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية'، (الأردن: دار أسامة للنشر، 2009)، ص 46.

(3) أشواق عباس، 'السياسة الخارجية، الحوار المتمرن، العدد، 1291، 2005، ص 72.

(4) يوسف عبد اللطيف، 'التحليل النفسي للرؤساء الأمريكيين'، في الموقع الإلكتروني (www.shoop2.com/vb/showshred.php?t=2m6) يوم 06 سبتمبر 2017، على الساعة: 21,00 سا.

وللتأكيد فإن الولايات المتحدة يتمتع فيها الرئيس بصلاحيات واسعة إلا أن المستشارين وجهاز الإدارة لهم دور كبير في صياغة القرارات، لذلك فهذه الخيارات تتأثر بالجوانب النفسية للبيئة القرارية للمؤسسة الرئاسية.

3/ مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

تقوم السياسة الخارجية الأمريكية بالحفاظ على العديد من المصالح من أهمها تعزيز مكانتها العالمية بما يحفظ لها السيطرة والهيمنة العالمية، وبالتالي القيادة المطلقة للنظام الدولي سياسيا واقتصاديا.

1.3/ الجهاز التنفيذي / الرئيس:

تخول السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية للرئيس، حيث يجمع في آن واحد صلاحيات رئيس الدولة ورئيس الحكومة، مما يجعل النظام الأمريكي نظاما رئاسيا بامتياز. يعتبر الرئيس الأمريكي الصانع الأول للسياسة الخارجية، حيث تنص المادة الثانية من الدستور الأمريكي:

"إن رئيس الجمهورية هو القائد العام للجيش والبحرية الأمريكية، وكذا قوات ميليشيا الولايات المتحدة ... للرئيس سلطة عقد الاتفاقيات وتعيين السفراء والقناصل ..."⁽¹⁾.

كما تعطي المادة السابقة مطلق الحرية للرئيس لاستخدام حق الاعتراض ضد أي مشروع يوافق عليه الكونجرس.

يساعد الرئيس الأمريكي في جمع المعلومات وتنسيقها لصياغة القرار الخارجي، أجهزة مختلفة على رأسها مجلس الأمن القومي الذي يضم: وزراء الخارجية والدفاع ورئيس أركان حرب الجيش ومدير الوكالة المركزية للمخابرات، وتقدم المعلومات والبحوث والبدائل إلى مجلس الأمن القومي من طرف متخصصين يرأسهم مستشار الرئيس للأمن القومي⁽²⁾.

ومن الصلاحيات الواسعة التي يمتلكها الرئيس في مجال صنع القرار الخارجي، صلاحية إعلان الحرب، فهو يمثل في الدستور القائد الأعلى للقوات المسلحة ويمتلك حق اتخاذ القرارات باستخدام القوة المحدودة، مثل ضربات الطائرات بدون طيار⁽³⁾.

حيث يسجل التاريخ الأمريكي في إعلان الحرب أنه من أصل 130 حرب خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية، أصدر الرئيس قرار إعلان الحرب في 125 مرة، ولم تقف أي مؤسسة في وجه هذا القرار لاسيما أن أغلب قراراتهم كانت تُتخذ في حالات يكون الرأي العام الأمريكي معباً بشعور الخوف على أمنه⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ حسين الشريف، السياسة الخارجية الأمريكية، اتجاهاتها وتطبيقاتها من الحرب العالمية الثانية إلى النظام الدولي الجديد، (القاهرة، مطابع الهيمنة المصرية العامة للكتاب، 1994)، ص 19.

⁽²⁾ المرجع السابق، ص 19.

⁽³⁾ محمد يعيش، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن 21، في الموقع الإلكتروني (www.NasrAlArabia.com).

⁽⁴⁾ المرجع السابق.

كما يعطي الدستور الأمريكي للرئيس حق تمثيل الأمة الأمريكية في المفاوضات واللقاءات مع الدبلوماسيين وتوقيع المعاهدات، والحديث بالنيابة عن الأمة.

2.3/ الجهاز التشريعي:

لقد حاول الدستور الأمريكي من خلال توزيع الصلاحيات بين السلطات التشريعية والتنفيذية ضمان عدم انفراد الرئيس بالحكم والنفوذ، من خلال ذلك ترك للكونجرس في مجال العلاقات الخارجية، موضوع الاعتمادات المالية التي تعتبر سلطته فيها مطلقة، وذلك أن أي التزام خارجي أو معونة لدولة أجنبية تنطوي على نفقات لا يمكن تخصيصها إلا بعد موافقة الكونجرس.

اشترط الدستور الأمريكي في إبرام المعاهدات الخارجية، وجوب مصادقة مجلس الشيوخ عليها بأغلبية ثلثي الأعضاء مما يضع القيود على حركة الرئيس الخارجية.

ورغم الصلاحيات السابقة الذكر للكونجرس إلا أن دوره في السياسة الخارجية الأمريكية يبقى ناقصاً لأسباب رئيسية أهمها (1):

- 1- احتكار السلطة التنفيذية لمصادر المعلومات.
- 2- تمسك السلطة التنفيذية بأدوات السياسة الخارجية، واتخاذ القرارات في بعض الأحيان دون العودة للكونجرس، خاصة في مجال الأمن القومي.

مجمل القول يمكن تحديد مهام الكونجرس والتي منحها الدستور الأمريكي في مجال السياسة الخارجية في المهام التالية (2):

- الموافقة على إبرام المعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس.
- الحق في إعلان الحرب والرقابة على بيع الأسلحة.
- تأسيس الإدارات الحكومية والموافقة على الميزانيات العامة بما في ذلك ميزانية الدفاع والمساعدات الخارجية والمنظمات الدولية.

3.3/ الرأي العام ووسائل الإعلام:

تتفق الدراسات السياسية على الدور الكبير الذي يلعبه الرأي العام في التأثير على اتخاذ القرار الخارجي رغم اتفاقها على أن صانعي القرار يتمتعون بنفوذ كبير في صنع السياسة الخارجية، حيث أن الرأي العام هو الذي يستجيب لسلوك صاحب القرار الخارجي ويؤيده وليس العكس لتزداد بذلك شعبية الرئيس أثناء الأزمات، مهما كانت طبيعة سياسته الخارجية فعالة في إدارة الأزمة أو غير ذلك.

(1) نانسي مصطفى خليل، "الرئاسة كمؤسسة لصنع القرار السياسي في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات، جانفي 1997، ص 80.

(2) لويد جونسن، "الرأي العام وتأثيره على عملية صنع القرار"، ترجمة محمد السيد سليم، في الموقع الإلكتروني (www.alukah.net/culture/0/69407) يوم: 7 سبتمبر، على الساعة: 21,35 سا.

في الحالة الأمريكية يلعب الرأي العام دوراً نشيطاً في السياسة الخارجية، إذ عادة ما يكون محفزاً لصانعي القرار لاتخاذ قرارات تدعم سياسات الهيمنة والتفوق الأمريكية على العالم، وينطبق ذلك على أحداث 11 سبتمبر 2001م بالولايات المتحدة، وبشكل خاص تأييد الرأي العام لعملية الغزو الأمريكي لأفغانستان والتي أعقبت هذه الأحداث⁽¹⁾.

كما يلعب الرأي العام الأمريكي دور المناقش للقرارات الأمريكية المناسبة، حيث طالب الرأي العام مثلاً في فترة التسعينيات بتقليص التدخلات الأمريكية في الخارج والضغط قدر الإمكان على ميزانية الدفاع، هذا ما يفسر قرارات الرئيس كلينتون فيما بعد بالانسحاب من الصومال، وعدم التدخل في رواندا، والتدخل المحدود في كوسوفو⁽²⁾.

كما تؤدي وسائل الإعلام الأمريكية وظائف متعددة في عملية تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تتدخل وسائل الإعلام الأمريكية في صياغة السياسة الخارجية فضلاً عن اعتماد الدبلوماسية على وسائل الإعلام لدرجة أن عدداً كبيراً من التقارير الدبلوماسية تتكون من التقارير التي يكتبها الإعلاميون⁽³⁾.

ويتضح تأثير وسائل الإعلام على السياسة الخارجية للولايات المتحدة من خلال ناحيتين رئيسيتين⁽⁴⁾:

- 1- من ناحية تؤثر وسائل الإعلام على الرأي العام الذي يؤثر بدوره على صانع القرار، حيث تمارس صحف عالمية عملية التأثير مثل "واشنطن بوست" و"نيويورك تايمز" كما تلعب دوراً هاماً في تشكيل مواقف الرأي العام من خلال توفير المعلومات والأفكار والتصورات المختلفة.
- 2- محاولة خلق وتقديم صورة أمريكا كدولة متعاونة سلمية من خلال وسائل الإعلام، التي تروج للأنموذج الأمريكي للحياة والقيم، كما تراعي هيبة الدولة الأمريكية كأكبر دولة في العالم من حيث معطيات القوة.

وتحدد العلاقة بين وسائل الإعلام وصانع القرار الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال اعتبار صانع القرار لوسائل الإعلام أنها الوسيلة الوحيدة لتمرير المعلومات وإقناع الرأي العام بقراراته الخارجية، ومن جهة أخرى يعتبر رجال الإعلام محركاً رئيسياً للسياسة في الولايات المتحدة.

(1) سليم كاطع علي، دور الرأي العام في السياسة الخارجية، في الموقع الإلكتروني (www.democratic.de/?P=48023) يوم 7 سبتمبر على الساعة 20,10 سا.

(2) المرجع السابق.

(3) سليم كاطع علي، وسائل الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية، في الموقع الإلكتروني (www.masr.net/mews229) يوم 3 سبتمبر 2007 على الساعة 13,10 سا.

(4) المرجع السابق.

4.3/ الجماعات الضاغطة:

جماعات الضغط هي جماعات غير محددة الحجم تتباين في نشاطاتها مع تباين المجتمعات التي نشأت فيها، أي أن جماعات الضغط هي جماعات توجد داخل مجتمع له نشاطاته لذلك فدرجة تطور وتعد تلك الجماعات متأدية من تطور وتعد المجتمع الذي تعيش فيه، وتكون أهداف تلك الجماعات إما مادية تسعى للربح فهي تضغط على النظم السياسية والاقتصادية من أجل تحقيق مصالحها، أو تكون ذات طابع أيديولوجي للدفاع عن قيم ومبادئ معينة تؤمن بها⁽¹⁾.

أو هي مجموعة من الأفراد تجمعها مصالح مشتركة وتنشط في سبيل تحقيق هذه المصالح عن طريق الاتصال بمسؤولي الدولة ومؤسساتها ومحاولة إسماع صوتها مستخدمة كل ما تملك من وسائل متاحة. وممارسة الضغط من خلال أشخاص أو جماعات، فهي جماعات موجودة في كل النظم الديمقراطية في جميع أرجاء العالم.⁽²⁾

تحاول جماعات المصالح أن تؤثر في السياسة الخارجية عن طريق اللوبيات التي غالبا ما يكون لها تأثير على الفاعلين الرسميين في السلطة التنفيذية والتشريعية، أو من خلال السيطرة غير المباشرة أو التلاعب والتأثير في الرأي العام، إلا أن درجة تأثير هذه الجماعات ودورها كمحدد للسياسة الخارجية يعتمد بشكل كبير على مجموعة من المعايير منها مدى انتشارها وتعبئتها، وقدرتها على التكييف، ومواردها البشرية والمادية، ومن ثم احتمالات دخولها العمل السياسي مباشرة.

هذه المعايير متوفرة في جماعات المصالح الأمريكية بشكل كبير، ولهذا غالبا ما يكون لها دور محوري في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية. فارتباط هذه الجماعات بالنخب السياسية في الحزبين الرئيسيين الجمهوري والديمقراطي، ومن ثم دعمها المادي والمعنوي للسياسيين والمرشحين في الانتخابات يساعدها على لعب دور أكثر فاعلية في صناعة وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية⁽³⁾.

تمثل جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة كبيرة من الجماعات العرقية ووجهات النظر السياسية، وهي مؤسسات طوعية، وفي تسعينيات القرن العشرين كان هناك أكثر من 80 ألف ممارس للضغط مسجلين في واشنطن، ويعمل ممارسو الضغط المأجورين وفقا لمجموعة من القواعد تتعلق بالضرورة بجماعات الضغط أو الجماعات ذات الاهتمامات الخاصة، ويسلم ممارسو الضغط أيضا بأن ما بين 80% و90% من القضايا يُتخذ القرار بشأنها انطلاقا من اعتبارات سياسية.

¹ -ماجد احمد الزامل، جماعات الضغط ودورها في رسم السياسة العامة للدولة، في الموقع الإلكتروني (<http://www.iraqicp.com/index.php>)

² -المرجع السابق.

³ - محمد أبو غزلة، مقارنة بين السياسة الخارجية الألمانية والأمريكية: تباين في المحددات والأهداف، في الموقع الإلكتروني:

(bohothe.blogspot.com/2010/05/blog-post_5645.htm)

وتبذل جماعات الضغط من أفراد وجماعات جهوداً كبيرة للاحتفاظ بعلاقة وثيقة مع مجموعة كبيرة من المسؤولين الحكوميين، بدءاً بالرئيس وحتى أصغرهم مرتبة، وذلك من خلال إلقاء الخطب وتوجيه رسائل الدعم والتقدير، وتدشين مبانٍ، ودعوتهم إلى مؤتمرات وندوات، ومناسبات وحفلات اجتماعية، وفي ذلك كانت الأفضلية للإسرائيليين وجماعات الضغط الموالية لهم للوصول إلى صانعي القرار الأمريكيين⁽¹⁾.

يعتبر اللوبي اليهودي الأكثر تأثيراً في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، بل إن كل مرشح للانتخابات يسعى لكسب رضا هذه القوة ودعمها في الانتخابات التشريعية والرئاسية، وغالباً ما تميل الكفة لصالح المرشح المدعوم من قبل هذا اللوبي، كما ظهر دور هذه الجماعات في قرار غزو العراق، فنانب الرئيس الأمريكي نفسه كان مديراً لأكبر شركات النفط الأمريكية، وقد كان هذا الهدف الأول للحرب.

ثانياً: الخلفية النظرية والفكرية المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية:

1/ الطرح الواقعي تفسير السياسة الخارجية الأمريكية:

يرى الواقعيون أن الدول هي الوحدات الأساسية المكونة لعالم العلاقات الدولية، هذه الدول كيانات عقلانية تتصرف بشكل واعي لتأمين بقائها وتعظيم مصالحها القومية، اعتمدت الواقعية على مفاهيم خاصة لفهم تعقيدات السياسة الدولية وتفسير السلوك الخارجي للدول (القوة، المصلحة، هاجس الأمن والبقاء وأخلاقية السلوكيات الدولية).

المصلحة / البراغماتية في السياسة الخارجية الأمريكية:

إن المصلحة هي الهدف الأول والأسمى في صياغة القرار الخارجي الأمريكي، حيث يعد مبدأً ثابتاً من مبادئ السلوك الخارجي، ويمثل الفكر البراغماتي المرجعية الأساسية للسياسات الأمريكية المعاصرة على الصعيد الخارجي والعلاقات الدولية، من خلال تغلغل هذا الفكر في العقيدة الأمريكية، أو ما يسمى الأطروحة الأمريكية (الدين، الاقتصاد والسياسة)، هذه العقيدة تركز على المنفعة والنجاح والتفوق وحتى الهيمنة⁽²⁾.

وما يؤكد المصلحة في السياسة الخارجية الأمريكية التعامل الواقعي والمصلحة القومية في تعامل الإدارة الأمريكية على الصعيد الخارجي فأساس هذه السياسات هي المنفعة المادية المباشرة سواء اقتصادياً أو سياسياً، والأولوية القصوى لدى صانع القرار الأمريكي هي ضمان الهيمنة والزيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾.

¹ - إبراهيم غرابية، لسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، في الموقع الإلكتروني (www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2006/10/5)

⁽²⁾ ميثاق مناحي العيساوي، "البراغماتية في الفكر السياسي الأمريكي"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، معهد العلوم السياسية، 2011، ص 72.

⁽³⁾ المرجع السابق، ص 74.

تعتبر أطروحتنا (نهاية التاريخ وصدام الحضارات) الأطروحتان الفكرتان الأبرز اللتان تحكمان السياسة الأمريكية المعاصرة في نشر الديمقراطية والليبرالية، وهما من جهة أخرى فكر براغماتي يمرر الخطاب السياسي الأيديولوجي الأنسب للريادة الأمريكية على العالم، ولتهدم كل ثقافة مغايرة وتضيئها، وبالتالي ضمان استمرار مرحلة الاعداد في العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

القوة في السياسة الخارجية الأمريكية:

إن زيادة مصادر قوة الدولة تعتبر من أساسيات السياسة الخارجية الناجحة، وتؤكد الواقعية في هذا الصدد أن القوة العسكرية هي المصدر الأهم من هذه المصادر والأكثر فعالية في تحقيق الدولة لأهدافها.

انتهجت الولايات المتحدة أسلوب استخدام القوة الصلبة أو التهديد في ظل الثنائية القطبية، حيث كانت الأسلوب الأمثل لتجاوز الأزمات الدورية التي كانت تنتسب بين المعسكرين الغربي والشرقي.

وفي ظل الأحادية القطبية وتفردا بالهيمنة لجأت الولايات المتحدة لمصادر قوتها الناعمة لتعزيز هذا التفرد والزعامة العالمية، وذلك بتوظيف المعطيات الثقافية والفكرية المتعلقة بأسلوب الحياة الأمريكية، وكان هذا التغيير - في نمطية القوة المستخدمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية - أهم سبب للتغير في نمطية النسق الدولي وظهور متغيرات جديدة نظرية وواقعية جعلت مفهوم القوة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي يتحول من تمجيد القوة الصلبة إلى استخدام أنواع أخرى من القوة⁽¹⁾.

وفي ظل تصاعد قوى جديدة منافسة للزعامة الأمريكية على العالم مثل الصعود الصيني اقتصاديا، واستعادة الدور الروسي سياسيا، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف مفهوم جديد للقوة يدمج بين القوة الصلبة والناعمة يعرف بالقوة الذكية، والذي يمكّنها من تحقيق الأهداف بأحسن الطرق وأقل التكاليف.

وقد استخدمت الولايات المتحدة قوتها الذكية في مواجهة تحديات السياسة الخارجية المعاصرة، أو تلك التحديات التي لا تحمل طابعا عسكريا كإنقاذ الاقتصاد الأمريكي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 م، ومواجهة بروز قوى جديدة على الساحة الدولية، ومحاولة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وأزمة الطاقة وغيرها من التحديات التي يصعب التعامل معها من خلال القوة العسكرية⁽²⁾.

الأمن والأخلاق في السياسة الخارجية الأمريكية:

تعتمد الولايات المتحدة في تسيير شؤونها الدولية على مقاربة ذات طرفين هما (الأمن - الأخلاق)، حيث تقتضي الأخلاق مجموعة من المعايير ترفعها الولايات المتحدة في تعاملاتها الدولية مثل الحرب

(1) جوزيف ناي، القوة الناعمة، مرجع سابق. ص 35.

(2) حيدر سامي عبد، "دور القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية"، رسالة الدكتوراه، جامعة بغداد، معهد العلوم السياسية، 2016، ص 15.

العادلة، التدخل الإنساني، الحرب ضد الإرهاب... الخ ومفاهيم أخرى صاحبت الزعامة الأمريكية للعالم⁽¹⁾.

لكن الأمن الأمريكي فوق كل الاعتبارات الأخلاقية والشعارات التي تتادي بها الولايات المتحدة، لأن الأمن الأمريكي يجعل الكيان الصهيوني المخترق الأول لكل معطيات الأخلاق الإنسانية، وحليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية.

نفس الاعتبار الأمني منع الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل - ولدواعي إنسانية - في سوريا، حيث تقتضي الحسابات الاستراتيجية في المنطقة عدم التدخل المباشر لوقف المجازر والإبادة الجماعية ضد الشعب السوري والتي تمارسها أطراف متعددة المصالح في سوريا.

ولا تسود الأخلاق في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي عندما يتعلق الأمر بتحقيق المصالح الأمريكية، فالاستراتيجية المثالية - وحتى وإن لم تكن أخلاقية - هي التي تحافظ على صياغة العالم وفق الرؤية الأمريكية له، أي أن تسمح باستخدام القوة بأنواعها وفي كل الامتدادات الجغرافية التي تهدد المصالح الأمريكية، ورفض أي تنوع ثقافي أو حضاري لأنه سيلغى المشروع الأمريكي بعرض الأنموذج الديمقراطي الليبرالي باعتباره الطرح المثالي لإعادة بناء الدول الفاشلة.

2/ الطرح الليبرالي وتفسير السياسة الخارجية الأمريكية:

تؤكد النظرية الليبرالية تعدد سبل التعاون الدولي، فالدول لا تتشغل فقط بالصراع والمنافسة وزيادة القوة بل كذلك تحاول بناء مجتمع عالمي مبني على السلم والعدالة.

يعتبر الرئيس الأمريكي ويدرو ولسون أبرز المساهمين في نشأة الأفكار الليبرالية وذلك من خلال مبادئه الأربعة عشر والتي أهم ما جاء فيها⁽²⁾:

أ - إزالة الحواجز أمام حرية التجارة

ب - تأسيس عصبة الأمم لتحقيق السلام الدولي

ت - التكامل والاستقلال السياسي للدول الكبيرة والصغيرة

تجلى مضامين الفكر الليبرالي في العديد من توجهات السياسة الخارجية الأمريكية سواء أثناء الحرب الباردة أو في إطار النظام أحادي القطبية⁽³⁾:

- اعتماد مبدأ السلام الديمقراطي وذلك بنشر الديمقراطية واعتماد حجة نشر الحرية وحقوق الإنسان كذرائع للتدخل العسكري بدعوى الإنسانية، كما حدث في أفغانستان والعراق.

(1) أحمد البان، "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، في الموقع الإلكتروني (www.Islamonline.net).

(2) نورتون فريش، ريتشارد ستيفنز، الفكر السياسي الأمريكي، ترجمة هشام عبد الله، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991)، ص 250.

(3) جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2000)، ص 54.

- اعتماد الديبلوماسية الاقتصادية على صيغة المساعدات المالية المشروطة للدول غير الديمقراطية، حيث ربطت المساعدات بشروطية سياسية تساهم في صياغة نظام دولي جديد يحقق مصالحها، ولا علاقة له بأي سلام عالمي.

3/ الطرح البنائي في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية:

تتصف البنائية بتركيزها على دور الهوية والثقافة في تشكيل الفعل السياسي للدولة، كما يولي البنائون أهمية كبيرة للطريقة التي يحقق بها الفاعلون مصالحهم، من خلال تسيير المصالح على أساس الهويات الاجتماعية للأفراد أو الدول ذات الصلة بها، حيث يقول ألكسندر وانتد Alexander wentd "الهويات هي أساس المصالح"⁽¹⁾.

كما يؤكد البنائيون على دور العوامل المعيارية والقيمية والاجتماعية في تفسير السياسة الدولية، كما يهتم هؤلاء بالخصوصيات الثقافية والهوية والمصلحة.

تطبيق الأفكار البنائية على السياسة الخارجية الأمريكية يجد تفسيراً له منذ الحرب الباردة، حيث كان أساس الصراع بين الولايات المتحدة ثقافياً وقيماً، ولقد وجدت الولايات المتحدة مبرراً له من فرضية حماية الهوية الوطنية الأمريكية⁽²⁾.

بعد نهاية الحرب الباردة، تزايد الاهتمام بالعوامل الثقافية في مقاربة العلاقات الدولية، وحُصر انتصار الولايات المتحدة والمعسكر الغربي على القطب الشيوعي في صراع استراتيجي كان جوهره انعكاساً لانتصار ثقافي للقيم الليبرالية والديمقراطية⁽³⁾، غير أنه في الحقيقة بداية لنمطية نظام دولي جديد مبني على السيادة الأمريكية عسكرياً، اقتصادياً، وحتى ثقافياً.

وتصب التدخلات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحالي، في خانة الدفاع عن القيم الغربية وحمايتها من التطرف والإرهاب، وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وما إلى ذلك من الأخطار المعيارية والقيمية، التي يبدع الاستراتيجيون الأمريكيون في إيجادها في كل مرة، والنماذج متعددة مثل: الحرب الأمريكية على العراق، أفغانستان.

2/ السياسة الخارجية الأمريكية ضمن أطروحات المفكرين الأمريكيين:

1.2/ السياسة الخارجية الأمريكية ضمن أطروحات هنري كيسنجر:

يعد هنري كيسنجر وزير الخارجية الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية، أشهر من كتب في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تعد مؤلفاته الأشهر والأكثر دقة في وصف السلوك الخارجي الأمريكي.

(1) محمد شلبي، "دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية"، من أوراق المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، المغرب، في الموقع الإلكتروني www.cmiesi.moi.acmeis

(2) المرجع السابق.

(3) أنزار العزوي، "الثقافة والقوة الناعمة"، حروب الأفكار في السياسة الخارجية، مركز برق للأبحاث والدراسات، في الموقع الإلكتروني: (barq-rs.com), أطلع عليه يوم 2017/9/10 على الساعة 21,47 سا.

من أشهر أطروحات كيسنجر ما حواه كتابه "هل تحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن 21" حيث أكد فيه أن استمرار الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي أمر يتعلق بفعالية السلوك الخارجي لها وأن طريقة تعاملها العالمية هي من ستحدد نوع المستقبل، وأن التحدي الأول الذي تواجهه الولايات المتحدة هو أن تدرك تفوقها بشرط أن تدير سياستها الخارجية كما لو أنها تعيش في عالم مليء بمراكز القوى، هذا ما يجعل الولايات المتحدة حسب كيسنجر تجد شركاء في تقاسم أعباء الريادة العالمية⁽¹⁾.

يؤكد كسنجر على فكرة الشراكة والائتلاف لحل الأزمات العالمية حيث يؤكد على ضرورة وضع تعريف جديد للمخاطر المشتركة وبالتالي الوصول إلى إيجاد غايات مشتركة، وهذا لن يكون إلا بتجاوز الخصومات وتصفية آثار الحرب الباردة، ويقصد بذلك إعادة دور روسيا وإشراكها في السياسة الدولية⁽²⁾. يعد كتاب هنري كسنجر الأخير "النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ"، طرحاً لأفكار جديدة تتعلق بصيرورة النظام الدولي ومستقبله، حيث يطرح كسنجر فكرة عدم التطابق بين النظام الاقتصادي العالمي، حيث يسود التعاون والتبادل من حيث مظاهر التدفق الحر للسلع ورؤوس الأموال، وبين النظام السياسي الدولي حيث تتعارض المصالح الوطنية والقومية للدول، فالنظام الاقتصادي العالمي أصبح معلوماً، في حين بقي النظام السياسي قائماً على مبدأ الدولة⁽³⁾.

كما يؤكد ضرورة بناء نظام عالمي جديد لا يعتمد على قطب واحد، ومن هذا المنطلق يرى أن النظام العالمي الجديد ستنقسم فيه كل من الولايات المتحدة والصين الريادة، في حين يؤكد أن روسيا لا تزال بعيدة من حيث معطيات القوة للتدخل في حسابات معادلة القيادة العالمية.

بصفة عامة يؤكد هنري كسنجر أن النظام العالمي بالقيادة الأمريكية في عصرنا الحالي يعاني من أزمة حقيقية، والدليل على ذلك كثرة الاضطرابات والحروب التي تنتشر في العديد من مناطق العالم⁽⁴⁾، ويقترح كبديل لأزمة النظام العالمي فكرة توازن القوى، كما يضع على عاتق الإدارة الأمريكية إقامة سياسة توازن قوى من خلال إشراك الصين في قضايا السياسة العالمية.

حيث يقول هنري كسنجر: "من شأن دور أمريكي هادف أن يكون ضرورياً غير أن النظام العالمي لا يمكن إنجازه من قبل بلد واحد متحرك"⁽⁵⁾.

كما يؤكد كسنجر على فكرة سابقة هي ضرورة التوجه الأمريكي في السلوك الخارجي نحو مبادئ الدبلوماسية الهادئة، مشيداً بالدبلوماسية الآسيوية وحل الأزمات بين دول آسيا دون اللجوء إلى الحلول العسكرية.

(1) هنري كسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2002)، ص 299.

(2) المرجع السابق، ص 327.

(3) هنري كسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة فاضل حكر، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2014)، ص 225.

(4) المرجع السابق، ص 267.

(5) المرجع السابق، ص 363.

2.2/ السياسة الخارجية الأمريكية ضمن أطروحات جوزيف.. س. ناي:

من أشهر كتابات جوزيف ناي مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الأسبق كتابه حول "مفارقة القوة الأمريكية"، الذي حاول فيه تشخيص السياسة الخارجية الأمريكية وذلك بإعادة صياغة مفاهيمها حول المصلحة الوطنية ، حيث ميّز بين نوعين مختلفين من السياسة الخارجية ، الأولى تُبنى على القيم والثانية على المصالح، مؤكداً على المصالح المتعلقة بالسلامة الأمنية للولايات المتحدة وأولويتها مثل منع شن هجوم على الولايات المتحدة الأمريكية، ومنع بروز مهتمين في آسيا معادين للقوة الأمريكية بالإضافة إلى ضمان سلامة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

لكن يؤكد كذلك على ضرورة إيجاد النوع الأول من السياسة الخارجية المبني على المصالح الإنسانية، حيث يجب أن تضطلع الولايات المتحدة بتعزيز حقوق الإنسان، الديمقراطية، التنمية الاقتصادية، حيث يؤكد ناي على ذلك قائلاً: "إن المصالح الإنسانية هامة أيضاً لحياتنا وسياستنا الخارجية"⁽²⁾.

يتطرق ناي أيضاً لأولويات السياسة الخارجية الأمريكية في عصر العولمة العالمي، وإعادة ترتيب أهداف السياسة الخارجية وفق دور الشرطي العالمي الذي تلعبه الولايات المتحدة، مع ضرورة أخذ – مقومات القوة الأمريكية – بعين الاعتبار وكفايتها للقيام بالأدوار المنوطة بها.

يؤكد جوزيف ناي بدوره على فكرة التعددية في القضايا ذات الطبيعة التعاونية لأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستطيع تسيير المصالح العالمية دون مساعدة البلدان الأخرى، خاصة في القضايا المشتركة ذات الأبعاد العالمية مثل: البيئة، التنمية، ...⁽³⁾.

كما حوى كتاب جوزيف ناي " القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية " مجموعة من الأفكار الهامة في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية وفق معطيات القوة الناعمة: حيث يستعرض ناي مجموعة من عناصر القوة الناعمة الأمريكية، حيث تحوي الولايات المتحدة 62% من أهم العلامات التجارية العالمية في العالم، وهي أكثر دولة تستقطب المهاجرين بالإضافة إلى كونها مصدر الأفلام والبرامج التلفزيونية، وكلها عناصر جاذبة للحياة ونمط المعيشة الأمريكية⁽⁴⁾.

ورغم تعدد مصادر القوة الأمريكية الناعمة، إلا أن إتقان استخدامها يعد أكثر أهمية، حيث لاحظ تراجعاً في الاهتمام الأمريكي باستثمار القوة الناعمة مع مرور السنين، وينصح ناي صانعي السياسة الخارجية الأمريكية بتحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، حيث اقترح – للاستثمار في

(1) جوزيف س ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص 165.

(2) المرجع السابق، ص 249.

(3) المرجع السابق، ص 287.

(4) جوزيف س ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سابق، ص 135.

مصادر القوة الناعمة — التركيز على الاتصال الاستراتيجي من خلال الاتصالات اليومية والعلاقات الدائمة مع الشخصيات (المنح الدراسية والمبادلات الأكاديمية والتدريب والمؤتمرات⁽¹⁾).

3.2/ السياسة الخارجية الأمريكية ضمن أطروحات زيجينيو بريجنسكي:

يعتبر زيجينيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق ، من أكثر منتقدي السياسة الخارجية الأمريكية خاصة في تورطها في حرب العراق ، أو ما يصطلح عليه أيضا بحرب الخليج ، حيث وجه نقدا واضحا للسياسة الخارجية الأمريكية في عهدي كل من جورج بوش الأب وبيل كلينتون وجورج بوش الابن ، وأعتقد أن هؤلاء الرؤساء الثلاثة هم من ضيعوا فرصة الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة المطلقة على العالم⁽²⁾، رغم نظرته المتشائمة للوضع أكد على وجود فرصة ثانية لاسترجاع المكانة الأمريكية شرط أن لا تدخل في أي حرب مباشرة مع إيران.

وإمعانا في تشاؤمه حول المستقبل، نظر بريجنسكي لحرب عالمية ثالثة أطرافها هي الصين وروسيا من جهة ومن جهة ثانية الولايات المتحدة الأمريكية، وستنتهي بنهاية قوتين كبيرتين تراحمان الزعامة الأمريكية على العالم، نهاية الحرب ستكون إعلان عن انفراد حقيقي ومطلق للولايات المتحدة على العالم⁽³⁾.

آمن بريجنسكي بالافتراض القائل إن الزعامة الأمريكية على العالم لن تكتمل وتبقى مفتوحة ما لم تعززها بالسيطرة على أوراسيا التي بمثابة الفراغ الجيو استراتيجي المتمم لسيطرتها العالمية، حيث يقول بريجنسكي:

"إن أوراسيا هي الجائزة الجيوليتيكية الرئيسية فأوراسيا هي القارة الأكبر في العالم وهي المحور في مجال الجيوبوليتيكا وتسيطر القوة التي تتحكم في أوراسيا على اثنين من مناطق العالم الثلاث الأكثر تقدما أوراسيا في مجال الإنتاجية الاقتصادية"⁽⁴⁾.

آخر مؤلفات بريجنسكي حول السياسة الخارجية الأمريكية هو كتاب " رؤية إستراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية " أكد فيه أن قوة الولايات المتحدة الأمريكية مهمة لاستقرار النظام العالمي، لكن ذلك يرتبط باستمرار التوافق المجتمعي داخل الولايات المتحدة الأمريكية.. مؤكدا أن انتهاء دور أمريكا في العالم يمكن أن يتسبب في فرض عالمية الحل في نظر بريجنسكي وإعادة التنظيم العالمي وفق المصالح الأمريكية ويقترح لذلك أطروحتين⁽⁵⁾:

(1) المرجع السابق، ص 212.

(2) للتفصيل أكثر أنظر، زيجينيو بريجنسكي، الفرصة الثانية، ترجمة عمر الأيوبي (لبنان: دار الكتاب العربي).

(3) شبكة النبا، "عصر بريجنسكي، الحرب الثالثة في الأفق"، في الموقع الإلكتروني (www.annabaa.org/arabic/strategicissue.com)، يوم 11 سبتمبر 2017.

(4) زيجينيو بريجنسكي، رفعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمال الشرقي، (الأردن: الأهلية للنشر وللوزيع، 2007)، ص 25-30.

(5) زيجينيو بريجنسكي، رؤية إستراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جكتر، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2011)، ص 52.

- 1- الولايات المتحدة لم تعد القوة الإمبراطورية العالمية.
 - 2- الفوضى المحتملة يمكن تجنبها من خلال تشكيل تحالف دولي يضم بدرجات متفاوتة الصين وروسيا، وأن تصبح الصين الشريك الرئيسي للولايات المتحدة في احتواء الفوضى العالمية.
- كما يتطلب تحقيق الاستقرار وحفاظة الولايات المتحدة على تواجدتها العسكري في الشرق الأوسط بأي وسيلة، لأن انسحاب القوات الأمريكية من العالم الإسلامي سيؤدي إلى حروب جديدة مثل (إسرائيل ضد إيران، والسعودية ضد إيران، ومصر ضد ليبيا) ويقدم بريجنسكي في الأخير الاستراتيجية المثلى لمحافظة الولايات المتحدة على دورها الأساسي في النظام العالمي من خلال:
- إثارة الفوضى والحرب في المنطقة والاعتماد على قوة الصحة الديمقراطية العالمية.
 - إعلان الحرب على الإرهاب وتحويل العبء على روسيا والصين ورسم دور أساسي لهما في المنطقة (الشرق الأوسط).
 - زيادة الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط.

خاتمة:

تعتبر الولايات المتحدة بلداً استثنائياً. لم يمض على نشأتها سوى قرنين من الزمان وهي مقارنة مع الدول الكبرى الأخرى - التي تعود نشأتها إلى آلاف السنين دولة - حديثة النشأة، كما لا تعتبر الولايات المتحدة هي من أنشأ قيم الحرية والديمقراطية وحتى الليبرالية، لكنها تعتبر اليوم الحامي الأول لهذه القيم والأنموذج الذي تُحتذى به دول العالم في تطبيق الديمقراطية والحرية، وتعتبر الولايات المتحدة فريدة أيضاً في عظمة قوتها وضخامتها اقتصادياً وعسكرياً، حيث يطلق عليها وزير الخارجية الفرنسي السابق هوبير فيدرين وصف "القوة المفرطة".

إن جوهر السياسة الخارجية الأمريكية هو تحقيق المصلحة القومية العليا للبلاد، والتوسع الأمريكي الإمبراطوري ليس وليد تداعيات انتهاء الحرب الباردة أو أحداث 11 سبتمبر، وإنما هو مرافق لمسيرة أمريكا تاريخياً؛ فالقوة مكون أساسي من مكونات الأنموذج الأمريكي، لكن هذا التوجه اكتسب أبعاداً أكثر خطورة منذ وقوع هذه الأحداث، التي مثلت فرصة ذهبية لتطبيق أفكار المحافظين الجدد الداعية إلى استخدام كل عناصر القوة المتاحة لفرض الهيمنة الأمريكية على العالم.

لقد ظلت السياسة الخارجية الأمريكية - مع مرور الزمن وعبر التحولات التي يعرفها النظام الدولي - تتميز باختلاف حول أهدافها ونوعيتها:

- فالأول بين دعاة الانعزالية وبين مؤيدي التدخل في الشؤون الدولية.
- والثاني مس طبيعة هذا الانخراط في تغليب العمل الفردي والذي تخول القوة الأمريكية الفريدة القيام به أو تفضيل العمل الجماعي الذي يقوم على مبدأ التعاون والتشاور.

- وثالثاً علاقة كل ذلك بالمصلحة الوطنية الأمريكية التي تقتضي إما تغليب الواقعية بشكل تام أو ضرورة إعطاء الأهمية للاعتبارات الأخلاقية.

إن صنع هذه السياسة يمر عبر تفاعل العديد من العناصر والعوامل التي يتيحها انفتاح المجال والنقاش السياسي الدائم، على الرغم من اختلاف الأوزان النسبية لتأثير كل فاعل والذي يجد تفسيره في اختلاف الانتماءات والمصالح والتوجهات، ولقد تميزت السياسة الأمريكية عموماً بعد نهاية الحرب الباردة بزيادة أهمية العوامل الاقتصادية كمحدد رئيسي وذلك في فترة كلينتون ومع وصول الإدارة الجمهورية إلى الرئاسة عادت الأولويات الأمنية لتحتل موقعا مهماً على أجندة صناع القرار خاصة في ظل التطورات والأحداث التي عرفتتها الساحة الدولية مع بداية القرن الجديد، والهدف النهائي ظل خدمة المصالح الأمريكية بما يفضي إلى إبقاء الزعامة والسيطرة الأمريكية وتوسيع نفوذها.

ويتمحور الهدف الأسمى للسياسة الخارجية الأمريكية حول النقاط التالية:

- استعمال القوة العسكرية للسيطرة على المناطق الحيوية.
- أهمية أن تُبقي الولايات المتحدة الأمريكية على القواعد والتسهيلات العسكرية بفرض المساهمة في القضاء على أي قوة إقليمية معادية.
- بناء نظام عالمي جديد يقوم على القيادة الأمريكية له، ويهدف إلى ردع النظم المارقة الخطيرة.
- المضي قدماً في مشروع الدرع الصاروخي حتى تكتمل السيطرة الأمريكية على الفضاء الخارجي.
- ضرورة تغلب الولايات المتحدة الأمريكية على شتى التهديدات بصورة حاسمة وبغرض تحقيق الانتصار على القوى المعادية.
- أهمية تفوق القوة العسكرية الأمريكية على القوى العالمية الأخرى.

مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية مرهون باستمرار هيمنتها على العالم، بناء على هذه الرؤية فإن قدرة واشنطن على فرض إرادتها على الشأن العالمي تظل مقيدة بمجموعة من الاعتبارات والتوازنات التي تجعل لنفوذها حدوداً من الصعب أو من المستحيل تجاوزها، كما تجعل استمرار مستوى وحجم سيطرتها الحالية في المستقبل أمراً مشكوكاً في حدوثه.

ومهما اختلف مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية سيظل يتحكم بها مبدآن أساسيان هما:

- تعتمد السياسة الخارجية الأمريكية على مبادئ براغماتية، وفق ما يخدم مصالحها وتتعدد وسائلها وفق ما يخدم أهدافها.
- تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية ذات طبيعة تحويلية وفق تأثيرات التحولات الإقليمية والتغيرات في النظام الدولي، وتتحكم فيها العوامل الذاتية أكثر من الموضوعية.

قائمة المراجع:

- الكتب:

- 1- جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2000).
- 2- جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة محمد توفيق البيجرمي، ط1 (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003).
- 3- حسين الشريف، السياسة الخارجية الأمريكية، اتجاهاتها وتطبيقاتها من الحرب العالمية الثانية إلى النظام الدولي الجديد، (القاهرة، مطابع الهيمنة المصرية العامة للكتاب، 1994).
- 4- ريجينيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جكتر، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2011).
- 5- زيجينيو بريجنسكي، الفرصة الثانية، ترجمة عمر الأيوبي (لبنان: دار الكتاب العربي).
- 6- زيجينيو بريجنسكي، رفعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمال الشرقي، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007).
- 7- عبد الرحمن وافي، دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية، (الرياض، دار الألوكة، 2015).
- 8- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرن 19 و 20، ط2، (مصر: دار الأمين للطباعة والنشر، 2002).
- 9- نورتون فريش، ريتشارد ستيفنز، الفكر السياسي الأمريكي، ترجمة هشام عبد الله، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991).
- 10- هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة فاضل حكتر، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2014)، ص 225.
- 11- هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2002).
- 12- ياسين العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، (الأردن: دار أسامة للنشر، 2009).

- المقالات:

- 1- أشواق عباس، السياسة الخارجية، الحوار المتمرن، العدد، 1291، 2005.
- 2- نانسي مصطفى خليل، "الرئاسة كمؤسسة لصنع القرار السياسي في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات، جانفي 1997.

- الرسائل الجامعية:

- 1- حيدر سامي عبد، "دور القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية"، رسالة الدكتوراه، جامعة بغداد، معهد العلوم السياسية، 2016.
- 2- خالد المصري، "محاضرات في السياسة الخارجية"، الأكاديمية الدولية السورية.
- 3- مصطفى صايح، "السياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية"، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007.
- 4- ميثاق مناحي العيساوي، "البراغماتية في الفكر السياسي الأمريكي"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، معهد العلوم السياسية، 2011.
- 5- ميلود العطري، 'السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أمريكا اللاتينية'، أطروحة ماجستير، جامعة باتنة، 2008.

- المواقع الإلكترونية:

- 1- أبراهيم غرابية، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، (www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2006/10/5)
- 2- أحمد البان، "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، في (www.islamonline.net).
- 3- إسماعيل سراج الدين، "تطور نظرية الإمبراطورية الأمريكية"، أطلع عليه يوم: 1 سبتمبر 2017، على الساعة 18:00 سا في الموقع الإلكتروني: <http://today.almazryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=27070>

- 4- السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الموقع الإلكتروني:
(www.marefo-org/index/php/) يوم: 29 جويلية 2017، على الساعة 13,20 سا.
- 5- زار العزاوي، "الثقافة والقوة الناعمة"، حروب الأفكار في السياسة الخارجية، مركز برق للأبحاث والدراسات، في الموقع الإلكتروني: (barq-rs.com/barq/)، أطلع عليه يوم 2017/9/10 على الساعة 21,47 سا.
- 6- سليم كاطع علي، وسائل الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية، في الموقع الإلكتروني: (www.masr.net/mews229) يوم 3 سبتمبر 2007 على الساعة 13,10 سا.
- 7- سليم كاطع علي، دور الرأي العام في السياسة الخارجية، في الموقع: (www.democratic.de/?P=48023) يوم 7 سبتمبر على الساعة 20,10 سا.
- لويد جونسن، "الرأي العام وتأثيره على عملية صنع القرار"، ترجمة محمد السيد سليم، في الموقع: (www.alukah.net/culture/0/69407) يوم: 7 سبتمبر، على الساعة: 21,35 سا.
- 8- شبكة النبأ، "عصر بريجنسكي، الحرب الثالثة في الأفق"، في الموقع الإلكتروني (www.annabaa.org/arabic/strategicissue.com)، يوم 11 سبتمبر 2017
- 9- ماجد احمد الزاملي، جماعات الضغط ودورها في رسم السياسة العامة للدولة، في الموقع الإلكتروني: (<http://www.iraqicp.com/index.php>)
- 10- محمد أبو غزلة، "مقارنة بين السياسة الخارجية الألمانية والأمريكية: تباين في المحددات والأهداف"، في الموقع الإلكتروني: (bohothe.blogspot.com/2010/05/blog-post_5645.htm)
- 11- محمد شلبي، "دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية"، من أوراق المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، المغرب، في الموقع الإلكتروني (www.cmiesi.moi.acmeis)
- 12- محمد يعيش، "السياسة الخارجية الأمريكية في القرن 21"، في الموقع الإلكتروني (www.nasrallerabia.com).
- 13- يوسف عبد اللطيف، "التحليل النفسي للرؤساء الأمريكيين"، في الموقع الإلكتروني (www.shoop2.com/vb/showshred.php?t=2m6 يوم 06 سبتمبر 2017، على الساعة: 21,00 سا.. (<http://today.almazryaloum.com/article2.aspx?ArticleID=27070>)

الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

الدكتورة اسلام عيادي
استاذة العلاقات الدولية والعلوم السياسية
الجامعة العربية الأمريكية – فلسطين

ملخص

تركز الدراسة على الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، فالشرق الأوسط دائماً محل تركيز استراتيجي رئيسي للولايات المتحدة، حيث تعمل السياسة الأمريكية بصفة عامة بفعل ثوابت وأطر تحركها في اتجاه تلبية مصالحها القومية، وفيما يتعلق بالشرق الأوسط تتطلق من عدة أسس للوصول إلى أهدافها ومن أهمها سياسة المصلحة القومية التي تأتي فوق كل الاعتبارات الأخرى، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية: المحور الأول، المفاهيم والمصطلحات، والمحور الثاني: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، والمحور الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

الكلمات الدالة: السياسة الخارجية، السياسة الخارجية الأمريكية، الشرق الأوسط، الولايات المتحدة الأمريكية، الحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة، جورج دبليو بوش، بيل كلينتون، باراك أوباما، دونالد ترامب.

The Theoretical Framework of US Foreign Policy in the Middle East

Abstract:

The study focuses on the theoretical framework of American foreign policy in the Middle East. The Middle East is always a major strategic focus of the United States, Where the US policy in general works by constants and frameworks to move in the direction of meeting their national interests, and with regard to the Middle East is based on several foundations to reach its objectives, the most important policy of national interest that comes above all other considerations. The study was divided into three main areas: the first axis, concepts and terminology, and the second axis: the objectives of American foreign policy in the Middle East, and the third axis: the American foreign policy in the Middle East.

Keywords: Foreign Policy, US Foreign Policy, Middle East, United States of America, Cold War and Post Cold War, George W. Bush, Bill Clinton, Barack Obama, Donald Trump.

مقدمة

تأسست السياسة الخارجية الأمريكية على تجاذب الجدل بين المصالح والأخلاق أو بين البراغماتية والأيدولوجية، وهي العناصر نفسها التي عملت بها حتى بعد الحرب الباردة.

لم تهتم السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط في بداية تمثيلها الدبلوماسي خلال فترة الحكم العثماني في الأستانة ثم في مصر عام 1834 حيث اتسمت بعدم المبالاة للأحداث الجارية فيها والتردد في اتخاذ مواقف ذات شأن كبير على اعتبار أن المنطقة لا تعنيها كونها تخضع للسيطرة العثمانية، واستمرت هذه السياسة حتى افتتاح قناة السويس عام 1869 وهو الحدث العالمي الذي أعطى المنطقة أهمية استراتيجية على مستوى الموازين السياسية والاقتصادية.

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 وبإيحاء من جورج لويد رئيس وزراء بريطانيا، وافق الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون على مساندة المنظمة الصهيونية العالمية التي عقدت مؤتمرها الأول في مدينة بازل السويسرية عام 1897 برعاية تيودور هيرتزل، ولم تكن هذه المساندة تمثل السياسة الرسمية الأمريكية بقدر ما كانت موقفاً شخصياً من ويلسون، لكن مع توالي المساعي الصهيونية مع الإدارات الأمريكية نجحت بعض الشخصيات اليهودية في إقناع البيت الأبيض بالأهداف الصهيونية حيث أعلنت الإدارة الأمريكية في عام 1922 تأييدها لوعده بلفور البريطاني الصادر عام 1917.

لم تعط الولايات المتحدة الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط إلا بعد أن شاركت هي في الحرب العالمية الأولى، ثم تبلور لديها موقف جديد خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945، بالرغم من عزلتها تنفيذاً لمبدأ مونرو، وقد انحصرت العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة وبالأخص منها العربية في إرسال البعثات التبشيرية والقيام ببعض المساهمات الإنسانية، غير أن الحدث الأكبر الذي ترك أثراً عميقة في الأوضاع السياسية والاستراتيجية في الشرق الأوسط، وفي العلاقات العربية مع الغرب والولايات المتحدة على وجه التحديد هو الاعتراف الأمريكي قيام بدولة إسرائيل في فلسطين مايو عام 1948 في عهد الرئيس ترومان.

ونتيجة لذلك فقد حظيت منطقة الشرق الأوسط بأهمية كبيرة لدى صانع القرار السياسي الأمريكي أثناء مرحلة الحرب الباردة إذ تبلورت فيها مجموعة مصالح، منها: احتواء النفوذ السوفيتي في المنطقة، واستمرار تدفق النفط العربي بأسعار معقولة وتفضيلية، ودعم المواقف السياسية الإسرائيلية، والحفاظ على الأسواق التجارية في المنطقة.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وما ساد العلاقات الدولية من ظروف ومداخلات دولية وتفكك الاتحاد السوفيتي، ظهر مصطلح النظام العالمي الجديد، فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم، حيث لم يعد أمامها منافس دولي أو تحالفات معادية ذات شأن لذا استمرت في

جهودها الداعية للسيطرة على الشرق الأوسط عبر وسائل وأدوات كان أبرزها: التدخل العسكري المباشر وفرض الحلول السلمية غير المتوازنة على الدول العربية المعنية بقضية الصراع العربي - الإسرائيلي، فضلاً عن تأثيرها غير المباشر في صياغة القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية الإسلامية، وذلك بغية إيجاد قنوات لمصلحة توجهاتها الاستراتيجية في مجتمعات دول المنطقة، ونشر قيمها الليبرالية التي تستند إلى الديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية والبرلمانية ونشر الحرية، واحترام حقوق الإنسان، واقتصاد السوق.

غير أنها كانت تواجه تحديات كثيرة لسياستها في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وعلى جبهات متعددة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، برزت فيها أجندة جديدة، تمثلت في حصول توازنات جديدة أدت إلى ظهور إيران كقوة إقليمية صاعدة في المنطقة، وبعض القوى الوطنية والمحلية الفاعلة كحزب الله اللبناني، وحركة المقاومة الإسلامية في فلسطين - حماس، وما تراه الولايات المتحدة الأمريكية بوجود دور لهذه القوى في مشكلة الإرهاب وسعي إيران لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، والتمرد العراقي المضاد للهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط، ثم الاحتلال الأمريكي للعراق، وحدث عدد من التداعيات جراء ذلك الاحتلال، كان من أبرزها المشكلة الكردية التي أفرزت حصول تهديدات تركية لاقتحام شمال العراق بحجة ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني وغيرها.

لذلك أحست الولايات المتحدة أن الاعتماد على تنفيذ برنامجها الأمني والسياسي في منطقة الشرق الأوسط والذي يشمل مجموعة من الأولويات الضرورية للارتباط الأمريكي في المنطقة لم يعد كافياً في إحداث التغيير المطلوب بالمنطقة، فهي لا ترغب في محاربة التهديدات التي تواجهها فقط، ولكن رغبتها تشمل أيضاً تغيير الديناميكيات الإقليمية التي تأتي بمثل هذه التهديدات، فكان عليها أن تتابع الركائز الإضافية في سياستها المتعلقة في دول الشرق الأوسط.

إشكالية الدراسة

تتبع إشكالية الدراسة من اتجاه السياسة الخارجية الأمريكية للهيمنة والتركيز على منطقة الشرق الأوسط وهي منطقة تتمتع بأهمية جيواستراتيجية وجيواقتصادية، إلا أن منطقة الشرق الأوسط لم تعد مستقرة للمصالح الأمريكية؛ فقد اندلعت ثورات الربيع العربي التي أفضت لتحولات في التوازنات المستقرة بالمنطقة بصورة أزعجت الإدارة الأمريكية وأفقدها حلفائها في المنطقة، كما أن وتيرة التطورات والأحداث في المنطقة سريعة وتتجاوز ردة الفعل الأمريكي الذي اتسم بقدر كبير من البطء والانتقائية وتراجع الدور والفعالية لصالح تنامي الدور الصيني الذي أضحى يشكل تهديداً للمصالح الأمريكية.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة، كما يلي:

- اتجاه السياسة الخارجية الأمريكية إلى التركيز على منطقة الشرق الأوسط.
- إضافة علمية للدراسات في مجال العلاقات الدولية.

وسيتم تقسيم هذه الدراسة إلى عدة محاور، كما يلي:

أولاً: المفاهيم والمصطلحات.

1- مفهوم السياسة الخارجية.

من المعروف على مستوى العلوم الاجتماعية بما في ذلك أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، أن إعطاء تعريف لمفهوم معين يكون من ثانياً خصائصه المشتركة، ما يعطي من الناحية النظرية إطاراً منهجياً ومعرفياً لرصد حدود الظاهرة، إلا أننا في الواقع نصطدم بتعدد واختلاف التعاريف باختلاف المفكرين واختلاف مرجعياتهم الفكرية حول الظاهرة الواحدة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية، الأمر الذي يعكس مدى تعقدها.

ولم يتفق الباحثون والمهتمون في العلوم السياسية والعلاقات الدولية على تعريف واحد لمصطلح السياسة الخارجية، فيرى حامد ربيع أنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية"¹.

ويقول مازن الرمضاني أنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار"².

ويرى بهجت قرني أن التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة البدء في التحليل، فهل تعني هذه الأخيرة أهدافاً عامة، أم أفعالاً محددة أم هي قرارات واختيارات صعبة³، إضافة إلى أن ما يميز السياسة الخارجية هو تعدد محدداتها والجهات التي تصنع قراراتها وترسم توجهاتها، وأكثر من ذلك فهي توجه نحو بيئة الثابت فيها هو التغير المستمر.

والتعريف الذي يقدمه جيمس روزنو James Rosenau، حيث يُخرج المفهوم عن بعده التجريدي نسبياً ويقارب الواقع الملموس والبعد العملي للظاهرة فيقول إن: "السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها"⁴.

وفي مستوى آخر تُعرف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية - التي قد تأخذ أشكالاً مختلفة - موجهة نحو دولة أخرى أو نحو

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص 7.

² المرجع السابق، ص 8.

³ بهجت قرني وعلي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة: جابر سعيد عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية، الطبعة الثانية، القاهرة،

2002، ص 29.

⁴ Rosenau, James N. Comparing Foreign Policies : Why, What, How, in: James Rosenau, Comparing Foreign Policies: Theories, Finding, Methods. New York, SAGE Publications, 1974, p.6.

وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرر، أو نحو قضية معينة¹.

وعرفها أمين المشاقبة بأنها "تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول"، أو بأنها "السلوك السياسي الخارجي"، أو بمعنى "رد الفعل المتخذ من قبل دولة ما مقابل العالم الخارجي والهادف نحو تحقيق غرض ما في وقت ما"².

وقد تناول عبد المجيد العزام في كتابه عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية³، تعريف روي مكريديس Roy Macridis للسياسة الخارجية لأي دولة بأنها "ميدان أفعالها تجاه دول أخرى، وهي برنامج يعد لتحقيق أفضل موقع ممكن للدولة بالطرق السلمية أو بأي طريقة أخرى دون اللجوء للحرب"⁴. وتناول شارلز هيرمان Charles Herman المصطلح فقال بأنها: "تلك السلوكيات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلهم، التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"⁵.

وتطرق محمد السيد سليم في كتابه تحليل السياسة الخارجية⁶ ما تناوله فيرنس وسنايدر حيث أنهما يربطان السياسة الخارجية بقواعد العمل فيقولان عنها: "منهج للعمل أو مجموعة القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة فعلاً أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل".

ومن خلال التعريفات الواردة آنفاً عن مصطلح السياسة الخارجية، فإنه يمكن لنا أن نخلص إلى تعريف يتمثل في كونها: "هي النشاط أو مجموعة الأنشطة والبرامج والسلوكيات التي يصوغها صناع القرار السياسي في الوحدات المسؤولة داخل الدولة بهدف تحقيق أهداف عامة للدولة في المحيط الخارجي"، ويمكن تعريفها إجرائياً على أنها: كل تجميعي لمجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك فعل خارجي.

2- مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية.

يمثل تحديد مفهوم السياسة الخارجية لدولة في حجم الولايات المتحدة الأمريكية بما يميزها عن غيرها من دول العالم من فاعلية وتأثير في الساحة العالمية أمراً في غاية الصعوبة، وهذا راجع إلى التغيرات المستمرة التي عرفتتها منذ استقلالها عن المملكة المتحدة عام 1783، سواء في نظرتها وتعاملها مع

ناصر يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1985، ص 157. ¹

أمين المشاقبة، التربية الوطنية في الأردن، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 2006، ص 359. ²

عبد المجيد العزام، عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، وزارة الثقافة، عمان، 1998، ص 9. ³

Macridis, Roy. C. How Foreign Policy is Made: Foreign Policy in World Politics. Roy C. Macridis, Princeton, Prentic – Hall, N.J, 1958, p.12. ⁴

Herman, Charles. Policy Classification, in, The Analysis of International Politics, edite: James Rosenau, Free Press, New York, 1972, p.13. ⁵

محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 7. ⁶

المحيط الدولي أو من حيث مكانتها في سلم القوى الدولي وحجم تأثيرها على مستوى اللعبة السياسية الدولية.

ومن أجل الوصول إلى تحديد تصور مفهومي شامل عن السياسة الأمريكية، لا بد من تتبع التطور التاريخي لهذه السياسة منذ الاستقلال، ففي البداية كانت الولايات المتحدة تحت سيطرة الاستعمار البريطاني الذي كان متمركزاً على السواحل الجنوبية الشرقية لأمريكا الشمالية، وبسبب الطابع الاستبدادي لملوك إنجلترا في تلك المستعمرات ثارت هذه الأخيرة على التاج البريطاني عام 1775 بقيادة جورج واشنطن وفي العام نفسه أعلنت المستعمرات استقلالها¹، وفي هذا السياق يرى بعض الباحثين أن إعلان الاستقلال يدل على تبلور فلسفة العقد الاجتماعي والليبرالية السياسية في هذه المرحلة المتقدمة من عمر أمريكا.

بعد ثماني سنوات من إعلان الاستقلال وبفضل مساعدة فرنسا وإسبانيا وهولندا هُزمت القوات البريطانية، وتم توقيع معاهدة بين الطرفين عام 1783 اعترفت بريطانيا بموجبها باستقلال المستعمرات الأمريكية الشمالية، وفي مؤتمر فيلادلفيا الدستوري المنعقد عام 1789 تم إصدار الدستور الأمريكي كما تم بعدها انتخاب جورج واشنطن كأول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية².

بعد استقلال هذه الأخيرة صار من اللازم أن يكون لهذا الكيان الجديد نظرته الخاصة إلى قضايا البيئة الخارجية، وما الذي يمثلته المحيط الدولي بالنسبة له خاصة بعد الاعتراف الدولي المشكل من قبل القوى الكبرى آنذاك، ولذلك تشكلت مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية على أساس تعاملها مع الأمم والقضايا الخارجية.

3- مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

عرف الياباني الأصل الأمريكي الجنسية فرانسيس فوكوياما، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط بأنها: "النشاط الذي يمارسه صانع القرار في الإدارة الأمريكية على المستوى الخارجي تجاه منطقة الشرق الأوسط والمتمثل بالدعوة لنشر قيم الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان، يوازيه توجه فكري يركز على دور الثقافة في خلق الرفاه الاقتصادي وتعزيز المصالح الأمريكية في المنطقة والعالم"³.

وقد بدأت الاستراتيجية الأمريكية تهتم بالشرق الأوسط مع تزايد أهمية النفط، إذ اتسمت السياسة الأمريكية بعدة سمات، كان الدور الأهم فيها يأتي من خلال السياسات التي يتبناها الرؤساء خلال سنوات حكمهم في البيت الأبيض، حيث برزت عدة محطات في هذه السياسات يمكن الوقوف على أبرزها: مثلاً مصطلح حافة الهاوية، الذي يعني التهديد باستخدام القوة العسكرية ضد أية دولة تستهدف الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ خول مبدأ الرئيس الأمريكي أيزنهاور استخدام

¹ محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص 52.

² المرجع السابق، نفس الصفحة.

³ فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة: حسن الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، 1992، ص 16.

القوات المسلحة في رد أي عدوان صادر من منظومة الدول الشيوعية ضد أية دولة في الشرق الأوسط. كما تبلورت خلال هذه الفترة الزمنية والتي سميت بمرحلة الحرب الباردة مجموعة من المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والتي تركزت على: احتواء النفوذ السوفيتي، ودعم سيادة وأمن إسرائيل، والحصول على النفط بأسعار معقولة وتفضيلية والسيطرة على منابعه في الشرق الأوسط، والمحافظة على استقرار الدول الصديقة والحليفة في المنطقة وسلامتها، ومساندة حكومات كل من مصر والسعودية والأردن بالإضافة إلى ضمان حرية الملاحة التجارية وتأمين الوصول إلى المنطقة بسلام.¹

وتعمل السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط داخل ثوابت محددة تتلخص أولاً: حماية منابع النفط في الشرق الأوسط وضمان تدفقه للغرب بأسعار مناسبة، وثانياً: فتح أسواق المنطقة أمام السلع والخدمات الأمريكية لاسيما سوق الأسلحة، وثالثاً: المحافظة على حلفاء إسرائيل في المنطقة وحماية أمن إسرائيل وتفوقها العسكري إلى جانب رعاية الأنظمة العربية الموالية للولايات المتحدة.²

4- مفهوم الشرق الأوسط.

يُعد مفهوم الشرق الأوسط من أكثر المفاهيم التي طالها التأويل والتحريف بسبب الأهواء والمصالح المختلفة بعد انتهاء الحرب الباردة وتشكل نظاماً دولياً جديداً، وهناك اتجاه يرى أن مصطلح الشرق الأوسط ما هو إلا تعبير سياسي يترتب عليه دائماً إدخال دول غير عربية في المنطقة وفي أغلب الأحيان إخراج دول عربية منها. وقد استخدمت الكتابات الغربية للتعبير عن هذا المفهوم حتى الحرب العالمية الأولى بثلاث دلالات: الشرق الأدنى وتركز حول الدولة العثمانية، والشرق الأوسط وتركز حول الهند، والشرق الأقصى وتركز حول الصين.³

لقد ظهر تعبير الشرق الأوسط لأول مرة سنة 1902، حيث أطلقه المؤرخ الأمريكي الفريد تآيد ماهان ليدل به على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية ومركزه الخليج العربي.⁴

فالشرق الأوسط⁵ هو منطقة إقليمية أوسع من الشرق الأدنى وتتمتع بمواصفات وتراكيب وتعقيدات ومسالك، تربط شرق الكرة الأرضية بغربها وتتألف من مجموعة أقاليم متنوعة تقع في غرب آسيا والتي تتوسط العالم وتحيط بها بحار عديدة. وهذه المنطقة تعد من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية، وهي تتوسط الشرقيين الأدنى والأقصى.

ويتطابق المعهد العالمي للشرق الأوسط في واشنطن جغرافياً بين الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، حيث يجعله يمتد من الغرب إلى أندونيسيا ومن السودان إلى أوزبكستان وبذلك فإنه يقرن شعوبها بالدين

¹ نادر زايد الخطيب، حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، 2005، ص ص 127-128.

² هيثم مزاحم، السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجلة شؤون الأوسط، العدد 107، 2002، ص 176.

³ إسلام إبراهيم عيادي، التعاون الصيني - الإسرائيلي وأثره على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط 1992-2013، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016، ص 35.

⁴ Lenzowski, G. The Middle East in World Affairs, Connell University Press, New York, 1982, p. 18.

⁵ سيار الجمل، المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 184، حزيران 1996، ص 14.

الإسلامي¹، أما المعهد العالي البريطاني الملكي للعلاقات الدولية، فهو يحدد الشرق الأوسط بكل من تركيا وإيران وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب ومصر والسودان وقبرص².

ويُعد التحديد الإسرائيلي لمنطقة الشرق الأوسط هو أوسع تعريف للمنطقة والذي جاء في تصريحات متعددة لمسؤولين إسرائيليين لتبرير احتكارها النووي، فقد أعلن شمعون بيريز وزير الخارجية آنذاك أثناء مؤتمر المراجعة والتحديد لمعاهدة انتشار الأسلحة النووية في مايو 1995 "إن موقف النظام الاستفزازي في إيران يبرر رفض إسرائيل التوقيع على معاهدة انتشار الأسلحة النووية، وقال إن إسرائيل لا تؤمن بمعاهدة منع الانتشار النووي حيث إن العراق وإيران انضمت إليها رغم امتلاكها للأسلحة الفتاكة³.

5- مفهوم الحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة.

لغرض الوصول إلى مفهوم ما بعد الحرب الباردة، لا بد من التعرف إلى مفهوم الحرب الباردة Cold War حيث تُعرف بأنها "تلك الفترة الزمنية التي شهدت حالة العداء الناشئة في العلاقات بين الكتلتين الشرقية والغربية بعد الحرب العالمية الثانية، والتي اتسمت باستخدام كل طرف لأدوات الحرب العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية ضد الطرف الآخر، دون أن يؤدي هذا الاستخدام لتصاعد الحرب إلى حد المواجهة المسلحة المباشرة على غرار ما حدث في الحربين العالميتين الأولى والثانية⁴.

ويترادف مصطلح الحرب الباردة أيضاً مع نظام توازن القوى ثنائي القطبية الذي يقصد به توزيع إمكانات القوة في العالم على محورين أو كتلتين رئيسيتين، تتمحور حولهما بعض الدول، وقد ساد هذا النظام العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، إذ انقسم العالم إلى معسكرين، معسكر الرأسمالية وتقوده الولايات المتحدة، ومعسكر الاشتراكية ويقوده الاتحاد السوفيتي السابق⁵، حيث مر العالم في فترة نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن العشرين في مرحلة تمثلت بغياب سلطة منظمة الأمم المتحدة إلا أن هذه الفترة عرفت حالة التوازن وسمحت دون أدنى شك لعدم الوقوع بحرب جديدة شاملة.

إن حالة التوازن التي اتصف بها النسق الدولي آنذاك كانت تتسم بمواجهة بين تحالفين يتمحور كل منهما حول قطب مهيم، حيث تشكلت خريطة القوى على هذا النحو في أعقاب الحرب العالمية الثانية فأصبحت النظم الاقتصادية والسياسية والرؤى الفلسفية والإيديولوجية منفصلة بين الشرق والغرب، ثم أدى الهلع إلى دفع الدول والقوى المتوسطة المكانة إلى طلب الحماية من جانب هذه القوى المهيمنة أو تلك.

هنا شهدت العلاقات الدولية سيادة نظام توازن القوى ثنائي القطبية، حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها تتزعم معسكراً غربياً في مواجهة معسكر شرقي يهيمن عليه الاتحاد السوفيتي، إذ انتهى مطاف

¹ عجمي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 141.

² عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص 334.

³ إسلام إبراهيم عيادي، التعاون الصيني - الإسرائيلي وأثره على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط 1992-2013، مرجع سبق ذكره، ص 36.

⁴ محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 548.

⁵ سعد توفيق حقي، النظام الدولي الجديد، الأهلية للنشر، الأردن، 2002، ص 16.

العلاقات بين هذين المعسكرين إلى نوع من التوازن بدأ يثبت منتصف الخمسينيات بفضل التكافؤ الذي تحقق في مجال الأسلحة النووية.

أما مفهوم ما بعد الحرب الباردة، فهو المصطلح المستخدم للإشارة إلى الفترة الزمنية التي انتهت فيها صراع الشرق والغرب - الحرب الباردة - عقب تناثر المعسكر الاشتراكي والقوة السوفيتية العظمى وتفككها دون ضجيج تقريباً، دون أن يطلق الغرب طلقة واحدة، حيث كان الانهيار مدوياً بدأ من يوليو ولغاية ديسمبر 1989 عندما سقطت أنظمة الحكم الاشتراكية في بولونيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا، وبدأت الجيوش السوفيتية انسحابها من دول أوروبا الشرقية، وأعلن عن قيام حكومات برجوازية تقوم على أنظمة مدنية تأخذ بنظام السوق والديمقراطية الغربية¹.

وتُعرف أيضاً حالة التبدل المفاجئة لجميع أنساق النظام الدولي الذي كان قائماً نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي واختفاء أحد القطبين الأساسيين في النظام ثنائي القطبية ليستقر عند نظام القطب الواحد².

ثانياً: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

هناك مجموعة مكونات هي التي تحرك السياسة الخارجية الأمريكية، الأهداف والوسائل والخصائص الثابتة هي التي تسيّر هذه السياسة لخدمة المصالح الأمريكية حول العالم.

1- الأهداف العامة للسياسة الخارجية الأمريكية.

تأسست السياسة الخارجية الأمريكية على تجاذب الجدل بين المصالح والأخلاق، أو بين البراغماتية والأيديولوجية، وهي نفس العناصر التي عملت بها حتى بعد الحرب الباردة لتحقيق طموحات النخب الحاكمة في الهيمنة على العالم، ويعني الاتساع والتنوع في أهدافها العامة، عدم ثبات تلك الأهداف وتغيرها بتغير الظروف الداخلية للولايات المتحدة وبطبيعة الحال بتغير الظروف العالمية المتداخلة مع المصالح الأمريكية³.

هناك مجموعة من الأهداف العامة تسيّر عمل السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام، وحدود نطاق هذه الأهداف حصر هذه السياسة في أن تعمل داخل إطارها المرسوم لها، كالتالي⁴:

1. التفوق الأمريكي دولياً على الصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي.
2. منع ظهور مزيد من القوى المنافسة للولايات المتحدة.
3. منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

¹ أمين المشاقبة وسعد شاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 22.

² محمد رياض، وراء الحديث عن النظام العالمي الجديد ومشروع عالم أحادي القطب، مجلة النبأ، شباط 2001، أنظر:

<http://www.annabaa.org/nba54/aw/ama.htm>

³ فنان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 180.

⁴ حمدي عبد الرحمن، أبعاد السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا، موقع إسلام أون لاين، 2015، أنظر:

<http://www.islamonline.com>

4. حماية خطوط التجارة البحرية.
5. الوصول إلى مناطق التعدين والخام.
6. دعم ونشر الديمقراطية.
7. احتواء الشيوعية.

وفي ظل ذلك، تعمل السياسة الخارجية الأمريكية إلى تلبية مصالح الولايات المتحدة من خلال الوصول إلى أهدافها لأن تحقيق هذه الأهداف يحفظ للولايات المتحدة مركزها الريادي في النظام العالمي. فضلاً عن ذلك فإن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر شهدت مزيداً من التطور، فعلى الرغم من وضوح وثبات معالم وأهداف هذه السياسة، إلا أنها شهدت بعض التطور بما تتطلبه الظروف الدولية وقد ظهر ذلك في توسيع الأهداف بعد أحداث سبتمبر لتشمل النقاط التالية:

1. الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية تعزيز الأمن الأمريكي بتجهيز القوة الأمريكية لحماية أراضيها وشعبها.

2. الدفاع عن الديمقراطية في الشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية.
3. مكافحة الإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل بالتعاون الأمريكي مع الحلفاء.
4. القضاء على أسباب الصراعات في الشرق الأوسط وغرب إفريقيا وجنوب شرق آسيا.
5. محاربة الأمراض المعدية حول العالم كالإيدز.
6. العمل على تقليص الفوارق بين العالم الفقير والغني.
7. مواجهة التغيرات المناخية حول العالم والتي تشكل خطراً على الاقتصاد العالمي.
8. حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان.

تهتم السياسة الخارجية للولايات المتحدة دائماً وبصورة رئيسية بأمنها الخارجي، ففي الشرق الأوسط تعمل الولايات المتحدة على تأمين وصولها إلى نفط الشرق الأوسط ومواجهة الأطماع السوفيتية سابقاً، وإقامة شكل من أشكال التوازن العسكري لتفادي الصراع، وضع توازن الرعب بين المعسكرين الشرقي والغربي منح الاثنين فرصة من الأمن والسلام لم تنعم بها أوروبا من قبل - وصلت إلى 45 سنة، استطاع خلالها العالم الغربي أن يحقق نمواً اقتصادياً واجتماعياً عالياً، غير أنه انعكس على العالم الثالث وتحديداً الشرق الأوسط بعدم الاستقرار وتدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بسبب الحرب بالوكالة التي جرت على الشرق الأوسط ودول أخرى¹.

كما أنها اهتمت أيضاً بدعم الأنظمة التي تساعد على تحقيق مصالحها في المنطقة، وهذا ما دفع بها إلى وصف القومية العربية والتحرر السياسي في الشرق الأوسط بأنها اتجاهات سياسية مضادة للرأسمالية، كما اعتبرت العديد من الزعماء العرب مثل جمال عبد الناصر ومعمّر القذافي وحافظ الأسد

¹ محمد زكريا اسماعيل، النظام الدولي الجديد بين الوهم والحقيقة، مجلة المستقبل العربي، العدد 143، يناير 1991، ص 6.

وعبد السلام عارف بأنهم حلفاء للقوى الشيوعية وأنهم يقودون أنظمة غير ديمقراطية، وفي الوقت نفسه تناصر الولايات المتحدة العديد من الأنظمة الغير ديمقراطية في الشرق الأوسط ولا تتفق مع ما تعرفه الولايات المتحدة من ديمقراطية¹.

2- أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

تعمل السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط داخل ثوابت محددة تتلخص في النقاط التالية:

1. حماية منابع النفط في الشرق الأوسط وضمان تدفقه للغرب بأسعار مناسبة.
2. فتح أسواق المنطقة أمام السلع والخدمات الأمريكية لاسيما الأسلحة منها.
3. المحافظة على حلفاء إسرائيل في المنطقة وحماية أمن إسرائيل وتفوقها العسكري إلى جانب رعاية الأنظمة العربية الموالية للولايات المتحدة².

حيث تمسكت السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط لتحقيق الأهداف التالية:

1. ضمان أمن إسرائيل والحفاظ على تفوقها العسكري.
2. ردع واحتواء النظم الراديكالية في المنطقة.
3. استمرار تدفق واردات النفط.
4. الحفاظ على حرية الملاحة بين المنطقة والعالم.
5. المحافظة على أمن الخليج³.

بعد أحداث 11 سبتمبر تغيرت أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط لتشمل متطلبات جديدة على النحو التالي:

1- التصدي للإرهاب.

مواجهة ما يعرف بالإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر أخذت المرتبة الأولى من الاهتمامات الأمريكية في الشرق الأوسط اعتمدت التنظيمات الإسلامية، وخاصة تنظيم القاعدة بصورة كبيرة على العالم الإسلامي في تمويل نشاطهم وتطوير قدراتهم، إضافة إلى أن أحد الأهداف الرئيسية لهذه التنظيمات هو تهديد الأنظمة الشرق أوسطية المتحالفة مع الولايات المتحدة، لذا يجب على الولايات المتحدة مواجهة تهديدات المنظمات الإسلامية التي تستهدف أصدقائها وتقديم المساعدات اللازمة لحفظ الاستقرار بالمنطقة.

¹ محمد أميت خليل، صورة أمريكا في العالم العربي، مكتبة مديولي، القاهرة، 1994، ص 66.

² هيثم مزاحم، السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص 176.

³ حسين الشريف، الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001، ص 25.

2- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

من نافلة القول تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق التي تثار فيها المسألة النووية بين الحين والآخر، وذلك لأهميتها سياسياً واقتصادياً وجغرافياً في المدرك الإستراتيجي للقوى الكبرى، فقد تعددت المحاولات والجهود الرامية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ورغم ذلك فإن المنطقة لم ترى النور حتى الآن.

ومن المعروف أن أغلب دول المنطقة عدا إسرائيل موقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وأن أغلبها ليس فقط لا تملك السلاح النووي، بل لا تملك حتى القدرة النووية للأغراض السلمية عدا إيران، ورغم ذلك فإن الجهود التي تضافرت في سبيل جعل هذه المنطقة خالية من الأسلحة النووية أغلبها باءت بالفشل.

ومن بين المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، منع انتشار أسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها، انتشار هذه الأسلحة يهدد أصدقاء الولايات المتحدة في الخليج وإسرائيل وكذلك القوات الأمريكية المنتشرة حول المنطقة، وتحت هذه الذريعة، قامت الولايات المتحدة بغزو العراق، وتعمل على احتواء البرنامج النووي الإيراني، ومنع إيران من امتلاك السلاح النووي.

3- تدفق النفط بأسعار مناسبة.

يوجد في منطقة الشرق الأوسط أكبر مخزون نفطي في العالم يفي بحاجة الولايات المتحدة من الطاقة اللازمة لتفوقها الاقتصادي والسياسي والعسكري، لهذا تحرص واشنطن على تدفق النفط من الشرق الأوسط وبأسعار مناسبة لها.

ويلاحظ أن نفط الشرق الأوسط يشكل العديد من روافد المصالح القومية الأمريكية، يبدو أن الأمريكيون يعتبرون السيطرة على هذا النفط مرتبطة بالأمن القومي الأمريكي، لأن الحكومة الأمريكية طالبت بضرورة استمرار تدفق نفط المنطقة إليها وإلى حلفائها، حتى لا يقع الأمن القومي الأمريكي في أزمة حادة وتذهب الحكومة الأمريكية عادة إلى القول، أن النفط هو الوسيلة التي اعتمد عليها الإرهابيون في تمويل هجماتهم على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك استخدم العرب النفط في دعم الشعب الفلسطيني وتمويل العمليات القتالية على إسرائيل، أو قد يتم استخدامه في المقاطعة كورقة ضغط في الصراع العربي- الإسرائيلي، لهذا يجب أن يقع تحت مراقبة وسيطرة الإدارة الأمريكية¹.

وتطلبت سياسة الهيمنة على النفط ضرورة التدخل في شؤون الشرق الأوسط اعتبرت الولايات المتحدة منظمة أوبك مصدراً لتهديد اقتصاديات السوق الحرة ورأت ضرورة الحد من تأثيرها، حيث اتجهت المؤسسات اليمينية المتحالفة مع الشركات المحتكرة للنفط في الولايات المتحدة ممارسة الضغوط على الدول النفطية لتقوم بتعديل سياساتها النفطية من خلال قرارات أوبك بل وعدم الاكتفاء بذلك فتحوّلت إلى

¹ سمير صارم، الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، دار الفكر، دمشق، 2003، ص 72.

محاولة تغيير الأنظمة السياسية فيها، لأن تغيير نظام الحكم يسهل معه تغيير النظام الاقتصادي لأي بلد¹.

4- استقرار النظم الصديقة.

حرصت الولايات المتحدة بالإبقاء على علاقات الصداقة مع الأنظمة السياسية في الخليج ومصر والأردن والمغرب، هذه الأنظمة تحرص غالباً على إرضاء مطالب السياسة الأمريكية بالمنطقة فتقابلها واشنطن بالمساندة والتأييد والمحاباة.

5- أمن إسرائيل.

اهتمت الولايات المتحدة طويلاً بأمن دولة إسرائيل لأنها الدولة الوحيدة التي تمارس الديمقراطية الغربية ومنحازة للمصالح الغربية في الشرق الأوسط، لهذا تعمل الولايات المتحدة على تثبيت هذه الدولة وتهيئة الظروف مع العرب والمسلمين لإنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي وإقامة سلام دائم.

واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل وسيلتها الاستراتيجية الأولى التي تعتمد عليها في الشرق الأوسط، ونالت إسرائيل الدعم الأمريكي لأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، وأن العقيدة الإنجيلية لدى الأمريكيين جعلتهم متمسكين بدعم إسرائيل لأن شعب الله المختار يجب أن يسود في الأرض المقدسة، حسب رأيهم، حتى ينزل المسيح، ومن زاوية أخرى، منحت المنشآت والمطارات الإسرائيلية الولايات المتحدة نقطة انطلاق آمنة لقواتها حين تطلبت الظروف إجراء هجمات عسكرية نحو الشرق، كما أن إسرائيل هي كابح عسكري فاعل منع امتداد الاتحاد السوفييتي سابقاً، في الشرق الأوسط. كما سخرت واشنطن إسرائيل لضرب بعض القوى الإسلامية في المنطقة مثل حزب الله في لبنان².

وظيفة إسرائيل في الشرق الأوسط، بالنسبة للولايات المتحدة، لا تزال قائمة حتى بعد تفكك الاتحاد السوفييتي لأن إسرائيل لها أهميتها بحكم موقعها في المنطقة بأن تلعب (دور حارس الاستقرار) الشرطي الأمريكي في المنطقة في محيطها الجغرافي الممتد حول الشعوب العربية والإسلامية، كما يتمثل هذا الدور في حماية الأنظمة القائمة، فهي ضد أي تقدم راديكالي أو ديني³.

كما وباستطاعة أي رئيس أمريكي أن يقدم لشعبه نوعية السياسة الخارجية التي يجب أن يتبعها لخدمة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، هذه المصالح لا تقتصر على محاباة الجماعات اليهودية التي ألحقت الضرر بالولايات المتحدة وإسرائيل أكثر مما أفادتتهما، فالشعب الأمريكي يتحمل دفع عشرات

¹ أحمد ثابت و خليل العناني، العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005، ص 23.

² أحمد لطفي عبد السلام، الانحياز الأمريكي لإسرائيل، دوافعه التاريخية، والاجتماعية والسياسية، مكتبة النافذة، القاهرة، 2005، ص 136.

³ حسين كنعان، مستقبل العلاقات العربية الأمريكية، دار الخيال، بيروت، 2008، ص 84.

المليارات من الدولارات سنوياً لدولة لم يجن من ورائها إلا التورط في الأزمات والمساس بالسمعة الأمريكية ومكانتها بالعالم¹.

6- تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

بالرغم من أن الديمقراطية وحقوق الإنسان مسألة عامة في السياسة الأمريكية، إلا إنها تشكل أحد وسائلها في الشرق الأوسط لخدمة مصالحها، تهتم واشنطن بالديمقراطية وحقوق الإنسان، في هذه المنطقة تحديداً، بمقدار ما يخدم أهدافها رأت السياسة الأمريكية أن تدعيم الديمقراطية قد يضر بمصالحها عندما تصل أحد التيارات الإسلامية إلى الحكم عن طريق الانتخابات².

من زاوية أخرى، السياسة الخارجية الأمريكية مرجعيتها التي تتبعها في تحقيق أهدافها، فهذه السياسة منذ تفكك المنظومة الشيوعية بدأت بالانتقال التدريجي من سياسة ترتكز على فكر الحداثة إلى سياسة انتقلت إلى مرحلة ما بعد الحداثة، فقد تأثرت هذه السياسة بتحول العالم من المجتمع الصناعي إلى مجتمع ما بعد الصناعي بعد قيام العولمة بقيادة أمريكية³.

7- مواجهة المنافسين

من الملاحظ أن السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط كانت ترمي إجمالاً إلى حفظ التوازن الاستراتيجي بين القطبين في هذه المنطقة، نظام توازن القوى يمثل العنصر الأساسي في النظرية الواقعية، لأنه بالنسبة لها البديل عن الفوضى، التي تسيطر على المجتمع الدولي الخالي من حكومة عالمية تتولى السيطرة، ولكن ذلك التوازن يجب أن يكون في وضع لصالح الولايات المتحدة وقادر على إعاقة أي ميلان لصالح الاتحاد السوفيتي سابقاً، لهذا عملت الولايات المتحدة على تحقيق تلك الأهداف من خلال دعم التواجد العسكري الأمريكي والغربي في المنطقة مع الإبقاء على ذلك بشكل مستمر في تركيا والخليج العربي والقرن الأفريقي والبحر المتوسط، عن طريق الشرق الأوسط يمكن الاقترب من الحدود المتاخمة للاتحاد السوفيتي سابقاً، باختيار نقاط محدودة تكون مراكز هجوم تفرض عليه موقف الدفاع وكذلك الدفاع بالأسطول السادس الأمريكي في منطقة المتوسط كي تصبح نقطة دفاع وحماية متقدمة ضده وفي الوقت نفسه ورقة ضغط على الحكومات المضادة للسياسة الأمريكية⁴.

يرى الواقعيون من أمثال بريجنسكي أنه يجب على السياسة الخارجية الأمريكية التعامل مع نموذج العالم بعد الحرب الباردة بواقعية لأن الأحادية الأمريكية تجد نفسها حالياً أمام تحدي العولمة بعد أن مدت وسائل الاتصالات المتطورة شعوب الدول النامية بمعلومات وثقافة جديدة، فولد هذا النشاط طاقة

¹ المرجع السابق، ص 81-82.

² راجي عنايت، أمريكا إلى أين، الديمقراطية الخطأ.. الطاقة الخطأ.. والحليف الخطأ... نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 130-134.

³ باسم علي خرسان، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وفلسفة الحداثة، موقع صحيفة الحوار المتمدن، 10/4/2007، أنظر:

<http://www.ahewar.org>

⁴ ممدوح محمود مصطفى، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مذبولي، القاهرة، 1995، ص 78.

أسهمت في تصاعد موجة ما يسمى بالإرهاب، ومعنى هذا أن العولمة واليقظة السياسية أخذتا تحلان محل الشيوعية بالنسبة للشعوب الفقيرة التي تعاني من انعدام العدالة الاجتماعية في العالم¹، فالسياسة الخارجية الأمريكية تسعى لبناء نظام سياسي اقتصادي عالمي تحصل منه على ميزة التفرد بالقيادة العالمية والعمل بداخل تكتل عالمي تستغله عند الحاجة.

ثالثاً: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

مع تزايد أهمية النفط بدأت الاستراتيجية الأمريكية تهتم بالشرق الأوسط، إذ اتسمت السياسة الأمريكية بعدة سمات، كان الدور الأهم فيها يأتي من خلال سياسات الرؤساء المتبعة خلال سنوات حكمهم في البيت الأبيض، فقد تم اعتماد استراتيجية الاحتواء للنفوذ السوفيتي المستند على مبدأ ترومان* Doctrine الصادر في مارس 1947، بالإضافة إلى سياسة حافة الهاوية* التي يتبعها حلف شمال الأطلسي الذي أنشئ عام 1949، وسياسة الانتقام الشامل في عهد الرئيس أيزنهاور والذي أنشأت حكومته حلف بغداد عام 1954 الذي كان بصيغة ميثاق عسكري بين العراق وتركيا وبريطانيا وباكستان وإيران من أجل دعم سياسة الاحتواء للمد السوفيتي تجاه الشرق الأوسط.

ثم جاء مصطلح حافة الهاوية الذي يعني التهديد باستخدام القوة العسكرية ضد أية دولة تستهدف الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ خول مبدأ الرئيس الأمريكي أيزنهاور* Eisenhower Doctrine استخدام القوات المسلحة في رد أي عدوان صادر من منظومة الدول الشيوعية ضد أية دولة في الشرق الأوسط²، كما تبلورت خلال هذه الفترة الزمنية والتي سميت بمرحلة الحرب الباردة عدد من المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، غير أن توالي الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، مثل فشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وقيام الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958، ووقوع الاضطرابات في لبنان وسقوط النظام الملكي في العراق عام 1958، وتهديد الأردن، دفع الولايات المتحدة لإرسال قوات المارينز إلى الشواطئ اللبنانية، كما قامت بريطانيا بإرسال قواتها إلى الأردن بدعوى حماية النظام المحافظ القائم من خطر الثورة العراقية³.

¹ هاني قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظة الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص 106.
* هو مبدأ أعلن عنه هاري ترومان في 12 مارس 1947، وينص على حين يهدد العدوان مباشراً أو مداوراً أمن الولايات المتحدة الأمريكية وسلامتها فعندئذ يكون لزاماً على الحكومة الأمريكية أن تقوم بعمل ما لوقف هذا العدوان، وطبق هذا المبدأ على اليونان وتركيا خاصة تمكناً لهما من مقاومة المد الشيوعي ودخول الكتلة الشرقية.

* هي سياسة يقصد بها تحقيق مكاسب معينة من طريق تصعيد أزمة دولية ما ودفعها إلى حافة الحرب النووية بصورة خاصة مع إيهام الخصم أنك تأبى التنازل أو الرضوخ ولو أدى بك ذلك إلى اجتياز هذه الحافة الخطرة، ويعتبر وزير الخارجية جون فوستر دالاس أول من استخدم هذا المصطلح.
* يشير إلى خطبة ألقاها دوايت أيزنهاور في 5 يناير 1957، ضمن رسالة خاصة إلى الكونجرس حول وضع الوضع في الشرق الأوسط، وحسب مبدأ أيزنهاور فإن بمقدور أي بلد أن يطلب المساعدة الاقتصادية أو العون من القوات المسلحة الأمريكية إذا ما تعرضت للتهديد من دولة أخرى، وقد خص أيزنهاور بالذكر في مبدئه التهديد السوفيتي بإصداره التزام القوات الأمريكية بتأمين وحماية الوحدة الترابية والاستقلال السياسي لمثل تلك الأمم، التي تطلب تلك المساعدات ضد عدوان مسلح صريح من أي أمة تسيطر عليها الشيوعية.

² محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص 585.

³ طه مجدوب، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين في: الإمبراطورية الأمريكية، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001، ص 342.

ويتضمن هذا المحور شرحاً موجزاً عن السياسة الخارجية الأمريكية خلال عدة فترات، وصولاً إلى فترة الإدارة الأمريكية الحالية، كما يلي:

• فترة عقد الستينات والسبعينات.

استبدلت الولايات المتحدة الأمريكية في عقد الستينات سياستها التي كانت تتسم بالتشدد والتي كان جون فوستر دالاس من أبرز الداعين إليها والمروجين لها بأسلوب جديد وسياسة جديدة تقوم على المرونة والتفهم لوجهات النظر العربية، حيث اعتمدت على محورين هما:

الأول: خلق رأي عام عربي مؤيد للسياسة الأمريكية من خلال إتباع مبدأ الثواب والعقاب لدول المنطقة بالاعتماد على المعونات الخارجية للدول المؤيدة لسياساتها وحرمان الدول التي تناهض هذه السياسات. **والثاني:** ترجيح كفة العلاقات الأمريكية - العربية على علاقات العرب مع الاتحاد السوفيتي من خلال تشكيل نشاط سياسي عربي جديد داعم للأهداف والمصالح الأمريكية.

سُنحت الفرصة عام 1967 لإدارة الرئيس جونسون، تسديد ضربة قوية للنظام المصري بعد أن زودت إسرائيل بكل ما تحتاجه من معلومات عن أوضاع الجيوش العربية لدول المواجهة "مصر وسوريا والأردن" كما جندت آلاف المتطوعين من جنوب إفريقيا وروسيا ليحاربوا في صفوف الجيش الإسرائيلي، وبهذا تخلت الإدارة الأمريكية عن مبادئها وسياساتها السابقة بضمان استقلال دول منطقة الشرق الأوسط كافة، من خلال تشجيعها العدوان الإسرائيلي ودعمها العسكري والسياسي¹.

وفي مطلع عام 1969 تولى ريتشارد نيكسون مهام الرئاسة الأمريكية، وجاءت قضية الصراع العربي - الإسرائيلي بالنسبة له في المرتبة الرابعة من اهتمامات إدارته بعد القضايا الثلاث الجوهرية، وهي الحرب في فيتنام، والعلاقات مع الاتحاد السوفيتي، والحوار مع الصين الشعبية. فكانت الاستراتيجية الأمريكية تسعى لتجميد الصراع العربي - الإسرائيلي والإبقاء على الأرض العربية محتلة، مع الاستمرار في دعم إسرائيل وتقويتها، لتجعل من غير الممكن هزيمة العرب مجتمعين لها، إلا أن هذه الاستراتيجية تأثرت بعاملين أساسيين هما: انتخابات الرئاسة الأمريكية، وفضيحة ووترغيت، وهذه الأخيرة أثرت بشكل كبير في وضع الرئيس نيكسون، وعطلت قدرته على ممارسة مسؤولياته².

وبعد اندلاع حرب أكتوبر عام 1973 اتبعت الإدارة الأمريكية استراتيجية الخطوة خطوة، دون تعديل الهدف النهائي من تجزئة الأزمة، والتحرك بشكل منفرد، لغرض إدارتها، بغية التوصل إلى تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي، مع الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة ونفوذها في المنطقة وتقليص الدور السوفيتي مع تركيز الجهود نحو عدد من الأهداف قصيرة وبعيدة المدى، والتي كان من أبرزها:

- تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال التوصل إلى سلام شامل عن طريق المفاوضات بين الطرفين وإعادة العلاقات مع الدول العربية التي قطعتها منذ عدوان 1967.

¹ طاهر شاش، العلاقات الأمريكية مع العالم العربي وإسرائيل، في: الإمبراطورية الأمريكية، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001، ص 299.

² محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص 594.

- استمرار تدفق النفط وبأسعار مناسبة مع حماية منابعه في الخليج والاستقرار السياسي للدول هناك.

- تعزيز القوات العسكرية الإسرائيلية والحفاظ على تفوقها ضد دول المنطقة.

- العمل على منع الدول المنتجة للنفط من تكرار سياسة استخدام النفط كسلاح في الحرب كما حصل عام 1973¹.

• فترة عقد الثمانينيات والتسعينيات.

أخذت السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عند أوائل الثمانينيات أشكالاً جديدة على ضوء التفاعلات التي كانت جارية في المنطقة، ومنها، قيام الثورة الإيرانية وسيطرتها على السلطة في إيران، فاعتمدت السياسة الأمريكية على بعض القوى المحلية في المنطقة كالسعودية من أجل المحافظة على أمن الخليج بعد التغير الخطير في موازين القوة هناك.

كما استندت السياسة الأمريكية على عدة ركائز، كانت الركيزة الأولى فيها القوة العسكرية من أجل الوفاء بالتزاماتها نحو المصالح الأمريكية، فبدأت بإعداد القدرة العسكرية الأمريكية وتطويرها، كما قامت تلوح بها كعامل تهديد وردع فعال لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية وحماية الأمن القومي، أما الركيزة الثانية فكانت تتمثل بإتباع الرئيس جيمي كارتر لخطوات تسعى لإقامة سلام شامل في الشرق الأوسط يركز على: وضع ترتيب لإعادة أغلب الأراضي العربية المحتلة مقابل تنازلات سياسية عربية، وإشراك الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، هذا التحول في السياسة الأمريكية أطلق عليه اسم مبدأ كارتر* Carter Doctrine والذي أعلن عنه في يناير من عام 1980².

وعندما وقعت الحرب العراقية - الإيرانية، كان الهم الأمريكي ينصب على منع انتشار الثورة الإسلامية إلى دول المنطقة، فكان الدعم المستمر المقدم من طرف الإدارة الأمريكية لنظام الرئيس صدام حسين، والذي يُعزى في كثير من الأحيان إلى الهاجس الأمريكي حيال إيران، فراهنّت على عراق صدام حسين³، بالرغم من تناقض هذا الموقف مع الرأي الذي كان يتم تداوله على نطاق واسع في بداية الحرب بكون واشنطن لم تكن راغبة في انتصار بغداد لسبب يعتبره أصحاب ذلك الرأي بكون النظام العراقي قد انخرط في مناسبات عديدة في مواقف وتصريحات لاذعة ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، كما

¹ عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص 46.

*هي سياسة أمريكية تم إعلانها من قبل الرئيس الأمريكي جيمي كارتر خلال خطاب حالة الاتحاد السنوي في 23 يناير 1980، وينص المبدأ على السماح للولايات المتحدة باستخدام القوة العسكرية للدفاع عن مصالحها في منطقة الخليج العربي، ويعتبر رداً على غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان في عام 1979، إذ ذكر كارتر أن القوات السوفيتية في أفغانستان تشكل تهديداً خطيراً لحرية حركة نفط الشرق الأوسط.

² خلود الأسمر، انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية - الإسرائيلية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2005، ص 19-20.

³ نعيم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2004، ص 134.

اتضح ذلك من جديد عندما حاول قاداته تزعم المعارضة العربية ضد الرئيس المصري محمد أنور السادات بعد خروجه عن الإجماع العربي بزيارته التاريخية إلى إسرائيل عام 1977¹.

إن السياسة الأمريكية إزاء الحرب العراقية - الإيرانية كانت تتسم مع المبدأ الميكافيلي، بجعلها تدوم أطول فترة ممكنة مع السهر على أن لا يحقق أي من الطرفين تفوقاً حاسماً على الآخر، عن طريق مساعدة الطرف الأضعف، عند الحاجة، لإعادة التوازن في الوضع العسكري، كما أن هذه السياسة تكيفت مع حالة الارتياح في السوق النفطية جراء تعاظم دور السعودية في زيادة ضخ النفط إلى الأسواق العالمية نتيجة تناقص صادرات العراق وإيران²، كما تدخلت الولايات المتحدة في حماية ناقلات النفط العملاقة التي كانت تنقل النفط، لمصلحة الكويت بعد اتساع دائرة حرب الناقلات بين العراق وإيران عام 1985، وهي الحرب التي قام فيها الطرفان بمهاجمة الناقلات البحرية التي تحمل نفط الدولة الأخرى حتى تحرمها من الموارد الناشئة عن تصدير النفط، ما عرض إحدى السفن التي كانت تحمل العلم الأمريكي، وهي السفينة "سي آيل سيتي" في أكتوبر عام 1987 لهجوم إيراني ردت عليه الولايات المتحدة الأمريكية بتدمير رصيفين للنفط في إيران³، إلا أن تصرف الولايات المتحدة مع العراق كان مختلفاً فقد أعطته ميزة لم تكن لدى أية دولة أخرى، باستثناء إسرائيل، حيث تعرضت القطعة البحرية USS Stark التي كانت تحرس الممرات البحرية في الخليج في مايو 1987 للهجوم بصاروخين أطلقا من مقاتلة ميراج عراقية، قُتل على أثرها جميع أعضاء الطاقم المكون من 37 فرداً، حيث اعتبرت الولايات المتحدة بأن الهجوم كان نتيجة حادث، ولم يدفع العراق أي تعويض عن الهجوم⁴.

غير أن تحسن الأداء العسكري العراقي مطلع عام 1988 مكنه من استعادة جزيرة الفاو التي احتلتها إيران في وقت سابق من عام 1986، ومع هذا التحسن وتكثيف استخدام الأسلحة الكيماوية، وافقت إيران على قبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم 598 الذي يقضي بوقف إطلاق النار بين الجانبين، وهو ما تم في 8 أغسطس عام 1988 في أواخر فترة ولاية الرئيس ريغان⁵.

أما السياسة الأمريكية في عهد الرئيس ريغان، فإنها تعتمد على تقديم المساعدات العسكرية إلى إسرائيل بغية تمكينها من مواجهة النفوذ السوفيتي في المنطقة، ومنح المساعدات إلى بعض الدول الصديقة والحليفة بناء على طلب تلك الدول كالسعودية وباكستان، كما أيدت الولايات المتحدة الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 الذي كان يستهدف المقاومة الفلسطينية والنظام السوري المؤيد من الاتحاد السوفيتي آنذاك، ثم جاءت مبادرة الرئيس ريغان للسلام في محاولة لإيجاد حالة التوازن في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

¹ جليبر الأشقر، الشرق الملتهب: الشرق الأوسط في المنظور الماركسي، ترجمة سعيد العظم، دار الساق، بيروت، 2004، ص 41.

² المرجع السابق، ص 41.

³ محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص 632.

⁴ نعيم تشومسكي وجليبر الأشقر، السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة ربيع وهبة، دار الساق، بيروت، 2007، ص 206.

⁵ محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص 632.

ومنذ أواخر الثمانينيات بدأت السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط تتجه نحو استخدام القوة في الصراعات الإقليمية على اعتبار أن الحرب هي استمرار للسياسة بطريقة أخرى حسب ما كان ينادي به كارل كلاوزفيتز في كتابه "فن الحرب" On War، فاتبعت الولايات المتحدة الأمريكية وسائل متعددة لنقل الصراع إلى المستويات الإقليمية، كان من أهمها: استقطاب الدول الإقليمية في المنطقة، والسماح باستخدام قواتها المسلحة في الصراعات الإقليمية، فتوجهت بشكل مباشر إلى منطقة الخليج العربي لمواجهة اجتياح القوات العراقية للأراضي الكويتية في أغسطس عام 1990، كما نقلت الولايات المتحدة السلاح والتكنولوجيا إلى بعض الدول الخليجية كالبحرين وقطر في سباق محموم للتسلح، إضافة إلى أنها عملت على إدارة الأزمات لا حلها، وخصوصاً في قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، حيث سعت لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991، فجاءت مبادرة الرئيس بوش الأب "الأرض مقابل السلام" من أجل تحقيق السلام وصولاً إلى مؤتمر مدريد في أكتوبر 1991.

• فترة الرئيسان بيل كلينتون وجورج دبليو بوش.

جاء التغيير الأبرز في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في عهدي الرئيسين، بيل كلينتون وجورج دبليو بوش، حيث تحولت سياستها لمحاربة الأصولية الإسلامية كبديل للشيوعية فأصبحت المعادلة الجديدة تفرض عليها السعي لتأمين النفط وحماية إسرائيل ومحاربة الأصولية الإسلامية بحجة مكافحة الإرهاب، إضافة إلى العمل على توسيع نطاق التغلغل الاقتصادي وفتح أسواق جديدة¹.

كما جاء التعامل الأمريكي مع بعض دول المنطقة من منطلق القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة والتي وفرت لها غطاءً مناسباً جعل بعض الدول في هذه المنطقة عرضة للتدخل الأمريكي، فأوصل حال تلك الدول إلى التشتت والانحياز بعد التعرض لأنظمة الحكم فيها فاعتبرت من الدول المنهارة، على أثر دخول القوات العسكرية الأمريكية إلى أراضيها، ومن هذه الدول، تأتي الصومال على رأس القائمة، فقد جاء التدخل العسكري الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1992 فيها ليثير الاهتمام غير المسبوق في حالة الصراع القائمة في هذا البلد الفقير، حيث ساعد التدخل في تنامي التداعيات الداخلية والخارجية التي جعلت من الساحة الصومالية مسرحاً للتأثيرات الدولية والإقليمية، إذ جاء الدور الأثيوبي ليؤدي مهامه كأحد اللاعبين المؤثرين في الحالة الصومالية، بعد انهيار نظام محمد سياد بري وانفصال الشمال عن الجنوب بعد التدخل الأمريكي، وهنا لعبت أثيوبيا دوراً كبيراً بدعم القبائل الصومالية وإشعال نار الفتنة بينها، كما سعت لإبقاء الصومال ضعيفاً من أجل عدم مطالبته مجدداً بإقليم أوجادين².

¹ طه مجدوب، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين في: الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 387.

² خلود محمد خميس، الأبعاد الإقليمية لحرب الصومال، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 168، أبريل 2007، ص 180.

أما عن الدولة الأخرى في قائمة الدول المنهارة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فهي أفغانستان، هذا البلد الذي عصفت به الحرب بعد انهيار نظام حكم الرئيس نجيب الله عام 1992، على أثر رحيل القوات السوفيتية عنه عام 1989، إذ أرجعت الولايات المتحدة "أمرء الحرب" إليه ليكونوا مصدرًا لجميع أنواع الكوارث التي ألمت بأفغانستان عقب الاحتلال السوفيتي، غير أن حالة الالتفاف الجماهيري حول حركة طالبان* ساعدتها على السيطرة بسهولة شديدة على البلاد عام 1996، وذلك بعد تنامي مشاعر الكراهية لدى غالبية الشعب الأفغاني ضد أمرء الحرب في التحالف الشمالي، حيث وفرت حركة طالبان للشعب حالة من الاستقرار التي كانوا يفتقدون إليها جراء ما أصاب البلاد لفترة زمنية ليست بالقصيرة امتدت من التدخل السوفيتي في حقبة الثمانينيات من القرن المنصرم حتى منتصف التسعينيات¹.

وما أن جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 حتى دخل التاريخ الأمريكي خلال دقائق قليلة منعطفًا جديدًا، على أثر تعرض رموز الدولة السياسية والعسكرية والاقتصادية لهجوم خاطف انتحاري بطائرات مدنية، اختطف بركابها من داخل الولايات المتحدة لتستهدف وتضطرم بأهدافها وتدمرها، فاتجه الاتهام إلى أسامة بن لادن السعودي الجنسية زعيم تنظيم القاعدة والمقيم في أفغانستان منذ فترة طويلة. عندها أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن شن الحرب على ما يسمى بالإرهاب في كل مكان من دول العالم، ودعا إلى تكوين تحالف دولي للقيام بتلك المهمة تحت قيادة الولايات المتحدة، التي طالبت حركة طالبان الحاكمة في أفغانستان بتسليم أسامة بن لادن لمحاكمته في أمريكا أو التعرض لحملة عسكرية للقبض عليه وتدمير تنظيمه والقضاء على الحركة وإقامة حكومة ديمقراطية في أفغانستان².

إلا أن رفض حركة طالبان لتلك المطالب الأمريكية أدخل أفغانستان ضمن قائمة الدول المنهارة على يد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت العمليات العسكرية ضدها في السابع من أكتوبر 2001، وذلك بضرب معسكرات التدريب التابعة للقاعدة بالصواريخ، مع قصف كاسح لمواقع عسكرية حول كابل

*باتت الصومال تمر بظروف سيئة جداً استمرت لسنوات قليلة دفع فيها الشعب الصومالي الكثير من حياة أبنائه حالة الاقتتال والمجاعة والأمراض التي اجتاحتها في ظل عدم وجود حكومة مركزية قوية قادرة على إدارة شؤون الدولة بشكل سليم، يرافقه حالة التدخل المستمرة لبعض الأطراف الإقليمية، والتي كان من أبرزها التدخل الأنثويبي الذي لم يتمكن من دعم وتحقيق سيطرة تامة لطرف معين ضد بقية الأطراف الناشطة هناك طيلة فترة التسعينيات والنصف الأول من القرن الواحد والعشرين.

*ظهرت حركة طالبان في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، شمالي باكستان، عقب انسحاب قوات الاتحاد السوفيتي السابق من أفغانستان، وبرز نجم طالبان، وأكثر عناصرها من الباشتون في أفغانستان في خريف عام 1994. ووعدت طالبان، التي توجد في مناطق الباشتون المنتشرة في باكستان وأفغانستان، بإحلال السلام والأمن وتطبيق صارم للشرعية بمجرد وصولها للسلطة. وطبقت الحركة عقوبات وفقاً للشرعية مثل الإعدامات العلنية للمدنيين بجرائم القتل أو مرتكبي الزنا أو بتر أيدي من تثبت إدانتهم بالسرقة. وكما أمرت الرجال بإطلاق لاهم والنساء بارتداء النقاب، وحظرت طالبان مشاهدة التلفزيون والاستماع إلى الموسيقى وارتداء دور السينما، ورفضت ذهاب الفتيات من سن العاشرة إلى المدارس.

¹نعوم تشومسكي، السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 130.

²محمد قدرى سعيد، الحروب الأمريكية في القرن العشرين، في: الإمبراطورية الأمريكية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002، ص 35.

العاصمة، واستمرت الحملة بضرب أهداف أخرى حتى يوم 19 أكتوبر، حيث بدأ الهجوم البري بعملية محدودة ضد هدف معين بالقرب من مدينة قندهار معقل حركة طالبان.

وتوالى المعارك الحربية من خلال قيام القوات الخاصة الأمريكية والبريطانية التي اشتركت في القتال بعمليات مفاجئة على الأرض لإنجاز مهمة البحث عن ابن لادن والملا عمر وباقي قيادات حركة طالبان وتنظيم القاعدة بعد تكثيف الضربات الكاسحة بصواريخ كروز وطائرات ب 52 وب 2، وتوالى سقوط المدن الأفغانية حيث بدأ بمدينة مزار الشريف، ثم الاندفاع نحو العاصمة كابل إذ سقطت هي الأخرى بيد الأمريكان، ثم انتقل القتال إلى منطقة "تورا بورا" التي يختبئ فيها ما تبقى من مقاتلي طالبان والقاعدة، ولم يتوقف صوت الرصاص حتى مطلع عام 2002 بعد فشل كل من القوات الأفغانية والقوات الخاصة الأمريكية في الوصول إلى أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة والملا عمر زعيم حركة طالبان¹.

وتعد العراق من قائمة الدول المنهارة التي تعرضت أيضاً إلى التدخل الأمريكي المباشر والقوات المتحالفة معها، وذلك في مارس 2003، حيث تمكنت الولايات المتحدة على أثرها من إسقاط نظام حكم الرئيس العراقي صدام حسين، بالاستناد إلى كذبة وجود أسلحة الدمار الشامل في هذا البلد، حيث صرح تايلور درامر أحد المسؤولين السابقين في المخابرات الأمريكية في عام 2006 بأن وكالة المخابرات الأمريكية قد أكدت للرئيس بوش قبل الحرب أن العراق لا يملك أسلحة الدمار الشامل، فيما اعترف الرئيس جورج بوش الابن بحصول إخفاق في توفير المعلومات الصحيحة لإدارته قبل غزو العراق، الأمر الذي دفعه للاعتذار عن هذا الخطأ للشعب الأمريكي وذلك في معرض خطاب له مطلع شهر ديسمبر من عام 2008، إلا أن النجاح اللافت للنظر الذي حققته إدارة الرئيس بوش قبل نهاية ولايته الرئاسية في 20 يناير 2009 تمثل في التوصل إلى توقيع الاتفاقية الأمنية* التي يتم بموجبها سحب القوات الأمريكية من العراق في فترة لا تتجاوز نهاية عام 2011 بحيث أن الاتفاقية تأتي على اعتبار أن الغرض منها هو تحديد الأحكام والمتطلبات الرئيسة التي تنظم الوجود المؤقت للقوات الأمريكية في العراق.

وقد كان من أهم الأسباب التي دفعت الرئيس بوش الابن لاتباع ذلك النهج هو وجود عوامل عديدة أثرت في السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية، التي أسهمت في خلق سخط شعبي كبير

¹ المرجع السابق، ص 36.

*تضمنت الاتفاقية العراقية - الأمريكية فيما يتعلق بانسحاب القوات وضمان أمن العراق كما يلي: تتسحب جميع قوات الولايات المتحدة الأمريكية المقاتلة من المدن والقرى والقصبات العراقية في موعد لا يتعدى تاريخ تولي قوات الأمن العراقية، على أن يكتمل انسحاب قوات الولايات المتحدة من الأماكن المذكورة أعلاه في موعد لا يتعدى 30 يونيو عام 2009، تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بالحق السيادي لحكومة العراق في أن تطلب خروج قوات الولايات المتحدة من العراق في أي وقت وأن تعترف بالمقابل حكومة العراق بالحق السيادي للولايات المتحدة في سحب قواتها من العراق في أي وقت، كما تضمنت الاتفاقية بنود تتعلق بردع المخاطر الأمنية التي قد يتعرض لها العراق وحول حقوق الولاية القضائية على أفراد القوات الأمريكية والمتعاقدين معها ومستخدميه، وحول حق الاحتجاز لأي شخص إلا بموجب قرار قضائي عراقي.

ضد سياسات الحزب الجمهوري طيلة فترة حكمه التي دامت ثماني سنوات، ما أفشل وصول مرشح الحزب جون مكين للفوز إلى مقعد الرئاسة لاحقاً، ونجاح مرشح الحزب الديمقراطي باراك أوباما بالفوز بالانتخابات الرئاسية التي جرت مطلع نوفمبر 2008، ولعل أبرز هذه العوامل:

• هيمنة تيار المحافظين الجدد على الإدارة الأمريكية.

في يناير 2001 تولى الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن مقاليد الأمور على رأس الإدارة الأمريكية وكانت تحيط به مجموعة من تيار المحافظين الجدد، الذي هو تيار فكري نخبوي برز بشكل ملحوظ في أربعينيات القرن العشرين وجاء تبلوره الحقيقي في عقد الستينيات، حيث شهد أوج حركة الحقوق المدنية والحركة المناهضة للحرب ضد فيتنام¹.

استطاع التيار بواسطة رموزه العاملين في مجال التدريس في الجامعات، أو من خلال الكتابة في الصحف والدوريات الكبرى عبر نسج شبكة واسعة لتعميم أفكارهم ونشرها في مراكز التفكير والمؤسسات البحثية، وقد ظل التيار من دون قاعدة شعبية إلا أنه كان يعتمد على القاعدة الشعبية لتيار اليمين الديني بالرغم من الاختلافات الفكرية بين رموز التيارين، إلا أن نقطة اللقاء كانت في قضايا السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

إن أفكار المحافظين الجدد كانت هي المسيطرة على إدارة بوش التي قامت بترتيب أولويات سياستها في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة لتأييد هذا التيار للمواقف التي تتخذها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، غير أن تأييدها المطلق كان لمواقف الليكود الإسرائيلي أكثر من بقية القوى السياسية، فكانت الفكرة الأساسية التي تقوم عليها مدرسة المحافظين الجدد هي أولوية النظام السياسي على المؤسسات والتشريعات الدولية، فالخطر الأكبر الذي يتهدد المصالح الحيوية الأمريكية يأتي من الأنظمة التي لا تقاسم الولايات المتحدة قيمها السياسية والمدنية، ولهذا فإن أفضل وسيلة لتوطيد أمن أمريكا هي تغيير الأنظمة الاستبدادية وفرض المسلك الديمقراطي².

• تأثير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة في سياسة الإدارة الأمريكية.

لقد تضافرت مجموعة من العوامل والظروف ساعدت الحركة الصهيونية للإعلان عن نفسها، إذ كان للنشاطات التي قامت بها الأثر الفاعل في العديد من التغييرات والأحداث التي شهدتها العلاقات الدولية في العصر الحديث.

إن نشاط الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية استطاع كسب المزيد من الأعضاء خاصة بعد إصدار وعد بلفور عام 1917، إذ انضم إلى الحركة العديد من الشخصيات البارزة في الولايات المتحدة، لعل أبرزهم كان لويس براندائيس الذي تمكن من تغيير موقف الإدارة الأمريكية من

¹ منار الشوريجي، صنع قرار الحرب ضد العراق: الولايات المتحدة الأمريكية من الداخل، في: حسن نافعة ونادية محمود مصطفى (محررون)، العدوان على العراق خريطة أزمة ومستقبل أمة، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2003، ص 268.

² السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر الإشكالات الفكرية والاستراتيجية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص 42.

الدعوة الصهيونية لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، كما كان لأداء الرئيس الأمريكي ترومان من خلال ممارسته ضغوطاً كبيرة على أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تمرير قرار تقسيم فلسطين المرقم 181 بتاريخ 29 نوفمبر 1947، ومن ثم الاستجابة للضغوط الصهيونية بإعلان اعترافه بدولة إسرائيل بعد دقائق من إعلان إنشائها عام 1948¹.

وبعد إنشاء دولة إسرائيل سعى اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة نحو توجيه السياسة الخارجية الأمريكية من أجل دعم إسرائيل ومساندة مواقفها، وبالفعل تحقق ذلك وأصبح اللوبي من أقوى جماعات الضغط في الولايات المتحدة بالإضافة لنجاحه في جعل العلاقات بين البلدين خاصة وفريدة.

• فترة الرئيس براك أوباما.

عمل الرئيس براك أوباما على إعادة ترتيب أولويات سياسته الخارجية في الشرق الأوسط، من خلال عدم الاستمرار في جعل العراق هي القضية الرئيسية كما في الأعوام السابقة لحكم إدارته، لهذا عمد بصورة تدريجية إلى تخفيف الوجود العسكري الأمريكي في العراق ونقل المسؤولية الأمنية إلى العراقيين، ولكن في الوقت نفسه أخذ في الحسبان أن الوضع هناك ما يزال هشاً للغاية، لذا ركز أوباما منذ بداية إدارته في البيت الأبيض على أربع قضايا رئيسية تتعلق بالجانب السياسي، هي النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، وفي الجانب الأمني تشمل العراق وأفغانستان والملف النووي الإيراني إلى جانب أربع إشكاليات، هي العلاقات بين بلاده والعالم الإسلامي وعمليات التنمية السياسية في الشرق الأوسط².

ومن أهم ما جاء في استراتيجية الرئيس أوباما في الشرق الأوسط هو تقليص الوجود الأمريكي في المنطقة، وتطلبت أيضاً ممارسة ضبط النفس من الناحية الدبلوماسية والتراجع خطوة إلى الوراء وترك الحلفاء أنفسهم يتحملون مسؤولية أكبر تجاه التحديات التي تواجه أمنهم، كما أن إدارة أوباما حاولت التكيف مع الحال بالشرق الأوسط، وذلك بعد فشل السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط أمام الأحداث الجسام، كرفض إسرائيل تجميد الاستيطان، أو الانقلاب العسكري في مصر، أو تقهقر الجيش العراقي أمام تنظيم الدولة الإسلامية الذي أعلن عن نفسه بنفسه³.

وتقوم استراتيجية أوباما على أن الولايات المتحدة لعبت دوراً حاسماً في تعزيز السلام والازدهار في شرق آسيا، من خلال المحافظة على التوازن الدقيق بين الصين وجيرانها، كما لعبت دوراً أيضاً في الحفاظ على التوازن في الشرق الأوسط بين إيران وجيرانها، وبين إسرائيل وجيرانها. وأنه بدون دور أمريكي في تحقيق التوازن بالشرق الأوسط، فإن المنطقة سوف تسعى لتحقيق التوازن الخاص بها، وأن

¹ طاهر شاش، العلاقات الأمريكية مع العالم العربي وإسرائيل، في: الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 287.

² صفاء عبد الوهاب علي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، شؤون عربية، 2017/4/1، أنظر:

<http://www.arabaffairsonline.org/article?p=88>

³ استراتيجية أوباما في الشرق الأوسط، الجزيرة نت، 2015/9/4، أنظر:

<http://www.aljazeera.net/news/presstour/2015/9/4/%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D>

ذلك سوف يكون عملية عنيفة ومزعزعة للاستقرار، ومن دون القيادة الأمريكية في الشرق الأوسط، سوف يترك مستقبل المنطقة، كي تقرر الصين أو روسيا، أو لتتصارع عليه دول مثل تركيا، والسعودية، وإيران، ولن يكون ذلك مدعاة للأمل.

يمكن القول بأن سياسة الرئيس باراك أوباما تجاه العالم ومنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص شهدت في السنوات الأربع الأولى من فترة حكمه انخراطاً أقل للولايات المتحدة في العالم والمنطقة، ونتيجة لذلك، كان لها تأثير أقل، وأن الولايات المتحدة تبنت مناورات تكتيكية، ولكنها لم تمتلك استراتيجية متماسكة أو رؤية للقيادة العالمية، وأن صورة الولايات المتحدة الخارجية أصبحت صورة قوة عظمى تعبت من تحمل مسؤولية قيادة العالم، وفي حالة تراجع، وأن ذلك يظهر بشكل أكثر وضوحاً في منطقة الشرق الأوسط التي شهدت حضوراً أمريكياً مكثفاً في الماضي¹.

• فترة الرئيس الحالي دونالد ترامب.

انتهت فترة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، وفوجئ العالم بتقدم الجمهوري دونالد ترامب على منافسته الديمقراطية هيلاري كلينتون واستطاع ترامب أن يصل إلى البيت الأبيض بالرغم من خطابه المغالي في التطرف ومواقفه العنصرية شديدة الاستعلاء، وبذلك وصل إلى سدة الحكم في دولة من دول الديمقراطية الراسخة في العالم، بالرغم من خطابه المعادي لقيم الديمقراطية كالحرية والمساواة والعدل وغيرها. وأصبح من الملائم طرح سؤال حول حدود التغيير والاستمرارية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد أوباما وقدم ترامب. حيث شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، خلال السنوات الأخيرة، متغيرات جديدة شكلت إطاراً حاكماً لتلك السياسة في التعامل مع قضايا وأزمات المنطقة. وبدأ هذا الإطار الجديد خلال الفترة الثانية للرئيس أوباما، وتحديداً بعد ثورات الربيع العربي، ومن المتوقع أن يشكل هذا الإطار الجديد حاكماً لحدود التغيير، أو لطبيعة السياسة الأمريكية ومضمونها، لأي رئيس أمريكي جديد².

واتسمت السياسة الخارجية الأمريكية بالتغيير في الآليات ما بين التدخل العسكري، كما حدث في عهد الجمهوريين في إدارتي بوش الأب وبوش الابن، وتبني الآليات الدبلوماسية في عهد الديمقراطيين في إدارتي كلينتون وأوباما. كما أن السياسة الأمريكية، بعد الحرب العالمية الثانية، تسعى دائماً للتوازن بين حسابات المصالح الأمريكية الواقعية، وحسابات القيم والديمقراطية المثالية.

والمتابع لمجريات السياسة الدولية يمكن أن يلحظ بوضوح تراجع دور الولايات المتحدة في العالم في السنوات الأخيرة. باختصار الولايات المتحدة³ لم تعد قادرة أو راغبة في قيادة العالم كما كانت تفعل منذ

¹ محمد كمال، قراءة في رؤية أمريكية لسياسة أوباما الخارجية، السياسة الدولية، 2017/2/16، أنظر:

<http://www.siyassa.org.eg/News/8695.aspx>

² حيدر الأجودي، رؤساء أمريكا ولعبة السياسة تجاه الشرق الأوسط، شبكة النبا المعلوماتية، 2016/11/12، أنظر:

<http://annabaa.org/arabic/reports/8620>

³ محمد كمال، من يقود العالم؟ مركز الأهرام، 2017/7/28، أنظر:

نهاية الحرب العالمية الثانية. فالرئيس ترامب يرفع شعار أمريكا أولاً، ويعلن انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية الشراكة التجارية عبر المحيط الهادي، ومن اتفاقية باريس للمناخ التي وقعها سلفه أوباما، ويهدد بعدم تنفيذ الولايات المتحدة تعهداتها بالدفاع عن دول حلف شمال الأطلسي، ويطالب بإعادة التفاوض بشأن اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي تجمع بلاده مع كل من المكسيك وكندا. كل هذه المؤشرات جعلت أحد حلفاء الولايات المتحدة، وهي المستشارة الألمانية ميركل، تتحدث عن أن أوروبا لم يعد بوسعها الاعتماد على الزعامة الأمريكية.

ويمكن الجزم إن التنوع في البنية السياسية والاجتماعية والثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية سيمثل قيداً على الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وما هو واضح أن السياسات الخارجية الأمريكية ستتجه إلى الاعتماد على القوة الصلبة كاستخدام القوة العسكرية والغارات الجوية وفرض العقوبات، بدلاً من الاعتماد على القوة الناعمة التي استخدمها براك أوباما الرئيس السابق لأمريكا كالاتجاه نحو التفاوض والدبلوماسية ودعم قيم الحرية والديمقراطية ودعم التنمية¹.

كما أن إدارة ترامب ستتجه نحو تقليل نفوذها في الشرق الأوسط والاتجاه إلى القارة الآسيوية للاستفادة من الفرص الاقتصادية في القارة الآسيوية. كما أنه سيتبنى منظوراً واقعياً في سياساته الخارجية، وبالتالي سيتراجع الاهتمام بقضايا الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان تجاه منطقة الشرق الأوسط، التي يرى أنها لا تزال غير مؤهلة لاستقبال الديمقراطية الغربية طالما أن الحروب الأهلية والتعصب الديني والفراغ السياسي يمثلون بيئة خصبة لنمو الإرهاب.

ونخلص إلى أنه سواء كان ترامب يمتلك أجندة واضحة بشأن إدارته لمفاتيح الشرق الأوسط أم لا، فإن وجوده في البيت الأبيض منذ يناير 2017، واحتكاكه بواقع المنطقة، قد يجعله يغير الكثير من رؤيته، ويتراجع عن الكثير من تصريحاته، فجورج بوش الابن وعد في بداية عهده بممارسة سياسة خارجية متوازنة، ولكن سرعان ما وجد نفسه يحاول تغيير الشرق الأوسط بالقوة. وكذلك باراك أوباما الذي وعد بالخروج من العراق، وإعادة تنظيم العلاقات مع العالم الإسلامي، فإذا بتنظيم داعش يجره ثانية إلى العراق، وكذلك إلى سوريا.

الخاتمة

ارتبطت السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط بالاعتماد على استراتيجيات معينة هي تأمين تدفق النفط من المنطقة للغرب ودعم إسرائيل ومواجهة منافسيها في المنطقة، وبالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية تأثرت إيجابياً نظراً لنجاح سياستها في تلك الجوانب، ولكن وكما هو معروف يعتبر

<http://www.ahram.org.eg/News/202339/4/605975/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D%D8%9F.aspx>

¹ابن عبد الله علي، إدارة ترامب وبوادر التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز الديمقراطي العربي، مارس 2017، أنظر:

<http://www.democraticac.de/?p=44183>

الثبات في السياسة الخارجية عامل استثنائي والتغير عامل أساسي فلا يوجد عدو دائم ولا صديق دائم في السياسة بل هناك مصالح دائمة، بالرغم من أن السياسة الأمريكية تعمل بأطر عامة وتتقيد بالقيم والمثل كالديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا إن ذلك تغير بتغير واقع السياسة الدولية في نهاية الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفيتي.

كما سببت السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط في نمو التطرف الإسلامي وتكون الرأي العام المعادي لها في المنطقة، يعتقد غالبية الناس في المنطقة بأن دعمهم للسياسة الأمريكية لم يكن مجدي وأنها تغاضت عن حقوقهم بانحيازها لإسرائيل والأنظمة السياسية الغير ديمقراطية والتي تقوم بخدمة تلك السياسة على حساب مصالح شعوبها.

فالهيمنة الأمريكية على المنطقة والانطلاق إلى جوارها هو محصلة الأهداف السياسية والاقتصادية للسياسة الأمريكية، إذا أثرت أحداث 11 سبتمبر على السياسة الأمريكية بأن فتحت لها المجال أمام تحقيق أهداف الهيمنة الأمريكية والاقتراب من قيادة العالم، فربما لولا تلك الأحداث لكان من الصعب على السياسة الأمريكية أن تنشط دولياً وتتحصل على أحلاف دولية وتأييد دولي لضرب الإرهاب. وهذه السياسة جاءت أيضاً في غير مصلحة الشرق الأوسط، لأن الخطوة الهامة فيها هي قيام الشرق الأوسط الكبير والذي يعني تغير المنطقة سياسياً، وثقافياً، واجتماعياً، اقتصادياً بتقسيمها وتجزئتها ومنحها هوية جديدة بقيادة إسرائيلية.

ومن جهة أخرى، أن السعي الأمريكي لترك منطقة الشرق الأوسط والتوجه لمحاصرة ومنافسة الصين في عقر دارها - القارة الآسيوية - لم يعد بالنفع على الولايات المتحدة؛ لخسارتها النفوذ في آسيا والشرق الأوسط، في حين تبدو الصين المستفيد الأكبر من هذا التوجه الأمريكي نحو آسيا الذي عجز عن محاصرة نفوذ بكين المتنامي والمؤثر في القارة الآسيوية، أضف إليه جهود الصين الدائبة لتعظيم مكانتها وتوطيد علاقاتها مع دول المنطقة بعد الانسحاب الأميركي ولعب دور مؤثر في حل قضايا الشرق الأوسط ونزاعاته وصراعاته مع ما سيكون لذلك من تداعيات وتأثيرات على مكانة ومصالح الولايات المتحدة في هذه البقعة من العالم.

قائمة المراجع

أولاً: اللغة العربية

الكتب

1. أحمد ثابت و خليل العناني، العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005.
2. أمين المشاقبة وسعد شاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
3. أمين المشاقبة، التربية الوطنية في الأردن، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 2006.
4. بهجت قرني وعلى الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة: جابر سعيد عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2002.
5. جليبر الأشقر، الشرق الملتهب: الشرق الأوسط في المنظور الماركسي، ترجمة سعيد العظم، دار الساقى، بيروت، 2004.
6. حسين الشريف، الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001.
7. حسين كنعان، مستقبل العلاقات العربية الأمريكية، دار الخيال، بيروت، 2008.
8. حمد لطفي عبد السلام، الانحياز الأمريكي لإسرائيل، دوافعه التاريخية، والاجتماعية والسياسية، مكتبة النافذة، القاهرة، 2005.
9. خلود الأسمر، انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية - الإسرائيلية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2005.
10. راجي عنايت، أمريكا إلى أين، الديمقراطية الخطأ.. الطاقة الخطأ.. والحليف الخطأ..، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
11. سعد توفيق حقي، النظام الدولي الجديد، الأهلية للنشر، الأردن، 2002.
12. سمير صارم، الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، دار الفكر، دمشق، 2003.
13. سيار الجمل، المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 184، حزيران 1996.
14. السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر الإشكالات الفكرية والاستراتيجية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004.
15. طاهر شاش، العلاقات الأمريكية مع العالم العربي وإسرائيل، في: الإمبراطورية الأمريكية، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001.
16. طه مجدوب، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين في: الإمبراطورية الأمريكية، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001.
17. عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005.
18. عبد المجيد العزام، عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، وزارة الثقافة، عمان، 1998.
19. عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974.
20. عجمي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
21. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة: حسن الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، 1992.
22. فنسان الغرب، مآزق الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
23. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.
24. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002.
25. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
26. محمد أميت خليل، صورة أمريكا في العالم العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994.
27. محمد قدرى سعيد، الحروب الأمريكية في القرن العشرين، في: الإمبراطورية الأمريكية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002.

28. ممدوح محمود مصطفى، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.
29. منار الشوربجي، صنع قرار الحرب ضد العراق: الولايات المتحدة الأمريكية من الداخل، في: حسن نافعة ونادية محمود مصطفى (محررون)، العدوان على العراق خريطة أزمة ومستقبل أمة، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2003.
30. نادر زايد الخطيب، حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، 2005.
31. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1985.
32. نعموم تشومسكي وجلبير الأشقر، السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة ربيع وهبة، دار الساقى، بيروت، 2007.
33. نعموم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2004.
34. هاني قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظة الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.

دوريات

- أ- خلود محمد خميس، الأبعاد الإقليمية لحرب الصومال، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 168، أبريل 2007.
- ب- محمد زكريا اسماعيل، النظام الدولي الجديد بين الوهم والحقيقة، مجلة المستقبل العربي، العدد 143، يناير 1991.
- ت- هيثم مزاحم، السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجلة شؤون الأوسط، العدد 107، 2002.

رسائل دكتوراه

1. إسلام إبراهيم عبادي، التعاون الصيني - الإسرائيلي وأثره على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط 1992-2013، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016.

الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)

1. استراتيجية أوباما في الشرق الأوسط، الجزيرة نت، 2015/9/4، أنظر: <http://www.aljazeera.net/news/presstour/2015/9/4/%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D>
2. باسم علي خرسان، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وفلسفة الحداثة، موقع صحيفة الحوار المتمدن، 10/4/2007، أنظر: <http://www.ahewar.org>
3. حمدي عبد الرحمن، أبعاد السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا، موقع إسلام أون لاين، 2015، أنظر: <http://www.islamonline.com>
4. حيدر الأجودي، رؤساء أمريكا ولعبة السياسة تجاه الشرق الأوسط، شبكة النبأ المعلوماتية، 2016/11/12، أنظر: <http://annabaa.org/arabic/reports/8620>
5. صفاء عبد الوهاب علي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، شؤون عربية، 2017/4/1، أنظر: <http://www.arabaffairsonline.org/article?p=88>
6. لبنى عبد الله علي، إدارة ترامب وبوادر التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز الديمقراطي العربي، مارس 2017، أنظر: <http://www.democraticac.de/?p=44183>
7. محمد رياض، وراء الحديث عن النظام العالمي الجديد ومشروع عالم أحادي القطب، مجلة النبأ، شباط 2001، أنظر: <http://www.annabaa.org/nba54/aw/ama.htm>
8. محمد كمال، محمد كمال، قراءة في رؤية أمريكية لسياسة أوباما الخارجية، السياسة الدولية، 2017/2/16، أنظر: <http://www.siyassa.org.eg/News/8695.aspx>

9. محمد كمال، من يقود العالم؟ مركز الأهرام، 2017/7/28، أنظر:

<http://www.ahram.org.eg/News/202339/4/605975/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D%D8%9F.aspx>

ثانياً: اللغة الانجليزية

Books

1. Herman, Charles. Policy Classification, in, The Analysis of International Politics, edite: James Rosenau, Free Press, New York, 1972.
2. Lenzowski, G. The Middle East in World Affairs, Connell University Press, New York, 1982.
3. Macridis, Roy. C. How Foreign Policy is Made: Foreign Policy in World Politics. Roy C. Macridis, Princeton, Prentic –Hall, N.J, 1958.
4. Rosenau, James N. Comparing Foreign Policies : Why, What, How, in: James Rosenau, Comparing Foreign Policies: Theories, Finding, Methods. New York, SAGE Publications, 1974.

صناعة القرار السياسي ومحدداته في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة نظرية ومفاهيمية

**الدكتور. جمال ابو الرب
باحث في العلاقات الدولية.. فلسطين**

الملخص:

تناول البحث إشكالية صناعة القرار السياسي ومحدداته في السياسة الخارجية الأمريكية، من حيث تأثير المحددات الداخلية مثل وسائل الإعلام والرأي العام وجماعات الضغط والمحددات الخارجية مثل إسرائيل والنفط وشركات السلاح والإرهاب على مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه الشرق الأوسط.

توصلت الدراسة إلى أن عملية صنع القرار السياسي وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية تتميز بتعدد المؤسسات المشاركة فيها، وتبدو عملية معقدة لأنها تشمل أنماطا متعددة للتفاعل بين المشاركين، فضلا عن تفاعل المؤسسات والقيادات المشاركة مع بيئة النظام.

تتمتع كل مؤسسة مشاركة في صنع السياسة الخارجية بسلطات تمكنها من صناعة القرار، ويتمتع الرئيس الأمريكي بالعديد من السلطات في مجال السياسة الخارجية التي تجعله الأساس بصناعتها، مثل: سلطة قيادة القوات المسلحة، والسلطات الدبلوماسية وغيرها من السلطات، إلا أن الرئيس الأمريكي لا يستأثر بصنع السياسة الخارجية وحده، ولكن يوجد العديد من المؤسسات الرسمية والمحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر على صنع القرار، مثل: الكونجرس الذي يمكنه إصدار تشريعات تلزم الرئيس في إتباع سياسة معينة.

Abstract:

This research paper tackles the dilemma of political decision-making and its limitations on the American foreign policy pertaining the Middle East whether internal such as mass media, public opinion and pressure groups or external such as Israel, weapons, companies and terrorism. The study reached the conclusion that the process of decision-making seems to be sophisticated since it involves many interactive patterns of participants apart from institutions and leaderships. Each institution involved in decision-making enjoys authorities which enable it to take decisions. However, the American President enjoys wide authorities in the domain of foreign policies which makes him a major pillar in decision-making such as leading the armed forces and the diplomatic authorities. But the American President does not monopolize decision-making as there are many official institutions as well as internal and external limitations that issue legislations which direct the President's policy.

مقدمة:

يعبر النظام السياسي للولايات المتحدة تعبيراً دقيقاً عن خصوصية المجتمع الأمريكي ذي التكوين الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الفريد، وأن جوهر العمل داخل النظام السياسي هو مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث مع وجود آليات الضغط والرقابة والتوازن بين هذه السلطات وهو الأمر الذي يمنع تركيز السلطة والمسؤولية في مؤسسة واحدة، ويحقق الديمقراطية ولا يستأثر شخص أو جماعة بعينها بعملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية بأبعادها الداخلية والخارجية. فعملية صنع وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية تتميز بالمشاركة بين هذه المؤسسات والتفاعل فيما بينها، الأمر الذي يحتم التوفيق بين عدد من الأهداف والتفصيلات والوسائل البديلة، وبالتالي يأتي التفاعل بين المؤسسات المختلفة في النظام السياسي لإتخاذ قرار يأتي من خلال التفاعل بين المؤسسات سواء أكانت هذه المؤسسات رسمية أو غير رسمية.

وينقسم هذا البحث إلى بحثين، يتناول البحث الأول: مؤسسات صنع القرار الأمريكي الخارجية. ويتناول البحث الثاني: محددات السياسة الأمريكية.

مشكلة الدراسة

إن العوامل التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية تتضمن إجمالاً المتغيرات والمحددات الداخلية والخارجية، حيث تقوم المتغيرات الداخلية بدور مؤثر سلباً وإيجاباً في السلوك الخارجي لأي دولة، ويتوقف هذا التأثير على طبيعة هذه المتغيرات من جهة وكيفية إدراك تأثيرها من قبل صانع القرار السياسي الخارجي من جهة ثانية.

تتمحور مشكلة الدراسة حول صناعة القرار السياسي ومحدداته في السياسة الخارجية الأمريكية، من حيث تأثير المحددات الداخلية مثل وسائل الإعلام والرأي العام وجماعات الضغط والمحددات الخارجية مثل إسرائيل والنفط وشركات السلاح والإرهاب، على مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط.

المبحث الأول

مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية

تساهم بعملية صنع القرار الأمريكي العديد من المؤسسات، ولكل مؤسسة دور في اتخاذ القرار، وذلك حسب قوة هذه المؤسسة والصلاحيات الممنوحة لها في الدستور، سواء أكانت تنفيذية مثل الرئيس والأجهزة المعاونة له أو تشريعية مثل الكونجرس، أهمها:

أولاً: المؤسسات التنفيذية:

هنالك العديد من المؤسسات التنفيذية التي لها دور في صنع السياسة الأمريكية، وأهمها الرئيس وله العديد من الأجهزة المعاونة والمساعدة له مثل وزارة الدفاع والخارجية ووكالات المخابرات.

1- الرئيس الأمريكي

يملك الرئيس في النظام الرئاسي حق ممارسة جميع مظاهر الحكم في الدولة دون الوزراء، ويرسم الرئيس السياسة العامة، ويقع على عاتق الوزراء تنفيذ السياسة التي يرسمها الرئيس، فهو يسود ويحكم في ذات الوقت، ولا يوجد في النظام الرئاسي مجلس للوزراء، وإنما يوجد معاونون للرئيس ويطلق عليهم اسم السكرتيرين، أو الأمناء، أو معاونين، ويقوم الرئيس بتعيينهم، ويتحمل مسؤولية اختيارهم أمام الشعب وللرئيس حق عزلهم⁽¹⁾.

يقوم الوزراء بمساعدة الرئيس بتنفيذ القوانين، وإدارة شؤون البلاد، وتساعده أيضا فئة من المستشارين والمساعدين، ولكل من هؤلاء دائرة يترأسها، وليس لهم أية صفة سياسية؛ لأنهم تابعون بصورة مباشرة للرئيس، كما أنهم مسؤولون أمامه عما يقدمون له من أعمال، وأما سلطتهم فيستمدونها منه.

يعتبر رئيس الولايات المتحدة هو الفاعل المحوري في عملية صنع السياسة الخارجية، ويستمد سلطاته من نصوص الدستور. فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وتخول له سلطة شن الحروب حتى لو كانت غير معلنة، علاوة على سلطات دستورية هامة أخرى مثل عقد المعاهدات وتعيين الوزراء والسفراء والقناصل، كما يتمتع الرئيس بميزتين في مجال السياسة الخارجية:⁽²⁾

- الحصول على معلومات غير محدودة عن الدول الأجنبية وقادتها من مصادر عدة مثل وكالة المخابرات المركزية ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع.
- بالنسبة لإتخاذ القرارات في السياسة الخارجية والدفاعية، فله القدرة على الإستحواذ على التأييد والدعم الشعبي ومساندة الكونجرس.

(1) Gonenc .Levent, Prospects for Constitutionalism in Post-communist Countries , Massachusetts: Martinus Nijhoff Publishers, 2002, p. 285.

(2) هاله سعودي، "الكونجرس والصراع العربي الإسرائيلي"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 1984، ص 84-85.

الرئيس الأمريكي يحظى بسلطات واسعة في مجال السياسة الخارجية ولا يمكن تفسير سلطاته بهذا الصدد فقط بما حدده الدستور للرئيس في مجال السياسة الخارجية، فالسلطات التي حددها له الدستور بهذا الصدد محدودة إذا ما قورنت بالسلطات الواسعة التي يمارسها فعلاً في الواقع، وعندما وضع المؤسسون الأوائل الدستور الأمريكي وخاصة الجزء المتعلق بالرئيس، أرادوا أن يعطوه ما يكفي من سلطة ولكن ليس كل السلطة. فمن الناحية الدستورية يعتبر الكونجرس أقوى من الرئاسة نسبياً ولكن قد يمكن إرجاع ذلك في جزء منه إلى أن دور أمريكا في المجتمع الدولي في ذلك الوقت لم يكن كبيراً، وبالتالي دور الرئاسة في صنع السياسة الخارجية كان دوراً هامشياً⁽¹⁾، وقد صيغ الدستور ببعض العبارات الغامضة عن الرئيس لتعطيه مساحة من الحرية للتجاوب مع التغيرات الداخلية و الدولية، ومن خلال هذه العبارات اتسع دور الرئاسة وأصبح محورياً في الشؤون الخارجية وقد وصل هذا التوسع في السلطة إلى ذروته بعد الحرب العالمية الثانية نظراً للتغيرات على الساحة الدولية ووجود الخطر الشيوعي.⁽²⁾

كما تلعب السمات الشخصية للرئيس الأمريكي دوراً مؤثراً في قدرة الرئيس على توظيف الرأي العام لصالحه، كما أن الأغلبية الحزبية في الكونجرس تضاف إلى مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة، وتساعد على نجاح الرئيس في العملية التشريعية وحسبما قال الرئيس فرنكلين روزفلت لأحد مساعديه "أنا قبطان هذه السفينة ولكن موج البحر يتحكم بالقبطان"⁽³⁾ الرئيس يستطيع توظيف الرأي العام للضغط على السلطة التشريعية، ومن ثم فإن قدرة الرئيس على قيادة الرأي العام هي بمثابة القلب من الرئاسة الحديثة في الولايات المتحدة، وفي الإطار نفسه يشير "جورج ادوارد" إلى أن الإحتكام إلى الشعب يرتكز على قبول أربع مقدمات تتعلق بالقيادة الرئاسية وهي:⁽⁴⁾

- أن أعضاء الكونجرس ينصتون إلى الرأي العام.
- أن الدعم الشعبي ضرورة أساسية للنجاح الشعبي.
- أن تمتع الرئيس بالتأييد الشعبي لا يعود فقط لأدائه لمهام منصبه.
- أن تكون هناك إمكانية لدى الرئيس من خلال حملاته الانتخابية أن يسهم في تشكيل وتعبئة الرأي العام.

(1) Stephen King, Anthony, *The New American Political System*, Washington: Institute For Public Policy, 1990, pp. 5-6.

(2) نانيس مصطفى خليل، "الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية" *السياسة الدولية*، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 127، يناير 1997، ص 80.

(3) Alterman. Eric, *Who Speaks for America?: Why Democracy Matters in Foreign Policy*, New Yourk :cornell university, 1998, p. 71.

(4) العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام السياسي الأمريكي <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220320&eid=4748>

يستند الرؤساء في صنع السياسة وإدارة الفرع التنفيذي إلى مجموعة من الأجهزة التي تعاونه وتقدم له المشورة، يضم الجهاز التنفيذي تسع وكالات أنشئت لمعاونة الرئيس، ويعد مكتب البيت الأبيض ومكتب الإدارة والميزانية ومجلس الأمن القومي، ومجلس المستشارين الاقتصاديين من أهم الوكالات التسع، وعلاوةً على ذلك قد يطلب الرئيس مساعدة الوزراء والمدعي العام في المشاورات بصدد السياسة.

دور الجهاز التنفيذي للرئيس للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

أولاً: الجهاز التنفيذي للرئيس، ويتكون من:-

(1) مكتب البيت الأبيض

يضم مكتب البيت الأبيض مستشاري الرئيس البارزين، وعادةً يكون أقرب مستشاري الرئيس في البيت الأبيض هم الأصدقاء الشخصيين الذين ساعدوه في الانتخابات أو الذين حازوا على ثقته على مر السنين، ويتضمن كذلك المستشار القانوني للرئيس والسكرتير الصحفي، وغيرهم من الموظفين⁽¹⁾.

(2) مكتب الإدارة والميزانية.

يعد مكتب الإدارة والميزانية من أكبر أجهزة المكتب التنفيذي للرئيس قاطبة، وكان في الأصل مكتب الميزانية الذي أنشئ في العام 1921 في إطار وزارة الخزانة، (وأعاد نيكسون تسميته بمكتب الإدارة والميزانية في العام 1970). ويقوم بإعداد مسودات ميزانية الرئيس الفدرالية السنوية، التي تقدم إلى الكونجرس للموافقة عليها في يناير من كل عام. ويمكن لمدير مكتب الميزانية أيضاً أن يقوم بتصنيف وتوزيع المقترحات التشريعية التي يقدمها للأجهزة التنفيذية المختلفة⁽²⁾.

(3) مجلس الأمن القومي:

يهدف إلى تقديم النصح للرئيس فيما يتعلق بتنسيق السياسات الداخلية والخارجية والعسكرية المتصلة بالأمن القومي ودراسة مشاكله، وذلك في شكل خطط وسياسات ليتخذ قراراته بشأنها. ويتكون المجلس حسب نظامه الأساسي من الرئيس ونائب الرئيس ووزيري الخارجية والدفاع بالإضافة إلى مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي والذي يعمل كمدير تنفيذي للمجلس، وهؤلاء يعتبروا أعضاء دائمين وأساسيين⁽³⁾.

(4) مجلس المستشارين الاقتصاديين:

أنشئ هذا المجلس بمقتضى قانون التشغيل لعام 1946. ومن خلال هذا المجلس يقوم ثلاثة من الإقتصاديين الذين يعينهم الرئيس (ويمكن عزلهم من مناصبهم في أي وقت) بتحليل الاقتصاد وتقديم ما

(1) (لاري إلويتز، ترجمة، جابر سعيد عوض نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996، ص 187)

(2) Schmidt, Steffen, *American Government & Politics Today*, Boston: Barbara A. Bardes, 2009) pp. 482-483.

(3) Best, Richard. *The National Security Council: An Organizational Assessment*, Washington: Congressional Research Service, 2011, pp. 4-5

يتوصلون إليه من نتائج إلى البيت الأبيض، وتأتي نصيحة مجلس المستشارين الاقتصاديين عادة ضمن تقرير سنوي، وتوصي كثيراً بسياسات وضعت خصيصاً بهدف خفض معدلات التضخم والبطالة⁽¹⁾.

تستقل السلطة التنفيذية عن الكونجرس في عدم خضوع الوزارة للمساءلة السياسية أمامه، وعدم توجيه أسئلة وإستجابات لهم من جانب أعضاء البرلمان⁽²⁾، وأما عن مسؤولية الرئيس أمام السلطة التشريعية، فإن رئيس الولايات المتحدة لا يكون مسئولاً سياسياً أمام الكونجرس، وفي ذات الوقت فإن الرئيس لا يستطيع حل أي من المجلسين، إلا أن الرئيس يخضع لقواعد المسؤولية الجنائية التي على كل من يشغلون وظائف عامة مدنية في الحكومة الفدرالية، ويتم تحريك المسؤولية الجنائية بواسطة الكونجرس عن طريق الإتهام الجنائي؛ ويتولى مجلس النواب وحده سلطة إتهام الرئيس جنائياً بناءً على طلب اللجنة القضائية، ويصدر قرار المجلس بالأغلبية البسيطة، وتكون محاكمة الرئيس في هذه الحالة أمام مجلس الشيوخ على أن يقسم الأعضاء اليمين قبل النظر في القضية، ويرأس الجلسة رئيس المحكمة العليا، ويصدر قرار إدانة الرئيس بموافقة ثلثي أعضاء المجلس⁽³⁾

ثانياً: دور الرئيس في السياسة الأمريكية إتجاه الشرق الأوسط:

للرئيس الأمريكي دور كبير في السياسة الخارجية ويظهر ذلك من خلال السلطات الممنوحة له، ومثالاً على ذلك، قرار الرئيس دونالد ترامب حجب 95.7 مليون دولار من المساعدات التي تقدمها لمصر (30 مليون دولار مساعدات اقتصادية، و65,7 مليون دولار مساعدات عسكرية)، وتأخير إرسال 195 مليون دولار من المساعدات العسكرية السنوية لمصر التي تقدر بـ 1,3 مليار دولار، ويأتي هذا القرار بعد أيام من الحديث عن إعادة مناورات النجم الساطع التي ألغاه "أوباما" في عام 2014⁽⁴⁾.

تمزج المساعدات الأمريكية للقاهرة بين هدفين رئيسيين: أولهما الضغط على النظام المصري لتبني سياسات ترغب الولايات المتحدة أن ينتهجها. وثانيهما، تحقيق المصلحة الأمريكية؛ حيث تمنح

(1) Patterson. Bradley Hawkes, *The White House Staff: Inside the West Wing and Beyond*, Washington: Brookings Institution Press, 2000, p. 88.

(2) عبد الغني بسيوني، *سلطة ومسؤولية رئيس الدولة في النظام البرلماني*، بيروت: منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1995، ص 202.

(3) عمر بركات، *المسؤولية السياسية لرئيس الدولة في الأنظمة الدستورية المقارنة*، طنطا: جامعة طنطا، 1984، ص 22.

(4) Shepherd. Todd, US set to withhold \$95 million in foreign aid to

Egypt, washingtonexaminer, 22/8/2017, ln, <http://www.washingtonexaminer.com/us-set-to-withhold-95-million-in-foreign-aid-to-egypt-report/article/2632258> .

المساعدات العسكرية الولايات المتحدة مزايا كثيرة، من أهمها مناورات النجم الساطع، والتي تعد الأكبر من نوعها في العالم، ومزايا عسكرية ولوجيستية، مثل استخدام الأجواء المصرية، وتسهيل عبور قناة السويس للسفن والبوارج الأمريكية، فضلاً عن التعاون الأمني والاستخباراتي في مجال مكافحة الإرهاب⁽¹⁾.

وقرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. بعد احتلال القدس عام 1967 عارضت الولايات المتحدة الإجراءات الإسرائيلية في القدس، من خلال الخطاب الذي ألقاه ممثل الولايات المتحدة المتحدة في 14/7/1967، قال إن الولايات المتحدة ترى أن القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل هي منطقة محتلة تخضع لقانون الاحتلال الحربي، ولا يجوز لإسرائيل أن تدخل فيها أي تغييرات، وكذلك فإن التغييرات التي أدخلتها إسرائيل على المدينة باطلة⁽²⁾.

إلا أن الموقف الأمريكي ما لبث أن أخذ بالتراجع، وأصبح الأكثر تحيزاً للمواقف الإسرائيلية رغم إعتبارها أول الأمر القدس الشرقية أرض محتلة. فامتنعت عن التصويت لمصلحة قرارات الأمم المتحدة التي تدين إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، وتجلّى ذلك الموقف في إعلان وزير خارجيتها روجرز في ديسمبر 1969 لموقف بلاده من القدس القائم على أسس تحديد وضع المدينة وعدم تقسيمها وكفالة حرية زيارتها⁽³⁾.

بعث الرئيس جورج بوش في عام 1990 رسالة إلى رئيس بلدية القدس تيدي كوليك جاء فيها يجب أن تقسم القدس ثانية هكذا كانت وما تزال سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وتلك سياستي، وقال إن الاعتراض الأمريكي على بناء المستوطنات يشمل القدس الشرقية، ورداً على ذلك قام عضو الكونجرس دانيال باتريك مونيهان وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي في خطوة تصعيديه بمشروع قرار مدعوم من اللوبي الصهيوني، يدعو الكونجرس الأمريكي للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، واستصدر مجلس الشيوخ في 22/3/1990 قراراً نص على بقاء القدس موحدة⁽⁴⁾.

ففي 17/5/1995 استخدمت الولايات المتحدة حق النقض "الفيتو" ضد قرار المجلس الأمن الذي يطلب من إسرائيل التراجع عن قرارها بمصادرة 53 هكتار من أراضي القدس، رغم أن جميع أعضاء المجلس الأربعة عشر الآخرين قد أيدوا هذا القرار، وبررت واشنطن موقفها المعارض لمشروع القرار بالقول على لسان مادلين أولبرايت "إننا لم نصوت ضد القرار ليس لأننا نؤيد مصادرة إسرائيل لأراضي

(1) عمرو عبد العاطي، جدل أمريكي حول المساعدات العسكرية لمصر، مجلة السياسة الدولية، 2017/8/28، على الرابط

<http://www.siyassa.org.eg/News/15231.aspx>

(2) فواز الهمص، مقارنة بين سياسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية رسالة ماجستير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2004، ص 155.

(3) (إيدانصر، السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي 1990-2001 رسالة ماجستير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2005، ص 191.

(4) نبيل السهلي، قضية القدس والإدارات الأمريكية شؤون عربية، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 116، شتاء 2003، ص-ص 85-86.

القدس ، لكن حكومتي اضطرت لمعارضة القرار لأن المجلس سعي لأن يقول رأياً في الوضع الدائم للقدس بينما يتحدد هذا بالمفاوضات بين الأطراف المعنية بالقضية" (1).

إن الكونجرس الأمريكي بدوره كان قد حث في رسالة وجهها إلى الرئيس كلينتون من ضمنها تأكيد على أن الإدارة الأمريكية يجب "أن تتبع سياسة غير مؤيدة لأي إدعاءات فلسطينية بالقدس، شكل من الأشكال" (2) ، والراجح، إن الرئيس الأمريكي لم يكن يؤيد استخدام "الفيتو" ضد قرار يصف عملية المصادرة بأنها عمل غير مؤيد للسلام وأن ضغوط الكونجرس واللوبي اليهودي هي التي إلى استخدام الفيتو ضد المشروع (3).

وتحولت قضية القدس إلي ميدان واسع للمزايدة بين الكونجرس والإدارة الأمريكية قبل موعد الانتخابات العامة، مثل مشروع القرار الذي قدمه السيناتور "روبرت دول" لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس والترويج لهذا المشروع وإقراره بسرعة، ومنح الرئيس الأمريكي حق تأجيل وضع أساسات المبنى لفترة ست أشهر ،أخرى ما دام يرى أن المصلحة الأمريكية تقتضي ذلك ، ثم عمد إلي وضع المشروع على جدول أعمال مجلس الشيوخ دون تمريره على لجنة العلاقات الدولية كما يقتضي بذلك العرف والأصول في العمل التشريعي الأمريكي وتم التصويت على المشروع في 1995/10/13. (4)

وبات الرئيس الأمريكي مطالباً بنقل السفارة إلي القدس مع حلول العام 1999، وتكون المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية قد انتهت كما تفترض إتفاقات أوسلو خاصة وأن القرار أصبح نهائياً بعد انقضاء المدة المحددة له للإعتراض على القرار ،وهو ما لم يتحقق بشكل كامل ، وبررت الإدارة الأمريكية عدم الاعتراض، بحجة أن القانون يمنح الرئيس حق تأجيل التنفيذ ما دام يرى ذلك ضرورياً غير أن هذا البند من القانون أوجد مخرجاً متفقاً عليه بين الكونجرس والبيت الأبيض لتمديد القانون وجذب أصوات اللوبي اليهودي لفهمهم ، يبدو كمن فرض عليه القرار فرضاً من الكونجرس . وتجدر

(1) احمد القرعي، القدس 1995 وتحديات السنوات الثلاث القادمة، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد 123، القاهرة، 1996، ص-ص 210-211
(2) Muslehuddin, Ahmad, *Promised Land?: A Perspective On Palestinian- Israeli Conflict*, Indiana: Author House, 2010, pp. 220-221

(3) نصير عاروري، القدس والسياسة الأمريكية، صحيفة الحياة، لندن، 2 مايو 1996، ص 17

(4) عبد الله العرقان، القدس في المواقف الدولية والعربية والإسلامية، عمان: دن، 2002، ص 56

* (حق الرئيس الاعتراض على القوانين) إذا قدم مشروع القانون إلى الرئيس الأمريكي قبل فض دورة انعقاد الكونجرس بأكثر من عشرة أيام، فإن الدستور يخول له السلطة في الاعتراض عليه، وذلك برفض توقيعه وإعادته إلى المجلس الذي اقترحه أولاً، مصحوباً ببيان عن أوجه اعتراض الرئيس على هذا المشروع، ولكن هذا الاعتراض لا يترتب عليه زوال مشروع القانون، أو اعتباره كأن لم يكن، وإنما يترتب عليه ضرورة إعادة بحث مشروع القانون مرة ثانية، بواسطة الكونجرس، وتقرير مصير القانون بناءً على ذلك البحث، ولذا فقد أوجب الدستور على المجلس، الذي أعيد إليه مشروع القانون، أن يقوم بإدراج اعتراضات الرئيس على القانون كاملة في مضبوته ، ثم يقوم بإعادة بحث المشروع في ضوء هذه الاعتراضات، وفي هذه الحالة يتعين للموافقة على مشروع القانون أن يحظى بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين الذين يشكلون على الأقل النصاب القانوني للاجتماع بالطبع، وليست أغليبيتهم المطلقة فقط. (حينئذ حجاب دور الرئيس التشريعي في النظام السياسي الفلسطيني رسالة ماجستير، نابلس: جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، 2011، صص 80-81.

الإشارة في هذا الشأن أيضاً خطورة القانون المشار إليه لا تكمن في وضعه موضع التنفيذ وإنما في كونه يشكل تراجعاً كبيراً عن الموقف الأمريكي التقليدي تجاه القدس ، ومخالفة رسالة الضمانات الأمريكية التي انطلق مؤتمر مدريد على أساسها ، كما أن القانون المذكور إن كان يعتبر شأناً داخلياً أمريكياً إلا أنه من شأنه في ظل إنفراد الولايات المتحدة في قيادة العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إضفاء مشروعية دولية على الموقف الإسرائيلي من القدس فضلاً أن من شأنه خلق المزيد من الحقائق الحقائق المؤيدة للموقف الإسرائيلي من مستقبل السيادة السياسية على القدس⁽¹⁾ .

إن الكونجرس اتخذ القرار وممرته الإدارة الأمريكية رغم تعارضه الصارخ مع القرارات الدولية الصادرة الصادرة بشأن المدينة، وحاولت الإدارة الأمريكية التخفيف من حدة القرار على الأطراف العربية بالقول بالقول أنه " إذا حدث وتم نقل السفارة إلى القدس فلن يكون قبل عام 1999، وسوف يرتبط ذلك بالتوصل إلى حل نهائي بين إسرائيل والفلسطينيين، والإتفاق على مستقبل الضفة الغربية وغزة والقدس والقدس الشرقية⁽²⁾، غير أن هذا القرار يعد بالمحصلة موقفاً أمريكياً أعلن مراراً على مختلف المستويات بأن تطبيقه رهناً بتوفير ظروف ملائمة لذلك .

وأوضح جورج بوش أنه سيبدأ بنقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس إذا انتخب رئيساً للولايات المتحدة في العام 2000، وفي كلمة له أمام اجتماع للجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأمريكية (إيباك) قال بوش سيحدث شيء عندما أصبح رئيساً، بمجرد أن أتولى المنصب سأبدأ بعملية نقل السفير الأمريكي إلى المدينة التي اختارتها إسرائيل عاصمة لها⁽³⁾، لكن بعد فوز بوش بالرئاسة الأمريكية عام 2000 وقع مذكرة تقضي بتأجيل نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس ست أشهر، وأعلن أنه ما زال ملتزماً بتنفيذ هذه الخطوة في المستقبل ، ونقل السفارة إلى القدس إذا ما تم فإنه سيغضب الفلسطينيين وغيرهم من العرب الذين سيعتبرونه اعترافاً بضم إسرائيل للقطاع العربي من المدنية واستند بوش إلى البند نفسه في القرار الذي اتخذه، وقال بمذكرة إلى وزير الخارجية كولن باول " قررت لذلك أنه من الضروري حماية مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة تأجيل تنفيذ قانون نقل السفارة بالقدس ستة أشهر "⁽⁴⁾.

ومثال آخر قام الرئيس بوش بتقديم خطاب ضمانات لشارون 2004، وهدف إلى ضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل وتعديل الحدود، وقام الكونجرس في 24-2004/6/25، بتحويل هذه التعهدات

⁽¹⁾ Beinart. Peter, *The Crisis of Zionism*, New York: Picador, 2013, pp.117-118

⁽²⁾Tabarani. [Gabriel](#), *Israeli-Palestinian Conflict: From Balfour Promise to Bush Declaration: THE Complications And The Road For A Lasting Peace*, Indiana: Author House, 2008, pp.305-306.

⁽³⁾Inbar. Efraim, *Eytan Gilboa, Us-Israeli Relations in a New Era: Issues and Challenges After 9/11*, New York: Routledge, 2008, p.82.

⁽⁴⁾William Stone. Aaron, *Dispensationalism and United States Foreign Policy with Israel*, Texas: The University Of Texas At Arlington, 2008, p.p.76-77.

إلى قرار صادر عن مجلسي الكونجرس بعد إقراره بأغلبية بمجلس الشيوخ إقراره و بأغلبية بمجلس النواب) بلغت 407 ومعارضة 9 نواب وامتناع 3 نواب عن التصويت، من أصل 435 نائباً وجاء قرار مجلس الشيوخ الذي (أيده 95 عضو مقابل 3 فقط) (من أصل 100) إن الاتفاق الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الواقع القائم على الأرض. فليس من الواقعي انتظار العودة الكاملة إلى خط عام 1967، والحل الدائم يجب أن يرسى على أسس و تغييرات تجرى باتفاق بين الطرفين يعبر عن هذا الواقع، كما أن الحل الدائم لمشكلة اللاجئين يجب التوصل إليه في إطار الدولة الفلسطينية، إذ يجب توطينهم هناك وليس في دولة إسرائيل (1)

كما أشارت كوندوليزا رايس إن ما أشار إليه الرئيس بوضوح هو مجرد " دعوة إلى أخذ الحقائق على الأرض بالاعتبار دون أن يكون ذلك تجاوزاً لمرجعية التسوية المتعارف عليها دولياً ، وشددت رايس على الالتزام نحو السلام ونحو إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل بعد إنهاء الاحتلال الذي تم في العام 1967 (2)

2- وزارة الدفاع

أنشئت وزارة الدفاع عام 1947، وهدفها توحيد الأفرع العسكرية المختلفة-الجيش البري والبحري و الجوية-تحت إشراف وزير الدفاع لتحقيق إستراتيجية دفاعية للأمة وتعتبر وزارة الدفاع أكبر المؤسسات في الحكومة الأمريكية، وتشارك الوزارة بصنع السياسة الخارجية على جميع مستوياتها ووجهة النظر التي يبيدها وزير الدفاع على مجلس الوزراء تكون موضع اهتمام خاصة من جانب الرئيس (3).

وتحتل وزارة الدفاع مكانة خاصة داخل أجهزة صناعة القرار، سواء باعتبارها وحدة ضمن المؤسسات التنفيذية أو بعلاقاتها بالكونجرس أو في إطار ارتباطها بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية كجماعات الضغط والمصالح ووسائل الإعلام والاتصال والنخب، فضلاً عن مقتضيات وجودها وتدخلها في مختلف أنحاء العالم. فدستوريا يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية، وسلطته ليست رمزية كما هو الحال في النظم البرلمانية، فالرئيس يتخذ شخصياً القرارات الآمرة لكل جندي في القوات البرية والبحرية والجوية (4)

ويتولى الرئيس تعيين كبار موظفي وزارة الدفاع وقيادات الهيئات المسلحة، ويشارك وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة باجتماعات مجلس الأمن القومي، كما يشارك فيها مساعدوهم بالأقسام

(1) قيس عبد الكريم وفهد سليمان ، خطة فك الارتباط . بيروت: شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 2005، ص 13-14 .

(2) رايس: شارون لم يضللنا وضمناات بوش، 2004/5/6 <http://www.addustour.com/v1/articles/399965>

(3) Polmar, Norman , Naval Institute Guide to the Ships and Aircraft of the U.S. Fleet, 18th ,Annapolis :Edition Naval Institute Press; 18 edition, 2005,p.17.

(4) (لاري الويتز، ترجمة جابر عوض نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة:الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996، ص-ص 178-179)

المتخصصة بالنسبة لوزارة الدفاع وقيادات الأركان، ويساعدهم موظفو الدفاع والقوات المسلحة في مناقشة وبلورة الاختيارات والبدائل بمجال السياسة الخارجية. ويعتبر وزير الدفاع مساعد الرئيس الأساسي الأساسي في كل المسائل المتعلقة بالدفاع والأمن القومي⁽¹⁾.

- دور وزارة الدفاع في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط:

تلعب وزارة الدفاع دوراً في تحديد السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بالقضايا العسكرية، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات:

- وزير الدفاع ويمكن استشارته في مسائل السياسة العليا.
- هيئة رؤساء الأركان المشتركة، ويظهر دورها في المسائل المتعلقة بالمساعدات العسكرية.
- الخبراء الإقليميون في الشرق الأوسط والموجودون في مكتب الوزارة لشؤون الأمن الدولي ويوجد به نائب مساعد الوزير للشرق الأدنى وجنوب آسيا، وتعاونهم مجموعة من المتخصصين في المسائل العربية الإسرائيلية⁽²⁾.

كذلك لها دور تجاه فلسطين من خلال تحذير الجنرال دافيد بترايوس قائد قوات الجيوش الأمريكية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى التي تشرف على حربي العراق وأفغانستان، من أن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وفكرة محاربة أمريكا لإسرائيل يقوضان المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وذكر خلال جلسة استماع بمجلس الشيوخ الأمريكي أن التوترات بين إسرائيل والفلسطينيين تمثل تحديات واضحة لقدرتنا على دفع مصالحنا في المنطقة. أضاف في إفادة أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ أن النزاع يزيد من المشاعر المعادية للولايات المتحدة بسبب فكرة محاربة الولايات المتحدة لإسرائيل. وأشار إلى أن الغضب العربي بسبب القضية الفلسطينية يحد من قوة وعمق الشراكات الأمريكية مع الحكومات والشعوب في المنطقة⁽³⁾.

3- وكالة المخابرات المركزية:

أنشئت وكالة المخابرات المركزية وفقاً للمادة 103 لقانون الأمن القومي، لتحل محل مكتب الخدمات الإستراتيجية الذي قام بالعمليات المتعلقة بالمخابرات أثناء الحرب العالمية الثانية⁽⁴⁾، وخولها القانون مجموعة من الوظائف أهمها:

(¹) Beard. Errol M, The United States Government Manual 2009-2010, Washington : U.S. Government Printing Office, 2009, p.149.

(²) هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967-1973) رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1982، ص 170.

(³) Stewart. Dona , The Middle East Today: Political, Geographical and Cultural Perspectives , New York: Routledge; 2 edition, 2013, pp.234-235.

(⁴) IBP, US Central Intelligence Agency (CIA) Handbook – Strategic Information, Activities and Regulations, Washington: Int'l Business Publications USA, 2013, p.189.

- تقديم النصح لمجلس الأمن القومي فيما يتعلق بقضايا المخابرات المتعلقة بالأمن القومي، وبالتنسيق بين نشاطات الهيئات المختلفة للمخابرات المرتبطة بالأجهزة التنفيذية.
- تنفيذ أنشطة المخابرات المتعلقة بالأمن القومي، وفقا لتوجيهات مجلس الأمن القومي.
- جمع المعلومات عن طريق الأساليب العلنية أو السرية، وتنسيق تلك المعلومات وتقديمها إلى دائرة صنع القرار في مجال السياسة الخارجية.
- تقديم التحليلات والتقييمات والتقديرات للأوضاع السياسية والعسكرية، والاقتصادية والإستراتيجية في بلدان العالم بناء على طلب من مجلس الأمن القومي أو الرئيس⁽¹⁾.

ولتقوم هذه الوكالة بمهامها فأن لديها عددا من الإدارات، أهمها:-

- إدارة الاستخبارات: والتي تعد الفرع التحليلي للوكالة، ومسؤولة عن إنتاج ونشر التحليلات الإستخباراتية من كافة المصادر حول القضايا الخارجية.
- إدارة العمليات: مناطة بالتجميع السري للإستخبارات السرية والخارجية.
- مركز دراسات الإستخبارات: ويضم المواد التاريخية كعمل مشروع وجاد.
- مكتب الشؤون العامة: ويقدم النصح لمدير الوكالة، فيما له صلة بوسائل الإعلام والسياسة العامة، ويقوم بتوظيف قضايا الاتصالات لمصلحة مدير الوكالة، كما أنه المتحدث الرسمي باسم الوكالة⁽²⁾.

وفي النهاية يمكن القول إن وكالة المخابرات الأمريكية ساهمت بشكل فاعل في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، وأنها شكلت محورا مهماً داخل أجهزة صناعة القرار السياسي الأمريكي من خلال الوسائل المتاحة لها وقدرتها على الإفلات من رقابة القانون والهيئات الدستورية.

وكان لوكالة المخابرات في الإشراف على تنفيذ خارطة الطريق عام 2003

ولعبت الوكالة دورا في الانقلاب في إيران عام 1953 والذي أطاح برئيس الوزراء المنتخب ديمقراطيا آنذاك محمد مصدق، ونُفذ الانقلاب العسكري بتوجيه من وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية في إطار تطبيق بنود السياسة الخارجية، بسبب إعادة تأميم شركات إنتاج النفط الإيرانية، والتي كانت تخضع للسيطرة البريطانية من خلال الشركة البريطانية-الفارسية للنفط، والتي أصبحت تعرف فيما بعد بشركة بريتش بيتروليم. وكانت تلك الخطوة مصدرا لقلق بالغ لدى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، إذ كانتا تعتبران النفط الإيراني مصدرا رئيسيا لهما لإعادة البناء الاقتصادي في

(1) Borne, David L. "The Intelligence Community How Crucial", *Foreign Affairs*, Tamba: Council of Foreign Relations, Vol7, Nu3, Summer 1992, p.55.

(2) علي خفاجي، "المخابرات الأمريكية والبريطانية والحرب على العراق" *السياسة الدولية*، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 158، أكتوبر، 2004، ص 174.

فترة من بعد الحرب العالمية، كما كانت الحرب الباردة أيضا عاملا مهما بالنسبة إلى البلدين في تلك الحسابات⁽¹⁾.

4- وزارة الخارجية

تعد وزارة الخارجية واحدة من أهم مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية داخل الجهاز التنفيذي. وقد أنشئت عام 1789، وهي بذلك تعد أقدم الوزارات التي أنشأها الدستور ويرأس هذه الوزارة وزير الخارجية وهو عضو في مجلس الأمن القومي. ويتحمل الوزير المسؤولية الكاملة في الشؤون الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.⁽²⁾

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات أساسية في طبيعة اهتمامات وزارة الخارجية. ومن الناحية النظرية يمكن القول إن المسؤولية الأساسية للوزارة هي العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والبلدان الأخرى، كما أضيفت أنواع جديدة غير سياسية إلى مسؤوليات هذه الوزارة كالمساعدات الخارجية والدعائية والعلاقات الاقتصادية والقضايا العسكرية، وبالإضافة إلى ذلك فإن الوزارة تشرف على النشاطات الأمريكية في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية كمنظمة الدول الأمريكية، وتتعدد الأقسام والإدارات في وزارة الخارجية الأمريكية، فمكتب الشرق الأدنى وجنوب آسيا يعتبر أهم هذه الأقسام، وينقسم هذا المكتب إلى عدد من الأقسام يتولى كل واحد منها إدارة شؤون دولة، ويكون مدراء هذه الأقسام على علاقات وثيقة بالسفارات الأمريكية.

وتقوم وزارة الخارجية بدور مهم في عملية صنع القرار، إذ يقع على عاتقها دراسة كيفية التعامل مع الحكومات الأجنبية، وتنفيذ العديد من القرارات التي تتخذ في هذا المجال، عن طريق الدبلوماسيين والعاملين في الهيئات التابعة لها، وتعتمد وزارة الخارجية على مشورة الخبراء العاملين بها لتقديم وجهات النظر المختلفة.⁽³⁾

بالرغم من أن وزارة الخارجية هي المسؤولة عن السياسة الخارجية، فإن وظائفها يتم التعدي عليها من قبل دوائر تنفيذية أخرى، مثل الكونجرس ومكتب البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي. وزاد التنافس بين مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية. فقد اوجد هنري كيسنجر، كمستشار للأمن القومي، اتجاها جديدا وجد فيه بعض وزراء الخارجية أنفسهم مهمشين وغير قادرين على مجارة مستشاري الأمن القومي في الوصول إلى الرئيس. وبكل شيء ما عدا اللقب، فقد تصرف كيسنجر وبتشجيع من نيكسون وكأنه وزير

⁽¹⁾ وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تعترف رسميا بدورها في انقلاب إيران عام 2013/8/1953، على الرابط،

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/08/130820_cia_documents_iran_coup

⁽²⁾ Marks, Edward, U.S. Government Counterterrorism: A Guide to Who Does What, New York : CRC Press, 2016, p.273.

⁽³⁾ ودودة عبد الرحمن بدران، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد كيندي، رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1973، ص 35-36.

الخارجية الحقيقي متجاوزا مسؤوليات وليم روجرز وزير الخارجية آنذاك. ولعب كيسنجر دورا حاسما في تحديد العوامل الرئيسية للسياسة الأمريكية تجاه الصين وروسيا ودول أخرى.

في هذا السياق فإن وزارة الخارجية كانت في موقع ضعف مقابل مجلس الأمن القومي والوكالات التنفيذية الأخرى، ويمكن مقارنة الهبوط المستمر لدور وزارة الخارجية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية مع النمو الهائل في قوة الجهاز الأمني الذي تم إنشاؤه في أواخر الأربعينات لخوض الحرب الباردة، ويعود ذلك إلى أن البنتاجون ومجلس الأمن القومي قد حجموا وزارة الخارجية في مجالي عدد المستخدمين وموارد الميزانية. وهناك عدة أسباب تكمن وراء الصعوبات التي تواجهها وزارة الخارجية في ممارسة عملها في السياسة الخارجية:

- تصرف الرئيس الأمريكي وكأنه وزير خارجية.
 - غياب الإبداع والتغير والممارسات التقليدية لوزارة الخارجية.
 - غالبا ما توجه الانتقادات إلى وزارة الخارجية بانعدام التخطيط.
 - موظفو السلك الدبلوماسي يميلون إلى التردد في الحصول على الخبرات الحديثة الضرورية كالتدريب الإقتصادي للتعامل مع الحقائق الجديدة التي تظهر في العالم⁽¹⁾.
- دور وزارة الخارجية الأمريكية في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط:**

في عهد الرئيس ترومان عندما وقفت أجهزة الخارجية والدفاع ضده في دعمه لإقامة إسرائيل، وقد اعترف ترومان بإسرائيل ساعة الإعلان عن قيامها مستخدما سلطاته الدستورية، وبترتيب بعيد عن وزارة الخارجية⁽²⁾.

كما أيدت الولايات المتحدة مشروع تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة عام 1947، لكن وزارة الخارجية عارضته وحاولت تغيير الموقف الأمريكي بعد التصويت في الجمعية العامة، وقد ولد هذا الأمر مواجهات كثيرة وصعبة بين البيت الأبيض والخارجية الأمريكية، وانتهى الأمر بان أحبط الرئيس ترومان خطة وزارة الخارجية وأكد من جديد التزام الولايات المتحدة بمبادئ التقسيم.

ثانيا: الجهاز التشريعي (الكونجرس)

يعتبر الكونجرس الهيئة التشريعية في النظام السياسي الأمريكي ويتكون من مجلس الشيوخ، ومجلس النواب. وبالتالي سنتناول مكونات الكونجرس، وسلطاته، ودوره في السياسة الخارجية الأمريكية.

1- مجلسا الكونجرس:

1.1 مجلس النواب

⁽¹⁾ المرجع السابق، ص ص 62-62.

⁽²⁾ Wynn. Neil A, The A to Z of the Roosevelt-Truman Era, Maryland: Scarecrow Press Inc, 2008, p. xxxiii .

يتكون مجلس النواب الأمريكي من الأعضاء الذين يمثلون الولايات، وفق عدد السكان في كل ولاية، من الولايات الخمسين، حيث يواجه هؤلاء النواب الهيئة الناجبة كل عامين، ويبلغ عدد أعضاء مجلس النواب (435) عضواً⁽¹⁾.

1.2 مجلس الشيوخ:

يتكون مجلس الشيوخ من (100) عضو، ممثلين بواقع عضوين لكل ولاية من الولايات الخمسين، يتم انتخابه مباشرة ولمدة ست سنوات، ويتم تجديد ثلثهم كل عامين، وهو يمثل الولايات ويحافظ على مصالحها، إذ أن كل ولاية وبغض النظر عن حجمها وعدد سكانها، تمثل بالتساوي مع الولايات الأخرى، في حين أن مجلس النواب يمثل الشعب الأمريكي⁽²⁾.

ومهمة الكونجرس الرئيسية هي سن القوانين، فيمارس المجلسان الاختصاصات التشريعية بالتساوي، باستثناء القوانين الضريبية التي هي من حق مجلس النواب لوحده، وفي حالة تعارض المجلسين من حيث التصويت على مشروع قانون، فإنهما يشكلان لجنة وساطة لإعداد صيغة أخرى للمشروع تأخذ بعين الاعتبار رأي كل من المجلسين، وفيما إذا لم يحصل إتفاق فإن المشروع يلغى، وأغلب مشاريع القوانين ترجع لمبادرة من مجلس النواب⁽³⁾.

2- سلطات الكونجرس

في المادة الأولى الفقرة الثامنة منح الدستور الأمريكي للكونجرس على وجه الخصوص ، سبعاً وعشرين سلطة مختلفة، بالإضافة إلى ذلك خولته المادة الرابعة سلطة قبول ولايات جديدة في الإتحاد. وكان الدستور الأمريكي ذاته محدداً للغاية في نفس الوقت في أشد الغموض فيما يتعلق بسلطات الكونجرس، فإلى جانب السلطات المنصوص عليها في الدستور، والتي تسمى بالسلطات الصريحة، وهناك سلطات ضمنية يمارسها الكونجرس طبقاً للمادة الأولى (القسم 8 الفقرة 18) ، من الدستور والتي تعطي الكونجرس الحق في أن يضع كل القوانين التي تكون ملائمة وضرورية لتنفيذ السلطات المنصوص عليها في المادة الأولى، ولتنفيذ كل السلطات المخولة لحكومة الولايات المتحدة، أو لأي إدارة من إداراتها أو موظف من موظفيها، وهذا النص يسمى بالشرط المرن الذي قد أدى إلى اتساع دور الحكومة الفدرالية بصف عامة، في مواجهة حكومات الولايات ،والى اتساع سلطات الكونجرس بصفة خاصة⁽⁴⁾. في مواجهة سلطات الرئيس الأمريكي وسلطات المحكمة العليا، ولا يقلل من سلطات

⁽¹⁾Frederick. Brian ,Congressional Representation & Constituents: The Case for Increasing the U.S. House of Representatives (Controversies in Electoral Democracy and Representation), New York: Routledge,2009,p.1-2.

⁽²⁾Utter. Glenn H. ,Ruth Ann Strickland, Campaign and Election Reform: A Reference Handbook(California: ABC-CLIO; 2 edition, 2008,p.111.

⁽³⁾Walston-Dunham.Beth, Introduction to Law, New York: Cengage Learning; 6 edition, 2011, p.59.

⁽⁴⁾Baughman,John Russell, Common Ground: Committee Politics in the U.s. House of Representatives,California: Stanford University Press,2006,p.15.

الكونجرس ما درج عليه من تفويض لبعض سلطاته، في المجالين الداخلي والخارجي إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

ولمجلس الشيوخ اختصاصات أخرى مثل والمصادقة على تعيين كبار الموظفين الاتحاديين، مثل السفراء، والقناصل، وأعضاء المحكمة العليا، وكبار الموظفين، وله صلاحية المصادقة على والمعاهدات الدولية بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين⁽²⁾.

2.1 سلطة إعلان الحرب.

منح الدستور الأمريكي السلطة المطلقة للكونجرس في إعلان الحرب إلا أنه من الناحية الفعلية لم يعلن الحرب إلا خمس مرات فقط، فعادتا ما كان يقوم الرؤساء الأمريكيون بالإقدام على استخدام القوة دون تصريح من الكونجرس. وقد أصدر في عام 1973 قانون سلطات الحرب (القانون العام (93-148)، ورغم أن القانون أعطى للرئيس سلطة نشر القوات الأمريكية في الخارج ودون الحصول على تصريح من الكونجرس، فإنه إشتراط أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية مهددة، أو أن هذا الأمر ضروري من أجل حماية القوات الأمريكية، أو المواطنين الأمريكيين بالخارج، كما إشتراط قيام الرئيس بتقديم تقرير إلى مجلس النواب والشيوخ خلال 48 ساعة، وبالتالي فإن هذا القانون وإن كان قد مكن الكونجرس من تغيير نشر القوات في الخارج، حينها إشتراط موافقة الكونجرس على ذلك خلال ستين يوماً، وجعل للرئيس نصيباً وافراً من المبادرة وجعل للكونجرس فقط دوراً سلبياً.⁽³⁾

2.2 الإشراف على الشؤون الخارجية

نص الدستور صراحةً على تخويل الحكومة الاتحادية وحدها سلطة الإشراف على الشؤون الخارجية ولكن هذه السلطة تتوزع بين الرئيس والكونجرس، فالكونجرس يختص بتنظيم التجارة الخارجية، كما أنه لا بد من موافقة مجلس الشيوخ على تعيين السفراء والوزراء المفوضين والقناصل، وعقد المعاهدات، وإن كل الرؤساء عادة ما حاولوا التغلب على موافقة مجلس الشيوخ على المعاهدات من خلال اللجوء إلى الاتفاقيات التنفيذية، لأنها لا تتطلب الشروط الإجرائية التي تستلزمها المعاهدات من موافقة مجلس الشيوخ⁽⁴⁾.

2.3 سلطة الرقابة المالية.

(1) منار الشوريجي، الكونجرس الأمريكي: المؤسسة المنسية عربياً، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001، ص 146.

(2) United States. Congress. Senate. Committee on Appropriations, United States Senate Committee on Appropriations, 138th anniversary, 1867-2005, Tennessee: General Books, 2011, p.29.

(3) Brewerm, Thomas L. American Foreign Policy: A Contemporary Introduction, Fourth Edition, New Jersey :Preston Hall, 1997, pp.123-124.

(4) Ramsey, Michael D. The Constitution's Text in Foreign Affairs, Cambridge: President and Fellows of Harvard College, 2007, pp.33-34.

إن أهم ما يمارسه الكونجرس في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية يتم من خلال ممارسة الكونجرس لسلطاته في مجال المخصصات المالية ذلك وفقاً للمادة (1) قسم (9) إذ لا بد من الحصول على موافقة مجلس الكونجرس (الشيوخ والنواب) على الأموال اللازمة لتمويل برامج تنفيذ السياسة الخارجية الخارجية الأمريكية ابتداء من الإنفاق على وزارة الخارجية حتى المساعدات الاقتصادية والعسكرية، ويستطيع الكونجرس من خلال سلطاته في مجال المخصصات المالية أن يمنح جزئياً أو كلياً كلياً المخصصات الضرورية لتنفيذ سياسة خارجية معينة، وهكذا يعوق هذه السياسة أو يجعل تنفيذها ككل أمر مستحيلاً⁽¹⁾.

3- دور الكونجرس في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

تعتبر سلطة الكونجرس محدودة في مجال السياسة الخارجية إذا ما قورنت بسلطة الرئيس وعلى الرغم من ذلك مارس الكونجرس تأثيره بشكل واضح على السياسة الخارجية إتجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال دعم إسرائيل مالياً وعسكرياً. وفرض القيود على السلطة التنفيذية في تحركاتها الخارجية. ويرجع ذلك الدعم إلى الأسباب التالية:

- قيام إسرائيل بالحفاظ على المصالح الأمريكية.
- الأصوات اليهودية في انتخابات الكونجرس والمساهمات المالية في الحملات الانتخابية.
- جهود الضغط من جانب جماعات المصالح.

تبني الكونغرس مشروع قانون يقضي بنقل السفارة في 1995، بأكثرية 93 صوتاً ضد 3 أصوات في مجلس الشيوخ، و 373 صوتاً ضد 73 صوتاً في مجلس النواب. "ولكن لم يتم تنفيذ قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وذلك نتيجة ظروف سياسية تتعلق بمراعاة الولايات المتحدة للعالم العربي الذي تربطها به مصالح سياسية واقتصادية، وكذلك يخضع لتقديرات الإدارة الأمريكية بما يحقق للولايات المتحدة مصالحها التي تعد أمناً قومياً ضرورياً⁽²⁾.

كما أن للكونجرس دوراً مهماً في دعم إسرائيل مالياً، والذي تقوم به بدورها في بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، ومثال على ذلك قدم الكونجرس إلى الرئيس بوش مشروع قانون ووافق عليه، وهو قانون الموازنة المالية لوزارة الخارجية لعام 2003، وينص القانون على التقويض المالي لعام 2003 للعلاقات الخارجية ويتناول الدعم الأمني وسياسة الولايات المتحدة بشأن القدس باعتبارها عاصمة إسرائيل وأن الكونجرس يحافظ على التزامه بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى مدينة القدس⁽³⁾.

⁽¹⁾Schultz .David, Encyclopedia of the United States Constitution ,Routledge: New York,2009,p.158

⁽²⁾Murphy . Sean D. United States Practice in International Law: 2002-2004 ,Cambridge: Cambridge University Press.

p.20.

⁽³⁾Singh. Satyendra, Handbook of Business Practices and Growth in Emerging Markets ,London: World Scientific Publishing Company , 2010, pp.109-110

وفى عام 2003 أصدر الكونجرس قرار يدعم جدار الفصل العنصري في مواجهة الإدارة الأمريكية، حدث ذلك عندما أشارت كونداليزا رايس إلى اعتراضها على الجدار العازل. وألمحت إلى أن الولايات المتحدة قد تقوم بخضم تكلفة الجدار من قيمة المساعدات الأمريكية لإسرائيل التي اعتمدتها في ابريل عام 2003.⁽¹⁾

وفي 2008/4/1 صوت الكونجرس على قرار يحمل رقم 185 ، والذي تمّ التصويت عليه بالإجماع، ينص بان مئات آلاف من اليهود الذين يدّعي أنهم "طردوا أو أجبروا على ترك بيوتهم من الدول العربية، بسبب الصرع العربي الإسرائيلي يعتبرون لاجئين . "وطالب الكونجرس الحكومة الأمريكية بإدخال مضمون القرار في كل قرار دولي يتحدث عن حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين⁽²⁾.

المبحث الثاني

محددات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

يوجد العديد من المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على سياسة الولايات المتحدة الخارجية بصفة عامة، وإتجاه الشرق الأوسط يصف خاصة، ويعتبر الرأي العام وجماعات المصالح ووسائل الإعلام أهم هذه المحددات الداخلية، وتعتبر إسرائيل والنفط من أهم المحددات الخارجية. ولا تحدد تلك العوامل سلوكا أمريكيا محددًا أو قرارات بعينها بقدر ما تضع حدودا يتحرك في إطارها صانعو السياسة الخارجية ولا يستطيعون تخطيها. فإن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة ديمقراطية تمتد بعمق في طبيعة نظامها السياسي، ومن ثم هناك جوانب عديدة للسياسة الداخلية الأمريكية أثّرت تأثيرا هاما على السياسة الخارجية التي أنتجتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

أولاً: المحددات الداخلية

هنالك العديد من المحددات الداخلية التي سنبحثها هنا مثل الرأي العام والإعلام وجماعات المصالح الصهيونية ومراكز الأبحاث واليمين المحافظ.

1. الرأي العام

بداية سوف يتم التعرف على الرأي العام وخصائصه ودوره كمحدد في السياسة الأمريكية.

1.1 مفهوم الرأي العام: يعتبر مفهوم مجرد يصعب الإحاطة به فثمة مشكلة تتعلق في تحديد الاصطلاحات في علم السياسة عامة⁽³⁾.

⁽¹⁾Congress, Congressional Record, V. 150, Pt. 11, June 25, 2004 to July 14 2004, Washington: United States

Congress, 2009, p.15030

⁽²⁾Stone. Kurt F. The Jews of Capitol Hill: A Compendium of Jewish Congressional Members ,Maryland : Scarecrow Press, 2010, p.533 .

(د.عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام: دراسة في النتائج السياسية ، ط3، المنصورة: دار الأصدقاء للطباعة والنشر، 1996، ص.13.

يرى جون ستيوارت ميل بأنه "ما يريده المجتمع أو الجزء السائد منه"، وعرفه كلوريدج بأنه "الحكم الذي تصل إليه الجماعات في مسألة ذات اعتبار عام بعد مناقشات وافية عليه". ويعرفه الدكتور إسماعيل علي سعد بأنه "حصيلة أفكار ومعتقدات ومواقف الأفراد والجماعات إزاء شأن من شؤون تمس تمس النسق الاجتماعي كأفراد وتنظيمات ونظم، والتي قد تؤثر نسبياً أو كلياً بمجريات أمور الجماعة الإنسانية على النطاق المحلي أو الدولي".⁽¹⁾

1.2 دور الرأي العام الأمريكي في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

يعد موقف الرأي العام الأمريكي محدداً هاماً لمسار المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وقدرة أيهما على ممارسة مستوى معين من الضغوط على الطرف الآخر لأخذ رؤيته تجاه القضايا الخلافية. بداية يمكن الإشارة إلى أن الرأي العام الأمريكي يرحب المصالح الإسرائيلية المرتبطة بالأمن ووضع إسرائيل في توازن القوي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وهو ما توضحه نتائج استطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة التعاون الأمريكي الإسرائيلي American Israeli Cooperative Enterprise في 12 يناير 2009 والتي أكد فيها حوالي 90% ممن شملهم الاستطلاع على تأييدهم لضرورة حث الفلسطينيين على وقف تعليم أبنائهم كراهية إسرائيل. بالتوازي مع تأييد حوالي 91% لأولوية وقف الميليشيات الفلسطينية لإطلاق الصواريخ على مستوطنات ومدن جنوب إسرائيل، وذلك في مقابل تأكيد حوالي 41% على ضرورة فتح معابر قطاع غزة وتأييد 38% لوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية كمتطلب أساسي لتقدم عملية السلام بين الطرفين.⁽²⁾

وفي السياق ذاته كشف استطلاع للرأي أجرته مؤسسة بيو لاستطلاعات الرأي Pew Research the Press&Center for the People في يناير 2009 أن حوالي 48% من الأمريكيين لا يفضلون انخراط الولايات المتحدة بصورة أكبر في مفاوضات التسوية بين الطرفين الإسرائيليين والفلسطينيين، وذلك في مقابل الانقسام الواضح حول ثوابت الدور الأمريكي في عملية التسوية ما بين تفضيل حوالي 39% لإعلان الولايات المتحدة عن دعمها لإسرائيل في جهودها الداعمة لعملية التسوية وتأييد حوالي 38% لعدم قيام الولايات المتحدة بأي نشاط وعدم اضطلاع مسئوليتها بأي جهد في عملية التسوية.⁽³⁾

⁽¹⁾Brewerm, Thomas L. American Foreign Policy: A Contemporary Introduction, Fourth Edition, New Jersey :Preston Hall, 1997, pp.123-124.

⁽²⁾American Public Opinion Polls: On Israeli Operations "Cast Lead" and "Pillar of Defense" January 10-12, 2009, www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/pogaza.html

⁽³⁾Smith R.obert O. More Desired than Our Owne Salvation: The Roots of Christian Zionim, New York: Oxford, 2013, pp.28-29.

وتتطوي الرؤية الأمريكية على قدر من التناقض فيما يتعلق بموقفهم من إقامة دولة فلسطينية في المرحلة الراهنة، وكشف استطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة إيبسوس Ipsos في يناير 2009 عن معارضة حوالي 45% من المبحوثين لدعم الولايات المتحدة لإقامة دولة فلسطينية في المرحلة الراهنة لاسيما بعد الحرب علي غزة وسيطرة حركة حماس علي القطاع في مقابل تأييد حوالي 31% لسياسة الولايات المتحدة في هذا الصدد⁽¹⁾.

بعد الهجمات على سفارتي الولايات المتحدة في القاهرة وليبيا في 2012، أجرى معهد بروكينغز استطلاع لقياس انطباعات الرأي العام الأمريكي والتعرف ما إذا كانت جهود الدبلوماسية الأمريكية المنطقة بحاجة للتغيير وكيف. وبينت النتائج أن الأمريكيين أصبحوا أقل ميولا لقبول الحجج المستخدمة سابقا لدعم المساعدات الأمريكية لمصر، فقد أعرب 61 في المئة منهم عن عدم اقتناعهم بضرورة أن تقدم الولايات المتحدة مساعدات إلى مصر لدعم ديمقراطيتها الناشئة في المرحلة الانتقالية. وأجابت غالبية بنسبة 74 في المئة من الأمريكيين الذي شملهم الاستطلاع أنه ليس من الحكمة أن تعطي الولايات المتحدة كميات كبيرة من المساعدات الأمريكية لمصر خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة التي تجتازها بلادهم⁽²⁾.

2. وسائل الإعلام

تقف وسائل الإعلام الأمريكية في مكانة متقدمة في صناعة السياسة الداخلية بحكم تطور صناعة الإعلام وفي مقدمتها الصحافة مقارنة بالموجود في دول أخرى. وتؤدي وسائل الإعلام وظائف مختلفة في عملية السياسة الخارجية، أن هذه الوسائل هي القنوات غير الشخصية التي يستخدمها متخذو القرار وصانعو السياسة لشرح وتجميع التأييد لمواقفهم الحكومية هذا بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام هي الآلية الأساسية التي يمكن من خلالها أن تصل آراء قادة الرأي غير الحكوميين. ويلعب الإعلام الأمريكي دورا هاما في صياغة سياسة الحكومة، ففي سعيه إلى وضع أفكاره موضع التنفيذ يجد الرئيس الأمريكي لزاما عليه لا يقتصر على التعامل الفعال من الأركان الرسمية للسلطة أي الكونجرس، وأجهزة الحكم الفيدرالي، بل ينبغي عليه أن يتعامل مع الصحافة التي تلعب بالسلطة الرابعة في الحكم إلى جانب السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية⁽³⁾.

- وسائل الإعلام الأمريكية والشرق الأوسط.

(1) The Reputation of the United States of America: A Benchmark at the Outset of the Obama Presidency, Monday, January 19, 2009, <http://www.ipsos-na.com/news-polls/pressrelease.aspx?id=4243>

(2) ANWAR SADAT CHAIR, THE UNIVERSITY OF MARYLAND PROGRAM ON INTERNATIONAL POLICY ATTITUDES, Americans on the Middle East, Maryland: University of Maryland, October 8, 2012, p.p 3-4.

A Study of American Public Opinion

(3) Schmidt, [Steffen W.](#), American Government and Politics Today – Texas Edition, 2009-2010, Independence: Wadsworth Publishing; 14 edition, 2009, pp.380-381.

ثمة جدل واسع حول الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي فيما يتعلق بدور وسائل الإعلام الأمريكية في تغطية قضايا الصراع هل هناك تحيز لإسرائيل أم للفلسطينيين؟

بدأ الاهتمام بالصراع مع حرب 1967 والقضايا التي أثارتهما ولقد أكدت الدراسات التي أجريت عن التغطية الصحفية للصراع حصول إسرائيل على درجة أكبر من تأييد الصحافة الأمريكية بالمقارنة بالطرف العربي. يقول المحلل السياسي الأمريكي ديفيد جريجوري أن "من أهم الأسباب التي تجعل السياسة الأمريكية والإعلام الأمريكي بشكل عام داعماً للجانب الإسرائيلي على حساب الفلسطينيين هو ببساطة أن إسرائيل أكثر شعبية في أمريكا من فلسطين. لذلك فإن انتقاد الفلسطينيين ولومهم أسهل بكثير وأقل خطورة من انتقاد إسرائيل".

وتنعكس وجهة نظر اللوبي إتحاد إسرائيل بشكل كبير في وسائل الإعلام الأمريكية، لأن معظم المعلقين ومقدمي البرامج هم موالون لإسرائيل. وحدد إختصاصيو الإعلام في الولايات المتحدة أن أهم المؤسسات الإعلامية هي ثلاث صحف يومية، وأربع شركات تلفزيونية، وثلاث مجلات أسبوعية، هي على التوالي: الصحف اليومية، نيويورك تايمز (New York Times)، وواشنطن بوست (Washington Post)، و وول ستريت جورنال (Wall Street Journal)؛ والشركات (القنوات) التلفزيونية، سي. إن. إن (CNN)، وآي. بي. سي (ABC)، وإن. بي. سي (NBC)، وسي. بي. إس. (CBS)؛ والمجلات الأسبوعية، تايم (Time)، ونيوزويك (Newsweek)، ويو إس نيوز أند ورك ريبورت (U.S. News and World Report). نجد أنها جميعاً تخضع إما لملكية كاملة أو رئيسية، وإدارة كاملة أو شبه كاملة، لليهود⁽¹⁾.

ولكن عدد وسائل الإعلام والصحافة الهائل ذلك لا يعنى التنوع والتعدد في مصادر الأخبار، وهناك شركات قليلة تحتكر معظم الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية في الولايات المتحدة. فالصحف الأكبر، مثل: نيويورك تايمز، وواشنطن بوست، و وول ستريت جورنال، ولوس أنجلوس تايمز، وشيكاغو تريبيون، هي عبارة عن مؤسسات تجمع الأخبار وتبيعها، وتقوم بتوزيع التحليلات الإخبارية والمقالات التي تعبر عن رأى معين. فعلى سبيل المثال، يوزع المقال الأسبوعي الذي يكتبه الكاتب الصحفي وليام سافاير في جريدة نيويورك تايمز على أكثر من 600 جريدة يومية ومجلة أسبوعية. ويعتبر هذا الكاتب الذي عمل مستشاراً للرئيس نيكسون من أكثر المنحازين إلى إسرائيل وتحاملاً على العرب⁽²⁾.

وحول تغطية شبكات التلفزة الأمريكية الثلاث: إن. بي. سي. (NBC)، وسي. بي. إس. (CBS)، وآي. بي. سي. (ABC)، للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي خلال النشرات الإخبارية المسائية الرئيسية، أجرت منظمة "لو يعلم الأمريكيون" (If Americans Knew)، المعنية بنزاهة وحرية الإعلام في الولايات المتحدة، دراسة على مدى نحو عامين. بدأت الدراسة من بداية الانتفاضة الفلسطينية في 29

(1) باسم خفاجي، "مصادقية الإعلام الأمريكي"، <http://www.alarabnews.com/alshaab/2005/07-10-2005/8.htm>

(2) دوغلاس ك ستيفنسون، ترجمة أمل سعيد، الحياة والمؤسسات الأمريكية، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2001، ص 115-120.

أيلول/ سبتمبر 2000 وحتى 28 أيلول/ سبتمبر 2001، ثم كرّرت الدراسة على مدى العام 2004 لمقارنة النتائج مع العام الأول للانتفاضة. وقد كشفت النتائج أن الشبكات الثلاث أخفت المعلومات الحقيقية، وقدمت معلومات مشوهة عندما غطت عدد القتل الإسرائيليين وقدرتهم بحوالي أربع مرات من عدد القتلى الفلسطينيين خلال النشرات الإخبارية الرئيسية⁽¹⁾.

وحول تغطية صحيفة نيويورك تايمز للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، أجرت منظمة "لو يعلم الأمريكيون"، المعنية بنزاهة وحرية الإعلام في الولايات المتحدة، دراسة معمّقة على مدى نحو عامين. شملت الدراسة الفترة من بداية الانتفاضة الفلسطينية في 29 أيلول/ سبتمبر 2000 وحتى 28 أيلول/ سبتمبر 2001، ثم كرّرت على مدار عام 2004 لمقارنة النتائج مع العام الأول للانتفاضة. وقد كشفت عن استئثار أنباء القتلى الإسرائيليين بثلاثة أضعاف ما يحصل عليه القتلى الفلسطينيون من إهتمام. وأشار التحليل الإحصائي للدراسة إلى التباين الواضح في طريقة تغطية أنباء القتلى في الصراع على أساس الانتماء العرقي للضحية. على سبيل المثال، وجدت الدراسة أن ضحايا الصراع من الأطفال الفلسطينيين عام 2004 بلغ 176 طفلاً فلسطينياً، مقابل ثمانية أطفال إسرائيليين، أي أن النسبة هي طفل إسرائيلي قتل مقابل 22 طفلاً فلسطينياً. وعلى رغم ذلك، فإن التغطية الإخبارية التي حصلت عليها حوادث قتل الأطفال الإسرائيليين بلغت سبعة أضعاف التغطية الإخبارية التي حصلت عليها حوادث قتل الأطفال الفلسطينيين⁽²⁾.

لم تذكر صحيفة نيويورك تايمز في تغطيتها الصحفية أن الاحتلال الإسرائيلي وبناء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1967 هو السبب الأساسي وراء المقاومة الفلسطينية والعمليات الاستشهادية.

3. جماعات المصالح:

نتناول هنا جماعات المصالح باعتبارها أحد المحددات الداخلية المؤثرة على صانع القرار، من حيث المفهوم النظري، وأهم هذه الجماعات وأسباب قوتها، ودورها في التأثير على الرئيس والكونجرس.

3.1 مفهوم جماعات المصالح:

يستخدم اصطلاح جماعات المصالح للإشارة إلى المنظمات غير الحكومية-سواء كانت في شكل نقابات أو جمعيات ذات عضوية اختيارية-التي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي الأمريكي، وتعكس المطالب والأهداف العامة لإفراد

⁽¹⁾If American Knew, Television News Coverage of Israeli and Palestinian Deaths (2005),

<http://www.ifamericanknew.org/media/net-report.htm>.

⁽²⁾ If Americans Knew ,Off the Charts Accuracy in Reporting of Israel/Palestine The New York Times, December 31,

2004, <http://www.ifamericansknew.org/media/nyt-report.html>

هذه الجماعات. وتعتبر جماعات المصالح من أهم القوى السياسية غير الرسمية التي تلعب دوراً محورياً في عملية صنع السياسات العامة وخاصة النظام السياسي الأمريكي⁽¹⁾.

3.2 أهم جماعات المصالح المؤثرة في السياسة الأمريكية إتجاه الشرق الأوسط:

تنشط جماعات المصالح الإسرائيلية في دفع السياسة الأمريكية في مسارات تصب في المصالح القومية الإسرائيلية، وفي نفس الوقت فإن هذه الجماعات نجحت في إقناع الرأي العام الأمريكي أن المصالح الأمريكية الإسرائيلية تشكل مصلحة واحدة ، وأن كليهما متماثلان في الجوهر⁽²⁾. ولهذا أصبح دعم إسرائيل وحماية أمنها من الثوابت الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية ليس فقط بسبب ما تمثله إسرائيل من أهمية لهذه السياسة وإنما لقوة جماعات الضغط الصهيونية في الدوائر المؤثرة في صنع القرار الأمريكي فهذه الجماعات تسعى لنشر قناعة بأن إسرائيل هي الشريك الإستراتيجي في الشرق الأوسط⁽³⁾.

جماعات الضغط الموالية لإسرائيل كثيرة ومنتشرة في الولايات الأمريكية، وأهم هذه الجماعات ولجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك)، منظمة النداء اليهودي الموحد، الكونجرس اليهودي الأمريكي، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية.

3.3 أهم جماعات الضغط الإسرائيلية في الولايات المتحدة:

تعددت جماعات الضغط الإسرائيلية في أمريكا بهدف زيادة الدعم لإسرائيل وأهمها:

1) لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك)

يتمثل اللوبي الصهيوني الرسمي في اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة إيباك (AIPAC) وهي من أبرز وأكبر جماعات الضغط الإسرائيلية المعروفة في الولايات المتحدة، واللوبي الوحيد المسجل رسمياً تحت قانون التسجيل الفيدرالي للوبي، وتم تأسيس هذا اللوبي عام 1959⁽⁴⁾. تعتبر إيباك أهم جماعات الضغط الصهيوني في الولايات المتحدة، ولذلك لا بد من التعرف على أهم مبادئها، والأدوات التي تعتمد عليها لتحقيق أهدافها:

- أهم المبادئ التي تقوم عليها إيباك:

- الحفاظ على استمرار الدعم لإسرائيل من قبل الإدارات الأمريكية في كل المراحل.

(1) Kogan. Maurice, M. E. Hawkesworth ,Encyclopedia of Government and Politics, Volume 1(New York:Routledge , 1992) p.370

(2) توفيق حصو " اللوبي في الولايات المتحدة وكتاب جيمي كارتر " مجلة الأردن للشؤون الدولية ، عمان : المعهد الدبلوماسي الأردني، العدد 1 ، مجلد 1 ، 2007 ، ص ص 91-92.

(3) عبد الرحيم العرقان ، المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية والعلاقات الأردنية الأمريكية (2001-2008) رسالة دكتوراه، القاهرة : كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة 2010، ص 126.

(4) Bard, Mitchl c. "AIPAC and U.S. Policy in the Middle East" Efraim Inbar ,IN, US-Israeli Relations in a New Era: Issues and Challenges After 9/11, New York: Taylor & Francis Group, 2009 , pp.76-77.

- العمل على إمتلاك أحدث الأسلحة الأمريكية.
- الحفاظ على وضع الدعم المالي الذي تحصل عليه إسرائيل من الولايات المتحدة ويكون معفي من الضرائب⁽¹⁾.

(2) المنظمة الصهيونية في أمريكا

تأسست عام 1897، ويعتبر تأسيسها من الناحية الرسمية التاريخ نفسه لتأسيس أول مؤتمر صهيوني، فأنها ظلت ضعيفة حيث هبط عدد أعضائها الرسمي من 149000 عام 1918 إلى 18000 عام 1929.

3.4 أساليب تأثير جماعات المصالح

تعمل جماعات المصالح على تحقيق هدفها في التأثير في السياسة الخارجية بأسلوبين، أولهما: هو مقابلة المشرعين والموظفين العموميين وهو الأسلوب المباشر، وثانيهما: هو ممارسة الضغط على صانعي القرار من خلال الإعلام وهو الأسلوب غير المباشر.

-أساليب التأثير المباشر:

1-التأثير على الرئيس الأمريكي

اعتمدت جماعات المصالح الصهيونية على وسيلتين للتأثير المباشر على الرئيس: الاتصال المباشر بالرئيس الأمريكي وذلك عن طريق إرسال الخطابات إليه وعقد الاجتماعات معه لإيضاح وجهة النظر الإسرائيلية⁽²⁾.

يزداد الضغط على الرئيس الأمريكي عندما يقترب موعد الانتخابات والتي يبدو فيها أهمية كل من الصوت والمال اليهوديين، فقد اكتسب الصوت اليهودي أهمية خاصة في انتخابات الرئاسة نظراً إلى تركيز اليهود في الولايات ذات الكثافة السكانية التي يهتم مرشح الرئاسة للفوز بالانتخابات فيها⁽³⁾ كما تأتي أهمية الصوت اليهودي من طبيعة النظام الانتخابي الأمريكي الذي يعتمد على نظام الكلية الانتخابية ويعني ذلك أن الانتخابات الرئاسية الأمريكية هي انتخابات غير مباشرة، فالمواطنون يصوتون في تصويت شعبي، غير أن مندوبي الكلية الانتخابية هم الذين يختارون الرئيس. فالمرشح الذي يحصل على أكثر الأصوات الشعبية في ولاية معينة يحصل على عدد أصوات مندوبي الكلية الانتخابية Electors المخصصة لتلك الولاية والمتناسبة مع عدد سكان الولاية⁽⁴⁾.

(1) Price, David Porter, Ignorance of Power: Metamorphosis in American Government and Society ,SWI Publishing, 2008, pp.363-364.

(2) د. هاله سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 106.

(3) علي الدين هلال، التطويق الصهيوني للرأي العام الأمريكي "السياسة الدولية"، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 33، تموز، 1973، ص 42.

(4) Bugh. Gary, Electoral college reform (Election Law, Politics, and Theory), Burlington : Ashgate , 2010, pp.223-236.

تعتمد معظم ولايات الولايات المتحدة الأمريكية نظام الأصوات المتعددة على مستوى الولاية، ولكنها تعتمد الكلية الانتخابية على مستوى انتخاب الرئيس للاتحاد الفيدرالي. والكلية الانتخابية في أمريكا تساوي في عددها عدد مجلسي الشيوخ والنواب بالإضافة إلى بعض الأصوات الإضافية التي اكتسبتها واشنطن في مرحلة من مراحل التطور السياسي في الولايات المتحدة وبذلك يكون المجموع هو (435 نواب + 100 شيوخ + 3 واشنطن = 538) ولكن أعضاء الكلية الانتخابية أو مجلس الحكماء ليسوا هم أنفسهم أعضاء مجلسي النواب والشيوخ لكن يتم اختيارهم خلال عملية التسابق نحو البيت الأبيض في أغلب الولايات بطريقة من يكسب الولاية يكسب جميع أصوات الولاية في الكلية الانتخابية⁽¹⁾.

وتستهدف المنظمات الرئيسية في اللوبي الإسرائيلي الإدارة الحاكمة بشكل مباشر. على سبيل المثال: تحرص القوى الإسرائيلية على عدم تولي منتقدي الدولة اليهودية مناصب مهمة في وزارة الخارجية. فقد أراد جيمي كارتر أن يعين جورج بول أول وزير للخارجية في عهده، لكنه كان يعرف أن بول يعتبر من منتقدي إسرائيل، وأن اللوبي الإسرائيلي سيعارض تعيينه. ويجبر هذا المعيار القاطع أي صانع سياسة طموح على أن يصبح مؤيداً صريحاً لإسرائيل، لذا أصبح المنتقدون علناً للسياسة الإسرائيلية نوعاً مهدداً بالإنقراض في مؤسسة السياسة الخارجية الأميركية⁽²⁾.

2- التأثير على الكونجرس:

ويمكن القول بأن الكونجرس هو أسهل الأهداف التي تسعى جماعات المصالح الصهيونية للتأثير عليها، بالنظر إلى عدد من العوامل منها اعتبارات إعادة الانتخاب لعضوية الكونجرس والاعتماد على الأصوات والمساهمات المالية اليهودية في الحملات الانتخابية⁽³⁾.

ومثال على ذلك لعبت منظمة إيباك بإيعاز من إسرائيل لإحباط مطالبة واشنطن بتنفيذ التزاماتها تجاه خطة خارطة الطريق من خلال حملتين في مجلس الشيوخ والنواب الأمريكيين باستصدار شهادة وفاة للخطة قبل أن ترى النور ، وتعفى الرسالة التي تم توجيهها من الكونجرس أي مسئولية عن تغيير الوضع في الأراضي الفلسطينية من دون أي إشارة إلى تحسين أوضاع المواطنين الفلسطينيين ، وألا تتطرق إلى تجميد الاستيطان وتطالب بوش برفض المبدأ الأساسي المحدد لانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية المؤقتة كما ورد في الخطة على أن يكون بديل ذلك قيام الفلسطينيين بتنفيذ سلسلة من الشروط قبل أن يطلب من إسرائيل أن ترد بخطوات محددة، مما يؤكد مساعي إسرائيل لإحباط أي تحرك أمريكي للبدء في تنفيذ خريطة الطريق خاصة مع إشارة إيباك

(1)Ibid.

(2)Mearsheimer, John J., Stephen M. Walt, *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy* London Review of Books, London: London Review of Books Vol. 28, No. 6 ,March 23, 2006, pp.18-19.

(3)Raffel, Lance, "History Of Israel Advocacy" Alan (ED),in, *Jewish Polity and American Civil Society: Communal Agencies and Religious Movements in the American Public Square* ,Gainesville : University Press of Florida,2002,pp.136-137.

وعناصرها في واشنطن بأن تتالي حدوث أعمال غير مسئولة في الأراضي المحتلة يؤكد على عدم قدرة الفلسطينيين على القيام بخطاب تسوية أو سلام راهن أو مستقبلي⁽¹⁾.

كما أخذ اللوبي الإسرائيلي يعمل في الكونغرس .ففي 16 نوفمبر 2002، أرسل 89 عضواً في مجلس الشيوخ رسالة إلى بوش يمتدحونه فيها لرفضه الاجتماع بعرفات، لكن طالبوا أيضاً بأن تمتنع الولايات المتحدة من كبح إسرائيل عن القيام بردود إنتقامية ضد الفلسطينيين، وأصروا على أن تصرح الإدارة علناً أنها تقف بحزم بجانب إسرائيل⁽²⁾.

في غضون ذلك، تحرك الكونغرس لمساندة شارون .ففي 2 مايو 2002، تجاوز إعتراضات الإدارة وأصدر قرارين يعيدان تأكيد دعم إسرائيل (صوت مجلس الشيوخ بأغلبية 94 في مقابل 2؛ وصدرت نسخة مجلس النواب من القرار بأغلبية 352 في مقابل 12). وشدد القراران على أن الولايات المتحدة "تتضامن مع إسرائيل "وأن البلدين، كما جاء في قرار مجلس النواب،" يخوضان الآن كفاحاً مشتركاً ضد الإرهاب ".وأدانت نسخة مجلس النواب من القرار " دعم عرفات المتواصل للإرهاب"، الذي صُوِّر وكأنه عنصر مركزي في مشكلة الإرهاب⁽³⁾.

-أساليب التأثير غير المباشرة⁽⁴⁾

❖ السيطرة على أجهزة الإعلام الأمريكية، مثل الصحافة والتلفزيون والإذاعة ثم استخدام هذه الوسائل لتعبئة الرأي العام لصالح إسرائيل.

❖ خلق مؤسسات تنظيمية تتعامل مع كل قطاعات الشعب الأمريكي وتحاول إيجاد سلسلة من الإرتباطات وتبادل المنافع، ويذكر في هذا الشأن رابطة العمل الصهيوني ،ومنظمة النساء الصهيونية والتي تعد من أكبر التنظيمات النسائية في العالم.⁽⁵⁾

4. مراكز الفكر والأبحاث:

واجه الباحثون صعوبات عند تعريف مراكز الأبحاث وخاصة عندما ازدادت وتعدد أنواعها، والمصالح التي تمثلها والجمهور المستهدف وهياكلها التنظيمية.

4.1 مفهوم مراكز الفكر والأبحاث:

(¹) طارق فهمي " خريطة الطريق : المواقف - التوجهات - المؤشرات " السياسة الدولية ، القاهرة : مؤسسة الأهرام، العدد 153 ، يوليو 2001 ، المجلد 28 ، ص - ص 181-183.

(²) [USA International Business Publications](#), Jewish Lobby in the United States Handbook: Organization, Operations, Performance ,Washington: International Business Publications 2 edition , 2006, p.86.

(³) Mearsheimer, John , Stephen Walt, The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy, Op.cit p.28.

الأهرام ،العدد القاهرة:مؤسسة نادية رمسيس،"دور جماعات الضغط في التأثير على صنع القرار الأمريكي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي " ، السياسة الدولية،(⁴) 78، أكتوبر، 1984، ص ص 109-113.

(⁵) مصطفى علوي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي من 1953-1959 رسالة ماجستير ، القاهرة:جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1975. ص ص 44-46.

تعرف المراكز على أنها "مؤسسات غير حكومية لا تهدف إلى الربح تعمل على دراسة السياسات العامة"، وثمة تعريف آخر يرى إن مراكز الأبحاث هي "ترتيبات مالية ومجموعه من الهبات المستقطعة المستقطعة من حساب المؤسسات الخيرية والموسرين والهبات الحكومية التي تعطى للباحثين الذين قضوا قضوا معظم وقتهم للتنافس للحصول على فرصة لنشر أسمائهم من خلال إسهاماتهم البحثية⁽¹⁾.

4.2 أهم المراكز البحثية:

- معهد بروكنجز (The Brookings Institution) :-
 - مؤسسة كارنيجي الوقفية للسلام العالمي (Carnegie Endowment for International Peace):
 - ومؤسسة هيريتيج (The Heritage Foundation) "
 - مجلس العلاقات الخارجية (Foreign Relations Council):
- وتحتل مراكز الأبحاث مكاناً مهماً في عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة في ما يتعلق بالسياسة الخارجية، حيث تمارس تأثيراً من خلال خمسة أدوار أساسية:⁽²⁾
- توليد أفكار وخيارات وبدائل مبتكرة للسياسات.
 - تأمين مجموعة من الخبراء للعمل في الحكومة.
 - توفر مكاناً للنقاش حول القضايا المختلفة للسياسة العامة.
 - تثقيف مواطني الولايات المتحدة بالنسبة لمسائل السياسة الخارجية والعالم.
 - مساندة المساعي الرسمية في مجالات تعنى بالتفاوض وحل النزاعات الإقليمية والدولية.

4.3 علاقة مراكز الأبحاث بالمؤسسات الرسمية الأمريكية

أولاً: الرئيس الأمريكي.

من الأدوار المهمة التي تلعبها المراكز البحثية هو تأثيرها على مرشحي الرئاسة، وذلك عن طريق تقديم النصح والمشورة لهم وتوعيتهم بأهم القضايا الداخلية والخارجية التي يقوموا على أساسها بتحديد برامجهم الانتخابية، والتي ستشكل سياساتهم عند الفوز بمقعد الرئاسة، ولكن بعد تولي الرئيس الأمريكي منصبه يلجأ إلى مراكز الأبحاث من أجل:

• تقديم الخبرة والمشورة للرئيس الأمريكي حول بدائل الحركة، فعلى سبيل المثال اعتمد الرئيس السابق

ريجان على مراكز الأبحاث الإستراتيجية المحافظة مثل معهد هوفر Hoover Institution⁽³⁾

⁽¹⁾ Kent, Weaver. *The Changing World of Think Tanks*, Washington: The Brookings Institute, September 1989, p.564.

⁽²⁾ منذر سليمان، "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات الوهم "المستقبل العربي"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 325، مارس، 2006. ص 23.

⁽³⁾ Abelson, Donald, "From Policy Research to Policy Advocacy: The Changing Role of Think Tanks in American Politics", *Canadian Review of American Studies*, Toronto : University of Toronto Press, Volume 25, issue 1, 1995, p.153.

• القيام بالأبحاث والتحليل حول سياسات معينة.

• جلب المهارات وتوظيفها في الإدارات الأمريكية الجديدة.

دور المراكز البحثية بالتأثير على الرئاسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

ويتضح تأثير مراكز الفكر في السياسة الأمريكية في عهد بوش، حيث احتل مناصب رفيعة في إدارته مسئولون من هذه المراكز، فدونالد رامسفيلد (وزير الدفاع) وكونداليزا رايس (مستشارة الأمن القومي للرئيس بوش ووزيرة خارجيته) كلاهما من رموز مركز هوفر للدراسات الإستراتيجية ورتشارد تشيني (نائب الرئيس بوش) وهو من رموز مركز دراسات المشروع الأمريكي.

كما أن لهذه المراكز دوراً في توجيه وإرشاد السياسة الأمريكية، حيث اصدر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بياناً موقعاً من مديره "روبرت شالوف" بعنوان الجدار الجديد قال فيه "إن الجدار منح الأمل لأول مرة منذ الانتفاضة للشرق أوسطيين في إقامة سلام حقيقي بين الإسرائيليين والفلسطينيين وشن حملة على جورج بوش قائلاً إن الجدار يحدد إمكانية إقامة دولتين إسرائيلية فلسطينية وهو الحل الذي كاد أن يتلاشي بسبب حرب الألف يوم (الانتفاضة) ، وإن الجدار هو الحل الوحيد لأنه ما كان يمكن نزع سلاح المنظمات الفلسطينية ولو على يد أكثر المعتدلين " (1)

وحيثما تحدث الرئيس الأمريكي بوش عن ضرورة قيام الدولة الفلسطينية خلال العام 2008 ، قامت مؤسسة (راند Rand Corporation) للأبحاث التابعة لسلاح الطيران الأمريكي ، بطرح خطة سبق أن أعدتها المؤسسة عام 2005 بشأن "الدولة الفلسطينية الجديدة" المقترحة. تقترح الدراسة التي أعدتها مؤسسة راند في 27 إبريل 2005 توصيات شمولية لنجاح دولة فلسطينية مستقلة، أبرزها: إنشاء خط للسكك الحديدية وطريق عام وبنية تحتية تربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتفتح الباب أمام تنمية جديدة جذرية في فلسطين تعطي الفلسطينيين فرصاً جديدة للحصول على الوظائف والغذاء والماء والتعليم والرعاية الصحية والإسكان والخدمات العامة(2).

بينما يقترح تقرير آخر مرافق له وضعه "مركز مؤسسة راند للسياسة العامة في الشرق الأوسط" [Public Policy Rand Center for Middle East] بعنوان "القوس: بنية منهجية لدولة فلسطينية" ممراً جديداً من شمال الضفة الغربية إلى قطاع غزة سيساعد في تحقيق الأهداف المحددة في التقرير الأول ولتمكين الفلسطينيين من بناء مستقبل أكثر ازدهاراً ومن التغلب على النمو السريع في عدد السكان(3).

ويقول إنه "لا يمكن تصور نجاح دولة فلسطينية مستقلة في غياب السلام والأمن للفلسطينيين و"الإسرائيليين" على حد سواء"، وأنه يجب أن لا تشكل الدولة الفلسطينية المستقلة "أي خطر على

(1) إبراهيم أبو الهجاء ، جدار الخوف ، القاهرة : مركز الإعلام العربي ، 2004 ، ص 263 .

(2) RAND. Building a Successful Palestinian State, New Orleans: RAND Corporation, p. xxxiii

(3) <http://www.rand.org/pubs/monographs/MG327.html>

إسرائيل"، وعلى "إخماد نشاط المنظمات المناضلة (المقاومة) التي تخل باستقرار الدولة الفلسطينية وتهدد إسرائيل، ويتطلب ذلك - وفق التقرير - موارد مالية لإعادة بناء دور القضاء والشرطة، وإعادة هيكلة أجهزة الأمن الداخلي وشراء معدات⁽¹⁾.

أما الممر الآمن (القوس) الذي تقترحه الدراسة فسوف يربط - مع توقع زيادة سكان الضفة الغربية الغربية وقطاع غزة من نحو 3.6 ملايين إلى نحو 6.6 ملايين نسمة بحلول عام 2020 - البلدات والمدن الرئيسية الفلسطينية بما فيها نابلس ورام الله والقدس والخليل ومدينة غزة مما يجعل من الممكن السفر من جنوب غزة حتى شمال الضفة الغربية خلال أقل من 90 دقيقة، وستكون كل محطة قطار على بعد بعض الكيلومترات من المراكز المدنية والتاريخية القائمة مركزاً رئيسياً للتنمية الجديدة وسترتبط بالمركز المدني التاريخي عبر طرق جديدة ووسيلة متقدمة من النقل السريع بالباص، بما يربط البلد ببواباتها الاقتصادية في مطار ومرفأ في غزة⁽²⁾.

ثانياً العلاقة مع الكونجرس:

تعتمد مراكز الأبحاث في التأثير على عملية التشريع من خلال الإقناع والتحليل الفكري والأكاديمي على عكس جماعات المصالح. وهناك عدة وسائل تستخدمها مراكز لأبحاث في التأثير أهمها: إعداد التقارير الصغيرة والموجزة اليومية حول القضايا الهامة، وإرسالها إلى أعضاء الكونجرس. إضافة أعضاء الكونجرس ودعوتهم لحضور المناقشات الخاصة⁽³⁾.

5. اليمين المحافظ:

يمثل المحافظون الجدد تياراً فكرياً ودينياً يضم مجموعة من الكتاب والإعلاميين والساسة الأمريكيين والذين ينادون بأفكار شديدة المحافظة تصل إلى حد الانقلاب على التيار المحافظ التقليدي الذي يؤمن بضرورة الحفاظ على الوضع القائم وخفض الضرائب لصالح أصحاب الثروات والوقوف ضد أي تغيير رئيسي في الأفكار والإيمان بالمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة⁽¹⁾.

أهم الأسس الفكرية والتيارات المكونة لليمين المحافظ:

5.1 الأسس الفكرية لليمين المحافظ

⁽¹⁾<http://www.rand.org/pubs/monographs/MG327.html>

⁽²⁾Ibid.

⁽³⁾ أميمة عبد اللطيف، قراءة في خرائط مراكز الفكر الأمريكية، 2005/2/22،

<http://alkashif.org/html/center/9/1.pdf>

⁽¹⁾Muravchik. Joshua, "The Past, Present, and Future of Neo-conservatism" *Commentary*, New York :Commentary Magazine Vol. 124, No.3, Oct. 2007, pp.19-20.

ترتبط نشأة هذا التيار بشخص من أصل ألماني ومفكر يهودي هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية هو (ليو شتراوس)(1899-1973)، وعمل أستاذاً للعلوم السياسية بجامعة شيكاغو. وتتركز أفكاره الأساسية باعتقاده أن الولايات المتحدة تعد حاملة لرسالة خير إلى بلاد العالم الأخرى، وذلك باسم الرأسمالية ومن ثم يجب أن تشغل وضعاً مميزاً وفريداً يجسد تفوقها ويتمشى مع دورها الكبير في الساحة الدولية.

ويمتلك هذا التيار بعض أهم مؤسسات التفكير والمؤثرة في صناعة السياسة الخارجية مثل هوفر والمعهد الأمريكي للمشروعات American Institute projects ومؤسسة هيدسون Hudson Institute، ومؤسسة التراث Heritage Foundation ومعهد كاتو Cato Institute.

تجسد إدارة الرئيس بوش نجاح اليمين الأمريكي بشقيه السياسي المعروف اصطلاحياً باليمين المحافظ الجديد، وبشقه الديني المعروف اصطلاحياً باليمين المسيحي الجديد، ودلالة ذلك السياسية تكمن انه على مدى تاريخ الإدارات الأمريكية لم يحدث أن وصل اليمين بأبعاده السياسية والدينية إلى المشاركة في عملية صنع السياسة في آن واحد، كما كان الحال في إدارة جورج بوش، ولذلك سوف يتم عرض تيارات اليمين المحافظ.

5.2 أهم التيارات ومواقفها تجاه الشرق الأوسط.

1- التيار المحافظ الانعزالي

يعتبر باتريك بيوكانن أحد منظري الفكر المحافظ، وأحد رموز الحزب الجمهوري، ويرى أهمية إلزام الولايات المتحدة ببقاء إسرائيل وضمان حصولها على أسلحة للدفاع عن نفسها، ولكنه يرى أن قلب الصراع في الشرق الأوسط هو إحتلال وضم إسرائيل لأراضي عربية منذ حرب 1967، ويرى أن تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل أدى إلى إضعاف مصداقيتها بين العرب، وأن وسيلة إستعادة تلك المصداقية: هو قيام الولايات المتحدة بقيادة عملية سلام عادلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولكن دون إلزام بمشاركة قوات أمريكية في عمليات حفظ سلام أو تقديم مساعدات، وإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة بعاصمة في القدس الشرقية على أن تكون هذه الدولة منزوعة السلاح، وإلزام الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بالسلاح الأمريكي للحفاظ على تفوقها العسكري⁽¹⁾

2- التيار المحافظ التقليدي:

يعتبر برنت سكوكروفت من أبرز رموز هذا التيار ويرى ضرورة وجود إستراتيجية شاملة للتعامل مع مشكلة الشرق الأوسط، ويرى أن الوقت حان لقيادة حاسمة وإصرار على أعلى مستوى لتنفيذ

(1) Buchanan J. Patrick, *A Republic not an Empire: Reclaiming America's Destiny*, Washington DC: Reganery Publishing. INC, 2001. PP. 382-383.

إستراتيجية للسلام، وأن الخطوة الأولى يجب أن تكون وقف إطلاق النار والذي قد يحتاج لقوة دولية بين الطرفين⁽¹⁾.

ويرى أن تتولى الولايات المتحدة القيادة في صياغة رؤية للسلام. وأن هذه الرؤية يجب أن تؤدي إلى دولتين مستقلتين بحدود تقترب من حدود ما قبل يونيو 1967 مع بعض التعديلات الناتجة عن التفاوض وليس بشكل إنفرادي وحق العودة للفلسطينيين لإسرائيل يتم استبداله بتخلي إسرائيل عن المستوطنات. وحل بالنسبة للقدس يتضمن سياديتين منفصلتين مع الحفاظ بقدر الإمكان على وحدة المدينة من الناحية العملية. والمساعدة والعدالة للاجئين الفلسطينيين⁽²⁾.

وحتى لا تمنى هذه الطريقة بالفشل فإن الولايات المتحدة وشركاؤها يجب أن يصروا على جهود فلسطينية بنسبة 100% لوقف العنف مع الإصرار على الوقف غير المشروط لتوسع الاستيطان الإسرائيلي بشكل مستقل عما يقوم به الفلسطينيون⁽³⁾.

3- التيار المحافظ الديني:

لعب اليمين المسيحي المتطرف دوراً مؤثراً في إدارة الرئيس بوش، ويقوم هذا التيار وبالذراع والتحيز الكامل لإسرائيل، ويؤيدون احتفاظ إسرائيل بالأراضي المحتلة لأن الرب أعطاها لهم⁽⁴⁾. ويعتبر القس جيرى فيلويل من أبرز رموز التيار اليميني المؤيد لإسرائيل، وذكر خلال زيارة له لإسرائيل عام 2004، أنه إذا سعى الرئيس بوش إلى تغيير وضعية القدس فإن ذلك سوف يؤدي إلى خروجه ومؤيديه من الحزب الجمهوري وإنشاء حزب جديد، وذكر أن قيام دولة فلسطين ذات سيادة كاملة سوف يجعلها مركزاً لكافة أنواع الأسلحة⁽⁵⁾.

4- تيار المحافظون الجدد:

بدأ المحافظون الجدد كحركة فكرية يقودها عدد من المثقفين أغلبهم من يهود نيويورك ومن أبرز خصائصهم:-

- يساندون إسرائيل بشكل غير مشروط، ولديهم تحالفات وثيقة مع حزب الليكود.
 - يطالبون بإعادة تخطيط الشرق الأوسط، وهم على إستعداد لاستخدام القوة لتحقيق ذلك⁽⁶⁾.
- وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتمثل الفرصة التاريخية للمحافظين الجدد لتحقيق أفكارهم المتعلقة بالهيمنة الأمريكية والضربات الوقائية واستخدام القوة العسكرية. وقدم المحافظون الجدد

(1) د. محمد كمال، "الفكر المحافظ والسياسة الخارجية الأمريكية"، كراسات إستراتيجية، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأمريكية، عدد 5. نوفمبر 2004، ص 14.

(2) المصدر السابق، ص 15.

(3) Scowcroft. Brent, The Tools for Peace, The Washington post, 17/5/2002

(4) Stephen, Zunes, "The Influence of the Christian Right in US", Meddle East Policy, Washington :Meddle East Policy Council ,Vol. Xii, No 2, Summer 2005,p.75.

(5) د. محمد كمال، الفكر المحافظ والسياسة الخارجية الأمريكية. مرجع سابق ص 19.

(6) أميمة عبد اللطيف، المحافظون الجدد قراءة في خرائط الفكر والحركة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية. 2003، ص ص 17-20.

إطار فكرياً متكاملًا لسياسة الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر. ويقوم هذا الإطار على ما يلي⁽¹⁾.

- إن الإرهاب ليس له علاقة بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية لسياسات إسرائيل.
- يجب على إسرائيل إتباع منهج جديد للسلام يعتمد على السلام مقابل السلام، بدلا من السلام مقابل الأرض، ودعوا إسرائيل إلى عدم التعامل مع عرفات.

ثانيا: المحددات الخارجية:

هنالك العديد من العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، والتي لها دور في صناعة وتشكيل هذه السياسة :

1- أهم المحددات الخارجية:

(أ) النظام الدولي:

يُركز التحليل للسياسة الخارجية من منظور النظام الدولي إهتمامه على المستوى الكلي للتحليل وينصب إهتمامه الرئيسي على التغييرات في البيئة الدولية التي تنفذ فيها الدول سياستها الخارجية⁽²⁾. قد بدأ التركيز فعليا على طبيعة النظام الدولي كعامل مستقل يفسر السلوك الدولي، مع بداية المدرسة السلوكية في تطور دراسة العلوم السياسية في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي. وقد ركز هذا التطور الذي استمد جذوره من المدرسة الواقعية الجديدة على كيفية تقسيم القوة في النظام الدولي، وكيفية تأثير هذا التقسيم في سلوك الدولة في الساحة الدولية⁽³⁾. ويُعرّف النظام الدولي على أنه " مجموعة من القواعد والنماذج المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر ومصادر الانتظام والخلل فيها عبر فترات زمنية معينة"⁽⁴⁾.

- مَرَّ النظام الدولي بعدة مراحل أهمها:

أولاً: القطبية الثنائية:

مَرَّ بِنِيان القطبية الثنائية العالمية بمرحلتين الأولى: وهي مرحلة القطبية الثنائية الجامدة، ويقصد بها أن البنيان الدولي ينقسم بين كتلتين متماسكتين، حيث يخفي الانشقاق داخل كل كتلة، كما أن دور الدول المحايدة أو غير المنحازة في البنيان محدود. فالدولة إما أن تكون مع المعسكر الشرقي أو مع المعسكر الغربي. وقد امتدت هذه المرحلة خمسة عشر سنة من 1945 إلى 1960. أما المرحلة

(1) د. محمد كمال، *الفكر المحافظ والسياسة الخارجية الأمريكية*. مرجع سابق ص 33.

(2) عدنان هياجنة، *دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي*، ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999، ص 33.

(3) شاهر إسماعيل الشاهر، *أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001*، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص 69.

(4) أحمد إبراهيم، التغيير في النظام الدولي بعد الحرب الباردة ودور مجلس الأمن في حفظ السلام والأمن الدوليين، *رسالة ماجستير*، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009، ص 31.

الثانية: فهي مرحلة القطبية الثنائية المرنة ويقصد بها أن تماسك الكتلتين بدأ يختل مع ظهور النزاعات بين الدول الأعضاء في الكتلة الواحدة.

ثانياً: النظام العالمي الجديد أو أحادي القطبية:

شهد العالم منذ بداية الثمانينات حدوث تحول بنيوي في النسق العالمي مصحوباً بتفوق غير مسبوق في القوة الأمريكية أدى في النهاية إلى انهيار القطبية الثنائية الذي تشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبداية تبلور نظام عالمي جديد.

والواقع أن الولايات المتحدة منذ إنهيار القطبية الثنائية وهي تسير بشكل متزايد نحو الأحادية في القضايا الدولية ، وأصبحت أقل ميلاً للعمل عبر المؤسسات الدولية مثل: الأمم المتحدة بل يمكن القول أن التفوق العسكري الأمريكي قد أوجد ميلاً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام القوة العسكرية حيث تساوي في ذلك كل الإدارات الجمهورية والديمقراطية وهو الأمر الذي بدأ مع إدارة بوش الأب بغزو بنما عام 1989، وحرب الخليج الثانية عام 1991، ثم التدخل في الصومال عام 1992، كذلك قصف إدارة كلينتون العراق والسودان⁽¹⁾.

وفي إطار السياق السابق يمكن تفسير إنزعاج الرئيس بوش الأب عندما سربت وزارة الدفاع الأمريكية تصورها للإستراتيجية العسكرية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة والتي ارتكزت على محاولة تكريس الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي والسعي إلى الحيلولة دون ظهور قوى عظمى جديدة في العالم حتى وإن كانت من داخل المنظومة الرأسمالية العالمية مثل: ألمانيا واليابان، والدعوة إلى الإبقاء على إنفراد الولايات المتحدة بمكانة القوة العظمى⁽²⁾.

ونستنتج مما سبق برغم من وجود القطبية الثنائية إلا أنه لم يتم الوصول إلى اتفاق سلام، لكن في النظام الدولي الجديد تم التوصل إلى اتفاق سلام.

ب) إسرائيل:

تعتبر إسرائيل من أهم المحددات الخارجية للسياسة الأمريكية إتجاه الشرق الأوسط، ولذلك لا تتخذ السياسة الأمريكية أي قرار يخص إسرائيل إلا بمشاورتها ولا تتخذ قراراً يضر بإسرائيل، ولا يختلف أحد على وجود إلزام أمريكي ليس فقط بالمحافظة على أمن إسرائيل في المنطقة وإنما بمدها بكل أسباب ووسائل التفوق على الدول العربية مجتمعة، وبالتالي يوجد إجماع على أن إسرائيل هي مصلحة أمريكية. وأصبح من الأهداف الأمريكية الرئيسية في المنطقة دعم التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي باعتباره أداة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وعنصراً من عناصر الردع للقوى الإقليمية الأخرى. لعل من أبرز وأوضح مؤشرات هذا الدعم الذي تدفعه الولايات المتحدة لقاء علاقتها الخاصة وتحالفها

(1)kagan , Robert, Power and Weakness , *Policy Review* ,Washington: Hoover Institution,no.113,2002,p.36.

(2)Schwarz, Benjamin ,Permanent Interests, Endless Threats : Cold War Continuities and NATO Enlargement, *World Policy Journal* , New York : World Policy Institute ,No,3(Fall 1997, p,27 .

الإستراتيجي مع إسرائيل هو المساعدات العسكرية والاقتصادية الهائلة التي ظلت تقدمها للدولة الإسرائيلية منذ تأسيسها بأكثر من نصف قرن⁽¹⁾.

وقد بلغ مجمل المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة على إسرائيل منذ عام 1949 ما 81.38 مليار دولار إضافة إلى ضمانات قروض بعشرة مليارات دولار، وغير ذلك من منافع جانبية وأموال غير منظورة استثنيت لأسباب حسابية، هذه الأرقام لا تتضمن بالطبع أموالاً تجنيها إسرائيل سنوياً من مشروعات ومصادر أمريكية مختلفة، وكانت مجلة (Washington Report for Middle Eastern Affairs) قد قدرت مجمل المساعدات التي تلقتها إسرائيل حتى السنة الضريبية 2000 بمبلغ 91.82 مليار دولار⁽²⁾. وحرصت الإدارات الأمريكية المتتابة على إلزامها بالمحافظة على التفوق النوعي العسكري الإسرائيلي على الدول العربية وجعلها أكبر قوة في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال⁽³⁾:

1. الالتزام بالمحافظة على المستويات الحالية للمعونة الأمريكية العسكرية والاقتصادية لإسرائيل.
 2. رفع مستويات التعاون العسكري بين البلدين إلى الغايات القصوى.
 3. مبادرة الولايات المتحدة بالتنسيق مع إسرائيل لمكافحة الإرهاب وتخصيص مبلغ 100 مليون دولار لإسرائيل في أعقاب الحوادث التي شهدتها مدينة القدس في مارس 1996.
- وبعد تعرض الولايات المتحدة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 أعلنت الحرب على الإرهاب وبدأتها بأفغانستان ثم العراق. ووظفت الحكومة الإسرائيلية جيداً هذه الأحداث لتحقيق أهدافها، ونجحت بالتحالف مع وسائل الإعلام العالمية والتي تمتلكها منظمات يهودية بالربط بين الإرهاب والإسلام والعرب، بل إن شارون أثنى زيارته المتكررة لواشنطن ولقاءاته بالرئيس بوش والتي بلغت سبع مقابلات خلال عام 2002، استطاع إقناعه أن المنظمات الفلسطينية هي منظمات إرهابية كتنظيم القاعدة وأن إسرائيل تتعرض لنفس الخطر الذي تتعرض له أمريكا⁽⁴⁾.
- كما أن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية الصادرة في عام 2010 من قبل الرئيس باراك أوباما. والتي أطلق عليها اسم "الشرق الأوسط الكبير" والتي تضمنت عدة مبادئ أهمها⁽⁵⁾.

1. ضمان الأمن الإسرائيلي.
2. تحقيق الطموحات الفلسطينية بالدولة.

(1) Ezell Darrell, *Beyond Cairo: US Engagement with the Muslim World*, New York: Palgrave Macmillan, 2009, p.21 .

(2) Mcarthus. Skirl, " A Conservative Total for U.S. Aid to Israel: \$91 Billion—and Counting " *Washington Report on middle east affairs*, Washington : American Educational Trust, 5 January 2001, p.p15-16.

(3) جمال السلطان ، *الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط* ، عمان: دار الجليل، 2002، ص 64 .

(4) أحمد سيد احمد " الولايات المتحدة والحكومة الإسرائيلية الجديدة " *السياسة الدولية*، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 152، ابريل 2003، ص 191.

(5) National Security Strategy, The white House ,May 2010, pp.24-26,

www.whitehouse.gov/site/default/files/rss_viewer_national_security_strategy.pdf.

3. تحويل السياسة الإيرانية بعيداً عن الأسلحة النووية وعن دعم الإرهاب وتهديد الجيران.

لإسرائيل دور مؤثر في السياسة الأمريكية من خلال القنوات الرسمية بالإتصال مع الرئيس الأمريكي والضغط عليه، أو من خلال جماعات الضغط الإسرائيلية مثل: إيباك، ومثال على ذلك عندما طلب أوباما من إسرائيل التجميد الكامل للإستيطان عام 2009، رفضت إسرائيل هذا الأمر وعملت بالضغط والتأثير على أوباما من خلال جماعات الضغط والكونجرس، وأدى ذلك إلى تراجع أوباما عن موقفه من التجميد الكامل إلى التجميد الجزئي للإستيطان.

ج) النفط:

لقد أصبحت الولايات المتحدة مدمنة للنفط الذي يستورد من أنحاء غير مستقرة في العالم⁽¹⁾ هذه العبارة وردة في الخطاب السنوي للرئيس بوش في حالة الاتحاد عام 2006. ويعني أن الولايات المتحدة تعتمد على النفط الخارجي بشكل هائل لسد إستهلاكها اليومي الذي يزيد على 30 مليون برميل وواقع الأمر فإن النفط قد إحتل جانباً كبيراً من إهتمامات كافة الإدارات المتعاقبة. وكما يشكل النفط أحد ركائز سياستها الخارجية.

ولهذا تحرص الولايات المتحدة على ضمان استمرار وصول البترول العربي إلى الأسواق الأمريكية، وعدم سيطرة أي قوة معادية عليه، وأكدت أن لها مصالح اقتصادية وحيوية في الشرق الأوسط. ويوضح "أيان تريتيدج" في كتابه "العطش إلى النفط": ماذا تفعل أمريكا لضمان أمنها النفطي؟ ودور النفط كمحور للسياسة الأمريكية وكيف أن علاقتها بالشرق الأوسط قد تطورت عبر سعيها للوصول إلى تأمين مصادرها للطاقة ويشير إلى أن عطش الولايات المتحدة إلى النفط كان وسيبقى عامل تأثير مهم في سياسة الولايات المتحدة إتجاه المنطقة العربية، مضيفاً إلى أن الحرب على العراق لم تكن حرباً لأجل الديمقراطية أو الحرية بل كانت لإنشاء محمية نفطية موثوقة تتعهد بتأمين طلب المستهلكين الأمريكيين المتصاعد للنفط، ولتجنب أزمة وشيكة في أسعار النفط العالمية، ولذا، فإن إحتلال الولايات المتحدة للعراق، حل يمكن أن يلبي احتياجات الأمريكيين من الطاقة، ويوجد بديلاً لبترول السعودية خشية سيطرة التيارات الإسلامية عليها. وعبر "بول وولفيتز" نائب وزير الدفاع الأمريكي آنذاك بقوله "الفرق الأهم بين كوريا الشمالية والعراق يكمن في المكاسب الاقتصادية، فلم يكن أماننا من خيار آخر غير العراق الذي يطفو على بحر من النفط⁽²⁾."

وعليه فإن الموقف الأمريكي تعرض لاختبار تجاه الصراع العربي الإسرائيلي خلال حرب الخليج عام 1991 عندما حاول الرئيس العراقي صدام حسين الربط بين حل الأزمة الكويتية والقضية الفلسطينية، وأطلق صواريخ بعيدة المدى على إسرائيل على أمل تقويض التحالف الدولي الذي شكلته الولايات

(1) أشرف كشك "أمن الخليج العربي في السياسة الأمريكية" السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد 164 إبريل 2006، ص 173.

(2) أبو بكر الدسوقي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجمهورية العربية السورية في الفترة ما بين 2001-2008، رسالة ماجستير القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 51.

المتحدة لمحاربة، ومن خلال ذلك يتبين وجود صلة حقيقية بين حرب الخليج ودور إسرائيل، ففي حال رد إسرائيل على صواريخ العراق سيتأثر التحالف الدولي خصوصاً العرب منهم سيلقى العرب حرباً في القتال إلى جانب إسرائيل لذلك مارس "بوش الأب" ووزير خارجيته "جيمي بيكر" ضغطاً كبيراً ومنح حوافز عديدة لحكومة إسرائيل للحيلولة دون ردها على الهجمات العراقية الصاروخية⁽¹⁾. يدرك صانع القرار الأمريكي حقيقة الترابط بين الصراع العربي الإسرائيلي وقضية النفط وحل القضية الفلسطينية، وللولايات المتحدة مصالح في النفط العربي لذلك عليها أن تهتم بالصراع وتطوراتته⁽²⁾.

ت) الحرب على الإرهاب:

لقد أصبحت الحرب على الإرهاب أحد أهم محددات السياسة الخارجية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، فتم الإعلان عن الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة في العام 2002، واشتملت هذه الإستراتيجية على عدد من الأهداف والمبادئ وكان أهمها العمل على هزيمة الإرهاب العالمي والسعي لتطوير التعاون بين مراكز القوى في العالم، وإعادة تهيئة مؤسسات الأمن القومي الأمريكي، وكان كل ذلك من أجل التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجه الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين⁽³⁾. إن عدم التوصل إلى تعريف موحد لما يسمى بالإرهاب يجسد ويعكس حالة الوضع السياسي الدولي، وهذا الأمر أعطى الولايات المتحدة الفرصة لتلبية طموحاتها ورغباتها التوسعية للهيمنة على العالم، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م، وتمثل ذلك بإنشاء تحالف دولي تقود به العالم لخدمة مصالحها الخاصة.

ففي حالة الحرب على الإرهاب تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية من تجنيد أصدقائها تحت انطباع القوة التدميرية للإرهاب، ومدى التهديد للأمن والسلم العالميين. فقد أكد الرئيس الأمريكي (بوش الابن) عقب أحداث 11 سبتمبر (إن الولايات المتحدة الأمريكية سوف لن تميز بين الإرهابيين الذين اقترفوا هذه الأعمال، والذين يؤمنهم⁽⁴⁾ بمعنى: أن الولايات المتحدة الأمريكية تستعد لضرب الدول التي تدعم أو تمويل أو تأوي الإرهاب مثل أفغانستان العراق وسوريا.

ذ) شركات السلاح الأمريكية:

(¹) ستيفن والت. جون ميرشايمر، ترجمة أنطوان باسل، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. 2007، ص 96.

(²) Quandt. William, Sudan Arabian Foreign Policy in 1985: Security and Oil, (Washington DC: Brooking Institution, 1987), P.P. 138-139.

(³) Bush .George , The National Security Strategy of the United States of America: September 2002, (Washington: THE WHITE HOUSE, 2002), p.p1-2.

(⁴) Solomon .Lewis , Paul D. Wolfowitz: Visionary Intellectual, Policymaker, and Strategist, (London: Praeger Security International, 2007), p.75.

يعرف العالم تجارة الأسلحة من خلال مبدئين أساسيين: أولهما أن السلاح خلق ليستعمل؛ فكلما زادت الحروب زاد الربح وراجت الصناعة، وكلما قلت الحروب والصراعات كان ذلك في غاية الضرر بالصناعات الدفاعية وصناعة السلاح عمومًا. لذلك وبغض النظر عن صفقات الجيوش النظامية فإن العالم لا بد وأن يحتوي على بؤر معينة مشتتة باستمرار ولا تتطفئ أو تهدأ أبدًا لضمان استمرار الأرباح المليارية. أما المبدأ الثاني: فهو (تجربة السلاح)، هناك أسلحة تصنع ولا بد من تجربتها في مكان ما لضمان فاعليتها ولضمان استمرار مشروع تصنيعه وبالتالي تسويقه على نطاق واسع⁽¹⁾.

تقول شركة "آي إتش إس" المتخصصة في معلومات وبيانات التحليل الدولية في الولايات المتحدة المتحدة في تقرير لها صادر عن تجارة التسليح العالمية، إن مبيعات الأسلحة في جميع أنحاء العالم ارتفعت في 2014 للعام السادس على التوالي، وحظيت الولايات المتحدة بثلاث مجموع صادرات التسليح في العالم، وأضافت الشركة في تقريرها أن الولايات المتحدة كانت المستفيد الرئيسي من هذا النمو، حيث كانت للصادرات الأمريكية من الأسلحة شعبية خاصة بين المشتريين في سوق الشرق الأوسط. كما يقول المحلل العسكري المتخصص في شؤون الدفاع والأمن بن موريس "إن الشرق الأوسط هو أكبر سوق إقليمية للسلاح في العالم، وتوجد فرص ازدياد واردته من السلاح بمقدار 110 مليار دولارًا في العقد المقبل، وهذا الرقم كفيل لإيضاح لماذا ترغب الولايات المتحدة أن تخوض الدول العربية حروبًا مباشرة بدلًا منها في إطار سياستها الجديدة التي تقول بأنه آن الآوان أن تواجه الدول العربية بالسلاح الأمريكي المخاطر التي تهدد الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فالأمريكان أدركوا بأنه لم يعد هناك حاجة لأن يفقدوا مزيدًا من الجنود في صراعاتهم بالشرق الأوسط⁽²⁾.

صناع الأسلحة ليسوا مجرد مجموعة من رجال الأعمال والمستثمرين لا أكثر؛ يمكن توضيح الصورة بتوضيح اللاعب الرئيسي العالمي وهو (MIC) أو المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، في البدء فإن مصطلح المجمع الصناعي العسكري عمومًا (military – industrial complex) هو مصطلح يشرح طبيعة العلاقة الوطيدة بين القوات المسلحة للدولة، المشرعين القانونيين (مجالس النواب)، ومتعاقدى الدفاع (شركات الأسلحة/ السماسرة/ رجال أعمال ومستثمرين)، وكيف تتكامل هذه الأطراف الثلاثة وتتحالف مع بعضها لتشكّل دولة داخل الدولة، وهو المصطلح الذي اكتسب شهرته من استخدام الرئيس الأمريكي أيزنهاور عندما حذر الشعب من المجمع الصناعي العسكري الأمريكي الذي يمثل أكبر خطر

(1) صناعة الموت، كيف يسيطر أباطرة السلاح على العالم؟، 2015/3/6، <https://www.sasapost.com/death-industry-how-to-control-emperors-arms-to-the-world/>

(2) ما العلاقة بين إمبراطورية السلاح الأمريكية والصراع الدائر في الشرق الأوسط؟، 26 أبريل 2015، <http://www.noonpost.org/content/6405>

على الولايات المتحدة، بينما هو في الحقيقة مصدر الشرور الأساسي في العالم وفوهة الجحيم التي تنتج أغلب حروب الكوكب⁽¹⁾.

و كتب جون وايتهايد، مقالاً على موقع مؤسسة مستقبل الحرية يحذر فيه من المجمع الصناعي العسكري الأمريكي واصفاً إياه بأنه (عدو من الداخل)، وأن الاتحاد غير المشروع بين الكونجرس و وزارة الدفاع الأمريكية وشركات الأسلحة هو أكبر تهديد للدولة الأمريكية الهشة من الداخل، ثم أضاف أن هذه الرابطة التي تضم سياسيين مرتشين فسدة وسماسرة عسكريين جشعين ومسؤولين حكوميين يفقدون للكفاءة بتعبيره، تنفق قرابة الـ 20 مليون دولار في الساعة الواحدة عسكرياً على الحروب الخارجية بما يقارب الخمسة عشر مليار دولار شهرياً.

- شركات السلاح الأمريكية والشرق الأوسط:

خلال زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسعودية 2017، نجح بعقد صفقة لبيع السلاح الأمريكي للسعودية، وفي جلب استثمارات سعودية للبنية التحتية الأمريكية، وهو ما جعل قيمة الصفقة تصل إلى نحو 400 مليار دولار. وهي صفقة ستبهج جماعة المركب العسكري الصناعي الأمريكي. ويكفي أن نعلم أن 15 من كبار المسؤولين في البنتاغون ممن عيّنهم ترامب هم من ذوي العلاقات المباشرة مع المركب العسكري الصناعي الأمريكي (مثل جارد كوشنر، وبنيامين كاسيدي، وجوناثان هوفمان، وجيم ماتيس، وجون كيلي، وبات شانهان، وهيثر ويلسون، وكيث كيلوج، وتشاد وولف، ولورا رايس، ومايكل كاتنزارو، وجوستون ميكولي... إلخ). وكانت أولى مؤشرات العلاقات بين ترامب والمركب العسكري الصناعي هو زيادة ترامب للإنفاق العسكري بنحو 54 مليار دولار⁽²⁾.

إن الاتفاق السعودي الأمريكي الذي ينص على شراء أسلحة أمريكية بمبلغ 350 مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة، حيث تبدأ بصفقة فورية قيمتها 110 مليار دولار، قال وزير الدفاع الأمريكي تيلرسون أنها تشمل خمس محاور: أمن الحدود ومكافحة الإرهاب، والأمن البحري والساحلي، وتحديث القوات الجوية، والدفاع الجوي والصاروخي، وتحديث الأمن السيبراني وأمن الاتصالات⁽³⁾. يعني أن المركب العسكري الصناعي سيدفع نحو تأجيج النزاعات الدولية (دون انخراط مباشر فيها، وهو ما اتضح في خطاب ترامب في مؤتمر الرياض من أن على دول المنطقة أن تحمي نفسها بنفسها) لإفساح المجال لمزيد من مبيعات السلاح للمتصارعين. وهو أمر يتضح من

(¹) Bardes. Barbara A. , Mack C. Shelley , Steffen W. Schmidt, [American Government and Politics Today: The Essentials 2008](#), (Belmont: Wadsworth Publishing, 2008) p.528.

(²) وليد عبد الحي، جولة دونالد ترامب في المنطقة العربية وانعكاساتها المستقبلية، مقالة علمية، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017، ص-ص 3-4.

(³) ترامب يعلن صفقات بين السعودية وأمريكا تتجاوز 400 مليار دولار، 21 مايو/أيار 2017،

<https://arabic.cnn.com/business/2017/05/21/saudi-us-agreements-signed-trump-visit>

حجم المبيعات العسكرية الأمريكية على المستوى العالمي بشكل عام والشرق أوسطي بشكل خاص، وهو ما يتضح في أن أغلب الحروب الإقليمية تدور بسلاح أمريكي مع الطرفين أو مع أحدهما.

وبالإضافة إلى الصفقة الدفاعية الضخمة، وقعت السعودية أيضاً اتفاقيات مع شركات أمريكية للصناعات العسكرية تشمل:

- توقيع اتفاق مع شركة "لوكهيد مارتين" "لدعم برنامج تجميع 150 طائرة هليكوبتر من طراز "Black Hawk S-70" في السعودية، وهو اتفاق تبلغ قيمته 6 مليارات دولار.
- توقيع اتفاق مع شركة "رايثيون" لإنشاء فرع في السعودية سيركز على تنفيذ برامج لخلق قدرات محلية في الدفاع وصناعة الطيران والأمن في المملكة.
- توقيع اتفاق مع مقال الدفاع "جنرال دايناميكس" على "توطين التصميم وهندسة وتصنيع ودعم المركبات القتالية المدرعة"، للبرامج الحالية والمستقبلية في المملكة، بما يدعم هدف توطين 50 في المائة من الإنفاق الحكومي العسكري في السعودية.⁽¹⁾

الخلاصة

إن عملية صنع وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية تتميز بتعدد المؤسسات المشاركة فيها. وتبدو عملية معقدة لأنها تشمل أنماطاً معقدة للتفاعل بين المشاركين فضلاً عن تفاعل المؤسسات والقيادات المشاركة مع بيئة النظام.

يتمتع الرئيس الأمريكي بالعديد من السلطات في مجال السياسة الخارجية التي تجعله الأساس بصنعتها، مثل: سلطة قيادة القوات المسلحة، والسلطات الدبلوماسية وغيرها من السلطات، إلا أن الرئيس الأمريكي لا يستأثر بصنع السياسة الخارجية وحده، ولكن يوجد العديد من المؤسسات الرسمية والمحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر على صانع القرار، مثل الكونجرس الذي يمكنه إصدار تشريعات تلزم الرئيس في اتباع سياسة معينة. كذلك هناك دور كبير ومؤثر للمحددات سواء كانت داخلية أو خارجية كل هذه العوامل على تضع حدوداً لصانع القرار.

⁽¹⁾ المرجع السابق

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ) كتب

1. إبراهيم ابو الهجاء ، جدار الخوف ، القاهرة : مركز الإعلام العربي ، 2004 .
 2. أميمة عبد اللطيف، المحافظون الجدد قراءة في خرائط الفكر والحركة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية. 2003.
 3. جمال السلطان ، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، عمان: دار الجليل، 2002.
 4. دوغلاس ك ستيفنسون، ترجمة أمل سعيد، الحياة والمؤسسات الأمريكية، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2001
 5. ستيفن والت. جون ميرشايمر، ترجمة أنطوان باسل، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية ، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. 2007 .
 6. شاهر إسماعيل الشاهر ، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.
 7. عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام: دراسة في النتائج السياسية ، ط3، المنصورة: دار الأصدقاء للطباعة والنشر، 1996.
 8. عبد الغني بسبوني، سلطة ومسؤولية رئيس الدولة في النظام البرلماني ، بيروت: منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات وللنشر والتوزيع، 2002.
 9. عبد الله العرقان، القدس في المواقف الدولية والعربية والإسلامية، عمان: دن، 2002.
 10. عدنان هياجنة، دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999.
 11. عمر بركات، المسؤولية السياسية لرئيس الدولة في الأنظمة الدستورية المقارنة، طنطا: جامعة طنطا، 1984 .
 12. قيس عبد الكريم وفهد سليمان ، خطة فك الارتباط . بيروت: شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 2005.
 13. لاري إلويتز، ترجمة، جابر سعيد عوض نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996.
 14. منار الشوربجي، الكونجرس الأمريكي: المؤسسة المنسية عربياً، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.
- ب) دوريات علمية
1. احمد القرعي، القدس 1995 وتحديات السنوات الثلاث القادمة، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد 123، القاهرة، 1996.
 2. أحمد سيد احمد " الولايات المتحدة والحكومة الإسرائيلية الجديدة " السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 152، ابريل 2003.
 3. أشرف كشك " أمن الخليج العربي في السياسة الأمريكية " السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد 164 ابريل 2006.
 4. توفيق حصو " اللوبي في الولايات المتحدة وكتاب جيمى كارتر " مجلة الأردن للشئون الدولية ، عمان : المعهد الدبلوماسي الأردني، العدد 1 ، مجلد 1 ، 2007 .
 5. طارق فهيم " خريطة الطريق : المواقف - التوجهات - المؤشرات " السياسة الدولية ، القاهرة : مؤسسة الأهرام، العدد 153 ، يوليو 2001.

6. علي خفاجي، "المخابرات الأمريكية والبريطانية والحرب على العراق" السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 158، أكتوبر، 2004.
7. محمد كمال، "الفكر المحافظ والسياسة الخارجية الأمريكية"، كراسات إستراتيجية، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأمريكية، عدد 5. نوفمبر 2004 .
8. منذر سليمان، "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات الوهم" المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 325، مارس، 2006.
9. نادية رمسيس، "دور جماعات الضغط في التأثير على صنع القرار الأمريكي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 78، أكتوبر، 1984.
10. نانيس مصطفى خليل، "الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية" السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 127، يناير 1997.
11. نبيل السهلي، قضية القدس والإدارات الأمريكية شؤون عربية، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 116، شتاء 2003.
12. وليد عبد الحي، جولة دونالد ترامب في المنطقة العربية وانعكاساتها المستقبلية، مقالة علمية، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017.

(ج) رسائل علمية:

1. ابو بكر الدسوقي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجمهورية العربية السورية في الفترة ما بين 2001-2008، رسالة ماجستير القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
2. اياد نصر، السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي 1990-2001، رسالة ماجستير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2005.
3. حنين حجاب، دور الرئيس التشريعي في النظام السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير، نابلس: جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، 2011.
4. عبد الرحيم العرقان، المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية والعلاقات الأردنية الأمريكية (2001-2008) رسالة دكتوراه، القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة 2010.
5. فواز الهمص، مقارنة بين سياسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية، رسالة ماجستير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2004.
6. مصطفى علوي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي من 1953-1959، رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1975.
7. هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967-1973) رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1982.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Books
2. Alterman. Eric, Who Speaks for America?: Why Democracy Matters in Foreign Policy, New Yourk :cornell university, 1998.

3. Bard, Mitchell c. "AIPAC and U.S. Policy in the Middle East" Efraim Inbar ,IN, *US-Israeli Relations in a New Era: Issues and Challenges After 9/11*, New York: Taylor & Francis Group, 2009 .
4. Bardes. [Barbara A.](#) , [Mack C. Shelley](#) , [Steffen W. Schmidt](#), American Government and Politics Today: The Essentials 2008, (Belmont: Wadsworth Publishing, 2008).
5. Bardes. [Barbara A.](#) , [Mack C. Shelley](#) , [Steffen W. Schmidt](#), American Government and Politics Today: The Essentials 2008, (Belmont: Wadsworth Publishing, 2008).
6. Baughman, John Russell, *Common Ground: Committee Politics in the U.s. House of Representatives*, California: Stanford University Press, 2006.
7. Beard. Errol M, The United States Government Manual 2009–2010, Washington : U.S. Government Printing Office, 2009.
8. Beinart. Peter, The Crisis of Zionism, New York: Picador, 2013.
9. Best. Richard .The National Security Council: An Organizational Assessment, Washington: Congressional Research Service, 2011 .
10. Brewster, Thomas L. American Foreign Policy: A Contemporary Introduction, Fourth Edition, New Jersey :Prentice Hall, 1997.
11. Buchanan J. Patrick, *A Republic not an Empire: Reclaiming America's Destiny*, Washington DC:Reganry Publishing. INC, 2001.
12. Bugh. Gary, Electoral college reform (Election Law, Politics, and Theory), Burlington : Ashgate , 2010.
13. Bush .George , *The National Security Strategy of the United States of America: September 2002*, (Washington: THE WHITE HOUSE, 2002).
14. Ezell Darrell, Beyond Cairo: US Engagement with the Muslim World, New York: Palgrave Macmillan, 2009 .
15. Frederick. [Brian](#) ,Congressional Representation & Constituents: The Case for Increasing the U.S. House of Representatives (Controversies in Electoral Democracy and Representation), New York: Routledge, 2009.
16. Gonenc .Levent, Prospects for Constitutionalism in Post-communist Countries ,**Massachusetts:** [Martinus Nijhoff Publishers](#), 2002.
17. IBP, US Central Intelligence Agency (CIA) Handbook – Strategic Information, Activities and Regulations, Washington: Int'l Business Publications USA, 2013.
18. Inbar. Efraim, Eytan Gilboa, Us-Israeli Relations in a New Era: Issues and Challenges After 9/11, New York: Routledge, 2008.

19. Kent, Weaver. *The Changing World of Think Tanks* ,Washington: The Brookings Institute, September 1989.
20. Kogan. Maurice,M. E. Hawke worth ,*Encyclopedia of Government and Politics, Volume 1*(New York:Routledge , 1992).
21. Marks .Edward, U.S. Government Counterterrorism: A Guide to Who Does What ,New York : CRC Press,2016.
22. Murphy . Sean D. *United States Practice in International Law: 2002–2004* ,Cambridge: [Cambridge University Press](#),2005.
23. [Muslehuiddin, Ahmad](#), *Promised Land?: A Perspective On Palestinian– Israeli Conflict*, Indiana: Author House,2010.
24. Patterson. Bradley Hawkes, *The White House Staff: Inside the West Wing and Beyond* ,Washington: Brookings Institution Press, 2000.
25. Polmar. [Norman](#) , *Naval Institute Guide to the Ships and Aircraft of the U.S. Fleet, 18th* ,Annapolis :Edition Naval Institute Press; 18 edition, 2005.
26. Price, David Porter, *Ignorance of Power: Metamorphosis in American Government and Society* ,[SWI Publishing](#),2008.
27. Quandt. William, *Sudan Arabian Foreign Policy in 1985: Security and Oil*, (Washington DC: Brookings Institution,1987).
28. Raffel, Lance, "History Of Israel Advocacy" Alan (ED),in, *Jewish Polity and American Civil Society: Communal Agencies and Religious Movements in the American Public Square* ,Gainesville : [University Press of Florida](#),2002.
29. Ramsey,Michael D. *The Constitution.s Text in Foreign Affairs*, Cambridge: President and Fellows of [Harvard College](#),2007.
30. RAND. *Building a Successful Palestinian State*,New Orleans: RAND Corporation.
31. Schmidt ,[Steffen W.](#) ,*American Government and Politics Today – Texas Edition, 2009–2010*,Independence:Wadsworth Publishing; 14 edition, 2009.
32. Schultz .David, *Encyclopedia of the United States Constitution*,Routledge: New York,2009
33. Singh. Satyendra, *Handbook of Business Practices and Growth in Emerging Markets* ,London: World Scientific Publishing Company , 2010.
34. SmithR.obert O. *More Desired than Our Owne Salvation: The Roots of Christian Zionim*,New York: Oxford,2013.
35. Solomon .Lewis ,*Paul D. Wolfowitz: Visionary Intellectual, Policymaker, and Strategist*,(London: Praeger Security International,2007.

36. Stephen King, Anthony, *The New American Political System*, Washington: Institute For Public Policy,1990 .
37. Stewart. Dona ,*The Middle East Today: Political, Geographical and Cultural Perspectives* , New York: Routledge; 2 edition, 2013.
38. Stone. Kurt F. *The Jews of Capitol Hill: A Compendium of Jewish Congressional Members* ,Maryland : Scarecrow Press, 2010 .
39. Tabarani. [Gabriel](#), *Israeli–Palestinian Conflict: From Balfour Promise to Bush Declaration: THE Complications And The Road For A Lasting Peace*, **Indiana**: Author House, 2008, .
40. United States. Congress. Senate. Committee on Appropriations, *United States Senate Committee on Appropriations, 138th anniversary, 1867–2005*,Tennessee: General Books,2011.
41. [USA International Business Publications](#), *Jewish Lobby in the United States Handbook: Organization, Operations, Performance* ,Washington: International Business Publications 2 edition , 2006.
42. Utter. [Glenn H.](#) ,[Ruth Ann Strickland](#), *Campaign and Election Reform: A Reference Handbook*(California : ABC–CLIO; 2 edition, 2008.
43. Walston–Dunham.Beth, *Introduction to Law*, New York: Cengage Learning; 6 edition, 2011.
44. William Stone. Aaron, *Dispensationalism and United States Foreign Policy with Israel*, Texas: The University Of Texas At Arlington,2008.
45. Wynn. Neil A, *The A to Z of the Roosevelt–Truman Era*,Maryland: Scarecrow Press Inc ,2008 .
46. periodical:
47. Abelson ,Donald, "From Policy Research to Policy Advocacy: The Changing Role of Think Tanks in American Politics", *Canadian Review of American Studies* ,Toronto : University of Toronto Press, Volume 25, issue 1, 1995.
48. Borne,David L." The Intelligence Community How Crucial", *Foreign Affairs*, Tamba: Council of Foreign Relations, Vol7,Nu3, Summer1992.
49. Congress, *Congressional Record*, V. 150, Pt. 11, June 25, 2004 to July 14 2004, Washington: United States Congress,2009 ,p.15030
50. kagan , Robert, Power and Weakness , *Policy Review* ,Washington: Hoover Institution,no.113,2002.

51. Mcarthus. Skirl, " A Conservative Total for U.S. Aid to Israel: \$91 Billion—and Counting " Washington Report on middle east affairs, Washington : American Educational Trust, 5 January 2001, p.p15–16.
52. Mearsheimer, John J., Stephen M. Walt, [The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy](#), London Review of Books, London: London Review of Books Vol. 28, No. 6 ,March 23, 2006.
53. Muravchik. Joshua, "The Past, Present, and Future of Neo-conservatism" Commentary ,New York :Commentary Magazine Vol. 124,No.3,Oct.2007.
54. Schwarz, Benjamin ,Permanent Interests, Endless Threats : Cold War Continuities and NATO Enlargement, World Policy Journal , New York : World Policy Institute ,No,3(Fall 1997) .
55. Stephen, Zunes, "The Influence of the Christian Right in US", Meddle East Policy ,Washington :Meddle East Policy Council ,Vol. Xii, No 2, Summer 2005.
56. Websites:
57. **If American Knew, Television News Coverage of Israeli and Palestinian Deaths (2005)**, <http://www.ifamericanknew.org/media/net-report.htm>.
58. If Americans Knew ,Off the Charts Accuracy in Reporting of Israel/Palestine The New York Times, December 31, 2004, <http://www.ifamericansknew.org/media/nyt-report.html>
59. [Shepherd](#).Todd, US set to withhold \$95 million in foreign aid to Egypt,washingtonexaminer,22/8/2017,In,<http://www.washingtonexaminer.com/us-set-to-withhold-95-million-in-foreign-aid-to-egypt-report/article/2632258> .
60. "مصادقية الإعلام الأمريكي"، <http://www.alarabnews.com/alshaab/2005/07-10-2005/8.htm>
61. مايو/أيار 2017 ، 21 ترامب يعلن صفقات بين السعودية وأمريكا تتجاوز 400 مليار دولار ، <https://arabic.cnn.com/business/2017/05/21/saudi-us-agreements-signed-trump-visit>
62. 2004/5/6، ريس: شارون لم يضللنا وضمانات بوش، <http://www.addustour.com/v1/articles/399965>
63. 2015/3/6، <https://www.sasapost.com/death-industry-how-to-control-emperors-arms-to-the-world/>
64. العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام السياسي الأمريكي <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220320&eid=4748>
65. أبريل 26 ما العلاقة بين إمبراطورية السلاح الأمريكية والصراع الدائر في الشرق الأوسط؟، 2015 <http://www.noonpost.org/content/6405>

وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تعترف رسمياً بدورها في انقلاب إيران عام 20، 1953/8/2013، على الرابط، 66.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/08/130820_cia_documents_iran_coup

التخطيط الإستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية دراسة في مبادئ ومناهج التخطيط وفق نظرية القوة الذكية

**الأستاذة. شهرزاد فكري
الجمهورية الجزائرية**

ملخص:

يعتبر التخطيط في السياسة الخارجية أمرا مهما بالنسبة الولايات المتحدة الأمريكية بالأخص دور المعلومات وعلم المستقبل لرسم السيناريوهات والاستراتيجيات البديلة، أين يعد مفهوم التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية مرادفا لمجموعة التخطيط في وزارة الخارجية والتي تغيرت مهامها ووظائفها اليوم عن سنوات الستينات والتي تطورت من مجرد كتابة الخطابات إلى وظائف عملية أكثر حساسية باعتبارها كجهة اتصال ضمن مجتمع السياسة الخارجية، انطلاقا من هذا توجب على مجموعة التخطيط الاستناد إلى جملة من تقنيات ومناهج الاستشراف بهدف رسم استراتيجيات بعيدة المدى في ظل مراجعة الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها الخارجية وفقا لنظرية القوة الذكية التي تجمع بين القوتين الصلبة والناعمة لتحقيق غايات وقيم ومصالح الدولة.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الاستراتيجي، التخطيط السياسي، القوة الذكية، علم المستقبل، السيناريوهات، المنهج المورفولوجي، العصف الذهني، نموذج ريشاردسن لنزع السلاح.

Abstract:

Our study « Strategic Planning of American Foreign Policy: A Study of Planning Principles and Methods according to Smart Power Theory, » analysis the importance of planning policy for the united states, as well as the role of information and futurologie to desing scenarios and alternative strategies.

In foreign policy, the concept of strategic planning is synonymous with the State Department's policy planning staff—or “S/P” as it is called within the confines of Foggy Bottom. During its sixty-year history, the actual functions of the staff have varied widely, ranging from speech-writing duties to operational functions to acting as a liaison to the foreign policy community outside of the government According to its own website, the goal of S/P is “to take a longer term, strategic view of global trends and frame recommendations for the Secretary of State to advance U.S. interests and American values.

Keywords : strategic planning, policy planning, futurologie, scenarios, brainstorming, morphology, richardson arms race model, smart theory, think tanks.

المقدمة.

أصبحت عملية التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية أمراً بالغ التعقيد كونه يتطلب مستوى عالي من المرونة ومواكبة المتغيرات الراهنة على المستوى الدولي، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تجند مختلف إمكانياتها بهدف التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية باعتبارها تربط نفسها بعدة ملفات على المستوى الكلي، كملف الحرب على الإرهاب، الملف النووي الإيراني، الحرب السورية، علاقاتها بالصين وروسيا... وغيرها من الملفات التي تختلف فيما بينها من حيث درجة الأهمية.

تخصّص الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبرى للتخطيط للسياسة الخارجية كون أمنها الوطني يرتبط بالأمن الدولي، وعليه تسعى إلى ترتيب الأولويات وتحديد متطلبات التخطيط، أولها الحصول على المعلومات التي تبني قاعدة البيانات أين تعتبر هذه الدولة كقاعدة للبيانات على اثر التكنولوجيا المعلوماتية التي اكتسبتها عبر التاريخ ما جعلها تتحكم في الاتصالات والأقمار الصناعية والعديد من الأمور ذات العلاقة بالتكنولوجيا، وهو ما ساعدها في التحليل الدقيق لمكونات الموضوع محل اهتمام السياسة الخارجية وما يتداخل معه من تأثيرات وتفاعلات متبادلة، وبطبيعة الحال لا يكون هذا بمعزل عن مختلف اختصاصات الأجهزة والجهات الأخرى كوزارة الدفاع والاستخبارات ووزارة الخزانة، وهذا ما يبين أهمية الدور الذي تقوم به هذه الأجهزة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

أما النقطة الثانية التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبرى في عملية بناء السياسة الخارجية هو عامل استشراف المستقبل، بحيث اهتمت بشكل مكثف بمراكز البحث العلمي ومراكز الاستشراف، إذ يحتاج مخططو السياسة الخارجية إلى إتقان استخدام الأدوات المنهجية العلمية التي تساعدهم على استشراف المستقبل ورسم ملامحه ومنه تكون مستعدة لأي حدث أو تغير مفاجئ يطرأ على ملف من ملفات أجندتها الأمنية، أين يرتبط التنبؤ هنا بالقدرة على الاستجابة المناسبة لمتطلبات أحداث ذلك المستقبل.

اعتمدت هذه الدولة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 على سياسة القوة الذكية بهدف معالجة القضايا والملفات المعقدة على الساحة الدولية وهذا من خلال المزج بين القوة الصلبة والقوة الناعمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وهذا ما نلمسه من خلال تعاملها مع الملف النووي والسوري وكذا عدة قضايا أخرى على مستوى الشرق الأوسط، هذه المنطقة التي تمثل عاملاً مناسباً للتحرك الأمريكي من خلال قواعدها العسكرية بالمنطقة وكذا علاقات التعاون التي تجمعها مع العديد من الدول خاصة مع دول الخليج، إضافة إلى تواجدها بالعراق وكذا وجود الكيان الصهيوني بحد ذاته كقاعدة معلومات ومراقبة للمنطقة.

هذه العناصر كلها تفتح المجال أمام الدارسين والباحثين في حقل العلوم السياسية للبحث في كيفية بناء تخطيط استراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية، كون هذه الدولة فرضت نفسها في عدة مناطق من العالم ومن خلال تدخلها في عدة ملفات سواء بإعلانها الحرب على الإرهاب أو عبر نشر الديمقراطية

والسلام حتى وإن كان تحقيق هذا الهدف الأخير سيتم بالعنف والقوة وخرق لحقوق الإنسان مثلما حدث في العراق، لكنها دائما تبرر سياساتها الخارجية مهما اختلف الرؤساء والحكام في إستراتيجيتها ومبادئها التخطيطية تبقى ثابتة.

ومنه، ستعالج ورقتنا البحثية هذه "مبادئ التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية عبر طرح سؤال رئيس مفاده: ما هي أهم الخطوات والتقنيات التي تقوم عليها عملية التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية؟

تقسم الورقة إلى أربع محاور رئيسية تحلل مفهوم التخطيط في السياسة الخارجية وتطور مجموعة التخطيط في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا العوامل المساهمة في بناء التخطيط من خلال الاستناد إلى التقنيات المنهجية التي تعد بحد ذاتها أسس علم الاستشراف أين سنعرض بعضا من تقنيات بناء الاحتمالات في السياسة الخارجية الأمريكية على اعتبار أن الأدوات المنهجية لبناء السيناريو متعددة ومختلفة حسب القضايا سواء كانت أمنية أو سياسية أو اقتصادية، لتتوصل في الأخير إلى تقديم نظرة تحليلية للتخطيط السياسي وفق نظرية القوة الذكية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بالأخص بعد 2003، لنختم دراستنا بتوصيات للإدارة الجديدة في عهد ترامب وكذا استنتاجات، وانطلاقا في التحليل سيكون من خلال طرح فرضية رئيسية تقوم على أساس أنه كلما تحكمت الولايات المتحدة الأمريكية في بيانات المعلومات وتقنيات علم الاستشراف كلما توصلت إلى بناء تخطيط استراتيجي دقيق لسياساتها الخارجية.

أولا: مفهوم التخطيط في السياسة الخارجية.

بعد التغير في هيكل موازين القوى الدولية وسقوط الاتحاد السوفييتي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية "القائد العالمي"، هذا الموقع الجديد في المجتمع الدولي دفع منظري السياسة الخارجية لتبني خيارات جديدة new tasks، وبالتالي تحديد موقعها كقائد للسياسة العالمية عبر إيجاد استراتيجية توجيهية فاعلة لنشاطاتها في حقل السياسة الخارجية.¹

1- مفهوم التخطيط في السياسة الخارجية:

يعتبر مفهوم التخطيط من المفاهيم الحديثة نسبيا سواء في عملية صنع السياسة الخارجية أو في أدب السياسة الخارجية، أين ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية حين أنشأت وزارة الخارجية الأمريكية "مجموعة تخطيط السياسة الخارجية سنة 1947" للتعامل مع قضايا ما بعد الحرب، وسرعان ما توسعت هذه التجربة إلى عدة دول أخرى عبر العالم، وابتداء من سبعينات القرن العشرين

¹ – Georg Schild, American foreign policy extending from the golf war to the conflict in afghanistan : American foreign policy between unilateralism and multilateralism. departement of politicl sciences rheinixh Friedrich–Wilhelms– universitat Bonn phd, Summer 2002, p 3.

ظهر مفهوم تخطيط السياسة الخارجية في الأدبيات النظرية من خلال المؤلفات المقدمة من طرف روتشين، بومفيلد، ميسرا، موريس ايسنر ودسلتر وآخرون.¹

أ- مفهوم التخطيط الاستراتيجي:

يعرفه العميد **Acheson** في مذكراته بأنه "النظر إلى الأمام، وليس في المستقبل البعيد ولكن وراء عملية توظيف الأزمات ووراء دخان المعارك الحالية، بعيدا بما فيه الكفاية لرؤية الشكل الناشئ للأشياء التي تأتي وتحدد ما ينبغي القيام به لتلبية التوقعات".² بالإضافة إلى هذا يعتقد **Acheson** بأن مخططي السياسة لابد لهم من "إعادة التقييم المستمر للسياسات القائمة".

وبهذا نلاحظ بأن التخطيط الاستراتيجي لا يقتصر على استراتيجية كبرى، وإنما يمكن أن يخص أيضا الأزمات الداخلية والإقليمية، وطبعا التخطيط الاستراتيجي أو السياسي يمكن أن يكون بهدف إعادة الاستدلال.

التخطيط الاستراتيجي هو محاولة قراءة المستقبل بهدف التحرك في مختلف الجهات، فالأمر يتطلب استباقية وديناميكية وقدرة على التكيف مع المتغيرات،³ بحيث تبدأ عملية صنع السياسة الخارجية من عملية التفكير الاستراتيجي مروراً بعملية التخطيط الاستراتيجي وصولاً إلى عملية اتخاذ القرار، ومنه تعتبر عملية تخطيط السياسة الخارجية كجزء من عملية صنع السياسة الخارجية.

ب- مفهوم التخطيط بين النشاط الفكري والعملية السياسية:

عندما عين **George C. Marshall** (*) مجموعة التخطيط السياسي، قام في نفس الوقت بتحديد وظائف المجموعة بشكل عام في عدة شروط، كما وضحها - جورج كنان - في مذكراته:⁴

- وضع برامج طويلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.
- توقع المشاكل التي يمكن للوزارة أن تواجهها خلال اضطلاعها بمهمتها.
- اعداد دراسات عن المشاكل السياسية-العسكرية.
- تقييم مدى كفاءة السياسة الحالية وتقديم توصيات استشارية بشأنها.

¹ - فوزي حسن حسين، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول (الولايات المتحدة نموذجاً). القاهرة، مكتبة مدبولي، 2012، ص 234، 235.

² - Daniel W. Drezner, The challenging future of strategic 'planning. The fletcher of world affaires . Vol.33 :I, winner/ spring 2009, p 5.

³ - la planification strategique, manuel planification strategique , Association pour l'étude et l'évaluation d'actions de développement ,south research, consulté le 7/8/ 2017.

http://portailqualite.acodev.be/fr/system/files/node/254/la_planification_strategique.pdf

(*) - George C. Marshall أول من أنشأ مجموعة التخطيط للسياسة الخارجية الأمريكية عام 1947، وصاحب خطة مارشال لإعادة إعمار الاقتصاد الأوروبي واستشراف مستقبل أوروبا.

⁴ - Brady Linda, « Planning for foreign policy : A framework for analysis », International journal, vol 32, N°4, Autumn 1977, p 830.

- تنسيق أنشطة التخطيط مع وزارة الخارجية.

وهذا ما يعبر عنه باعتباره التخطيط كنشاط فكري مقابل التخطيط كعملية سياسية.

- التخطيط كنشاط فكري **planning as intellectual activity**:

يركز التخطيط كنشاط فكري (نموذج المفكر **Thinker model**) على ما ينبغي أن يقوم به المخططون، ومن هذا المنظور يعد التخطيط كأداء وظائف (فكرية) محددة، وقد تابع **Schelling** هذه الوظائف في شكل سؤال مفاده: "كيف يمكنك وضع قائمة بالأمور التي لن تفكر فيها أبدا؟".

« **Haw do you make a list of things you would never have thought of?** »

هنا يذهب **Bloomfield** أبعد من هذا من خلال جمع مستويات التخطيط في أربع مجموعات:

- **التصور conceptualization**: تحديد المصالح والأهداف الوطنية الواسعة (الأهداف والغايات).
- **التوقع Anticipation**: التنبؤ بالأحداث والمواقف.
- **ما بعد المراجعة post-audit**: تتطلب هذه العملية إجراء تحليلات وتقييمات للاستراتيجيات المتخذة.

- **التحدي challenge**: ربما تعتبر أصعب وظيفة تشمل صياغة أساسية للبدائل.

التخطيط كعملية سياسية **planning as political process**:

يتقاسم هذا المنظور مجموعة من القواسم المشتركة مع سابقه، فـنموذج "الفاعل البيروقراطي **bureaucratic actor**" يعرف التخطيط بأنه أداء لمجموعة من الوظائف المحددة المتمثلة في:

Objectives, forecasting, post-hoc analysis, formalation of unthinkable alternatives.

الأهداف، التنبؤ، مراجعة التحليلات وأخيرا صياغة البدائل غير المتوقعة.

يعترف هذا النموذج مثل سابقه بالتمييز بين وظائف التخطيط ومسؤوليات العملية، لكن هذا لا يعني أن يصبح المخططون عمليين لأجل التأثير في السياسة، وإنما لابد أن يشاركوا في عملية وضع السياسة دون تولي مسؤوليات عملياتية في يوم من الأيام، وفي هذا الصدد اقترح **Stanley Hoffmann** بأن التخطيط ينبغي أن يكون "نشاطا توجيهيا منفصل عن العمليات اليومية".¹

التخطيط كتوازن بين التفكير والعملية السياسية:

لا يوجد سبل سهلة لحل الصراع الدائر بين التخطيط كنشاط فكري وبين التخطيط كعملية سياسية، بحيث يجادل الأخير في كون المخططين ينجحون فقط عندما يسيرون في خط ضيق ما بين التخطيط والمسؤولية العملية، من جهة، إذا أدخل المخططون أنفسهم في العملية السياسية فإنهم سيخاطرون بعدم الانفصال، ولكن من جهة أخرى إذا عزل المخططون أنفسهم عن العملية السياسية فإنهم يواجهون

¹ - Ibid, pp 831,832.

خطر أكبر بالدخول في مجرد تمارين فكرية، وكل هذا يشير إلى وجود توافق ضعيف في الآراء حول مسؤوليات المخططين.¹

بالتالي نستنتج بشكل عام بأن التخطيط هو مجموعة من النشاطات الفكرية المتعددة في سياق عملية سياسية.

ثانياً: تطور التخطيط في السياسة الخارجية الأمريكية.

من الصعب على الولايات المتحدة الأمريكية أو أي دولة كانت، أن تنجز مختلف أهدافها ومهامها الأساسية من تلقاء نفسها، بحيث لابد للدول أن تعمل مع بعضها البعض لمواجهة قضايا مثل الإرهاب، الاقتصاد، البيئة، انتشار الأمراض. وهكذا، فمن الصعب اتخاذ القرارات بشكل منفرد كون العالم عبارة عن مجتمع دولي، وفي ظل هذا المجتمع نتساءل كيف يمكن للو.م.أ أن تحصل على ما تريده، وكيف تقرر ما تريده، والأهم ما هي أهداف هذه الدولة من المجتمع الدولي؟

بالنسبة لهذه الدولة ليس من السهل الإجابة على كل هذه الأسئلة أين تعمل العديد من مجموعات التأثير على السياسة الخارجية، ففي الكونغرس كما مجلس النواب والسيناتور (الشيوخ) كلها تملك عدة لجان عاملة في مجال العلاقات الخارجية، الأمن القومي، قضايا الدفاع والتجارة، وفي السلطة التنفيذية هناك عدة وكالات متنافسة على الرغم من أن الرئيس هو المالك للقرار الفاصل، إضافة إلى هذا تؤثر مجموعات دولية على السياسة الخارجية الأمريكية مثل الأمم المتحدة، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.²

انطلاقاً من كثرة المجموعات المؤثرة على صنع وتنفيذ السياسة الخارجية نتساءل عن دور مجموعة التخطيط للسياسة الخارجية وكيفية إثبات نفسها في صنع وتنفيذ السياسة الأمريكية وهذا عبر تتبع تاريخ تطورها ومحطات ف شلها ونجاحها وأسباب ذلك حتى نتمكن فيما بعد من تحديد متطلبات التخطيط وأدواته وفق العناصر المحددة لمهام هذه المجموعة.

1 - نشأة مجموعة تخطيط السياسة الخارجية الأمريكية:

"تجنب الضياع"، كانت هذه نصيحة مقدمة لجورج كنان **George F. Kennan** أول مدير لمجموعة التخطيط السياسي لوزارة الخارجية الأمريكية من قبل وزير الخارجية **George C. Marshall**، بحيث أنشئت المجموعة من طرف مارشال عام 1947 بهدف الرد على تهديدات الانهيار الاقتصادي والفوضى السياسية بعد حرب أوروبا، وقد تولى **جورج كنان** وخمسة أشخاص آخرين من المجموعة أدوراً فعالة في صياغة خطة مارشال آنذاك **Marshall plan**، بحيث لم تكن آثار

¹ -Ibid, p 833.

² -foreign policy : Key principles and practices. Current ISSUES, 2015, p 158.

<https://www.closeup.org/lib/CurrentIssuesChapters/Foundational%20Unit%20-%20U.S.%20Foreign%20Policy.pdf>

المخطط تهدف إلى الإسراع بالانتعاش الاقتصادي الأوروبي ولكن أيضا لاستشراف أسس مستقبل الاقتصاد الأوروبي ككل.¹

خلال تاريخ المجموعة فترة الستينات تفاوتت الوظائف الفعلية للمجموعة على نطاق واسع بدء من كتابة الخطاب إلى وظائف فعلية وعملية بمثابة جهة الاتصال للمجتمع الخارجي للسياسة الخارجية للحكومة، ووفقا لموقع مجموعة التخطيط فإن هدفها يكمن في اتخاذ نظرة استراتيجية طويلة الأمد للاتجاهات العالمية وتقديم التوصيات لوزارة الخارجية للنهوض بمصالح الو.م.أ وقيمها،² انطلاقا من هذا كان لمجموعة التخطيط السياسي أثر كبير على اتجاه السياسة الخارجية الأمريكية، مع ذلك عجزت المجموعة في صياغة سياسة الولايات المتحدة اتجاه الفيتنام أوائل ومنتصف الستينات وهو ما يعكس تباينا واضحا على الرغم من أن المدير **Walt Rostow** وضع أوراق السياسة الوطنية كاستراتيجيات لتطوير مبادئ توجيهية للسياسة العامة إلا أن جهوده لم تحظ بالاهتمام من قبل وزير الدولة **Dean Rusk**.

2- تقييم عمل مجموعة التخطيط:

لاحظ المراقبون بأن تأثير مجموعة تخطيط السياسة قد تراجع إلى أدنى مستوى خلال الفترة الممتدة بين 1961-1966، بالأخص فيما يتعلق بسياسة الفيتنام، وفي نفس الوقت يرجع البعض هذا الفشل إلى اهتمام **Rusk** وتركيزه فقط على مشاكل اليوم وإهمال القضايا التي يحتمل أن تكون ذات وزن من خلال تأثيراتها المستقبلية، كما أن أداء المجموعة خلال إدارته ضاعف من هذا الإهمال كون الموظفين تحت إدارته كانوا يجتمعون كل ثلاث أو أربع أسابيع فقط لمناقشة ورقة التخطيط التي لم يكن الوزير قد قرأها أصلا.³

ركزت المجموعة في عام 1969 على القرارات السياسية الفورية بالإضافة إلى أن تحليل القضايا الراهنة يحتاج إلى التشجيع على النقاش وإعادة تنظيم المسؤولين على إدارة نظام مجلس الأمن القومي، وفي 1971 بدا واضحا أن تأثيرها على صنع السياسة الخارجية كان ضعيفا جدا، وهو ما استدعى عملية التجديد عام 1973 عندما تحرك "هنري كسنجر" نحو وزارة الخارجية وتعيين **Wiston Lord** مديرا، هنا أعادت مجموعة التخطيط السياسي فتح نقاشات، بحوث، وتعليق واسع بشأن عملية صنع السياسة الخارجية.⁴

قيم صانعو السياسة والمراقبين واقع التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية في السنوات الأخيرة أين وصفوه بالميت كونه تراجع كثيرا، بحيث قال **Shawn Brimley and Michéle**

¹ – Brady Linda, Op.Cit, p829.

² – Daniel W.Drezner, Op.Cit, p 5.

³ –Brady Linda, Op.Cit,p 829, 830.

⁴ – Ibid, p 830.

Flournoy "بالنسبة لبلد لا يزال يتمتع لموقف عالمي لا مثيل له، فإنه من الملاحظ بأن الو.م.أ لا تملك تخطيطاً استراتيجياً فعالاً لعملية الأمن القومي، وهو أمر مثير للقلق"، وبعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 أقر العديد من الدارسين والمخططين بأن الولايات المتحدة الأمريكية بعد سنوات من الأحداث مازالت لا تملك استراتيجية كبرى، وكان هذا رأي مدير مكتب السياسة الخارجية الأمريكية Aaron Friedberg^(*)، كما أضاف الأميرال Admiral William Fallon^(**) بأننا بحاجة إلى خطة مدروسة بشكل جيد للمشاركة في العالم، تكون هذه الخطة عادلة بانتظام وذات نظام متوازن.¹

ثالثاً: مناهج وتقنيات بناء الاحتمالات في السياسة الخارجية الأمريكية.

تلعب عملية التخطيط دوراً مهماً في السياسة الخارجية ففي حالة تنفيذ المخططات السياسية فإن تأثيرها على الشؤون الخارجية سيكون فعالاً، بحيث يعبر التخطيط عن أنماط للتفكير تتوافق مع الموارد والقدرات المناسبة التي تتوفر عليها الدولة بهدف تحقيق أهدافها السياسية، وعليه تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على عنصر المعلومات والاستشراف وكذا اهتمامها الواسع في معالجة المعلومات عبر إنقار استخدام الأدوات المنهجية العلمية في هذه العملية.

1. جمع المعلومات وإنشاء قاعدة للبيانات:

إن التطور الحاصل في مجال البحث العلمي والتكنولوجي جعل العالم مفتوحاً على بعضه البعض، إذ أصبح من السهل تسريب المعلومات واختراق المواقع الحكومية والعسكرية غير المحصنة في عدة دول، كله بهدف الحصول على المعلومات السرية كونها مهمة بالنسبة لعمليات التخطيط السياسي والاستراتيجي وكذا أهميتها في عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية، فهي تعد بمثابة الإشارات والرسائل التي تحفز صناع القرار للتعامل مع موقف معين.

تعد عملية تجميع المعلومات المرحلة الأولى في التعامل مع المعلومة تتخللها مجموعة من الخطوات كجمع البيانات وتبويبها وتصنيفها وتحليلها بتفكيك ودراسة وتركيب أجزائها وربطها بغيرها من البيانات ثم تخزينها أو عرضها على صانع القرار لتتبعها خطوات أخرى لاحقة، ويتم الحصول على المعلومات في إطار نظام معلوماتي معين وفق الغايات المطلوبة عبر مراحل مرتبة ومنهجية هي المدخلات أي الحصول على البيانات المتعلقة بالأحداث قبل أو أثناء تكون الموقف ثم المعالجة التي هي عبارة عن انتقاء المعلومات وتحديد قيمتها وجعلها جاهزة للقبول أو الرفض تبعاً للمعطيات المتوفرة، وفي هذا الإطار فإن عملية الاتصال المعلوماتي ضمن نظام المعلومات الوطني مهمة جداً، فهي لا تعني الاختصار على عملية نقل المعلومات فقط من البيئة الداخلية والخارجية

^(*) Aaron Friedberg : كان مدير التخطيط السياسي لنائب الرئيس Richard Bruce Cheney (في الفترة بين 2003-2005).

^(**) Admiral William Fallon : قائد القيادة المركزية Centcom إلى غاية 2008.

¹ - Daniel W. Drezner, Op.Cit, p 4.

وتوصيلها إلى النظام المعلوماتي بقدر ما تعني توصيل المعلومات داخل النظم الفرعية للنظام المعلوماتي الوطني و ربطها منطقيا مع غيرها و إحداث التغيير فيها¹.

تتطلب كثرة المعلومات من أجهزة التخطيط السياسي وجوب إنشاء قاعدة بيانات متكاملة Data وهي عبارة عن مجموعة من الحقائق المختارة التي يمكن استخلاص النتائج منها حسب اهتمام قياداتها السياسية، لكن قاعدة البيانات تتطلب تحديث ومراجعة بين فترة وأخرى كونها تكون مخزنة ولن تنفع في حال تركت دون مراجعة ذلك لأن المواضيع والقضايا الدولية وحتى الوطنية تتغير حسب المتغيرات الجديدة، إضافة إلى أن عملية التخطيط تحتاج إلى معلومات جديدة وحديثة.

فيما يخص قواعد البيانات التي تتوفر عليها الولايات المتحدة الأمريكية نجد قاعدة بيانات مكتبة الكونغرس،(*) وقاعدة بيانات وزارة الخارجية وثالثا قاعدة بيانات وكالة الاستخبارات المركزية CIA، كما يقوم اتحاد العلماء الأمريكيين FAS بتحديث قواعد بيانات عن الأجهزة الاستخباراتية في دول العالم وكذا نظم التسليح لدى مختلف الدول، إضافة إلى تقييم برامج التسليح النووية والكيميائية والبيولوجية، وتحليل أحدث الابتكارات التكنولوجية في مجالات الأمن والاستخبارات والتسلح والحرب الإلكترونية، لهذا توجب على أجهزة التخطيط السياسي أن تعمل بشكل تكاملي ومتربط مع أجهزة الاستخبارات كونها تحتاج لمعلومات مختلفة ودقيقة ومن مصادر موثوقة بمعنى وجوب الدمج بين ما هو دبلوماسي مع ما هو استخباراتي، وهو عمل مكتب البحث والاستخبارات في وزارة الخارجية الأمريكية الذي يقوم بعملية دمج وتوحيد جهود الدبلوماسية مع فعاليات وعمليات الاستخبارات، حيث تقدم الأخيرة المعلومات الحساسة للدبلوماسية الأمريكية في حين توفر الدبلوماسية الأمريكية الواجهات والأغطية لفعاليات الاستخبارات الأمريكية في الخارج.²

هنا نعود إلى وظائف مجموعة التخطيط التي قمنا بتحليلها في المحور الأول من دراستنا، بحيث لابد من تحديد الأهداف والغايات والبحث في المعلومات المتعلقة بالهدف المعين وترتيبها وتحليلها والتأكد من صحتها، بعد ذلك التنبؤ بالأحداث والمواقف وهنا نكون أمام عنصر الاستشراف.

2. التنبؤ والاستشراف بالمستقبل:

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في مجال الاستشراف والذي انطلق بمبادرات الجيش وكذا الجامعات والسلطة السياسية، بدأ الاهتمام بهذا العلم عام 1929 من خلال عمل ذا طابع اجتماعي

¹ -سعد السعيد، بسمة خليل الاوقاني، دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي (دراسة نظرية). مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ع2011، ص 132.

^(*) - تعتبر مكتبة الكونغرس الأمريكية اكبر مكتبة في العالم حيث تضم أكثر من 150 مليون عنوان، و أكثر من 25 مليون كتاب في مختلف الفروع العلمية التقنية و الإنسانية. تعد أكبر مكتبة حجماً في العالم، وهي أقدم مؤسسة ثقافية فدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي عبارة عن مكتبة للبحث تابعة للكونجرس ولكنها أيضاً تعمل كمكتبة عامة وطنية.

² - فوزي حسن حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 244، 245.

تحت رغبة الرئيس **Hoover** آنذاك، ولكن كان لابد من الانتظار حتى نهاية الحرب العالمية الثانية مع تنامي دور المنظمات الاقتصادية وكذا تقدم التخطيط ليصبح الاستشراف حقيقة ثابتة.

عمد الجنرال الأمريكي للقوة البحرية **Arnold** إلى طلب دراسة حول العلوم التكنولوجية التنبؤية والتي قام بها **Von Karman** وهذا في إطار عمل المؤسسة العسكرية، لكن الاهتمام بالدراسات المستقبلية كانت مع بداية 1947 على إثر طموح ورغبة الو.م.أ في ابتكار علم المستقبل **Futurologie**¹، نلاحظ هنا أنها نفس السنة التي أنشئت فيها مجموعة التخطيط السياسي، إذن نلاحظ بأن الاهتمام الفعلي بهذا العلم نشأ في ظل رغبة هذه الدولة في تطوير مؤسساتها السياسية والتأثير على عملية صنع السياسة الخارجية.

أرادت الولايات المتحدة الأمريكية التفوق على خصومها فتوجهت إلى عمل دراسات مستقبلية للتكنولوجيا العسكرية والتي تكفلت بها مؤسسة راند **Mc L research and devlepmnt** **Douglas** ليكون هذا المشروع كتنظيم مستقل عام 1948 **Rand corporation** بهدف التحليل الاستراتيجي ومنه أصبح كمختبر لمنهجيات الاستشراف كتقنية دلفي، بعدها لم يعد دور مؤسسة راند مقتصرًا على المؤسسة العسكرية ليتوسع نحو الأنشطة المدنية.

أما دور المبادرات الجامعية فانطلق مع منتصف الستينات في الجامعات الأمريكية مع "مجموعة الألفية" تحت رئاسة السوسيولوجي **Daniel Bell**، وفي إطار مبادرات الحكومات الأمريكية فقد ظهرت مجموعة " **Ad hoc** " التي عملت في تحليل المشاكل الداخلية لأمريكا، مثل دراسة زيادة الطلب على المزيد من الأسلحة من خلال رفع ميزانية الدفاع وهذا سنوات الخمسينات (أثناء الحرب الكورية)، وهو ما دفع الرئيس "إيزنهاور" إلى دفع السيناتور **Paley** إلى تزكية المجموعة بالآلية السياسية.

نلاحظ من خلال تقديمنا لنبذة مصغرة عن تطور الاستشراف في الولايات المتحدة الأمريكية أن المؤسسة السياسية في نهاية المطاف أدركت مدى أهمية مجموعات البحث والتنبؤ بهدف تحليل نظرة مستقبلية تمكن من تهيئة الأرضية للتعامل مع المستجدات والأحداث المستقبلية، وهو ما أكدت عليه مجموعة التخطيط السياسي مع وجوب الوصول إلى الاستجابة المناسبة لتلك التنبؤات، لكن التمكن من تحقيق خطوة التنبؤ هذه والاستجابة يحتاج إلى إتقان استخدام المناهج العلمية فيعلم المستقبل والتي يمكن اختصارها في جدول.

3. تقنيات ومناهج علم المستقبل:

أهم التقنيات والمناهج التي يعتمد عليها مخططو السياسة الخارجية الأمريكية هو تحديد السيناريوهات وفقا لعدة مناهج وتقنيات من بينها، تقنية العصف الذهني **Brainstorming**، تقنية

¹-لمزيد من المعلومات حول الاستشراف في أمريكا أنظر على سبيل المثال:

-Yves Simon, la prospective pratique et méthodes.(la prospective en Amérique du nord). Paris : ed, Economica, 1993, p p 142-147 .

دلفي، مصفوفة التأثير المتبادل، شجرة العلائق والتحليل المورفولوجي، منهجية المحاكاة، نموذج ريتشاردسون لسباق التسلح **Richardson Arms Race Model**، حيث تشكل هذه التقنيات والأدوات مجالا واسعا للبحث بهدف فهمها واستعمالها في جمع المعلومات وتحليلها وترتيبها ورسم الاحتمالات والسيناريوهات، وهذا ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تولي أهمية كبيرة لمراكز البحث العلمي، يمكننا شرح أهم أفكار هذه التقنيات في الجدول الآتي:

بعض أهم تقنيات ومناهج علم المستقبل.

التقنية	أهم أفكارها.
1 منهجية السيناريو	السيناريو هو مجموعة تتكون من وصف وضع مستقبلي ووصف تمشي الأحداث التي تسمح بالمرور من الوضع الأصلي إلى الوضع المستقبلي، وكلمة سيناريو غالبا ما يفرض في استعمالها لوصف أي مجموعة فرضيات، إذ على فرضيات السيناريو أن تخضع لخمس شروط في آن واحد: الوجاهة والتماسك والاحتمال والأهمية والشفافية. نميز بين نوعين من السيناريوهات أ - السيناريوهات الاستكشافية: وهي تمر من الميولات السابقة والحاضرة والمفضية إلى مستقبلات محتملة ب- سيناريوهات الإستباق أو المعيارية: وتبنى من خلال صور بديلة للمستقبل تصور بطريقة فتكون محبذة أو على العكس من ذلك مخيفة. كما أنها تتصور بطريقة استردادية إسقاطية. مراحل بناء السيناريو: 1- تحديد المتغيرات المفاتيح (يتعلق الأمر بموضوع التحليل الهيكلي). 2- تحليل تدخلات الفاعلين حتى نطرح الأسئلة المفاتيح بالنسبة إلى المستقبل. 3- تقليص الرتبة حول المسائل المفاتيح وإبراز سيناريوهات المحيط الأكثر احتمالا بفضل مناهج الخبراء.
2 منهجية العصف الذهني. <i>Brainstorming</i>	تحاول هذه التقنية تشجيع أكبر قدر ممكن من الأفراد على طرح أفكار مستقبلية حول موضوع حتى وإن كانت أفكارا مستهجنة أو غير منطقية، وقد بدأت هذه التقنية البسيطة بشكلها المنظم في أربعينات القرن العشرين من خلال جهود الباحث الأمريكي <i>Alex Osborn</i>، أساسها ألا يسيطر إتجاه فكري واحد على هذه العملية، بالتالي تتكون مجموعة أفكار حول الظاهرة ومن ثم القيام بعملية مسح لقواعد المعلومات التي يمتلكها المخططون، وبالجمع بين الأسلوبين (العصف والمسح) نتوصل إلى معطيات واقعية أكثر وضوحا بالنسبة للدراسات المستقبلية.
3 التحليل المورفولوجي	يسعى التحليل المورفولوجي إلى السبر المنظم للمستقبلات الممكنة انطلاقا من دراسة كل التوافق الناتجة عن تفكك نظام معني. ويستعمل هذا المنهج اليوم أساسا في بناء السيناريوهات. ويمكنه كذلك أن يبسر توضيح أساليب أو منتجات الجديدة فيما يخص الرصد التكنولوجي. هو تقنية صاغها سوريا الباحث الأمريكي ف. زفيكي <i>F.Zwisch</i> أثناء الحرب العالمية الثانية وهو يحتوي على مرحلتين أساسيتين: المرحلة 1: بناء الفضاء المورفولوجي تتعلق هذه المرحلة بتفكيك النظام أو الوظيفة المدروسة إلى أنظمة صغيرة أو مكونات. وضمن هذا التفكيك فإن اختيار المكونات دقيق ويتطلب تفكيرا معمقا يمكن انجازه مثلا، انطلاقا من نتائج التحليل الهيكلي. المرحلة 2: اختزال الفضاء المورفولوجي بما أن بعض التوافق بل حتى بعض عائلات التوافق ممتعة التحقيق: لعدم انسجام التشكلات، الخ... ولذلك تتمثل مرحلة العمل الثانية في تقليص الفضاء التشكلي الأصلي

		إلى فضاء صغير مفيد، بإحكام بعض معايير التضييق للاستبعاد أو بعض معايير الانتقاء (الاقتصادية، التقنية....)، التي يمكن انطلاقاً منها تفحص التوافق الوجيهة . ولتيسير انجاز التحاليل المورفولوجية وخاصة لرسم الفضاءات والتحكم في معايير الاستبعاد أو الإيثار، فان ليبسور/<i>LIPSOR</i>/ طور ووضع تحت تصرف الجميع مجانا أداة، وهي تطبيق مورفول <i>Morphol</i>
4	تقنية دلفي	ضبط منهج دلفي من قبل [<i>Helmer Olaf</i> ضمن الـ <i>Rand Corporation</i> خلال الستينات] يرمي إلى إبراز توافقات في الآراء وإظهار بعض الاجماعات حول مواضيع معينة، وذلك بفضل استجواب خبراء عن طريق استبيانات متتالية. وإن أكثر أهداف دراسات دلفي تواترا هو حمل الخبراء على إلقاء الضوء حول مناطق الارتباب قصد مساعدة ما على اتخاذ القرار. أهم مراحله: 1- صياغة المشكل وهنا يتم إعداد الاستبيان ضمن أسئلة دقيقة ومستقلة. 2- إختيار الخبراء، وهذا حسب قدرتهم على تصور المستقبل، وللاحتياط نقوم بعزل الخبراء وتجميع آراءهم عبر بريد مجهول الهوية لنحصل على رأي كل واحد. 3- المجري العملي: يقع إرسال استبيانات متتالية قصد الحد من تشتت الآراء ولكي تتضح الفكرة التوافقية الوسطى (حوالي 100 نسخة)، وأثناء <u>الدورة الثانية</u>، فإنه يتعين على الخبراء إثر اطلاعهم على نتائج الدورة الأولى، أن يقدموا إجابة جديدة. وفي <u>الدورة الثالثة</u> يطلب من كل خبير أن يعلق على نتائج الذين شذّوا عن رأي الفريق. وفي <u>الدورة الرابعة</u> يقدم الخبير الإجابة النهائية: أي [تحديد] الفكرة التوافقية المتوسطة و[مدى] تشتت الآراء.
	مصفوفة التأثير المتبادل	تطورت هذه التقنية على يد <i>Theodore J. Gordon and J. Hayward</i> في سبعينات القرن الـ 20، وتعني دراسة التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات المكونة للظاهرة عند التنبؤ بمستقبلها، لكن لابد لنا أن ندرك مجموعة من الملاحظات: - أن التأثير المتبادل ليس متساويا بالضرورة، تأثير A على B لا يساوي بالضرورة تأثير B على A، بالتالي ينبغي تحديد المتغيرات الأكثر تأثيرا والأكثر تأثرا. - الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الوسيطة. - عدم استقرار العلاقة بين المتغيرين على إثر تدخل عوامل جديدة بمعنى أن لزمن عنصر مهم لقياس التأثير والتأثر المتبادل بين المتغيرات. - منح الأولوية للمتغيرات الأكثر تأثيرا في غيرها كونها مسؤولة لدرجة كبيرة عن تطور الظاهرة بشكل أو بآخر.
	منهجية المحاكاة	ويرى <i>Dilworth</i>، بأن المحاكاة هي أكثر من مجرد أسلوب منفرد وذلك بسبب النماذج والأساليب المتنوعة والواسعة التي يمكن أن تستخدم في دراستها . إنها طريقة أو مدخل لحل المشاكل. لذلك فهو يعرف المحاكاة على إنها " عملية تجريب وفق انموذج معين لنظام أو موقف حقيقي إلى حد ما لجلب فهم أو حل مشكلة ما في العالم الحقيقي " . بمعنى آخر، إنها أداة أو وسيلة للحصول على تجريب اصطناعي من خلال استخدام انموذج يعبر عن مظهر أو تأثير الواقع . ووفقا لقاموس أوكسفورد الانكليزي <i>Sumulation</i> المحاكاة هي الأسلوب الذي يقلد السلوك لموقف معين أو نظام معين (اقتصادي ، عسكري ، وميكانيكي ... الخ) بواسطة موقف مماثل (قياسي) انموذج أو جهاز، إما للحصول على معلومات أكثر ملائمة أو لتدريب الأفراد. قامت وكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية بتنفيذ هذه التقنية حسب ما ورد في كتاب تينيت جورج (في قلب الصحراء) من خلال الاستناد بمجموعة من الممثلين تم وضعهم في كهوف في منطقة جبلية شبيهة بأفغانستان في ظروف شبيهة بظروف تنظيم القاعدة وطالبان، من أجل التعرف على نمط تفكير هذين التنظيمين في ظل الظروف التي يعيشونها، فالمحاكاة تستهدف المعرفة المسبقة ماس يكون عليه رد الفعل من جهة معينة على

		نمط معين من الأحداث.
	نموذج ريتشاردسون لسباق التسلح	لاحظ <i>Richardson</i> تزايد القلق الأوروبي من تراكم الأسلحة بعد الحرب العالمية الأولى والخوف من أن يقود إلى صراع عالمي آخر، ومنه طور نموده من خلال فرضيات تقوم على 3 دول: <i>A</i>: دولة عدوانية جدا وعرضة للدخول في حرب. <i>B</i>: دولة محايدة وغير سلبية. <i>C</i>: هو عدو متردد للدولة <i>A</i> نفرض أننا نحدد المتغيرات <i>X, Y and Z</i> على التوالي والتي تشير إلى كمية الأسلحة لدى كل دولة، ووحدة القياس هي قيمة الأموال من الأسلحة التي تملكها كل دولة منهم. في نموذج ريتشاردسون كمية الأسلحة التي تمتلكها الدول عبر الوقت هي $T=K+1$، وهي تعتمد على 4 مبادئ: 1 كمية الأسلحة التي يملكونها كل الوقت $T=K$ 2 كمية الأسلحة التي قد يبنونها كاستجابة لمستويات الأسلحة لدى الدول الأخرى. 3 كمية الأسلحة التي يمكن التخلص منها بسبب ميولاتهم الداخلية (كما رأينا بالنسبة للوم.أ فإن الحفاظ على قواتها يمكن أن يكون مكلفا وأحيانا يطرح مشروع التخفيضات أوقات السلم إما بسبب أولويات أخرى أو العجز في الميزانية). 4 إذا كانت على استعداد للحرب أو لها مظالم ضد دول أخرى، هنا نرصد كمية الأسلحة المراد تجهيزها على أي حال حتى وإن لم تظهر الدول الأخرى أي تهديد. انطلاقا من هذه المبادئ والفرضيات يمكن للدول أن تتنبأ بسلوك الوحدات السياسية الأخرى اتجاهها، بحيث تبني سيناريوهات وفقا لكمية الأسلحة وسلوك الدولة.

تم الاستناد إلى مجموعة من المراجع لتنظيم التقنيات المعروضة بالجدول¹.

من خلال الجدول يمكننا أن نلاحظ مدى تعدد المناهج والتقنيات التي تستخدم في رسم السيناريوهات المستقبلية والتي تعتبر مهمة في ما يتعلق بعلم المستقبل الذي يعد من أهم العلوم المعاصرة على الرغم من كونه يتسم بعدم الدقة واللاموضوعية ومع ذلك فإنه لا يزال يقدم لنا أدوات التحليل الرئيسية التي تقود وتدعم مسار العملية البحثية خلال فترة زمنية تتراوح من عشرة إلى خمسة عشرة عاما، فعلى سبيل المثال يقدم لنا منهج مصفوفة التأثير المتبادل مجموعة من التحليلات التي تتغير وفق تغير المتغيرات والفواعل والأهم العلاقة بينهم، أما نموذج ريتشاردسون لسباق التسلح فيعتبر مهما جدا من أجل تحليل

¹ - لبناء الجدول تم الاستعانة بالمراجع التالية:

- ميشال غوديه، فيليب دوران، قيس الهمامي، تر: محمد سليم قلالة و قيس الهمامي، الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسات والأقاليم. مخبر ليبسور LIPSOR، الابتكار، الاستشراف الاستراتيجي والتنظيم.

<http://www.lapropective.fr/dyn/traductions/contents/dunod-unesco-varab-ext.pdf>

- ميشال غوديه، قيس الهمامي، الاستشراف الاستراتيجي المشاكل والمناهج. كراس ليبسور، رقم 20، 2005.

- فوزي حسن حسين، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول (الولايات المتحدة نموذجا). القاهرة، مكتبة مدبولي، 2012.

- سامي نياض محل نصرت عبد الرحيم مداح، المحاكاة: الأداة الأكثر فاعلية في اتخاذ القرار الإداري المفهوم، المبرر، النوع، المنهج، لغاتها و برامجياتها. مجلة تكريت للعلوم الدارية والاقتصادية / المجلد 8 / - العدد 26، 2012.

-David Bigelow, An Analysis of the Richardson Arms Race Model. November 25, 2003.

http://jfrabajante.weebly.com/uploads/1/1/5/5/11551779/arms_race_models.pdf

- Bill Farr, Richardson's Arms Race ..Model. MA 2071 A '05, September 30, 2005.

http://www.math.wpi.edu/Course_Materials/MA2071A05/Lect/arms_race.pdf

تحركات الوحدات السياسية في زمن القوة والتسابق لامتلاك الأسلحة وهو نموذج جد معقد ويظهر هذا من خلال الأرقام والرموز التي رصدناها في الجدول أعلاه، وفيما يخص باقي التقنيات فكلها مهمة واستعمالها يختلف حسب القضية أو الأزمة أو الظاهرة المراد تحليلها ومنه يستطيع المستشرفون وصناع القرار من وضع مجموعة من البدائل التي تحدد خطواتهم المستقبلية.

بالتالي، انطلاقاً من التقنيات المعروضة أعلاه يتمكن المخططون وعلماء الاستشراف من جمع المعلومات وتحليلها ومراجعتها ووضع البدائل المناسبة والاستراتيجيات البديلة أيضاً، ومنه ينبغي على صانع القرار أن يختار الأنسب منها وهو ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تولي اهتماماً كبيراً بمراكز البحث العلمي والتنظير.

رابعا: تحليل التخطيط للسياسة الخارجية الأمريكية وفق نظرية القوة الذكية.

1- مفهوم نظرية القوة الذكية في الفكر الأمريكي.

إن التغير الحاصل في مجال حقل العلاقات الدولية والشؤون الخارجية جعل الحكومة -في أي دولة متقدمة والأخص في الولايات المتحدة الأمريكية بما أنها موضوع دراستنا- تتوجه بشكل كبير للاعتماد على الخبراء وعلماء الاستشراف والتخطيط، وهذا ما جعلها تشجع البحوث العلمية في مختلف التخصصات كونها كلها ستساهم في تقديم المعلومات اللازمة والدقيقة للمخططين في السياسة الخارجية، ففي عالم اليوم لا مجال لفصل السياسة عن الاقتصاد، ولا الاقتصاد عن المجال العسكري، ولا حتى إهمال المجال الاجتماعي والبيئي، ولا أي مجال عن الآخر، فعلى سبيل المثال هناك عدة اتفاقيات في مجال الأسلحة تمنع استخدام أو تجربة أنواع معينة من الأسلحة في مناطق جغرافية محددة نظراً للانعكاسات الخطيرة التي قد تنجم على الكائنات الحية، وفي مثال آخر لا يمكن للدولة أن تتطور في المجال التكنولوجي والعسكري أو إنتاج الأسلحة إذا كان اقتصادها متدهوراً... وغيرها من العلاقات التأثيرية.

على هذا الأساس تستند الولايات المتحدة الأمريكية إلى الخبراء في مجال التخطيط للسياسة الخارجية كونها مدركة بشكل كبير للدور الذي يقوم به هذا الفريق الذي يضم خبراء من عدة تخصصات كما يرتبط بشكل كبير بوزارة الخارجية وكذا مراكز البحث العلمي، فقد تعددت الأدبيات التي درست ما يسمى "مؤسسات التخطيط السياسي" مثل **think tanks** ومعاهد البحث والمجموعات الداعية والمساهمة في التأثير في صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية،¹ والتي تطورت من معاهد تقليدية للبحث إلى مؤسسات داعية ومسوقة لمجموعة من الأفكار مثل مؤسسة التخطيط السياسي التقليدية CFR التي تروج لأفكار سياسية معينة منذ القرن العشرين من بينها وجوب انفتاح هذه الدولة على

¹ -for more informations see : US foreign agenda, The role of think tanks in Us foreign policy. An electronic journal of the US department of states, N°3, November 2002.

-Val Burris, Elite policy-planning networks in the united states. Research in politics and society, vol,4, page 111-134.

البرالية العالمية أو ما نسميه الباب المفتوح، وهذا الباب في جوهره حول الانفتاح على الأسواق والمناطق لتوسيع الرأسمالية عبر الوطنية.¹

على ضوء المراجعات التي قامت بها الدول لسياستها الخارجية وخاصة الدول الكبرى التي تسعى للحفاظ على توازن واستقرار النظام العالمي لصالح استمرار هيمنتها، وجد صناع القرار أنه من الصعب الفصل بين أدوات القوة، فالقوة العسكرية والاقتصادية قد تصبح أحد مصادر قوة الدولة الناعمة كونها تجذب الآخرين، كما أنه من الصعب أن تعمل القوة الصلبة وحدها في ظل تزايد الخسائر الناجمة عن الحروب والنزاعات، ومن جهة أخرى من الصعب أن تعمل القوة الناعمة بشكل منفصل عن القوة العسكرية والاقتصادية التي تدعم مكانة الدولة عالمياً، وهو ما دفع في الأخير إلى ظهور "القوة الذكية في السياسة الخارجية" وهي استراتيجية متكاملة تسعى إلى الجمع ما بين القوة الصلبة والقوة الناعمة.

تعرف القوة الذكية على أنها القوة التي تجمع ما بين القوتين: الناعمة والصلبة أي الربط بين التسامح والشدّة، فبالقوة الناعمة يمكن تحقيق الأهداف المرجوة عن طريق الترغيب والجذب والقدرة على الاستقطاب والإقناع، ومن خلال الجاذبية الثقافية أو السياسية أو الإعلامية... التي تتمتع بها الدولة بهدف إقامة علاقات مع الحلفاء، تقديم المساعدات الاقتصادية، التبادل الثقافي مع الدول الأخرى وكذا خلق رأي عام مدعّم، في حين تجد القوة الصلبة ترجمتها العسكرية بالحرب المباشرة، وترجمتها السياسية بالمضايقة عبر الهيئات الدولية والإقليمية، وترجمتها الاقتصادية بسبل الضغط والمقاطعة والحصار، التي غالباً ما تمارسها من قبل دولة قوية ضد وحدة سياسية أو عبر دفع حلفائها لممارستها مع التلويح الدائم بإمكانية استخدام القوة.²

أما فيما يخص أدوات تحقيق القوة الذكية فيمكن اختصارها في مجموعة من النقاط والتي كانت خلاصة لتقرير مركز الدراسات العالمية والاستراتيجية الأمريكي (CENTER FOR STRATEGIC & INTERNATIONAL STUDIES) في عام 2007:³

أ- التأكيد على أهمية التحالفات والشراكة والمؤسسات التي تدعم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج، ورفض التحرك الانفرادي في السياسات العالمية والتأكيد على قيم الحماية والأعباء المشتركة ما بين الدول.

¹ – Nana de Graaff and Bostiaan Von Apeldoorn, America's post-cold war grand strategy-makers and policy planning network. university Amsterdam, Department of political science, paper presented at the annual convention of the international studies association, panel on US foreign policy meets elites studies, San Francisco, U.S.A, April 3, 2013, p 5.

² – كريم أبو سليم، سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية. مركز دمشق للأبحاث والدراسات، وجهات نظر، 2015/12/20، ص 7.

³ – لمزيد من المعلومات حول ما جاء في التقرير أنظر:

–Richard L. Armitage Joseph S. Nye, Jr, CSIS COMMISSION ON SMART POWER A smarter, more secure America. New York : CENTER FOR STRATEGIC & INTERNATIONAL STUDIES, 2007.

ب- المساهمة في التنمية العالمية وتطوير الدور التنموي العالمي، وكسب عطف الشعوب في قرارات السياسة الخارجية.

ج- التأكيد على أهمية الاندماج الاقتصادي في ظل قيم الاعتماد المتبادل والشراكة.

د- التأكيد على أهمية الدبلوماسية الشعبية وأهمية كسب العقول والقلوب والتأكيد على علاقات جيدة مع الشعوب الأخرى.

هـ- المساهمة في حل مشكلات عالمية مثل أمن الطاقة والمناخ والبيئة والتركيز على أهمية التكنولوجيا ودورها المتزايد.

تجدر الإشارة إلى أن النقاط التي جاءت في تقرير المركز الأمريكي ارتبطت بالحالة الأمريكية بحد ذاتها بالأخص ما تعلق بمراجعتها لسياستها الخارجية والحديث عن الأبعاد الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية في بعدها الناعم، وذلك في إطار يتبنى استراتيجية تتفرد فيها القوة العسكرية بالتحرك في السياسات العالمية، وهي النقطة التي أكد عليها "جوزيف ناي" فعصر المعلومات والتكنولوجيا يحتاج إلى الجمع بين القوتين في إطار القوة الذكية التي أثبتت فاعليتها ليس في عصرنا هذا فحسب أو فقط، وإنما بدأ تطبيقها في السياسة الخارجية منذ فترة الحرب الباردة من خلال محاولة نشر الديمقراطية والحرية والانفتاح على الأسواق.¹

من خلال الأفكار المعروضة أعلاه نستخلص بأن مفهوم القوة الذكية هو مفهوم تطوري يختلف عن مكوناته أي يختلف عن مفهومي القوة الصلبة والناعمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، كون هذه النظرية تجمع في طياتها مجموعة من المبادئ التي تركز على التعاون والتحالف والشراكات وكذا تعدد الفواعل ووجوب تحديد الأهداف من وراء استخدام القوة الذكية، مع ذلك يتطلب تحقيقها توفر الإمكانيات والموارد الفعلية بمعنى إمكانيات عسكرية واقتصادية ملموسة إلى جانب الأدوات الدبلوماسية والثقافية والسياسية أيضاً، هذا من جهة، إضافة مراعاة السياق الذي تستخدم فيه القوة الذكية بمعنى الذكاء السياقي Contextual intelligence الذي يعرفه جوزيف ناي على أنه القدرة على فهم البيئة المحيطة ومعرفة متى نستخدم أدوات القوة الذكية وفي أي موقف، وكأخر نقطة يجب عدم إهمال الجانب المؤسسي والذي يعتبر التحدي الحقيقي أمام تفعيل القوة الذكية وإنجاحها في السياسة الخارجية.

2- استناد الولايات المتحدة الأمريكية إلى مفهوم القوة الذكية في سياستها الخارجية الجديدة.

في إطار المتغيرات الحاصلة على المستوى الدولي توجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مساندة سياستها الخارجية وفق نظرية القوة الذكية، حيث برز استخدام هذه النظرية في السياسة الخارجية للدول التي اتجهت للتأكيد على القوة العسكرية واستمرار حالات التسلح، مع إدماج تلك القوة بأدوات ناعمة أخرى غير عسكرية، وقد اتضح هذا في تحركات الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية وحتى

¹ - نادية محمود مصطفى، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014، ص 66.

الصين هي الأخرى بصعودها كقوة اقتصادية بالتوازي مع ارتفاع نفقاتها التسليحية من جانب ووجود برامج وتحركات ثقافية من جانب آخر، نفس الشيء يحدث مع الدول الأوروبية من خلال بروز الاتحاد الأوروبي كقوة مؤثرة اقتصاديا وثقافيا.¹

ظهرت مجموعة من القضايا ذات البعد الإنساني والمعياري لكنها ارتبطت باستخدام القوة العسكرية لفرضها نلمس هذا مع قضايا التدخل الإنساني والحوار الثقافي والعدالة التوزيعية، كما ظهر الاهتمام بالبعد المعياري والقيمي بالموازاة مع رفع شعارات معيارية تتمثل في استخدام القوة العسكرية من خلال شعار الدفاع عن النفس والتدخل الإنساني العسكري والحرب على الإرهاب، وفي هذا الإطار تأتي نظرية الحرب العادلة التي تربط بين البعد القيمي والعسكري في الحديث عن أخلاقيات اللجوء إلى القوة العسكرية وشرعيته وقانونيته وعدالته.²

ففي الحرب الأمريكية على العراق وأفغانستان تبنت فكرة القوة الناعمة التي تناولها جوزيف ناي منذ عام 1990، كما ركزت على وجوب تطبيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والنهوض بالدولة العراقية لكن عبر التدخل العسكري، ليتبين فيما بعد أن هذا التدخل كان مسطرا له منذ التسعينات لكنه لم يجد التخطيط اللازم لينفذ في إطار السياسة الخارجية إلى غاية عام 2003، ودراسة البيئة الداخلية والخارجية للرئيس جورج وولكر بوش آنذاك يقدم العديد من الطروحات التي تثبت صحة هذه الفكرة، في نفس الإطار ظهرت مفاهيم الحرب على الإرهاب لنشر الديمقراطية ومحاربة الأنظمة الاستبدادية ومحور الشر على اعتبار أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض عكس هذه الدول التي اتهمت بمساندة الإرهاب، وهو ما أدخل الو.م.أ في عدة حروب وصراعات أضرت بميزانيتها ومست بسمعتها، ما جعلها تتجه إلى القوة الذكية.

دشن جوزيف ناي مفهوم القوة الذكية في 2003 لكن المفهوم ظهر عام 2008 على أرض الواقع في الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي باراك أوباما وتناولته هيلاري كلينتون عام 2009 كمفهوم حيوي لدعم السياسة الخارجية الأمريكية، ومفهوم القوة الذكية يأتي في قلب عملية تحويل القوة **Power** **conversion** ، حيث أن بعض الدول لديها مصادر كثيرة للقوة ولكنها تفشل في تحويلها لمخرجات تصب في صالح الدولة، ومنه جاء هذا المفهوم في إطار مراجعة السياسة الخارجية الأمريكية على أسس ذكية للجمع بين أدوات القوة الناعمة والصلبة معا.³

¹ - المرجع نفسه، ص 11، 12.

² - المرجع نفسه، ص 43.

³ - نادية محمود مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 63.

لمزيد من المعلومات حول القوة الذكية أنظر:

-Théo Corbucci , Pierre-William Frengonese, Soft power, hard power et smart power : le pouvoir selon Joseph Nye. vendredi 06 juin 2014.

https://www.nonfiction.fr/article-7095-soft_power_hard_power_et_smart_power_le_pouvoir_selon_joseph_nye.htm

في عهد الرئيس أوباما تم إعادة صياغة السياسة الخارجية، حيث ركزت على الإدارة بشكل كبير على التعاون مع غيرها من الأمم فعلى سبيل المثال خلال الحرب الأهلية بليبيا انضمت مع الدول الأوروبية لمساعدة قوات المعارضة على إسقاط نظام معمر القذافي، وهنا لم تتخذ الدور الريادي وإنما سمحت للدول الأوروبية وقوات المتمردين بأخذ الريادة وهو ما أثار غضب بعض المراقبين الذين يعتقدون بأن على الو.م.أ أن تلعب دورا أكثر قوة في الشؤون العالمية،¹ لكن هذه الدولة من ناحية استراتيجية في فترة التدخل سحبت تكنولوجيتها وهنا وجدت القوات الأوروبية حرجا في عدم قدرتها على التمييز بين النيران الصديقة ونيران العدو، وهنا تكون أمريكا قد وازنت بين القوتين.

بعد وصول الرئيس الجديد دونالد ترامب إلى سدة الحكم بتاريخ 20 يناير 2017، كان عليه أن يواجه مجموعة من التحديات الدولية بقدرات وفرص أكثر تركيزا ضمن الحكومة الحديثة، بهدف فرض اتساق شامل على السياسة الخارجية الأمريكية، وبطبيعة الحال نحن نعلم بأن جميع الرؤساء يتخذون بالضرورة الخيارات والقرارات الاستراتيجية على أساس الافتراضات الموجودة لديهم مسبقا، وحتى يتمكن ترامب من العمل على جعل قرارات السياسة الخارجية هامة وذات وزن، وهذا طبعا يحتاج إلى عمل جدي ولن يتأتى هذا إن لم يكن يملك فريقا يثق فيه، إضافة إلى نقطة ثانية جد مهمة تكمن في وجوب الاهتمام بالتقنيات والمناهج المتعددة، حتى يتمكن من الاختيار بين البدائل والاستراتيجيات الناجحة للسياسة الخارجية باعتبار أنها تمثل مسألة موت أو حياة.²

بالتالي يرى المراقبون بأن ترامب يملك شهية للحصول على معلومات التخطيط الاستراتيجي للإدارة الجديدة لكن ليس بالطرق المعتادة على اعتبار أنه يرسم أهدافا واسعة ويعمل لأجل تحقيقها بشكل مكثف بالاعتماد على المرونة والتكتيكات أي الاعتماد على القوة الذكية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لبلاده، وعندما يفشل التكتيك فإنه يتكيف ويتحرك بسرعة ولن يكون هذا إلا إذا كانت البدائل واسعة مع وجود دراسات استشرافية تحلل سلوك الفاعلين الدوليين والإقليميين من جهة، وكذا اختبار مختلف الفرضيات حسب المشكلة المطروحة والهدف المحدد وكذا حسب المنهج المناسب - حيث رصدنا في المحور الثالث من دراستنا مجموعة صغيرة من المناهج والتقنيات التي تساهم في عملية الاستشراف ورسم السيناريوهات والبدائل التي تساعد في اتخاذ القرار على مستوى السياسة الخارجية.

-Ernest J.Wilson, Hard power, Soft power, smart power.The annals of the American academy of political and social science. California : Sage publications, on June 16, 2008.

¹ - foreign policy : Key principles and practices, Op.Cit, p 161.

² - Colin Dueck, Strategic planning for the new administration. A Hoover institution essay. Washington, Islamism and the international stanford university , 2016, p p 1,2.

الخاتمة:

في الأخير نستخلص مما تم رصده في ورقتنا البحثية هذه أن التخطيط يعتبر عاملاً مهماً في صنع السياسة الخارجية، وقد لاحظنا هذا من خلال قراءتنا لمراحل تكوّن مجموعة التخطيط السياسي الأمريكية عندما لم يؤخذ بملف مجموعة التخطيط في عهد الوزير Rusk هنا فشلت السياسة الخارجية الأمريكية في التعامل مع أزمة الفيتنام، وبمرور الوقت أدرك صناع القرار بأن التخطيط يحتاج إلى جهد وعمل جدي بهدف الحصول على المعلومات الدقيقة وتحليلها والأهم معرفة كيفية استخدام تقنيات ومناهج علم الاستشراف بهدف رسم سيناريوهات والوصول إلى البدائل المناسبة وكيفية الاستجابة الاستراتيجية، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تشجع مراكز البحث العلمي ومجموعة التخطيط السياسي من مختلف التخصصات بهدف رسم استراتيجيات مستقبلية في كافة الميادين.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أدرك المراقبون بأن التخطيط السياسي الأمريكي متراجع بشكل كبير، وبالتالي لابد من منحه الأهمية اللازمة، ومن ناحية أخرى نرى بأن الرئيس الحالي "ترامب" أدرك بأن عمليات السياسة الخارجية الحالية لا تعمل بالشكل المطلوب وهو ما دفعه لاتخاذ العديد من القرارات بالتشاور مع الدائرة الوثيقة بما في ذلك مسؤولو الحكومة الرئيسيون، ومنه يمكننا وضع مجموعة من التوصيات التي لابد أن يعمل بها "ترامب" بهدف تحقيق سياسة خارجية فعالة:

- التعلم من خبرات القطاع الخاص.
- وضع وتنفيذ استراتيجية مبكرة وفعالة للأمن الوطني.
- استعادة التوازن الصحيح ما بين مجلس الأمن القومي والوزارات والوكالات.
- لابد على مستشار الأمن القومي للرئيس أن يلعب دور الوسيط الهادف والسياسي المنظم والوكيل الرئيسي.
- تعيين وتمكين مديرية التخطيط الاستراتيجي بمجموعة المجلس القومي الوطني.
- النظر في إنشاء مجلس فعال للتخطيط الاستراتيجي.

تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة تكمن في أن إنشاء مديريات للتخطيط السياسي وحدة أمر غير نافع إذا لم يكن عملها فعالاً ومؤثراً، فمهمة التخطيط ليس مجرد إنتاج أدبي وإنما صنع النتائج، فما يهم هو التأثير الذي لا يحدث إلا عندما يكون المخططون مؤثرين وليس فقط مفكرين، بمعنى أن يكونوا فواعل في اللعبة البيروقراطية، وهذا يتوجب أن يكونوا قادرين على الوصول إلى المعلومات وإلى صناع القرار رفيعي المستوى، إضافة إلى اكتسابهم لمهارات المفاوضة والمشاركة في الإجراءات العملية العادية، كإعداد مراجعة للميزانية أو توضيح بعض القضايا، السيطرة على المعلومات، التحالف مع نظرائهم في الحكومة الخارجية أو الدوائر المحلية المنتخبة، إضافة إلى كسب ثقة المسؤولين المهمين على رأسهم رئيس الدولة، أي كسب أوراق المساومة وهذا ما يجعل المخططين في السياسة الخارجية ذا مكانة مهمة ضمن وزارة الخارجية.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية.

أ- الكتب:

- ميشال غوديه، قيس الهمامي، الاستشراف الاستراتيجي المشاكل والمناهج. كراس ليبسور، رقم 20، 2005.
- نادية محمود مصطفى، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.
- فوزي حسن حسين، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول (الولايات المتحدة نموذجاً). القاهرة، مكتبة مدبولي، 2012.

ب- المقالات والدوريات:

- سامي نياي محل نصرت عبد الرحيم مداح، المحاكاة: الأداة الأكثر فاعلية في اتخاذ القرار الإداري المفهوم، المبرر، النوع، المنهج، لغاتها و برامجياتها. مجلة تكريت للعلوم الدارية والاقتصادية / المجلد 8 / - العدد 26، 2012.
- سعد السعيد، بسمة خليل الاوقاني، دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي (دراسة نظرية). بغداد: مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ع50، 2011.
- كريم أبو سليم، سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية. مركز دمشق للأبحاث والدراسات، وجهات نظر، 2015/12/20.

ج- المواقع الالكترونية:

- ميشال غوديه، فيليب دوران، قيس الهمامي، تر: محمد سليم قلالة و قيس الهمامي، الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسات والأقاليم. مخبر ليبسور LIPSOR، الابتكار، الاستشراف الاستراتيجي والتنظيم.
- <http://www.lapropective.fr/dyn/traductions/contents/dunod-unesco-varab-ext.pdf>

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية.

A- Rapport :

- Richard L. Armitage Joseph S. Nye, Jr, CSIS COMMISSION ON SMART POWER A smarter, more secure America. New York : CENTER FOR STRATEGIC & INTERNATIONAL STUDIES, 2007

B- Books.

- Colin Dueck, Strategic planning for the new administration. A Hoover institution essay. Washington, Islamism and the international stanford university , 2016.
- Georg Schild, American foreign policy extending from the golf war to the conflict in afghanistan : American foreign policy between unilateralism and multilateralism. departement of politicl sciences rheinixh Friedrich-Wilhelms- universitat Bonn phd, Summer 2002.
- Yves Simon, la prospective pratique et méthodes. Paris : ed, Economica, 1993.
- Nana de Graaff and Bostiaan Von Apeldoorn, America's post-cold war grand strategy-makers and policy planning network. university Amsterdam, Department of political science, paper presented at the annual convention of the international studies association, panel on US foreign policy meets elits studies, San Frcisco, U.S.A, April 3, 2013.

C- Articles:

- Brady Linda, « Planning for foreign policy : A framework for analysis » , International journal, vol 32, N°4, Autumn 1977.
- Daniel W.Drezner, The challenging future of strategic planning. The fletcher of world affaires . Vol.33 :I, winner/ spring 2009.
- Ernest J.Wilson, Hard power, Soft power, smart power.The annals of the American academy of political and social science. California : Sage publications, on June 16, 2008.
- US foreign agenda, The role of think tanks in Us foreign policy. An electronic journal of the US department of states, N°3, November 2002.
- Val Burris, Elite policy–planning networks in the united states. Research in politics and society, vol,4, 2008.
- C– Web net :
- Bill Farr, Richardson’s Arms Race ..Model. MA 2071 A ’05, September 30, 2005.
http://www.math.wpi.edu/Course_Materials/MA2071A05/Lect/arms_race.pdf
- David Bigelow, An Analysis of the Richardson Arms Race Model. November 25, 2003.
http://jfrabajante.weebly.com/uploads/1/1/5/5/11551779/arms_race_models.pdf
- foreign policy : Key principles and practices. Current ISSUES, 2015.
<https://www.closeup.org/lib/CurrentIssuesChapters/Foundational%20Unit%20-%20U.S.%20Foreign%20Policy.pdf>
- Théo Corbucci , Pierre–William Frengonese, Soft power, hard power et smart power : le pouvoir selon Joseph Nye. vendredi 06 juin 2014.
https://www.nonfiction.fr/article-7095-soft_power_hard_power_et_smart_power_le_pouvoir_selon_joseph_nye.htm
- la planification strategique, manuel planification strategique , Association pour l’étude et l’évaluation d’actions de développement ,south research, consulté le 7/8/ 2017.
http://portailqualite.acodev.be/fr/system/files/node/254/la_planification_strategique.pdf

مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط (2013-2016) دراسة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة

الدكتورة فوزية الفرجاني
دكتورة في اللغة والأدب والحضارة العربية
جامعة صفاقس-تونس

الملخص:

اهتمنا في هذه الدراسة بالاستراتيجية الأمريكية الشاملة لمكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط بين سنتي 2013 و2016. وركزنا على إشكالية مركزية مجالها البحث في طبيعة هذه الاستراتيجية وعلاقتها باستراتيجية الأمن القومي الأمريكية، ودراسة المتغيرات التي شهدتها والثوابت التي حافظت عليها، والنظر في حصيلة الإنجازات والإخفاقات التي ورثتها إدارة دونالد ترامب عن إدارة باراك أوباما في ميدان مكافحة الإرهاب. ومردّ اهتمامنا بهذه الاستراتيجية إلى أهميتها وتداعياتها على البلدان العربية ودور دراستها في المساعدة على فهم بعض الجوانب من السياسات الأمريكية وعلى تحليل الفترة الانتقالية بين حكمي أوباما وترامب. وقسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور: في الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب طبيعة ومنزلة في استراتيجية الأمن القومي أولاً، والمتغيرات والثوابت ثانياً، وحصيلة النجاحات والإخفاقات في ميداني الحرب العسكرية ومعركة الأفكار ثالثاً. واعتمدنا منهجاً يجمع بين التحليل والمقارنة. وانطلقنا ممّا تعلنه الوثائق الرسمية دون إهمال ما تسكت عنه. فتبين لنا أنّ الولايات المتحدة اعتمدت في الفترة المعنية استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب قامت على القوة الذكية وهدفت إلى مواجهة التنظيمات الإرهابية في المديين القريب والبعيد. واتضح الانسجام بين هذه الاستراتيجية واستراتيجية الأمن القومي أهدافاً ورؤية وأفكاراً ضمنية. وتبين من دراسة المتغيرات التي شهدتها أو تزامنت معها والثوابت التي حافظت عليها أنّ الجهود الميدانية الأمريكية شهدت تكثيفاً وانتقالاً من طريقة أثر القدم الخفيفة إلى أثر القدم المتوسطة، ولكنّ الولايات المتحدة حافظت على الأهداف والمبادئ والتكتيكات العسكرية التي اعتمدتها قبل سنة 2013. واتضح من البحث في حصيلة الإنجازات والإخفاقات أنّ علامات الإخفاق كانت أبرز، ولم تظهر الدلائل على النجاح الأمريكي في الحطّ من قدرة التنظيمات الإرهابية على التكيف والانتعاش والتوالد.

الكلمات المفتاحية: أمريكا- الشرق الأوسط- الاستراتيجية- مكافحة الإرهاب- المعركة العسكرية-

معركة الأفكار.

Abstract:

This study has dealt with the American comprehensive counterterrorism strategy in the Middle East, in the period between 2013 and 2016. It has focused on the issue of the strategy nature and relation with the American national security strategy, the variables and constants in implementing the strategy and the outcome of successes and failures inherited by the Trump administration from the Obama administration in the field of counterterrorism. Our Interest in the American counterterrorism strategy is due to its importance and impacts on the Arab World and the key role of its study in the understanding of the American policies and the analysis of the transition period between Obama and Trump. This research paper has been divided into three chapters: The first studies the nature of American counterterrorism strategy and its relation with the American national security strategy. The second highlights the strategy's variables and constants. The third part focuses on the outcome of successes and failures. By adopting a methodology that combines analysis and comparison, it was revealed that the American strategy was a comprehensive one based on the smart power and aimed at combating the terrorist organizations in the near and long terms and that the

strategy was consistent with the national security strategy in terms of objectives, approach and implicit ideas. By studying the variables and constants, it was clear that the American efforts have been intensified and moved from the light footprint to the medium footprint way. However the United States of America has maintained the objectives, principles and military tactics adopted before 2013. By the end of Obama's second term in office, the failures were more prominent than the successes and the United States of America failed in degrading the ability of the terrorist organizations to adapt, recover and reproduce.

Key words: America- Middle East- Strategy- Counterterrorism- Military Battle- Battle of Ideas.

المقدمة

نفترض أنّ البحث في "الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب" (Comprehensive Counterterrorism Strategy)¹ يمكن أن يساعد على فهم بعض الجوانب من السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة في حكم الرئيس باراك أوباما (Barack Obama)، كما يمكن أن يساعد على النظر في حصيلة الإنجازات والإخفاقات التي ورثتها إدارة دونالد ترامب (Donald Trump) عن إدارة أوباما في ميدان مكافحة الإرهاب والتطرف.

وسعينا إلى دراسة الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب لأنّ البحث في هذا الموضوع يساعد على فهم بعض الجوانب من السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط. وخيرنا التركيز على الفترة الممتدة بين سنتي 2013 و2016 لأنها توافق ولاية أوباما الثانية. أمّا سنة 2013 فقد أعلن فيها الرئيس أوباما أهداف الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب ووسائلها، ووعد بتحقيق إنجازات عمليّة في هذا الميدان. وأمّا سنة 2016 فإنّ اعتمادها نهاية للمرحلة المدروسة ساعدنا على رصد ما حقّقه إدارة أوباما من نتائج ومقارنته بالوعود السابقة. وخيرنا في هذه الدراسة الانطلاق من بعض الوثائق الرسميّة الصادرة في الفترة المعنيّة لأنها توفر مادّة يمكن الاشتغال بها. واعتمدنا خطاب أوباما يوم 23 ماي سنة 2013 لأنّه الخطاب الذي وضح فيه هذه الاستراتيجية أولاً، واستراتيجية الأمن القوميّ التي أصدرها البيت الأبيض سنة 2015² لأنها الوثيقة الأساسيّة التي يمكن انطلاقاً منها تحديد منزلة استراتيجية مكافحة الإرهاب في استراتيجية الأمن القوميّ الأمريكيّة ثانياً³. وفضلاً عن الوثائق الصادرة بين سنتي 2013 و2016 استعنا بالوثائق الرسميّة التي ظهرت في ولاية أوباما الأولى فيما نجريه من مقارنات قصد رصد الثوابت والمتغيّرات في الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب.

ويدور هذا البحث على إشكاليّة نعبر عنها بالأسئلة التالية: ما طبيعة هذه الاستراتيجية وما منزلتها في استراتيجية الأمن القوميّ الأمريكيّة؟ وفيم تتمثّل المتغيّرات التي شهدتها بين سنتي 2013 و2016

¹ هو الوصف الذي أسنده الرئيس باراك أوباما للاستراتيجية التي ذكرها في خطاب له يوم 23 ماي سنة 2013:

Barack Obama, Address on Drones and Terrorism at the Nation Defense University, May 23, 2013, in: AmericanRhetoric.com.

وذكر في هذا الخطاب أنّ الولايات المتحدة في مفترق طرق وأنّها في حاجة إلى إعادة فهم التهديدات التي تواجهها وتحديد كينيّة مواجهتها واتخاذ القرارات المناسبة في شأنها، ووعد بتحقيق إنجازات عمليّة باتّباع هذه الاستراتيجية. وتعتبر هذه الاستراتيجية إحدى الحلقات في سلسلة السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة في مواجهة التهديد الإرهابي منذ تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001. فقد خاضت حرباً على الإرهاب في الشرق الأوسط. وكانت هذه الحرب طويلة المدى استخدمت فيها الولايات المتحدة مصادر قوتها الصلبة والناعمة (hard power and soft power). فشنت حرباً في أفغانستان سنة 2001 وفي العراق سنة 2003، وكان الهدف منها القضاء على الإرهاب والإرهابيين، وخاضت حرب أفكار (War of Ideas) ساعية إلى التصدي لإيديولوجيّة الإرهابيين، وأطلقت برنامجاً للحرية (Freedom Agenda) في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل القضاء على الأسباب التي قوّت إدارة بوش الابن (George Walker Bush) أنّها تولّد الإرهاب كالاغتراب السياسي الناتج عن الاستبداد و"فجوة الحرّيّة" في المنطقة والفقر الناتج عن السياسات التتمويّة الفاشلة.

²White House, National Security Strategy, 29, 2015.

³ لا يمنعنا ذلك من الاستفادة من بعض خطابات أوباما الأخرى الدائرة على مكافحة الإرهاب والتطرف.

والثوابت التي حافظت عليها؟ وما هي حصيلة الإنجازات والإخفاقات التي ورثتها إدارة ترامب عن إدارة أوباما في ميدان مكافحة الإرهاب والتطرف؟

واعتمدنا منهجا ثنائي المدخل. المدخل الأول تحليلي والهدف منه هو تحديد طبيعة هذه الاستراتيجية أهدافا ووسائل ومقاربة، والنظر في أسباب عدم تحقق أهدافها كاملة. والمدخل الثاني مقارني، والغاية منه تحديد منزلة هذه الاستراتيجية في استراتيجية الأمن القومي أولا، وضبط مواطن الائتلاف والاختلاف بين هذه الاستراتيجية والثانية التي اعتمدتها إدارة أوباما قبل سنة 2013، ورصد العوائق التي حالت دون تحقق أهدافها تحققا تاما من خلال المقارنة بين أهدافها المعلنة وما تحقق من إنجازات على الميدان ثانيا.

وقسمنا هذا البحث إلى ثلاثة محاور كبرى ثنائية التركيب:

أولا: في الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب

1- طبيعة الاستراتيجية

2- استراتيجيتا مكافحة الإرهاب الأمن القومي

ثانيا: المتغيرات والثوابت

1- المتغيرات

2- الثوابت

ثالثا: حصيلة الإنجازات والإخفاقات

1- ميدان المعركة العسكرية

2- معركة الأفكار

أولا: في الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب

1- طبيعتها

يتطلب النظر في طبيعة الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب¹ التي اتبعتها الولايات المتحدة بين سنتي 2013 و2016 البحث في أهدافها ووسائلها والأفكار الضمنية التي قامت عليها.

تحدث الرئيس أوباما في الخطاب الذي ألقاه يوم 23 ماي سنة 2013 عن مستقبل مكافحة الإرهاب في ظل ولايته الثانية. وذكر فيه أن أهداف مكافحة الإرهاب تتمثل في تفكيك الشبكات الإرهابية التي تمثل خطرا مباشرا على الولايات المتحدة ومنعها من اتخاذ موطئ قدم لها والحفاظ على الحريات والمثل العليا التي يدافع عنها الأمريكيون². وتبعا لذلك ذكر أن الدور الأساسي للولايات المتحدة هو استكمال مهمة دحر تنظيم القاعدة والقوى المنتسبة إليها في بلدان مختلفة مثل أفغانستان وباكستان واليمن

¹ المقصود بمكافحة الإرهاب جملة من الممارسات والتكتيكات والتقنيات والاستراتيجيات الهادفة إلى مواجهة التهديدات أو الأعمال الإرهابية الكائنة أو المحتملة.

² Obama, Address on Drones and Terrorism, May 23, 2013, op.cit, p : 3

والصومال ومالي¹. ويعود تركيز الاهتمام على هذا التنظيم إلى أنّ تفكيكه وإلحاق الهزيمة به من أولويات الأمن القوميّ العليا عند الرئيس أوباما². ففي تلك الهزيمة ضمان لأمن مواطني الولايات المتحدة ومصالحها. وإذا كانت القاعدة على هذا القدر من الأهمية فقد قلّل الرئيس أوباما في خطابه المذكور من شأن جماعات أخرى. واعتبرها مجرد مجموعات من المليشيات المحليّة المتطرّفة التي تهتمّ بالاستيلاء على الأراضي، ولكنّه دعا إل الحذر من أيّة دلائل على أنّ تلك المجموعات قد تتحوّل من تهديدات محليّة إلى تهديدات عابرة للحدود الوطنيّة.

إنّ الخطر، بحسب هذا التصرّو، منحصر في ثلاثة أطراف. وهي "العناصر الفتّاكة المنتسبة للقاعدة، وإن كانت أقلّ قدرة من ذي قبل، والتهديدات التي تواجه المرافق وشبكات الأعمال في الخارج، والمتطرّفون من داخل البلاد"³. ففي غياب جماعة إرهابيّة قادرة على التخطيط لهجمات شبيهة بتفجيرات سبتمبر سنة 2001 بعد مقتل أسامة بن لادن سنة 2011 وهزيمة القاعدة، لا تتعدّى الهجمات التي يتوقّعها الرئيس أوباما عمليّات شبيهة بما كان عليه الأمر قبل سنة 2001 ومتمثّلة في استهداف الإرهابيّين خارج الولايات المتحدة للدبلوماسيّين الأمريكيّين خاصة والغربيّين عامة والشركات الغربيّة أو عمليّات الاختطاف والأعمال الإجراميّة أو الأعمال الإرهابية المحدودة التي يقوم بها متطرّفون أمريكيّون موالون للقاعدة داخلها.

وبسبب إدراك الخطر على هذه الشاكلة أعلن الرئيس أوباما أنّ الردّ المناسب لا يكون بشنّ حرب مستمرّة على الإرهاب وإنّما بسلسلة من الجهود الهادفة إلى تفكيك الشبكات الإرهابيّة التي تهدّد أمريكا. ولا يخفى في ذلك ميله إلى الواقعيّة في تصوّر الدور الأمريكيّ في مكافحة الإرهاب. ويتنزّل في هذا السياق قوله: "لا أستطيع أنا ولا أيّ رئيس غيري أن نعد بإلحاق الهزيمة الكاملة بالإرهاب. لن نستطيع محو الشرّ الكامن في قلوب البشر والقضاء على كلّ خطر محقق بمجتمعنا المنفتح"⁴.

ولتحقيق الأهداف المطلوبة ذكر أنّ الولايات المتحدة في حاجة إلى كلّ عناصر القوّة القوميّة لكسب معركة الإرادة (battle of wills) ومعركة الأفكار (battle of ideas)⁵. ويعكس ذلك إرادة الانتصار في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب في المدى القريب والمدى البعيد. ولذلك كانت الاستراتيجية شاملة لما يمكن أن يساعد على ذلك من وسائل. إنّها تجمع بين استخدام الطائرات دون طيار تكتيكا عسكريّا وجمع المعلومات الاستخباراتيّة وتبادلها واعتقال الإرهابيّين ومقاضاتهم. وهو ما يمكن أن يتيح

¹ ليست الإستراتيجية الأمريكيّة لمكافحة الإرهاب خاصة بالشرق العربيّ أو بمنطقة الخليج العربيّ، وإنّما تشمل كذلك شمال إفريقيا ومناطق أخرى. فهي تهدف إلى مواجهة الإرهاب في ما أسمته إدارة بوش الابن بـ"الشرق الأوسط الكبير" الذي يقصد به البلدان العربيّة مضاف إليها إسرائيل والبلدان ذات الأغلبية المسلمة مثل باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا.

² White House, National Security for Counterterrorism, 26, 2011, p : 1.

³ Obama, Address on Drones and Terrorism, May 23, 2013, op.ct, p : 3.

نعمد في هذا الشاهد وفي كلّ الشواهد اللاحقة تعريبنّا الخاص لما ورد في المصادر والمراجع باللغة الإنجليزيّة.

⁴Ibid.

⁵Ibid, p : 4.

مكافحة الإرهاب في المدى القريب. ويعدّ هذان الاختياران بديلاً من اجتياح الدول التي تؤوي الإرهابيين واستخدام القوات البرية في حرب ميدانية طويلة الأمد. وفي ذلك محاولة لتجاوز الأخطاء التي ترتبت عن اجتياح دولتين ذاتي سيادة في زمن الرئيس بوش الابن، وهما أفغانستان والعراق. وفيه كذلك سعي إلى تفادي التكاليف المادية والبشرية الباهظة التي نتجت عن حرب العراق خاصة. ولأحداث نوع من التوازن الذي يمنع التكتيكات العسكرية من الطغيان على مشهد مكافحة الإرهاب، تعتمد الاستراتيجية الأمريكية على الدبلوماسية أداة لمكافحة الإرهاب.

ولا تنحصر وسائل مكافحة الإرهاب في المدى القريب، وإنما تتعداه إلى المدى البعيد. فهي تجمع بين معالجة المظالم الكامنة والصراعات والأزمات التي تغذي التطرف من شمال إفريقيا إلى جنوب آسيا ودعم عمليات التحول إلى الديمقراطية في بلدان "الربيع العربي" وتعزيز المعارضة في سوريا والسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين¹. وإضافة إلى هذه الجهود في الميدان السياسي تشمل الاستراتيجية الأمريكية جهوداً أخرى في الميدان الاقتصادي ومنها مساعدة البلدان في الشرق الأوسط على تحديث اقتصاداتها وتشجيع روح المبادرة، ومنها كذلك تقديم المساعدات الأجنبية. إنّ المقاربة طويلة المدى تدلّ على الرغبة في الانتصار في معركة الأفكار التي تخوضها الولايات لكسب القلوب والعقول في المنطقة. وتدلّ كذلك على تصوّر لأسباب الإرهاب بوصفه من إفرازات البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إنّه، بحسب هذا التصوّر، ناتج عمّا تعانیه المنطقة من استبداد سياسيّ وغياب للحريّة وفشل اقتصاديّ ومشاكل اجتماعية وغيرها من المظالم.

وهكذا يتضح من الوسائل المعتمدة في مكافحة الإرهاب أنّ هذه الاستراتيجية شاملة وقائمة على القوة الذكية (smart power) التي تتمثّل في الجمع بين القوتين الصلبة والناعمة².

2- استراتيجيتا مكافحة الإرهاب والأمن القومي

إنّ الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب التي سعت إدارة أوباما إلى تفعيلها بين سنتي 2013 و2016 جزء من استراتيجية الأمن القومي³. فهي تساعد على تحقيق المصالح القومية الأمريكية¹. فرّع

¹Ibid.

عولت الولايات المتحدة في هذه الجهود على جميع عناصر القوة الوطنية لكسب معركة الإرادة والأفكار. يقول الرئيس أوباما في هذا الإطار: "أعتقد أنّ استخدام القوة يجب أن يُنظر إليه باعتباره جزءاً من مناقشة أكثر اتساعاً نحتاج إلى طرحها حول استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب... لا يمكننا استخدام القوة في كلّ مكان تتأصل فيه أيديولوجية متطرّقة، وفي غياب استراتيجية تحدّ من منبع التطرف سوف نبرهن حرب دائمة إلى الأبد... على أنّنا نلحق الهزيمة بأنفسنا ونغيّر بلدنا بطرق مقلقة، المصدر نفسه، ص: 9. وهذا دليل على أنّ مكافحة التطرف العنيف بمعالجة المظالم والصراعات والفجوات التي تغذي جزءاً من الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب.

²Anna Dimitrova, Obama's Foreign Policy: Between Pragmatic Realism and Smart Diplomacy, in: www.culturaldiplomacy.org/.../Anna-Dimitrova-Obama's-Foreign-..., p: 4.

نشير إلى أنّنا نعتدّ في هذا البحث بعض المراجع الصادرة عن مراكز خبرة (Think Tanks) أو مراكز بحوث ودراسات نظراً إلى طبيعة موضوع بحثنا. فهو متعلّق بقضية راهنة تهتمّ بها هذه المراكز كثيراً وتنتشر في شأنها تقارير ودراسات نراها مهمة لأنّها ثمره جهود الخبراء في هذا الموضوع.

³ يعرف هاري يارجر (Harry Yarger) استراتيجية الأمن القومي التعريف التالي: "قنّ (وعلم) تطوير القوة القومية (الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية) وتطبيقها وتنسيقها من أجل تحقيق الأهداف المتصلة بالأمن القومي".

التقرير الخاص باستراتيجية الأمن القومي لسنة 2015 هذه المصالح إلى أربعة أنواع، وهي الأمن (security) والازدهار (prosperity) والقيم (values) والنظام الدولي (international order). ولاستراتيجية مكافحة الإرهاب دور في تحقيق المصالح المتصلة بالأمن والقيم والنظام الدولي. أما في مجال الأمن فمكافحة تهديد الإرهاب المتواصل جزء من أهداف أمنية أخرى مثل تعزيز الأمن القومي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومواجهة التغير المناخي وتنمية الأمن الصحي العالمي. وأما في مجال القيم فإن مكافحة الإرهاب في المدى البعيد بمعالجة أسبابه تندرج ضمن أحد الأهداف المتصلة بالقيم. وهو المتمثل في دعم الديمقراطيات الناشئة. وفي هذا يتنزل تأكيد الرئيس أوباما أن دعم عمليات التحول الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا إحدى وسائل مكافحة الإرهاب بمعالجة المظالم التي تغذيها.² وأما في مجال النظام الدولي فإن مكافحة الإرهاب تساعد على تحقيق الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهو أحد الأهداف المتعلقة بالنظام الدولي.³

إن الصلة بين استراتيجيتنا مكافحة الإرهاب والأمن القومي وطيدة. فالأولى جزء من الثانية وفي خدمة أهدافها. وبينهما تناسق يظهر في المصالح القومية والقيمية المشتركة. ولكن الصلة بينهما تتجاوز ذلك إلى الأفكار الأساسية التي بُنيت عليها. إن أبرزها فكرة القيادة الأمريكية التي تعني، في ظل إدارة أوباما، "القدرة الفريدة على إدارة المجموعة الدولية وقيادتها لمواجهة التحديات الأمنية"⁴ التي تشمل الخطر الإرهابي وتحديات الأمن السيبراني (cybersecurity) وآثار التغير المناخي ونقشي الأوبئة في العالم وغيرها.⁵

Harry Yarger, Strategic Theory for the 21st century: The Little Book on Big Strategy, February 2006, in: www.css.ethz.ch/en/services/digital-library/publications/.../20753, p: 11.

ويطالب القانون الأمريكي كل الإدارات بإصدار تقارير في شأنها. وقد دأبت على ذلك كل إدارة جديدة منذ سنة 1987 تاريخ إصدار أولى استراتيجيات الأمن القومي في الولايات المتحدة. وكانت إدارة أوباما مطالبة بإصدار تقرير خاص باستراتيجية الأمن القومي لولايتها الثانية. ولكنها تأخرت في ذلك ولم تصدره إلا في فيفري سنة 2015. وهو ما جعلها تتعرض إلى انتقادات واسعة مدارها على غياب هذه الاستراتيجية. وبررت سوزان رايس (Suzan Rice) مستشارة الأمن القومي عدم إصدارها سنة 2014 بالقول: "لو وضعناها في فيفري أو أبريل أو جويلية لتجاوزتها الأحداث بعد أسبوعين". راجع:

Adam Quinn, Obama's National Security Strategy: Predicting US Policy in the Context of Changing Worldviews: Chatham House, The Royal Institute of International Affairs, January 2015, in: <https://www.cathamhouse.org/20150109/obamanationalsecurit...>, p: 4.

¹ المصلحة القومية مفهوم أساسي في السياسة الخارجية. وهي تتألف من الأهداف والاختيارات التي توجه سلوك الدولة الخارجي وتجمع بين المشاغل الأمنية والأخلاقية والأولويات المشتركة بين الدول،

Eugenio Lilli, The Arab Awakening and US Counterterrorism in the Greater Middle East: A Mixed Opportunity, Journal of Terrorism research, vol. 6, issue 2, May 2015, p: 18.

² Obama, Address on Drones and Terrorism, May 23, 2013, op.cit, p: 10- 11.

³ من أهدافه الأخرى الدفع باتجاه إعادة التوازن في علاقة الولايات المتحدة بآسيا والمحيط الهادي وتقوية التحالف الدائم مع أوروبا والاهتمام بمستقبل إفريقيا وتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني بين الأمريكيتين.

⁴ The White House, National Security Strategy, 2015, op.cit, p: i.

⁵ للتوسع في الطرق التي وعد البيت الأبيض باعتمادها لتحمل أعباء هذه القيادة راجع المصدر نفسه، ص ص: 2- 5.

وإضافة إلى أثر فكرة القيادة الأمريكية في مقاربة إدارة أوباما للمسائل الأمنية عامة وكيفية مواجهتها، فإنّ لنظرية الحركة الاجتماعية¹ (Social Movement Theory) حضورا كامنا في تصوّرها لمسألة خاصة، وهي جذور الإرهاب. فأثر الربط بين الإرهاب والبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا ينحصر في استراتيجية مكافحة الإرهاب، وإنّما يتعدّها إلى استراتيجية الأمن القوميّ كذلك. ففي سياق تفسير أحد الأهداف المتصلة بالأمن القوميّ في تقرير سنة 2015، وهو السعي إلى الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وردت إشارة إلى الصلة بين غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان والعنف والصراع الطائفيّ من بيروت إلى بغداد من جهة ونشأة الجماعات الإرهابية الجديدة من جهة أخرى².

إنّ من مظاهر الانسجام بين استراتيجيتنا مكافحة الإرهاب والأمن القوميّ كذلك أنّهما تقومان على فكرة أساسية مفادها أنّ الإرهاب مشكلة دولية. وهذا ما يجعل مواجهته تتطلّب مجهودا تقوم به المجموعة الدولية بزعامة الولايات المتحدة. فهو، وإن كان نابعا من منطقة محدّدة هي الشرق الأوسط، قابل للمعالجة الدولية عن طريق القوة الخارجية.

في ضوء ما سبق يتبيّن أنّ استراتيجية مكافحة الإرهاب بين سنتي 2013 و2016 تتسم بواقعية الأهداف وتنوّع الأهداف وترتكز على القوة الذكية. ويتبيّن كذلك أنّ أهدافها المعلنة ووسائلها وما بنيت عليه من أفكار أساسية في انسجام مع استراتيجية أساسية: استراتيجية الأمن القوميّ. ويبقى البحث في هذه الاستراتيجية من الناحية العملية ضرورياً لأنّه يتيح النظر فيما شهدته من متغيّرات في المرحلة المعنية وما حافظت عليه من ثوابت.

ثانيا: المتغيّرات والثوابت

1- المتغيّرات

يقسّم بعض الخبراء مرحلة ما بعد مقتل أسامة بن لادن إلى مرحلتين فرعيتين³. تبدأ المرحلة الأولى سنة 2011 وتنتهي سنة 2014، في حين تبدأ المرحلة الثانية في أواخر سنة 2014 وتنتهي في نهاية

¹ هي نظرية تسعى إلى فهم جذور التعبئة الاجتماعية ونتائجها. والعالم، بناء على هذه النظرية، منقسم بين من يملكون الإنتاج والعمال وبين المستغلين والمستغلين وبين الأسياد والعبيد،

Katharine Gorka, The Flawed Science Behind America's Counter-Terrorism Strategy, The Council on Global Security, October 2014, in: www.academia.edu/.../The_Flawed_Science_Behind_Americas_Co..., p: 7.

وتعتبر هذه النظرية الإرهاب تعبيرا عن مظالم مشروعة مثل الظروف الاقتصادية المتردية والاستبداد السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان والحريات المدنية.

² White House, National Security Strategy, 2015, op.cit, p: 26.

³ خلافا لهذا الاتجاه ينظر خبراء آخرون إلى المرحلة الممتدة بين سنتي 2011 و2016 بوصفها مرحلة غير منقسمة. يقسّم مايكل فيكرز (Mickael Vickers) حرب الولايات المتحدة على القاعدة وحلفائها وفروعها إلى ثلاثة مراحل يتّضح من خلالها المسار الاستراتيجي لهذه الحرب: امتدت المرحلة الأولى من سنة 2001 إلى سنة 2006، وهدفت إلى الإطاحة بنظام طالبان والتخلّص من ملجأ القاعدة في أفغانستان والقبض على قادة القاعدة الكبار. وامتدت المرحلة الثانية بين نهاية سنة 2006 وسنة 2011، وشهدت القيام بضربات قوية ضدّ القاعدة. ويعتبر مقتل أسامة بن لادن في سبتمبر سنة 2011 تنويعا لهذه المرحلة. وامتدت المرحلة الثالثة من سنة 2011 إلى سنة 2016، وظهرت فيها الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وانفصلت عن القاعدة. وانكبّت الولايات المتحدة على مكافحتها.

سنة 2016¹. ونميل إلى هذا التقسيم الزمنيّ لأنّه يوضّح التغيرات الميدانيّة والعمليّة التي شهدتها الاستراتيجية الأمريكيّة لمكافحة الإرهاب في المرحلة التي ندرسها. وبناء على هذا يمكننا تقسيم المرحلة بين سنتي 2013 و2016 إلى مرحلتين صغيرين: تنتهي الأولى سنة 2014، وهي امتداد للتي اعتمدتها الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب بعد مقتل ابن لادن. وفي أواخر سنة 2014 تبدأ مرحلة جديدة من تفعيل هذه الاستراتيجية وتنتهي مع نهاية ولاية الرئيس أوباما الثانية. ويبرز الفرق بين المرحلتين في درجة كثافة الجهود الأمريكيّة في مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط.

أما المرحلة الصغرى الأولى فقد اعتمدت فيها واشنطن استراتيجية المسؤولية المحدودة التي يسمّيها هال براندز وبيتر فيفر "أثر القدم الخفيفة"² (light-footprint). وفيها أنقصت من جهودها الهادفة إلى مكافحة الإرهاب بعد مقتل ابن لادن، وركّزت على استهداف التنظيمات الإرهابيّة التي اعتبرتها الأكثر خطورة وقلّلت من خطورة جماعات إرهابيّة أخرى. وعوّلت على دور الشركاء المحليّين في محاربة التنظيمات الإرهابيّة الموجودة في أرضهم³. وشجّعت على الإصلاح السياسي والاقتصاديّ طويل المدى لمعالجة أسباب الإرهاب. ولم تسع هذه الطريقة إلى التخلّص الجذريّ من الإرهاب بأدوات فعّالة بقدر ما سعت إلى احتوائه.

وأما المرحلة الصغرى الثانية فقد شهدت تكثيفاً لجهود مكافحة الإرهاب أطلق عليه هال براندز وبيتر فيفر اسم "أثر القدم المعتدلة"⁴ (medium-footprint). وقد تطلّبت استخدام القوّة العسكريّة بشكل أكثر اتساعاً وقوّة من مرحلة أثر القدم الخفيفة. وحافظت الولايات المتحدة على اعتماد الضربات بالطائرات دون طيّار، ولكنها أدمجتها في حملات جويّة أكثر قوّة. ولم تكتف بالتعويل على جهود الشركاء في الميدان وإنما عزّزت جهودها في مساعدة قوات الشركاء ومرافقتهم في المعركة⁵. وأحجمت عن الجهود المكلفة الهادفة إلى تغيير مجتمعات الشرق الأوسط كما تمّ تخيل ذلك في برنامج الحرية في زمن الرئيس بوش. واكتفت ببحث الشركاء المحليّين على القيام بالإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة التي تضعف قدرة

Michael Vickers, What the Trump Administration Needs to Know : Lessons Learned from Fifteen Years of Counterterrorism Operations, in: The Center for Security Studies, What the New Administration Needs to Know: Lessons Learned from Fifteen Years of Counterterrorism Operations (Proceeding from The January 26– 27, 2017 conference), in: georgetowensecuritystudiesreview.org/.../Vickers-What-the-Trump..., pp: 34– 36.

¹ Hal Brands and Peter Feaver, After ISIS : U.S. Political– Military Strategy in the Global War on Terrorism, Center for Strategic and Budgetary Assessments, 2017, in: csbaonline.org/.../After_ISIS_US_Politico-Military_Studies_in_th...

يعرض الكاتبان مقترحات استراتيجية يمكن لإدارة ترامب أن تختار أحدها. ولكنّ بعض هذه المقترحات تمّ العمل به في مكافحة الإرهاب قبل سنة 2016.

² Ibid, p: 9.

³ المقصود بالشركاء الحكومات المحليّة التي تحارب داعش. ويتمثّل دورها في توفير القوات البريّة التي تقاتل داعش. وتقوم الولايات المتحدة بتدريبها ودعمها ومساعدتها.

⁴ Hal Brands and Peter Feaver, After ISIS, op.cit, p: 13.

⁵ حدّد الرئيس أوباما عناصر هذه الاستراتيجية:

Obama, Address to the Nation on the Islamic State of Iraq and the Levant, September 10, 2014, in: AmericanRhetoric.com, pp: 2– 4.

الإرهابيين على استغلال المظالم والمشاكل والأزمات التي تعاني منها المنطقة لصالحهم. وبسبب اعتماد هذه الطريقة في مكافحة الإرهاب والتركيز على تقديم المزيد من الدعم والمساعدة لقوات الشركاء في الميدان "تحسّنت فعالية القوات المحلية التي تحارب داعش في العراق وسوريا منذ أن انتقلت الولايات المتحدة من مقارنة أثر القدم الخفيفة في 2011-2014 إلى مقارنة أكثر قوّة في أواخر 2014".¹

وأما أسباب الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية فهي مرتبطة بما شهدته ساحة مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط من أحداث. يتمثل أوّل هذه الأحداث في انفصال داعش عن القاعدة وتطوّرهما وتحولهما إلى خطر إرهابي إقليمي وعالمي بارز. وتعتبر السنتان 2014 و2015 مرحلة الذروة في تطوّر داعش وانتعاشها الذي برز خاصّة عند سقوط الموصل يوم 10 جوان سنة 2014. وهو ما كشف عدم قدرة الجيش العراقي الذي تدرّبه الولايات المتحدة على الحفاظ على سيادة حكومة بغداد على ترابها الوطني. وتزامن هذا الحدث مع الحرب الأهلية العنيفة بين الحكومة البعثية في سوريا والقوات المتمردة التي يسيطر عليها الجهاديون. وتزامن كذلك مع انتشار التهديد الإرهابي في بلدان أخرى من المنطقة العربية مثل تونس وليبيا ومصر والكويت من جهة وتنامي خطر الذئاب المنفردة والخلايا الصغرى في بلدان مختلفة من العالم من جهة أخرى.

وفي مواجهة تحدّي هذه الأحداث برزت متغيّرات استراتيجية في ساحة الحرب ضدّ داعش². وتجلّى أبرز هذه المتغيّرات في التدخل العسكري الروسي في الحرب ضدّ داعش برّاً وجوّاً وبحراً في سنة 2015. وهو التدخل الذي "غيّر معادلات التوازن الاستراتيجي في الحرب التي ظلّت تميل لصالح التنظيم الإرهابي طيلة الفترة التي سبقت هذا التدخل. حيث أخرجت دول التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة التي ظلّت ضرباتها وفعاليتها الجوية طيلة عام كامل دون مستوى التحدي والخطر"³. وشملت المتغيّرات الاستراتيجية في ميدان محاربة داعش التي ذكرها عماد علوّ كذلك دخول حاملات الطائرات الفرنسية والصينية في الحرب وتشكيل عدد من التحالفات العسكرية الإقليمية والدولية وإعادة افتتاح القوات البرية وتمركزها ونشر نوعية جديدة من قوات العمليات الخاصة الأمريكية والدفع باتجاه حلّ سلمي للمشكلة السورية وزيادة الدعم العسكري الأمريكي والروسي والغربي للجيش الإقليمي النظامية المشتبكة مع تنظيم داعش⁴.

وهكذا يتبيّن أنّ مكافحة الولايات المتحدة الإرهاب في الشرق الأوسط في المرحلة المدروسة شهدت تكثيفاً للجهود العسكرية في ميدان الحرب ضدّ داعش. ونتج ذلك عن مواجهة تحدّي الأحداث في منتصف سنة 2014 وأواخرها وتزامن مع بعض المتغيّرات الاستراتيجية الإقليمية والدولية.

¹ Ibid, p: 15.

² توسّع عماد علوّ في تحليل هذه المتغيّرات الاستراتيجية، عماد علوّ، المتغيّرات الاستراتيجية في مسرح الحرب ضدّ تنظيم داعش الإرهابي، المركز الأوروبي العربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 25 جانفي 2016، على الموقع: www.europarabct.com/...

³ نفسه.

⁴ يذكر عماد علوّ منها: الجيش العراقي والجيش العربي السوري والجيش الوطني الليبي وقوات البيشمركة الكردية وقوات حماية الشعب الكردي.

2- الثوابت

رغم المتغيّرات التي شهدتها الجهود الأمريكيّة الرامية إلى مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط فإنّ بعض القواعد الموجّهة للسلوك الأمريكيّ ظلّت ثابتة. ويتمثّل أبرز هذه القواعد في المرونة ومحاولة التكيف مع الأحداث. ورد في وثيقة الأمن القوميّ لسنة 2015 أنّ الولايات المتحدة قامت بـ"تكييف استراتيجية مكافحة الإرهاب مع تهديد إرهابيّ متطوّر"¹. ويندرج في هذا الإطار الانتقال من التركيز على مكافحة القاعدة إلى مكافحة داعش والانتقال من أثر القدم الخفيفة إلى أثر القدم المتوسطة. وهو ما يتماشى مع فكرة القابليّة للاستمرار التي تمت الإشارة إليها في الوثيقة الخاصة بالاستراتيجية الأمريكيّة لمكافحة الإرهاب التي صدرت سنة 2011: "نحن متعهدون بحملة واسعة وقابلة للاستمرار وإدماجية تستخدم كلّ أدوات القوة الأمريكيّة- العسكرية والمدنيّة وقوّة قيمنا- معا مع جهود الحلفاء والشركاء والمؤسسات التعدّدية"². واستعمل الرئيس أوباما كذلك عبارة "استراتيجية مكافحة الإرهاب القابلة للاستمرار"³ (sustainable counterterrorism strategy).

وبقطع النظر عن مدى الالتزام بالمبادئ التي توجّه الجهود الأمريكيّة في مكافحة الإرهاب فقد تردّد في الخطاب الرسميّ الأمريكيّ التذكير بهذه المبادئ التي من المفترض أن تكون من الثوابت التي ينبغي الالتزام بها في كلّ مراحل مكافحة الإرهاب. وقد حدّدت الوثيقة الخاصّة بمكافحة الإرهاب التي صدرت سنة 2011 في: الالتزام بقيم الولايات المتحدة الأساسيّة مثل احترام حقوق الإنسان والحقوق الشخصية والمدنيّة وسيادة القانون والموازنة بين الأمن والشفافيّة أولاً، وبناء شراكات أمنيّة تساعد على العمل التعاونيّ مع الشركاء في تبادل المعلومات الاستخباراتيّة والتدريب والعمليات ومكافحة التطرّف وتقوية أنشطة المؤسسات التعدّدية الدوليّة والإقليميّة ثانياً، واستخدام وسائل مكافحة الإرهاب بشكل مناسب وبالحرص على التوازن بين الاعتبارات طويلة المدى وقصيرة المدى ثالثاً، وبناء ثقافة مرونة وصمود تجعل الولايات المتحدة مستعدّة للردّ على كلّ عمل إرهابيّ محتمل رابعاً.

إنّ الأهداف هي من أبرز عناصر الثبات في الاستراتيجية الأمريكيّة لمكافحة الإرهاب كذلك. فهي تشمل حماية الشعب الأمريكيّ في الداخل والمصالح الأمريكيّة في الشرق الأوسط. ويدلّ على ذلك الحرص على إضعاف التنظيمات الإرهابيّة التي تمثّل تهديداً وخطراً من وجهة النظر الأمريكيّة. ولئن تركّزت الجهود منذ أواخر سنة 2014 على محاربة داعش في العراق وسوريا فإنّ الأهداف الأمريكيّة ظلّت نفسها مقارنة بسنة 2011.⁴

¹White House, National Security Strategy, 2015, op.cit, p: 1.

²White House, National Strategy for counterterrorism, 2011, op.cit, p: 2.

³ Obama, On the Administration's Approach to Counter-Terrorism, December 6, 2016, in: AmericanRhetoric.com, p: 7.

⁴ تمّ التركيز في إستراتيجية مكافحة الإرهاب لسنة 2011 على تنظيم القاعدة. وتتمثّل هذه الأهداف في تعطيل القاعدة وفروعها ومناصريها وإضعافهم وتفكيكهم وهزمهم والتخلّص من ملاجئهم الآمنة ومكافحة أيديولوجيّتهم. وهي أهداف يمكن أن تشمل داعش رغم أنّها لم تتحوّل آنذاك إلى تهديد خطير للمصالح الأمريكيّة:

White House, National Strategy for counterterrorism, 2011, op.cit, pp: 8- 9.

وتتجاوز مواطن الثبات في الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب المبادئ والأهداف إلى التكتيكات العسكرية. وتعتبر الضربات بالطائرات دون طيار أبرز هذه التكتيكات، إلا أن اعتماد هذه الضربات لم يبدأ سنة 2011. فقد كانت الضربات بالطائرات دون طيار من المبادئ الاستراتيجية لإدارة بوش الابن، وحافظت عليها إدارة أوباما، وكانت أكثر استخداما لها¹.

ورغم أن الرئيس أوباما قد بنى حملته الرئاسية سنة 2008 على فكرة "التغيير" خاصة في السياسة الخارجية فإن في مكافحة الإرهاب استمرارا إلى حد ما. ورغم الحرص على سحب عبارة "الحرب العالمية على الإرهاب" من الاستعمال الرسمي واستبدالها بعبارة "مكافحة الإرهاب" فإن البيت الأبيض يعترف بأن الاستراتيجية القومية لمكافحة الإرهاب مبنية على الأساس نفسه الذي وضعته الاستراتيجيات السابقة قبل أوباما وعلى العديد من عناصر المقاربة الأمريكية في مكافحة الإرهاب الثابتة الخاصة بحكومة الولايات المتحدة². ولكنه يعترف كذلك بأنها تتبنى طريقة أكثر تخصصا وتركيزا على محاربة تنظيم إرهابي بعينه بدلا من محاربة الدول أو محاربة الإسلام³. وقد حافظت إدارة أوباما على هذه المقاربة في مرحلتي أثر القدم الخفيفة وأثر القدم المتوسطة. ولم تتحول، رغم تطور التهديد الإرهابي، إلى طريقة أثر القدم الثقيلة⁴. ورغم أن مقتل ابن لادن أشاع الاعتقاد بانتهاء القاعدة هزيمة نهائية فلم تتخل واشنطن عن هذه المقاربة، ولم تتبن الاختيار الاستراتيجي البديل المتمثل في الانسحاب من ميدان محاربة الإرهاب فيما وراء البحار ولم تخير الانعزال والإحجام عن التورط في الخارج. وهذا ما يجعل الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب تتسم بالثبات فضلا عن اتسامها بالشمولية والمرونة رغم أن البلاغيات الرئاسية توحى في كثير من الأحيان بالتغيير⁵. ويتطلب البحث في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة في مكافحة الإرهاب في المرحلة المعنية كذلك النظر في حصيلة الإنجازات والإخفاقات التي خلقتها إدارة أوباما لإدارة ترامب.

¹ للتوسع في دراسة تاريخ استخدام الطائرات دون طيار استراتيجية عملياتية في مكافحة الإرهاب دراسة نقدية، راجع:

Cameron Gable, The US Drone Policy under the Obama Administration : Critical Appraisal, Yonsei Journal of International Studies : Law & Order, vol. 6, issue 1, Spring/ Summer 2014, pp : 17– 37.

² رغم مطلب التغيير عند الرئيس أوباما ظلت تقسيمه الحرب إلى حرب عسكرية وحرب أفكار مستعملة في خطاباته. وتجسدت في عبارات من قبيل "حلبة المعلومات والأفكار"، 17: p, op.cit, 2011, White House, National Strategy for counterterrorism, و"معركة الإرادة ومعركة الأفكار"، 4: p, op.cit, Obama, Address on Drones and Terrorism, و"معركة القلوب والعقول"، Obama, Pentagon Address on the Progress Toward Defeating ISIL, July 6, 2015, in: AmericanRhetoric.com, p: 5.

³ White House, National Strategy for counterterrorism, 2011, op.cit, p: 2.

⁴ يُقصد بها الحرب العالمية على الإرهاب التي مكنت الولايات المتحدة في عهد الرئيس بوش الابن من شنّ حربين على دولتين: أفغانستان والعراق.

⁵ يظهر ذلك في الكلام على المنعرجات في مكافحة الإرهاب وعن بلوغ الولايات المتحدة مفترق طرق أكثر من مرة وعن ضرورة إعادة تحديد التهديد الإرهابي ودرجة خطورته على أمن الأمريكيين والمصالح القومية الأمريكية الاستراتيجية والقيمية.

ثالثاً: حصيلة الإنجازات والإخفاقات

1- ميدان المعركة العسكرية

نخیر في دراسة حصيلة الإنجازات والإخفاقات الانطلاق ممّا تعلنه الوثائق الرسميّة الأمريكيّة دون إهمال ما تسكت عنه. ونَتَّخِذ خطابي 6 ديسمبر سنة 2016 و 10 جانفي سنة 2017¹ مصدرين أساسيين. فقد وردت فيهما إشارة إلى النجاحات الأمريكيّة في ميدان مكافحة الإرهاب. ويتمثّل أبرز هذه النجاحات في منع هجمات على الولايات المتحدة شبيهة بما حدث في الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001. وهو علامة النجاح نفسها التي تکرّر ذكرها في الوثائق الأمريكيّة السابقة². ويعدّ قتل الزعماء الإرهابيين من أبرز علامات النجاح كذلك. فمثلاً أعلى الخطاب الرسميّ الأمريكيّ من مقتل ابن لادن قبل سنة 2013 ذكر الرئيس أوباما في خطاب الوداع أنّ الائتلاف الدوليّ الذي قاده الولايات المتحدة في محاربة داعش نجح في القضاء على قادتها إضافة إلى تحرير قرابة نصف الأراضي التي سيطرت عليها³.

وإذا كانت الجهود الأمريكيّين الهادفة إلى مكافحة الإرهاب في أفغانستان وباكستان قد مكّنت، بحسب ما ذكره الرئيس أوباما، من تفكيك القاعدة وتحويلها إلى صورة زائفة عمّا كانت عليه سابقاً (shadow of its former self)⁴ فإنّ مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وفي بلدان أخرى مثل ليبيا ومالي والصومال واليمن قد وضعت داعش في طريق الهزيمة⁵. واللافت أنّ عدد الضربات العسكريّة ضدّ داعش في العراق وسوريا والطرقات المعتمدة في مكافحتها تُذكر في خطابات الرئيس أوباما أدلّة على نجاح الجهود الأمريكيّة كذلك. وهي تشمل إقامة الائتلاف الدوليّ من أكثر من سبعين دولة وتقوية الموارد الاستخباراتيّة واتخاذ القوات المحليّة شريكة في الميدان والضربات بالطائرات دون طيار للقبض على الإرهابيين والحفاظ على أرواح الجنود الأمريكيّين وإزالة الملاجئ الإرهابيّة الأمانة واستهداف الموارد المالية الحيويّة الخاصّة بداعش⁶.

ويعتبر بعض الخبراء الجهود الأمريكيّة في مكافحة الإرهاب القائمة على أثر القدم المعتدلة منذ أواخر سنة 2014 أقلّ الاختيارات الاستراتيجية سوءاً مقارنة ببدائل أخرى مثل أثر القدم الخفيفة أو الثقيلة أو اختيار الانعزال لأنّها ساعدت على جعل داعش تتكبّد أنواعاً من الخسائر⁷. ويرجع دارسون

¹Obama,

– On the Administration's Approach to Counter-Terrorism, December 6, 2016, op.cit.

– Presidential Farewell Address, January 10, 2017, in: AmericanRhetoric.com.

²White House, National Security Strategy, 2015, op.cit./Obama, Address on Drones and Terrorism, May 23, 2013, op.cit.

³Obama, Presidential Farewell Address, January 10, 2017, op.cit, p: 8.

⁴Obama, On the Administration's Approach to Counter-Terrorism, December 6, 2016, op.cit, p: 2.

⁵ لم يعلن الرئيس أوباما في خطاب الوداع الهزيمة الكاملة لداعش، ولكنه أبدى تفاؤلاً عندما أكد أنّها سوف تُحطّم وأنّ كلّ من يهدّد أمريكا لن يكون سالماً،

Obama, Presidential Farewell Address, January 10, 2017, op.cit, p: 8.

⁶Obama, On the Administration's Approach to Counter-Terrorism, December 6, 2016, op.cit, p: 4.

⁷Hal Brands and Peter Feaver, After ISIS, op.cit, p: 2.

آخرون النجاح الأمريكي في مكافحة الإرهاب إلى اعتماد بعض الاستراتيجيات العملية الناجحة مثل الدفاعات الصلبة (hardened defenses) والعمليات التي توجهها المخابرات وحملات الضربات الدقيقة القوية والدائمة ودعم قوات الشركاء والشبكة العالمية لمكافحة الإرهاب (The Global Counterterrorism Network)¹. إلا أن النجاح الأمريكي في مكافحة الإرهاب نسبي. وفي بعض خطابات الرئيس أوباما صور تخيليه غير قابلة للمقايضة والضبط. ويظهر ذلك في الصورتين اللتين اختارهما لوضعية كل من القاعدة وداعش في نهاية ولايته. فإذا كانت القاعدة آنذاك صورة زائفة عما كانت عليه سابقا فإن داعش بصدد تلقي ضربات تقسم ظهرها. فهو يقول إن النقطة الجوهرية هي "أننا نقسم ظهر داعش"² (we are breaking the back of ISIS). وهو ما يجعل تقييم مدى نجاح الولايات المتحدة في القضاء على هذين التنظيمين الإرهابيين تقييما دقيقا عملية عسيرة. ولم يقدم الخطاب الرسمي معطيات دقيقة عن وضعيتهما ومدى عجزهما عن الانتعاش من جديد أو توليد فروع أكثر تطرفا وعنفا. وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس أوباما نسب مشهد النجاح وأبدى رغبته في عدم رسم صورة وردية عن الوضع في الشرق الأوسط³، وذكر أن الوضع مازال صعبا بسبب انتشار الإرهاب في مناطق مختلفة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ووجود داعش التي تحارب بوصفها شبكة إرهابية وتمردا في الوقت نفسه فضلا عن عسر الوضع في أفغانستان.

ومن علامات الفشل في مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط أن الخطر الإرهابي هدد الولايات المتحدة نفسها، وهو ما جعلها تعمل على "مكافحة التطرف العنيف" في الداخل في الوقت الذي تكافح فيه الإرهاب في الخارج. ويظهر هذا الخطر في بعض الأعمال الإرهابية التي نفذها أفراد تم تجنيدهم عبر وسائل الاتصال في أماكن مختلفة من البلاد⁴. ولم تظهر الدلائل على أن إلحاق الهزيمة العسكرية بداعش، إن تحقق بشكل كامل، يمكن أن يمنع تنظيمات إرهابية شبيهة بها أو أكثر عنفا منها من خلافتها في الميدان مثلما كانت هي خليفة للقاعدة.

وتشير الدراسات إلى أن الجهود الأمريكية في مكافحة الإرهاب منذ سنة 2001 أدت إلى نتائج عكسية. ولم تحقق إدارة أوباما استثناء في هذا الشأن. طرح إريك جوبنر (Erick Goepner) سؤالا مهما: "هل كان لجهود الولايات المتحدة تأثير قوي في الإرهاب طيلة السنوات الخمس عشرة الماضية؟"⁵، وبين، من خلال تحليل المعطيات، أن الجهود الأمريكية ارتبطت بازدياد تردّي وضعيّة

¹Michael Vickers, What the Trump Administration Needs to Know, op.cit, pp: 37– 39.

²Obama, On the Administration' s Approach to Counter- Terrorism, December 6, 2016, op.cit, p: 4.

³Ibid, p: 3.

⁴مثل تفجيرات ماراثون بوسطن سنة 2013 وعملية إطلاق النار في غارلاند في ولاية تكساس سنة 2015 والهجوم على النادي الليلي في أورلاندو سنة 2016 والتفجيرات في نيوجرسي ونيويورك في السنة نفسها.

⁵Erick Goepner, Measuring the Effectiveness of America' s War on Terror, Parameters, vol. 46, issue 1, Spring 2016, p: 111.

الإرهاب وكانت غير فعّالة في تحقيق الأهداف المعلنة، ولم يتم إلحاق الهزيمة بالجماعات الإرهابية، وتزايد عدد التنظيمات الإرهابية مقارنة بما كان عليه الأمر سنة 2001.

ويمكن تفسير الفشل الأمريكي في مكافحة الإرهاب بأسباب مختلفة. يذهب مايكل فيكرز إلى أنّ الفشل يعود إلى اعتماد بعض الاستراتيجيات العملية الفاشلة نسبياً أو كلياً، ويذكر منها ما أسماه "الاستراتيجيات التي تتكل على شريك مشكوك فيه". ويقصد بها الشراكة مع روسيا في سوريا. وهي الإستراتيجية التي أنتجت، بحسب رأيه، وضعيّة استراتيجية مريبة وأضعفت حلفاء الولايات المتحدة وقوّت أعداءها. ويذكر كذلك استراتيجية الاحتواء التي فشلت قبل الحادي عشر من سبتمبر كما فشلت في سوريا وليبيا.

ويرجع مايكل مكول (Michael McCaul) هذا الفشل إلى سببين هما قدرة الإرهابيين على التكيف والفشل السياسي الأمريكي في التصدي لذلك بسبب الاهتمام الحصريّ بجماعات محدّدة بدلا من "الحركة الإرهابية الإسلامية الواسعة"¹. فهو يرى أنّ سنوات من القيادة الفاشلة في واشنطن جعلت الولايات المتحدة عرضة لهجوم محتمل قد تشنّه ما أسماها "القوات الراديكالية"². إنّه يبيّن أنّ تراجع أمريكا عن المسرح العالميّ أنتج فراغات قوّة استغلّها الإرهابيون ويدعو الولايات المتحدة إلى الاعتراف بأنّها تخوض "حرباً عالميّة على الإرهاب الإسلامي"³ وفي هذه الدعوة عودة ضمنيّة إلى ما قبل الرئيس أوباما.

وقد يعود هذا الفشل إلى أسباب أخرى تتمثّل في تجاهل بعض الأسباب التي يستغلّها الإرهابيون في الدعاية والتجنيد. ومنها تجاهل عمليّة السلام في الشرق الأوسط والانحياز الدائم لإسرائيل. ومنها كذلك صورة الولايات المتحدة في المنطقة. فما زالت تبدو في صورة الدولة الغازية وريثة الامبراطوريات الاستعماريّة والدولة التي لا تهتمّ إلّا بمصالحها الثابتة في المنطقة وإن أبدت سعياً إلى حماية مصالح الشركاء بمكافحة الإرهاب.

يدلّ ما سبق على أنّ علامات الفشل في مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط في المرحلة المدروسة أبرز من علامات النجاح. فلننّ حقّق الولايات المتحدة بعض النجاحات التكتيكيّة في القضاء على الزعماء الإرهابيين وعرقلة مساعي التنظيمات الإرهابية فإنّها لم تنجح في تكيكها والتخلّص منها نهائياً

¹Michael McCaul, A National Strategy to Win the War against Islamist Terror, Homeland Security Committee, September 2016, in : <https://homeland.house.gov/.../A-National-Strategy-to-Win-the-W...>, p: 7.

هذه الوثيقة الإستراتيجية أراد لها كاتبها أن تكون دليلاً موجّهاً للرئيس اللاحق بعد الرئيس أوباما. ويتمثّل أبرز أولوياتها في إيقاف التجنيد داخل الولايات المتحدة ومنع الإرهابيين من الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل ومن العودة إلى ساحة المعركة ومنع ظهور شبكات جديدة وملاجئ أمنة أخرى والانتصار في معركة الأفكار.

²Ibid, p: 2.

³Ibid, p: 5.

وشلّ قدرتها على التوالد والتكاثر الناتجة عن قابليّتها للتكيّف. وإذا كان الأمر على هذه الشاكلة في ميدان المكافحة العسكرية للإرهاب فما هي حصيلة النجاحات والإخفاقات في ميدان معركة الأفكار؟

2- معركة الأفكار

تعود جذور عبارة "معركة الأفكار" إلى تقسيمة الحرب على الإرهاب إلى حرب عسكريّة وحرب أفكار في زمن الرئيس بوش الابن¹. كانت حرب الأفكار هادفة إلى نزع المشروعيّة عن الإرهابيين وأيديولوجيّتهم، وارتبطت ببرنامج الحرية الذي أطلقته إدارة الرئيس بوش الابن في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولذلك سعت إلى تغيير الظروف الموضوعيّة التي يستغلّها الإرهابيون لتسويغ أعمالهم. وشملت مجالين. أمّا الأوّل فهو تشجيع الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان في المنطقة تصدياً لجذور الإرهاب وأسبابه الكامنة في البيئة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي يستغلّها الإرهابيون. وأمّا الثاني فهو مكافحة ما سُمّي "التطرّف العنيف" تصدياً للأسباب الأيديولوجيّة التي تولّد الإرهاب وتجعل من يتبنونها فكرا يتحوّلون إلى مقتربين للإرهاب فعلاً². وقامت إدارة أوباما باستبدال الحرب العالميّة على الإرهاب بسلسلة الجهود الهادفة والمثابرة لتفكيك شبكات معيّنة من المتطرّفين العنيفين الذين يهدّدون أمريكا كما مرّ البيان.

وفي بعض خطابات الرئيس أوباما إشادة بجهود الولايات المتحدة وشركائها في ميدان معركة الأفكار وذكر لها بوصفها من علامات النجاح دون تحديد نتائجها. وفي هذا السياق يذكر الرئيس أوباما الجهود التشاركيّة في التصديّ للرسائل الإرهابيّة في وسائل الاتصال الاجتماعيّ، ويشير إلى مركز الالتزام العالميّ (the Global Engagement Center) الهادف إلى إعلاء صوت من يتصدّون لداعش وتشويهها للإسلام³. إنّه يمثّل إحدى المبادرات متعدّدة الأطراف التي اشتركت فيها الولايات المتحدة مع بقية البلدان في ميدان حرب الأفكار. وهي مبادرات دوليّة هادفة إلى مكافحة التطرّف العنيف⁴.

وعلاوة على ذكر الجهود نفسها، يذكر الرئيس أوباما كذلك ما ينبغي أن يكون عليه الأمر بدلا من تحديد نتائج الجهود تحديدا دقيقا. فعند الإشارة إلى دور الاستراتيجية طويلة المدى في تقليص التهديد

¹ ورد في وثيقة وزارة الخارجية الأمريكيّة لسنة 2006 أنّ الحرب على الإرهاب كانت "من البداية حرب أسلحة وحرب أفكار في الوقت نفسه، معركة ضدّ الإرهابيين وأيديولوجيّتهم القاتلة"،

United States Department of State, National Strategy for Combating Terrorism, 29, 2006, p: 7.

² تمّ استعمال عبارة "مكافحة التطرّف العنيف" رسمياً في صيف سنة 2005. ولكن ظلّت مكافحة التطرّف العنيف من الناحية العمليّة مفهوماً ثانوياً وتابعاً للحرب العالميّة على الإرهاب، ولم يتحوّل إلى مفهوم استراتيجيّ شامل إلّا مع إدارة أوباما،

Katharine Gorka, The Flawed Science Behind America's Counter-Terrorism Strategy, op.cit, p: 6.

³Obama, On the Administration Approach to Counter-Terrorism, December 6, 2016, op.cit, p: 5.

⁴ تشمل هذه المبادرات كذلك الصندوق العالميّ للانخراط المجتمعيّ والصمود (the Global Community Engagement and Resilience Fund) ومركز هداية (Hedayah) والمعهد الدوليّ للعدالة وسيادة القانون (the International Institute of Justice and the Rule of Law) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (the Organisation for Security and Co-operation in Europe) ومركز صواب (the Sawab Center)،

Alia Awadallah and others, Losing the War of Ideas: Countering Violent Extremism in the Age of Trump, Center for American Progress, August 2017, in : <https://www.americanprogress.org/issues/.../08/.../losing-war-ideas/>, p: 6.

الإرهابي بالطرق التي تقوّي المجتمعات الهشة يذكر أنّ على الولايات المتحدة تشجيع التنمية والعناية بالشباب وبالكرامة الإنسانية والإعلاء من شأن الحريات المدنية. وهو في ذلك لا يحدّد ما أنجز في هذا الميدان، وإنّما يشير إلى مجال الممكن والمتاح رغم أنّه في آخر ولايته الثانية¹. إنّهُ يعترف في خطاب الوداع بأنّ الجهود الأمريكيّة الهادفة إل توسيع الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة قد لا تكون مثاليّة²، ولكنّه يعتبرها ضروريّة في الدفاع عن أمريكا. وقد يعود عدم ذكر المنجزات في ميدان معركة الأفكار إلى صعوبة قياس درجة النجاح فيه³.

إنّ بعض الخبراء يرون أنّ الجهود الأمريكيّة التي تمثّلت في حثّ الشركاء المحليين على القيام بالإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة التي يمكن أن تضعف تأثير الأيديولوجية المشتركة بين المتطرفين لم تحقّق إلّا نجاحاً متوسطاً للغاية⁴. ويرى آخرون أنّ الولايات المتحدة فوّتت فرصة الهبة العربيّة التي بدأت سنة 2011 وطالب القائلون بها بالقيم نفسها التي تعمل الولايات المتحدة بدورها على تشجيعها في المنطقة. وهو ما جعل الديمقراطية لا تشهد، حتى في ولاية أوباما الثانية، تقدّماً في بلدان الشرق الأوسط بحسب وجهة نظرهم⁵.

وقد يكون ارتباط السعي الأمريكيّ إلى توسيع الديمقراطية في المنطقة وتشجيع الحرية بمختلف أشكالها وأبعادها بعمليات مكافحة الإرهاب أحد الأسباب التي تفسّر عدم تحقّق نتائج بارزة في هذا المجال. فهذا الارتباط امتداد للمقاربة الأمريكيّة في زمن الرئيس بوش الابن التي كان الخلط فيها بين محاربة الدول باسم الحرب على الإرهاب من جهة وإسقاط الأنظمة القائمة واستبدال الحكومات بحكومات جديدة من جهة أخرى بارزاً⁶. يرى مايكل فيكرز أنّ "استراتيجيّات تحفيز التغيير الديمقراطيّ وتحويل الدول" لم تنجح بوصفها استراتيجيّات عمليّاتية هادفة إلى مكافحة الإرهاب في العراق واليمن⁷.

وإذا لم تحقّق مساعي الولايات المتحدة إلى تغيير الظروف السياسيّة والاقتصاديّة التي يستغلّها الإرهابيون لصالحهم نجاحاً ملحوظاً فإنّ جهودها الرامية إلى التصديّ للأسباب الأيديولوجيّة المولّدة للإرهاب لم يبرز فيها النجاح كذلك. وفي هذا الإطار يذكر الرئيس أوباما أنّ "التطرّف العنيف" سوف

¹Obama, On the Administration Approach to Counter Terrorism, December 6, 2016, op.cit, p : 11.

²Obama, Presidential Farewell Address, January 10, 2017, op.cit, p : 9.

³ يكتفي الرئيس أوباما بالقول: "يحقّ لنا أن نفخر بالتقدّم الذي أحرزناه طيلة السنوات الثماني الماضية"، دون تفصيل لمعنى التقدّم وتجليّاته ومداه،

Obama, On the Administration Approach to Counter Terrorism, December 6, 2016, op.cit, p : 5.

⁴Hal Brands and Peter Feaver, After ISIS, op.cit, p : 14.

⁵ يعتبر يوجينيو (Eugenio Lilli) مثالا لهؤلاء الدارسين،

Eugenio Lilli, The Arab Awakening and US Counterterrorism in the Greater Middle East : A missed Opportunity, Journal of Terrorism Research, vol. 6, issue 2, May 2015, , p : 17.

ويستثني هذا الباحث النموذج التونسي ويعتبره استثناءً واعداً. ولكنّ ملاحظته تثير إشكالا نعيّر عنه في السؤال التالي: هل الاستثناء التونسي ناتج عن الجهود الأمريكيّة الرامية إلى تشجيع الحرية والديمقراطيّة في المنطقة أم هو وليد جهود الفاعلين المحليين المتمثّلة في تجربتي الحوار والوفاق الوطنيين؟ بعبارة أخرى: أين ينتهي جهد كلّ طرف ليبدأ جهد الطرف الآخر؟

⁶ مثال ذلك الحرب على العراق سنة 2003.

⁷Michael Vickers, What the Trump Administration Needs to Know, op.cit, p : 40.

يستمرّ ويبرّر ذلك بدور التكنولوجيا التي جعلت حجب العقول الهشة والقابلة للتأثر بالأيديولوجيات العنيفة عملية صعبة¹. وقد يكون مردّ الفشل في التصديّ للأسباب الأيديولوجية المؤدية للإرهاب إلى تأثر إدارة أوباما بنظرية الحركة الاجتماعية. وهي نظرية يمكن أن تفسّر الأسباب البيئية لظهور الجماعات الإرهابية، ولكنها لا تفسّر أسبابه الفكرية. فالبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية نفسها التي تكون أرضية لبروز جماعات إرهابية يمكن أن تولّد جماعات رافضة لوجود تلك الجماعات الإرهابية ومعادية لها. وفي مكافحة الإرهاب بمعالجة أسبابه الفكرية والأيديولوجية لا يمكن إنكار دور الموروث الدينيّ التكفيريّ الذي تستغلّه الجماعات الإرهابية وتؤوّله بطرق تخدم غاياتها². بيد أنّ ارتباط الإرهاب الذي تمارسه التنظيمات الإرهابية مثل القاعدة وداعش بالموروث التكفيريّ الإسلاميّ لا يعني أنّ الإسلام يلهم الإرهاب أو التطرّف كما ذهب إلى ذلك كاثرين جوركا³. وإنّما القضية هي قضية تأويل حرفيّ وعنيف للنصوص الدينية الإسلامية ولبعض المفاهيم ولاسيما مفهوم الجهاد. وهي كذلك قضية رفض لنسق الدولة الحديث برمته سواء كانت الدولة غربية أو عربية.

في ضوء دراستنا لحصيلة النجاحات والإخفاقات في مكافحة الإرهاب بين سنتي 2013 و2016 يتبيّن لنا الفشل الأمريكيّ في تفكيك التنظيمات الإرهابية وشلّ قدرتها على التوالد وفي معركة الأفكار الهادفة إلى التصديّ للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأسباب الفكرية والأيديولوجية المولدة للإرهاب. ومردّ ذلك إلى قصور ذاتيّ يتجلّى في رؤية جذور الإرهاب. وهي جذور يمكن أن تعود إلى الجهود الأمريكية نفسها الزامية إلى مكافحة الإرهاب لأنها أدت إلى نتائج عكسية⁴. ولكن لا يمكن إنكار الأسباب التاريخية التي تجعل الولايات المتحدة تظهر في صورة الدولة الغازية التي لا تهتمّ إلا بمصالحها الخاصة وإن تبنت خطابا ناعما، وهو ما يساهم في عرقلة جهودها في معركة الأفكار. ولا يمكن كذلك إنكار الأسباب الأيديولوجية التي تشدّ الجماعات الإرهابية إلى موروث دينيّ تكفيريّ لا يمكن حجب وجوده في التاريخ الإسلاميّ⁵. وهذا ما يجعل مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط عملية عسيرة.

¹Obama, On the Administration's Approach to Counter-Terrorism, December 6, 2016, op.cit, p : 6.

²يرى عبد الإله بلقزيز أنّ ظاهرة التكفير نمت في أوضاع الأزمة الاجتماعية- السياسية التي تعيشها المجتمعات العربية المعاصرة وأنّها مرتبطة بموروث تكفيريّ بارز في التاريخ الإسلاميّ، عبد الإله بلقزيز، التفكير في التكفير: نحو استراتيجية مواجهة ثقافية، المستقبل العربي، العدد 433، آذار 2015.

³Katharine Gorka, The Flawed Science Behind America's Counter-Terrorism Strategy, op.cit, p : 11.

ومن مواطن الخلط أنّ الكاتبة تحدّثت عن "سردية الحرب المقدّسة التي تمنح المظالم المحلية قيمة"، المرجع نفسه، ص: 15، في حين لا توجد حرب مقدّسة في الإسلام وإنّما يوجد تأويل قتاليّ للجهاد وعمل بمقتضى ذاك التأويل.

⁴يرى رضوان السيد أنّ محاولة الولايات المتحدة فرض الإصلاحات في المنطقة العربية ولاسيما الإصلاح الدينيّ تعرقل جهود الإصلاحيين العرب وتمنح الأصوليين ذريعة لاتهامهم بمؤالة الولايات المتحدة والرضوخ لمطالبها، رضوان السيد، الصراع على الإسلام: الأصولية والإصلاح والسياسات الدولية، دار الكتاب العربي، 2004، ص: 27-28.

⁵هذه من النتائج التي انتهت إليها أعمال الندوة العلمية الدولية التي نظّمها مخبر تجديد مناهج البحث والأيدولوجيا في الإنسانيّات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان أيام 20-21-22 أفريل سنة 2017. وهي ندوة تعلّق موضوعها بدراسة الخطاب التكفيريّ في الفكر العربيّ الحديث والمعاصر ونتج عنها إصدار كتاب: الخطاب التكفيريّ في الفكر العربيّ الحديث والمعاصر، مخبر تجديد مناهج البحث والبيداغوجيا في الإنسانيّات، جامعة القيروان، 2017.

الخاتمة

توصلنا في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي:

1/ اعتمدت الولايات المتحدة في ولاية أوباما الثانية استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب سعت من خلالها إلى مواجهة التنظيمات الإرهابية الخطيرة في المدينين القريب والبعيد. ولذلك قامت على القوة الذكية وجمعت بين القوتين الصلبة والناعمة. وكشفت الوثائق الرسمية حرص إدارة أوباما على جعل هذه الاستراتيجية في انسجام مع استراتيجية الأمن القومي أهدافا ورؤية. وتبين من المقارنة بين الاستراتيجيتين أنهما تقومان على أفكار ضمنية مشتركة أبرزها فكرة القيادة الأمريكية في العالم وتعاملان مع قضايا العالم والمشاكل المتفشية فيه من زاوية نظرية الحركة الاجتماعية.

2/ وتبين من دراستنا لاستراتيجية مكافحة الإرهاب في المرحلة المعنية من الناحية العملية أنها شهدت تكثيفا للجهود الميدانية الأمريكية وانتقالا من طريقة أثر القدم الخفيفة بين سنتي 2013 و2014 إلى أثر القدم المتوسطة بين أواخر سنة 2014 وأواخر سنة 2016. ومرد ذلك إلى بروز داعش خطرا يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة وظهور متغيرات استراتيجية في ساحة الحرب عليها نتيجة لتدخل أطراف دولية وإقليمية في المعركة. ورغم هذه المتغيرات ورغم البلاغيات الرئاسية التي توحى أحيانا بالتغيير، حافظت الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب بعد سنة 2014 على الأهداف والمبادئ والتكتيكات العسكرية نفسها التي اعتمدتها قبل سنة 2013. وبان من ذلك دور التأثير المؤسسي في السياسة الخارجية الأمريكية العابر للرؤساء وأزماتهم وبلاغياتهم.

3/ واتضح من دراسة حصيلة الإنجازات والإخفاقات في ميدان المعركة العسكرية أن الولايات المتحدة حققت نجاحات تكتيكية في جعل التنظيمات الإرهابية الخطيرة تتكبد بعض الخسائر. ولكنها لم تنجح رغم كل الجهود في تحطيم قدرة هذه التنظيمات على التكيف والانتعاش والتوالد. وهو ما يتعارض مع الوعود السابقة بتفكيك التنظيمات الإرهابية وتحطيمها والتخلص منها. ولم تظهر علامات على أن الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب في ولاية أوباما الثانية نجحت في تجنب النتائج العكسية المنجزة عنها. وهذا ما يجعلها غير مختلفة عن استراتيجيات مكافحة الإرهاب التي اعتمدت قبل سنة 2013 والتي أدت إلى نتائج عكسية. ورغم جاذبية عبارة "ما بعد داعش" التي بدأت تدرج في الدراسات وتذكر بشبكة من المابعديات الرائجة في خطاب النهايات المعاصر، فإن نهاية داعش، إن تمت، قد تكون بداية لتنظيم آخر أكثر تطرفا وعنفًا.

4/ وتبين لنا أن نتائج معركة الأفكار لم تكن واضحة. ولم يرد، في الوثائق الرسمية التي اتخذناها مصادر في هذا البحث، تحديد للمعايير والمؤشرات التي يمكن أن تساعد على قياس درجة النجاح في هذا الميدان. ولم تبرز علامات دقيقة على نجاح الولايات المتحدة في تغيير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي رأت أنها أرضية لتفشي الإرهاب في المنطقة كما لم تظهر علامات أخرى

على نجاحها في التصدي للجذور الفكرية والأيدولوجية المولدة للتطرف العنيف ومنع تحوله إلى ممارسة إرهابية تهدد أمن العالم واستقراره.

5/ واتضح أنّ العوائق التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة ترتبط بقصور ذاتي في رؤية التهديد الإرهابي وإدراك أسبابه وجذوره وتصوّر كميّات مواجهته. ولم يحجب ذلك العوائق الأخرى التي تتصل بأسباب تاريخية وجيوسياسية والتي ورثتها إدارة ترامب عن إدارة أوباما ضمن حصيلة من النجاحات النسبية والإخفاقات التي لا يمكن حجبها. ولكنّ هذا الميراث لا يحول دون سعي الإدارة الجديدة إلى صياغة استراتيجيتها الخاصة لمكافحة الإرهاب وتفعيلها. وهو ما كشفته حملة ترامب الرئاسية سنة 2016 التي كانت فيها "محاربة التطرف الإسلامي" إحدى القضايا الكبرى عنده. وهو ما كشفته كذلك مسودة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لمكافحة الإرهاب¹.

¹ Jonathan Landy and Warren Strobel, Exclusive: Trump counterterrorism strategy urges allies to do more, May 5, 2017, in: www.reuters.com/article/us-usa-extremism/exclusive-trump-counterterrorism-strategy-urges-allies-to-do-more-idUSKBN1.

قائمة المصادر والمراجع

- Barack (Obama):
 - Address on Drones and Terrorism at the Nation Defense University, May 23, 2013, in: AmericanRhetoric.com.
 - Address to the Nation on the Islamic State of Iraq and the Levant, September 10, 2014, in: AmericanRhetoric.com.
 - On Countering Violent Religious Extremism, February 18, 2015, in: AmericanRhetoric.com.
 - On the Administration' s Approach to Counter-Terrorism, December 6, 2016, in: AmericanRhetoric.com.
 - Pentagon Address on the Progress Toward Defeating ISIL, July 6, 2015, in: AmericanRhetoric.com.
 - Presidential Farwell Address, January 10, 2017, in: AmericanRhetoric.com.
- The White House,
 - National Strategy for counterterrorism, 26, 2011.
 - National Security Strategy, 29, 2015.
- United States Department of State, National Strategy for Combating Terrorism, 29, 2006.

المراجع العربية:

- بلقزيز (عبد الإله)، التفكير في التكفير: نحو استراتيجية مواجهة ثقافية، المستقبل العربي، العدد 433، مارس 2015.
- السيد (رضوان)، الصراع على الإسلام: الأصولية والإصلاح والسياسات الدولية، دار الكتاب العربي، 2004.
- علّو (عماد)، المتغيرات الاستراتيجية في مسرح الحرب ضدّ تنظيم داعش الإرهابي، المركز الأوروبي العربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 25 جانفي 2016، على الموقع: www.europarabct.com.
- مخبر تجديد مناهج البحث والبيداغوجيا في الإنسانيات، الخطاب التكفيري في الفكر العربي الحديث والمعاصر، القيروان، 2017.

المراجع الأجنبية:

- Awadallah (Alia) and others, Losing the War of Ideas: Countering Violent Extremism in the Age of Trump, Center for American Progress, August 2017, in : <https://www.americanprogress.org/issues/.../08/.../losing-war-ideas/>
- Brands (Hal) and Feaver (Peter), After ISIS: U.S. Political- Military Strategy in the Global War on Terrorism, Center for Strategic and Budgetary Assessments, 2017, in: csbaonline.org/.../After_ISIS_US_Politico-Military_Studies_in_th...
- Dimitrova (Anna), Obama' s Foreign Policy: Between Pragmatic Realism and Smart Diplomacy, in: www.culturaldiplomacy.org/.../Anna-Dimitrova-Obama's-Foreign-...
- Gable (Cameron), The US Drone Policy under the Obama Administration: Critical Appraisal, Yonsei Journal of International Studies : Law & Order, vol. 6, issue 1, pp : 17- 37, Spring/ Summer 2014.

- Goepner (Erick), Measuring the Effectiveness of America' s War on Terror, Parameters, vol. 46, issue 1, pp: 107– 120, Spring 2016.
- Gorka (Katharine), The Flawed Science Behind America' s Counter– Terrorism Strategy, The Council on Global Security, October 2014, in: www.academia.edu/.../The_Flawed_Science_Behind_Americas_Co...
- Landy (Jonathan) and Strobel (Warren), Exclusive : Trump counterterrorism strategy urges allies to do more, May 5, 2017, in: www.reuters.com/article/us-usa-extremism/exclusive-trump-counterterrorism-strategy-urges-allies-to-do-more-idUSKBN1.
- Lilli (Eugenio), The Arab Awakening and US Counterterrorism in the Greater Middle East: A Mixed Opportunity, Journal of Terrorism research, vol. 6, issue 2, pp: 17–27, May 2015.
- McCaul (Michael) A National Strategy to Win the War against Islamist Terror, Homeland Security Committee, September 2016, in : <https://homeland.house.gov/.../A-National-Strategy-to-Win-the-W...>
- Quinn (Adam), Obama' s National Security Strategy: Predicting US Policy in the Context of Changing Wordviews, Chatham House: The Royal Institute of International Affairs, January 2015, in: <https://www.cathamhouse.org/.../20150109obamas-nationalsecurit...>
- Vickers (Michael), What the Trump Administration Needs to Know : Lessons Learned from Fifteen Years of Counterterrorism Operations, in: The Center for Security Studies, What the New Administration Needs to Know: Lessons Learned from Fifteen Years of Counterterrorism Operations (Proceeding from The January 26– 27, 2017 conference), in: georgetowensecuritystudiesreview.org/.../Vikers-What-the-Trump..., pp: 34– 42.
- Yarger (Harry), Strategic Theory for the 21th century: The Little Book on Big Strategy, February 2006, in: www.css.ethz.ch/en/services/digital-library/publications.

الإطار الديني للسياسة الخارجية الأمريكية حيال العالم الإسلامي

الأستاذ. حسام كصاي

أستاذ العلوم السياسية-جامعة تكريت – العراق

مقدمة:

امتازت السياسة الخارجية الأمريكية بازدواجية المعايير والسير بتراتبية وخطاً ثابتة رغم أزواجيتها، فأنها تضع المصالح القومية العليا لأمريكا فوق كل اعتبار، وبحكم طابعها الأحادي القطبي فهي تتمتع بعلاقات دولية وطيدة مع أغلب دول العالم، تمتد من أوروبا إلى الأمريكيتين إلى آسيا وأفريقيا، يحكم هذا النوع من العلاقات طابع هيمني غالب المسحة الأمريكية، تعميمي أنموذج رأسمالي أمريكي بحكم تأثيرها على صنع القرار العالمي الناجم نتيجة لعوامل داخلية وأخرى خارجية، ولأن البعد الديني جزء حاكم في السياسة الخارجية اليوم وفاعل نشط مرجعيته الأصولية المسيحية الصهيونية ولا ينفك عن عقيدة المحافظين الجدد التي بارك وجودها "ليو شتراوس" وأسس لها "مارتن لوثر" في ثورة الإصلاح الديني (البروتستانتية) وبناء جسور عقائدية بين المسيحية والصهيونية تشكل على أثرها قيام دولة إسرائيل داخل المحيط العربي لتأكيد نبوءة دينية وظهور اليمين المتطرف في أمريكا والكيان الصهيوني والعالم، من هنا للدين في السياسة الأمريكية مكانة مهمة وكثيراً ما يستحضر الساسة أسم الرب في خطاباتهم، رغم أن أي إشارة إلى دين معين كأن يتحدث مرشح الرئاسة باسم المسيح على أنه تعصب طائفي¹، وهذا يعني إن السياسة الأمريكية اليوم يحكمها إطار ديني مُحض، تفرّدت في إدارته الأصولية الدينية البروتستانتية فمزجت بين الدين والسياسة، والدولة والمجتمع بشكل عام.

ومن هنا ظهرت **إشكاليتنا البحثية** التي تمحورت لدينا على النحو التالي: أذ نعتقد بأن هناك إشكالية بين صعود الأصولية الدينية البروتستانتية في الولايات المتحدة وبين تصاعد العنف في العالم الإسلامي، وبالتالي فقط أثرت على مستقبل العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي في مجمله وتتردي صور العلاقة بينهما، تجلت الصورة بشكل جلي خصوصاً بعد أحداث 11/سبتمبر/2001. **أما سؤال البحث** هنا فهو: ما هو البعد أو الإطار الديني الحاكم للسياسة الأمريكية، وما هو حجم تأثيره على العالم الإسلامي؟

من هنا نتقدم بهذه الدراسة ونحن نحاول التركيز على عدة محاور جوهرية أهمها: ابرز المفاهيم الدينية الضابطة لإطار السياسة الأمريكية مثل: (البروتستانتية، المسيحية الصهيونية)، ثم دور الدين في السياسة الأمريكية، والدور الصهيوني وتأثيره في صنع القرار الأمريكي، وأثر الأصولية المسيحية الصهيونية في تحديد مسار العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، ومستقبل العلاقات الخارجية بين أمريكا والعالم الإسلامي.

فهذه الدراسة ستعتمد على دراسات سابقة في هذا المجال، وستعول على منهجية علمية في البحث العلمي، ستعتمد على منهج تحليل المضمون، والنقد التحليل الوصفي.

محاور البحث:

¹ فرانك لامبرت، الدين في السياسة الأمريكية: تاريخ موجز، ترجمة: عبد اللطيف موسى أبو البصل، ط1، (الرياض: نمو للنشر، 1436)، ص6.

قسمت الدراسة إلى مقدمة وخمسة محاور وخاتمة، على النحو التالي:

- المحور الاول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الأمريكية، وستناول أبرز المفاهيم الدينية للسياسة الخارجية مثل: (البروتستانتية، الأصولية، المسيحية الصهيونية، المحافظين الجدد).
- المحور الثاني: دور الدين في السياسة الأمريكية.
- المحور الثالث: تأثير اللوبي الصهيوني في صنع القرار الأمريكي.
- المحور الرابع: علاقة بين أمريكا بالعالم الإسلامي في ظل الأصولية المسيحية الصهيونية.
- المحور الخامس: مستقبل العلاقات الخارجية بين أمريكا والعالم الإسلامي _الخاتمة.

مدخل

ثمة ثوابت حددتها رهانات واقع الحياة الأمريكية منذ اكتشافها حتى اللحظة لدرجة باتت تسمى في القاموس السياسي بالمصالح الوطنية أو القومية العليا، حيث هناك محددان أساسيان يشكلان المعلم الأساسي للمجتمع الأمريكي الأول مجتمع مهاجرين، والثاني: أنه مجتمع متنوع مجتمع المهاجرين يعيش حالة غموض للهوية بين هوية البلد الأم والبلد المهرج، والمجتمع المتنوع يعيش حالة قلق الهوية وفقدان القواسم المشتركة¹، رغم ذلك حيث اتفقت شعوب أمريكا قاطبة² اتفاقاً كاسحاً على مسائل مهمة أبرزها قيمة الدين في الحياة الفردية³ فيما مثل هذه المهام السياسة الأمريكية ونادى بها، حيث شكلت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية عنوان الواجهة لها والمحدد الذي من خلاله فهم أو تفسير ما يدور داخل محيط الولايات المتحدة، لأن السياسة الخارجية هي الخطاب الرسمي المعلن للدولة، حتى مقولة النص المسيحي الأساسي: (اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله)⁴ فُسر لأكثر من طريقة لكنه مثل منطقتين مميزتين في المجتمع إحداهما معنية بالسياسة والثانية بالدين والعبادة، ظلتا مختلفتين في علاقتهما⁵، كانت مسار الولايات المتحدة أنها هيمنت الشق الإمبراطوري على الكهنوتي، وتسخير لصالح سياساتها الداخلية والخارجية.

إذ امتازت السياسة الخارجية الأمريكية بفاعليتها وتأثيرها في الساحة العالمية ويمتاز مفكروها بالخبرة والحكمة في بناء وتشكيل المستقبل العالمي، إضافة للقدرة الإبداعية في المأسسة والتنظيم التي تتميز بها المؤسسات المعنية بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة⁶ فيما يضيف الطابع السياسي الديني على القومية الأمريكية شكل رسالة تبشيرية فمذ العام 1997 وضع مشروع لقرن أميركي جديد وهو تورا المحافظين الجدد الذين وصلوا للحكم مع جورج بوش مبدأ أساسية للقرن الحادي والعشرين تمثل بأن القيادة الأمريكية مفيدة للعالم وأنها الوحيدة القادرة على توصيف الخير والشر، العادل وغير العادل⁷ فيما خضعت الولايات المتحدة لتغيير في القيم حولها من التركيز على الاقتصاد في العيش ونكران الذات إلى التركيز على المتعة الدورية والإنفاق الإلزامي وإرضاء النزعة الفردية⁸ التي جاءت مدافعة لها ها قيمهم الدينية.

¹ هادي قبسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص8.

² في الركن الغربي وجزر هاواي في المحيط الهادي تمتد الولايات المتحدة من المحيط الأطلسي شرقاً إلى المحيط الهادي غرباً وتضم أراضيها ولاية ألاسكا أيضاً، كان سكانها الأوائل ينتمون إلى شعوب يعتقد أنها رحلت إلى أمريكا قبل 20000 سنة من آسيا وليس من الهند كما يعتقد

_ للمزيد راجع: تقديم ومداخلات: فلاح أمين الرهيمي، أمركة العالم وليس عولمتيه، ط1، (دمشق: تموز، 2012)، ص21.

³ جيمي كارتر، قيمنا المعرضة للخطر أزمة أمريكا الأخلاقية، ترجمة: محمد محمود التوبة، ط1، (الرياض: العبيكان، 2007)، ص22.

⁴ نص مئى: 21_22.

⁵ برنارد لويس، القوة والإيمان: الدين والسياسة في الشرق الأوسط، ترجمة: أشرف محمد كيلاني، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، (3034)، 2017)، ص63.

⁶ هادي قبسي، مرجع سابق، ص12.

⁷ بيار كونيسا، صنع العدو أو كيف تقتل بضمير مرتاح، ترجمة: نبيل عجان، مراجعة: جمال شحيد، سعد المولى، ط1، (الدوحة: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص190.

⁸ ريتشارد إيتش. روبنز، المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية، ص51.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الأمريكية

للدين دور هام في السياسة الخارجية الأمريكية ونظراً لتشعب هذا المفهوم وتنوعه وتأثيره الجوهري في تلك السياسة سنحاول هنا تناول بعض المفاهيم الدينية ذات الصلة بالسياسة الخارجية الأمريكية كإطار مفاهيمي، ومنها:

_ البروتستانتية:

نشأت البروتستانتية نشأة إصلاحية وتغيير لواقع النقيض الذي عاشته القارة الأوروبية؛ كنتاج لهيمنة طبقة رجال الدين وتمادي الكاثوليكية وتناولها على القيمة الإلهية _ من وجهة نظر البروتستانتية _ من خلال توظيفها وخداع الإنسان من خلال جعله أداة طيعة خانع وتابع للكنيسة ورجالها، لا يستطيع أن يُقرر حريته بدون وساطة ومشورة من طاقم الكنيسة الكاثوليكية، أي أن حركة الإصلاح الديني البروتستانتية قامت بالأساس؛ كثرة ضد الكنيسة الكاثوليكية في روما وسلطة البابا ورجال الذين اكتسبوا سلطة دينية من وراء سلطتهم الدينية¹ وتوظيفهم المقدس في شغل المندس؛ كمشروع مُرابحة أي أن ظهور البروتستانتية ناجم عن تنامي الهرطقة والخرافات كما يُعتقد مثل بيع صكوك الغفران وتأثيرها السلبي على واقع المجتمعات الغربية، واختصار الدين في مؤسسة (الكنيسة) بما "هي مؤسسة تدير شؤون النعمة الإلهية"² وتحول العباد فيها إلى أشبه بـ "موظفين مُعينين" يتقاضون رواتب ومنافع ونثرات الأمر الذي أدانته البروتستانتية على يد زعيمها الأول مارتن لوثر³ وبالتالي فقد سبب الإصلاح البروتستانتية انقساماً حاداً في المسيحية في أوروبا بشكل عام حيث غلب على دول أوروبا الغربية طابع المذهب الكاثوليكي، بينما تحولت أغلب الدول الشمالية إلى البروتستانتية⁴ فكانت أمريكا حليفة حظ البروتستانتية بحكم المنطق الجغرافي، واستمر الحال ماراً بمنعطفات تاريخية أزاحت البروتستانتية عن وجهها الحقيقي وخبرها المنشود خصوصاً الكنيسة البروتستانتية الأمريكية والدور اليهودي (الصهيوني) في توظيفاتها السياسية.

_ الأصولية

¹ د. حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من افلاطون إلى محمد عبدة، ط7، (القاهرة: مكتبة الأنجلو أمريكية، 2017)، ص369.

² ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية، ترجمة: د. محمد علي مقلد، مراجعة: جورج أبي صالح، (بيروت: مركز الانماء القومي، 1994)، ص181.

³ راهب وقس ألماني عاش (1483_1546).

⁴ د. محمد عارف، صعود البروتستانتية الإيفانجيلية في أمريكا وتأثيره على العالم الإسلامي، ترجمة: رانية خلاف، ط1، (القاهرة: الشروق الدولية، 2006)، ص55.

الأصولية في اللغة مأخوذة من الفعل "أصل" الشيء يوصله أي عاد به إلى الأصول والثابت¹ وإساس مذهب الأصولية هو الفهم البروتستانتي للعقيدة المسيحية وبالذات في أمريكا ومؤداه إن الكتاب المقدس معصوم من الخطأ² وكلمة "اصولي" تعني من الجاري في مصطلحات العلوم الشرعية: أصول الدين، ويقال الأصل: ويقصد به علم التوحيد³، وهي حركة راديكالية بدأت كحركة إصلاحية⁴ وهي غير مقتصرة على المسيحية دون اليهودية أو الإسلام، فكل الأديان تلقي بالأصوليات، والأصوليات واحدة لدى جميعها.

فيما تعرف الأصولية في قاموس المورد على أنها "العصمة" بروتستانتية، بينما يعرفها قاموس أكسفورد على أنها "حركة أرثوذكسية تقليدية تقوم على مفهوم مضاد للبرالية"⁵ أذن "الأصوليون هم البروتستانت الأمريكيون استُخدم للدلالة على بعض الكنائس البروتستانتية الأمريكية وتمييزها عن الكنائس البروتستانتية السائدة"⁶، وسواء أكانت الأصولية تُشير إلى أنها بروتستانتية أو أرثوذكسية، فهي في النهاية حركة كنسية (بابوية) مسيحية لاهوتية غربية بكل المقاييس لكن لم تعد حكرًا عليها.

ـ المسيحية الصهيونية:

هي جماعة من المسيحيين المنحدرين غالباً من الكنائس البروتستانتية الأصولية والتي تؤمن بأن قيام دولة إسرائيل عام 1948 كان ضرورة حتمية لأنها تتم لنبوءات الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد وتشكل المقدمة لمجيء المسيح الثاني إلى الأرض كملكٍ منتصر، فيما يعتقد الصهاينة المسيحيون أن من واجبهم الدفاع عن الشعب اليهودي بشكل عام وعن الدولة العبرية بشكل خاص، ويعارضون أي نقد أو معارضة لإسرائيل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يشكلون جزءاً من اللوبي المؤيد لإسرائيل، أذن الصهيونية المسيحية هي أيديولوجيا دينية "رؤية" سياسية حديثة العهد نسبياً، لكن جذورها تتصل بتيار ديني يعود إلى القرن الأول للمسيحية ويسمى بتيار الألفية (Millenarianism). والألفية هي معتقد ديني نشأ في أوساط المسيحيين الذين هم من أصل يهودي، وهو يعود إلى استمرارهم في الاعتقاد بالمشيحية الزمنية⁷ وإلى تأويلهم اللفظي لما ورد في سفر رؤيا يوحنا - 3/20-6، وهو أن المسيح سيعود إلى هذا العالم محاطاً بالقدسين ليملك في الأرض ألف سنة ولذلك سُموا بالألفية.

¹ تقديم: محمد احمد دياب، الأصولية الإسلامية والأصوليات الدينية الأخرى، (بيروت: منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية)، ص21.

² شاكر النابلسي، تهافت الأصولية: نقد فكري للأصولية الإسلامية من خلال واقعها المعاش، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009)، ص84.

³ المرجع نفسه، ص84.

⁴ مجموعة مؤلفين، مستقبل الإسلام السياسي: وجهات نظر أمريكية، إعداد: د. أحمد يوسف، ط1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2001)، ص65.

⁵ The Shorter Oxford English Dictionary (Oxford: Clarendon Press. 1955), p.818.

⁶ برنارد لويس، القوة والإيمان: الدين والسياسة في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص71.

⁷ المشيحية كلمة من أصل عبري.

ـ المحافظين الجدد

ترتبط نشأة المحافظون الجدد ـ أو الشتراوسيون ـ بأفكار "ليو شتراوس" وهو مفكر يهودي ألماني هاجر إلى الولايات المتحدة عام 1938 وعمل أستاذاً للعلوم السياسية بجامعة شيكاغو الأمريكية ومن هناك بدأت رحلة أفكار شتراوس السياسية والاجتماعية تتبلور فيما عُرف بـ "الليبرالية الشتراوسية" *Straussian Liberalism* وهي نفس الأفكار التي اعتبرت بمثابة الجذور أو المنطلقات الفكرية للمحافظين الجدد، أول مرة أُستخدم فيها مسمى "المحافظين الجدد" كان في بداية العشرينات حوالي سنة 1921، أستخدم لنقد الليبراليين الذين انتقلوا إلى اليمين أول من تبنى هذا المسمى كان "ايرفين كريستول" عراب المحافظين الجدد وهو والد بيل كريستول مؤسس مشروع القرن الأمريكي الجديد، وهم ما زالوا يسعون إلى صياغة العالم وفقاً لمصالح السياسة الأمريكية والصهيونية¹.

المحور الثاني: الدين في السياسة الأمريكية

مثل الدين أساساً أُقيم عليه العالم الجديد (أمريكا) حيث حمل المهاجرين الجدد أو ما أطلق عليهم "البويرتانيين" عام 1620 معهم العقيدة البروتستانتية (الكالفينية بالأساس)² حتى بات يدين أغلبية الشعب الأمريكي بهذا المذهب (البروتستانتية) الذي تأثر كثيراً باليهودية "حيث عمل مارتن لوثر مؤسس المذهب البروتستانتية على تهويد المسيحية عندما أصر على اعتماد التوراة العبرانية بدلاً من كتاب "العهد الجديد"³، لدرجة بات يتحكم البعد الديني، وبالذات البعد الصهيوني تحديداً في مسار وصناعة السياسة الأمريكية⁴ فيما يلخص هنري كيسنجر الأهداف الرئيسة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وهي ضرورة إبقاء الاستقرار الذي يحفظ المصالح الكبرى، والتعامل مع سائر الأطراف بطريقة تحفظ تلك المصالح التي حول أربعة أمور: النفط، أمن إسرائيل، الممرات الاستراتيجية والحدود⁵ وهذا اختصار لجوهر فكرة المحافظين الجدد في سياسة أمريكا الخارجية ودأب المسيحية الصهيونية بشكل وثيق الصلة بمحافظيها.

فيما تمثل هذا البعد في هيمنة طبقة من المُتَرَمِّتين الدينيين، الذين وظفوا العامل الديني في تحقيق المصالح السياسية والدنيوية، ولم يقتصر تصاعد نفوذ المتطرفين الدينيين في الولايات المتحدة على قضايا المجتمع الأمريكي الداخلي إنما تعداه إلى السياسة الخارجية وإعادة تشكيل خارطة العالم وفق معتقداتهم⁶، أي عبر تبني فكرة الأصولية البروتستانتية وطبقة المحافظين الجدد؛ كمشرعين وعاملين لها

¹ محسن دلول، أميركا الامبراطورية المضطربة، هل يصلح أوباما ما أفسده بوش، تحقيق: يوسف مرتضى، ط1، (بيروت: الفارابي للنشر، 2009)، ص71.

² سمير مرقس، رسالة في الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية: قانون الحرية الدينية كنموذج، ط1، (القاهرة: الشروق، 2005)، ص5.

³ مؤمن الهباء، الدين والحرب في زمن بوش، (القاهرة: كتاب دار الجمهورية للصحافة، 2008)، ص263.

⁴ محسن دلول، مرجع سابق، ص61_62.

⁵ د. رضوان السيد، الصراع على الإسلام: الأصولية والإصلاح والسياسات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2005)، ص33.

⁶ نقلاً عن: مؤمن الهباء، مرجع سابق، ص22.

بما تحمله الأصولية من معنى دلالي بخصوص صنف معين من البروتستانت المقاتلين¹ فاعتمدت الأصولية البروتستانتية ثمة مستويات في توجهها السياسي مثل تبني موقف دفاعي لحماية مصالحها وأفكارها الأساسية، ثم تبني موقف هجومي لإحداث تجدد لاهوتي لنمط الحياة الأمريكية، وتمثيل هذا الموقف الهجومي بشن "حرب صليبية" لإعادة فرض ما أسمته "الأخلاقية الكتابية" (الكتاب المقدس)، ثم بلورة تلك المواقف في برامج الأحزاب السياسية الأمريكية عامة² وغالباً ما تم تجريب هذه الأهداف والأفكار في العالم الإسلامي³ فكان لهذا الصعود والتحول النوعي الذي باركته الأصولية الدينية (البروتستانتية) في أمريكا والعالم علاقة طردية مع تزايد العنف والكراهية والأصولية ذاتها في العالم أجمع، لوحظ ذلك في الأصوليات اليهودية والإسلامية، وربما كان مرجع ذلك نابع من اعتقاد واحد وسائد إن الأصوليات الدينية واحدة وثابتة فما يُصيب الأصولية المسيحية يحدث مثله في الأصوليات الأخرى هذا من جانب، ثم أن تعلن الولايات المتحدة تبنيها الأصولية المسيحية بكل تفاصيلها وتمنع على المسلمين من جانب آخر، أعاد صورة العنف في علاقة أمريكا بالمسلمين عامة.

ومن خلال توظيفات البعد الديني للمسيحية، خصوصاً بعد صعود طبقة المحافظين الجدد (المسيحية الصهيونية) التي اعتبرت فيه الولايات المتحدة أن مصير الإنسانية وحيوية المجتمعات البشرية كلها لا قيمة لها طالما أن ذلك يمهد لعودة السيد المسيح⁴ وأمنت المسيحية الصهيونية، قبل تأسيس دولة إسرائيل، بضرورة عودة الشعب اليهودي إلى أرضه الموعودة فلسطين وإقامة كيان يهودي فيها للعودة الثانية للمسيح⁵ وبالتالي فهو نظام سياسي يتجاوز أسس العدل كونه يطمح للتحوّل لأصولية تلمودية عنصرية أضحت تشكل خطراً على القيم الإنسانية⁶، متمثلة بالأصولية المسيحية الصهيونية التي ساعدت على تعميم أنموذج أصوليات مؤسمة كالأصولية السلفية الجهادية؛ كرد فعل على البروتستانتية المتشددة، التي بدورها عممتا الفوضى والاضطراب وإرهاب العالم وإدخاله في دوامة صراع ديني محض.

إذ يحظى الأصوليون المسيحيون بنفوذ سياسي كبير ولا سبيل لمواجهة اليمين الديني إلا من خلال فهم أهدافهم السياسية وإدراك الأساليب المتنوعة التي يقومون بتوظيفها لبلوغ هذه الأهداف⁷ إذ أصبحت طبقة المحافظين الجدد هم عصب ومحور طاقم الإدارة الأمريكية وفكرهم هو دليل السياسة الخارجية حيال العالم، والشرق الأوسط تحديداً والإسلام منه على وجه الدقة، فخلت لهم تلك الساحة السياسية

¹ جورج م. مارسدن، كيف نفهم الأصولية البروتستانتية والإيفانجيلكية، ترجمة: نشأت جعفر، ط3، (القاهرة: الشروق الدولية للنشر، 2004)، ص15.

² سمير مرقس، مرجع سابق، ص15.

³ بحكم منطقتين الأول وجود الكيان الصهيوني في أرض العرب المحتلة (فلسطين)، والثروات التي تتمتع بها هذه المنطقة.

⁴ محسن دلول، ص61.

⁵ مؤمن الهباء، ص263.

⁶ محسن دلول، مرجع سابق، ص67.

⁷ (مجموعة مؤلفين)، أصول التطرف اليميني المسيحي في أمريكا، تحرير: كيمبرلي بلاكر، ترجمة: هبة رؤوف، تامر عد الوهاب، ط1، (القاهرة: سلسلة المشروع القومي للترجمة "964"، 2005)، ص281.

(الخارجية الأمريكية) وأصبحوا بؤرة اهتمام وسائل الإعلام¹ وهذه الفئة تجتمع حول ثلاث أهداف: الأول أيمانهم بالاعتقاد الديني الراسخ عبر محوري الخير والشر لهم الأول ومناهضتهم المحور الشروري كمناهضين لعالم ماك، والثاني أن القوة العسكرية هي المحدد الجوهرى بين الدول والرغبة أو التلويح باستخدامها، والثالث: التركيز الأساسي على الشرق الأوسط والإسلام باعتبارهما يمثلان التهديد الرئيس للمصالح الأمريكية وعالم ماك في الخارج² إذ يجب على الولايات المتحدة يجب أن تتبوأ مكانة متفردة تعكس صورة تفوقها في السياسة الدولية العالمية وتحقيق ذلك يقتضي قمع ومواجهة القوى المناهضة للسياسات الأمريكية في العالم واعتماد مبدأ القوة المفرطة لكبح الميول العدائية لأمريكا³ وهذا ما يُفسر هوس الولايات المتحدة بالحروب البشرية والدمار وإرهاب العالم.

ففي ظل الهيمنة الأمريكية شهد العالم حتى اللحظة أربع حروب، خاضتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة ضد العالم، الأولى هي ضد ألمانيا والدولة العثمانية، والثانية ضد ألمانيا واليابان، والثالثة ضد الاتحاد السوفيتي (بما يعرف الحرب الباردة)، والرابعة القائمة حتى اللحظة هي ضد الإسلام⁴ والأخيرة قامت بدعوات المحافظين الجدد والصهيونية المسيحية لأعترابات دينية محضة.

وبالتالي استخدم القادة الأمريكيين رموزاً خطابية من "العهد القديم" الذي يدور حول تاريخ اليهود لتبرير كل الجرائم الصهيونية⁵ كما استخدم جورج بوش الأب تعبيرات من سفر "الرؤيا" وسفر "النبوة" على الطريقة التوراتية التي اعتبر أنها تلائم أمريكا وتحدث مع الأمريكيين بعد أحداث 11/سبتمبر/ 2001 عن حملة صليبية ضد قوى الشر، والمناهضين لعالم ماك⁶ وقاد أمريكا للحرب ضد أفغانستان والعراق مدعياً أنها إشارة إلهية تدعوه للقيام بها⁷ وهذا جوهر التحالف بين اليمين المتطرف في أمريكا مع فئة المحافظين الجدد وهو تحالف يربط بين السياسي والديني يسمح وفقه للمعتقدات الدينية أن تلعب دوراً جوهرياً في الحياة السياسية، ودأب أعضاء اليمين المتطرف إلى جعل الولايات المتحدة الأمريكية أمة مسيحية هدفاً رئيساً لهم، أي إضفاء الطابع المسيحي (البروتستانتى) المحض على الدولة⁸ على غير نزعة مدنية أو سياق علماني حاكم، لكن لم تكن البروتستانتية سوى واحدة فقط من بين عدد من العوامل المؤثرة في تكوين الثقافة الأمريكية، إذ استمد الأمريكيون من مجموعتين قويتين من الفكر العلماني لإعلان استقلالهم وصياغة دستورهم الجديد وهما الليبرالية والنزعة الإنسانية المدنية⁹ دون الإخلال

¹ إرفنج كرسنول، "قناعة المحافظة الجديدة ماذا كانت، وكيف أصبحت؟"، في: مجموعة مؤلفين، المحافظون الجدد، تحرير: أرون سلزر، ترجمة: فاضل جنكر، ط1، (الرياض، العبيكان للنشر، 2004)، ص63.

² محسن دلول، ص78.

³ Leo Strauss, **Liberalism Ancient Modern**, (Chicago: University of Chicago, 1995), p.65_70.

⁴ عبد الحي يحيى زلوم، حرب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005)، ص7.

⁵ مؤمن الهيا، مرجع سابق، ص23.

⁶ تعبير بنجامين باربر أشهر المفكرين الأمريكيين الذين ينتمون للتيار الأمريكي العقلاني والتتوري.

⁷ مؤمن الهيا، مرجع سابق، ص23.

⁸ أصول التطرف اليمين المسيحي في أمريكا، مرجع سابق، ص280.

⁹ فرانك لامبرت، مرجع سابق، ص19.

بالعامل الديني ، الأمر الذي وضع السياسة الأمريكية في جدل علماني _ ديني، فالمسيحيون والصهيونيون يقاتلون من أجل رد الإلحاد والضلالة، وهم يخوضون حرب ثقافية من أجل ذلك، فيقول القس دي. جيمس كنيدي أن مهمتنا هي رد أمريكا إلى المسيح مهما كان الثمن من ربة الملحدين والعلمانيين الآخرين¹ وتهكم جورج دبليو بوش بأن يسوع المسيح فيلسوفه المفضل²، وهو لا شك من أنها سياسة وتوجه خارج عن تعاليم المسيح، فيما كان لهذا التوجه انعكاس على السياسة الخارجية الأمريكية إزاء العالم، والشرق الإسلامي على وجه الخصوص، جاءت أحداث 11/سبتمبر الإرهابية لتشكل منعطفاً خطيراً على العالم الإسلامي وتساعد وتيرة العنف والإرهاب وسوء العلاقة بين الغرب والشرق بسبب توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

فيما عززت أحداث تفجير برجي التجارة فكرة إن العالم بات أكثر خطراً من قبل، وصارت فكرة تغيير الأنظمة السياسية وإشاعة الديمقراطية؛ كإثنين من أهم أهداف سياسة أمريكا الخارجية إزاء العالم الإسلامي تبدو أكثر قناعة فلم يعد هناك حديثاً عن الأخلاق³ فالمصالح السياسية والعولمة الرأسمالية لم تدع هناك مجالاً للأخلاق أو احترام القيم الإنسانية، وأمثلة العراق وافغانستان خير دليل على انحطاط الأخلاق في السياسة الخارجية الأمريكية، بل يستحيل أن تمضي الديمقراطية إلى جانب الأسلحة مجوقلين على جناح طائرة واحدة!

فيما سيظل مسار السياسة الخارجية الأمريكية حيال العالم الإسلامي محكوماً بالعقيدة الدينية التي قُوبلت بها تلك السياسة وتموّضعت حولها من جانب، والرهانات المفروضة من أعلى من جانب آخر، مما يجعل مصير العلاقة بينهما في هذا الشكل علاقة محكومة بوازع ديني أصولي محض، عدائية على أغلبها، ومن الجانبين حقاً، يحكمها منطق الجفاء والعدوانية، ما دام هناك تقارباً حيوياً بين البروتستانتية واليهودية، والأخيرة هي الإشكال الأكبر بالنسبة للعالم الإسلامي بحكم استغلالها أرض في قلب المحيط العربي، خصوصاً منهم المهاجرين الجدد: البروتستانت كانوا متأثرين باليهودية تأثراً مركباً، لاهوتياً، تاريخياً، وكتابياً، وسياسياً أفرز صيغة تعايش خصوصاً عند التيارات الأصولية ورؤية مستوطنيتها الجدد للعالم على أنه القدس الجديدة⁴ حتماً ستكون النتيجة صراع دامي تتحكم في مفاصلة السياسة الخارجية الأمريكية عن طريق الجندي الأمريكي المدجج بالسلاح الذخيرة الحية إلى جانب نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان من غوانتانامو إلى أبي غريب⁵ الأمر الذي أظهر تفوق الصراع في لغة السياسة الخارجية الأمريكية حيال العرب والمسلمين لصالح الكيان الصهيوني بحكم التقارب الروحي واللاهوتي

¹ أصول التطرف اليميني المسيحي في أمريكا، مرجع سابق، ص 309.

² المرجع نفسه، ص 310.

³ وليم كرسستول، "تبقى المحافظة الجديدة أساس السياسة الخارجية الأمريكية"، في: مجموعة مؤلفين، المحافظون الجدد، تحرير: أرون سلزر، ترجمة: فاضل جتكر، ط1، (الرياض، العبيكان للنشر، 2004)، ص 124.

⁴ سمي مرقس، مرجع سابق، ص 6.

⁵ سجن سيء السمعة غربي بغداد، مورست انتهاكات حقوق الإنسان بأشنع صورها على يد جنود الاحتلال الأمريكي.

والتاريخي بين البروتستانتية واليهودية الذي فاق أحياناً كثيراً علاقة البروتستانت بالكاثوليك فيما أبدى هذا التناقض تجاه الكاثوليكية وتقاربهُ حيال اليهود عندما بدأت موجات الهجرة الكثيفة إلى أمريكا من اليهود والكاثوليك، ترسخت تلك العلاقة الحميمة إلى قيام وطن لليهود في فلسطين عبر اعتقاد لاهوتي بروتستانتي بضرورة البعث اليهودي¹ فلم يمر هذا الاعتقاد بسلام من جانب العرب والمسلمين لدرجة أصبح الصراع العربي ضد الكيان الصهيوني بمثابة صراع عربي إسلامي ضد السياسة الأمريكية في الشرق والعالم أجمع، فكان الدين فاعل ونشط في السياسة الأمريكية، ومثله في السياسة الإسلامية، والسبب جهود الأصوليات الدينية في زج الدين في حقل السياسة.

المحور الثالث: تأثير اللوبي الصهيوني في صنع القرار الأمريكي.

بات تأثير اليهود في السياسة الخارجية الأمريكية واضحاً وفي الشرق الأوسط خصوصاً لدرجة رأى البعض أن اليهود الأمريكيون يسيطرون على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط على حساب المصلحة القومية فأطلقوا على اللوبي الإسرائيلي أسم "أقوى تأثير على السياسة الأمريكية اليوم"² والحقيقة أن اللوبي يمتلك قدرة التأثير في القضايا التي تخدم إسرائيل فقط، وهنا دخلت قضايا العرب والمسلمين في جوهر التأثير الصهيوني، فيما لا يُعقل أن تكون جماعة أقلية ما تتحكم في مصير دولة كبرى إن لم يكن هناك ما هو أكبر من كُـل الحسابات ويفوق كل التصورات ، اللوبي الصهيوني والولايات المتحدة انموذجاً حياً لدرجة يستحيل تصور صدور قرار أمريكي خصوصاً حيال الشرق والعالم الإسلامي ما لم تكن البصمة الصهيونية حاضرة وبقوة واللوبي³ تحديداً ، حتى باتت السياسة الخارجية الأمريكية محكومة بالمقام الأول بتأثيرات اللوبي الصهيوني ومنظمة إيباك _ أخطر لوبي ضغط _ الناشط والفاعل الرئيس في توجيه تلك السياسات على نحو مُتراتب يُحقق أفضلية للهيمنة الغربية الرأسمالية، ولا يخرج عن دائرة التعوّل، وهذا اللوبي الصهيوني هو قوّة متعدّدة القوَى تضم إسرائيل، جماعات اليهود الأمريكيين، وحلفائهم في الحكومة، ومجموعات ذات اهتمامات خاصة، موالية للصهيونية⁴، وهو ما يفعلهُ اللوبي الصهيوني تماماً في إيجاد دعم سياسات الكيان الصهيوني في المنطقة العربية، قتل، حرق، هجرة، بناء مستوطنات، عصابات، أعمال عنف، توّغل في القدس، كلها هموم دعمت بناء منظومة اللوبي الصهيوني لإيجاد الدعم والتمويل الغربي في أمريكا وأوروبا والعالم،

¹ سمير مرقس، مرجع سابق، ص7.

² ميشيل بارد، "تأثير جماعات الضغط على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، في: تشارلز كيجلي، ويوجين ويتكوف، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية: رؤى وشواهد، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط1، (القاهرة: المجلس الثقافي الأعلى (645)، 2004)، ص108.

³ لوبي كلمة إنكليزي تعني "الرواق" أو الردهة الامامية وتُطلق الكلمة على الردهة الكبرى لمجلس العموم البريطاني، ومجلس الشيوخ الأمريكي تجلس جماعات الضغط في هذه الردهات لعقد الصفقات والمشاورات والتأثير على صنع القرار.

_ للمزيد راجع: د. عبد الوهاب المسيري، اليدُ الخفية: دراسة في الحركات اليهودية الهدامة والسرية، ط2، (القاهرة: الشروق للنشر، 2001)، ص243.

⁴ جانيس ج. تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، ترجمة: حسان البستاني، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006)، ص118.

اضف إلى حجم ذلك البالون المنتفخ وصول دولة إسرائيل إلى المرتبة الخامسة بين أكبر القوى النووية في العالم، حيث تمتلك من الرؤوس النووية ما لا تمتلكه بريطانيا¹ دولة صغيرة الحجم كبيرة القوة العسكرية لا أبد لها أن تؤخذ بنظر الاعتبار، بعيداً عن منطق العدالة الدولية حول امتلاك إسرائيل ترسانة نووية مع منع جارها وخصمها (فلسطين) أو الدول العربية الأخرى كالعراق، مصر، سوريا، من امتلاك حجارة صماء!، فهل هناك من يُشكك بظلم هيئة الأمم المتحدة، وقوى الاستكبار العالمي، أو بالأحرى ما الذي قدمته هذه الدولة الغربية في الجوف الإسلامي والعُمق العربي من أعمال عنف وجرائم دولية قامت بها عصابات منظمة قامت بها الهاغاناه² وغيرها حيال شعب مالك حقيقي لأرضه ومفاتيح بيوتاته المغتصبة، ومُدافع عن حقهُ المُستلب، يقاوم ذلك بأسلحة مجردة لرد الأذى والدفاع عن النفس والأرض والعرض، فيما يُعد ذلك عملاً إرهابياً ويُصنف في قائمة المنظمات الإرهابية والمحصورة دولياً، دون أن يتساءل أي أحد منا، من هيئ الأرضية والمناخ الرّحب لبروز تلك المنظمات، فتح، حماس، الجهاد الإسلامي، القسام³، فيما لا أحد يُصنف سياسات صهيون كمنظمات أو أعمال إرهابية؟!

أليس الوجود الصهيوني الغاصب والدعم الأمريكي اللا محدود هو المسؤول عن قيام أعمال العنف الإسلامي في فلسطين؟!، هل كان العالم يعرف فلسطين كدولة إرهابية قبل الترحيل اللوثري أو بعد عام 1916 وعد بلفور المشؤوم؟ يجب أن نعترف إن سياسات الولايات المتحدة المدعومة من اللوبي الصهيوني كانت سبباً جوهرياً في قيام أعمال العنف الإسلامي بطريقةٍ أو بأخرى، واللوبي الصهيوني لم يكتف بمحاربتنا داخل فلسطين فحسب، إنما أصبح أكثر فاعلية ونشاط في مضايقة المهاجرين العرب والمسلمين داخل القارة الأمريكية والأوروبية، إذ غالباً ما يقوم اللوبي الصهيوني مقام اللوبي المعادي للعرب والمسلمين⁴ وصعود مفهوم الإسلاموفوبيا، أو الرّهاب الإسلامي ناجم عن تلفيقات ودعايات أشبه بالمادة الإعلانية وفرّها الإعلام الأمريكي المعادي للمسلمين، لم يجد الأدلة الدامغة للرّهاب، وإنما كان مجرد معلومات استخبارية عن عناصر تجسس وليست ناجمة عن دراسات بحثية أكاديمية رصينة، فلم يقف عند تلك الحدود فحسب بل يتحكم في مفاصل الصراع العربي _ الإسرائيلي لدرجة أنه نجح في إخراج العرب من دائرة ذلك الصراع، وإخراج فلسطين نفسها كقوة واحدة من هذه الدائرة، وحصر الصراع بين منظمات فلسطينية والكيان الصهيوني⁵، دون أن نتحدث بالخبيثة المفجعة عن صراع فلسطيني _ فلسطيني!!

¹ جوين دايار، الفوضى التي نظمها الشرق الأوسط بعد العراق، ترجمة: بسام شيحا، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص175.

² عصابة ومنظمة عسكرية إسرائيلية.

³ هذا لو اعتبرناها منظمات إرهابية مصنفة!!

⁴ جانيس تيري، المرجع نفسه، ص118.

⁵ أي صراع حماسي _ إسرائيلي، أو صراع فتاوي _ إسرائيلي.

ما كان لهذه الهيمنة والقوة الغاشمة أن تستأثر بمفاصل العالم لولا دعم المسيحية الصهيونية وتيار المحافظين الجدد، والملازمة هنا تُلقى على العرب والمسلمين (مسلمو أوروبا) (مسلمو أمريكا) لغياب دورهم الريادي في إقناع الغرب وتحسين صورة المسلمين المُهشمة في أذهانهم! وهنا أدعوهم لتشكيل "لوبي عربي إسلامي" في أمريكا وأوروبا لتضيق الخناق على اللوبي الصهيوني أو على الأقل يدافع عن حقنا المُغتصب وتجميل صورة الإسلام هناك، فالفارق بين المسلمين والصهيونية في الغرب أن الصهاينة يبنون مدارس والمسلمين يبنون مساجد، النتيجة كانت تخريج صهاينة متعلمين متدينين، ومسلمين متخلفين دينياً!! فلا يجب أن نلوم غيرنا على قتلنا!!

بينما يُشاع الحديث دوماً في العلاقات الدولية بأن المال مُحرك السياسة، فيما نعتقد أن المال هو المحرك الوحيد في السياسة والعلاقات الدولية، وهو ما تجلت به القناعة في متابعة سير تأثير الأقليات الدينية على مسار ومستقبل أغلبية كاملة لشعوب تعتقد إنها من العالم الأول من حيث النمو والتعليم والتكنولوجيا، كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً قد أسهم المتطرفون الدينيون (أغلبهم صهاينة أو يهود) في دعم جورج بوش في انتخابات الرئاسة في دورتين العام 2000 والعام 2004، وقلب المعادلة الانتخابية لصالحه، فيما أثر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على سير الانتخابات ضد باراك أوباما عن طريق استعمال أثرياء اليهود في التصويت لميت رومني خصم أوباما في ولاية فلوريدا خريف 2012¹، وفوز ترامب عبر اللوبي الصهيوني وأثرياء اليهود في أمريكا والعالم²، وكل ذلك تم بمباركة الجهود الحثيثة للوبي الصهيوني، فالصهيونية ولدت على فراش الاستعمار الغربي، ولا بد أن ترد هذا الجميل وتحافظ على هذا المغنم الكبير، فهي لا تتوانى على التهجير، والترحيل القسري، والإبادة الجماعية، المجازر، المحارق، التهديم، توسيع الاستيطان في أرض اغتصبها بالقوة والدعم الغربي، فما تنتظر من مواطنيها، هل يبادلونها بالأهازيج أو الرضا، المقاومة هنا واجب شرعي وأخلاقي وإنساني، ويستحيل أن يُخاض مقارعة الكيان الصهيوني بدون تمرد وعسف وعنف ودم، سينتج الحال عنف إسلامي، ليس ذنب العرب وحدهم بل ذنب الصهيونية وكل من دعم مشروعها وساهم في استيطان أرض غير لها لفقتها صيحات الدين وزجت بها في السياسة، عن طريق تهكمات الأصوليات الدينية وجوقة من المترمتين (المسيحية الصهيونية) في أفكارهم ومعتقداتهم.

¹ جوان كول، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما، ط1، (الإمارات: مركز للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات (167)، 2014)، ص14.

² بغض النظر من أن يكون دعم مادي في عمليات الدعاية والترويج الانتخابية أو عبر شراء الأصوات من الناخبين، أو عبر تزوير صناديق الاقتراع والتي هي الأخرى التي تتم عبر عملية دعم وتمويل مُمنهج ومنظم، فقد لعب اللوبي الصهيوني والجماعات اليهودية المتمركزة في الولايات المتحدة الأمريكية دوراً بارزاً في تزوير نتيجة انتخابات الرئاسة للعام 2000 عندما أظهرت شبكات التصويت الإلكتروني تقوق وفوز المرشح للرئاسة الخصم غير المدعوم من اليهود على خصمه جورج بوش المدعوم لوبياً، وتم الطعن بالنتيجة وبعد أيام تم التلاعب بأصوات ولاية كاليفورنيا المعروفة بحجمها السكاني والانتخابي أيضاً، لتفرض فوز المدعوم من المال اليهودي على خصمه، وهذه عينه بسيطة عن دور اللوبي الصهيوني والمال اليهودي في التأثير على الانتخابات الرئاسية في الدولة الديمقراطية الأولى بالعالم حسب ادعاءها!!

وبالمقابل فقد وفرت النزعة البروتستانتية الشروط التاريخية للمسوغات الدينية والكلامية التي ساعدت على تعظيم سلطة الدولة ثم الكيانات القومية الآخذة في التشكل وقتئذ، هاتان القوتان الدولة والقومية (التي تحولت تدريجياً إلى قومية تستند إلى وحدة اللغة والثقافة العامة¹، الكيان الصهيوني/أو/ دولة إسرائيل جزء من هذا الموروث التاريخي الذي وفرت البروتستانتية ودعمته اللوثرية بشكل مباشر، فالصهيونية دولة أو كيان قائم على نزعة قومية دينية مُحضّة وعلى دينٍ مُحدث (الصهيونية)، فاليهودية في إسرائيل دين مُضطهد ومنبوذ، والنزعة الصهيونية قابضة على مفصل الدولة والحكم، دون أن تكون الصهيونية حركة سياسية متناقضة ومتقلبة تحمل في طياتها تناقضات العلمنة والقرطبة، الدين والدنيا، وملخص القول فالصهيونية ضد اليهودية فكيف لا تكون ضد العرب! فيستحيل أن تتجاهل أمريكا المؤثر الصهيوني والآخر لا يمكن تجاوزه في قرار أمريكي، فحتى خيار الحرب على العراق ما كان أن يتم لولا مباركة اللوبي الصهيونية ودعمه في ذلك، فاحتلال العراق خطوة صهيونية بحثة، لها أحقاد تاريخية تعود لعصر نبوخذ نصر والسبي البابلي الأول والثاني لليهود في وادي الرافدين، وهذه عينه حية من تأثير اللوبي الصهيوني على صنع القرار الأمريكي خصوصاً إزاء العالم الإسلامي، بتعبير أدق فالبروتستانتية ليست أكثر من أداة للعب في العمل السياسي والعلاقات الاجتماعية والسياسية الخارجية، سيظل المتطرفين الدينيين في الولايات المتحدة الأمريكية دوراً بارزاً في توجيه السياسات وصنع القرار السياسي ودورهم البارز في تشجيع ودعم التوسع الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة² والمسيحية الصهيونية المغدّي الحيوي لهذا المسار.

المحور الرابع: علاقة بين امريكا بالعالم الإسلامي في ظل الأصولية المسيحية الصهيونية

المسيحية الصهيونية أو "المسيحية المتهوِّدة" هي مسيحية من نوع خاص، تعتبر الديانة اليهودية أصلاً لها، أي مرجعها، وفكرتها تقول لكي تكون مسيحياً لا بد أن تكون يهودياً أولاً³ وأن تكون ملتزماً بالناموس اليهودي وشرعة موسى⁴ أي أنها ارتداد عن الإيمان المسيحي الأصلي وأن المسيحي يهودي الأصل⁵ وهي نفس فكرة مارتن لوثر الأولى التي اعتقد أن المسيح ولد يهودياً، قبل أن ينقلب على اليهود ويُرحلهم من أوروبا ويعرّي حقيقتهم في كتابه: "اليهود وأكاذيبهم" وجوهر فكرة لوثر هنا هي ترحيل اليهود عن ألمانيا وأوروبا قاطبة معتقداً بأن ليس هناك بعد الشيطان عدو أكثر سماً ومكراً من اليهودي

¹ رفيق عبد السلام، أراء جديدة في العلمانية والدين والديمقراطية، ط4، (مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015)، ص35.

² مؤمن الهباء، مرجع سابق، ص22.

³ عيسى اليازجي، المسيحية المتهوِّدة في خدمة الصهيونية العالمية، ط1، (دمشق: الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، 2004)، ص99.

⁴ حافظاً للسبت، عاملاً للختان، ممارساً لكافة الطقوس والممارسات اليهودية دائباً على شريعة اليهود والالتزام بأطرها وضوابطها كافة.

⁵ عيسى اليازجي، مرجع سابق، ص99.

المحض¹ وان اليهود رضعوا سم الكراهة للمسيح مع اللبنا من اثناء امهاتهم فلا أمن من إصلاحهم² وسيلاً من الاتهامات بحقهم.

فالأصوليون هم البروتستانت الأمريكيون، ويرجع تاريخ الأصولية إلى السنوات الأولى من القرن العشرين صدر عندما اختلفت الكنائس البروتستانتية الأمريكية عن غيرها من الكنائس البروتستانتية السائدة، وتمحور اختلافهم في نقطتين هما: الأولى: رفضهم اللاهوت الليبرالي، والثانية: إصرارهم على ألوهية الكتاب المقدس وعصمته الحرفية في ترجمة الملك جيمس³، فيما بدت البروتستانتية هنا بكونها راعية اليهودية، والرابط الحيوي بين المسيحية والصهيونية وهذا التصور يجب أن يدفع ثمنه العرب والمسلمين لاحقاً، حيث سعت الإدارة الأمريكية إلى إعادة صياغة العالم والشرق الأوسط تحديداً بما يتوافق مع الفكر الأمريكي في ادعاءات مؤهمة؛ كنشر الحرية والديمقراطية ودعم حقوق الإنسان⁴ الغاية الحقيقية من ذلك تحقيق مصالحها في المنطقة وحماية أمن الكيان الصهيوني المعرض للخطر، فهي لا تنف من دعم هذا الكيان والوقوف إلى جانبه في الصراع العربي _ الإسرائيلي فيما يتذرع المحافظين الجدد في ذلك الدعم بدوافع دينية محضة⁵ فيما صور صموئيل هنتنغتون بأن الإسلام هو الخطر الذي يهدد السلم والأمن العالمي، أي "الخطر الأخضر" بدلاً لـ "الخطر الأحمر"⁶ كبديل محتمل ذاتي التدمير للتنافس بين الشرق والغرب⁷.

واعتبر المحافظين الجدد أن أعظم نجاح حققوه هو تخلي الرئيس جورج دبليو بوش عن استعمال كلمة "الإرهاب" واستبدالها بكلمة "الإسلام الراديكالي"، أو "الإسلام المتطرف"، أو "الإسلام الفاشستي"⁸ الذي تلقفته وسائل الإعلام الأمريكية خصوصاً المدعومة يهودياً، تساوفاً مع طروحات عرابي المسيحية الصهيونية هنتنغتون، برنارد لويس، وإرفنغ كرسستول، ودانيال بابيس وغيرهم، فهذا منطلق سياستهم إزاء الشرق والعالم الإسلامي.

مثل صعود الصهيونية المسيحية أسباباً سياسية أثرت لاحقاً على السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، سواء بدعم إسرائيل لإيمانهم بأن سياسة إسرائيل تعجل بنزول المسيح وإن السلام يعوق حركة

¹ مارتن لوثر، اليهود وأكاذيبهم، دراسة وتقديم: د. محمود النجيري، ط1، (القاهرة: النافذة للنشر، 2007)، ص99.

² المرجع نفسه، ص61.

³ برنارد لويس، القوة والإيمان: الدين والسياسة في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص71.

⁴ محسن دلول، مرجع سابق، ص74.

⁵ المرجع نفسه، ص67_68.

⁶ صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات: إعادة صناعة النظام العالمي الجديد، ترجمة: طلعت الشايب، مراجعة: د. صلاح قصوة، ط2، (بيروت: دار سطور للنشر، 1999).

⁷ صموئيل هنتنغتون، الإسلام والغرب: أفاق الصدام، ترجمة: مجدي شرشر، ط1، (القاهرة: مديبولي، 1995)، ص71.

⁸ مؤمن الهباء، مرجع سابق، ص255.

التاريخ في هذا الاتجاه¹ فتبلورت فكرة الوطن القومي لليهود وتناقلتها الأوساط المسيحية واليهودية منذ العهود الأولى للحركة الطهورية البروتستانتية اتساقاً لفكرة العالم اسحاق نيوتن في تأكيده على إن نبوءة دانيال ستجبر العالم بقبول الأمر الواقع ألا وهو قيام وطن قومي لليهود في الأراضي المقدسة² تحقق ذلك ببدء تيودور هرتزل (1860_1904) الذي نظم صهيونية سياسية في كتابه (الدولة اليهودية) 1896، وبدأ التحضير للمؤتمر الصهيوني الأول في بازل 1897 مستفيداً دعماً من جهتين: الحركة المسيحية الصهيونية، وأثرياء اليهود في بريطانيا وألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية³ الهدف إنشاء وطن قومي لليهود وتشجيع الهجرة والحصول على موافقات دولية.

جاءت النازية لتطبيق وممارسة أفكار لوثر والبروتستانتية بالدقة الممكنة، ولا نستبعد هنا التشكيك والمخاوف من هذه المبالغة بالعداء لليهود، إن لم يكن من ورائه مغنم كبير لأوروبا واليهود وأمريكا، "الحضارة الغربية هي التي افرزت الامبريالية والنفعية والداروينية والنازية والصهيونية"، ولذا فليس من المستغرب أن تجد مجموعة من الأفكار المشتركة بين الرؤيتين النازية والصهيونية⁴ ونصف إلى ذلك وجود أفكار مشتركة اليوم بين النازية والصهيونية والأصولية الإسلامية والمسيحية الصهيونية⁵، ونسأل هنا إذا كان اليهود خطر كارثي ووباء فاقم على أوروبا باعتقاد مارتن لوثر والمسيحيين، فلماذا تدعم أوروبا هذا الوباء إذا كانت ترفع شعار الإنسانية والتتوير والحداثة والقيم والأخلاق البروتستانتية؟! أنهم يقللون بأمراضهم ووبئتهم في حاويات الشرق الإسلامي من مارتن لوثر وليو شتراوس وكراستول وهنتغتون ولويس وجورج بوش ودبليو، إلى ترامب!

وإذا كانت أمريكا وأوروبا تعاني من اليوم من فاشية إسلامية وفوبيا إسلام والتخوف من إرهاب المسلمين لماذا لم يساعدنا ترامب أو أي زعيم أوروبي أو غربي على إيجاد وطن قومي لنا نحن العرب والمسلمين للخلاص منا ومن مخاطرتنا كما يزعمون مثلاً فعلوا مع اليهود سابقاً!! لا شك إن هناك ما هو أكبر من تصوراتنا، وباعتقادنا أن خطر اليهود ما هو إلا أكذوبة لوثرية وتلفيق بروتستانتية لإسعاد اليهود وهبتهم وطن مجاناً يحققون فيه نبوءات أنبياءهم المحرفة ومصالح الغرب في الشرق والعالم الإسلامي!

لكن التأصيل للعداء لا يبدأ بتاتشر أو جورج بوش أو أوفاديا يوسف أو صموئيل هنتغتون أو مادلين أولبرايت أو كوندليزا رايس، وإذ يرجع الدكتور محمد عبدة التحامل هذا في كتابه (العداء الغربي

¹ أصول التطرف اليميني المسيحي في أمريكا، مرجع سابق، ص 9.

² خضر عواركة، المسيحية الصهيونية من الداخل: أمريكا والرقص على إيقاع الخرافة، ط1، (بيروت: دار الهادي للنشر، 2006)، ص 75.

³ المرجع نفسه، ص 77.

⁴ د. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ، ط3، (القاهرة: الشروق للنشر، 2001)، ص 132.

⁵ أن قراءة فاحصة للمتلقى بإمعان في هذه المفاهيم بدقة سوف يكتشف حجم التقارب والتشابه والقواسم المشتركة، لدرجة يُخيل أن كلاهما ينبعان من مصدر واحد ومرجعية واحدة ويعملان من أجل هدف واحد، أو أنهما بالفعل كذلك.

للإسلام والمسلمين): إلى أن أصول هذا العداء يرجع إلى صدور الإسلام والفتوحات الإسلامية الأولى، مينا أن الحروب الصليبية التي انتهت عام 1291 على يد السلطان المملوكي الأشرف خليل، كانت مرحلة من مراحل العداء الذي تغذيه الصهيونية بشكل مستمر¹، وهي تلك بدايات صناعة الكراهية خصوصاً بعد توفر المواد الأولية التحضيرية لخلطة الصناعة ألا وهو الدس الماسوني الصهيوني الذي أحدث نقله نوعية في العداء للإسلام والعرب، وإن الإسلاميون قد رأوا في الصهيونية طيلة عقود عنصراً رئيسياً في المؤامرة المعادية، وإن زرع كياناً صهيونياً يهدف إلى نزع ملكية المسلمين وقهرهم² وخلاصة القول أن عداء أمريكا المتهودة نابع عده ملفق ومزيف، أمريكا هي من أختارته باعترافها هي يقول برنارد لويس: لقد اخترنا نحن معاداتهم، لأننا نحسُّ بحاجة نفسية لاتخاذ عدو يحل محل السوفيتي النهار³ نتيجة لـ "عقدة نفسية" تعاني منها أمريكا وبجاجة لمن يسد لها ذلك النقص والظماً الروحي المتعطش للقتل والدمار، فتشكلت أسباب الكراهية للإسلام.

المحور الخامس: مستقبل العلاقات الخارجية بين أمريكا والعالم الإسلامي

يمكن القول إن التعاليم المسيحية في أمريكا هي في العادة قضية تأكيد، حتى وأن البعض منهم على الفكرة القائلة بأن أمريكا هي أمة مختارة، "إسرائيل جديدة" تصنع تراثها المسيحي⁴ فهو قول مقنع وسليم إلى حد ما، يُقارب بين أصل ونشوء الدولتين الأمريكية والإسرائيلية، فيما تذهب رؤية أغلب التيارات الأصولية الدينية والمسيحية الصهيونية وسياساتها الداعمة للهيمنة الأمريكية جزء لصيق من ثقافتها وامتداد لرؤى الأمريكيين الأوائل أنفسهم باعتبارهم شعب الله المختار وأنهم يمثلون "مدينة على جبل" فكرة موصولة بفكر الزعامات الأمريكية عبر تاريخهم تكريساً لفكرة "الاستثناء الأمريكي"⁵، الذي أعاد مجده المحافظين الجدد عبر تسخير الدين في خدمة السياسة الأمريكية والذي أثر سلباً على مستقبل العلاقة بين أمريكا والعالم الإسلامي أجمع.

والنقطة الجوهرية هنا هي أن الولايات المتحدة لا تُريد في الحقيقة التعامل مع إسلام صادق وحقيقي، وإنما إسلام ثانوي وشكلي، عابر لمفهوم التسامح وقبول الآخر قريب من الأصولية أكثر من الدين نفسه، لهذا ابتكرت نموذج الأصوليات الدينية وسوقته عبر قنال العولمة الرأسمالية، فهي تغتاز من إسلام معتدل على أنه الديانة والنظام المحكم والتقاليد والمعتقدات التي يعتنقها ملايين المسلمين، بل أنها لعبت

¹ مقال "العداء الغربي للإسلام والمسلمين" .. دراسة توثيقية للحملات التي شنها الغرب على الإسلام، "جريدة الدستور"، الأردن، العدد 16982، 19/تشرين الأول، 2014.

² د. فريد هالدي، الإسلام وخرافة المواجهة: الدين والسياسة في الشرق الأوسط، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997)، ص223.

³ برنارد لويس، أزمة الإسلام الحرب الأقدس والإرهاب المقدس: رؤية المحافظين الجدد واليمين الأمريكي للإسلام المعاصر، ترجمة: حازم مالك حسن، ط1، (دمشق: دار صفحات للنشر، 2013)، ص60.

⁴ فرانك لامبرت، مرجع سابق، ص22.

⁵ أصول التطرف اليميني المسيحي في أمريكا، مرجع سابق، ص11.

بورقة "التشدد الإسلامي" وهي فكرة ذات جذور عميقة في التاريخ¹ حتى تجد الذريعة في تحقيق مصالحها العليا عبر ربط الإسلام بالتطرف والإرهاب، وتالياً بما لا يقبل الشك كان للصهيونية دور بارز في رسم كثير من ملامح العداء والكراهية للمسلمين، _ بحكم نفوذها وتأثيرها في السياسة الخارجية الأمريكية حيال الشرق الأوسط _، والمسلمين منه خاصة والعرب على أخص الخصوص.

ففي حدود الإمبراطورية الأمريكية كان دور الصهيونية حاضراً لما حدده مؤسسها الروحي تيودور هرتزل: "استحكام محصن أمامي للحضارة الغربية ضد برايرة الشرق"² جعل من العداء على مستوى رسمي وعلى هيئة خطاب دولة للولايات المتحدة لم يغيب هدف أمن إسرائيل حتى في لحظة أوباما وترامب باعتبارهما أقل نزعة عسكرية من غريمها بوش الأب والأبن.

فيما سيثار هنا موضوع الفوبيا إسلام أو الإسلاموفوبيا مرة ثانية، وسيوضع الإسلام في دائرة المخاوف وسينقط باللون الأخضر، لثمة أسباب أبرزها تزايد هجرة المسلمين وتدفقهم إلى الغرب³ أي من إن الخوف الذي يُثيره المسلمون راجع لكثرتهم العددية⁴ خوفاً ضخمتة وسائل الإعلام الموجهة والمملوكة لرأس المال الصهيوني، فيما ستحظى العلاقات الأمريكية _ الإسلامية حتى فترة حكم بوش الأب بنصيب وافر من العداء والكراهية على حساب التعاون والتقارب في ظل هيمنة المحافظين الجدد والجناح الداعم للكيان الصهيوني.

يعزز هذه الفكرة كاتب صهيوني "يوري أفنيري": الذي يقول عن المحافظين الجدد "بأنهم مجموعة كل أعضائها من اليهود وهم يؤيدون إسرائيل إلى درجة يمكن اعتبارهم معها إسرائيليين يحملون الجنسية الأمريكية، أو أمريكيين يحملون الجنسية الإسرائيلية، وهم متطرفون أكثر من شارون"⁵ الأمر ذي صلة بأصل وجودة ونشأة هذه الطبقة لأول مرة، حيث تعود نشأة هذا المفهوم لليون شتراوس _ وهو يهودي ألماني هاجر إلى الولايات المتحدة _ ، أي بمعنى إنه؛ كمفهوم تاريخي جاء للملحة شتات الصهاينة في أمريكا وأوروبا من أجل بلورة وصياغة كتلة قادرة على التحكم بالعالم من خلال الهيمنة الاقتصادية وبالتحديد ضمان مستقبل الكيان الصهيوني وسلامته عبر تشويه صورة الخصم المعلن له، وهي حتماً صورة الإسلام والتنكيل بالعرب أو كما عبر عنهم فرانسيس فوكوياما: "أن المحافظين الجدد ... هم

¹ روبرت ديريفوس، لعبة الشيطان: دور الولايات المتحدة في نشأة التطرف الإسلامي، ترجمة: أشرف رفيق، تقديم ومراجعة: مصطفى عبد الرزاق، ط1 (القاهرة: مركز دراسات الإسلام والغرب، 2010)، ص10.

² وجيه غارودي، الولايات المتحدة الأمريكية طليعة الانحطاط: كيف نجابه القرن الحادي والعشرين، ترجمة: صياح الجهم، ميشيل خوري، ط1، (بيروت: دار عطية للنشر، 1999)، ص11.

³ د. معتز الخطيب، "ظاهرة كراهية الإسلام: الجذور والحلول"، مجلة ثقافتنا للدراسات والابحاث، المجلد الخامس، العدد 17، 2008، ص56.

⁴ أيدي بلينيل، من أجل المسلمين، ترجمة: عبد اللطيف القرشي، (قطر: وزارة الثقافة والفنون والتراث، 2015)، ص21_22.

⁵ نقلاً عن: د. سالم مطر السباعي، نظرية الفوضى الخلاقة في فكر المحافظين الجدد لإعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي، ط1، (عمان: دار الأكاديميون للنشر، 2016)، ص56_57.

المسؤولون إلى حد بعيد عن دخولنا في الحرب مع العراق¹ حتى أصبح الخليج العربي هو النقطة الحساسة في حدود الإمبراطورية الأمريكية كونه مُحاط بأغنى الثروات (البترول) "عصب النمو" الغربي بعد سحق العراق² فالمنطقة العربية والإسلامية باتت ضمن حسابات الغرب الاستعماري، وضرورة استراتيجية للغزو والقبض على مقاليدها واجب قومي أمريكي محض.

الجديد في السياسة الخارجية في عهد الرئيس باراك أوباما _ خصوصاً في الولاية الثانية له _، أنه أحاد عن استخدام القوات العسكرية في العالم الإسلامي أو قتل من التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، عكس فترة غريمه الرئيس جورج بوش وما قبلها، إذ عُد الإنهاء التدريجي للتدخل العسكري في الشرق الأوسط وإدارة الأزمات الجديدة وعدم إرسال قوات إضافية أو جديدة إلى منطقة الشرق الأوسط على المدى الطويل من أولويات سياسة الرئيس أوباما، حيث سعى إلى اتخاذ الموقف الناعم نسبياً لإدارة الصراع في أفغانستان والعراق³ بدل الإفراط بالقوة العسكرية التي لم تحل مشاكل العالم في عهدي بوش، فيما جاء العامل الاقتصادي وحركة التجارة والاستثمار في سلم أولويات الرئيس دونالد ترامب _ شخصية اقتصادية وذات توجه تجاري بحت _، يُظهر هذا التحول إن السياسة الخارجية الأمريكية مرتبطة بأمرين، الأول مصالحها العليا، والثاني مجارة الواقع والرهانات على الأرض التخلي عن أية قيم ما دامت تحفظ مصالحها ورسم المستقبل في المنطقة.

ومما سبق يمكن القول بأن على صفو مستقبل العلاقة بين أمريكا والعالم الإسلامي يتحدد في ثمة نقاط هامة على الصعيدين الداخلي والخارجي، أبرزها داخلياً: أن تعيد الولايات الأمريكية حساباتها خارج العامل الديني ووفق منطق التعاون والتسامح الأخلاقي، أما خارجياً فيتحدد في ثمة نقاط أهمها: الكف من دعم الكيان الصهيوني المستبج والمحتل للأراضي العربية الفلسطينية التي تسبب في صناعة الجهاد الإسلامي ضد قوى عالم ماك⁴، الكف عن نشر الديمقراطية على طريقة النموذج الأمريكي المدمج بالذخيرة والسلاح كما حدث في العراق وقبلها أفغانستان، عدم التدخل في شؤون الداخلية للشرق الأوسط، التعامل مع دول المنطقة العربية من منطلق تعاون ودي وتقارب مصالح وليس من قاعدة سائد ومسيد، فأخطاء الولايات المتحدة جمة في الشرق الأوسط إن لم تساعد على إعادة ترميم ما دمرته سياساتها وحروبها، وسيبقى الصراع مع الشرق الأوسط قائم إلى أجل غير مسمى.

¹ فرانسيس فوكوياما، أمريكا على مفترق طرق: ما بعد المحافظين الجدد، ترجمة: محمد محمود التوبة، ط1، (الرياض: العبيكان للنشر، 2007)، ص29.

² روجيه غاروندي، مرجع سابق، ص10.

³ جوان كول، مرجع سابق، ص22.

⁴ التسمية نابعة من تصور بنجامين باربر، للمزيد راجع: بنجامين باربر، عالم ماك المواجهة بين التأقلم والمواجهة، ترجمة: أحمد محمود، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 42، 1999).

وبالتالي لا يمكن تصور علاقة أمريكا بالمسلمين نابعة من عقيدة صموئيل هنتنغتون أو المحافظي الجدد، التي أثبتت عدم صحتها، وإن العالم مُقبل على حوار أديان، وتقاربات، وتسامح خصب تتسم به المسيحية كما الإسلام، ومن ثم فعلاقات الإسلام بالعرب في المستقبل القريب لم ولن تتبع من صدام الحضارات¹ فيما يجب على أمريكا كما المسلمين التخلي عن هذه الفكرة، والدعوة للتعاون والتوافق، وقبول الآخر، فالعالم لا يسعه مزيداً من الحروب وإراقة الدماء، ولا بد أن يكون خيار السياسة الخارجية لكل الأطراف واحد من اثنين: إما التخلي من زج الأديان المقدسة في السياسة كخطايا دينوية، أو توظيف الأديان بما يحقق التعاون والتقارب والسمو والأخلاق ويُظهرها بصورها الطهورية النابعة عن صور الإيمان الحقيقي.

وهناك ما هو أهم على صعيد الخطاب السياسي الرسمي للدول، وهو ضرورة تفكيك المفاهيم قبل توجيه الخطاب، خصوصاً من جانب المسلمين، إذ لا يمكن اختصار الغرب بأمريكا، أو تصور كل أفعال السياسة الأمريكية _ رغم دعم البعض الأوروبي لها _ على أنها فعل غربي يتم دمج أوروبا بنفس الموقف، هذه الصورة التي تريدها أمريكا بحكم طابع الهيمنة الاستعمارية، فيما يجب على المسلمين تفكيك هذه الصورة، فلأوروبا تاريخ غني بالتسامح الديني يمكن توظيفه من جانب بناء علاقات تعاونية بين أوروبا والمسلمين.

خاتمة

يتحدد البعد الديني في توجه السياسة الأمريكية الخارجية مع مراعاة مصالحها السياسية إزاء العالم لدرجة يستحيل فهم ما يدور في السياسة الأمريكية بدون الرجوع إلى عامل الدين (البروتستانتية) حصراً، إذ سعت الولايات المتحدة من خلال توظيف الدين في السياسة إلى اعتماد سياسة مزدوجة بين أصولية دينية متطرفة من جانب، وعولمة رأسمالية وحداثة من جانب آخر للمناغمة سعياً لتحقيق مصالحها، والتدخل في الشؤون الداخلية للعالم الإسلامي بالقدر الذي يؤتي لها بثمار توظيف الدين في السياسة، كان عصب تلك السياسة هو اللوبي الصهيوني بحكم الوفرة المالية إلى حسم موضوع كفة الصراع لصالح الكيان الصهيوني تساقاً مع ادعاءات المسيحية الصهيونية ومحافظيها الجدد على أن فلسطين هي المكان التي وعد الرب اليهود به، وجورج بوش باعتباره من المولودين ثانية جاء لتحقيق رضا الرب لم يتخلف عن هذا المشروع باراك أوباما أو دونالد ترامب ولا بديلها، فبالرغم من أن السياسة الخارجية تمتاز بالمرونة وازدواجية المعايير، ما لاحظناه من موقف مرن في عهد أوباما قياً ببوش، إلا أنها بالوقت نفسه لا تستطيع التفرّد الشخصي أو التعويل على زعامة بعينها، فهي سياسة ثابتة لا عائق يقف أمام المصالح القومية العليا حتى لو كان الدين أو المسيح نفسه، وصدام الحضارات أثبت فشله، لأن

¹ تقديم: كاي حافظ، الإسلام والغرب وإمكانية الحوار، ترجمة: صلاح محبوب إدريس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005)، ص 211.

العولمة الأمريكية بالأساس تعني توظيف الرب في خدمات السياسة، أو أنها تُقدم المادة والربح المادي على الإنسان الذي جعلت منه العولمة مجرد مآكنة للعمل.

فيما سيبقى مصير العلاقة بين أمريكا والعالم الإسلامي متوترة على غلاتها، ما دامت تُقدم هذه العولمة المغريات والدعم اللوجستي لجماعات أصولية متشددة، من أجل إحراق العالم وإغراق المسلمين في مشاكلهم الداخلية لتعزيز حماية أمن الكيان الصهيوني وتشديد الهيمنة الكاملة على منابع النفط والثروات العربية، وما دام الأصولية الدينية هي المحرك الرئيس للسياسة الخارجية الأمريكية فسيظل الصراع العربي _ الإسرائيلي على ديمومته، وسيلتهب العالم نيراناً أخرى، ستزداد صعوبة حل مشكلة العرب في فلسطين ما أن ظلت الأصولية المسيحية الصهيونية هي من يدير أطراف هذا الحوار.

فاستقرار وسلام العالم الإسلامي مرتبط بأمن وسلام المنظومة العالمية ككل، وهذا أمر بالغ الصعوبة ما دام الولايات الأمريكية راعية العنف الأصولي والإرهاب في العالم، فإن لم تتخلى عن تغذية العنف وتحسين صورة الإسلام في شاشات تلفزيوناتها وبرامجها اليومية فسيكون مستقبل السلام مهدد بالفوضى والاضطرابات ضد عالم ماك أو معه.

قائمة المراجع

_ مصادر اللغة العربية:

_ الكتب

- _ إرفنج كرستول، "قناعة المحافظة الجديدة ماذا كانت، وكيف أصبحت؟"، في: مجموعة مؤلفين، المحافظون الجدد، تحرير: أرون سلزر، ترجمة: فاضل جتكر، ط1، (الرياض: العبيكان للنشر، 2004).
- _ أيدوي بلينيل، من أجل المسلمين، ترجمة: عبد اللطيف القرشي، (قطر: وزارة الثقافة والفنون والتراث، 2015).
- _ برنارد لويس، أزمة الإسلام الحرب الأقدس والإرهاب المقدس: رؤية المحافظين الجدد واليمين الأمريكي للإسلام المعاصر، ترجمة: حازم مالك حسن، ط1، (دمشق: دار صفحات للنشر، 2013).
- _ برنارد لويس، القوة والإيمان: الدين والسياسة في الشرق الأوسط، ترجمة: أشرف محمد كيلاي، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، (3034)، 2017).
- _ بيار كونيسا، صنع العدو أو كيف تقتل بضمير مرتاح، ترجمة: نبيل عجان، مراجعة: جمال شحيد، سعد المولى، ط1، (الدوحة: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).
- _ جانيس ج. تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، ترجمة: حسان البستاني، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006).
- _ جوان كول، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما، ط1، (الإمارات: مركز للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات (167)، 2014).
- _ جورج م. مارسدن، كيف نفهم الأصولية البروتستانتية والاي فانجليكية، ترجمة: نشأت جعفر، ط3، (القاهرة: الشروق الدولية للنشر، 2004).
- _ جوين دايار، الفوضى التي نظمها الشرق الأوسط بعد العراق، ترجمة: بسام شيحا، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008).
- _ جيمي كارتر، قيمنا المعرضة للخطر أزمة أمريكا الأخلاقية، ترجمة: محمد محمود التوبة، ط1، (الرياض: العبيكان، 2007).
- _ د. حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من افلاطون إلى محمد عبدة، ط7، (القاهرة: مكتبة الأنجلو أمريكية، 2017).
- _ خضر عواركة، المسيحية الصهيونية من الداخل: أمريكا والرقص على إيقاع الخرافة، ط1، (بيروت: دار الهادي للنشر، 2006).
- _ د. رضوان السيد، الصراع على الإسلام: الأصولية والإصلاح والسياسات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2005).
- _ رفيق عبد السلام، أراء جديدة في العلمانية والدين والديمقراطية، ط4، (مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015).
- _ روبرت ديرفوس، لعبة الشيطان: دور الولايات المتحدة في نشأة التطرف الإسلامي، ترجمة: أشرف رفيق، تقديم ومراجعة: مصطفى عبد الرزاق، ط1 (القاهرة: مركز دراسات الإسلام والغرب، 2010).
- _ د. سالم مطر السبعواوي، نظرية الفوضى الخلاقة في فكر المحافظين الجدد لإعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي، ط1، (عمان: دار الأكاديميون للنشر، 2016).
- _ سمير مرقس، رسالة في الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية: قانون الحرية الدينية كنموذج، ط1، (القاهرة: الشروق، 2005).
- _ شاكر النابلسي، تهافت الأصولية: نقد فكري للأصولية الإسلامية من خلال واقعها المعاش، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009).
- _ عبد الحي يحيى زلوم، حرب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005).
- _ د. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ، ط3، (القاهرة: الشروق للنشر، 2001).
- _ د. عبد الوهاب المسيري، اليد الخفية: دراسة في الحركات اليهودية الهدامة والسرية، ط2، (القاهرة: الشروق للنشر، 2001).

- _ عيسى اليازجي، المسيحية المتهوذة في خدمة الصهيونية العالمية، ط1، (دمشق: الدار الوطنية الجدية للنشر والتوزيع، 2004).
- _ فرانسيس فوكوياما، أمريكا على مفترق طرق: ما بعد المحافظين الجدد، ترجمة: محمد محمود التوبة، ط1، (الرياض: العبيكان للنشر، 2007).
- _ فرانك لامبرت، الدين في السياسة الأمريكية: تاريخ موجز، ترجمة: عبد اللطيف موسى أبو البصل، ط1، (الرياض: نمو للنشر، 1436).
- _ د. فريد هالدي، الإسلام وخرافة المواجهة: الدين والسياسة في الشرق الأوسط، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997).
- _ فلاح أمين الرهيمي، أمركة العالم وليس عولمته، ط1، (دمشق: تموز، 2012).
- _ تقديم: كاي حافظ، الإسلام والغرب وإمكانية الحوار، ترجمة: صلاح محجوب إدريس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005).
- _ ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية، ترجمة: د. محمد علي مقلد، مراجعة: جورج أبي صالح، (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1994).
- _ مؤمن الهناء، الدين والحرب في زمن بوش، (القاهرة: كتاب دار الجمهورية للصحافة، 2008).
- _ مجموعة مؤلفين، أصول التطرف اليميني المسيحي في أمريكا، تحرير: كيمبرلي بلاكر، ترجمة: هبة رؤوف، تامر عد الوهاب، ط1، (القاهرة: سلسلة المشروع القومي للترجمة "964"، 2005).
- _ مجموعة مؤلفين، مستقبل الإسلام السياسي: وجهات نظر أمريكية، إعداد: د. أحمد يوسف، ط1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2001).
- _ تقديم: محمد احمد دياب، الأصولية الإسلامية والأصوليات الدينية الأخرى، (بيروت: منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية،).
- _ د. محمد عارف، صعود البروتستانتية الإيفانجيلية في أمريكا وتأثيره على العالم الإسلامي، ترجمة: رانية خلاف، ط1، (القاهرة: الشروق الدولية، 2006).
- _ محسن دلول، أمريكا الامبراطورية المضطربة، هل يصلح أوباما ما أفسده بوش، تحقيق: يوسف مرتضى، ط1، (بيروت: الفارابي للنشر، 2009).
- _ ميشيل بارد، تأثير جماعات الضغط على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، في: تشارلز كيللي، ويوجين ويتكوف، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية: رؤى وشواهد، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط1، (القاهرة: المجلس الثقافي الأعلى (645)، 2004).
- _ هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظة الجديدة والواقعية، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008).
- _ وجيه غارودي، الولايات المتحدة الأمريكية طليعة الانحطاط: كيف نجابه القرن الحادي والعشرين، ترجمة: صياح الجهم، ميشيل خوري، ط1، (بيروت: دار عطية للنشر، 1999).
- _ وليم كرستول، "تبقى المحافظة الجديدة أساس السياسة الخارجية الأمريكية"، في: مجموعة مؤلفين، المحافظون الجدد، تحرير: أرون سلزر، ترجمة: فاضل جتكر، ط1، (الرياض: العبيكان للنشر، 2004).
- _ الصحف والدوريات:
- _ مقال "العداء الغربي للإسلام والمسلمين" .. دراسة توثيقية للحملات التي شنّها الغرب على الإسلام، جريدة الدستور، الأردن، العدد 16982، 19/تشرين الأول، 2014.
- _ د. معتز الخطيب، "ظاهرة كراهية الإسلام: الجذور والحلول"، مجلة ثقافتنا للدراسات والابحاث، المجلد الخامس، العدد 17، 2008.

_ **The Shorter Oxford English Dictionary** (Oxford: Claredon Press. 1955), p.818.

_ Leo Strauss, **Liberalism Ancient Modern**, (Chicago: University of Checago,1995).

بارك أوباما والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بين ثنائي التراجع والانحسار

الأستاذ. شكلاط ويسام
باحثة دكتوراة تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن
جامعة الجزائر
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الملخص:

بوصول باراك أوباما إلى الرئاسة ظهرت توجهات استراتيجية جديدة لدى هذا الأخير من أجل تغيير الصورة النمطية التي أضحت العالم يمتلكها عن الولايات المتحدة الأمريكية، والتي صاغها ورسمها سلفه جورج بوش الابن وبالأخص ما تعلّق بالسياسة الخارجية اتجاه منطقة الشرق الأوسط، والتي تميّزت بالاستعمال المفرط للقوة العسكرية، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الخطوط العريضة لسياسة أوباما في الشرق الأوسط التي غلّفها هذا الأخير بأطر قيمية أخلاقية تجد أساسها في منطلقات النظرية المثالية في العلاقات الدولية لكن ببرامغامية أكبر إلا أن الكثير من الأكاديميين والمتابعين للشأن الخارجي الأمريكي يتحدّثون عن فشل ذريع للسياسة الخارجية الأمريكية أثناء حكم أوباما، بل تراجع وانحسر الدور الأمريكي العالمي والقيادي الذي عُرف عن الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة في فترة ترأسه للبلاد.

الكلمات المفتاحية: باراك أوباما، السياسة الخارجية الأمريكية، الشرق الأوسط، القوة، التراجع، الانحسار، دونالد ترامب.

Barack Obama and the American foreign policy in the Middel East between Recession and regression

Summary:

With the arrival of Barack Obama to the presidency emerged new strategic directions of the latter to change the stereotype that the world has become from the United States of America, and formulated and painted by his predecessor George W. Bush and especially foreign policy towards the Middle East, characterized by the excessive use of military force, This study aims to identify the most important outlines of Obama's policy in the Middle East, which was covered by ethical values that are based on the ideal theories of international relations but with greater pragmatism. However, many academicians The observers of the American external affairs talk about the catastrophic failure of US foreign policy during Obama's rule, but the decline has subsided and US global leadership role and who knew about the United States since the end of the Cold War period headed by the country.

key words: Barack Obama, US foreign policy, Middle East, power, retreat, retreat, Donald Trump.

مقدمة:

لقد حمل وصول "باراك أوباما" إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من التغييرات في محتوى التوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية، خصوصا مع تراجع المكانة القيمية والأخلاقية لهذه الدولة على المستوى العالمي، تلك المكانة النابعة أساسا من روح الدستور الأمريكي وهذا التراجع كان انعكاسا حتميا لسنوات حكم الرئيس الأسبق "جورج بوش الابن" الذي خاض حروبا استباقية ووقائية في بقاع بعيدة عن الأراضي الأمريكية بحكم الحفاظ والدفاع عن مصالح الأمن القومي الأمريكي، الأمر الذي أدى إلى ما أسماه « Vali Nasr » في كتابه "الأمة المستغنى عنها: السياسة الخارجية الأمريكية في تراجع" ب "عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية".

وعليه فقد سعى "أوباما" عن طريق حزمة من الوعود التي حاول تجسيدها من خلال سياسة خارجية تهدف إلى تغيير صورة أمريكا المشوهة عالمياً، وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط وهذا بإنهاء حربي العراق وأفغانستان، الأمر الذي هلّل له العديد من السياسيين والمتتبعين والمهتمين بالعلاقات الأمريكية -شرق أوسطية وبتفاؤل كبير بالحديث عن مستقبل يحمل شراكة أكبر وتعاوناً أكثر يخدم كل الأطراف، ويدعم إيجاد تسوية سلمية لأقدم صراع في المنطقة ألا وهو الصراع العربي-الإسرائيلي.

ولكن بإجراء قراءة تقييمية وتحليلية للسياسة الخارجية الأمريكية في فترة حكم "باراك أوباما" ندرك التراجع الكبير والانحسار في الدور الأمريكي في إدارة مجموعة من القضايا الدولية والإقليمية ومنها قضايا ومساائل متعلقة بمنطقة الشرق الأوسط على غرار القضية الفلسطينية، الملف النووي الإيراني، الحراك العربي وما تبعه من ظهور لتنظيمات إرهابية على رأسها "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"، إضافة إلى تعقد مسارات الأزمات: السورية، واليمنية، وكذا الليبية، وبالأخص في ظل التنافس الذي يشكل فيه الشرق الأوسط ساحة هامة بين مختلف اللاعبين الجيو-استراتيجيين الدوليين والإقليميين، بسبب تراجع القوة، الهيمنة، والقيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية على مستوى النظام الدولي المتمحّض عن نهاية الحرب الباردة.

ولكن بصعود "دونالد ترامب" إلى سدة الرئاسة تجسدت أكثر الوعود الانتخابية لهذا الأخير على الأقل في المدى القصير، الرغبة أساساً في تجاوز فترة الانحسار والتراجع، عن طريق تغيير توجهات السياسة الخارجية الأمريكية لاسترجاع الهيمنة والقيادة العالمية، ولعب دور القوة العظمى في إدارة أهم القضايا الدولية الشائكة، باستراتيجية عمادها الأساسي التوظيف الفعلي لكل عوامل القوة الأمريكية المادية والمعنوية، الصلبة والناعمة، خصوصاً أن النظام الدولي حالياً يُتنبأ له أنه سيُصبح نظاماً متعدد الأقطاب، وبالتالي فإن على الولايات المتحدة الأمريكية إدارة مصالحها الجيوبوليتيكية في عالم يشهد تنافساً شرساً بين مختلف أقطابه بوسائل شتى، إدارة استراتيجية فعالة.

وعليه فإن دراستنا تحاول الإجابة عن الإشكالية التالية:

لقد حاول "باراك أوباما" من خلال سياسته الخارجية وبالأخص اتجاه الشرق الأوسط إدارة مجموعة من القضايا الاستراتيجية المتنافسة فيها، بما يخدم مصالح الأمن القومي الأمريكي، ولكن الإخفاق، التراجع والانحسار كان مصير "أوباما" وسياسته.

فما هي أهم تلك الأسباب الكامنة وراء إخفاق هذا الأخير في تجسيد وعوده وأهداف الأمن القومي الأمريكي خصوصاً في السنوات الأخيرة لحكمه؟

ولمعالجة إشكالية الدراسة، سنتبنى الفرضية العلمية التالية:

-إنّ أي سياسة خارجية تسعى إما للحفاظ على الوضع القائم أو تغييره أي بما يتماشى ومصالح الأمن القومي، إلّا أنّ سياسة أوباما الخارجية خصوصا ما تعلق بمنطقة الشرق الأوسط أدّت إلى تراجع وانحسار الدور الأمريكي القيادي على العالم.

ولتحليل إشكالية دراستنا وإثبات أو نفي فرضية البحث سنقسّم دراستنا إلى العناصر التالية:

المحور الأول: ضبط مفاهيم الدراسة

المحور الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط بين الجمهوريين والديموقراطيين: المضامين الثابتة والمتغيّرة.

المحور الثالث: صعود أوباما إلى الحكم وتغيير صورة الولايات المتحدة القائمة دوليا.

المحور الرابع: السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما وقضايا الشرق الأوسط.

المحور الرابع: قراءة تقييمية في الأسباب الكامنة وراء إخفاقات السياسة الخارجية الأمريكية لأوباما شرق أوسطيا.

المحور الخامس: الثابت والمتغيّر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بين حكم أوباما وترامب.

المحور الأول: ضبط مفاهيم الدراسة

إن الخطوة الرئيسية والمنهجية في دراسة أي موضوع من الجانب النظري هي البدء بضبط المفاهيم التي سترد اتباعاً، كما تهدف هذه الخطوة إلى التحديد الدقيق المسبق لتفادي الاضطرار إلى التطرق إليها في سياق الدراسة تجنباً للتأثير الذي قد يحصل على تواصل العرض، كما أن هذا التحديد يساعد على إحكام وضبط المصطلحات.

وبالرغم من أن المفاهيم هي ذات صبغة غير ثابتة وتتجدد بتجدد المعرفة الانسانية إلا أن السعي إلى تحديدها يعتبر من أهم الخطوات الاجرائية المعروفة في البحث الأكاديمي.

وعليه سنتطرق إلى المفاهيم التالية:

1- السياسة الخارجية:

لقد تطور مفهوم السياسة الخارجية على يد أجيال من الباحثين الذين طوّروا هذا الحقل الدراسي، وعليه لا يوجد تعريف جامع ومانع لهذا المفهوم، ولذلك سنتطرق لمجموعة من التعاريف فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.

يعرّف "هولستي" السياسة الخارجية بأنها: "مجموع القرارات والأعمال التي تقوم بها الدولة تجاه البيئة الخارجية لتحقيق أهداف معينة" أما "مارسيل ميرل" فيعرفها بأنها: "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي مشاكل تُطرح ما وراء الحدود".¹

وعليه فإن السياسة الخارجية عبارة عن قرارات وأفعال فهي قرارات لأنها جزء من النشاط الحكومي الموجه إلى البيئة الخارجية، كما أنها أفعال لأنها تعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود الوطنية.

وبعيداً عن التعريفات التقليدية لمفهوم السياسة الخارجية المقتصرة على العلاقات الخارجية للدولة القائمة والمركزة على العلاقات السياسية، فإن الأكاديمي الأمريكي "كارل دويتش" قد عرّفها بأنها: "تعالج في المقام الأول المحافظة على استقلال الدولة وأمنها، وثانياً، السعي وراء مصالحها الاقتصادية وحمايتها".²

كما جاء في كتاب الأكاديمي "كريس براون" الموسوم بـ: "فهم العلاقات الدولية" وهو يفرّق بين مصطلحي "السياسة الخارجية" و"السياسة الداخلية" فإن الأولى نتائجها تأتي من ترابط في صنع القرارات، فلا يسع الدولة أن تتوقع من الدول الأخرى احترام سلطتها، لأنّه ما من دولة تمتلك سلطة في نظام فوضوي. أمّا مسألة ما إذا كان لدى الدولة وسيلة لتنفيذ رغبتها فتلك مسألة مشروطة -ففي حين أنّ الدولة تمتلك على الصعيد الداخلي، احتكاراً للوسائل القسرية، من حيث المبدأ، فإنّ الأمر يختلف على الصعيد الدولي، حيث إنّ هذا الوضع لا يتوفر لأيّ دولة.³

¹-أنور محمد فرح، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة)، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص 66.

²- كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: محمود نافع، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1982، ص 111.

³-كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 84.

وعليه يمكن الاستشهاد ببعض من مسلمات الواقعية التقليدية بالحديث عن أنّ السياسة الخارجية للدولة ما هي إلاّ تعبير عن فكرة المصلحة Interest وفكرة القوة Power، والمصلحة في فكر هذه النظرية تتحدّد في إطار القوة التي تتحدّد بدورها في نطاق ما يسمّيه مورغانتو بفكرة التأثير أو السيطرة Control. ذلك أنّ الواقعيين ينظرون إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تملّحها مصالحها أو استراتيجيتها بغضّ النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.¹

-الأمن القومي:

يقصد بالأمن القومي ضمان بقاء الدولة وأمنها واستقلالها، وقد كان مرتكزا على الأمن العسكري ومواجهة التهديدات ذات الطبيعة العسكرية والتدخل السياسي من بقية الفواعل الدولية، ليطال الأمن ضمان جميع المصالح الشرعية للدولة أينما كانت وبكل أنواعها، وكذا حماية قيم الدولة ونمط معيشتها. ولتحقيق هذا الهدف تتم تعبئة كل الوسائل الإقتصادية والعسكرية والديبلوماسية والثقافية القيمة، أي أن هذا المفهوم توسع ليشمل أبعادا جديدة: كالبعد الإقتصادي، المجتمعي، البيئي والثقافي. وتماشيا مع موضوع الدراسة المتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية يعرف الجيش الأمريكي الأمن القومي حسب تعريف ورد في كتاب: "الجغرافيا والحلم العربي - جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا -" للدكتور: جاسم سلطان بأنّه: "مصطلح يشمل الدفاع الوطني، والعلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل خاص مواجهة أي تهديد داخلي أو خارجي للوطن ظاهرا كان أو باطنا".² كما قدّم "باراك أوباما تعريف للأمن القومي بأنّه: "أمان الولايات المتحدة وشعبها وحلفائها وشركائها، وتطوير الاقتصاد الأمريكي في ظل نظام دولي غني بالفرص والرفاه، واحترام قيم أمريكا الإنسانية العالمية، وكذا احترام النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تروج للسلام والأمن والفرص من خلال التعاون لمواجهة التحديات الكونية".³ إن الأمن القومي هو ما يحرك الدول عن طريق سياساتها الخارجية للوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة بما يتماشى والمصالح القومية.

-المصلحة القومية

المصلحة الوطنية هي "المفتاح الأساسي" في السياسة الخارجية ويرتد هذا المفهوم -في جوهره- إلى مجموع القيم الوطنية، تلك القيم النابعة من الأمة والدولة في نفس الوقت غير أنّ هذا المفهوم لا يخلو من الغموض إذ يمكن أن توصف بأنها: "الأهداف العامة المستمرة التي تعمل الأمة من أجلها"، وطبقا

¹ -اسماعيل صبري مقلّد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991، ص ص 18-19.

² -جاسم سلطان، الجغرافيا والحلم العربي القادم جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا، سلسلة أدوات القادة، الطبعة الأولى، لبنان: تمكين للأبحاث والنشر، 2013، ص 81.

³ -نفس المرجع، ص 81.

لهذا التعريف تتميز المصلحة الوطنية بعموميتها واستمرارها وارتباطها بالعمل السياسي وإذ كان من الصعب بيان المقصود بالمصلحة الوطنية بفكرة مجردة، فإنّه من المستحيل أن نجد إجماعاً على ما تعنيه في قضية معينة، إذ أنّ الجدل المتكرر حول السياسة الخارجية يتركز أساساً حول التفسيرات المختلفة لمتطلبات المصلحة الوطنية.¹

إذ يرى جميس روزيه أنّ: "المصلحة القومية - كأداة تحليلية تستخدم لوصف وشرح وتقييم مصادر وكفاءة السياسة الخارجية لدولة ما، أمّا المصلحة القومية كأداة للعمل السياسي فإنّها توظّف لتبرير أو استنكار واقتراح سياسة ما".²

كما يرى مورغانو أنّ المصلحة القومية بأنّها "القوة بمعنى ارتباطها بقضية البقاء ومن ثمّ فإنّها تشكّل جوهر السياسة الخارجية".³

أمّا ولفيرز فيعرّف المصلحة القومية "بأنّها من تُقرّر السياسة الخارجية التي يتمّ رسمها لتعزيز مصالح الأمّة مجتمعة وليس فقط كل فرد على حدى".⁴

وعرّف محمد طه بدوي المصلحة القومية بأنّها: "تعني أمن الوحدة السياسية، وذلك استناداً إلى أنّه ليس من شيء يبدو لرجال الدولة أعظم شأنًا من العناية بأمن دولتهم، تأكيداً لاستمرارها، ومن هنا فلا حرج في ربط فكرة "المصلحة القومية" بسياسة القوة، باعتبارهما متلازمتين، وعلى أساس أن المصلحة القومية تتمثل في المثابرة على إنماء القوة الذاتية".⁵

وفي هذا المقام يجب التذكير بأن مفهوم القوة قد توسع مثله مثل مفهوم الأمن، أي من المفهوم الصلب العسكري إلى المفهوم الناعم.

فحسب الأكاديمي الأمريكي "جوزيف س ناي" صاحب كتاب: "القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية": "إنّ القوة الناعمة هي القدرة على الحصول على ما تريد وتحقيق الأهداف عن طريق الجاذبية بدلاً من الإغرام أو دفع الأموال وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما، ومثله السياسة، وسياساته فعندما تبدو سياستنا مشروعة في عيون الآخرين تتسع قوتنا الناعمة... تمتلك أمريكا من القوة الناعمة الكثير ولا تضطر إلى الإنفاق كثيراً على العصي والجزرات (أي على عوامل الإغرام والإغراء)، إذ إنّ الإغراء أكثر فاعلية من الإغرام على الدوام، إذ أن الكثير من القيم مثل الديمقراطية، حقوق الإنسان وإتاحة الفرص لها قدرة عميقة على الإغراء".⁶

¹- جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، 1984، ص 52.

²- محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، الطبعة الأولى، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012، ص 32-33.

³- نفس المرجع، ص 33.

⁴- نفس المرجع، ص 33.

⁵- محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، لبنان: دار النهضة العربية، ص 58-59.

⁶- جوزيف س ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الطبعة العربية الأولى، المملكة العربية السعودية: العبيكان، ص 24-25.

وهنا يجب التنويه أيضا أنّ الترابط كبير جدا بين مفاهيم السياسة الخارجية والقوة سواء الصلبة أو الناعمة وقيم الدول، هذه القيم التي اعتبرها "جوزيف فرانكل" نتاج ثقافة الجماعة الوطنية وروح تجانسها، وهذه القيم أيضا هي التي تحدد للناس ما يعتقدون أنّه حق أو أنّه عادل.

-الديمقراطيين:

رغم أنّ واضعو الدستور الأمريكي نظروا إلى الأحزاب السياسية على أنها ممزقة وخطيرة، كون الحزبيين في مفهومهم يشجعون الانقسامات في المجتمع، وينتهجون مصالح أثنائية، فضلا عن أنّهم يعملون على تقييد المعارضة، لم تكن المؤسسة التي خشيها الآباء المؤسسون قد تطورت فعلا وقت تلك التحذيرات، لكن أحزابا ونظاما ثنائي الحزبية تطورا فعلا في وقت مبكر من التاريخ الأمريكي واستمر منذ ذلك الحين، وبالرغم من مخاوف الآباء المؤسسين من هذه الظاهرة السياسية، إلا أنّ الأحزاب السياسية أضحت واقعا سياسيا في وقت مبكر من تاريخ البلاد.¹

ولعل من أشهر الأحزاب: الحزب الديمقراطي الذي يعد من أقدم الأحزاب الأمريكية، عادة يتبنى الحزب مواقف سياسية تدعم الرخاء الاقتصادي وتدخل الحكومة في السياسات الاقتصادية ويشجع كذلك التوجه الدبلوماسي في حل المشاكل الخارجية بديلا عن التدخل العسكري، ويعد تحيزه للحقوق المدنية والليبرالية علامة مميزة في توجهه الداخلي وفي تدخلاته الخارجية في شؤون الدول الأخرى. أما في الخارج فيتعهد الحزب بتقليل التدخل الأمريكي العسكري غير الضروري ويستبدل به العمل عن طريق المؤسسات الدولية والدبلوماسية الاقتصادية والثقافية .

-الجمهوريين:

يعدّ الحزب الجمهوري أحد أكبر حزبين معاصرين في الولايات المتحدة الأمريكية، وعقب هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 تصدر واجهة الحزب المحافظون الجدد الذين فرضوا نظرتهم على السياسة الخارجية وبالأخص ما تعلق بقضايا الشرق الأوسط، وفي فترة حكم الجمهوريين قامت الحرب في أفغانستان عام 2001 وغزو العراق عام 2003، كما تمّ دعم دولة إسرائيل دعما قويا بفضل توغل اللوبي الإسرائيلي في دوايب صنع القرار في الحزب كونه يمتلك أذرا مالية وسياسية متنفّذة داخله.² عليه فإن السياسة الخارجية الأمريكية ما هي إلا حصيلة لاستراتيجيات الحزبين الرئيسيين الحاكمين بالتناوب في الولايات المتحدة الأمريكية، والليذان يعملان وفق برامج قد تتباين أحيانا وتتشابه أحيانا أخرى، إلا أنّ هدفها النهائي هو تحقيق الأمن القومي الأمريكي، وبالأخص في منطقة أقل ما قد يقال عنها حسب الأطروحات الجيوبوليتيكية أنّها منطقة استراتيجية ألا وهي منطقة الشرق الأوسط.

¹ -إل ساندي مايسل، الانتخابات والأحزاب السياسية الأمريكية، ترجمة: خالد غريب علي، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014، ص 38.

² <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/9/17/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A>

المحور الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط بين الجمهوريين والديموقراطيين: المضامين الثابتة والمتغيرة

عند تحليل السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط نتلمّس مجموعة من المحددات المتحركة في هذه الأخيرة رغم اختلاف حزب الرئيس سواء أكان ديموقراطياً أو جمهورياً، والحقيقة أن الكثير من المضامين الثابتة في السياسة الخارجية الأمريكية تجد منبعها الأساسي في تاريخ الشعب الأمريكي الذي شكل الوعي السياسي لدى الأمة الأمريكية.

-المحدد الديني البروتستانتي

لقد بنت الطائفة البيوريتانية الهوية الحضارية الأمريكية، وهم الذين تأثروا تأثراً بالغاً بالعهد القديم اليهودي والعهد الجديد (الكتاب المقدس)، إذ أن المهاجرين الأوائل نحو أمريكا رأوا أنفسهم الوارثين الشرعيين للكتاب المقدس ولتعاليمه، هذا الأخير الذي أصبح بدوره مرجعية روحية لمفاهيم النظام السياسي الأمريكي طيلة تاريخ الولايات المتحدة.¹

ومن هنا نفهم طبيعة العلاقة المتميزة بين إسرائيل وأمريكا، كون قيم كل منهما متوافقتين، والدعم الكبير الذي تلقاه دولة إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط بفضل السياسة الخارجية الأمريكية خير دليل إذ يُعتبر أمن إسرائيل من بين أهم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية أياً كان حزب الرئيس، خصوصاً في ظل تغلغل واضح للوبي الإسرائيلي في دوايب صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية هذا الأخير الذي يعد من بين أهم جماعات الضغط الناشطة في هذا البلد.

إذ يعدّ أمن إسرائيل عنصراً ثابتاً في أجندة السياسة الأمريكية فهو لا يختلف باختلاف الحكومات المتعاقبة سواء أكانت ديموقراطية أو جمهورية، حيث استمرّ الدعم الأمريكي لإسرائيل على مدى السنوات المتعاقبة، وهذا منذ الإعلان عن قيام دولة إسرائيل عام 1948، ثمّ الدخول كطرف أساسي في مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل كراع للسلام في المنطقة. ولذا تقدّم الولايات المتحدة مساعدات عسكرية سنوية لإسرائيل تجعلها تحتلّ المرتبة الأولى في الدول المستقبلية للمساعدات العسكرية الأمريكية الخارجية، وهذا كلّ بهدف ضمان تفوّقها العسكري، كما تساند الولايات المتحدة إسرائيل على المستويين السياسي والدبلوماسي دولياً، كاستخدام حق النقض "الفيتو" عشرات المرات ضدّ أية مشاريع قرارات في المجلس تدين إسرائيل وممارساتها العدوانية ضدّ الشعب الفلسطيني كما يلعب اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة دوراً مهماً في حشد الإدارة الأمريكية والكونغرس لصالح دعم إسرائيل.²

¹-حسين عايش، أمريكا الإسرائيلية وسرائيل الأمريكية، الطبعة الأولى، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006، ص 7.

²-أحمد سيد أحمد، محددات السياسة الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط،

<https://syrianncb.com/2016/08/05/%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9->

وعليه فالبعد العقائدي يلعب دورا هاما في جوهر الصراع العربي-الإسرائيلي، كما أن تفسير السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط لا يجب أن يكون تفسيراً مصلحياً ونفعياً فقط، إذ أن الجانب العقائدي والقيمي يشكلان أحد الأبعاد الهامة في تأجيج هذا الصراع الأقدم في هذه المنطقة.

-محددات البراغماتية والمصلحة

حسب كتاب تفسير السياسة الخارجية للويد جونسون فإن السياسة الخارجية لكل دولة من دول العالم تتحرك وفق نهج معين، يمثل الإطار الذي يحكم حركتها ويدفع بها نحو تحقيق أهدافها، طبقاً لهذا النموذج فإن الدول تشكل وحدات منفصلة تسعى إلى تعظيم أهدافها في السياسة العالمية.¹

وعليه فإن استقرار السياسة الخارجية الأمريكية يؤكد أن الوعي القومي الأمريكي مبني على أساس البراغماتية النفعية، وفي هذا المقام يجب التذكير أن طبيعة تكوين وتشكل الدولة الأمريكية قد اتخذت من الفلسفة البراغماتية النفعية أسلوباً معيشياً في شتى مجالات الحياة بما في ذلك السياسة الخارجية وطبعاً هناك علاقة قوية بين البراغماتية كمذهب وفلسفة وواقع في الولايات المتحدة والمصلحة.

وفيما يتعلق بهذين المحددين ومنطقة الشرق الأوسط، فإن مقتضيات البراغماتية والمصلحة تظهران في جعل المحافظة على إمدادات النفط هدفاً استراتيجياً لدوائر صنع القرار في الولايات المتحدة، إضافة إلى مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل في هذه المنطقة حفاظاً على أمن حليفها إسرائيل وشركائها في منطقة الخليج العربي التي تتوافق مع المصالح والأهداف الأمريكية، وعليه تعمل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياستها الخارجية وباستعمال كل الأدوات لاحتواء البرنامج النووي الإيراني، وطبعاً مواصلة ما سمي بالحرب على الإرهاب خصوصاً بعد أحداث 11 من سبتمبر /أيلول 2001 أين أصبحت مواجهة الإرهاب أحد اهتمامات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وقد دفعت ما سمي بثورات الربيع العربي بهذا التوجه أكثر فأكثر، أين أصبحت الإدارة الأمريكية بحاجة إلى بناء تحالفات استراتيجية مع دول المنطقة لاحتواء خطر التنظيمات الإرهابية المتصاعدة على غرار "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام".

ولعل أهم المضامين المتغيرة ما بين الجمهوريين والديموقراطيين تتمثل في كون الحزب الجمهوري يفضل استعمال القوة للحفاظ على المكانة الريادية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، أما الحزب الديموقراطي فيسعى دوماً إلى تفضيل الأدوات الناعمة في التعامل مع منطقة الشرق الأوسط وقضاياها، ولكن هذا لا ينفي ضرورة استعمال القوة إذا اقتضت الحاجة والمصلحة العليا للولايات المتحدة الأمريكية.

1- لويد جونسون، تفسير السياسة الخارجية، المملكة العربية السعودية، 1989، ص 6.
-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%
/%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7

وعليه فإن الكثير من الأطر القيمية النابعة من روح الدستور الأمريكي، قد تغيب في التعامل مع الكثير من القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط، كونها تتنافى مع المصالح القومية، وهنا تكون الغلبة لصالح السياسة الواقعية التي أضرت كثيرا بصورة الولايات المتحدة الأمريكية الراعية لحقوق الإنسان والديموقراطية والمنادية بضرورة حماية الشعوب والحريات وتفعيل القانون الدولي، الأمر الذي توجب على الرئيس باراك أوباما مواجهته عن طريق سياسة تختلف في التوجهات الكبرى، كون الجمهوريين لا طالما كان ميلهم لسياسة القوة.

المحور الثالث: صعود أوباما إلى الحكم وتغيير صورة الولايات المتحدة القائمة دوليا

في فترة حكم الرئيس "جورج بوش الابن" ازدادت كراهية العالم لأمريكا لأنها لم تحترم وعودها ورمزية شعاراتها عن الديمقراطية، ولم تحترم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فبوش كان قد تحدث أثناء حملته الانتخابية عن ضرورة خلق توازن للقوة في مصلحة حرية الإنسان، وتوسيع دائرة نعم الحرية عالميا، وإذ به ينتهك هذه القيم أحيانا تحت مسمى الحرب الاستباقية، وأحيانا أخرى تحت مسمى الحرب الوقائية.

وفي هذا المقام يؤكد الكاتب "نعوم تشومسكي" من خلال تمنعه في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الصادرة أثناء حكم الرئيس بوش بأنها خالية من أي ذكر للقانون الدولي أو لميثاق الأمم المتحدة، فأسبقية القانون على القوة طالما كانت أهم شيء في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنها مع الألفية الثالثة تختفي تماما من الإستراتيجية الجديدة لصالح استعمال القوة بالشكل الذي تراه الولايات المتحدة الأمريكية مناسباً.¹

والحقيقة لقد كان لهذه السياسة آثار وانعكاسات خطيرة على عوامل القوة الأمريكية: المادية والمعنوية، ف"روبرت جليبين" (Robert Gilpin) أثناء حديثه عن فكرة انهيار الإمبراطوريات في كتابه "الحرب والتغيير في السياسة العالمية" قد قال: "أنّ من شأن الهيمنة أن تحدّ من الفوضى، ولكن في المقابل فإنّ الدولة المهينة لا يمكن لها أن تُحافظ على بقائها... ذلك أنّ القوة مكلفة ومهلكة، ما يضعف القوة الاقتصادية للمجتمع، وبالتالي ارتفاع الاستهلاك وتراجع الاستثمار الأمر ما يقوّض الأسس الاقتصادية والعسكرية والسياسية لموقف الدولة.

كما ركز كتاب أمريكيين آخرين على ضرورة العودة إلى المبادئ والقيم الأمريكية حماية للدور العالمي الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية ومن بينهم الكاتب "غاري هارت" (G.Hart) من خلال كتابه: "القوة الرابعة (الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين" أين قال: "بأن الاستراتيجية الكبرى التي اعتمدت في بداية الألفية الجديدة تهتم باستخدام القوة، في الوقت الذي تمتلك فيه هذه الأخيرة إضافة إلى قدراتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية

¹ - سوسن العساف، إستراتيجية الردع (العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والإستقرار الدولي)، الطبعة الأولى، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص 373.

،قدرة رابعة هي قوة المبدأ، وهي القدرة التي يمكن أن تكون بحق واحدة من أعظم أصولها الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين".

وقد أكد "هارت" في دراسته أن أمريكا تضحى بمبادئها الجمهورية الديمقراطية عندما تتبنى دور الإمبراطورية، لأنّ أمريكا قائمة على مبادئ تاريخية معيّنة منها: الحريات الدستورية لشعبها، والسلطات المحدودة للحكومات مع ضبط فروعها، وموازنتها بالدستور المكتوب، أما عن الحقوق، فأمریکا بلد حق حرية التعبير والانتخابات، والصحافة والالتزام بالقانون، وحرية المعتقد الديني، ويمكن أن تضاف إلى هذه المبادئ الشفافية في التعاملات الدبلوماسية الدولية، والتبادل بين الأمم، وعالمية حقوق الإنسان، واحترام سيادة الدول، والتّمسك بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي وهكذا⁽¹⁾.

ويضيف "هارت": "إنّ هذه المبادئ تنتهك حرمتها أو يجري التخلّي عنها من النّاحية المجرّدة النظريّة أقلّ ممّا يكون ذلك في أثناء التطبيق، وذلك بانتهاك حرمة هذه المبادئ والتخلي عنها أكثر، حيث استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية قوتها من أجل إجبار بقية العالم على العيش بمستوى مبادئها، لأنّها كما قال الرئيس الأمريكي "جون آدمز": "كُتب على جمهوريتنا الطّاهرة الفاضلة أن تحكم العالم"، وفي ذلك قال أيضاً الرّئيس "توماس جيفرسون" «إنّ الأمة الأمريكية أمة عالمية تسعى لتحقيق مبادئ تصلح للعالم كله». لكنّها وفي محاولة إجبار بقية العالم على إتباع مبادئها، وضعت هذه المبادئ جانبا، لذلك وجب على أمريكا العودة إلى مثلها العليا، والمبادئ التي تردّت أصداؤها بشكل قوي بين المؤسسين الأوائل للدولة الأمريكية، فأمریکا مهمتها حضارية تتضمن تلقين العالم الحرية والديمقراطية حسب معتقداتهم فوجب بذلك استعادة الجمهورية الأمريكية لمبادئها كأمر مركزي لدور أمريكا في العالم، ولكن استعادة هذه المبادئ هي أيضاً ضرورية إذا كان الأمريكيون أصلاً يودّون ضمان مستقبلهم، حتى لا تقع أمريكا في فخ إغراءات الإمبراطورية⁽²⁾.

وقال أيضا "غاري هارت": «نحن لسنا الشعب الذي يرى العالم بالدرجة الرئيسية من حيث علاقته بممارسة القوة، على الرغم من أن ممارستها ضرورية عندما تُطلب من أجل الأمن والاستقرار، لذلك لا يجب إخفاء سياستنا عن شعبنا نحن أو عن العالم عموماً، باستثناء أهم الأسرار الأمنية، فنحن لا نملك عذر مقاومة الشيوعية لئبّر أعمالنا السيئة، وحتى مقاومتنا للإرهاب يجب أن لا تصير عذرا جديدا للتّقصير في تطبيق مبادئنا، وعذرا لئُرعب به جيراننا وحلفاءنا، ونتصرف وكأننا بناة الإمبراطورية الجدد، علينا ألا نفصل قيّمنا عن قوّتنا أو قوّتنا عن قيمنا، فالقوة الكبيرة الحقيقية تمارس من أجل القوة دائما، أو من أجل مصالح أنانية أو انتهازية هي في النّهاية قوّة تهزم نفسها، هذا هو هيكل الاستراتيجية القومية

¹ - نفس المرجع، ص 260

² - نفس المرجع، ص 260-261.

الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، هذا الهيكل الذي يستند إلى المبادئ الديمقراطية والقيم الجمهورية، إنها استراتيجية حازمة ولكنها أيضا استراتيجية يستطيع الشعب الأمريكي أن يكون فخورا بها»⁽¹⁾.

ولتأمين مستقبل الولايات المتحدة يضيف "غاري هارت": "ولمتابعة استراتيجيتنا الكبرى، يجب أن نستعيد هذه الصفات لأمريكا، ففي القرن الحادي والعشرين، سوف تكون استعادة قيم الجمهورية ذو أهمية كبيرة، لأن ثورات القرن الحادي والعشرين المتمثلة في العولمة والمعلومات والسيادة، والنزاع، تستدعي بروز المثل العليا وقيم الجمهورية"⁽²⁾.

ومن منطلق وجوب أن تكون السياسة الخارجية عقلانية بما يتماشى ونظرية الفاعل العقلاني وكذا متطلبات تحديد المصلحة الوطنية، أي اختيار التصرفات التي تُحقق أقصى المكاسب، وتقلل الخسائر إلى أقصى حد ممكن، حاول أوباما وبمنطلقات النظرية المثالية أن يوجد خطأ استراتيجيا بعيدا عن أسلوب سلفه، ويعمل وفق الأطر القيمة التي تحدث عنها هارت كي يعيد مجد الأمة الأمريكية بمحو الآثار السلبية للسياسة الخارجية التي انتهجها جورج بوش الابن.

إذ سعت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما إلى التخلص من الخيبات التي خلقتها سياسة بوش الابن، ودشن الرئيس الديمقراطي سياسته الخارجية بخيارات مغايرة لتلك التي كانت تنتهجها إدارة سلفه الجمهوري وبأسلوب مغاير.³

المحور الرابع: السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما وقضايا الشرق الأوسط

بعد تقلد باراك أوباما سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية واجه هذا الأخير مجموعة من القضايا المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط كالقضية الفلسطينية والملف النووي الإيراني وكذا ضرورة سحب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان وطبعا مخرجات الحراك العربي في عدد من الدول العربية أي مواجهة كل ملفات السياسة الخارجية التي تركها سلفه جورج بوش بمستجدات جديدة.

وفي مطلع ولايته الأولى، تعارضت سياسة أوباما مع توجهات سلفه الجيوستراتيجية بشدة على الأقل من ناحية الخطاب، ولاسيما تلك المتعلقة بنشر القوات البرية واستخدام القوة العسكرية في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير لفرض التحول الديمقراطي في العالم العربي بالإكراه والاحتلال المباشر.

وقد حمل انتخاب أوباما لترأس الولايات المتحدة الكثير من الأمل بالنسبة لشعوب المنطقة وحكوماتها، وهو الذي جاء بوعود التغيير، هذا التغيير الذي طمح إليه باراك أوباما يجسده رغبته في إخماد العنف المتزايد بالمنطقة، ومعالجة النفور المتنامي من قبل المسلمين والعرب تجاه الولايات المتحدة، والذي يُلقي بتداعياته السلبية على المصالح الأمريكية في المنطقة، فهو يعتقد أن سياسات

¹ - نفس المرجع، ص 262 - 271

² - نفس المرجع، ص 261 - 262

³ - حسن أوريد، ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ولاية أوباما الثانية، آفاق المستقبل، العدد 17، يناير/فبراير/مارس 2013، ص 19.

إدارة بوش قد أضرت بهذه المصالح، وزادت التهديدات لأمن إسرائيل لذلك يحاول من خلال نهج التغيير الذي يروج له إظهار التمايز عن إدارة سلفه، ولاسيما فيما يتعلق بمعالجة ملفات الشرق الأوسط.

ولعل أهم معضلة واجهها أوباما في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول الشرق الأوسط هي معضلة الشرعية، لذلك لمست إرادة عند هذا الأخير بضرورة تغيير أدوات التعامل مع هذه المنطقة خصوصا الأداة العسكرية لكن دون التساؤل عن مدى شرعية هذه المصالح الأمريكية في الأساس والساعية إلى الحفاظ على القيادة والهيمنة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية.¹

ويمكن استشفاف أهم التوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية من خلال الخطب الثلاث الرئيسية التي ألقاها أوباما والموجهة إلى العالمين العربي والإسلامي والتي ألقاها خلال سنته الرئاسية الأولى، حيث حاول رسم معالم سياسة انفراج عميق اتجاه العالم الإسلامي والشرق الأوسط بشكل عام من خلال خطابه في القاهرة في الرابع من يونيو /حزيران 2009، الذي أحال فيه إلى علاقات جديدة مع العالم الإسلامي ووضع حد لسياسة الإملاء من فوق، التي كانت تريدها إدارة بوش فيما يسمى بالشرق الأوسط الكبير، الذي كان ثمرة فلسفة المحافظين الجدد ونهجهم.. ورغم التوجه الواضح لأوباما نحو منطقة آسيا والباسفيك، إلا أن منطقة الشرق الأوسط مهمة في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، إذ أنه ومنذ مطلع عهد أوباما، بات التناقض جليا بين الخطاب والاستراتيجية، فالتزامه بالانسحاب من الشرق الأوسط تعرض لاختباره الأول في أفغانستان فبعد طول تمعن وتردد، وسع البيت الأبيض الاستراتيجية الأفغانية لتشمل أفغانستان وباكستان، وصعد الحرب من خلال زجه بفوج تعدادة 50 ألف جندي أحقهم باستراتيجية عسكرية أكثر عدوانية، لمكافحة التمرد بقيادة الجنرال "ديفيد بترايوس"، وشملت انتشارا واسعا للقوات إضافة إلى حزمة من الحوافز والتهديدات لمن رفض التعاون مع الولايات المتحدة وقد أطلق أيضا حملة جديدة للطائرات من دون طيار -وهي غير قانونية في رأي الأغلبية- غطت جميع أنحاء المناطق الممتدة من أفغانستان وصولا إلى اليمن، مروراً بالصومال.

كما تحدث أوباما عن علاقات جيدة تقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل "لاسيما مع إيران، إلا أنه وبحلول عام 2010 بدأ في توجيه الإنذارات إلى طهران. ودعا أيضا إلى تبني نهج أكثر واقعية وأقل تدخلا في المنطقة، وأوضح أن الولايات المتحدة لن تحاول فرض التغيير على الأصدقاء والأعداء على حد سواء ولن تسعى إلى ممارسة التأثير السياسي عليهم بالقوة ولكنه التزم بتوسيع العمليات السرية الأمريكية في الشرق الأوسط (كما كشفت صحيفة نيويورك تايمز في أيار/مايو 2010). وناشد رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" تجميد بناء المستوطنات اليهودية، ثم انتبه

¹ -Mohammed El Oifi, la politique D'Obama au Moyen -Orient (L'Hégémonie Fragilisée),

http://www.afri-ct.org/wp-content/uploads/2015/02/597_EL_OIFI-AFRI_2010.pdf

لاحقا، إذ استمرّ في توفير الدعم لدولة إسرائيل بطرق مختلفة ما جعله أحد أصدقاء إسرائيل الأكثر إخلاصا في التاريخ الحديث.¹

ولقد تبنت إدارة باراك أوباما سياسات براغماتية نفعية اتجاه الحكّام العرب المستبدّين بهدف تحقيق مزيد من التعاون الإقليمي وتعدّ زيارة أوباما إلى مصر قبل ثمانية عشر شهرا من اندلاع الثورة خير على التأييد والدعم الذي لعبه النظام التسلطي والاستبدادي للرئيس السابق "حسني مبارك"، والذي أحد المدونين المصريين على مواقع التواصل الاجتماعي بأنّه: "يحكم بالأحكام العرفية والشرطة السرية وغرف التعذيب، ولا تستطيع أيّ كلمة قد يتفوّه بها الأستاذ أوباما تغيير النظرة السائدة أن الأمريكيين يدعمون دكتاتورا بتوفيرهم مساعدات سنوية له تتجاوز المليار دولار.²

وعليه يمكن القول أن منطق التعامل الأمريكي مع دول منطقة الشرق الأوسط خصوصا تلك العربية المعروف عنها أنّها أنظمة تسلطية تأخذ من ديموقراطية الواجهة أسلوبا لأخذ الشرعية الخارجية أي رضى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها، ما جعل منها أنظمة عميلة للغرب، هو منطق المصلحة قبل أي شيء آخر، أي قبل دعم الديموقراطية وترسيخها، وقبل حرية الشعوب، وقبل حقوق الإنسان، الأمر الذي يغفله الكثير من الحكام العرب، فأمريكا تبحث عن مصالح أمنها القومي التي تقع آلاف الكيلومترات عن أراضيها، والعرب لا يزالون بعيدين كلّ البعد عن مصالح أمنهم القومي.

إذ من خلال جولته الأولى في المنطقة، كان هذا الرئيس البراغماتي يأمل في تحسين العلاقات بالأنظمة العربية المستبدّة من دون فرض أي مطالب أو شروط في مجالي حقوق الإنسان والديموقراطية فقد زار أوباما الرياض قبل القاهرة، ووصف الرئيس المصري السابق حسني مبارك بأنّه "حليف قوي الشكيمة"، وأشاد بـ "حكمة العاهل السعودي وحفاوته اللطيفة". ولم تُخف دلالة ذلك الثناء عن العالم العربي وفي الواقع، قرّرت إدارة أوباما تقليص الميزانيات المخصّصة للمنظمات غير الحكومية في العالم العربي، والتي سبقت دعمها للديموقراطية في المنطقة وتزامن انفتاح أوباما على العالم العربي وتوسيع نطاق الحرب في أفغانستان لتصل باكستان، وتكثيف الهجمات بواسطة الطائرات دون طيار في بلدان مثل اليمن، وفشله في الوقت نفسه في الضغط على إسرائيل لتجميد زحفها الاستيطاني على الأراضي الفلسطينية المحتلة وبحلول الربيع العربي، وصلت شعبية أوباما إلى أدنى مستوياتها بين الجماهير العربية التي سبق أن رأت فيه رجل دولة واعد وعند اندلاع ما اصطلح عليه بالربيع العربي، بذلت إدارته جهدا بائسا كي تظهر بمظهر الداعم للجماهير العربية من

¹ -مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي، سياسات عربية، العدد 1، آذار /مارس 2013، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 13-14.

² -نفس المرجع، ص 14.

خلال تسريبها إلى وسائل الإعلام، وبصورة انتقائية، تقارير تُقيد بوجود مخطط أولي للتحوّل إلى النظام الديمقراطي في العالم العربي¹.

فقد أدركت إدارة أوباما وسط تلك الاحتجاجات العارمة أنّها لم تتعامل معها في بدايتها تعاملًا عقلانيًا، بل انتظرت لتري مخرجات ذلك الحراك الذي بدأ بمطالب اجتماعية واقتصادية ليتحوّل إلى حراك سياسي يرغب بالإطاحة بالأنظمة السياسية الحاكمة التي أثبتت فشل أدائها السياسي، ما جعل الفواعل الدولية والإقليمية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تمتلك مصالح حيوية واستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط تعيد النظر في سياساتها تحالفاتها مع تلك الأنظمة التي انتهت مدة صلاحيتها بالنسبة للطرف الغربي.

لذلك اضطرت إدارة أوباما، نتيجة التطورات المأساوية في تونس ومصر إلى تبني مقاربات بديلة تعيد النظر في السياسة المنتهجة والتحالفات القديمة في المنطقة، فما إن تجاوز البيت الأبيض الصدمة الأولى والغموض والالتباس سعى إلى التمسك بشركائه من الأنظمة التسلطية والاستبدادية من خلال الدعوة إلى الإصلاح والانتقال السلمي فحين افتتن العالم بما عرف بالثورة التونسية التي أطاحت بنظام بن علي التسلطي أبقت الحكومات الغربية على لامبالاتها الواضحة أو أصيبت بالارتباك في أحسن الأحوال فعندما اجتاحت موجة التغيير مصر تكررت المماثلة نفسها وشكل موقف الإدارة الأمريكية هذا، تتاقضا مأسويا جليا مع موقفها الداعم "لانتفاضة" الإيرانية قبل عامين إذ كان ردها عند إذ فوراً، وعبرت ملاحظة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في شأن عدم انحياز الولايات المتحدة خلال المواجهات التي عمّت إيران، عن النفاق الغربي المعتاد مقارنة بتصريحاتها المتعاطفة مع التظاهرات في إيران عقب الانتخابات التشريعية عام 2009. فعلى سبيل المثال، أعلن أوباما قائلاً: "بالنسبة إلي، من الخطأ التزام الصمت" اتجاه القمع في إيران صحيح أنّ ذلك لا يعني أنّه اتخذ موقفاً من الانتخابات الإيرانية، وأنّه كان في استطاعته أن يُعبّر بصراحة أكبر، إلّا أنّ واشنطن كانت متحمّسة للثورة الخضراء إذ رأت فيها حركة موالية للغرب، ولم تبدأ الولايات المتحدة ومعها زعماء غربيون آخرون في اتخاذ مواقف أكثر وضوحاً والإدلاء بتصريحات متماسكة لصالح انتقال سلمي منظم للسلطة، إلّا بعد تأكدهم أن حلفاءهم آيلون للسقوط.²

إلا أن التطورات التي تراكمت مع ذلك الحراك أدّت إلى ارتباك أكثر في أفعال السياسة الخارجية الأمريكية، إذ سرعان ما اتّضح أن هذه الانتفاضات رغبت في إسقاط الأنظمة الحاكمة، الأمر الذي قد يشكّل قطيعة مع الماضي، ما ينبئ بوجود مخاطر متعددة الجوانب على المصالح الأمريكية في هذه المنطقة، أي أن موجة التغيير أمر واقع وحاصل، وعليه قرّرت إدارة أوباما اتخاذ موقف انتقائي يفضي بدعم رغبة الشعوب في كل من ليبيا وسوريا، والالتزام الصمت اتجاه البحرين واليمن لارتباط هذين البلدين

¹- نفس المرجع، ص 15.

²- نفس المرجع، ص 15.

بمصالح الشركاء الخليجيين الذين يراعون المصالح الأمريكية في المنطقة بكل أمان، بينما الأولى تعني من الناحية الجيوستراتيجية التصادم مع فواعل دولية وإقليمية كروسيا، تركيا، إيران وغيرها والتي بدورها تمتلك مصالح حيوية واستراتيجية في المنطقة، ما يحتم دعم التغيير والإتيان بحكومات موالية تخدم الأهداف الأمريكية.

لكن ما سمّي بالثورات العربية أظهرت حالة الانكفاء الأمريكي النسبي كنهج، وفرضت هذه الأخيرة على الولايات المتحدة أن تعيد النظر في أدوات سياساتها الخارجية في الشرق الأوسط وتغيّر استراتيجيتها مستخدمة أدوات "القوة الناعمة"، والتي تمظهرت في محاولة الإدارة الأمريكية تجنّب التصادم مع اتجاهات الرأي العام العربي والتعاطي معه بإيجابية، وخاصة فيما يتعلق بالتقاطعات مع الحركات الإسلامية التي أوصلتها صناديق الانتخابات إلى الحكم في عدد من الدول العربية، ومحاولة احتواء نتائج توسّعها، أمّا دور الولايات المتحدة الريادي فقد شهد تراجعاً بناءً على مواقفها وسياساتها المرتبكة والضعيفة في التعامل مع الحالات المتعددة، لكنّها حافظت على حضورها المتقدم في مناطق وجودها التقليدية، ولاسيما في منطقة الخليج العربي ومصر¹.

إنّ ما اصطلح عليه بثورات الربيع العربي أثبت أنّ الإدارة الأمريكية تتحرّك وفق أطر جيواستراتيجية خالصة، ذلك أن وصول ما يمكن أن يسمّى بـ "الثورات" إلى محاور جيوبوليتيكية يُعرف عنها أنها محاور مهمة للأمن القومي الأمريكي، وأي تبدّل فيها قد يحدث تغييراً في موازين القوى العالمية لن يخدم المصلحة القومية للولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أنّ السيطرة على منطقة الشرق الأوسط سيفتح كلّ الأبواب للسيطرة العالمية، الأمر الذي يتنافى مع مشروع السيطرة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية.

وعليه فإن القيام بقراءة تقييمية لمعرفة ما إذا كانت إدارة أوباما قد نجحت أو فشلت في تحقيق استراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط يعدّ أمراً ضرورياً، بهدف الوقوف على كل الأسباب الكامنة وراء ما يوصف في الأدبيات الخاصة بالسياسة الخارجية الأمريكية التي تناولت فترتي حكم الرئيس "باراك أوباما" بالفشل، إذ فصلت هذه الأخيرة في الكثير من حيثياتها على أنّها أخفقت في العديد من القضايا التي أدارتها.

المحور الرابع: قراءة تقييمية في الأسباب الكامنة وراء إخفاقات السياسة الخارجية الأمريكية لأوباما شرق أوسطياً

لا طالما تغنّت الولايات المتحدة الأمريكية بعوامل قوّتها المادية وخصوصاً المعنوية منها، هذه الأخيرة التي حاول من خلالها الرئيس الأسبق "باراك أوباما" إحياء أمجاد أمريكا، أي انتهاج نهج قيمي، بغية التخلص من الصورة القاتمة للولايات المتحدة الأمريكية التي صنعها "جورج بوش" بفضل

¹ وحدة تحليل السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، أبريل، 2012، قطر: المركز العربي للأبحاث والسياسات، ص 19.

سياسة خارجية جعلت من القوة توجّها المفضّل في التعامل مع قضايا منطقة الشرق الأوسط، إذ بفضل هذه الأخيرة أضحت الحرية والقيم الأمريكية الممّدة للديموقراطية وحقوق الإنسان محل استهداف من قبل شعوب المنطقة والعالم بأسره، لأمر الذي أفضى إلى مجموعة من الانعكاسات لعلّ أبرزها كان التراجع والانحسار في الدور الأمريكي الذي لم يعد متناسبا مع مفهوم القوة المهيمنة الذي برز بعد نهاية الحرب الباردة.

وفي تقرير لمركز الجزيرة للدراسات فإنّ الكاتب: زكي العايدي قد قال أنّ نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في العالم يتآكل بما في ذلك النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، فإذا عدنا للأهداف الرئيسية التي عبّر عنها أوباما لدى توليه سدة الرئاسة، فإنّ حصيلة التطبيق تعبّر عن فشل متعدد الجوانب، فالدعم لمواقف إسرائيل استمر في النمو والتعاظم¹.

كما أنّ دبلوماسيّة باراك أوباما لم تأت بالشيء الجديد في تعاملها مع القضية الفلسطينية، إذ أنّ حلّ الدولتين والوعد بتأسيس دولة فلسطينية، هي في نهاية المطاف مقترحات إسرائيلية خالصة، وعليه هناك نوع من الضبابية في السياسة الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط، فلا طالما اعتُبرت هذه المنطقة مسألة محسوبة على السياسة الداخلية، إذ أنّ اللوبي الإسرائيلي يلعب دورا كبيرا في جعل موازين القوى تميل لصالح دولة إسرائيل وسياساتها في فلسطين بشكل خاص وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل عام².

إذ أنّه وبالرغم من تحديد خمسة أهداف رئيسية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ك: إحياء العلاقات الأمريكية العربية التي تضررت بشدة من جرّاء شنّ الحرب على العراق وما تبعه من احتلال دام تسع سنوات، وتحقيق اختراق رئيس في عملية السلام في الشرق الأوسط عن طريق دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" إلى تجميد بناء المستوطنات، وتحقيق الاستقرار في العراق قبل مغادرة القوات الأمريكية، والانسحاب من أفغانستان من موقع القوة وعلى أساس الحدّ الأدنى من التقارب السياسي مع باكستان، والشروع في حوار مع طهران حول برنامجها النووي إلّا أنّ المتفحص في هذه الأهداف ومقارنتها بما هو حاصل على أرض الواقع يدرك تضاعف الطموحات الأمريكية سنة بعد سنة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، في حين استمرّ دعمها لمواقف وسياسات الطرف الإسرائيلي، إذ تنامي وتعاظم هذا الدعم كثيرا أمّا عن الحصاد الاستراتيجي في العراق فجميع البيانات الرسمية الأمريكية تؤكّد تلك الرواية الخيالية حول إنجاز مهمّة الانسحاب وفقا لحسابات أوباما، لكن الواقع مختلف إلى حدّ كبير، فقد بذلت الولايات المتحدة قصارى جهدها للإبقاء على ما يناهز عن عشرين ألف جندي في العراق إلى ما بعد ديسمبر 2011 لأنّ الوضع في البلاد لا يزال بعيدا عن الاستقرار، وهذا طبعا من أجل مصلحة مفهومة في التفاوض على اتفاق جديد مع السلطات في بغداد³.

¹ - زكي العايدي، إخفاقات أوباما في الشرق الأوسط، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، أبريل/نيسان 2012، ص 2.

² - Mohammed El Oifi, Ibid.

³ مروان بشارة، مرجع سابق، ص 14.

ولكن الانسحاب الأمريكي من العراق شكّل نهاية لفكرة الهيمنة الأمريكية التي تعتمد على القوة العسكرية التي تتفوّق بها الولايات المتحدة الأمريكية عن بقية دول العالم، إذ يرى البروفيسور أنه بعد قرابة تسعة أعوام من بداية الحرب التي شنها جورج بوش الابن على العراق ووعده بنصر أسدل خلفه باراك أوباما الستار على تلك الحرب راضيا بالقليل الذي أمكن تحقيقه من حرب كلّفت بالنسبة للخرينة الأمريكية، إذ كان الهدف الحقيقي لغزو العراق هو أن تظهر الولايات المتحدة الأمريكية لعالم ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 أنّ القوة العسكرية الأمريكية هي التوجّه الرئيس لأمريكا، وكان بذلك نظام صدام حسين الهشّ هدفا مثاليا لإثبات ذلك من وجهة نظر بوش الابن لتحقيق نصر سريع وحصد النتائج وإثبات المكانة الأساسية للقوة العسكرية لدى الولايات المتحدة الأمريكية.¹

ولعلّ أهمّ أمر حقّقه هذه الحرب الطويلة في العراق هو الدمار والتشريد والقتل، وتدني مستوى المعيشة والفقر وغيرها من المآسي التي يعيشها الشعب العراقي اليوم، الأمر الذي يطرح الكثير من التساؤلات حول مفاهيم لا طالما تحدّثت عنها الإدارات الأمريكية المتعاقبة بما فيها إدارة أوباما: حول الأمن الإنساني، والتنمية الإنسانية وغيرها من المفاهيم.

إضافة إلى طريقة التعاطي مع مخلفات ما سمي بالربيع العربي، فالضربة الجوية عن بعد في ليبيا عبرت عن الرغبة الأمريكية في تقاسم الأعباء بين الحلفاء فيما بينهم، لكنّها رغم نجاحها إلا أنّها لم تحمل معها كيفية التعامل البعدي مع هذه الأزمة وهل تستدعي ضربة أخرى أم لا، وهنا نلاحظ التردّد الذي ميّز السياسة الخارجية الأمريكية في التعامل مع أزمات الربيع العربي أثناء حكم باراك أوباما.²

كما يرى "والي نصر" في كتابه: "الأمة المستغنى عنها: السياسة الخارجية الأمريكية في تراجع" أنّ تعامل الولايات المتحدة مع ما سمي بموجة الربيع العربي وفي سياستها اتجاه المنطقة، أنّ الموقف الأمريكي من المنطقة والحراك الذي ميّزها كان خطابا بلاغيا مفعم بالآمال والطموحات التي لم تجد لها سبيلا للتطبيق على أرض الواقع، ويتحدّث عن تأرجح الموقف الأمريكي من تطورات "الربيع العربي" بين دعم الأنظمة السياسية تارة ودعم الشعوب الثائرة تارة أخرى، وكذلك في امتناعه

¹ -محمد ماضي، الانسحاب الأمريكي من العراق: هزيمة استراتيجية ونهاية لهيمنة قوة عظمى،

<https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82--%D9%87%D8%B2%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%A9-%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%B9%D8%B8%D9%85%D9%89-/31802844>

² -Christian Nunlist, La politique étrangère d'Obama : premier bilan, No 188, Zurich : Center for Security Studies, 2016, p 3.

عن إنهاء المعانات الإنسانية في سوريا، ويُرجع "نصر" إخفاقات السياسة الخارجية اتجاه المنطقة وقضاياها إلى عجز الخارجية الأمريكية عن قراءة تطورات الشرق الأوسط والانسحاب من المنطقة والاحتفاظ بوجود محدود في مقابل نقل الثقل الأمريكي للقارة الآسيوية لمواجهة النفوذ الصيني، والحقيقة أن هذا التعامل المتردد الذي كان في بدايته مؤيدا للحراك العربي خصوصا بالنسبة للحالة المصرية أي التحول من دعم "مبارك" إلى دعم المحتجين، هو سيطرة أعضاء فريقه الرئاسي الشاب على صنع القرار الأمريكي أما عن سياسته اتجاه إيران فقد انحصرت في التهديد بالقوة العسكرية¹، ثم تدعّمت بإيجاد اتفاق أمريكي -إيراني حول الملف النووي الإيراني الذي يمكن أن نقول عنه أنه تأجيل لامتلاك طهران للسلاح النووي، وليس منع قاطع لإيران من امتلاك برنامج نووي غير سلمي، وبالأخص وبالأخص مع السياسة العدائية الحالية للرئيس "ترامب".

وعليه فإنّ الفشل في السياسة الخارجية الأمريكية يكمن حسب العديد من المنتبعين في عجز الولايات المتحدة الأمريكية أثناء حكم أوباما عن حلّ أزمات المنطقة، وتدخل فواعل يُعرف عنها أنها منافس شرس للولايات المتحدة الأمريكية من قبيل روسيا الاتحادية وغيرها التي سعت لتوظيف الحراك العربي من أجل أن يكون لها نفوذ أكبر في المنطقة ما يدعم أكثر فأكثر مصالحها الإستراتيجية، الأمنية والإقتصادية في هذه المنطقة التي أقلّ ما يقال عنها أنها حيوية بالنسبة للقوى الكبرى أو تلك الصاعدة.

المحور الخامس: الثابت والمتغير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بين حكم أوباما وترامب.

انتقد ترامب سياسة أوباما بما في ذلك سياسته شرق أوسطية، إلّا أنّ الملاحظ لشأن المنطقة يرى أنّ هذه الأخيرة هي أكثر ساحات القتال والعنف في العالم بأسره، خاصة بعد مرحلة نشوب ما سمّي بثورات الربيع العربي، وما لحق بها من أزمات وحروب، كما أنّ ميزة تلك الأزمات أنّها أزمات بلا أفق واضح للحل السياسي، لتشابك أطرافها الداخلية مع الأطراف الإقليمية والدولية.

وعليه ولاستعادة الدور الأمريكي الريادي في منطقة الشرق الأوسط، ستمحور الإتجاهات الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب في:²

-الحرب على الإرهاب:

¹ - عمرو عبد العاطي، الأمة المستغنى عنها: السياسة الخارجية الأمريكية في تراجع، (مراجعات كتب)، قطر : مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص ص4-5.

² - أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط

تشكل محاربة تنظيم "داعش"، والحرب على الإرهاب محور اهتمام السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد الإدارة الجديدة. فقد أكد ترامب أن احتواء انتشار التطرف الإسلامي هو أحد أهم السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وكذلك العالم. لكن موقف ترامب من التطرف الإسلامي يتسم بالعمومية، وغياب الرؤية المحددة، ويمثل تكراراً لسياسة جورج بوش الابن.

-الأزمة السورية:

تمثل الأزمة السورية أحد مجالات التغيير الملموس المتوقعة في سياسة إدارة ترامب الشرق الأوسط. وتتبع أهمية تلك الأزمة بالنسبة لواشنطن من كونها قضية رئيسية في ملف العلاقات الأمريكية -الروسية، ولتأثيرها في المنطقة ككل، والمصالح الأمريكية فيها، إلى جانب ارتباطها بقضايا أخرى، كالهجرة، واللاجئين، والإرهاب. وقد أظهرت تصريحات ومواقف ترامب، خلال حملته الانتخابية، عزمه إحداث تغيير كبير على السياسة الأمريكية، حيث انتقد بشدة سياسة إدارة أوباما في دعم المعارضة السورية المسلحة، والتركيز على تحية الرئيس السوري بشار الأسد، ورأي أن الأولوية هي لمحاربة تنظيم "داعش" في سوريا، وأشاد بالدور الروسي في الأزمة، وإدارة الرئيس بوتين، والرئيس السوري لها، وأنهما أكثر ذكاء من أوباما.

-الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني

أعلن ترامب، أكثر من مرة، رفض اتفاق البرنامج النووي، وعدّه تهديداً لأمن الولايات المتحدة، وأمن إسرائيل، ووعده بإلغاء هذه الصفقة، والبحث عن صفقة جديدة بشروط أفضل للولايات المتحدة، حيث رأى أن الشركات الأمريكية لم تستفد من رفع العقوبات على إيران، خاصة في مجال استخراج النفط، وإنما استفادت منها الشركات الأوروبية والروسية.

كما اتهم إيران بدعم ورعاية التنظيمات المسلحة في المنطقة، وأكد إعادة تشديد العقوبات الاقتصادية على طهران. ولذلك، فإن تلك المواقف ستؤدي إلى زيادة العلاقات الأمريكية - الإيرانية توتراً، بعد أن شهدت حالة من التقارب الحذر في عهد أوباما، بعد توقيع الاتفاق النووي.

-القضية الفلسطينية وعملية السلام

أظهرت تصريحات ومواقف ترامب، خلال حملته الانتخابية، أنه أحد أكثر الرؤساء الأمريكيين تعبيراً عن الانحياز لإسرائيل، والسعي نحو تقوية التحالف معها. فقد كتب ترامب في أكتوبر 2016 على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك: "لقد قلت في مناسبات عديدة إنه في عهد إدارة ترامب، فإن الولايات المتحدة ستعترف بأن القدس هي العاصمة الوحيدة والحقيقية لإسرائيل". وفي مناسبة أخرى، قال ترامب، في خطاب أمام المؤتمر السنوي للجنة الشئون العامة الأمريكية - الإسرائيلية (أيباك) في مارس 2016 بواشنطن، إنه في حال انتخابه رئيساً، سيقوم تحالفاً قوياً بين بلاده وإسرائيل. وأضاف: "عندما أصبح رئيساً، فإن أيام معاملة الإسرائيليين كمواطنين من الدرجة الثانية ستنتهي في اليوم الأول". وأشار إلى أن أي اتفاق تفرضه الأمم المتحدة على إسرائيل

والفلسطينيين سيكون كارثة، متهما المنظمة الأممية بأنها ليست صديقة لتل أبيب. وأكد ترامب أن أول شخص سيقابله في البيت الأبيض، بعد انتخابه، هو رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، كما اتهم ترامب أوباما بتخريب العلاقات مع إسرائيل. وشدد على التزامه بأمن إسرائيل، مؤكدا ضرورة اعتراف السلطة الفلسطينية بإسرائيل كدولة يهودية، ووقف جميع الهجمات الإرهابية ضدها وبالتالي، ستكون القضية الفلسطينية من أبرز القضايا الخارجية التي لن تشهد تغييرا إيجابيا ملموسا خلال إدارة ترامب. ومن المستبعد حدوث تقدم حقيقي على مستوي عملية السلام، في ظل الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتشددة، بزعامة نتنياهو، التي ترفض تقديم تنازلات حقيقية لتحقيق السلام العادل والشامل الذي يعيد للفلسطينيين حقوقهم المشروعة، حيث تريد السلام على طريقها في إقامة دولة فلسطينية أشبه بحكم ذاتي، وكانونات منعزلة، وعدم التخلي عن القدس، ورفض حق العودة، وهو ما أفضل كل مبادرات السلام السابقة. كما أنه من الصعب أن تحل أوروبا محل الولايات المتحدة في لعب دور فاعل في عملية السلام، خاصة بعد فشل المبادرة الفرنسية لاستئناف المفاوضات، بعد رفض إسرائيل لها، وتمسكها بالمفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين وبدون شروط مسبقة. ومع انحياز ترامب الشديد لإسرائيل، وتبني مواقفها، وعدم تقديم رؤية واضحة بشأن حل الدولتين، فإن الجمود سيظل مهيمنا على القضية الفلسطينية حتى إشعار آخر، بل قد يزداد سوء، لاسيما مع تراجع مكانة القضية الفلسطينية في الأجندات الدولية، والإقليمية، والمحلية

وعليه يمكن استنتاج السمات الرئيسية التالية لسياسة ترامب الخارجية اتجاه الشرق الأوسط:¹

1- السمة الأساسية التي يعمل من خلالها ترامب تعتمد على عقلية قومية بخلاف العقلية العالمية التي يستند إليها أوباما فترامب يُمجد الدولة القومية ويعتبرها أساس التحرك في سياسته وأن المصالح القومية فوق كل اعتبار.

الأمر الذي يعني انتهاج سياسة انعزالية مبنية على الإهتمام بالشؤون الداخلية، لكن الواقع العملي اليوم يبين أن استعمال القوة الصلبة قد يكون أسلوبا من الأساليب التي قد يلجأ إليها ترامب لمعالجة بعض قضايا الشرق الأوسط، إضافة إلى التعاملات الدبلوماسية مع أبرز الفواعل الإقليمية والدولية التي تلعب أدوارا في مختلف الأزمات التي تميز المنطقة في الوقت الراهن، وعلى رأسها روسيا.

¹-منصور عبد الكريم، أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب، فلسطين، مركز رؤية للدراسات والأبحاث (دائرة البحث العلمي والدراسات وحدة تحليل الشأن الدولي):

<http://cors.ps/wp-content/uploads/2016/11/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%81%D9%88%D8%B2-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8.pdf>

2-توجه ترامب نحو الشرق الأوسط أكثر ميلا لإسرائيل ودول الخليج على عكس التوجّه نحو إيران الذي كان الوضع المميّز لإدارة أوباما، كما أنّ التعامل مع الحلفاء من الأنظمة في المنطقة ربّما يكون أبرز في سياسة ترامب، بحيث يختلف فيه تأخّر أوباما في تعاونه مع تلك الأنظمة كالنظام المصري على وجه الخصوص وعدم إظهار عدااء مباشر لثورات الربيع العربي كما هو الحال مع ترامب، كما أنّ الموقف من القضية الفلسطينية في عهد أوباما، المعلن عنها فقط، يعتبر مغايرا للموقف المعادي الذي أعلنه ترامب صراحة ورفضه للتسوية الفلسطينية الإسرائيلية.

-توجهات ترامب ضدّ تنظيم الدولة أكثر حدّة وعنفا ورغبة في القضاء السريع بخلاف موقف أوباما الذي لم يتّخذ خطوة عسكرية ضدّ التنظيم، وإن كانت سياسة أوباما قد حقّقت أهدافها فيما يتعلّق بحماية المصالح الأمريكية في المنطقة.

-الإسلام السياسي حتّى كمفهوم شهد تغييرا في خطابات ترامب، فأوباما كان يتعامل مع الإسلام السياسي بتعريف مستقلّ عن الإرهاب على خلاف ترامب الذي غالبا ما يجعلهم مترادفين، فأوباما لم يعادي كلّ تيارات الإسلام السياسي ويتعامل معها على أنّها تنظيمات إرهابية أمّا ترامب فهو يدين الإسلام السياسي ويتهّم سلفه أنّه ساند وصول جماعة الإخوان المسلمين للحكم.

-أمّا ما يخص الملفّ السوري فإنّه يشهد عدّة اختلافات بين توجهات ترامب في التعامل مع هذا الملفّ، وسياسات سلفه باراك أوباما، أولها فكرة التّدخل العسكري، التي لم تقم بها الولايات المتحدة الأمريكية أيام حكم هذا الأخير، ولكنّه أعلن عنها في وقت من الأوقات، وهو ما يخالف موقف ترامب الذي يرفضها تماما بل يرى أنّه يجب تركهم يحاربون بعضهم بعضا دون تحمل أعباء تدخّل سكري جديد قد يضر أكثر بأمريكا وثانيا، الموقف من بشار الأسد، فترامب ظهر أكثر وضوحا بقبول الأسد وتفضيله على مشهد الفوضى الذي يخلفه وطالما أنّ الأسد يحارب تنظيم الدولة الإسلامية فهو لا يرى ضرورة رحيله وثالثها الموقف من التّدخل الروسي في سوريا فقد كانت هناك معارضة، على الأقلّ علنية، من قبل أوباما، لكن ترامب يبدو وكأنّه مرحّب بهذا التدخل في ظلّ أنّه يحارب تنظيم الدولة ويخدم أهم أهدافه في سياسته نحو الشرق الأوسط.

مما سبق يمكن القول أنّ المنطلقات الأساسية لترامب في سياسته الخارجية أنّها تركّز على مبدأ الانعزال، ولكنّها تتسم بنوع من التناقض وعدم الوضوح، فأحيانا يتحدّث عن وجوب عدم التدخل خصوصا العسكري منه في منطقة الشرق الأوسط، رغبة في تحقيق نوع من العقلانية السياسية في التعامل مع قضايا وأزمات الشرق الأوسط التي لا تنتهي بسبب أهميتها الجيوبوليتيكية التي جعلت منها ساحة تنافس دولي وإقليمي، وهذا تلافيا لتكاليف جديدة قد تضرّ أكثر فأكثر بعوامل القوة الأمريكية، وأحيانا أخرى يتحدّث عن وجوب التحرك العسكري إذا كانت هناك دواع حقيقية حول وجود خطر مباشر على الأمن القومي الأمريكي وهذا إن كان يدلّ على شيء إنّما يدلّ على المناورة والتلاعب بالمصطلحات التي تتميّن بها السياسة الخارجية الأمريكية في التعامل مع مسائل الشرق

الأوسط عن طريق الدمج ما بين أفكار الواقعيين والمثاليين، فسياسة القوة مطلوبة ولكنها تُغلف دوماً بشعارات المثاليين عن حماية قواعد القانون الدولي، نشر الديمقراطية، نبذ سياسات الأنظمة التسلطية.. إلخ، إلا ترامب الواقعي جداً يُظهر لنا أنه يجرّ بدول وعلى رأسها روسيا إلى القيام بمهام معينة في الشرق الأوسط وهو يدرك تماماً أن التكاليف الباهظة في نهاية المطاف قد تضر باقتصاديات هذه الأخيرة كثيراً، وبالتالي استفادة الولايات المتحدة الأمريكية من تبعات هذه التدخلات غير مضمونة النتائج.

تبقى منطقة الشرق الأوسط ساحة من ساحات التنافس والتكالب الإقليمي والدولي، لأهميتها الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية، وتكون بذلك شعوب المنطقة أهمّ خاسر في هذه اللعبة الدولية للسيطرة، ولن تأخذ نصيبها من التطور والرقى، بل ترسخ فيها أكثر فأكثر ظاهرة التخلف بكل مستوياته.

الخاتمة

مما سبق نستنتج أنّ السياسة الخارجية الأمريكية ما هي إلا اندماج لفكر واقعي ومثالي، الأول تحتّمه الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي ووجود طموحات أمريكية يعبر عنها مشروع الهيمنة الذي تجسّد أهمّ فصل فيه منذ نهاية الحرب الباردة. ولعل الهيمنة العالمية حسب الأطروحات الجيوبوليتيكية لن تتأتى كلياً إلا من خلال السيطرة على منطقة الشرق الأوسط الذي يشكّل حلبة تنافس وصراع بين مختلف الفواعل الدولية والإقليمية، والثاني تحتّمه الضرورة الأخلاقية، إذ طالما جمّلت أمريكا سياساتها العنيفة بمنطلقات أسسها المدخل القيمي والأخلاقي.

ولعلّ أوباما قد أدرك فعلاً أن سياسة القوة قد أضرت كثيراً بصورة أمريكا "الراعية للسلام"، إذ أنّ تكلفة "الإمبراطورية" أضحت تكلفة باهظة استوجبت التفكير باستعمال أدوات ناعمة تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير صورتها القائمة.

ولكن المتغيرات الإقليمية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط خصوصاً ما تعلّق بالربيع العربي ذات الطبيعة المتسارعة والمتشابكة، قد أثرت على نسق السياسة الخارجية الأمريكية وأدّت بها إلى التراجع والانحسار، كونها لم تنتبأ بنتائج بداية ما سمي بـ "الربيع العربي"، كما أنّها اتّهمت داخلياً بتسهيلها سقوط أنظمة عربية عميلة أثبتت ولاءها الكامل للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أضّر كثيراً بمصالح الأمن القومي، وسرّع في ظهور تنظيمات إرهابية أشدّ خطراً في أساليبها.

إلا أنّ الانتقادات الموجهة لسياسة أوباما والتي يحاول إصلاح الكثير منها الرئيس الحالي دونالد ترامب حفاظاً على الهيبة الأمريكية والهيمنة بانتهاج سياسات تركّز على الانعزال لإصلاح الداخل، قد تؤثر بشكل كبير على توجهات إدارة ترامب، في ظلّ تعقد وتشابك مسارات الأزمات شرقاً وأوسطية، وتحالفه المعهود مع إسرائيل في المنطقة وهو المنتمي للحزب الجمهوري قد لا يسهل إيجاد تسوية لأقدم صراع في المنطقة: الصراع العربي الإسرائيلي.

المصادر والمراجع

- 1) Christian Nunlist, La politique étrangère d'Obama : premier bilan, No 188, Zurich : Center for Security Studies, 2016, p 3.
- 2) Christian Nunlist, La politique étrangère d'Obama : premier bilan, No 188, Zurich : Center for Security Studies, 2016.
- 3) <http://cors.ps/wp-content/uploads/2016/11/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%81%D9%88%D8%B2-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8.pdf>
- 4) http://www.afri-ct.org/wp-content/uploads/2015/02/597_EL_OIFI-AFRI_2010.pdf
- 5) ¹<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/9/17/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A>
- 6) <http://www.siyassa.org.eg/News/11970.aspx>
- 7) <https://syrianncb.com/2016/08/05/%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D8%A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7/>
<https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82--%D9%87%D8%B2%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%A9-%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%B9%D8%B8%D9%85%D9%89-/31802844>
- 8) Mohammed El Oifi, la politique D'Obama au Moyen -Orient (L'Hégémonie Fragilisée),
(9) - أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط
(10) - أحمد سيد أحمد، محدّدات السياسة الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط،
(11) اسماعيل صبري مقلّد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991

- (12) -إل ساندني مايسل،الانتخابات والأحزاب السياسية الأمريكية،ترجمة:خالد غريب علي،الطبعة الأولى،جمهورية مصر العربية،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2014.
- (13) أنور محمد فرج،نظرية الواقعية في العلاقات الدولية(دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة)،مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007
- (14) جاسم سلطان، الجغرافيا والحلم العربي القادم جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا، سلسلة أدوات القادة، الطبعة الأولى، لبنان: تمكين للأبحاث والنشر،2013
- (15) جوزيف س، ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الطبعة العربية الأولى، المملكة العربية السعودية: العبيكان
- (16) جوزيف س، ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الطبعة العربية الأولى، المملكة العربية السعودية: العبيكان.
- (17) حسن أوريد، ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ولاية أوباما الثانية، آفاق المستقبل، العدد 17،يناير/فبراير/مارس 2013
- (18) -حسين عايش، أمريكا الإسرائيلية واسرائيل الأمريكية، الطبعة الأولى، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2006.
- (19) حسين عايش، أمريكا الإسرائيلية واسرائيل الأمريكية، الطبعة الأولى، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2006
- (20) زكي العائدي، إخفاقات أوباما في الشرق الأوسط، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، أبريل/نيسان 2012
- (21) سوسن العساف، استراتيجية الردع (العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والإستقرار الدولي)، الطبعة الأولى، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.
- (22) كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية ،ترجمة :محمود نافع، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر،1982
- (23) كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2004
- (24) -لويد جونسن، تفسير السياسة الخارجية، المملكة العربية السعودية،1989.
- (25) محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، لبنان: دار النهضة العربية
- (26) محمد ماضي، الانسحاب الأمريكي من العراق :هزيمة استراتيجية ونهاية لهيمنة قوة عظمى،
- (27) مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي، سياسات عربية، العدد 1، آذار /مارس 2013،قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- (28) منصور عبد الكريم، أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب، فلسطين، مركز رؤية للدراسات والأبحاث(دائرة البحث العلمي والدراسات وحدة تحليل الشأن الدولي):
- (29) وحدة تحليل السياسات ،التوازنات والتفاعلات الجيوإستراتيجية والثورات العربية،أبريل،2012،قطر:المركز العربي للأبحاث والسياسات.

السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب اتجاه منطقة الشرق الأوسط: بين الثابت والمتغير

الأستاذة. أسماء صالح
باحثة دكتوراه بالمدرسة العليا للعلوم السياسية - الجزائر

الملخص:

تبحث الدراسة في مسألة الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، باعتبارها تمثل إحدى التوجهات والمنطلقات لدى القوى الدولية الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية. لتنتقل الدراسة لتبين ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب، من خلال دراسة أهم المبادئ والأهداف التي تبنى عليها السياسة الخارجية الترامبية اتجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية والتفاعلات التي تعرفها المنطقة. في نهاية، تحاول الدراسة أن تبين توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب اتجاه منطقة الشرق الأوسط من خلال إبراز موقفها اتجاه الملف النووي الإيراني، الأزمة السورية ومشكلة اللاجئين والأزمة الخليجية، وموقفها اتجاه كوريا الشمالية. **الكلمات المفتاحية:** الشرق الأوسط، السياسة الخارجية، الثابت، المتغير.

Trump's US foreign policy toward the Middle East: Between fixed and variable

Summary:

The study examines the geostrategic importance of the Middle East region, as it represents one of the orientations of the major international powers, including the United States of America.

The study shifts to reflect the features of US foreign policy under President Donald Trump. By studying the most important principles and objectives on which the trait foreign policy is based on the direction of the Middle East in light of the political transformations and the interactions defined by the region.

At the end, the study attempts to show the direction of the US foreign policy during the Trump era towards the Middle East. By showing its position on the Iranian nuclear file, the Syrian crisis, the refugee problem, the Gulf crisis, and its attitude toward North Korea.

Keywords: Middle East, foreign policy, fixed, variable.

مقدمة:

تعتبر صنع السياسة الخارجية واتخاذ قراراتها إحدى أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها عبر توظيف مختلف الأدوات والوسائل التي تستعملها، وذلك من خلال ما تمتلكه من إمكانيات وقدرات تستطيع بواسطتها البلوغ الأهداف المرسومة فبعض الدول تلجأ إلى تحقيق أهدافها عبر الوسائل السلمية الدبلوماسية، بينما هناك دول أخرى تعتمد على الوسائل العدوانية كالحرب، وهذا بدافع تحقيق غاياتها، ووفقا لما تتطلبه مصالحها.

تمثل منطقة الشرق الأوسط وجهة الاستقطاب ولأطماع القوى الدولية، ومنها القوى الكبرى منها الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لموقعها الجيوسياسي وجيوستراتيجي الذي يمثل نقطة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في عهد الرئيس دونالد ترامب، حيث شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط متغيرات جديدة شكلت إطارا حاكما لتلك السياسات في التعامل مع قضايا وأزمات المنطقة، وقد بدأ هذا الإطار خلال فترة حكم الرئيس أوباما وتحديدا مع فترة ما يعرف بالربيع العربي أو الحراك العربي، ومن المتوقع أن يشكل هذا الإطار الجديد حدود من التغير في الآليات في سياسة ترامب اتجاه العديد من القضايا التي تحتوي على أهداف معلنة وأخرى خفية اتجاه العديد من القضايا الدولية منها ما يتعلق بحماية مصالح إسرائيل، والحرب على الإرهاب التي تسعى من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على استقرار منطقة الشرق الأوسط بهدف تحقيق مصالحها الإستراتيجية ومنها النفط.

فإذا كانت محددات السياسة الخارجية الأمريكية تتميز بالثبات من حيث مبادئها وأهدافها، فإنه من المهم تحليل المواقف المعلنة عن توجهات ترامب اتجاه منطقة الشرق الأوسط، المفتوحة على مجموعة من الآليات والسياسات والخيارات المطروحة أمام أطراف النزاع (الولايات المتحدة الأمريكية والملف النووي الإيراني، الأزمة السورية ومشكلة اللاجئين، الأزمة الخليجية، وموقفها اتجاه كوريا الشمالية التي تحمل العديد من التساؤلات في المستقبل).

المشكلة البحثية:

تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل التالي: ماهي توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس ترامب اتجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية والتفاعلات الحاصلة في النظام الدولي؟

المحور الأول: الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية:

يتمتع الشرق الأوسط بموقع استراتيجي وجيو سياسي حساس بالنسبة للمنافذ المائية والبرية وتتمتع بمقدرات اقتصادية ونفطية ومالية هائلة حيث تعتبر هذه المنطقة نواة النفط العالي ومصدر قوة الحياة الصناعية طيلة عقود القرن المنصرم. وقد أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية الكبيرة

لمنطقة الشرق الأوسط عند قيام الاتحاد السوفياتي بغزو أفغانستان، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن أي محاولة سيطرة للمنطقة هو تهديد للمصالح الحيوية الأمريكية وستوجهها حتى بالقوة العسكرية وهو ما عرف "بمبدأ نيكسون" وهذا ما جعل المنطقة محل أطماع الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمثل مصالحها فيما يلي:¹

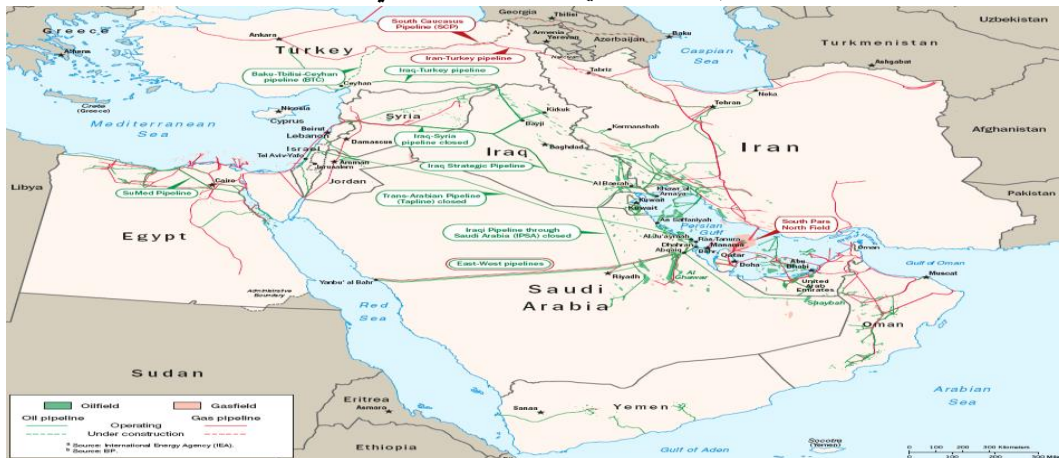
_ حماية المصالح الاقتصادية التجارية التي تتعلق بتدفق النفط، وضمان السيطرة الأمريكية على عمليات استخراجها ونقله واستثمار عوائده.

_ حماية إسرائيل وضمان تفوقها العسكري الإقليمي في مواجهة الدول العربية باعتبارها أهم حليف تعتمد عليه.

_ الحفاظ على وجود بحري أمريكي دائم في منطقة الخليج العربي، ليس هدفه حماية المصالح المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية وإنما للإعراب أيضا عن دعمها وحمايتها للنظم الصديقة في المنطقة.

تنتج منطقة الشرق الأوسط نحو ثلث نفط الكوكب، وأكثر من عشر احتياجه من الغاز الطبيعي، وتحتوي المنطقة على أكثر من ثلث احتياطات الغاز الطبيعي في العالم، جزء كبير من ذلك يتم تصديره مما يجعل الاقتصاد العالمي بأسره معتمدا على استمرار تدفق هذا النفط والغاز في هذه المنطقة التي شهدت قدرا هائلا من الصراعات في العقود القليلة الماضية.²

الشكل رقم 01: يبين خريطة موارد النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط



المصدر: لائون خريطة تخبرك الكثير عن الشرق الأوسط (2) | نون بوست. تم تصفح الموقع يوم: 2017.09.17

¹ أسماء أمينة قاسم، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على الدول المنطقة 2014.2003". (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية، جامعة الجبالي بونعامة، خميس مليانة، 2015)، ص: 113-114.

² لائون خريطة تخبرك الكثير عن الشرق الأوسط (2) | نون بوست. تم تصفح الموقع يوم: 2017.09.17

هذه الخريطة تظهر موارد النفط والغاز وكيف يتم نقلها براً أو بحراً عبر الخليج العربي، باعتبار الخليج العربي يضم أحد أكبر احتياطات الطاقة في المنطقة والعالم، لكنه محاط بثلاث دول بينها عداءات تاريخية، إيران، العراق، المملكة العربية السعودية.¹

بالنظر إلى الأهمية النفطية لمنطقة الشرق الأوسط، استهدفت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط الدول العربية على وجه الخصوص، خلال المراحل السابقة للإبقاء على الميزان الاستراتيجي الدولي في المنطقة في وضع يميل لصالحها، والحيولة دون ميله لصالح قوة أخرى على تحقيق ذلك عبر:²

- إعادة رسم الملامح والخصائص السياسية في دول المنطقة كي تصبح أكثر ديمقراطية وانفتاحاً، باعتبار أن ذلك يشكل ضماناً أمريكية هامة لعدم تكرار أحداث سبتمبر، كذلك الحيولة دون ظهور أي تيارات أو قوى سياسية مناوئة للولايات المتحدة الأمريكية بما قد يؤدي إلى دخول قوة المنافسة.
- استقطاب دول المنطقة اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية بهدف دعم النفوذ الأمريكي وتقليص نفوذ الدول الأخرى وذلك عبر دعم الأنظمة السياسية العربية ذات العلاقة الوثيقة مع واشنطن.
- دعم التواجد العسكري الأمريكي بصورة شبه مطلقة في المنطقة، ومحاصرة النفوذ الروسي والحيولة دون انتشاره والعمل على تقليصه وتصنيفه.

كما تتمتع منطقة الشرق الأوسط بمركز جد مهم لبناء محطات الطاقة النووية في إطار وجود خطط بين الدول الشرق أوسطية تتمثل في (مصر، إيران، المملكة العربية السعودية، تركيا، والإمارات العربية المتحدة) لديها برنامج طاقة نووية مخطط لها حالياً. إيران والإمارات العربية المتحدة لديهما البرنامج الأكثر تقدماً، حيث يوجد المفاعل الوحيد العامل في المنطقة (بوشهر-1) في إيران، فيما تتجه دولة الإمارات لإنشاء أربعة مفاعلات، كما أن تركيا لديها أيضاً برامج متقدمة، حيث وقعت بالفعل مشاريع مع الشركة الروسية للطاقة النووية Rosatom لبناء أربعة مفاعلات في موقع Akkuyu على الشاطئ الجنوبي لتركيا.³

¹ المرجع السابق.

² عبد الرزاق بوزيدي، "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014". (مذكرة تكميلية للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014)، ص: 69.

³ علي أحمد، "برنامج الطاقة النووية السلمية في الشرق الأوسط: تحليل وتقييم". تم تصفح الموقع يوم:

2017.09.20

http://www.aub.edu.lb/ifi/programs/eps/Documents/articles/gulf_year_3291_ahmad.pdf

الجدول رقم 01: المفاعلات النووية بحسب بلدان العالم لسنة 2014

الرسم 3: المفاعلات النووية بحسب البلدان، كانون الأول / ديسمبر 2014

البلد	الوحدات قيد العمل	الوحدات قيد الإنشاء	نسبة الكهرباء المولدة بالطاقة النووية	نسبة الكهرباء المولدة بالطاقة النووية عالمياً	نسبة الطاقة النووية من إجمالي الطاقة الأولية
الولايات المتحدة	99	5	19.5%	33.1%	8.3%
فرنسا	58	1	76.9%	17.2%	41.5%
روسيا	34	9	18.6%	7.1%	6.0%
كوريا الجنوبية	23	5	30.4%	6.2%	13.0%
ألمانيا	9	-	15.9%	3.8%	7.1%
الصين	23	26	2.4%	5.0%	1.0%
كندا	19	-	16.8%	4.2%	7.2%
أوكرانيا	15	2	49.4%	3.5%	20.0%
المملكة المتحدة	16	-	17.2%	2.5%	7.7%
السويد	10	-	41.5%	2.6%	28.7%
إسبانيا	7	-	20.4%	2.3%	9.7%
بلجيكا	7	-	47.5%	1.3%	13.2%
الهند	21	6	3.5%	1.4%	1.2%
جمهورية التشيك	6	-	35.8%	1.2%	16.8%
سويسرا	5	-	37.9%	1.1%	21.9%
فنلندا	4	1	34.7%	0.9%	20.6%
اليابان*	48	2	-	-	-
البرازيل	2	1	2.9%	0.6%	1.2%
بلغاريا	2	-	31.8%	0.6%	20.1%
هنغاريا	4	-	53.6%	0.6%	17.7%
سلوفاكيا	4	2	56.8%	0.6%	23.4%
جنوب أفريقيا	2	-	6.2%	0.6%	2.9%
رومانيا	2	-	18.5%	0.5%	7.8%
المكسيك	2	-	5.6%	0.4%	1.1%
الأرجنتين	3	1	4.1%	0.2%	1.5%
إيران	1	-	1.5%	0.2%	0.4%
هولندا	1	-	4.0%	0.2%	1.1%
باكستان	3	2	4.3%	0.2%	1.5%
سلوفينيا	1	-	37.3%	-	21.1%
أرمينيا	1	-	30.7%	-	20.3%
الإمارات العربية المتحدة	-	3	-	-	-
روسيا البيضاء	-	2	-	-	-
العالم	432	68	-	-	-

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المفاعلات النووية في العالم، مصادر الطاقة الأساسية في العالم 2014، Reference Data Series No. 2 (Vienna: IAEA, 2015), <http://www-pub.iaea.org/MTCD/Publications/PDF/rds2-35web-85937611.pdf>, and BP Statistical Review of World Energy 2015, <http://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical-review-of-world-energy.html>.

ملاحظة: * أوقفت اليابان جميع مفاعلاتها النووية في أعقاب حادثة فوكوشيما، وهي تعمل منذ ذلك الحين تدريجياً على إعادة تشغيل تشغيلها، بدءاً من أحد مفاعلات محطة سينداي النووية في آب/أغسطس 2015.

© مؤسسة كارنغي للسلام الدولي 2016

المصدر: مستقبل الطاقة النووية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - مركز كارنغي، تم تصفح الموقع يوم: 2017.09.20

المحور الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس ترامب اتجاه منطقة الشرق الأوسط:

إن التداول السلمي على السلطة في النظام السياسي الأمريكي يحمل مجموعة من المبادئ والأهداف التي تحاول تحقيقها، فهي تعتبر بمثابة الإستراتيجية التي من خلالها يتم فهم مخرجات السياسة الخارجية من أهداف ووسائل ومحددات تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، لذلك فالسياسة الخارجية تستخدم عدة أدوات لتنفيذ الإجراءات التي تختارها القيادة السياسية والبديل الأفضل الذي من خلاله يتم اتخاذ القرار النهائي، فالحديث عن السياسة الخارجية هو شأنها شأن السياسة الداخلية حسب نموذج دافيد ايستون، تتمحور على عناصر (البيئة الداخلية، اللعبة السوداء، البيئة الدولية، التغذية الاسترجاعية).¹

فقد تبنى الرئيس "دونالد ترامب" منذ توليه رئاسة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المواقف، التي تبدو أنها متعارضة مع سلفه الرئيس "باراك أوباما"، حول الكثير من القضايا الدولية

¹ اعداد الباحثة.

والإقليمية، ومن خلال خطاباته الأساسية والتي تم الاعتماد عليها في هذا التحليل يمكن الوقوف من المبادئ أو المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية للمرشح الرئاسي "دونالد ترامب":¹

1. يتبنى ترامب في سياسته الخارجية مبدأ "أمريكا أولاً" كهدف العام من سياسته الخارجية بمعنى أنه لا يجب على أمريكا أن تؤمن مصالح غيرها أو تضعها في اعتبارها بالقدر الحالي، مع ضرورة الالتزام بالمصالح الأمريكية والتعامل معها على أساس أنها الدافع الأساسي لأي تحرك على مستوى السياسة الخارجية، فأمريكا ليس عليها أن تتحمل عبء حماية أو دفاع عن دول أخرى دون مقابل.
2. من الأهداف الرئيسية لترامب:²

— ضمان أن العمال والشركات الأمريكية لديهم فرصة عادلة للتنافس على الأعمال التجارية على حد سواء في السوق الأمريكية المحلية وفي الأسواق الرئيسة الأخرى في جميع أنحاء العالم.

— إزالة الحواجز التجارية غير العادلة في الأسواق التي تمنع الصادرات الأمريكية، بما في ذلك الصادرات من السلع الزراعية.

— الحفاظ على سياسة متوازنة تبحث عن مصالح جميع قطاعات الاقتصاد الأمريكي، بما في ذلك الصناعات التحويلية، والزراعة، والخدمات، فضلاً عن الأعمال التجارية الصغيرة ورجال الأعمال.

3. يعهد ترامب من أصحاب مبدأ العزلة في السياسة الخارجية "isolationist" حيث يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية ليس عليها أن تتدخل في تنظيم شؤون العالم من حولها وحل مشاكله، ويتجنب في سياسته الحديث عن العالمية "globalism" لذا يغلب على خطابه الروح القومية بل ويعظم من أهمية الدولة القومية كما أشار صراحة في خطابه عن سياسته الخارجية.³
4. جعل الحلفاء يدافعون أو يترك لهم مجال العمل: فقد أعلن دونالد ترامب أنه سيواصل المساهمة بحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية لتمويل "المعضلة الأمنية الأمريكية" وبالتالي: هل هذا إعلان عن إعادة تنظيم شبكة التحالفات الأمريكية؟ هل ستجد أوروبا في هذه السياسة فرصة لزيادة جهودها الدفاعية؟⁴

¹ أبو كرم منصور، "أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب". مركز رؤية للدراسات والأبحاث، دائرة البحث العلمي والدراسات وحدة تحليل الشأن الدولي، ص: 08.

² [the president's 2017 trade policy agenda - United States Trade ...look at the site in\(21/09/2017](https://ustr.gov/.../2017/.../Chapter%20I%20-%20The%20Presiden.)

<https://ustr.gov/.../2017/.../Chapter%20I%20-%20The%20Presiden.>

³ أبو كرم، المرجع السابق.

(4) La politique étrangère du candidat Trump : vers le principe de réalité ? (21/09/2017) <http://theconversation.com/la-politique-etrangere-du-candidat-trump-vers-le-principe-de-realite-58657>

5. لا يؤمن ترامب بفكرة التدخل الإنساني " Humanitarian intervention " كأساس أو دافع للتدخل في الشأن الداخلي للدول. فطالما الأمر لم يمس المصالح الأمريكية فلا داعي لتورط القوات الأمريكية والسياسة الأمريكية في هذا الشأن. لكن عندما يتعلق الأمر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية يجب عليها التدخل العسكري الأحادي الذي تعتمد فيها على أطراف أخرى " Militaristic and unilateral interventionist".¹

6. التغير في الآليات لا الأهداف: هناك ثوابت في السياسة الأمريكية تشكل استمرارية لها، بغض النظر عن طبيعة الإدارة الأمريكية، جمهورية كانت أو ديمقراطية، وأن التغير فقط دائماً ما يكون في الآليات، ما بين اللجوء إلى الآليات الصلبة كالحرب، والتدخل العسكري، والعقوبات، وهي غالباً مرتبطة بالجمهوريين، وما بين الآليات الناعمة، مثل الدبلوماسية، والمفاوضات، والمساعدات، وهي غالباً مرتبطة بالإدارات الديمقراطية. لكن هناك اتفاقاً بين كل الإدارات على تحقيق تلك الثوابت، التي ترتبط بكيفية تحقيق المصالح الأمريكية.²

7. غلبة الواقعية على المثالية: تشير تصريحات ومواقف ترامب بشأن الشرق الأوسط إلى توجيهه صوب تغليب الواقعية في إعلاء المصالح، والميل نحو الاستقرار، والتعاون مع الأنظمة الحاكمة لمحاربة الارهاب، واتخاذ مواقف متشددة من التيارات والحركات الإسلامية، وهي سمات الإدارات الجمهورية، والتخلي عن المثالية، والترويج للديمقراطية، ودعم الحريات، وحقوق الإنسان، وهو ما يميز سياسة إدارة أوباما، وبرز بشكل كبير إبان ثورات الربيع العربي، وتقاربه مع التيارات الإسلامية، ومنها جماعة الإخوان المسلمين.³

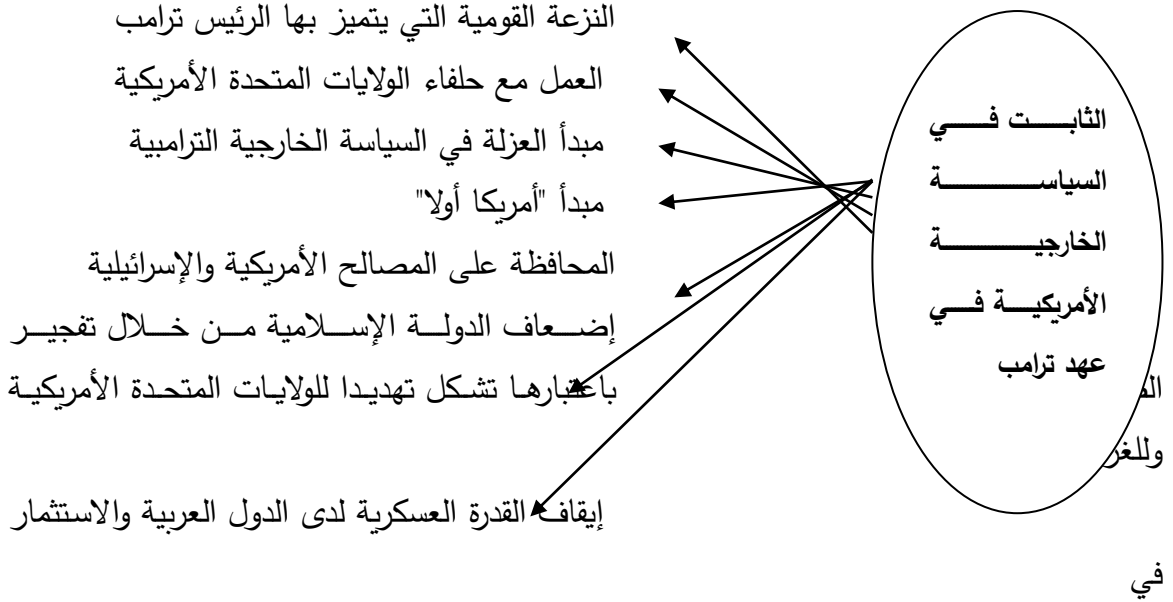
¹أبو كرم، المرجع السابق.

² إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط... حدود التغير... مجلة السياسة الدولية. تم تصفح الموقع يوم: 2017.09.21

<http://www.siyassa.org.eg/News/11970.aspx>

³المرجع السابق.

وبذلك فالثابت في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس ترامب اتجاه منطقة الشرق الأوسط، يتبن من خلال المخطط التالي:



مجال النفط والاعتماد على مداخل الدول الخليجية
المصدر: تصميم وإعداد الباحثة

المحور الثالث: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط في عهد الرئيس دونالد ترامب:

في إطار توجهات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نحو منطقة الشرق الأوسط، نجد أن سياسته الخارجية بين الثابت والمتغير، باعتبار أمن إسرائيل وتحقيق مصالحها في المنطقة، ومواجهة الارهاب باعتباره إحدى التهديدات الأمنية التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، بمثابة الثابت في أهدافها، وبالتالي فالمتغير يكمن في آليات والسياسات التي تبناها الرئيس ترامب حال وصوله للبيت الأبيض، تتمثل في موقفه اتجاه إيران وملفها النووي، الأزمة السورية ومشكلة اللاجئين، الأزمة الخليجية، كوريا الشمالية، وهذا ما سيتم تحليله:

1. موقف ترامب من الملف النووي الإيراني:

أعلن ترامب أكثر من مرة، رفض اتفاق البرنامج النووي، وعدة تهديدات لأمن الولايات المتحدة، وأمن إسرائيل، ووعد بإلغاء هذه الصفقة، والبحث عن صفقة جديدة بشروط أفضل للولايات المتحدة، حيث رأى أن الشركات الأمريكية لم تستفد منها الشركات الأوروبية الروسية. كما اتهم إيران بدعم ورعاية التنظيمات المسلحة في المنطقة، وأكد إعادة تشديد العقوبات الاقتصادية على طهران، ولذلك فإن تلك

المواقف ستؤدي إلى زيادة العلاقات الأمريكية الإيرانية توترا، بعد أن شهدت حالة من التقارب الحذر في عهد أوباما، بعد الاتفاق النووي.¹

لذلك يحدد ترامب ثلاث نقاط للتعامل مع الملف النووي وهي:²

1. لا بد من الوقوف أمام المحاولات الإيرانية لدفع المنطقة لحالة عدم الاستقرار والسيطرة عليها، فإن إيران تمثل خطرا على المنطقة وتهدد استقرار العديد من دول المنطقة كالعراق وسوريا ولبنان واليمن وليبيا والمملكة السعودية العربية، وتدعم تنظيمات إرهابية كحزب الله في لبنان وحماس في غزة.
2. يجب إعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران لأنه اتفاق كارثي، على حد وصفه، فلا بد من إلغاء الاتفاق أو أعادوا النظر فيه مرة أخرى لتعديله لأنه لا يمثل المصالح الأمريكية ويضر بأمن إسرائيل ومصالحها بشكل مباشر، فلا بد من وضع محددات بخصوص الاتفاق تضمن وضع إيران تحت المساءلة بشكل تام ويعزز من عدو محاولة إيران اختبار أسلحتها والذي لم ينص الاتفاق على منعه.
3. تفكيك شبكات إيران الإرهابية العالمية فإذا كانت إيران تملك شبكة قوية فالولايات المتحدة تستطيع بقوتها السيطرة على إيران. لذلك يمكن وضع سيناريوهات للملف الإيراني:³

السيناريو الأول: السيناريو التشاؤمي: يشير الخطاب السياسي المنتخب ترامب وتصريحاته القليلة حتى الآن إلى وجود حالة من عدم اليقين الأقرب إلى التشاؤم بخصوص استمرار مساوئه الانفتاح على إيران والذي أقر وفق الاتفاق النووي، مثل هذا السيناريو سيرسل سلبية للجمهورية الإسلامية، وهو ما سينعكس في عودة إيران إلى مربع ما قبل الاتفاق من حيث إخفاء أنشطتها من جهة والتعاون مع وكالة الطاقة النووية من جهة أخرى.

السيناريو الثاني: العودة للعقوبات: من المتوقع أن يتخذ ترامب إجراءات تعزز من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على إيران، ومن بين الإجراءات:

*الضغط على الاقتصاد الإيراني، وتحديد الجهات الاقتصادية التابعة للحرس الثوري الإيراني وذلك من خلال الحد من رغبة الشركات الأجنبية في الدخول إلى الأسواق الإيرانية.

*وضع شروط على الشركات الدولية المتعاملة مع الشركات الإيرانية أن يكون انجاز المعاملات بالدولار الأمريكي فقط.

¹إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط، المرجع السابق.

²سليمان يماني، "توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب". المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016، ص: 05.

³محمد أبو سعد، "سيناريوهات سياسة ترامب تجاه إيران". المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2017. تم تصفح الموقع يوم: 2017.09.21.

<http://www.eipss-eg.org/%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86/2/0/1388>

السيناريو الرابع: سيناريو البناء: عهد ترامب بالى فريق ضمن حملته الانتخابية للعمل على تقييم شامل للاتفاق النووي والمزايا التي تحصل عليها إيران بموجب الاتفاق، وكذلك الالتزامات المطالبة بها من قبل المجتمع الدولي، مثل هذا التقييم سيصبح الآن أحد أهم المرجعيات لخطواته القادمة نحو إيران، وربما يرى مستشارين ترامب بأنه لا مانع من استمرار الاتفاقية والعمل على تطويرها وذلك خشية من رد فعل إيراني في المنطقة الإقليمية وضد المصالح الأمريكية.

2. ترامب والأزمة السورية ومشكلة اللاجئين:

لا يزال النظر لعام 2011، عندما انتشرت بشكل سريع وكبير انتفاضات الربيع العربي التي بعدد من الأنظمة الديكتاتورية الهشة في الشرق الأوسط، فالحرب الأهلية في سوريا لاتزال مستمرة، أن مصر ودعت الديمقراطية بالانقلاب العسكري سنة 2013، ولاتزال اليمن غارقة في العنف وعدم الاستقرار السياسي، الحرب في ليبيا، ربما تبدو تونس الوحيدة التي تتحرك ببطء شديد نحو الديمقراطية،¹ لاتزال منطقة الشرق الأوسط تعاني من التحولات السياسية خاصة سوريا في إطار العلاقات السياسية بين نظام الحكم الأسد والمعارضة السياسية، ما أدى إلى تفاقم الأزمة السياسية، منها التهديدات الأمنية، ومشكلة اللاجئين التي أصبحت تمثل تهديدا أمنيا للدول المضيفة، نتيجة الصراعات الداخلية، وتدخل القوى الإقليمية الكبرى في الشؤون الداخلية للدولة، لفرض هيمنتها وبسط نفوذها، باعتبارها من أولويات سياستها الخارجية نظرا للأهمية الجيوستراتيجية التي تتمتع بها.

الشكل رقم 02: يبين خريطة الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



المصدر: ثلاثون خريطة تخبرك الكثير عن الشرق الأوسط (1) | نون بوست. تم تصفح الموقع يوم: 2017.09.17

إن الموقف الأمريكي تجاه ما يحدث في سوريا يهدف إلى تطبيق نظرية الفوضى البناءة أو التفكيك النظيف، بهدف إعادة رسم الخارطة الجغرافية والسياسية ليس فقط في سوريا وإنما الشرق الأوسط ككل، وتقوم هذه النظرية حسب المنظور الأمريكي إلى تفكيك الوضع القائم في بلد ما، ولو

¹ ثلاثون خريطة تخبرك الكثير عن الشرق الأوسط (1) | نون بوست. تم تصفح الموقع يوم: 2017.09.17

أدى ذلك إلى حدوث فوضى مؤقتة تمهيدا لإعادة تركيب هذا البلد على أسس جديدة ملائمة أكثر لمصالح الولايات المتحدة ومخططاتها في المنطقة.¹

أوصى ترامب باستخدام "قوة هائلة" ضد الأسد، وأعرب في الوقت ذاته إزاء ما سيأتي بعد سقوطه. وقد أعرب عن تشكيكه في موضوع تدريب الولايات المتحدة للمعتدلين السوريين، وما إذا كان الوثوق بهم بهم أم لا. كما يعرض فرض مناطق حظر جوي في شمال سوريا، ولكن يدعم إقامة مناطق أمنة، وأكد وأكد ترامب بأنه سيمنع اللاجئين السوريين من دخول الولايات المتحدة.²

وفي هذه المسألة يقترح ترامب إقامة مناطق أمنة "safe zones" في الداخل السوري يعيش فيها السوريون بحيث يعودون لتعمير بلادهم عند انتهاء الحرب، وبالنسبة لما يمكن أن يقدمه من دعم لهذا، يعلن ترامب أنه يمكن أن يدعم هذا اقتصاديا لكن لم يتعرض للحديث عن الدعم العسكري لتأمين تلك المناطق. أما فيما يتعلق بمصير الأسد، أشار ترامب إلى أن الإبقاء على رجال أقوياء في منطقة الشرق الأوسط أفضل من الفوضى، وربط ترامب هذا التوجه بسياق الحرب على العراق_ التي عارضا حسب قوله_ والوضع في مصر وليبيا وكأنه يريد أن يقول إن الإبقاء على القذافي وصدام على سبيل المثال ربما كان أفضل مما وصلت إليه المنطقة من فقدان السيطرة وعدم الاستقرار Strongmen better chaos "than".³

كما تقوم الإستراتيجية الأمريكية بالأساس على تقسيم سوريا بعد تدميرها إلى مناطق تتحكم فيها الاثنيات القومية والطائفية وتبعاً لذلك تنهار المنطقة ويتولد مناخ سياسي وأمني ملائم تماماً لفرض وقائع جديدة على الجغرافيا الفلسطينية بما يحقق حماية أمن إسرائيل الاستراتيجي واستمرار طموح الكيان الصهيوني ومشروعه في إقامة دولة إسرائيل الكبرى.⁴

3. توجهات ترامب اتجاه الأزمة الخليجية:

¹ عبد الرزاق، "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط"، مرجع سابق، ص: 127.

² ترامب ومستقبل السياسة الخارجية الأمريكية _ مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية. تم تصفح الموقع يوم: 2017.09.20.

<https://elbadil-pss.org/2016/11/10/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1>

³ سليمان يماني، المرجع السابق، ص: 06.

⁴ عبد الرزاق، "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط"، مرجع سابق، ص: 127.

منذ بدء الحصار على قطر، في الخامس من حزيران/ يونيو الماضي، حث تيلرسون، ووزير الدفاع جيمس ماتيس، الأطراف المختلفة على إيجاد حل سلمي للأزمة، وعرضا المساعدة في تحقيق ذلك، غير أن ترامب وعبر سلسلة من التغريدات، أطلقها في اليوم التالي، أعلن تأييده الضمني لإجراءات دول الحصار ضد قطر حين زعم أن قمته في الرياض مع زعماء مسلمين هي ما قاد إليها، وعلى الرغم من محاولات البيت الأبيض نفي أي خلاف بين ترامب وتيلرسون، وفان استمرار التناقض في المواقف بين الطرفين ظل دائما.¹

وقد تجلّى التعبير الأبرز عن الفوضى في الموقف الأمريكي من الأزمة في التاسع من حزيران/ الماضي، عندما قام تيلرسون بإلقاء كلمة مقتضبة في مقر وزارة الشؤون الخارجية الأمريكية، دعا فيها الأطراف إلى حل خلافاتها من خلال المفاوضات، ولكن لم تكد تمض ساعات حتى كان خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الروماني يكيل الاتهامات لقطر من جديد، معتبرا أن استمرار في عزلها يعدّ انتصارا لموقفه الداعي إلى وقف جميع أشكال الدعم لمن وصفهم بـ "المتطرفين".²

لاشك في أنّ صمود الموقف القطري، وإجماع القطريين على الدفاع عن سيادتهم واستقلالية قراراتهم، ورفض كل أشكال الإملاءات والهيمنة الخارجية، فضلا عن الأداء الدبلوماسي والإعلامي القطري الهادئ والفاعل في الوقت نفسه، وهو أداء نجح في كسب تعاطف عربي دولي كبير على صعيد الرأي العام وعلى الصعيد الرسمي، إضافة إلى ضعف منطق الحملة المعادية التي قامت على التهيب والإملاء، في محاولة لاستهداف حرية الرأي والتعبير، ومنع كل رأي مخالف، عوامل اضطلعت كلها بدور كبير في احتواء الهجمة التي تعرضت لها قطر من دول الحصار.³ إلا أنّ جملة من العوامل الدولية الأخرى أدّت أيضًا دورا مهماً في منع دول الحصار من التصعيد في مقدمتها تنامي التوتر في شبه الجزيرة الكورية، هو ما جعل الرئيس ترامب يطلب من حلفائه العرب تجميد الصراع مع قطر مؤقتًا، خلال الاتصال الهاتفي السالف الذكر الذي أجراه مع الرئيس السيسي، إذ لم يتمكن من احتمال التعاطي مع عدّة أزمات في اجتماع العشرين الذي كان متجهًا إليه.⁴

¹ وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، " جولة وزير الخارجية الأمريكي الدبلوماسية بين موقف ترامب وتعتت دول الحصار. تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص: 02.

² المرجع السابق.

³ وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، " الأزمة الخليجية في اجتماع القاهرة وبعد". تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص: 02.

⁴ المرجع السابق.

4. موقف ترامب اتجاه كوريا الشمالية:

تمكنّت كوريا الشمالية من إثبات قدراتها في مجال إنتاج الصواريخ باليستية وإطلاقها، فقد أصبحت أصبحت تملك القدرة على إنتاج محركات صواريخ، وأنها وصلت أو اقتربت من الوصول إلى القدرة على على ضرب البر الأمريكي. في ضوء هذه التقديرات، بادرت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترام بالى تشديد الضغوط على كوريا الشمالية، وردا على تجربتي إطلاق الصاروخين الباليستيين الشهر الماضي، الماضي، فرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بإجماع أعضائه، بمن فيهم روسيا والصين، عقوبات عقوبات جديدة على بيونغ يانغ، وتستهدف هذه العقوبات تخفيض عائدات الصادرات الكورية، والتي تبلغ تبلغ نحو ثلاثة مليارات دولار سنويا، بنحو الثلث، وبمقتضى هذا القرار سيتم حظر صادرات كوريا الشمالية من الفحم والحديد الخام والرصاص الخام، ويحظر على الدول استقبال أعداد أكبر من الكوريين الشماليين العاملين في الخارج. وجدت بيونغ يانغ العقوبات الجديدة "مفتعلة" وحذرت مما سيتبعها من إجراءات عنيفة، كما أشارت إلى أن تجربتي الصاروخين العابرين للقارات اللتين أجرتهما في تموز الماضي تثبتان أن الولايات المتحدة، بكامل أراضيها أصبحت داخل نطاق صواريخها، وأن هذه الصواريخ وسيلة مشروعة للدفاع عن النفس، ورد ترامب على ذلك بقوله: "إن تهديدات كوريا الشمالية ستواجه بنار وغضب وقوة لم يرها العالم من قبل قط".¹

في حين توعّد ترامب باستخدام القوة ضد كوريا الشمالية مؤكدا أن الخيار العسكري "جاهز للتنفيذ" رغم دعوة الصين الى ضبط النفس في محاولة لتهدئة الحرب الكلامية غير المسبوقة بين واشنطن وبيونغ يانغ، وقد كتب ترامب على موقع "تويتر" أنّ: "الحلول العسكرية وضعت بشكل كامل حاليا وهي جاهزة للتنفيذ في حال تصرفت كوريا الشمالية بدون حكمة".²

في مقابل ذلك هدّدت هيئة الأركان الكورية الشمالية بتوجيه ضربة لحاملة الطائرات الأمريكية "كارل فينسون" في حال أي هجوم أمريكي، وصفت إرسال الولايات المتحدة سفنا حربية إلى مياه شبه الجزيرة الكورية بالخطوة المتهورة، كما حذر نائب وزير خارجية كوريا الشمالية مما وصفه باستفزاز واشنطن لكوريا الشمالية عسكريا، مشددا على أنه إذا قامت الولايات المتحدة بمناورات عسكرية استفزازية ذلك بضربة استباقية، وقال "هان سونغ ريول": "نملك قوة ردع نووية قوية، وبالتأكيد لن نبقي مكتوفي الأيدي

¹المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات_ أزمة الصواريخ الكورية. تم تصفح الموقع يوم: 2017.09.22

<https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/8/21/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B5%D8%B9%D8%A8%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%8A%D9%84%D8%A9-1>

²ترامب يلوح بالحرب ضد كوريا الشمالية. تم تصفح الموقع يوم: 2017.09.22.

<http://www.alhaya.ps/pdf/2017/8/12/page8.pdf>

في وجه أي ضربة استباقية أمريكية، من يثير المشكلات ليست جمهورية كوريا الشعبية، بل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب".¹

خاتمة:

في ختام دراستنا لموضوع "السياسة الخارجية الأمريكية في عهدة ترامب اتجاه منطقة الشرق الأوسط"، نستنتج أنها تتميز بالثبات والمتغير، ويتجلى ذلك من خلال التغير في السياسات والآليات التي تبناها الرئيس دونالد ترامب منذ حملته الانتخابية، من منطلق الموقع الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، أما من ناحية الثبات في سياسته الخارجية تتمثل في المبادئ والأهداف التي تصنع السياسة الخارجية الأمريكية بما تضمن هيمنتها وحماية مصالحها ومصالح إسرائيل. كما أن توجهات ترامب في سياسته الخارجية لرسم خريطة الشرق الأوسط في السنوات القادمة، يرتبط مباشرة بطبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد المحدد الرئيسي للتفاعلات الدولية من جانب، ومن جانب آخر بين عدد من القوى الإقليمية الكبرى التي تؤثر على نمط تفاعلاتها، هذا ما يمنح ترامب الأهمية والتأثير فيما يتعلق بالقضية المصرية الأمريكية، الملف الإيراني النووي، المرونة اتجاه نظام الأسد، استمرار الحرب ضد تنظيم داعش.

¹ هل تندلع حرب نووية بين أمريكا وكوريا الشمالية تفني العالم؟/نون بوست. تم تصفح الموقع يوم: 2017.09.22.

<https://www.noonpost.org/content/17573>

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

1. المجلات العلمية :

1. سليمان يماني، "توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب". المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016، ص: 05.
2. محمد أبو سعد، "سيناريوهات سياسة ترامب تجاه إيران". المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2017. تم تصفح الموقع يوم: 2017.09.21.

<http://www.eipss-eg.org/%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86/2/0/1388>

3. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "جولة وزير الخارجية الأمريكي الدبلوماسية بين موقف ترامب وتعتت دول الحصار. تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
4. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "الأزمة الخليجية في اجتماع القاهرة وبعد". تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
5. أبو كرم منصور، أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب. مركز رؤية للدراسات والأبحاث، دائرة البحث العلمي والدراسات وحدة تحليل الشأن الدولي.

2. مذكرات التخرج:

1. أسماء أمينة قاسم، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على الدول المنطقة 2003.2014. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية، جامعة الجبالي بونعامة، خميس مليانة، 2015.
2. عبد الرزاق بوزيدي، "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010.2014. مذكرة تكميلية للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.2014.

3. المواقع الإلكترونية:

لاثون خريطة تخبرك الكثير عن الشرق الأوسط (2) | نون بوست. تم تصفح الموقع يوم: 2017.09.17

www.noonpost.org/content/2704

علي أحمد، برنامج الطاقة النووية السلمية في الشرق الأوسط: تحليل وتقييم. تم تصفح الموقع يوم: 2017.09.20
http://www.aub.edu.lb/ifi/programs/eps/Documents/articles/gulf_year_3291_ahmad.pdf

ادارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط حدود التغيي. مجلة السياسة الدولية. تم تصفح الموقع يوم: 2017.09.21

<http://www.siyassa.org.eg/News/11970.aspx>

ثلاثون خريطة تخبرك الكثير عن الشرق الأوسط (1) | نون بوست. تم تصفح الموقع يوم: 2017.09.17

<http://www.noonpost.org/content/2678>

ترامب ومستقبل السياسة الخارجية الأمريكية _ مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية. تم تصفح الموقع يوم: 2017.09.20.

<https://elbadil-pss.org/2016/11/10/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1>

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات _ أزمة الصواريخ الكورية. تم تصفح الموقع يوم: 2017.09.22

<https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/8/21/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B5%D8%B9%D8%A8%D8%A9->

[%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%8A%D9%84%D8%A9-1](#)

ترامب يلوح بالحرب ضد كوريا الشمالية. تم تصفح الموقع يوم: 2017.09.22.

<http://www.alhaya.ps/pdf/2017/8/12/page8.pdf>

هل تتدلع حرب نووية بين أمريكا وكوريا الشمالية تقني العالم؟/نون بوست. تم تصفح الموقع يوم: 2017.09.22.

<https://www.noonpost.org/content/17573>

ثانيا: باللغة الأجنبية:

The site :

21/09/2017)(1.La politique étrangère du candidat Trump : vers le principe de réalité ?

<http://theconversation.com/la-politique-etrangere-du-candidat-trump-vers-le-principe-de-realite-58657>

2.the president's 2017 trade policy agenda - United States Trade ...look at the site in(21/09/2017

<https://ustr.gov/.../2017/.../Chapter%20I%20-%20The%20Presiden>.

السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الدور الإيراني في الخليج العربي من أوباما إلى ترامب في حدود الإستمرارية والتغير

الأستاذ الدكتور: عبد الكريم تيبيش
أستاذ التعليم العالي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسنطينة-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الأستاذة: حسنا عبد الحق
باحثة دكتوراة، في الدراسات الإستراتيجية والأمنية-
قسنطينة-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ملخص:

طالما شكلت سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية عنواناً مهماً لصانع القرار السياسي الأمريكي بحكم ما ترسمه تلك السياسة من تهديد واعد للمصالح الأمريكية لاسيما على المستوى الأمني، والاقتصادي والجيواستراتيجي فقد اختلفت التوجهات الأمريكية حيال إيران في حقبتَي أوباما وترامب

كون أن إيران تعد قوة إقليمية كانت ولا زالت تسعى إلى بسط نفوذها في المنطقة ، سيما على الخليج العربي والتأثير على دول أخرى إقليمية، ومن جانب آخر تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية قوة تؤثر سلباً على مسار تحقيق أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، و هي الآن متهمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط وزعزعة أمنها واستقرارها الداخلي ، و خاصة دول الخليج العربي ، ناهيك عن سعي إيران لامتلاك التكنولوجيا النووية من خلال برنامجها النووي الذي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بأنه برنامجاً ذو دوافع عسكرية تسعى إيران من خلاله إلى امتلاك السلاح النووي، مما يمكنها من فرض نفوذها كقوة نووية إقليمية على منطقة الخليج العربي وتحقيق طموحاتها .

وتبرز أهمية الدراسة في أنها تشتمل على السياسية الخارجية الأمريكية تجاه النفوذ الإيراني في الخليج العربي خلال، فترتي حكم أوباما و دونالد ترامب، في حدود الاستمرارية و لكن التغيير في التوجهات من تقارب إيراني أمريكي في عهد أوباما، و هذا ما برز من خلال الاتفاق النووي إلى التوتر في العلاقات خلال عهدة ترامب و هذا من خلال خطابات دونالد ترامب اتجاه إيران، و أنها تشكل خطر كبير على منطقة الخليج العربي و المصالح الأمريكية في المنطقة.

Abstract:

American political decision-maker because of what the policy of the threat of promising US interests, especially on the level of security, economic and geostrategic has varied American attitudes towards Iran in the periods of Obama and Trump

The fact that Iran is a regional power has been and continues to seek to extend its influence in the region, especially on the Arabian Gulf and influence on other countries regionally, and on the other hand is considered by the United States of America as a force negatively affect the course of achieving the objectives of the United States of America in the region, By the United States of America to intervene in the internal affairs of the Middle East and destabilize its internal security and stability, especially the Arab Gulf countries, not to mention Iran's pursuit of nuclear technology through its nuclear program, which the United States and the West as a program with Du Iran seeks to acquire nuclear weapons, enabling it to impose its influence as a regional nuclear power on the Gulf region and realize its ambitions.

The importance of the study is that it includes US foreign policy toward Iranian influence in the Arabian Gulf during the periods of Obama and Donald Trump, within the limits of continuity, but the change in attitudes of the Iranian-American rapprochement under Obama, and this has emerged through the nuclear agreement to The tension in relations during Trump's tenure is echoed by Donald Trump's rhetoric toward Iran, posing a major threat to the Gulf region and US interests in the region.

مقدمة:

لقد هيأت التحولات الدولية الأجواء المناسبة للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مسعاها بعد نهاية الحرب الباردة. فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي الإدارة الأمريكية تسعى للهيمنة على العالم، فأخذت توجه السلوك الخارجي وتعمل على صياغة العلاقات الدولية وفقاً لما تقتضيه مصالحها، وفي هذا السياق استغلت أحداث 9/11 تداعياتها للتوجه نحو منطقة الشرق الأوسط في إطار محاولة إعادة هيكلة المنطقة بدعوى (الإصلاح والتغيير) خاضت خلالها حروباً استباقية في أفغانستان 2001 العراق 2003، تحت ذرائع إيواء الإرهاب امتلاك أسلحة الدمار الشامل لتؤسس بذلك لمرحلة جديدة من الحضور الأمريكي القوي في المشهد الشرق أوسطي.

إن محاولة الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة هيكلة الشرق الأوسط ليست جديدة، ففي مطلع التسعينيات من القرن العشرين طرحت إدارة الرئيس جورج بوش "الأب" المشروع الشرق الأوسطي بالتوازي مع إطلاق عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي التي بدأت في مدريد عام 1991 م، وبدفع من المتغيرات التطورات الإقليمية والدولية، تم تقديم تصور أمريكي لما يعرف بالشرق الأوسط الكبير لفرض نظام شرق أوسطي يقوم أساساً على صياغة كاملة للخريطة الجيو استراتيجية للمنطقة العربية، تتضمن القضاء على ما تبقى من النظام العربي، والعمل على طمس المقومات الثقافية والحضارية عبر تزويد هذا الفراغ السياسي في نطاق استراتيجي أوسع، يمتد من بحر قزوين وشمال القوقاز شرقاً إلى المملكة المغربية غرباً، وقد استندت الإدارة الأمريكية إلى مزاعم غير متناسقة من أهمها أن الشرق الأوسط هو منطقة اضطراب كبير

تأثرت السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط مؤخراً في ظل التحولات الجيو سياسية الأخيرة و التي حملت معها معطيات جديدة على المشهد السياسي و خاصة عقب التحول الديمقراطي الذي مس الدول العربية فقد قامت السياسة الخارجية الأمريكية بتغيير ترتيب الأولويات و الاهتمامات و تبني استراتيجيات جديدة تتماشى مع هذه التطورات و خاصة في منطقة الشرق الأوسط و صعود قوى إقليمية على ساحة مما اثر على مصالحها في المنطقة وعلى رأسها إيران حيث احتلت السياسة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط مساحة كبيرة من النقاش ، ولعل طبيعة النظام السياسي الإيراني الذي ظهر بعد الثورة الإسلامية يلعب دوراً في طرح كثير من التساؤلات حول سياسة إيران في الإقليم، وإن كانت الاستراتيجية الإيرانية وتأثيراتها موضوعاً بارزاً للجدل السياسي حيث تشكل هواجس إيران الأمنية عنصراً متقدماً في رسم التوجه الأساسي للاستراتيجية الإيرانية فإنها تمتلك عناصر القوة ، و تستثمر تلك العناصر لاكتساب دور إقليمي و تسعى سياسياً ، و استراتيجياً لان تصبح قوة إقليمية مهابة عن طريق مد نفوذها تجاه دول المنطقة و باعتبارها من ابرز اللاعبين الإقليميين في الشرق الأوسط حيث استطاعت توظيف المتغيرات الحاصلة و خاصة عقب ثورات الربيع العربي ،في توسيع مجالات عمل

سياستها ، من خلال استراتيجيتها القائمة على التدخل و من ابرز تدخلاتها الإقليمية يبرز في منطقة الخليج العربي باعتباره المجال الحيوي بالنسبة لاستراتيجيتها القائمة على التمدد والتغلغل في المنطقة.

فقد عطست هذه الثورات حجم المصالح الأجنبية وخصوصا أمريكا وإسرائيل في نهب خيرات وثروات الوطن العربي من خلال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالاصطفاف إلى جانب الثورات التي تؤمن لها مصالحها المستقبلية وذلك ما بدا واضحا من خلال وقوفها بجانب الثورة السورية وأيضا وقوفها مع الجانب البحريني ضد الثورة

في هذا النظام، و تحديدا تجاه منطقة تعتبر من أكثر و أهم المناطق حيوية في العالم بالنسبة لمصالح القوى الكبرى و الاقتصاد العالمي إن عدم تطور تصورات أمريكا لصعود تيارات سياسية لم تكن بالحسبان فرض على الولايات المتحدة الأمريكية التطوير من الاستراتيجية وفق المرحلة نحاول في هذه الدراسة البحث عن توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط خاصة لفترة ما بعد التحول الديمقراطي و مختلف التحولات الدولية التي شملت جميع جوانب العلاقات الدولية، و ما تبعها من بلورة وضع جديد تجسد أكثر في النظام الدولي الجديد.

حيث أن البحث يسير في اتجاه هدف أساسي وهو الوصول إلى فهم سلوكيات وأفعال الوحدة الدولية الأبرز والأقوى للتعامل مع المستجدات على الأرض فالتغيير شمل الأنظمة السياسية والنسق الاجتماعي والتوازنات الإقليمية مما فرض على الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع استراتيجية جديدة أو تطوير استراتيجياتها السابقة بما يتلائم والتغيرات الحاصلة

تستدعي طبيعة الموضوع والجوانب المرتبطة به، صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

- تتمثل إشكالية الدراسة حول معرفة ماهية السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران من أوباما إلى ترامب والتفاعل في الجوانب السياسية والأمنية والاستراتيجية ومستقبل العلاقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في ظل زيادة النفوذ الإيراني؟؟

فرضية الدراسة:

ومحاولة منا لفهم الموضوع والإحاطة بجوانبه، تم الاستعانة بفرضية رئيسية وفرضيات أخرى مكملتها نراها موجهة لمسار الدراسة تتمثل في:

• كلما كانت الأحداث الراهنة والأوضاع في الشرق الأوسط متوترة وزاد النفوذ الإيراني كلما كانت مبررات الولايات المتحدة الأمريكية قوية في السيطرة على زمام الأمور والتحكم في منابع النفط وذلك من أجل تفوقها الاستراتيجي وإدامة هيمنتها وسيطرتها على المنطقة.

ويمكن وضع فرضيات جزئية تتمثل في:

- ✓ أدت أحداث الدولية الراهنة في الشرق الأوسط وخاصة بعد الربيع العربي إلى بداية مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية نحو تأكيد الريادية العالمية والسيطرة على منطقة الشرق الأوسط.
- ✓ اختلفت التهديدات الأمنية في الشرق الأوسط باختلاف التوجه الاستراتيجي للدول المتعامل معها
- ✓ كلما كانت هناك تدخلات إيرانية كلما زادا احتمال نشوب صراعات تؤثر على امن الخليج العربي.

خطة الدراسة:

قمنا بتبني الخطة التالية:

المحور الأول: دراسة عوامل القوة الإيرانية.

المحور الثاني: الاستراتيجية الإيرانية اتجاه منطقة الخليج العربي.

المحور الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران في عهدتين بآرك اوباما ودونالد ترامب.

المحور الرابع: مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الدور الإيراني.

المحور الأول: دراسة عوامل القوة الإيرانية.

ترتبط أي قوة دولة في العالم بمجموعة من القدرات والإمكانيات التي تتمتع بها، وتتضمن هذه القدرات مجموعة من العناصر المادية وغير المادية الموقع الجغرافي والمساحة، والبنية الاقتصادية، والعسكرية لها التي تتيح للدولة إمكانية التحرك لأن تؤدي دورا إقليميا مؤثرا في سلوك الدول الأخرى، وسياساتها أو حتى في تشكيل علاقات القوى.

وفي ضوء ما تقدم تأتي أهمية الجيوستراتيجية لإيران من أهمية موقعها الجغرافي فإيران تقع غرب آسيا بين دائرتي عرض 29-40 شمالا، وبين خطي طول 54-63 درجة شرقا وتحدها أذربيجان، وأرمينيا، وتركمنستان من الشمال وتركيا والعراق من الغرب، وأفغانستان وباكستان من الشرق، والخليج العربي وعمان، وبحر العرب من الجنوب¹.

الموقع الجغرافي والفلكي لإيران



المصدر: أطلس العلم ، الدار العربية للعلوم ، ط1 ، بيروت ، 2005 ، ص88

2/- الموقع البحري والقاري:

¹ - سليم كاطع علي، البعد الإيراني في السياسة الخارجية الأمريكية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 60، ص121

يعطي أتباع مدرسة الجيوبوليتيك أهمية سياسة و خاصة للمواقع الجغرافية التي تمكن الدول من التحكم في طريق المرور الدولي ،فالدولة التي تقطع أراضيها طريق عبور طبيعية، تحتل مركزا خاصا في العلاقات الدولية ،كما تتمتع تبعا لذلك بنفوذ سياسي في مواجهة الدول التي لا مناص لها من الالتجاء إلى هذا الطريق ،لذلك تصبح الدول التي تستفيد من هذا المعبر بحاجة إلى مرضاتها، وهي مرضاة عظيمة الفائدة ،لان العبور الترانزيت قد يؤدي إلى استيفاء رسوم.¹ ولعل اهتمام في بناء قوة بحرية فاعلة وتطويرها و إعطائها أولوية خاصة مما جعلها إحدى الركائز الأساسية لحركة السياسة الخارجية.

و إذا حاولنا تطبيق هذا المعيار على إيران وجدنا إن إيران تتمتع بموقع بحري مؤثر وخطير في منطقة تعد من أكثر المناطق القلقة جيوبوليتيكيا في الشرق الأوسط، إذا تطل من الجنوب على خط تصدير النفط على عبور ناقلاته إلى دول العالم كافة المعينة بمستقبل هذا النفط ،ومن الشمال على بحر القزوين الغني هو الآخر بالنفط و الغاز و بسبب هذا الموقع علاوة على الثروات و القدرات البشرية و الاقتصادية لا يمكن تجاوز إيران في أي مشروع إقليمي امني و اقتصادي ،لان لمقدورها أن تعرقل، على الأقل ما لا تشعر معه بالاطمئنان أو ما يندرها بالتهميش و الاستبعاد.²

أكبر مسطح مائي مغلق على الأرض، وثاني أكبر وأغنى منطقة بثروات النفط والغاز في العالم، تتقاسم خمس دول شواطئه بنسب متفاوتة، لكنها تختلف -لأسباب سياسية واقتصادية- في الأساس القانوني لاستغلال ثرواته.

لدى الإيرانية مصلحتان أساسيتان: حماية سلامتها الإقليمية والنظام الإسلامي، وأن تصبح القوة الرائدة في المنطقة. ترى إيران أن أمريكا تشكل أكبر تهديد لبقاء نظامها وتستخدم برنامجها النووي لكسب النفوذ في علاقاتها مع العالم. تملك إيران بعض المزايا الجيوسياسية. حيث لديها إمكانية الوصول إلى اثنين من الطاقة الغنية في العالم والمناطق، والشرق الأوسط، وحوض بحر قزوين. السيطرة بين الشمال والجنوب والشرق والغرب من خطوط النقل العابر للطاقة والقدرة على السيطرة على مضيق هرمز زيادة نفوذ إيران على الجهات الفاعلة الأخرى. كتلتها البرية كبيرة والتضاريس غير مضياف هي مزايا هائلة ضد الاختراق العسكري الأجنبي.

3/- القوة الاقتصادية لإيران:

تعد القوة الاقتصادية من أهم محددات قوة الدولة في تفاعلاتها الدولية والإقليمية، وهي هدف ووسيلة في نفس الوقت، فهي هدف تلبية حاجيات الدولة الداخلية وعدم وقوعها تحت وطأة العوز أو الاعتماد على الخارج والمقصود بالقوة الاقتصادية ليس مجرد حيابة الدولة لموارد الثروة الطبيعية وبقدر ماهي

¹ - مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، بغداد: دار الحكمة، 1991، ط1، ص32

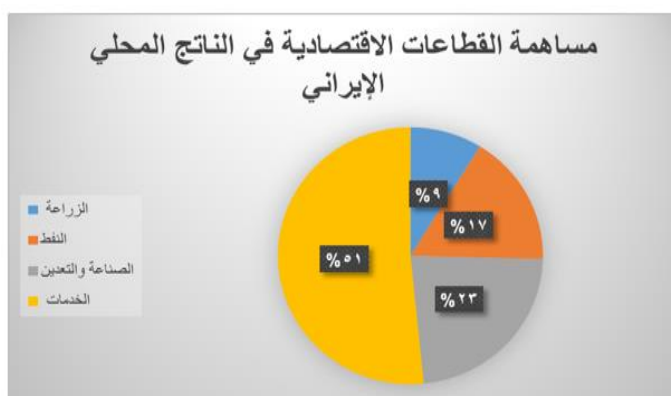
² عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق اوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، ط2015، ص114

حسن توظيف وإدارة تلك الموارد والمقدرات بما يحقق مصالح الدولة و يزيد من قدراتها نفوذها على صعيد سلم الترابية الدولية.¹

تحتل إيران ثاني أكبر احتياطات النفط في العالم (11.4 في المئة من إجمالي الاحتياطات)، عن الغاز (15.5 في المائة). في عام 2006، كانت إيران رابع أكبر منتج للنفط والغاز الطبيعي العالم، في حين يقدر إنتاج النفط الحالي 4.3 مليون برميل يوميا (حوالي 5.4 في المئة من الناتج العالمي). احتياطياتها من النفط²

القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإيراني

الشكل -1-



المصدر: دراسات وأبحاث: القوى الداخلية في المجتمع الإيراني المحور الثاني القوى الاقتصادية، المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية، أكتوبر 2015، ص2

الشكل -2-

توقيع اتفاق نهائي			
2017 / 2016	2016 / 2015	2017 / 2016	
3.23	2.98	2.52	إنتاج النفط (مليون برميل)
1.72	1.38	0.96	صادرات النفط (مليون برميل)
6	5	0.9-	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
13	13.9	18.5	معدل التضخم (%)
30.816	28.800	32.832	سعر الصرف الرسمي (الدولار / الريال الإيراني)
1.5-	2.9-	5.3-	عجز الميزانية % من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: دراسات وأبحاث: القوى الداخلية في المجتمع الإيراني المحور الثاني القوى الاقتصادية، نفس المرجع السابق، ص37

¹ - مصطفى شفيق، الدولة الإيرانية محددات القوة وعوامل الضعف، القاهرة: المركز العربي للدراسات الانسانية، 2010، ص43

² nihati ali ozcan and özgür özdamar, iran's nuclear program and the future of u.s.-iranian relations, Journal compilation, middle east policy council, 2009, p125

تمتلك إيران ثاني أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد المملكة العربية السعودية، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 حوالي 412.2 مليار دولار. وهي كذلك ثاني أكبر بلدان المنطقة بعد مصر من حيث عدد السكان إذ بلغ عدد السكان نحو 78.8 مليون نسمة عام 2015. ويتميز الاقتصاد الإيراني بوجود قطاع هيدروكربوني، وقطاعي الزراعة والخدمات، وحضور ملحوظ للدولة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات المالية. وتحتل إيران المركز الثاني في العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي والمركز الرابع في احتياطات النفط الخام المثبتة. وما زال النشاط الاقتصادي وإيرادات الحكومة يعتمدان إلى حد كبير على العائدات النفطية، ومن ثم ستظل متقلبة.

تبنت السلطات الإيرانية استراتيجية شاملة تسعى لتطبيق إصلاحات تقوم على عوامل السوق، كما يتضح في وثيقة الرؤية التي تعتمدها الحكومة وتمتد 20 عاما، وخطة التنمية الخمسية السادسة لإيران لفترة السنوات 2016 – 2021. وتتألف خطة التنمية الخمسية السادسة من ثلاثة أعمدة، هي: تطوير اقتصاد مرن وقادر على التحمل، وتحقيق تقدم في العلوم والتكنولوجيا، وتعزيز التفوق الثقافي. وعلى الصعيد الاقتصادي، تتوقع خطة التنمية تحقيق معدل نمو اقتصادي سنوي نسبته 8%، وتنفيذ إصلاحات في المؤسسات المملوكة للدولة، والقطاع المالي والمصرفي، وعملية تخصيص وإدارة الموارد النفطية ضمن الأولويات الرئيسية للحكومة خلال فترة السنوات الخمس.¹

4. القوة العسكرية الإيرانية:

مفهوم القوة العسكرية يرتبط بالقدرات العسكرية بمدى إمكانية الدولة على توظيف قواتها المسلحة، كما ونوعا خدمة لأهداف سياساتها الخارجية، ولذلك ترتبط ارتباطا وثيقا بالقدرات الاقتصادية والبشرية والعلمية والتكنولوجية والمعنوية للدولة، وتختلف القدرات العسكرية للدولة باختلاف إمكانات هذه الدول ومدى كفاءة صناعات قراراتها على تحديد ما تحتاجه من قوة عسكرية فاعلة لأغراض ضمان القومي سواء في الحاضر أم في المستقبل.²

سياسة بناء القوة العسكرية في إيران:

من خلال متابعة السلوك السياسي الإيراني فضلا عن دراستنا لنظرية تدرج الحاجات الإنسانية لأبراهام ماسلو يمكن أن نحلل سياسة صناعات القرار الإيراني نحو بناء قوة عسكرية فاعلة في منطقة الشرق الأوسط التي تعد أشد صراعا في العالم³

¹ -تقرير البنك الدولي، نقلا عن: <http://www.albankaldawli.org/ar/country/iran/overview> يوم 2017/9/22، على الساعة 15.00

² -مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 187-188

³ -رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، دمشق: الأوائل للنشر و التوزيع، ط1، 2006، ص10

القوات البرية:

يشير التقرير إلى أن الجيش الإيراني يتمتع بحجم كبير من القوات البرية مقارنة بجيوش دول الخليج. ويقول كوردسман إن عدد الدبابات بالجيش الإيراني شهدت زيادة ملحوظة في السنوات السابقة، من 1,135 عام 2000 إلى 1,565 في 2003 و 1,613 عام 2006، ويشير التقرير إلى أن عدد الدبابات "الحديثة" طبقاً للمعايير السائدة لا تتعدى الـ 580 دبابة، وعدد الدبابات الجاهزة للاستعمال لا تتعدى الـ 1,000. ويذكر التقرير أن إيران تستورد الأسلحة المضادة للدبابات من روسيا والصين وأوكرانيا، كما تصنعها محلياً طبقاً للنماذج السوفيتية التي تمتلكها. كما تنتج المصانع الحربية المحلية قاذفات الصواريخ المتعددة. وفي تقييمها العام للمقدرات الجيش الإيراني، تقول الدراسة إنه بالرغم من تحسينات في تنظيم وإعداد قوات الجيش، لازالت القوات تعاني من قصور ملحوظة من حيث قدرتها على صيانة المعدات الحربية وتوفير الإمدادات والتدريب الكافي للموارد البشرية. ويوضح المؤلفان أن مقدرات الجيش الإيراني تعتبر دفاعية في طبيعتها، حيث أن التدريبات المعدات المتوفرة لا تؤهل القوات للقيام بمهام كبيرة خارج البلاد.

القوات الجوية:

تتكون القوات الجوية الإيرانية من 52,000 شخص بما فيهم من 15,000 في قطاع الدفاع الجوي. وتمتلك إيران أكثر من 300 طائرة حربية. ويقول التقرير أن القوات الجوية تعاني من ضعف في إمكانيات الصيانة. كما تعتبر المقدرات التكنولوجية المتوفرة للقوات قديمة مقارنة بالقوات الإقليمية الأخرى. وفيما يلي تلخيص للموارد.¹

المحور الثاني: الاستراتيجية الإيرانية اتجاه الخليج العربي.

اقتفى "أندريه بوفر" خطى "ليدل هارت" في تعريف الاستراتيجية بأنها: "فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة"، وذلك على أساس أنه يعتقد أن هناك وسائل أخرى في ظروف معينة تؤدي إلى تحقيق هذه الاستراتيجية دون استخدام القوة العسكرية بصورة مباشرة.²

التوجهات الإيرانية في منطقة الخليج العربي:

من هنا جاء توجه البحث نحو دراسة الاستراتيجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي باعتباره جزءاً حيوي من الأمن القومي الإيراني لاسيما وأن الخليج العربي يشغل أهمية استراتيجية وجيوبولوتيكية قصوى في الحسابات الإقليمية والدولية، كونه أكبر حوض نفطي في العالم بإنتاجه واحتياطيه وهو الآن يعيش حالة من الصراع على النفوذ بين جبهتين الأولى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها

¹ -تقرير واشنطن، العدد 3، نقلاً عن: [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/257.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/257.htm) يوم 21-9-2017، على الساعة 18.30.

² - إيتسام حاتم علوان، دينا محمد جبر، الاستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيره على توازن القوى الدولي، مجلة السياسة الدولية، بغداد، الجامعة المستنصرية، العدد 2، 2015، ص 267.

والثانية إيران، وهذا الصراع اخذ عدة أشكال منها الصراع السياسي والاقتصادي وقد يتطور إلى العسكري.

إن مسألة التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي أحد أبرز القضايا الخلافية بين طهران وواشنطن وذلك للتباين الواضح في رؤى الدولتين حول امن الخليج ومقومات استقراره، إذ تجزم الولايات المتحدة أن إيران تمثل تهديدا مباشرا لمنطقة الخليج العربي لذلك فيتحتم عليها التدخل لحماية امن هذا الخليج بينما كان الموقف الإيراني يتمحور حول أن امن الخليج مسؤولية تقع على عاتق الدول لاسيما، وإن إيران تملك ساحل طويل على الخليج العربي.

من جانب آخر ترفض إيران أي وجود أجنبي في مياه هذا الخليج ، ويقصد بالوجود الأجنبي في هذا المقام (التواجد الاستراتيجي العسكري أو اللوجستي لأي قوى غير خليجية سواء كانت غربية أجنبية أو حتى عربية لا تنتمي إلى الخليج بشكل مباشر)، وقد أكد هذا التوجه (يحيى رحيم صفوي) القائد العام للحرس الثوري الإيراني في كلمة له أمام رجال القوة البحرية الإيرانية إذ جدد رفض إيران لأي وجود أجنبي في هذه المنطقة التي تشكل الشريان الاقتصادي الحيوي في العالم واتهم واشنطن بالسعي إلى تطبيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى مضمونها الهيمنة على الشرق الأوسط واسيا الوسطى والقوقاز من خلال أحكام السيطرة على الخليج العربي.

وفي ظل هذه التفاعلات السياسية والجيوبوليتيكية الدائرة في منطقة الخليج العربي بدأت إيران في تطبيق استراتيجيتها الخاصة بالخليج العربي من خلال مجموعة ادوار عكست سياستها الخارجية.¹

النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي على المستويين الرسمي والغير رسمي:

تشغل إيران مكانة بارزة في المعادلة الإقليمية والدولية نظرا لأهمية موقعها الاستراتيجي بوصفها نقطة صراع بين القوى العظمى وقد شغلت حيزا كبيرا في الأفكار والنظريات الجيوبوليتيكية الاستراتيجية الدولية، إذ تقع إيران في منطقة الهلال الخارجي في نظرية قلب الأرض التي وضعها هالفورد ماكندر، أما سبايكمان صاحب نظرية الأطراف فقد أعطى أهمية لمنطقة الساحل التي تتماشى مع الهلال الخارجي الذي حدده ماكندر، وقال إن من يسيطر على مناطق الساحل يسيطر على مناطق الظهير وبالتالي السيطرة على قلب العالم.²

وهذا يبين أهمية سواحل الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب وبالتالي أهمية منطقة الظهير الإيرانية مما جعلها منطقة صراع بين الدول العظمى عبر التاريخ مما انعكس على السياسة الخارجية لها اتجاه الدول المجاورة.

¹ - إياد عايد والي البديري، الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي دراسة جيوبوليتيكية، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد 11، العدد 3،

2008، ص 351

² - وليد حمدي الاعظمي ، النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية (1971-1976)، بغداد : دار الحكمة ، ط 1 ، 1993 ، ص 5

وعلى صعيد العلاقات السياسية الإيرانية - العربية (الخليجية) فإنها مرت بمراحل متعددة وكل مرحلة لها صفاتها وعواملها الخاصة¹.

أدى الغزو الأمريكي في العراق إلى تعزيز التواجد الإيراني في دول الخليج العربي على الصعيدين الرسمي والغير رسمي

أ-/- على الصعيد الرسمي: على الرغم من إعلان دول الخليج العربي أنها ليست طرفاً في الأزمة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، فإن التفاعلات الإقليمية جعلت تلك البلدان جزءاً من الأزمة، وأصبحت بلدان الخليج محلاً للاستقطاب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، حيث صدر بيان عن الخارجية الإيرانية في يوليو 2007 يعيد التشديد على أن الجزر الثلاث جزء لا يتجزأ من أراضي إيران.

ب-/- المستوى الغير رسمي: فقد استطاعت إيران توظيف الورقة الشيعية لتعزيز نفوذها الإقليمي في الخليج، التي تحتوي على مكون شيعي مهم، وبالتالي أضحت لإيران وجود فعلي غير رسمي في البلدان الخليج العربي، فاستطاعت أن توظف هذا الوجود ليكون خطاً لدفاعها الأول حال تعرضها لضربات عسكرية، بإمكانية تحريك الجماعات الشيعية الموالية لإيران وزعزعة استقرار تلك البلدان، استطاعت إيران تأكيد نفوذها داخل بلدان مجلس التعاون الخليجي المحتوية على مكون شيعي ولم يقتصر النفوذ على التهديد، بل اتخذ أيضاً أشكالاً عملية عبرت عنها مواقف شيعية اتجاه الأحداث المختلفة التي شهدتها المنطقة².

المحور الثالث: توجهات السياسة الأمريكية حيال النفوذ الإيراني.

1: السياسة الأمريكية اتجاه النفوذ الإيراني في فترة حكم أوباما.

1.1- الأجندة السياسية لأوباما

فالأجندة السياسية لأوباما قوامها الخطوط العريضة لبرنامج الانتخابي الواردة في " مطبوعة التغيير_ بايدن الزرقاء " وخطاباته الرئيسة كخطاب التنصيب وخطابي تركيا في أبريل 2009 ومجموعة الإجراءات المتخذة إبان توليه مقاليد الحكم.

فالأجندة السياسية تمثل جزءاً من التوجهات الاستراتيجية للنظام السياسي الأمريكي التي تحدد الدوائر النافذة في المؤسسات الأمريكية، فإذا كان الرئيس الأمريكي منتخباً ديمقراطياً، إلا أنه يعجز عن التسيير بمفرده كما يعجز عن معارضة مصالح تلك القوى المؤثرة، بمعنى أن السياسات الأمريكية لا ترسم من قبل الرئيس وحده، ولا تحيد عن الأفق الاستراتيجي الذي يعلو

¹ - إياد عايد والي البديري، الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي دراسة جيوبولوتيكية، مرجع سبق ذكره، 352ص

² -محمد عبد الحميد كشك، تطور الامن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012، ص 180 - 181

فوق الجميع سواء على مستوى كلا الحزبين أو على صعيد المؤسسات ذات الطابع المدني والعسكري.

كانت الأولوية في بداية ولايته الرئاسية هي معالجة القضايا الداخلية التي تنصدها الأزمة الاقتصادية الأمريكية والعالمية قبل التفرغ إلى الملفات الدولية التي تشمل ملفات عدة على رأسها سحب الجنود الأمريكيين من العراق والملفات الأفغانية، الباكستانية والإيرانية.

تراجعت قضايا السياسة الخارجية الأمريكية في نظر الرأي العام الأمريكي بسبب الأزمة المالية الخائفة وصعوبات الطاقة والرعاية الصحية ومشاكل الفقر والبطالة، فالتحول غير المتوقع في الأحداث السياسية المتمثل في تمدد الأزمات الاقتصادية الداخلية من الاقتصاد المالي - الافتراضي إلى الاقتصاد الإنتاجي عكس كفه الرجحان إلى أوباما وبرنامجه الاجتماعي والاقتصادي وليس إلى السياسة الخارجية وحسب، حيث مثلت القضايا الحياتية للمواطن الأمريكي الورقة الراجعة وحسمت الأولويات على نحو واضح ودون لبس.

على الصعيد الداخلي، يمثل التحدي الأساسي في مواجهة انعكاسات الأزمة الاقتصادية، فأصر على اتخاذ خطوات مستعجلة لإنعاش الاقتصاد المتضرر.

إن تقييم سياسة أوباما، يستند إلى تمكنه من الالتزام بثلاثة وعود انتخابية من أصل خمسة، حيث مرر قوانين تعتبر بمثابة أعمدة لأجندته السياسية الداخلية تمثلت في دعم الإنعاش الاقتصادي وقانون لإنقاذ صناعات السيارة المتعثرة، حيث جددت القروض لشركة جنرال موتورز وكرايسلر لتواصل عمليات إعادة التنظيم والقانون الثالث موجه برنامجه المرتبط بإصلاح نظام الرعاية الصحية، غير أنه ينجح في إقناع الكونغرس بسن قانون حول الانحباس الحراري وعجز عن تسوية ملف الهجرة.¹

أما على الصعيد الدولي فالأجندة السياسية للرئيس أوباما تصبو إلى تحسين صورة واشنطن في العالم بإحداث تغييرات جوهرية في مجال السياسة الخارجية ويتصدر الملف العراقي أولويات أوباما على المستوى الدولي لأسباب رمزية وشخصية حتى اقتصادية فأوباما عارض الحرب قبل الهجوم على العراق في 2002 ولم يتغير موقفه إبان الحملة الانتخابية حيث وعد بالانسحاب التدريجي من العراق في غضون 16 شهر وعدم الاحتفاظ بقواعد عسكرية دائمة في الأراضي العراقية مع تدعيم المجال المؤسساتي بتشكيل حكومة وصياغة دستور، وإرساء للاستقرار.²

الرئيس أوباما قد اتخذ موقفا " مبكرا" من الحرب على العراق ، حيث كان احد أعضاء مجلس الشيخ الذين صوتوا ضد الحرب، ووعده في حملته الانتخابية للرئاسة في العام 2008 بأنه سينيهي الحرب هناك في نهاية 2011 إذ ما تم انتخابه رئيسا و فعلا أوفى بوعده و سحب القوات الأمريكية

¹ - فريد، بن بلعيد، إدارة أوباما وعملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية 2008 . 2012، رسالة ماجستير كلية الحقوق، جامعة ملود معمري، 2012، ص 83
² . المرجع السابق، ص 81، 82، 83، 84.

من العراق في الوقت المحدد، هذا بالرغم أن الانسحاب كان تكتيكيا و لأسباب انتخابية إلا انه في نفس الوقت يخدم هدفا استراتيجيا، و ذلك لغرض إخراج القوات الأمريكية من مرمى الاستهداف الإيرانية و حلفائها في العراق إذا ما قررت الولايات المتحدة ضرب إيران مستقبلا ...¹...

أكد الرئيس باراك أوباما على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صديقة لكل بلد يسعى من أجل تعزيز الحرية و الصداقة، مشيرا إلى أن أمريكا لن ترضخ لمن اسماهم بالإرهابيين، فهي "هدفها الأساسي هو تحسين صورتها في العالم و حل النزاعات بين الدول على أساس الحوار الدولي و سعيها إلى طريق جديد قائم على المصالح المتبادلة و الاحترام"، الأمر الذي يفسر مقاربة مهمة هي أن دخول باراك أوباما إلى البيت الأبيض هو انتصار للديمقراطية الغربية و الذي سترجم في الدور الذي سيلعبه الرجل الأسود في البيت الأبيض الرفض لنهج بوش القائم على شن الحروب ضد الدول التي تسميها واشنطن الدول المارقة، حيث أكد في خطابه " أن سياسة أمريكا الخارجية اتجاه العالم يجب أن تقوم على الموائمة القائمة على إبراز التعاون مع الأمم الأخرى فهو بذلك اتخذ موقفا رافضا اتجاه الآراء التي تقول انه ليس أمام أمريكا في سياستها الخارجية إلى أن تختار الحرب أو الانعزالية "².

في معركة الانتخابات الرئاسية لعام 2012، فقد تغيرت معظم الظروف وتغيرت معها الأسس التي بني عليها الرئيس أوباما حملته الانتخابية ودخل على أساسها البيت الأبيض، هذا ما يفرض عليه التفكير بمعادلة جديدة ومبتكرة إذا ما أراد البقاء في البيت الأبيض لدورة رئاسية ثانية*.³ أثناء الحملة الانتخابية وعد أوباما بمراجعة الاستراتيجية الأمريكية بشكل شامل، وغلق معتقل غوانتانامو، وسحب القوات الأمريكية تدريجيا من العراق وأفغانستان والتركيز على القضايا الداخلية. إن الملامح العامة للاستراتيجية الأمريكية في عهد الديمقراطيين برئاسة أوباما، تختلف إلى حد كبير عنها في عهد الجمهوريين برئاسة بوش الابن، و يتجلى ذلك في إعادة رسم الدور الأمريكي في العالم، و تراجع النزعة الفردية لصالح العمل الجماعي، ومراجعة ميزانيات التسليح مع مراعاة متطلبات الأمن الوطني، التركيز على الإرهاب الداخلي وعدم استثارة أعداء العالم، العربي والإسلامي تشجيع التحول الديمقراطي مادام يتماشى و المصالح الأمريكية ، العمل على كسب المزيد من الحلفاء ، وهي نظرة واقعية لدرجة كبيرة وهنا ربما تغيب مفاهيم الحرب الاستباقية واستراتيجية

¹. رياض، العيسمي، الرئيس أوباما وسياسة القوة الناعمة، جريدة القدس العربي، مدارات، العدد 7174، 2012، ص 18.

². منيرة، بودردابن، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية (دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية)، رسالة ماجستير، قسنطينة، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة منتوري ، 2009، ص 188.

³. رياض العيسمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 18

الصدمة والرعب ولو مؤقتاً من القاموس السياسي الأمريكي، في انتظار الظهور التالي للمحافظين الجدد و الصقور على المسرح العالمي¹.

إدارة الرئيس باراك أوباما تركيز في استراتيجياتها على:

1- منع أي دولة من مناقشتها على الصعيد المالي الآن وفي المستقبل أو إزاحتها من مركز الزعامة أو تقليص دورها، وذلك عبر إتباع نظام جديد للأمن والاقتصاد في الشرق الأوسط بالاعتماد على أدوات من داخل المنطقة يسندها الوجود العسكري الكثيف وترتيبات إقليمية تلعب فيها إسرائيل وتركيا دوراً مهماً إلى جانب بعض البلدان العربية كالأردن ومصر، وأن تكون اقتصاديات الإقليم مفتوحة تعمل على أساس اقتصاد السوق.

2- الحفاظ على المصالح الحيوية القومية الأمريكية في العالم وبالأخص منها المصالح الاستراتيجية في الشرق الأوسط وذلك من خلال محاور أهمها:

أ . التغلغل الاقتصادي في المنطقة والتحكم في الثروة النفطية الضخمة خاصة الخليجية وحمايتها وضمان تدفقها.

ب . دعم وحماية الدول العربية الحليفة والصديقة وتكريس وجودها كدول إقليمية مهمة تمثل حليفها الاستراتيجي الأول في المنطقة والعالم.

ج . تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة بالتركيز على تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب الدولي.

3- التصدي لأية تهديدات إقليمية توجه للمصالح الأمريكية أو تهدد استقرار وأمن الدول التي تدخل ضمن هذه المصالح وذلك باستخدام كافة الوسائل المتاحة سواء السياسية أو الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية عند الضرورة².

2/- التقارب الأمريكي الإيراني:

شكل الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران صدمة سعودية، إذ لم تشعر هذه الأخيرة بالارتياح تجاه التقارب بين الجانبين، كما لم تخفي السعودية خشيتها من وجود تهاجمات غير معلنة على غرار المفاوضات السرية التي كانت تجري بين إيران وأمريكا، قد تؤدي إلى حلول على حسابها وحساب العرب في مختلف الملفات. يبدو أن إدراك السعودية للموقف الأمريكي غير الحاسم في الوقوف إلى جانبها، ضد ما تعتبره سياسات إيرانية مزعومة للاستقرار في المنطقة دفعها للتحرك منفردة، وعلى الصعيد العملي، ثمة ما يبرر القلق السعودي من هذا التقارب، حيث رفضت الولايات المتحدة فرض عقوبات على إيران بعد إجرائها تجربة للإطلاق صاروخ بالستي في أكتوبر 2015، على الرغم من أن

¹ نور الدين، حشود، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة 1990 . 1012، مجلة دفاثر السياسة و القانون، العدد 9، 2013، ص 392-394 .

² سعد شاكر، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس باراك أوباما، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص 91.

ذلك يمثل انتهاكات لقرارات مجلس الأمن، ويبدو أن إدارة أوباما تحاول حماية الاتفاق النووي مع إيران وحسب جوش ارنست فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تخضع لضغوط أي دولة-في تلميح للسعودية-في فرض عقوبات اقتصادية ضد إيران، وأضاف: "نحن نعرف أن لهذا النوع من العقوبات المالية تأثيرا في مواجهة برنامج إيران للصواريخ الباليستية، ولكن في النهاية، نحن سوف نفرض تلك العقوبات المالية في وقت نختاره نحن، عندما يعتقد خبراءنا بأنه سوف يكون لها أقصى قدر من التأثير"¹.

شهدت العلاقات الأمريكية الإيرانية مدا وجزرا منذ عشرات السنين، في زمن الشاه إلى الثورة الخمينية، وقيام الجمهورية الإسلامية مع الحكومات المتتالية في تولي الحكم، وسياسة محمود أحمدي نجاد التصعيدية، حتى تولي الرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني رئاسة الجمهورية، وظهور بوادر دبلوماسية سياسية منفتحة على الغرب والعالم، ثم في تحول مفاجئ لمسار العلاقات، التي قد أخذت وتيرة تصعيدية من الجانبين خاصة عند وصول ترامب للحكم².

أخذت وتيرة التقارب بين واشنطن وطهران تتطور بسرعة أكبر في ظل إدارة باراك أوباما وذلك نتيجة لتبني الحزب الديمقراطي استراتيجية جديدة تجاه إيران؛.حيث صرح روبرت غيتس وزير الدفاع الأمريكي السابق في شهر ماي 2009، بأنه يمكن التفاوض المباشر مع إيران بهدف تحسين الأوضاع الأمنية في المنطقة، ولدى اندلاع الاحتجاجات الشعبية في بعض الدول العربية عام 2011،تكشفت ملامح التعاون الأمريكي الإيراني في دعم المعارضة الشيعية في الخليج العربي، حيث نظمت مؤسسات دعم الديمقراطية الأمريكية دورات متقدمة للمعارضة الطائفية المرتبطة بإيران في مجال استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، لتأليب الرأي العام ضد أنظمة الحكم الخليجي، كما انخرط زعماء هذه الجماعات الراديكالية في برنامج "قادة الديمقراطية" الذي رعته وزارة الخارجية الأمريكية، وشارك فيه معارضون مرتبطون بإيران.

تميزت الإدارة الثانية لأوباما بالانتقال من مرحلة "الدبلوماسية الهادئة" إلى مرحلة التعاون المعلن مع نظام إيران، وخاصة فيما يتعلق بالشأنين السوري والعراقي، واستبعاد سياسة التهديد العسكري في معالجة الملف النووي الإيراني، حيث نشرت مؤسسة راند تقريرا لحساب سلاح الجو الأمريكي تحت عنوان: "مستقبل إيران النووي: الاختيارات الحرجة للإدارة الأمريكية"، ومثلت هذه الدراسة تغيرا في الرؤية الأمريكية إزاء احتواء إيران، حيث تضمن اعترافا ضمينا بفشل العقوبات الاقتصادية في إيقاف البرنامج النووي، وضرورة تبني سياسة جديدة تجاه إيران عبر: "تقديم الحوافز

¹ - أسامة أبو أرشد، الخلاف الأمريكي السعودي والعلاقات مع إيران. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 03-04.

² -هاني سليمان، التقارب الاميركي الايراني و تأثيره على القضية السورية، المركز العربي للبحوث و الدراسات، نقلا عن <http://www.acrseg.org/2362> ، يوم 2017/9/10 على الساعة 22.00.

لإقناع إيران بالتخلي عن فكرة إنتاج سلاح نووي، والتخفيف من العقوبات الاقتصادية والتخلي عن مفهوم التهديد العسكري¹.

تلقت العلاقات الأمريكية الإيرانية دفعة قوية، مع فوز روحاني بالانتخابات الرئاسية الإيرانية، وتبنيه وتبنيه سياسة دبلوماسية منفتحة على الغرب، وتغيير لغة الخطابات الإيرانية مع الغرب، دور في تهيئة تهيئة الأجواء لطور جديد من العلاقات بين البلدين، فضلا عن تنسيق بعض الأنشطة الإقليمية.² كان الحافز الأساسي لجهود التقارب بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، هو إيمان إدارة أوباما بأن إيران يمكن إقناعها بعدم السعي للحصول على أسلحة نووية من جهة، ورغبة إيران في إنهاء الضغوط الاقتصادية التي تعنيها، بسبب الأثر المركب للعقوبات المتزايدة، والسياسات الاقتصادية الخاطئة التي اتبعها الرئيس السابق أحمدني نجاد³.

جاء التقارب الأمريكي الإيراني انطلاقا من دوافع معينة لكلا الطرفين، فعلى الصعيد الإيراني، طرح الرئيس روحاني في مقاله بصحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية "مقاربة الانخراط البناء" في علاقة بلاده مع الغرب وتحديدا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يتوافق مع مصطلح "المرونة البطولية" الذي أطلقه المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي، والتي تحقق لإيران المصالح التالية:

- تأمين حق إيران في امتلاك القدرات النووية، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم في مفاعلاتها النووية، باعتبار ذلك أمرا غير قابل للتفاوض.

- تأمين نفوذها في المناطق المتوترة الحيوية بالنسبة لها مثل: العراق، أفغانستان.

- ضمان لعب دور إقليمي لإيران في منطقة الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بالملف السوري تصب هذه الأهداف مجتمعة في المصلحة القومية العليا لإيران، ألا وهي الاعتراف بها كقوة إقليمية في المنطقة، تمتلك نفوذا يوازن النفوذ الأمريكي فيها.

وفي مقابل ذلك تشير تصريحات كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد من هذا التقارب إيران غير نووية، لا تضر بالمصالح الأمريكية في المنطقة، ولا تسعى لقلب موازين القوى في الخليج والشرق الأوسط، على نحو يخرج عن قدرتها على السيطرة، ومن ثم تقوم استراتيجية أوباما على التعايش مع إيران والاعتراف بها كقوة إقليمية، طالما أزلت الغموض عن برنامجها النووي، ولم تتجاوز الخط الأحمر بحيازة السلاح النووي⁴.

¹ - دراسات وأبحاث : "تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية (2002-2015) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية". المرصد الاستراتيجي، 12 أوت 2015، ص 3-5.

² - هاني سليمان، التقارب الأمريكي الإيراني وتأثيره على القضية الروسية. المركز العربي للبحوث والدراسات، نفس المرجع السابق

³ - مارك كاتز، مآلات التقارب الأمريكي الإيراني: دروس من الماضي (مؤلف جماعي: التقارب الإيراني الأمريكي: مستقل الدور الإيراني). مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2014، ص 45.

⁴ - محمد بدري عيد، التقارب الأمريكي الإيراني وأمن الخليج: التداخات المحتملة والخيارات المتاحة. مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 3-4.

بدأ التقارب الأمريكي وانطلاقاً من عام 2014، يأخذ أبعاداً مختلفة دبلوماسية وعسكرية وأخرى سياسية يمكن تفصيلها على النحو التالي:

- ملامح التعاون الدبلوماسي:

تعمل إيران على تثبيت دورها الجديد، كقوة تهيمن على العراق وسوريا ولبنان واليمن، وتبدي استعدادها للقيام بدور إقليمي عبر تبني "الدبلوماسية الإيجابية" الهادفة إلى إنشاء منظومة أمنية تعاونية بين إيران والغرب، وهو الأمر الذي تشجعه الولايات المتحدة الأمريكية ففي غضون الأشهر الماضية نشطت الدبلوماسية الأمريكية في تعزيز دور إيران الإقليمي، والثاء على دورها في محاربة اعش ونجاحها في إقناع نظام سوريا بالتخلي عن الأسلحة الكيميائية، وفي الوقت ذاته ييثر الإعلام الأمريكي مادة خصبة حول إمكانية استثمار علاقات التعاون مع إيران، لنزاع فتيل الأزمات التي تعصف بالمنطقة، والعمل على تحويل إيران من دولة مارقة إلى عامل توازن إقليمي، يمكنها من الاندماج في منظومة أمنية جديدة، تقوم هذه الاستراتيجية على الدبلوماسية التصاعدية، التي تستثمر فرص التعاون الإقليمي لبناء العلاقات وتحقيق المزيد من المنجزات.

- ملامح التعاون العسكري:

سرب المسؤول السابق عن الملف السوري في وزارة الخارجية الأمريكية **فردريك هوف** في شهر مارس 2015 تفاصيل سلسلة اجتماعات سرية أمريكية-إيرانية عقدت في الأشهر الماضية لمناقشة الدور افيراني في مواجهة المخاطر الأمنية المشتركة بين الجانبين، وتحدث هوف عن أهمية الجولة الخامسة التي انتهت في شهر فيفري، واتفق الطرفان فيها على تقييم المخاطر التي يمكن أن تواجهها المنطقة إذا انهار النظام السوري.¹

2/- سياسة الخارجية الأمريكية في عهدة دونالد ترامب اتجاه إيران:

يحمل كل رئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المبادئ والأهداف، التي يحاول تحقيقها خلال فترة رئاسته، وتعتبر هذه الأهداف والمبادئ جزءاً من استراتيجية الرئيس أو الحزب الحاكم، لذلك دراسة السياسة الخارجية تتطلب فهماً دقيقاً لمختلف مخرجات السياسة الخارجية من أهداف ووسائل وأدوات وعوامل ومحددات مؤثرة، بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجية يمكن أن تدرس في ضوء تفاعل صناع القرارات وبيئتهم الداخلية، وإن ما يميز قرارات السياسة الخارجية عن بقية القرارات أنها تخضع لتفاعل فريد من نوعه، إلا وهو التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية، وما يحتويه ذلك التفاعل من ضغوط مختلفة ومتعارضة. يتسم النظام السياسي الأمريكي بالثنائية الحزبية، والتناوب على تولي مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية بين الحزب الجمهوري ذو الصبغة المحافظة والحزب

¹ -دراسات وأبحاث: "تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مرجع سبق ذكره، ص-6-7.

الديمقراطي ذو الصبغة الليبرالية المتحررة، لذلك لكل حزب سياساته الخاصة التي يعمل على تطبيقها عند وصوله لسدة الحكم، ويعد الخطاب السياسي لكل رئيس أمريكي أحد أبرز الأدوات والوسائل التي يستخدمها

بهدف توضيح رؤيته إدارته للسياسة الخارجية نحو العالم بأسره. ومن الضروري الإشارة إلى أن كل رئيس أمريكي جديد يأتي وفق أجندة تعمل على تنفيذ مجموعة من الخطط الاستراتيجية المرسومة مسبقاً، نحو جميع القضايا المرتبطة بالمصلحة الأمريكية العامة¹.

بعد فوز "دونالد ترامب" في الانتخابات الرئاسية فقد اعتمد موقفاً حاداً اتجاه إيران و من هنا فمن المتوقع أن تعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة الاحتواء فيما يخص موجهتها مع طهران، وربما تستخدم سياسة العقاب من خلال الضغط العسكري و البحث عن فرص لتغيير النظام، أما فيما يخص موقف ترامب من الملف النووي والذي أعلن عنه قبل الفوز في الانتخابات الرئاسية كما قال حرفياً في إحدى المناسبات أن الاتفاق النووي هو أسوأ ما يمكن أن يكون قد تم التفاوض عليه على الإطلاق و قد وعد في الفوز بان يجعل من تفكيك الاتفاق النووي الأولوية رقم 1².

يحدد ترامب 3 نقاط للتعامل مع النفوذ الإيراني في المنطقة، وهي:

- لابد من الوقوف أمام المحاولات الإيرانية لدفع المنطقة لحالة عدم الاستقرار والسيطرة عليها في إيران تمثل خطراً على المنطقة وتهدد استقرار العديد من الدول خاصة دول الخليج وأيضاً العراق واليمن.
- يجب إعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران لأنه اتفاق كارثي على حد وصفه، فلا بد من إلغاء الاتفاق وإعادة النظر فيه مرة أخرى لتعديله لأنه، لا يمثل مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ويضر بأمن إسرائيل ومصالحها بشكل مباشر.
- تفكيك شبكات إيران الإرهابية العالمية فإذا كانت إيران تملك شبكة قوية فالولايات المتحدة تستطيع بقوتها السيطرة على إيران³.

1-/- العلاقات الإيرانية الأمريكية في عهدة الرئيس دونالد ترامب

¹ - منصور أبو كريم، أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب نقلاً عن:

<http://www.al-bayader.org/2017/01/55777/>

² - محمد أبو سعده، سيناريوهات سياسة ترامب اتجاه إيران، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2017، ص 1

³ - سليمان اليمني، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2016، ص 10

مع إدارة ترامب عادت مسألة العلاقات الإيرانية-الأميركية لتكون بحثًا مفتوحًا، لا يغادر إرث الماضي مستعيدا لهجة التصعيد والتهديد، لكنه في الوقت ذاته يبدو عاجزا عن القفز بعيدا عما يفرضه الواقع الجيوسياسي في المنطقة.

ترتبط العلاقات الإيرانية-الأميركية بمجموعة من القضايا، التي تحدد طبيعة ومسار هذه وإلى أين من الممكن أن تتجه. وعند بناء هذه المؤشرات والنظر في ركائزها، يبدو واضحًا أن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، لديه توجهات للحد من نفوذ إيران، ومحاولة إعادة النظر في الاتفاق النووي، واستهداف القدرات العسكرية الإيرانية وفي مقدمة ذلك برنامجها الصاروخي، مع ملاحظة أن خصوم ومنافسي إيران في المنطقة سيلعبون على وتر مكافحة الإرهاب، وهو ما ستركز عليه السعودية، وإسرائيل في السعي لوضع اسم إيران ضمن الدول الراعية للإرهاب، ووضعها إلى جانب القاعدة وتنظيم الدولة كمصدر أساسي للعنف في المنطقة والعالم. ولا يغادر ذلك سياق الحديث عن جبهة إسرائيلية عربية ضد إيران، قد تكون في حقيقتها جبهة سعودية-إسرائيلية ضد إيران قد تضم إلى جانبها أطرافًا عربية أخرى تبدو قلقة من النفوذ الإيراني. لا يُخفي ترامب مخالفته الصريحة والحادة للاتفاق النووي مع إيران ووصفه في أكثر من مناسبة بأنه اتفاق "خطير جدًا"، وأكد أن "البرنامج النووي الإيراني يجب أن يتوقف بأية وسيلة تلزم لذلك، ومع ذلك فهو لا ينكر "أنه كان بالإمكان من خلال التفاوض الوصول إلى اتفاق أفضل¹.

ورغم موقف ترامب الحاد من الاتفاق إلا أن إلغاء اتفاق جرى بتوافق دولي سيكون له تداعياته على صعيد علاقات الولايات المتحدة الأميركية وباقي الدول المشاركة في إنجاز الاتفاق، ولن يكون متاحًا أمام الإدارة الأميركية أن تحصل على موقف دولي موحد ضد إيران على غرار ما كان الوضع عليه قبل الاتفاق النووي².

الضغط بورقة العقوبات:

تدرك إدارة ترمب أنه لا يمكن العودة للعب دور في الشرق الأوسط واستعادة الاستقرار دون وضع حد لنفوذ ودور إيران. وإذا كانت الإدارة الجديدة لم تشترع بعد في إلغاء الاتفاق النووي فإنها لم تعدم وسائل الضغط على إيران، لهذا اعتمدت الإدارة الأميركية سياسة العقوبات التي جاءت من خلال سلسلة من القوانين والقرارات في شهور فبراير ومايو ويوليو 2017، الصادرة عن مجلس النواب ومجلس الشيوخ ووزارة الخزانة الأميركية، وذلك بهدف إضعاف قدرات إيران والاحتفاظ بمزيد من أوراق الضغط عليها، لا سيما في ظل غياب ظروف ملائمة لإعادة النظر في الاتفاق النووي.

الانخراط وإعادة الانتشار العسكري:

¹-فاطمة الصمدي، ترامب ولجم إيران محددات الواقع الجيو إستراتيجية، تقرير، مركز الدراسات الجزيرة للدراسات، فيفري 2017، ص5

²-نفس المرجع السابق ص5

منذ قدوم ترمب عادت الولايات المتحدة إلى سياسة الانخراط العسكري بقوة بعدما أعادت تقييم انسحابها من المنطقة خلال فترة أوباما، وخلص التقييم إلى أن سياسات الإدارة السابقة سمحت لإيران بتوسيع نشاطها العسكري المهدد لمصالح الولايات المتحدة سواء في الخليج، وما يمثله ذلك من تأثير على حركة الملاحة البحرية وعلى تدفقات النفط وحركة التجارة، وفيما يتعلق بتوسيع نفوذها الإقليمي بما يؤثر على توازنات القوى لغير صالح الولايات المتحدة. ولمواجهة ذلك قامت الولايات المتحدة بما يأتي: تكثيف النشاط العسكري في الخليج العربي: وحدث ذلك بكثافة بعد قدوم ترمب، سواء بالشراكة في مناورات مع حلفائها الخليجيين أو بالتعاون مع قوى دولية حليفة كفرنسا وبريطانيا، لا سيما أن تحرشات الزوارق الإيرانية بالقطع الحربية الأميركية المارة في الخليج قد وصلت إلى ذروتها، إذ رُصدت 30 عملية تحرش بالسفن المارة في مضيق هرمز من زوارق الصواريخ الإيرانية في عام 2016، واستمرت هذه العمليات في 2017، ولا شك أن الولايات المتحدة تتابع نمو القدرات البحرية الإيرانية بقدر من الحذر. وقد سبق وأصدرت الاستخبارات البحرية الأميركية تقريراً توقعت فيه أنه مع إلغاء العقوبات العسكرية في عام 2020 سوف تزيد القوات البحرية الإيرانية قوتها بمعدل ملحوظ، بعد السماح لها بشراء قطع حربية جديدة

كان اختيار ترامب للمملكة العربية السعودية أول وجهة لزياراته الخارجية تأكيداً لتحول كبير في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران فالمملكة ومعها دول الخليج لم يكونوا راضين عن سياسة الإدارة الأميركية السابقة التي أتاحت لإيران فرصاً كبيرة للعب دور إقليمي خصماً من حسابهم، لا سيما بعد توقيع الاتفاق النووي. وهذا التوجه الجديد عبر عنه وزير الخارجية الأميركي ووزير الخارجية السعودي حديثهما عن مواجهة مشتركة لإيران وتنسيق فيما يتعلق بالاتفاق النووي.¹

المحور الرابع: مستقبل السياسة الأمريكية اتجاه إيران.

مع التنفيذ الناجح للاتفاق النووي التاريخي بين إيران ومجموعة 1+5، فتح باب جديد بين إيران والمجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن المسار المستقبلي للعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإيران غير مؤكد، وهناك العديد من التحديات في الوقت الذي تحاول فيه الدولتان صياغة شروط جديدة للمشاركة. ماذا يجب أن تكون السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد الاتفاق النووي؟ هل يمكن أن يفتح الاتفاق الباب أمام التعاون الفعال في المجالات ذات الاهتمام المشترك، خاصة بالنظر إلى التحديات الأمنية المتزايدة والديناميكيات السريعة التغير في الشرق الأوسط؟ أم هل ستستمر التنافسات الاستراتيجية بين إيران والولايات المتحدة في تشكيل وعرقلة التعاون؟²

¹ - محمود حمدي أبو قاسم، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران بعد ترامب ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، نقلاً عن: <https://arabiangcis.org> يوم 20-9-2017، على الساعة 20.00.

² - Studies and research: the future of us – iran relation: rivalry of engagement?, belfer centre for science and international affairs, harvard kennedy school, according to: <https://www.belfercenter.org>

السيناريو الأول: السيناريو التشاؤمي:

يشير الخطاب السياسي للرئيس المنتخب ترامب وتصريحاته القليلة حتى الآن إلى وجود حالة من عدم اليقين الأقرب إلى التشاؤم بخصوص استمرار مسار الانفتاح على إيران والذي أقر وفق الاتفاق النووي، مثل هذا السيناريو سيرسل رسائل سلبية للجمهورية الإسلامية؛ وهو ما سينعكس في عودة إيران إلى مربع ما قبل الاتفاق من حيث إخفاء أنشطتها من جهة والتعاون مع وكالة الطاقة النووية من جهة أخرى.

السيناريو الثاني: العودة للعقوبات:

من المتوقع أن يتخذ ترامب إجراءات تعزز من نفوذ الولايات المتحدة على إيران، ومن بين هذه الإجراءات:

1- الضغط على الاقتصاد الإيراني، وتحديدًا الجهات الاقتصادية التابعة للحرس الثوري الإيراني، وذلك من خلال الحد من رغبة الشركات الأجنبية في الدخول إلى الأسواق الإيرانية.

2- وضع شروط على الشركات الدولية المتعاملة مع الشركات الإيرانية أن يكون إنجاز المعاملات بالدولار الأمريكي فقط.

وعلى الرغم من وجود من يقول: إن الاتفاق النووي اتفاق أممي، وإن العقوبات كانت تحت "الفصل السابع" وأزيلت؛ وبالتالي من الصعب إعادة العجلة إلى الوراء، ولكن مثل هذا الكلام يمكن أن يكون له تأثير، ولكن لن يعيق الإدارة الجديدة في حال عدم امتلاكها لخيارات أخرى¹.

السيناريو الرابع: سيناريو البناء:

عهد ترامب إلى فريق ضمن حملته الانتخابية للعمل على تقييم شامل للاتفاق النووي والمزايا التي تحصل عليها إيران بموجب الاتفاق، وكذلك الالتزامات المطالبة بها من قبل المجتمع الدولي، مثل هذا التقييم سيصبح الآن إحدى أهم المرجعيات لخطواته القادمة نحو إيران، وربما يرى مستشارو ترامب بأنه لا مانع من استمرار الاتفاقية والعمل على تطويرها؛ وذلك خشية من رد فعل إيراني في المنطقة الإقليمية وضد المصالح الأمريكية².

خاتمة

¹ - محمد أبو سعدة، سيناريوهات سياسة ترامب اتجاه إيران، عقلاعن: <http://mugtama.com/hot-files/item/49306-2017-02-02-10-55>، 24.html، يوم 2017/8/26، على الساعة: 22:00.

² - محمد أبو سعدة، سيناريوهات سياسة ترامب اتجاه إيران، نفس المرجع السابق

ليس من الوارد أن تسمح السياسة الأميركية حتى عند أقصى درجات انفتاحها وتسامحها بأن تتحول إيران إلى دولة أمة أو عاصمة قومية للشيعة في المنطقة، فهي عند أقصى تقدير يمكن السماح لها بأن تكون دولة ضمن القوى الإقليمية الأخرى، وموازناً في المنطقة يخدم الأهداف الأميركية، كما كانت في مرحلة ما قبل الثورة، فإيران في العقل الاستراتيجي الأميركي حتماً يجب أن تعود إلى حدودها كدولة غير ثورية وغير أممي

فقد اختلفت السياسة الخارجية الأميركية اتجاه الملف والنفوذ الإيراني خلال الفترات الرئاسية من تقارب أمريكي إيراني في عهد برك اوباما إلى صدام وتشدد في الخطاب اتجاه إيران في عهد ترامب

قائمة المراجع

- 1- سليم كاطع علي، البعد الإيراني في السياسة الخارجية الأمريكية، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية، جامعة بغداد، العدد 60.
- 2- مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، بغداد: دار الحكمة، 1991، ط1
- 3- عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق اوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2015.
- 4- nihat ali özcan and özgür özdamar, iran's nuclear program and the future of u.s.-iranian relations, Journal compilation, middle east policy council, 2009
- 5- روبرت غرين، 33 استراتيجية للحرب، نقله إلى العربية: سامر أبو هوش، ط1، (الرياض: العبيكان، وأبو ظبي: كلمة، 2009 م 19).
- 6- علي ناصر، الزامكي، إثر التوافق بين الاستراتيجية الائتمانية واستراتيجيات إدارة الموارد البشرية في تحقيق المزايا التنافسية، دراسة تطبيقية في بنك التسليف التعاوني والزراعي - اليمن، رسالة دكتوراه في ادارة الأعمال، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010.
- 8- جاسم سلطان، التفكير الاستراتيجي والخروج من المأزق الراهن، ط2، المنصورة: أم القرى للترجمة والنشر، 2010.
- 9- نبيل، الحسني الكربلائي، الاستراتيجية الحربية في معركة عاشوراء بين تفكير الجند وتجنيد الفكر، دراسة في ضوء القرآن والسنة والتاريخ وفن الحرب وعلم النفس العسكري، ط1، العراق: دار الكتب والوثائق ببغداد كربلاء المقدسة، 2014.10-
- 10- أحمد دوود أغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ط1، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 53.
- 11- سامر مؤيد عبد اللطيف وخضير ياسين خضير، الاستراتيجية من منظور إجرائي، مجلة رسالة الحقوق، (العدد الأول، سنة 2009)، ص1
- 12- إيتسام حاتم علوان، دينا محمد جبر، الاستراتيجية بين الأصل العسكري و الضرورة السياسية و تأثيره على توازن القوى الدولي، مجلة السياسة الدولية، بغداد، الجامعة المستنصرية، العدد 2، 2015.
- 13- إياد عايد والي البديري، الدور الاستراتيجي لايران في منطقة الخليج العربي دراسة جيوبولوتيكية، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد 11، العدد 3، 2008.
- 14- وليد حمدي الاعظمي، النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية (1764-1971) ، بغداد : دار الحكمة ، ط 1 ، 1993 .
- 15- رياض، العيسمي ، الرئيس اوباما و سياسة القوة الناعمة ، جريدة القدس العربي ، مدارات ، السنة الرابعة و العشرون . العدد 7174 الاثنين 9 تموز 2012 .
- 16- أسامة أبو أرشيد، الخلاف الأمريكي السعودي والعلاقات مع إيران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2016.
- 17- هاني سليمان، التقارب الاميركي الإيراني وتأثيره على القضية السورية، المركز العربي للبحوث و الدراسات، نقلا عن <http://www.acrseg.org/2362> ، يوم 2017/9/10 على الساعة :22.00
- 18- دراسات وأبحاث: "تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية (2002-2015) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية". المرصد الاستراتيجي، 12 أوت 2015.
- 19- مارك كاتز، مآلات التقارب الأمريكي الإيراني: دروس من الماضي (مؤلف جماعي: التقارب الإيراني الأمريكي: مستقل الدور الإيراني). مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2014.

- 20- محمد بدري عيد، التقارب الأمريكي الإيراني وأمن الخليج: التداخيات المحتملة والخيارات المتاحة مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
- 21- دراسات وأبحاث: "تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مرجع سبق ذكره.
- 22- منصور أبو كريم، ابرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب نقلا عن : <http://www.al-bayader.org/2017/01/55777> يوم 2017/9/21 ،على الساعة 13.00
- 23- محمد أبو سعده، سيناريوهات سياسة ترامب اتجاه إيران، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2017، ص1
- 24- سليمان اليمني، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، 2016.
- 25- محمد أبو سعده، سيناريوهات سياسة ترامب اتجاه إيران، نقلا عن: <http://mugtama.com/hot-files/item/49306-2017-02-02-10-55-24.html>، يوم 2017/8/26 ،على الساعة: 22.00
- 25- محمد أبو سعده، سيناريوهات سياسة ترامب اتجاه إيران، نقلا عن: <http://mugtama.com/hot-files/item/49306-2017-02-02-10-55-24.html>، يوم 2017/8/26 ،على الساعة: 22.00
- 26- دراسات و أبحاث: القوى الداخلية في المجتمع الإيراني المحور الثاني القوى الاقتصادية ،المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية ،أكتوبر 2015.
- 27- مصطفى شفيق، الدولة الإيرانية محددات القوة و عوامل الضعف، القاهرة: المركز العربي للدراسات الانسانية، 2010.
- 28- تقرير البنك الدولي، نقلا عن: <http://www.albankaldawli.org/ar/country/iran/overview> يوم 2017/9/22، على الساعة 15.00.
- 29- رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط ،دمشق: الأوائل للنشر و التوزيع ،ط1، 2006.
- 30- تقرير واشنطن، العدد3، نقلا عن: [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/257.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/257.htm) يوم 2017-9-21 ، على الساعة 18.30.
- 31- محمد عبد الحميد كشك، تطور الامن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012.
- 32- فريد، بن بلعيد، إدارة أوباما و عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية 2008 . 2012، رسالة ماجستير كلية الحقوق ، جامعة ملود معمرى ، 2012.
- 33- رياض، العيسمي، الرئيس أوباما وسياسة القوة الناعمة، جريدة القدس العربي، مدارات، العدد 7174، 2012، ص 18.
- 34- منيرة، بودردابن، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية (دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية) ، رسالة ماجستير، قسنطينة، كلية الحقوق ، جامعة قسنطينة منتوري ، 2009
- 35- فاطمة الصمدي، ترامب ولجم إيران محددات الواقع الجيوستراتيجية، تقرير، مركز الدراسات الجزيرة للدراسات، فيفري 2017.
- 36-Studies and research:the future of us – iran relation:rivalry of engagement?,belfer centre for science and international affairs,harvard kennedy school, according to

السياسة الخارجية الأمريكية لترامب تجاه سوريا

الأستاذ: ضياء نوح
باكالوريوس علوم سياسية
جمهورية مصر العربية

الملخص:

تتظر إدارة ترامب إلى سوريا على أنها مصدر الأزمات في منطقة الشرق الأوسط ومن ثم يتعين حل الأزمة السورية عبر تسوية سياسية شاملة دون شروط مسبقة تضمن الحفاظ على المؤسسات الحكومية والقضاء على التنظيمات الإرهابية وتأمين عودة اللاجئين والنازحين وتحقيق الإستقرار في سوريا والمنطقة بالتبعية، كما تسعى الولايات المتحدة في عهد ترامب إلى الدفاع عن المصالح الأمريكية والحفاظ على أمن حلفائها من دول المنطقة من التهديدات الناجمة عن الأزمة السورية.

إن علاقة التأثير المتبادل بين مكونات وخصائص النظام السياسي الأمريكي، والخصائص النفسية لشخصية الرئيس ترامب وتوجهاته الإنعزالية- الحمائية تنعكس بدورها على السياسة الأمريكية تجاه سوريا وتمنع الولايات المتحدة من أن تلعب دور رئيسي في حل الصراع، كما أن الأزمات الداخلية وحالة الإرتباك داخل الإدارة الأمريكية تعكس غياب رؤية شاملة للحل والرغبة في عدم الإنخراط في صراع مع روسيا حول مصير النظام السوري، والتركيز على قضايا بعينها وأهمها مكافحة الإرهاب وإحتواء الخطر الإيراني الذي يهدد حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة.

كما تسعى الولايات المتحدة إلى تقوية علاقاتها مع حلفائها من دول الجوار السوري وتعزيز التنسيق مع الجانب الروسي لإنشاء مناطق آمنة لإعادة اللاجئين إلى الأراضي السورية ومواجهة مخاطر إنتشار العناصر المنتمية للتنظيمات الإرهابية داخل أفواج اللاجئين إلى أوروبا وأمريكا مع إزدياد العمليات الإرهابية في الدول الأوروبية.

Trump's foreign Policy toward Syria

Abstract:

Trump's Administration supposes that the main source of the Middle East crises is the Syrian one, which should be solved through an unconditioned comprehensive political compromise for the sake of maintaining governmental institutions, eliminating the Terrorist entities, securing the return of refugees and displaced people and achieving stability in Syria and the whole Region as well.

The United States under Trump's Administration seeks also to defend the American Interests and keep the Allied countries safe from the threats that emanated from the Syrian Crises.

The Interactions (mutual influence) between the American Political system's Characteristics and the Psychological Characteristics of president Trump and his Protective Approach (view) are reflecting on the American Policy toward Syria, and preventing the United States from being a main actor in resolving the conflict, In addition to the internal crises and the state of confusion within the American Administration reflect that there is no clear vision to solve the crises and there is also a desire to engage in a state of conflict with Russia about the fate of the Syrian regime, and to focus on a specific issues like Countering Terrorism and the Containment of Iranian threat which faces the United States' allied countries in the region.

The U.S seeks to strength the relationships with its Syria's neighboring Allies and to reinforce the coordination with Russia for establishing safe areas to get the refugees back to the Syrian Lands and confronting the dangers of the Terrorists who could be within the Syrian refugees in Europe.

مقدمة:

تواجه السياسة الأمريكية في عهد ترامب تحدياً جاداً في إدارة ملفات الشرق الأوسط الذي يموج باضطرابات حادة على مدى السنوات السبع الأخيرة، وذلك الموقف المتأزم لإدارة ترامب جاء نتيجة لسياسات كلاً من جورج بوش وباراك أوباما وما أحدثته تلك السياسات من تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة وفي سوريا بالأخص لصالح قوى إقليمية ودولية أخرى.

فقد مال الرئيس جورج بوش إلى اعتماد سياسة تغيير الأنظمة السياسية ونشر الديمقراطية باستخدام القوة العسكرية بهدف إعادة هيكلة الشرق الأوسط وتوسيع نطاقه الجغرافي، في حين تبني الرئيس أوباما وجهة نظر ليبرالية تهدف لتعزيز قيم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان بممارسة الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية ودعم التغيير السلمي (خطاب أوباما 2013/9/10)، متجنباً سياسات سلفه (بوش) ورفضه أي تدخل عسكري مباشر، وهو ما سمح بانخراط روسي في الصراع بدا حذراً قبل أن يتحول إلى فاعل رئيسي مع ظهور تنظيم داعش وحالة الإجماع الدولي حول مكافحة التنظيمات الإرهابية في سوريا والقضاء عليها⁽¹⁾، مما أدى إلى بروز محدودية موارد القيادة الأمريكية عالمياً وتواضع حضورها وإسهاماتها لحل الأزمة السورية.

حدود التغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا:

يمكن استعراض سياسة إدارة أوباما تجاه الأزمة السورية على مرحلتين:

1- المرحلة الأولى: منذ 2011م وحتى يونيو 2014م:

ركزت الإدارة الأمريكية في عهد أوباما على تقليل الانخراط العسكري الأمريكي في صراعات الشرق الأوسط مع الحفاظ على نهج الولايات المتحدة في دعم الحريات وحقوق الإنسان ونشر الديمقراطية عبر الوسائل السلمية واستخدام الضغوط الدبلوماسية وسياسة فرض العقوبات الاقتصادية بالأخص مع دخول القوى الإقليمية والدولية على خط المواجهة في سوريا كإيران (وروسيا فيما بعد

¹نادية سعد الدين، الارتباك الاستراتيجي.. اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، عدد 203، يناير 2016.

ظهور تنظيم داعش⁽¹⁾، لذلك حرصت الولايات المتحدة منذ البداية على دعم المعارضة المسلحة لخلق حالة من التوازن مع النظام السوري والحد من نفوذ إيران المتنامي في سوريا وتمدد المجموعات الموالية لها وتأكيد التزام الولايات المتحدة بأمن حلفائها في الخليج وإسرائيل.

وفى أعقاب الهجوم الكيماوي على أحياء الغوطة بدمشق، بدأ الرئيس السابق أوباما في خطابه متردداً عن وضع خطة عمل واضحة المعالم تضمن دعم ومساندة الولايات المتحدة لحلفائها من المعارضة السورية، معرباً عن استبعاده الحل العسكري لإنهاء الحرب الأهلية، مع تأكيده على أولوية القضاء على مخزون الأسلحة الكيماوية لدى الجيش السوري وإن اضطره ذلك لشن ضربات محددة لهذا الغرض، ورغم تأكيد إدانته للنظام السوري ووصف الرئيس بشار بالطاغية، "وفى أوج التصعيد الأمريكي ضد النظام السوري جاءت المبادرة الروسية لنزع السلاح الكيماوي السوري تقادياً للضربة العسكرية المحتملة"⁽²⁾.

2- المرحلة الثانية: منذ صعود تنظيم "داعش" أواخر يونيو 2014 وحتى نهاية عام 2016م:

تغيرت أولويات الإدارة الأمريكية في تلك الفترة مع بروز تنظيم داعش واستيلائه على الموصل وضم الأراضي الخاضعة لسيطرته في الشرق السوري، لتقرر إدارة الرئيس أوباما إنشاء تحالف دولي للقضاء على تنظيم داعش وتقديم الدعم العسكري لقوى المعارضة المعتدلة وبالخصوص للجماعات التي تواجه التنظيم على الأرض⁽³⁾، وباتت محاربة الإرهاب والحفاظ على المؤسسات الحكومية ومنع انهيارها موضع توافق بين الولايات المتحدة وحلفائها من جانب وروسيا على الجانب الآخر، بما يشي بحاجة الطرفين إلى التعاون، وهو ما أكدته حرص الجانبين على إنشاء مركز تنسيق لتبادل المعلومات الاستخبارية فيما يخص خطوط سير الضربات الجوية للطرفين بما يضمن سلامة الطيران وتركيز الضربات على معقل الجماعات الإرهابية.

وبالتالي كان هدف الولايات المتحدة في عهد أوباما هو إدارة الصراع السوري فضلاً عن السعي لحله، مع التركيز على مكافحة الإرهاب وتزويد المعارضة المعتدلة بالسلاح، والالتزام بأمن إسرائيل ومنع وصول الجماعات الإرهابية إلى حدودها واستنزاف إيران وحزب الله في الصراع⁽⁴⁾.

السياسة الخارجية لترامب في سوريا:

¹ JummaQadir Hussein, Critical Discourse Analysis of Western Newspapers' Articles on the Alleged arming of Syrian Rebels and the U.S. President Barack Obama's Speech on Syria, Anbar University Journal of Language & Literature, No. 16, 2014.

² لبنى عبدالله محمد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية منذ 2011-2014، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

³ مروة محمد عبد الحميد عبد المجيد، التغير والاستمرار في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، المركز العربي الديمقراطي، 2015.

⁴ حيدر صلال، التناقص الروسي - الأمريكي في سوريا، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثالث، 2017.

حملت تصريحات ترامب أثناء الحملة الانتخابية طابعاً انعزالياً يركز على القضايا الداخلية والاقتصادية منها بالأخص لاستعادة هيئة الولايات المتحدة كقطب أوحده على الساحة الدولية الصعود الصيني وتعظيم المصالح الأمريكية من خلال مبدأ "أمريكا أولاً" والذي يربط بين حضور الولايات المتحدة على الساحة الدولية وحجم المنفعة الاقتصادية والمصالح الاستراتيجية لها⁽¹⁾.

وفي الأشهر الأولى لتولّي الرئيس ترامب السلطة بدا واضحاً أن الإدارة الحالية لا تملك رؤية شاملة للتعامل مع أزمات السياسة الخارجية، وإنعكس ذلك على تباين الرؤى بين الرئيس وأفراد إدارته والمؤسسات الأمنية والاستخباراتية، فمسؤولية الرئيس وألويات عمله وثابت السياسة الأمريكية نفسها تمنع تحقيق كثير من وعوده الانتخابية، وانتقاداته لسياسات سلفه أوباما، إذ أنه لا يمكن عملياً تغيير أهداف السياسة الخارجية الأمريكية جذرياً، وإنما يكون تغييراً في وسائل هذه السياسة لتحقيق أهدافها.

وعلى الرغم من ذلك فإن يمكن رصد تغير في أولويات السياسة الأمريكية تجاه سوريا: شدد الرئيس ترامب على أولوية تعزيز التحالفات القائمة وبناء تحالفات جديدة لمحاربة ما أسماه "إرهاب الإسلام المتطرف" و محوه من الخريطة، وتأكيد فيه بعد أنه الهدف الوحيد لسياسة الولايات المتحدة في سوريا⁽²⁾.

مراجعة وإلغاء برامج تسليح ما يسمى "المعارضة المعتدلة" لعدم جديتها في محاربة تنظيم داعش، وهي الفصائل العسكرية التي تشكلت كرد فعل للحملة العسكرية التي يقودها الجيش السوري والمليشيات الشيعية ضد المعارضين، وترى النظام السوري هو العدو الأول وليست التنظيمات الإرهابية.

التراجع عن مطلب رحيل بشار الأسد بشكل مؤقت واعتباره شريك محتمل في محاربة تنظيم داعش، غير أن ذلك لا يعد اعترافاً بشرعية وجود بشار الأسد على رأس السلطة، إنما يعكس ذلك محاولة الرئيس الأمريكي طمأنة الجانب الروسي بشأن تغير السياسة الأمريكية ورغبته في تجسير الفجوة بين الرؤيتين الأمريكية والروسية ودعم جهود محاربة الإرهاب والحفاظ على مؤسسات الدولة السورية من الانهيار، فالولايات المتحدة ترى أنه لا تسوية سياسية ممكنة في ضوء استمرار بشار في سدة الحكم⁽³⁾.

التزام الولايات المتحدة بالرد المناسب على استخدام الأسلحة الكيماوية: كانت الضربة الأمريكية على مطار الشعيرات الذي يُعتقد أنه كان منطلق الطائرات التي قصفت خان شيخون بمحافظة

¹ عمرو دراج، نبيل عودة، ترمب بعد مائة يوم .. المسارات والسيناريوهات، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تركيا، مايو 2017.

² <https://share.america.gov/heres-president-trumps-full-speech/>

³ عمرو دراج، نبيل عودة، ترمب بعد مائة يوم .. المسارات والسيناريوهات، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تركيا، مايو 2017.

إدلب⁽¹⁾، كانت تأكيداً على تنفيذ تهديدات الولايات المتحدة لما يُعد تجاوزاً للخطوط الحمراء التي لم تحترم من قبل في عهد الرئيس أوباما².

وبالتالي يتبين من خلال قرارات ومواقف الإدارة الأمريكية الجديدة سعيها لاستعادة هيبة ومكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بدافع الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية وما يفرضه عليها دورها التاريخي في المنطقة والتزاماتها الأمنية تجاه حلفائها من دول الجوار السوري، وهو ما يتطلب في رؤية ترامب الموازنة بين الفرص والخيارات المتاحة للتدخل من ناحية، والتكلفة والمنفعة الناتجة وحجم المخاطر التي يخلفها كل خيار من ناحية أخرى، وذلك استناداً إلى مبادئ ترامب التي تعظم من شأن المتغيرات الاقتصادية والتي تخدم أجندته السياسية الداخلية بالأساس، كما أن النظرة الواقعية للإدارة تدفع باتجاه المزج بين الوسائل العسكرية والدبلوماسية والاعتماد على أقل حد ممكن من الانخراط العسكري كوسيلة لخدمة وتسهيل الجهود الدبلوماسية والتأثير في هيكلة توازن القوى في المنطقة.

محددات السياسة الخارجية لترامب تجاه الأزمة السورية

على الرغم من أن خطابات ترامب تتسم بالميل نحو الانعزالية والتركيز على الملفات الداخلية استناداً إلى مبدأ "أمريكا أولاً"، وانتقاده لسياسات الإدارات السابقة في دعم الحريات العامة والترويج للديمقراطية واستنزاف قدرات الجيش الأمريكي في صراعات خارجية كان من الممكن تجنبها، إلا أن الإدارة الجديدة تبنى سياستها تجاه الشرق الأوسط في ضوء زيادة الانخراط العسكري لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة وتأكيد سيادتها في النظام العالمي كقطب أوحده.

¹برنامج "مسائية دويتشه فيله" .. ترامب يقدم على ما أحجم عنه سلفه أوباما، 7 أبريل 2017، قناة دويتشه فيله.

²حدود التحول الأمريكي في سوريا وإمكانية البناء عليه، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، 2017.

يعكس ذلك رؤية إدارة ترامب للشرق الأوسط كنقطة ارتكاز للسياسة الخارجية الأمريكية تستطيع من خلالها مجابهة تحديات الداخل، حيث أن الرئيس ترامب يدير دفة السياسة الخارجية لخدمة الداخل الأمريكي قبل أى اعتبار آخر، وبذلك تتمثل الانعزالية - الحمائية فى تعزيز المصالح الأمريكية وفرض نفوذ الولايات المتحدة وليس فرض القيم الأمريكية أو التدخل فى شئون الدول الأخرى⁽¹⁾. وبالتالي "تشير تصريحات ومواقف الرئيس ترامب إلى تغليب الواقعية فى إعلاء المصالح الأمريكية والميل نحو الاستقرار والتعاون مع الأنظمة الحاكمة لمحاربة الإرهاب"⁽²⁾، ومن ثم يبدو أن التوجه الاستراتيجي الأمريكي فى الشرق الأوسط يتجه نحو صياغة توازنات أو على الأقل ترتيبات جيوسياسية جديدة تكون الولايات المتحدة الأمريكية فيها بمثابة حامل الميزان⁽³⁾.

تتأسس سياسة ترامب تجاه سوريا إجمالاً على مقاربة رئيسية تتمثل فى القضاء على "إرهاب الإسلام المتطرف" وإسراع وتيرة العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش فى الشرق السورى وبالتحديد محافظة الرقة التى تمثل معقل التنظيم الرئيسي فى سوريا، وهو ما يمكن تفصيله إلى تلك المحددات:

1- إنشاء مناطق آمنة فى سوريا ووقف تدفق اللاجئين لأوروبا

هدف ترامب لإنشاء مناطق آمنة فى سوريا لتخفيف الضغط على دول الجوار السورى وإعادة اللاجئين إلى بلادهم فضلاً عن وقف تدفق اللاجئين إلى أوروبا أو لجوء بعضهم إلى الولايات المتحدة خاصة بعد تصاعد الأعمال الإرهابية فى أوروبا.

ويُعزى ذلك إلى المشكلات الاقتصادية التى تفاقت فى الدول المستقبلية للاجئين مع طول أمد الصراع، حيث تشتكى دول الأردن ولبنان وتركيا والتى تحتضن ما يقرب من 5 ملايين سورى من عدم قدرتها على توفير الاحتياجات والنفقات اللازمة مع عدم التزام أطراف المجتمع الدولى بتعهداتها المالية تجاه اللاجئين.

كما أن المستوى المعيشى المرتفع فى أوروبا ساهم فى زحف اللاجئين إليها إما عبر البوابة التركية أو من خلال البحر المتوسط، وقد ساهم ذلك فى انقسام دول الإتحاد الأوروبى حول تقاسم عبء اللاجئين وتأثير وجودهم على العمالة الوطنية وبيئة العمل بتلك بالإضافة إلى المخاوف الأمنية من اندساس العناصر الإرهابية فى صفوف اللاجئين.

2- تثبيت أركان الدولة الوطنية فى الشرق الأوسط بشكل عام وفى سوريا بوجه خاص

يتخذ ترامب مواقف متشددة ضد الحركات والتيارات الإسلامية التى برز دورها إبان ما يسمى بثورات الربيع العربى "كنتيجة لسياسة إدارة أوباما المتصالحة مع هذه الحركات ودعمه لموجة التغيير فى المنطقة، حيث يرى ترامب أن دعم الديمقراطية والتقارب مع الحركات الإسلامية أديا إلى انتشار

¹ <http://www.akhbar-alkhaleej.com/14183/article/58960.html>

² أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط.. حدود التغيير، السياسة الدولية، يناير 2017.

³ فراس إلياس، الترامبية الجديدة والشرق الأوسط الملتهب، مركز أنقرة لدراسة الأزمات والسياسات، يوليو 2017.

الفوضى وعدم الاستقرار وما نجم عن ذلك من صعود التنظيمات الإرهابية مثل تنظيم داعش وجبهة النصرة وغيرهما⁽¹⁾.

ومن ثم كان للفاعلين غير الرسميين (التنظيمات الإرهابية السنية والشيوعية) دور نشط في إعادة صياغة التوازنات الإقليمية وتغيير شكل النظام الإقليمي للشرق الأوسط في ضوء الأطروحات الإيرانية والتركية لبناء شرق أوسط إسلامي بما قد يهدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ويزعزع استقرار حلفائها ويشكل تهديد حقيقي لأمن إسرائيل في المستقبل.

وبالتالي يسعى ترامب إلى تأكيد مركزية الدولة الوطنية كفاعل رئيسي على الساحة الدولية والتصدي لمحاولات إسقاطها وزعزعة ثوابتها والسعي إلى استعادة سيادتها، فوجود دولة قوية في سوريا قائمة على مبدأ المواطنة وتدعم قيم التعددية يسهم في تحقيق الأمن والقضاء على أسباب التمييز الطائفي والديني وتخفيف منابع الإرهاب في الداخل السوري وتخفيف الأعباء الاقتصادية على الدول المحيطة ومن ثم تحقيق استقرار المنطقة، بالإضافة إلى القضاء على أسباب اللجوء والهجرة إلى الدول الغربية.

3- تعزيز النفوذ الأمريكي وتقوية علاقات الولايات المتحدة مع شركائها الإقليميين وفي الداخل

السوري

تعد الساحة السورية مرآة لهياكل التحالفات الإقليمية تعكس حجم المخاطر الأمنية في كامل الإقليم وبالتالي كان للأزمة السورية أهمية كبرى لإدارة ترامب لإعادة ترتيب المعادلة الإقليمية وإيجاد شبكة جديدة من التحالفات وربطها بالإستراتيجية الأمريكية الجديدة لخلق إجماع إقليمي تجاه مهددات استقرار المنطقة، وكانت القمة العربية الإسلامية - الأمريكية في الرياض علامة بارزة على رغبة الرئيس ترامب في توحيد الدول العربية والإسلامية في مواجهة تمدد التنظيمات الإرهابية وضرورة إحتواء النفوذ الإيراني في المنطقة وردعه.

وعلى الرغم من عدم وجود استراتيجية أمريكية شاملة لحل الأزمة السورية، إلا أن تركيز واشنطن مرحلياً على محاربة التنظيمات الإرهابية عبر تسليم قوات سوريا الديمقراطية (قسد) وإرسال عدد من الجنود الأمريكيين على الأرض يمنح الإدارة الأمريكية حيزاً من المناورة ويكسبها قدراً من النفوذ في سوريا فيما بعد القضاء على تنظيم "داعش"، فمنذ عام 2015 وحتى الآن والولايات المتحدة تعزز من حضورها في الشمال السوري، حيث تتواجد عشرة منشآت عسكرية أمريكية من بينها قاعدتين جويتين إحداهما في محافظة الحسكة والأخرى في محافظة حلب⁽²⁾.

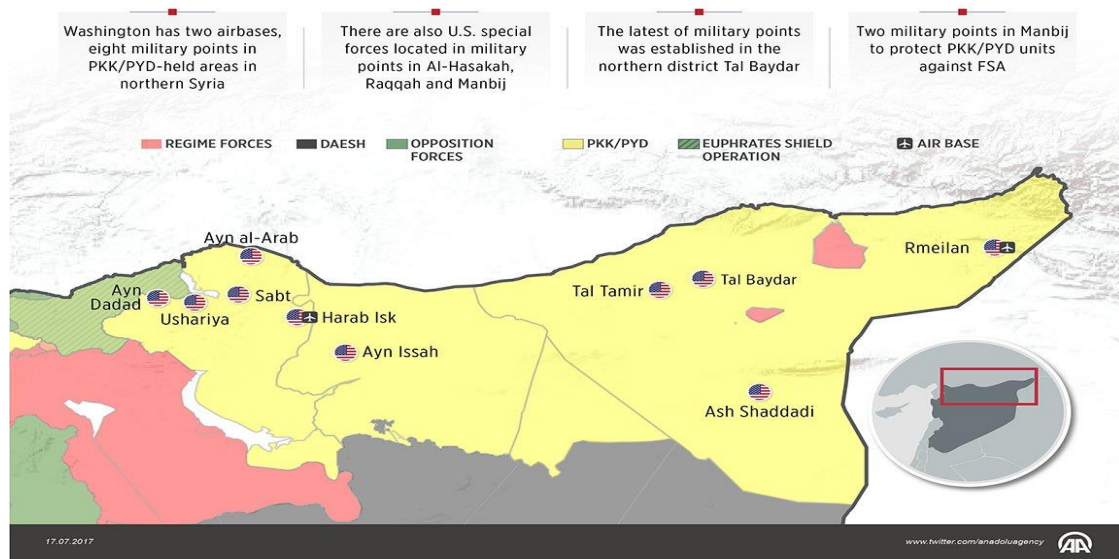
وتعتمد تحركات الولايات المتحدة على سياسة بناء التحالف السياسية والعسكرية سعياً لكسب قبول المجتمع الدولي لأجندتها وتحقيق درجة من الشرعية على مواقفها وسياساتها، وبالتالي فإن امتلاكها لأوراق ضغط مهمة في سوريا يعتمد بدرجة أساسية على توحيد حلفاء الولايات المتحدة من دول الجوار

¹ أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط..حدود التغير، السياسة الدولية، 2017.

² برنامج "إسأل أكثر" .. لماذا كشفت تركيا قواعد أمريكا في سوريا ؟، 20 يوليو 2017، قناة روسيا اليوم.

السوري وتحقيق التوافق على ركائز محددة وعلى رأسها القضاء على الإرهاب والحرص على أمن واستقرار تلك الدول، كما أن دعم الولايات المتحدة لبعض مجموعات المعارضة والمجموعات الكردية يأتي تأكيداً على التزام الولايات المتحدة بتلك الركائز، حيث يتحدد حجم الدعم بأولوية محاربة تنظيم "داعش" وجبهة النصرة وبالتمركز في مواقع استراتيجية تتعلق بالمصالح الأمريكية الدائمة في المنطقة ومنها ضمان أمن إسرائيل وإعاقة تقدم الميليشيات الشيعية المدعومة في الشرق السوري وعرقلة أي تواجد إيراني في المناطق الحدودية مع العراق أو الأردن.

US INCREASES MILITARY POSTS SUPPORTING PKK/PYD IN SYRIA



<https://twitter.com/anadoluagency/status/887326053156495360?lang=en>

4- مواجهة تمدد إيران والجماعات الموالية لها في سوريا وحماية حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة

بالإضافة إلى ما سبق، يرى الرئيس ترامب أن إيران هي الدولة الإرهابية الأولى في العالم وذلك لإسهامها في تأجيج الصراعات في المنطقة وسعيها لبسط نفوذها في سوريا والعراق، كما أن تراخي إدارة أوباما في التعامل مع خطر التمدد الإيراني وتوقيع الاتفاق النووي ساهم في إطلاق يد إيران في المنطقة وشرعنة دورها ونشاط الجماعات الموالية لها في سوريا، وما ينطوي عليه ذلك من تهديد لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة وتهديد مباشر لأمن حلفائها في الأردن وإسرائيل⁽¹⁾.

كما أن إحتواء إيران يمثل هدف استراتيجي محل توافق بين أفراد الإدارة الجديدة وعلى رأسهم نائب الرئيس مايك بنس ومستشار الأمن القومي هربرت ريموند ماكماستر الذي يتهم إيران "بالعمل على زعزعة استقرار المنطقة وإضعاف دولها عبر دعم ميليشيات خارجة عن القانون من أجل بسط

⁽¹⁾ إيمان زهران، دلالات السياسات الأمريكية الأخيرة تجاه إيران، السياسة الدولية، يوليو 2017.

سيطرتها على هذه الدول⁽¹⁾، وكذلك وزير الدفاع جيمس ماتيس والذي يرى أن إيران هي المهدد الأول للمصالح الأمريكية في المنطقة.

ويبدو أن الضغوط الأمريكية على إيران والتي تعتمد بشكل كبير على الحرب الدعائية والتهديد بإلغاء الاتفاق النووي وطرح الحل العسكري ضدها على الطاولة إذا لم تلتزم بتعهداتها في الاتفاق تأتي كوسيلة تهديد لإيران بضرورة وقف أعمالها العدائية تجاه دول المنطقة والحفاظ على أمنها واستقرارها ويتطلب ذلك التخلي عن آمالها في التوسع على حساب دول المنطقة والتراجع عن دعم الميليشيات المسلحة وعلى رأسها حزب الله اللبناني.

5- التعاون وتنسيق الجهود العسكرية مع الجانب الروسي

دخلت روسيا على خط المواجهة في سوريا في سبتمبر عام 2015م بهدف رئيسي هو إنقاذ نظام بشار الأسد والحفاظ على ما تبقى من الجيش السوري، بدعوى محاربة التنظيمات الإرهابية مستغلة بذلك جنوح إدارة أوباما في ذلك الوقت عن التدخل العسكري المباشر على الأرض ورغبة الرئيس بوتين في الحفاظ على موطئ قدم لروسيا في المنطقة وحلم الوصول إلى المياه الدافئة، كما أن احتمال وجود أمريكي دائم في سوريا يساهم في بسط هيمنة الولايات المتحدة على الشرق الأوسط وما ينطوي عليه ذلك من تهديد اقتصادي وسياسي لمكانة روسيا على المستوى الدولي وفي محيطها الإقليمي⁽²⁾.

وفي ضوء امتلاك روسيا نفوذ قوى في سوريا ساهم التدخل الروسي في قلب الموازين العسكرية على الأرض وتحويل موقف الدول الغربية من النظام السوري من مطلب رحيل رأس النظام ودعم المعارضة المسلحة إلى ضرورة الخروج من الأزمة بتسوية سياسية والرغبة في التفاوض مع النظام السوري دون شروط مسبقة برحيل بشار الأسد من السلطة، ومن ثم حرص ترامب على تجنب أي مواجهة مع روسيا وسلم بالنهج الروسي في محاربة الإرهاب ودعم مؤسسات الدولة في سوريا، والتأكيد على أن معركة الولايات المتحدة في سوريا ضد التنظيمات الإرهابية وليست إسقاط النظام السوري، وبالتالي كان ضرورياً مع وجود القوات الجوفضائية الروسية ومقاتلات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في الأجواء السورية تعزيز الاتصالات العسكرية بين الجانبين لتجنب احتمالات الصدام المباشر والالتزام باتفاقات خفض التصعيد.

وعلى الرغم من العقوبات التي فرضها الكونجرس ضد روسيا واضطرار ترامب على مضض للتوقيع عليها على خلفية إتهام السلطات الروسية بالتدخل في سير الانتخابات الأمريكية وما يدل عليه ذلك من صعوبة تحسن العلاقات بين البلدين، إلا أن خفض التصعيد في سوريا وتنسيق الجهود العسكرية يظل ضرورياً للطرفين⁽³⁾.

¹ عمرو دراج، نبيل عودة، العسكرية في إدارة ترامب..التوجهات والأولويات، المعهد المصري للدراسات، 2017.

² حيدر صلال، التنافس الروسي - الأمريكي في سوريا، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثالث، 2017.

³ عمرو عبد العاطي، دلالات تمرير الكونجرس الأمريكي عقوبات ضد روسيا، السياسة الدولية، يوليو 2017.

معوقات حل الأزمة من منظور إدارة ترامب

تعتبر الأزمة السورية وما ستؤول إليه مستقبلاً حالة من الغموض مشوبة بسلسلة من التحولات فى موازين القوى فى الإقليم وما ينطوى عليه ذلك من تحولات فى بنية النظام الإقليمى للشرق الأوسط مدفوعة بتباين سياسات القوى الإقليمية والدولية التى تعززها سياسة التحالفات والتكتلات السياسية واستخدام نموذج الحروب بالوكالة، وكانت هذه المواقف التى أبرزها ما يسمى "بالربيع العربى" تتأرجح بين سياسات مؤيدة للأنظمة الحاكمة وسياسات معارضة لها ثم تراجع هذا التقسيم وتلك الأطروحة تدريجياً لصالح الحرب على الإرهاب وما يفضى إليه هذا المصطلح الفضفاض إلى تباين الرؤى بين دول الإقليم فيما بينها وكذلك بين الدول الكبرى، فكان للأزمة فى سوريا بذلك الفضل الأكبر فى إعادة رسم السياسات الإقليمية بهدف محاربة الإرهاب حسب رؤية كل دولة للكيانات الإرهابية التى تهددها بجانب تنظيم "داعش" والجماعات المحسوبة على تنظيم القاعدة.

بالإضافة إلى ذلك يشهد الداخل الأمريكى حالة من الفوضى تنعكس فى انقسام الإدارة الأمريكية واختلاف الرئيس مع معاونيه فى ملفات السياسة الخارجية وبالأخص فى مسار العلاقات مع روسيا، وكذلك الصراع بين ترامب والكونجرس حول توقيع عقوبات ضد روسيا لانتهاكها بالتدخل فى الانتخابات الأمريكية وتقليص صلاحيات الرئيس فى السياسة الخارجية، فضلاً عن العلاقة غير الطيبة بين الرئيس ومجمع الاستخبارات على خلفية تسريب تفاصيل مكالمات بين مسئولى الإدارة الجديدة ونظرائهم الروس إلى وسائل الإعلام⁽¹⁾.

وفى ضوء ما تقدم يمكن تحديد معوقات حل الأزمة السورية أمام إدارة ترامب كالتالى :

1- الدور الروسى فى سوريا وفشل مسار جنيف فى تحقيق أهدافه

حرصت روسيا منذ بداية الأزمة على دعم الحليف السورى والحيولة دون توقيع إجراءات عقابية أو تحرك عسكرى ضده مستغلة بذلك مقعدها الدائم فى مجلس الأمن وبالتوافق مع الصين مستفيدة بذلك من تجربة التدخل العسكرى لحلف الناتو فى ليبيا، ومحذرة من إنتشار الفوضى فى المنطقة.

وفى خضم الأزمة السورية اجتمعت "مجموعة العمل من أجل سوريا" (التي ضمت روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية وقطر والكويت والعراق) فى مكتب الأمم المتحدة فى جنيف فى يونيو عام 2012م لبحث الوضع فى سوريا والتمهيد لبدأ مفاوضات مباشرة بين الحكومة السورية والمعارضة بهدف الوصول لتسوية سياسية للأزمة ووقف العنف فى سوريا، وكان الموقف التفاوضى للنظام السورى سيئاً فى ضوء فقدان الجيش السورى للقدرة على السيطرة الكاملة على التراب السورى وتراجع لصالح انتصارات محدودة لمجموعات المعارضة المسلحة وغياب قدرة الطرفين على حسم الصراع عسكرياً⁽²⁾.

¹ عمرو عبد العاطى، ملاح الفوضى وصدام المؤسسات فى إدارة ترامب، مجلة السياسة الدولية، 2017.

² <http://www.syriainside.com>

وقد مكن ظهور تنظيم داعش واستيلائه على مساحات واسعة في سوريا من تحويل الحرب الأهلية أو المواجهة بين النظام السوري والمعارضة المسلحة إلى ساحة تصارع دولي تتسع لتشمل فواعل خارجية رسمية وأخرى غير رسمية بدعوى محاربة الإرهاب في سوريا، وهو ما ترتب عليه عدد من النتائج كان من أهمها التدخل الروسى الذى ساهم فى قلب موازين الصراع فى سوريا لترجيح كفة النظام السوري والحفاظ على وجود روسيا فى منطقة الشرق الأوسط إنقافاً على محاولات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين لتقويض الدور الروسى فى الساحة الدولية، فضلاً عن أن سوريا هى الموطن الوحيد لروسيا فى المنطقة وما يربطها بها من مصالح استراتيجية، فقد كانت هناك رغبة فى تحويل سوريا إلى معبر لخطوط الغاز من قطر إلى أوروبا وهو ما يضعف الإقتصاد الروسى الذى يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط والغاز ويضر بنفوذ روسيا فى أوروبا⁽¹⁾.

وبالتالى استغلت روسيا الحرب ضد تنظيم "داعش" فى توطيد نفوذها فى سوريا ودعم النظام عسكرياً حتى يتمكن من استعادة السيطرة على كامل الأراضى السورية، فوفرت روسيا غطاءً جويًا لعمليات الجيش السورى ضد كلاً من تنظيم "داعش" وفصائل المعارضة السورية المسلحة، وقد عزز ذلك من موقف النظام السورى فى مفاوضات جنيف وإطالة أمدها مع تبدل الوضع العسكرى على الأرض وتركيز الجهود على محاربة الإرهاب، فيما نجحت روسيا على الجانب الآخر فى تخفيف الضغوط على الجيش السورى فى عدة جبهات بتطبيق اتفاقات لوقف إطلاق النار مع فصائل المعارضة والتى سرعان ما نقضها الجيش والجماعات الموالية له.

ويعد إطلاق محادثات أستانا برعاية روسية - تركية - إيرانية تأكيد على تراجع أهمية مسار جنيف وتهميش لدوره بالأحرى، حيث يبحث ارتدادات وتدعيات الترتيبات الأمنية والعسكرية التى يقررها الأطراف الفاعلة فى محادثات أستانا، كما ساهمت فى التوصل لاتفاقات خفض التصعيد فى أربع مناطق تغطى معظم الأراضى السورية، والتركيز على محاربة تنظيم "داعش" وفتح الشام (جبهة النصرة سابقاً).

2- توتر العلاقات مع تركيا

تعزز برامجتية ترامب واستراتيجيته فى التعامل مع الأزمة السورية من تفاقم الأزمة بين واشنطن وأنقرة، حيث لم تراعى الولايات المتحدة الأمريكية مصالح تركيا فى سوريا ومطالبتها بإقامة منطقة عازلة داخل سوريا على طول الحدود بين الجانبين، بينما ركزت جهودها على محاربة تنظيم "داعش" دون النظر لمرحلة ما بعد القضاء عليه وانعكاسات ذلك على المشهدين السورى والإقليمي بشكل عام، وهو ما دعى تركيا إلى تقوية صلتها بالجانب الروسى باعتباره حليفاً موثقاً يشاطرها القلق من تنامى نفوذ الميليشيات الكردية التى تعتبرها تركيا مجموعات إرهابية لا تختلف عن تنظيم "داعش".

¹ أسامة الجريدلى، 2014، الأبعاد المحيطة بظاهرة الإرهاب فى منطقة الشرق الأوسط، ندوة "سبل مواجهة الإرهاب والقضاء عليه فى مصر، جامعة بنى سويف، مصر.

ساهم الدعم العسكري الأمريكي في ظل إدارة أوباما لقوات سوريا الديمقراطية والتي تمثل "وحدات حماية الشعب" الكردية مكوناً رئيسياً فيها، في إثارة غضب تركيا وتوجسها من إمكانية إقامة كيان مستقل على حدودها مما يعرض أمنها القومي للخطر ويهدد وحدة أراضيها وقد يدفع الأكراد لديها للمطالبة بالاستقلال وبناء دولة كردية كبرى، وهو قلق له ما يبرره نظراً لوجود غالبية المكون الكردي في الأراضي التركية بما يزيد عن 20 مليون كردي⁽¹⁾، فضلاً عن الأسلحة النوعية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لهذه القوات والتي وعدت الإدارة الأمريكية بإسترجاعها حال إنهاء المواجهات مع تنظيم "داعش"⁽²⁾.

كما أن الموقف الأمريكي من تسليح الأكراد بجانب استمرار المعارك في الشرق السوري لاستعادة محافظة الرقة ومعركة "عاصفة الجزيرة" بمشاركة قوات سوريا الديمقراطية وبعض القبائل العربية وبدعم ومساندة طائرات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لاستعادة أراضي شرق نهر الفرات في محافظة دير الزور الغنية بالنفط من قبضة تنظيم "داعش" يثير حالة من الغموض حول ما ترمي إليه سياسة الولايات المتحدة في سوريا، فإمتداد المجموعات الكردية إلى محافظة دير الزور قد يمنحهم ورقة ضغط هامة في سبيل الاحتفاظ على الأقل بمناطق الحكم الذاتي في الشمال السوري⁽³⁾.

وتعكس مواقف وتصريحات الجانب الروسي والحرب الكلامية بين النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية حول تعاون الأخيرة مع تنظيم "داعش"، وقصف الطائرات الروسية لها في مواقعها شرق نهر الفرات إلى تحول موقف روسيا تجاه قوات سوريا الديمقراطية⁽⁴⁾، وتبدد حالة التفاهم الضمني بين روسيا و الولايات المتحدة حول اعتبار نهر الفرات خط فاصل بين نفوذ البلدين في محافظة دير الزور، وربما يسهم ذلك في تقريب وجهات النظر بين روسيا وتركيا في تأكيد وحدة الدولة السورية وضرورة مواجهة سيطرة الميليشيات الكردية، وقد أشار الرئيس التركي في أكثر من موضع إلى استعداد تركيا لشن عمليات عسكرية ضد الميليشيات الكردية في سوريا لحماية أمنها القومي ومنع إقامة كيان كردي مستقل على حدودها⁽⁵⁾.

3- تشتت المعارضة وانتشار التنظيمات الإرهابية

¹ نص برنامج "من واشنطن" .. رهان ترامب .. الأتراك أم الأكراد ؟، 19 مايو 2017، على قناة الجزيرة.

² نص برنامج "إسأل أكثر" .. واشنطن .. هل تخذل أكراد سوريا أمام تركيا ؟، 28 يونيو 2017، على قناة روسيا اليوم.

³ Maria abi-Habib, Raja Abdulrahim, As ISIS falters, U.S Allies and Syrian regime maneuver for advantage, Wall Street Journal, 18 September 2017.

⁴ البنتاجون : يؤكد قصف روسيا موقعاً لـ "قسد" شرق دير الزور، وكاة أنباء سمارت، 16 سبتمبر 2017.

<https://smartnews-agency.com/ar/wires/240970/>

⁵ آية عبد العزيز، أكراد سوريا .. بين طموح الفيدرالية والإستغلال الأمريكي، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، القاهرة، يوليو 2017.

جسدت الأزمة السورية منذ البداية حالة من الارتباك في العالم العربي نظراً لموجات الغضب الشعبي التي اجتاحت عدد من الدول العربية والتي إنتهت أغلبها إما بإسقاط الأنظمة الحاكمة كما حدث في مصر وتونس أو انتشار الفوضى وأعمال العنف كما حدث في ليبيا، وهو ما انعكس في رد فعل النظام السوري، حيث حاولت الحكومة في بداية الأمر الاستجابة للحراك الشعبي، إلا أن تعامل الأجهزة الأمنية حال دون ذلك بعدما اعتقلت السلطات الأمنية في محافظة درعا عدد من الأطفال بتهمة كتابة شعارات لإسقاط النظام على جدران مدرستهم، وتلا ذلك انطلاق المظاهرات للمطالبة بإطلاق سراح الأطفال وهو ما رد عليه النظام السوري بالدفع بتعزيزات عسكرية لمواجهة هذه المظاهرات⁽¹⁾، في حين لم تنجح المعارضة السورية في التوحد خلف قيادة واحدة وخضوعها لتقسيمات وصراعات القوى الإقليمية التي ساهمت في تركية تيارات تتلاءم مع توجهاتها الفكرية والأيدولوجية.

ومع انتشار الفصائلية وانقسام المعارضة إلى معارضة سياسية تتواجد خارج سوريا وفصائل عسكرية عاملة في الساحة السورية، استغلت الأطراف المؤيدة للنظام السوري انتشار جماعات السلفية الجهادية في التدخل لتغيير الأوضاع على الأرض بدعوة محاربة التنظيمات الإرهابية، وساعد تعاون فصائل المعارضة المسلحة مع جبهة النصرة في إلصاق تهمة الإرهاب ببعض تلك الفصائل وجعلها في مرمى نيران الجيش السوري والطيران الروسي.

4- التمدد الإيراني في سوريا

يمثل النفوذ الإيراني في سوريا والعراق عقبة كبرى أمام الولايات المتحدة الأمريكية وتهديد لوجودها في منطقة الشرق الأوسط، حيث تطمح إيران في الوصول إلى البحر المتوسط ومد نفوذها إلى بيروت من خلال إنشاء محور شيعي من قواتها والمليشيات التابعة لها في العراق وسوريا ولبنان، فكانت معركة إيران ضد حلفاء واشنطن تعتمد على دعم هذه المليشيات بدعوى محاربة تنظيم "داعش"، والتمركز على الحدود الشرقية مع العراق والجنوبية والجنوبية الغربية مع الأردن ولبنان.

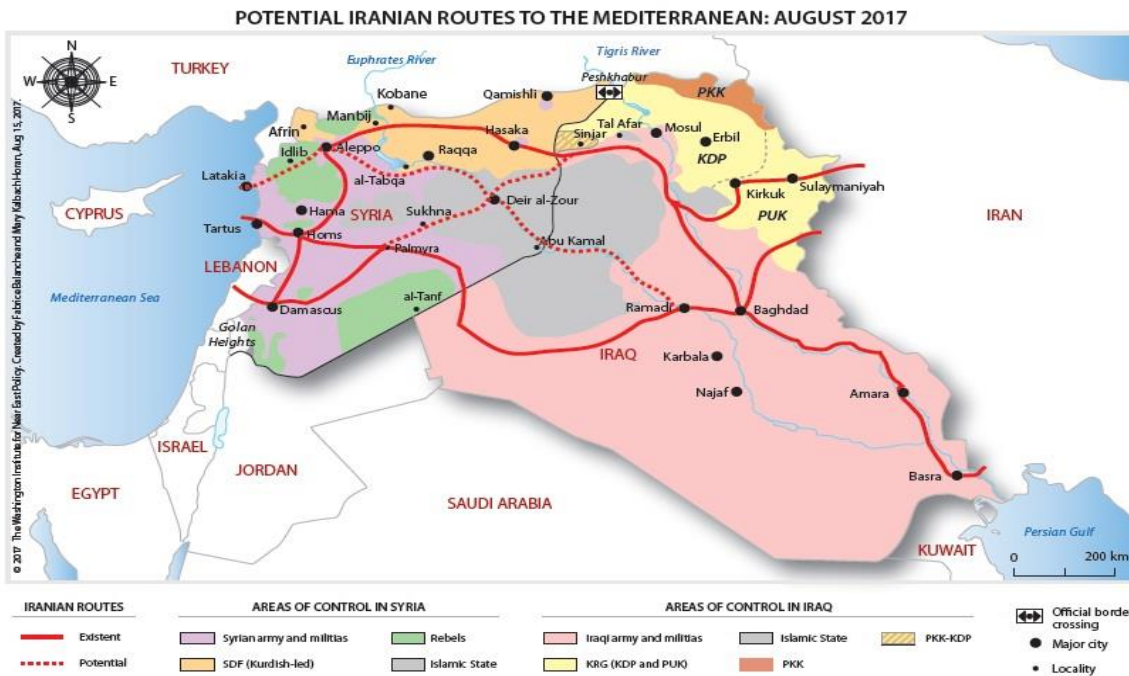
ومع ما نجحت إيران في تحقيقه في العراق مع إعلان قوات الحشد الشعبي المدعومة من إيران تسليحاً وتدريباً عن نجاحها في الوصول إلى منطقة الحدود العراقية مع سوريا في مدينة الموصل بمحافظة نينوى المتاخمة للحدود السورية في الثامن والعشرين من مايو الماضي، تسعى إيران لتثبيت نفوذها في مواقع استراتيجية تعكس رغبة جدية في تحقيق وجود دائم لها في سوريا وتأمين طرق الوصول إلى البحر المتوسط وهو ما ينذر بقرب وقوع مواجهة بين حلفاء إيران من المليشيات الشيعية وحلفاء الولايات المتحدة من قوات سوريا الديمقراطية، خاصة مع قرب انتهاء معركة الرقة والسعي الحثيث لقوات سوريا الديمقراطية للسيطرة على أجزاء من محافظة دير الزور شرقي نهر الفرات⁽²⁾،

¹ <http://www.akhbaralaan.net/news/arab-world/2016/3/18/how-syrian-revolution-started>

² صافيناز محمد محمود، إيران والولايات المتحدة .. من سيحسم معركة الحدود العراقية - السورية ؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،

ويعزز من فرص الصدام إنطلاق أول انتخابات لأكراد سوريا فى نظامهم الفيدرالى فى الثانى والعشرين من سبتمبر 2017 والتي تنقسم إلى ثلاث مراحل تبدأ بانتخاب اللجان المحلية وتنتهى بانتخاب مجلسها التشريعى فى يناير 2018، بالتزامن مع استفتاء كردستان العراق بالانفصال وما قد يشره هذا الاستفتاء من تداعيات إقليمية⁽¹⁾.

كما ساهمت الجمهورية الإسلامية بالتعاون مع روسيا فى توجيه معارك الجيش السورى باتجاه الشرق فى إطار حملته لاستعادة البادية السورية، وذلك لإفشال محاولات مجموعات من المعارضة المسلحة المدعومة أمريكياً لإقامة منطقة عازلة بالقرب من الحدود الأردنية - العراقية، وهو ما يهدد وجود "جيش مغاوير الثورة" الحليف لواشنطن خاصة مع انسحاب قوات التحالف من قاعدة "الزكف" وفق اتفاق أمريكى روسى يقضى بمنع تواجد أى قوات من الطرفين فى البادية السورية⁽²⁾.



www.washingtoninstitute.org/.../IranianRouteMediterranean20170815-FINAL.pdf

تكمن الأزمة فى وجود التحالف الروسى - الإيرانى ووجود أرضية مشتركة بين الجانبين تسمح بتقريب وجهات النظر حول سبل حل الصراع فى سوريا والهدف المشترك هو دعم النظام السورى

القاهرة، يونيو 2017.

¹ الإدارة الذاتية تتحضر لإنتخاب "الكومينات" ... خطوة نحو الفيدرالية، صحيفة ميكرو سوريا، 2017/9/21.

<https://sadaalshaam.net>

² التحالف ينسحب من قاعدة "الزكف" بالبادية السورية، ميكروسوريا، سبتمبر 2017.

<https://microsyria.com/>

والقضاء على التنظيمات الإرهابية، وبالتالي مثل هذا التحالف عائق أمام الإدارة الأمريكية لمواجهة نفوذ إيران المتنامي في سوريا، فالولايات المتحدة لا ترغب في إشعال الصراع مع روسيا وتفضل أن تراها جزء من الحل بينما يصعب عليها التصدي للمليشيات الشيعية العاملة في سوريا تحت غطاء جوى روسي، حيث أن الهجوم على تلك القوات قد يهدد بإلغاء اتفاقات التنسيق العسكري بين روسيا والولايات المتحدة في الأجواء السورية والدخول في مواجهات مباشرة بين الجانبين.

خاتمة:

تواجه إدارة ترامب خيارات محدودة في الأزمة السورية قد تجعل الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً في الصراع أكثر منها طرفاً في الحل إذا ما فضلت الانخراط في حالة تنافس مع روسيا وتعزيز وجودها عسكرياً على الأرض، فضلاً عن اعتبار الملف السوري يمثل أول اختبار لسياسة ترامب الخارجية ولمفهوم أمريكا القوية في خطابه وتأكيداته على ريادة الولايات المتحدة دولياً وعندها نموذجاً يحتذى به الآخرون دون الحاجة إلى فرض القيم الأمريكية بالقوة، وبالتالي فهو لا يهتم عقائدياً بوجود نظام ديمقراطي في سوريا إلا إذا كان ذلك يصب في مصلحة الولايات المتحدة أولاً ويعزز أمن حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين في المنطقة، فاعتماد ترامب على مبدأ "الصفقة" يقتضى عدم الدخول في صراع طويل الأمد تتجاوز تكاليفه ما يعود على الولايات المتحدة من منافع (اقتصادية في المقام الأول) ومصالح استراتيجية وقد يحد من إمكاناتها ومكانتها الدولية ووجودها في مناطق أخرى من العالم، وهنا تنعكس شخصية ترامب على سياسته الخارجية بتركيزه على المكاسب الاقتصادية والترويج لأفعاله على أنها إنجازات تأكيداً لما قاله في أحد كتبه "إن الانطباع أهم بكثير من الحقيقة"، وتصريحاته قبل توليه الرئاسة عن حلف شمال الأطلسي بأنه قد عفا عليه الزمن⁽¹⁾.

كما تعتبر الدولة الوطنية في منظور ترامب محوراً أساسياً للتفاعلات الإقليمية والدولية، واللاعب الشرعي الأهم على الساحة الدولية إن لم يكن الوحيد، وهو ما ينطوي على دلالتين في غاية الأهمية في الملف السوري:

- 1- ضرورة دمج المجموعات المسلحة في كيان وطني موحد تحت سلطة الدولة، وقد يكون ذلك أحد أهم بنود أى تسوية سياسية قادمة للأزمة بعد القضاء على التنظيمات الإرهابية، وإخراج الفواعل من غير الدول والكيانات التي تضم في عضويتها عناصر أجنبية ويشمل ذلك إلى جانب تنظيمي "داعش" و"جبهة النصرة"، المليشيات الباكستانية والأفغانية والعراقية الشيعية المدعومة من إيران وحزب الله اللبناني، فوجود التنظيمات الإسلامية السنية والشيعية، المتطرفة أو المعتدلة يمثل تهديداً لقيم الدولة الوطنية في نظر ترامب.

¹ عمرو دراج، نبيل عودة، ترامب بعد مائة يوم .. المسارات والسيناريوهات، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، تركيا، مايو 2017.

- 2- التصدى لتحركات إيران وإفشال محاولاتها فى توسيع نفوذها على حساب دول المنطقة بما قد يسهم فى إعادة تشكيل النظام الإقليمى للشرق الأوسط أو تغيير الحدود الدولية فى المنطقة.
- 3- كما يمثل الدعم الأمريكى للأكراد سلاح ذو حدين، فترامب وجد نفسه مضطراً للاعتماد على الأكراد أكثر من أى قوة أخرى نظراً لما أثبتوه من فاعلية قتالية فى مواجهة تنظيم "داعش" فى الدفاع عن مدينة عين العرب أو ما تسمى "كوبانى"، وإعتبار التحالف مع الأكراد مؤقت ومرهون بمحاربة الإرهاب، إلا أن إمدادهم بأسلحة نوعية يهدد أمن الحليف التركى ويضعف دور الولايات المتحدة فى المنطقة، فخسارة تركيا قد يضر بشبكة تحالفات الولايات المتحدة ودورها فى مواجهة نفوذ إيران، بل على الجانب الآخر فإن تسليح الأكراد قد يسهم فى مد جسور التعاون بين إيران وتركيا ويعزز من فرص تحالفهما وتقريب وجهات النظر فى القضايا الإقليمية.
- والحاصل أن الولايات المتحدة الأمريكية فى عهد ترامب لا تمتلك رؤية واضحة لحل الأزمة السورية فى كليتها، ولن يكون دور فاعل فى ضوء فشلها فى بناء علاقات جيدة مع أهم أطراف الصراع، وهما الجانب الروسى: مع إجراءات الكونجرس العقابية ضد روسيا، وكذلك الجانب التركى: وعدم استيعابها للمخاوف التركية، إلا إذا كانت العلاقات مع أكراد سوريا تشمل أبعاد استراتيجية أعمق مما هو معلن بما قد يفضى إلى دعم الولايات المتحدة للمشروع الفيدرالى فى شمال سوريا فى مقابل تثبيت وجودها عسكرياً فى الشمال السورى مع ما كشفته تركيا من وجود عشر قواعد عسكرية أمريكية فى المناطق الخاضعة لسيطرة الأكراد.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- الدوريات العلمية:

- 1- حيدر صلال، التنافس الروسى - الأمريكى فى سوريا، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثالث، 2017.
- 2- رائد ارحيم محمد، تأثير الصعود الروسى على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية 2011 - 2015، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، جامعة القادسية، العدد الأول، يونيو 2017.
- 3- نادية سعد الدين، الارتباك الاستراتيجى .. اقتراحات القوى الكبرى فى الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية، عدد 203، 2016.

2- المراكز البحثية:

- 4- آية عبد العزيز، أكراد سوريا .. بين طموح الفيدرالية والاستغلال الأمريكى، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، القاهرة، يوليو 2017.
- 5- حدود التحول الأمريكى فى سوريا وإمكانية البناء عليه، مركز الفكر الاستراتيجى للدراسات، تركيا، 2017.
- 6- صافيناز محمد أحمد، إيران والولايات المتحدة: من سيحسم معركة الحدود العراقية- السورية ؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يونيو 2017.
- 7- عمرو دراج، نبيل عودة، العسكرية فى إدارة ترامب .. التوجهات والأولويات، المعهد المصرى للدراسات السياسية والاستراتيجية، تركيا، مايو 2017.

8- عمرو دراج، نبيل عودة، ترمب بعد مائة يوم .. المسارات والسيناريوهات، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تركيا، مايو 2017.

9- فراس إلياس، الترامبية الجديدة والشرق الأوسط الملتهب، مركز أنقرة لدراسة الأزمات والسياسات، تركيا، يوليو 2017.

10- لبنى عبدالله محمد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية منذ 2011 - 2014، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

11- مروة محمد عبد الحميد عبد المجيد، التغير والاستمرار في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية بعد أحداث (11 سبتمبر)، المركز العربي الديمقراطي، 2015.

3- المؤتمرات والندوات:

12- أسامة الجريدلي، نوفمبر 2014، الأبعاد المحيطة بظاهرة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، ندوة "سبل مواجهة الإرهاب والقضاء عليه في مصر، جامعة بنى سويف، مصر.

4- المواقع الإلكترونية والصحف:

13- أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط .. حدود التغير، السياسة الدولية يناير 2017.

<http://www.siyassa.org.eg/News/11970.aspx>

14- الإدارة الذاتية تتحضر لانتخاب "الكومينات" ... خطوة نحو الفيدرالية، موقع ميكرو سيريا، 2017/9/21.

<https://microsyria.com>

15- البنناجون: يؤكد قصف روسيا موقعاً لـ "قسد" شرق دير الزور، وكالة أنباء سمارت، 16 سبتمبر 2017.

<https://smartnews-agency.com/ar/wires/240970/>

16- التحالف ينسحب من قاعدة "الزكف" بالبادية السورية، ميكروسيريا، سبتمبر 2017.

<https://microsyria.com/>

17- إيمان زهران، دلالات السياسات الأمريكية الأخيرة تجاه إيران، السياسة الدولية، يوليو 2017.

<http://www.siyassa.org.eg/News/15166.aspx>

18- ترامب رئيساً لأمريكا، جريدة أخبار الخليج، يناير 2017.

<http://www.akhbar-alkhaleej.com/14183/article/58960.html>

19- عمرو عبد العاطي، ملامح الفوضى وصدام المؤسسات في إدارة ترامب، السياسة الدولية

<http://www.siyassa.org.eg>

20- عمرو عبد العاطي، دلالات تمرير الكونجرس الأمريكي عقوبات ضد روسيا، السياسة الدولية، يوليو 2017.

<http://www.siyassa.org.eg>

21- كيف بدأت الثورة السورية؟، أخبار الآن، مارس 2016.

<http://www.akhbaralaan.net/news/arab-world/2016/3/18/how-syrian-revolution-started>

5- الحوارات التلفزيونية:

22- برنامج "من واشنطن" .. رهان ترامب .. الأتراك أم الأكراد؟، 19 مايو 2017، قناة الجزيرة.

<https://www.youtube.com/watch?v=hUCAoscsv5o&t=23s>

23- برنامج "أسأل أكثر" .. واشنطن .. هل تخذل أكراد سوريا أمام تركيا؟، 28 يونيو 2017، قناة روسيا اليوم.

<https://www.youtube.com/watch?v=Hmfmzq5g6go&t=45s>

24- برنامج "أسأل أكثر" .. لماذا كشفت تركيا قواعد أمريكا في سوريا ؟، 20 يوليو 2017، قناة روسيا اليوم.

<https://www.youtube.com/watch?v=BEc5TqnwkN4>

25- برنامج "مسائية DW" .. ترامب يقدم على ما أحجم عنه سلفه أوباما، 7 أبريل 2017، قناة دويتشه فيله.

<https://www.youtube.com/watch?v=idpeVNYOjFk&t=18s>

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

26- JummaQadir Hussein, Critical Discourse Analysis of Western Newspapers'

Articles on the Alleged arming of Syrian Rebels and the U.S. President Barack

Obama's Speech on Syria, Anbar University Journal of Language & Literature, No. 16, 2014.

27- Maria abi-Habib, Raja Abdulrahim, As ISIS falters, U.S Allies and Syrian regime maneuver for advantage, Wall Street Journal, 18 September 2017.

<https://www.wsj.com/articles/as-isis-falters-u-s-allies-and-syrian-regime-maneuver-for-advantage-1505727000>

28- U.S increases military posts supporting PKK/PYD in Syria, Anadolu Agency, July 2017.

<http://aa.com.tr/en>

السياسة الخارجية الأمريكية ضد إيران "قراءة تاريخية"

بن زكورة محمد الخليل
باحث في التاريخ الوسيط-تاريخ وحضارة الغرب الإسلامي
جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

ملخص:

إن التاريخ في طياته لا ينكر أن أمريكا كانت تحت وقع الاحتلال البريطاني المستبد الذي رفضه سكان أمريكا، فثاروا ضد التاج البريطاني عام 1775 م بقيادة جورج واشنطن، معلنة بذلك استقلال أمريكا في 04 جويلية 1775، وتم انتخاب جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية بعد انعقاد مؤتمر فيلادلفيا سنة 1785 م لتظهر أمريكا للعالم كدولة مستقلة لها كيائها الخاص، وذلك بعد تقطن القادة الأمريكيون إلى ضرورة بناء دولة قادرة على توفير احتياجاتها وذلك في فترة عزلتها وفق مبدأ ترومان... لم تلبث أمريكا حتى حددت موقفها اتجاه القضايا الدولية وذلك سنة 1917 م عندما أعلنت وقفها ضد دول المحور إلى جانب دول الوفاق، الذي كان عاملا حاسما في خروج أمريكا من عزلتها نهائيا لكي تمثل إحدى القوى العالمية التي لعبت دورا مهما في التوازن الدولي خصوصا في مرحلة الحرب الباردة (1945 م - 1991 م) وسعيها للهيمنة العالمية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ومحاولة تكريس وتطبيق فكرة النظام العالمي الجديد بعد محاولتها لفرض سياسة الاحتواء. محاولة في ذلك وضع يدها على كل الدول و القضايا الراهنة، والمتتبع للقضايا السياسية الراهنة المتعلقة بتدخل أمريكا فيها، نجد أنها كانت تركز كثيرا على مسألة الشرق الأوسط و قضاياها السياسية و الدولة المتكاملة على المنطقة، فأمریکا كانت إحدى الدول التي حاولت و مازالت تحاول الهيمنة و السيطرة على الشرق الأوسط، ولكن دخولها في صراعات مع الدول المتصارعة جعل قادتها يحكون اللعبة من جديد ليدخل الشرق الأوسط في دائرة النظام العالمي الجديد، فوجدت أمريكا نفسها ضد قوة تحاول منعها من رسم مخططاتها في الشرق الأوسط، وهي إيران، فالدارس للعلاقات الأمريكية الإيرانية يجد في صفحات التاريخ عداوة قديمة بين أمريكا و إيران في منطقة الشرق الأوسط و خصوصا في عهد بوش الأب و الابن لتتحول العلاقة لحرب إعلامية ومحاولة الطرفين إسقاط الآخر، وخصوصا أن إيران كانت لها موقف معارض اتجاه سياسة أمريكا في المنطقة، واتضحت معالم هذا الصراع في ولاية أوباما و دونالد ترامب.

US Foreign Policy against Iran - Historical Reading

Abstract:

The history does not deny that America was under the British occupation of the despot, which was rejected by the people of America, and raised against the British Crown in 1775, led by George Washington, declaring the independence of America on 04 July 1775, was elected George Washington, the first President of the United States of America after the The Conference of Philadelphia in 1785 to show America to the world as an independent state with its own entity, after the American leaders realized the need to build a state capable of providing their needs in the period of isolation according to the Truman principle ... America has not even determined its position on the international issues in 1917 When she announced her parking z The Axis Powers, along with the States of Reconciliation, which was a decisive factor in the American exit from its isolation in order to represent one of the world powers that played an important role in the international balance especially during the Cold

War (1945-1991) and its pursuit of global hegemony after the fall of the Soviet Union And the application of the idea of the new world order after trying to impose containment policy. An attempt to put its hand on all the countries and current issues, and the follower of the current political issues related to the intervention of America, we find that it was focused much on the Middle East and its political issues and the state attached to the region, America was one of the countries that tried and is still trying to dominate and But its entry into

الإشكالية:

لابد للتطرق لموضوع العلاقات الإيرانية الأمريكية في عهد ترامب أن طرح الإشكالية التالية للإجابة عنها في عدة محاور وهي: ما هي طبيعة العلاقات الإيرانية الأمريكية في ولاية ترامب؟ وما موقف أمريكا من إيران في منطقة الشرق الأوسط؟ وما هو الموقف المعاكس لإيران؟

محاور البحث:

أولاً: إيران وأمريكا (تاريخ العداوة أم عداوة التاريخ): في هذا المحور سيتم التطرق للعلاقات الأمريكية الإيرانية قبل ولاية دونالد ترامب (1990-2008) ومحاولة وضع النقط على الحروف لفهم طبيعة هذه العلاقات من خلال:

1. مقدمة

2. إيران واحتلال العراق ومحاولة وضع خطة سيطرة الشيعة على بغداد.

أ- خطة سيطرة الشيعة على بغداد.

ب- الاحتلال الأمريكي للعراق.

ت- موقف إيران من احتلال العراق

3. ملف الإرهاب.

4. ملف إيران النووي.

أ- دوافع إيران في صنع الأسلحة النووية.

ب- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الملف النووي الإيراني

ت- هل تقدم الولايات المتحدة الأمريكية على قصف المنشآت النووية الإيرانية؟

5. الأمن القومي.

ثانياً: إيران والسياسة الخارجية قبل ترامب: في هذا المحور سيتم معالجة وضعية إيران في السياسة الخارجية لأمريكا قبل ولاية ترامب أي السياسة الأمريكية الخارجية لأوباما ضد إيران (2009-2017).

1- موقف الإدارة الأمريكية من البرنامج النووي في عهد أوباما.

2- إيران والإرهاب في عهد أوباما.

3- العلاقات السرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران عهد أوباما

ثالثاً: تداعيات السياسة الخارجية الأمريكية لترامب ضد إيران: في هذا المحور سيتم التطرق الى

قرارات الرئيس الجديد ضد إيران في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال:

1- السمات الرئيسية لسياسة ترامب الخارجية.

2- أبرز ملامح السياسة الخارجية في عهد ترامب.

3- موقف ترامب من الصراع السعودي الإيراني.

4- موقف ترامب من البرنامج النووي وإيران.

أولاً: إيران وأميركا تاريخ العداء أم عداوة التاريخ

مقدمة

إن علاقة إيران بالولايات المتحدة الأمريكية لم تكن فقط حيث العهد بل امتدت جذورها إلى بداية الحرب الباردة وانقسام العالم إلى كتلتين متصارعتين على زعامة العالم، حيث تعود العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بجذورها إلى التاريخ الذي يحكي لنا عداوة الطرفين لبعضهما البعض بغض النظر في واقع السياسة الدولية في ذلك الوقت. فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بإسقاط طائرة إيرانية مدنية (إيران إير الرحلة 655) وقتلت 290 راكب عن طريق سفينة أمريكية (فنسن) وجاء تصريح الإدارة الأمريكية أنه خطأ من أحد الضباط في قراءة الإشارات وأخذها على أنها طائرة حربية من أجل تبريرها لضرب إيران¹ وفي واقع الأمر لا يمكن أن نقول عن الخطأ خطأ إن كان مفتعلاً فالمتعارف في العلاقات الخارجية لإيران والولايات المتحدة الأمريكية أن واشنطن أرادت من هذا الفعل أن توصل رسالة لإيران مفادها أن الشرق الأوسط لن يكون إلا لأمريكا، ولكن المتوقع من حكومة إيران أنها لن تسكت عن الوضع فبعدما قبلت بقرار مجلس الأمن أصدر الخميني بياناً قرئ في المذيع موضحاً فيه عداواته للغرب وخصوصاً البيت الأبيض وسياسة زعمائه الخارجية وذلك عن طريق الإقلال من هيمنتها والسعي لبناء الإمبراطورية الإيرانية في ظل تأثير الإسلام، وخطاب الخميني يستشف أن إيران كدولة مستقلة حددت سياستها الخارجية ضد الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط في تهديد علني من طرف الخميني في قوله: "لقد أظهرنا مراراً في سياستنا الخارجية والإسلامية أننا ننوي على امتداد تأثير الإسلام في العالم والإقلال من سيطرة المفترسين والملتهمين في العالم، والآن عندما يشهد خدم الولايات المتحدة الأمريكية بأن سياستنا هي سياسة توسعية الهدف منها إنشاء إمبراطورية، فلن نخشاهم بل نرحب بهذا... يجب أن نهشم أيدي وأسنان القوى العظمى، خاصة أمريكا وإن كان لنا أن نختر بين شيئين الشهادة والنصر فإننا نعتبر الاثنين نصراً"² فالتهديد العلني الذي صرح به الخميني اتجاه أمريكا يثبت لنا عداوة التاريخ بين الطرفين ولتأكيد صحة العداوة فحرب ناقلات البترول تروي لنا تاريخ العداوة بين البلدين ففي 1948 حدثت حرب سميت بحرب ناقلات البترول وذلك أن العراق هاجمت ناقلات البترول الإيرانية عام 1948 ودمرت المدافع العراقية موانئ تصدير النفط في جزيرة خرج، فردت إيران بمهاجمة ناقلات البترول الكويتية وغيرها من ناقلات دول الخليج على أساس أن هذه الدول تدعم العراق اقتصادياً، فاضطرت إيران لنقل مستودعاتها البترولية إلى جزيرة لارك في مضيق هرمز، ولكن في عام 1987 حثت الكويت الولايات المتحدة الأمريكية لحماية أسطولها النفطي، فنقل تسجيل إحدى عشر ناقلة كويتية إلى أمريكا ورفعت العلم الأمريكي وبدأت سفن الولايات المتحدة الأمريكية الحربية التجول

¹ محمد صادق صبور. الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي. دار الأمين، 2006. ص 51

² محمد صادق صبور. المرجع السابق. ص 51

في الخليج لحماية السفن، في المقابل إيران قامت ببث الألغام في مياه الخليج وأصيب عدة سفن منها فرقاطة أمريكية في 14 أبريل 1988 وقد ردت القوات الأمريكية بإغراق ست سفن حربية إيرانية، وزوارق دورية أيضا قامت بتدمير منصتين بترولية إيرانية، ورددت إيران أنها هزمت بتدخل الولايات المتحدة وخيانتها¹ فحرب الناقلات البترولية دليل واضح على ان واشنطن كانت تكن العداء لإيران وكانت تنتظر الفرصة المواتية لضرب إيران عسكريا واقتصاديا.

لقد تميزت العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1975 بالشك والريبة والصدام منذ عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، فقد أطلق الرئيس آية الله الخميني على الولايات المتحدة الأمريكية اسم الشيطان الأكبر، فقد وقفت إدارة كارتر مع الشاه حتى آخر لحظة من سقوطه وتكررت الولايات المتحدة الأمريكية لرجال الدين، وعند وصول الخميني للحكم في إيران اتهم الولايات المتحدة الأمريكية بالسعي وراء محاولة إسقاط الثورة وفي دفع العراق لشن هجومه على إيران². وعندما جاءت إدارة ريغان التي احتل فيها بوش الأب منصب نائب الرئيس لعهدتين متتاليتين، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية مد الجسور وفتح القنوات الاتصال مع الثورة الإيرانية التي كانت ولا تزال في العقل الاستراتيجي الأمريكي على حد تعبير وليام كوانت، مسئول الشرق الأوسط الأسبق في مجلس الأمن القومي الأمريكي خلال إدارة كارتر، وكان أحد أهداف ريغان إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في بيروت آنذاك، وقد أدى التقارب الأمريكي الإيراني الذي كان يتم من خلال قنوات سرية إلى فضيحة إيران جيت والتي كان بطلها ومهندسها مستشار الأمن القومي الأسبق ماكفليرن وكان لإسرائيل دور رئيسي في ذلك التقارب³.

استمر هذا النمط من التقارب عند تولي الرئيس بوش الأب السلطة في البيت الأبيض عام 1989 وعند صدور أول تقرير رئاسي عن البيت الأبيض لوضع نوع من المهادنة مع إيران وجاء رد طهران سريعا على رسالة بوش الأب في خطاب التصيب، وأبرزته وسائل الإعلام الأمريكية ونشرت صحيفة طهران تايمز رسالة إلى الخميني قالت إنها من بوش الأب، لكن البيت الأبيض سارع إلى نفي الأمر ووصف الرسالة بأنها مزورة⁴.

أما فيما يتعلق بإدارة بوش الابن وعلاقتها مع إيران فقد تم تقديم تقرير إلى الابن المحفوظ في جانفي 2001 بعنوان: "البحار في مياه مضطربة" والذي نص على تشجيع التغيير في العراق وإيران على أن يتم في العراق بوسائل سياسية حيث يتم تقويض النظام الإسلامي الشمولي من خلال تشجيع

¹ محمد صادق صبور. المرجع نفسه. ص 65

² إيناس الشيباني. السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي بوش الأب والابن. *مؤكرة ماجستير*، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2009/2010. ص 99

³ إيناس الشيباني. المرجع السابق. ص 99-100

⁴ إيناس الشيباني. المرجع نفسه. ص 99-100

الإصلاحيين ودعم حركات الاحتجاج والرفض التي يقوم بها دعاة التغيير، وبعد 11 سبتمبر 2001 تعاونت إيران لأبعد الحدود مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث أعلنت استعدادها للمساعدة على انقاذ الأمريكيين العاملين في الحملة إذ تعرضوا لصعوبات، وسمحت للطائرات الأمريكية بالهبوط في المطارات الإيرانية بجنوب البلاد في الحالات الطارئة وفي نقل الإمدادات إلى داخل أفغانستان وقد أشادت الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الإيراني في الحرب على الإرهاب¹، ولكن ما لبثت العلاقات بين الطرفين بالعودة إلى سابقها فقد جاء الانقلاب الأمريكي المفاجئ عندما شن بوش الابن هجوما عنيفا في خطابه في رسالة الاتحاد في 29 جانفي 2002 على كوريا الشمالية والعراق وإيران واعتباره محور الشر، وقد اعتبر وليام بيت أستاذ الأنثروبولوجيا بجامعة بروان الأمريكية والمتخصص في الشؤون الإيرانية أن تحليل الاستخبارات الإسرائيلية كان السبب في ضم بوش الابن إيران إلى محور الشر².

وفي 23 جانفي 2006 ألقى الرئيس بوش خطابا عن حالة الاتحاد تكلم من خلاله مرارا وتكرارا عن الأخطار الكبيرة التي تهدد الولايات المتحدة الأمريكية، واتضح من خلال خطاب بوش الابن أن الإدارة الأمريكية اكتشفت أنه لا يوجد أصوليون اسلاميون فحسب وإنما هناك أيضا سنة وشيعة وشدد بوش الابن على وجود جماعتين اسلاميتين متميزتين المتطرفون السنة المرتبطون بالقاعدة والمتطرفون الشيعة المرتبطون بإيران، وقد أكد الخطاب أن اليمين الأمريكي قلق بشأن إيران أكثر من القاعدة³.

إن السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران ما هي إلا نتيجة توصل إليها ساسة أمريكا بأن إيران تمثل تهديد كبير لمصالح واشنطن في منطقة الشرق الأوسط ولحد من هذا التهديد قام البيت الأبيض بصب جهوده في كبح سياسة إيران العدائية وخصوصا أن هذه الجهود تضمنت مقاطعة تجارية عامة لإيران، انتقلت أمريكا مباشرة للكبح الفعال وذلك عن طريق التشديد والتضييق على مصالح طهران الذي هدد اقتصادها العام، وخصوصا أن أمريكا ساعدت في عدول بعض الحلفاء كاليابان في تقديم قروض امتيازيه مما أدى إلى توقيف أو تأجيل عدد من الشركات توظيفاتها في إيران، فإيران قدمت على سبيل المثال 11 مشروعا في نوفمبر 1995 بطهران ولكن لم يحز أي مشروع على قبول في المناقصة من أية شركة، وكما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتحريض حلفائها ضد إيران والخطر الذي يهدد مصالحها جراء هذه القوة التي أضحت تشكل خطرا على المصالح الغربية وخصوصا⁴:

1- تعد إيران نفسها لامتلاك أسلحة التدمير الشامل.

2- تستخدم الإرهاب في التصدي لعملية السلام الإسرائيلية العربية.

¹ الإرهاب: هو مصطلح يستعمل في تخويف الأمنيين وترويع المدنيين وإبذاء النساء والأطفال، والتفجير والتدمير ضدهم حيث عرفه جورج ليناسير، بأنه استعمال العمدي والمنظم لوسائل من طبيعتها الرعب بقصد تحقيق أهداف معينة. أما المجلس الأوروبي فقد عرفه على أنه الاستعمال المنهجي للعنف غير المشرع أو التهديد به وتعمد قتل وإبذاء المدنيين وتحطيم المنشآت المدنية. www.iumsonline.org تاريخ المشاهدة 2017/09/26

² نفسه. ص 99-100

³ نفسه. ص 102

⁴ معهد واشنطن. بناء الأمن والسلام في الشرق الأوسط (الأجندة الأمريكية). تر: يوسف الجهماني. دار حوران. سوريا. 2004. ص 99

3- تهدد الأنظمة المجاورة لها باعتبار أن إيران هي جمهورية إسلامية شيعية عكس دول الخليج والعراق وتركيا وإسرائيل.

4- تدعم الحركات الراديكالية والثورية في العديد من البلدان الإسلامية.

5- سلوكها العسكري في الخليج باعتبار أن إيران كانت قد اكدت أن دول الخليج دعمت العراق في حربها ضد إيران كما أنها تحالفت مع الولايات المتحدة الأمريكية أكبر عدو لإيران.

6- رفضها عن العدول في الفتوى التي فتى بها الإمام الخميني بوجوب إعدام سلمان رشدي، وهي حجة من حجج الولايات المتحدة الأمريكية المتبعة في سياستها الخارجية للتضييق على إيران.

7- دعم الإرهاب الفردي.

إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه إيران كقوة صاعدة في الشرق الأوسط ومهيمنة كأحد اطراف النزاع تجلت في أن إيران استطاعت بناء اقتصادها والسعي نحو قوة عسكرية، مما جعل مصالح واشنطن في الشرق الأوسط مهددة بهذه القوة، فسعت أمريكا إلى إضعاف إيران وذلك عن طريق البحث في القطع الكامل للعلاقات الدبلوماسية وتنفيذ عقوبات اقتصادية في حق إيران، إضافة إلى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى زعزعة مكانة إيران سياسيا وذلك عن طريق اتهامها بالإرهاب ومحاولة عرقلة عمليات السلام التي تحدث في منطقة الشرق الأوسط، كل هذا والملف النووي الذي أرق رؤساء البيت الأبيض وأصبح يهدد مصالحها في المنطقة¹.

ومن خلال ما تطرقنا إليه في عرض العلاقات الأمريكية الإيرانية سيتم معالجة العلاقة بين البلدين والظروف التي أدت إلى العداوة بين الطرفين وذلك من خلال التطرق إلى:

-إيران واحتلال العراق.

-إيران و ملف الإرهاب.

-إيران والبرنامج النووي.

-إيران والأمن القومي.

1. إيران واحتلال العراق:

إن المهمة الأساسية في خطتنا الجديدة هي إخراج أمريكا من العراق، بعد أن نجحنا في جرها إليه، وحققنا هدفين كبيرين وتاريخيين²:

- القضاء على حكم الطاغية صدام حسين إلى الأبد على يد أمريكا التي صنعتها، وبذلك تجنبنا التكاليف البشرية والمادية لحرب أخرى في العراق، وذلك الهدف كان من بين أول الأهداف التي تبنتها إيران الإسلامية والإمام الخميني.

¹ معهد واشنطن. المرجع السابق. ص 101

² مجموعة من الباحثين. قراءة في الخطة السرية الاعلامية الإيرانية: وثيقة تكشف محاولة التغلغل الإيراني في المنطقة العربية. موقع الرصد، وحدة الدراسات والبحوث، 2009. ص 11

- كان الهدف من توريث أمريكا في المستقبل العراقي، من أجل منعها من الاعتداء على الجمهورية الإسلامية.

أ- خطة سيطرة الشيعة على بغداد:

يجب أن يستعد اخوتنا لجعل العام القادم على حسم الصراع في العراق لصالحنا والقضاء في وقت واحد على الاحتلال الأمريكي والإرهابيين الصداميين والوهابيين. إن المبادرة التي قامت بها إيران في العراق وبالضبط في بغداد عام 2006 دليل كبير على العلاقات الأمريكية الإيرانية المتوترة في العراق، وذلك من خلال توجيه ضربات قوية لأعدائنا خصوصا في بغداد، وجعلها منطلقا لنشر سيطرتنا على العراق، وذلك عن طريق جيش الإمام المهدي بتكليفه بالسيطرة على بغداد¹.

كانت إيران تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية خطرا يهدد أمنها في الشرق الأوسط وذلك من خلال ما وصفته الحكومة الإيرانية بقول أن أمريكا تعتبر الشيطان الأكبر وذلك بعد سقوط الشاه ونجاح الثورة الإسلامية في إيران 1979 وخصوصا أن العلاقات الأمريكية الإيرانية انتهجت نهجا مغايرا من طرف السياسة الإيرانية فقد اتبعت إيران سياسة خارجية معادية للولايات المتحدة الأمريكية إذ أدت إلى التخلص من التوجه الإيراني نحو الغرب وخاصة نحو واشنطن، فعملت إيران على قطع العلاقات الدبلوماسية مع البيت الأبيض، واعتبارها الشيطان الأكبر، إذ قال وزير الخارجية الإيراني إبراهيم يزدي حينها في تصريح لمجلة التايمز الأمريكية: "إن على أمريكا أن تقوم بالخطوة الأولى لتحسين علاقاتها مع إيران، وأن الحكومة الإيرانية قد توصلت أخيرا إلى هذه النتيجة وهي أن أمريكا قد تدخلت في جميع قضايا القتل والاغتيال والتعذيب والفساد في النظام السابق، ومن الصعب أن ينس الشعب الإيراني هذه التدخلات"².

إذ ترى إيران أن الولايات المتحدة الأمريكية تشمل أكبر تهديد لأمنها القومي حاليا ومستقبلا باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الداعم الرئيسي لإسرائيل بالمنطقة الذي تدخل إيران في عداا معها، فضلا عن ذلك أن أمريكا كانت تدعم الشاه في إيران، وبالتالي نتيجة للعداء بين الدولتين بدأت الاضطرابات والانتهاكات بين الجانبين الإيراني والأمريكي، حول الوضع في العراق إذ اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية إيران بزعزعة الأمن وإدخال كميات كبيرة من الأسلحة إلى العراق تستخدم ضد جيشها وعبرت عنها واشنطن بأنها أسلحة مهلكة ذات قدرة على الانفجار والاختراق وهي عالية الكفاءة كان قد تم استخدامها من جانب حزب الله في لبنان، وقد تسببت هذه النوعية المتفجرة بزيادة عدد الاصابات في الجيش الأمريكي منذ نهاية 2006.³

¹ قراءة في الخطة السرية الاعلامية الإيرانية. المرجع السابق، ص 12

² أحمد عبد الكاظم الموسمي. مكانة إيران الإقليمية في الاستراتيجية الأمريكية بعد عام 2003. رسالة ماجستير. جامعة النهرين، العراق. 2015. ص 199

³ أحمد عبد الكاظم الموسمي. المرجع السابق. ص 243

ولقد بدا للولايات المتحدة الأمريكية أنها دخلت في مأزق كبير في العراق أشد من تواجدها في أفغانستان أما إيران فإنها أصبحت تشعر بموقف أقوى اتجاه البيت الأبيض بعد تورطها في أفغانستان والعراق، وهو ما أكدته الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدني نجاد بقوله: "نحن لسنا بحاجة لأمريكا" والقصد من ذلك أن أمريكا هي التي بحاجة إلى إيران لكي تخلصها من مأزق العراق وأفغانستان¹.

بين هذا التغيير في الاستراتيجية الأمريكية مدى المأزق الأمريكي في العراق وبالتالي فإن إيران أصبحت صاحبة الكلمة الأقوى إقليمياً خلال تلك المدة وهذا ما بينه المتحدث باسم الوزارة الخارجية الإيرانية محمد علي الحسيني آنذاك عندما صرح قائلاً: "في كل مرة تواجه إيران فيها أمريكا مشكلة أمنية خطيرة في العراق تلجأ إلى الطرق غير المنطقية مثل توجيه الاتهامات ضد الآخرين بدلاً من تبني سياسات منطقية لحل المشكلة الأمنية في تلك البلد" وفي إجابته على سؤال حول الاتهامات الأمريكية لإيران بزعزعة الأمن في العراق أجاب قائلاً: "مثل هذه البيانات لا أساس لها ومكررة وتبعث على الملل وسبيل للتهرب من مسؤوليات الحكومة الأمريكية المحتلة"².

أما فيما يخص احتلال أمريكا العراق فلم تكن تبد أي سياسة خارجية اتجاه هذا الموضوع بل قامت بدعم العراق في حربها ضد إيران مما جعل العراق تقلص من القوة الإيرانية وذلك في حرب 1980 حيث نجح العراق في الخروج من هذه الثورة محافظاً على قوته العسكرية مما حقق للولايات المتحدة الأمريكية فرصة استراتيجية مهمة، حيث تم احتواء أكبر قوتين في الخليج، كما أعطت الفرصة لأمريكا تعزيز تواجدها العسكري الدائم في المنطقة بحجة حماية أمنهم... وبمجيء جورج بوش إلى السلطة كان لا بد من إيجاد مبرر لإعلان الحرب على العراق فوجدت في ذريعة أسلحة الدمار الشامل العراقية حجة للحرب عليها، كما حدث خلاف بين العراق وواشنطن عندما أقدم العراق على احتلال الكويت في 1990 فشن البيت الأبيض حرباً مع حلفائه فيما يسمى بحرب تحرير الكويت وعملية عاصفة الصحراء³ فقد أدت حرب 1990 أو ما تعرف بحرب الخليج الثانية إلى فقدان العراق أكثر من 60% من قدراتها العسكرية ومن هنا بدا واضحاً أن حرب 2003 كانت ضمن الاستراتيجية الأمريكية منذ زمن طويل حيث واصل جورج بوش الابن ما عمل به أباه⁴.

ب- الاحتلال الأمريكي للعراق:

¹ أحمد عبد الكاظم الموسمي. المرجع نفسه. ص 244

² نفسه. ص 245

³ حرب الخليج الثانية أو عاصفة الصحراء وهو الاسم الذي أطلقته واشنطن على الحرب وذلك سنة 1990/08/02 إلى 1991/02/28 حيث قامت العراق باحتلال الكويت بعد فشل المفاوضات بينهم، فاحتشدت القوات العراقية على حدود المملكة العربية السعودية، وأدى ذلك إلى اختراق كثير من الأراضي السعودية في المنطقة الشمالية، فقامت الحرب بتشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن وافقت الأمم المتحدة على ذلك بإصدار قرار استعمال أو استخدام أي وسيلة لإخراج العراق من الكويت. لمعرفة الأسباب والحرب والأطراف المشاركة فيها: www.almrsal.com تاريخ القراءة 2017/09/26

⁴ قاسم أسماء أمينة. التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة (2003-2014). رسالة ماستر. جامعة الجبيلي

بونعامة. الجزائر، 2015. ص 84

لقد صممت الولايات المتحدة الأمريكية على حماية مصالحها الاستراتيجية في المنطقة وتتمثل أساساً في حفظ الكيان الصهيوني وسلامته، وتأمين وجود متواصل للقوات الأمريكية في الخليج العربي مع حماية مصادر الطاقة لذلك عملت واشنطن على تحقيق أهدافها وذلك من خلال تدمير القوة العسكرية العراقية والسيطرة على النفط العراقي وذلك لعدة أسباب¹:

1- حماية الانظمة التي ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية وعسكرية متينة منها دول مجلس التعاون الخليجي.

2- السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل في العراق.

3- تعتبر أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول جذرية في الفكر السياسي الأمريكي وعلاقاتها بالعالم الخارجي.

4- السعي لتأمين مجال إقليمي لا يهدد الوجود الاسرائيلي في المنطقة.

5- حماية القرن الأمريكي الجديد من خلال إزالة التهديد المباشر وهو العراق.

6- السيطرة على عملة النفط وعلى مخزونه.

7- جعل منطقة الشرق الأوسط القاعدة العسكرية المتعددة والواسعة للسيطرة والإشراف على مصالحها ومراقبة شرق آسيا.

8- هيمنة مطلقة لإسرائيل كقوة على مقدرات المنطقة حيث هدفت الحرب إلى إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، بما يضمن ويحافظ على المصالح الأمريكية مع فرض استراتيجياتها العالمية على الصين واليابان وأوروبا وغيرها من الدول المستوردة للنفط.

ث- موقف إيران من احتلال العراق:

عمدت إيران إلى اتخاذ موقف إيجابي في الحرب الأمريكية على العراق أي أنها لم تقاوم القوات الأمريكية ولم تعرقل عملياتها في نفس الوقت ولكن في الحقيقة حاولت إيران بسياساتها الخارجية وأهدافها الخفية إلى ملء الفراغ السياسي في العراق من خلال التدخل في الشأن العراقي، فبعد سقوط النظام السابق في العراق سعت إيران إلى إقامة نظام سياسي شيعي من أجل بلورة ما يسمى بالهلال الشيعي² كما عملت إيران على التأثير في العملية السياسية في العراق وذلك من خلال إبقاء الاحتلال الأمريكي في العراق لأطول مدة، كما قامت بعلاقات وطيدة مع القوى العراقية وذلك لمواجهة أي عداء تتخذه السياسات الأمريكية اتجاهها، وبالنسبة للتغلغل الإيراني فقد بدأ الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، وتنامى في ظل المحافظ محمود أحمد نجاد³.

¹ قاسم أسماء أمينة. المرجع السابق. ص 85

² الهلال الشيعي مصطلح سياسي استخدمه الملك الأردني عبد الله الثاني بن الحسين، لواشنطن بوست أثناء زيارته لأمريكا في أوائل شهر ديسمبر 2004 عبر فيه عن تخوفه من وصول حكومة عراقية موالية لإيران إلى السلطة في بغداد تتعاون مع نظام الثورة الإسلامية بتهران ونظام البعث بدمشق، لإنشاء هلال يكون تحت نفوذ الشيعة. www.ar.m.wikipedia.org تاريخ القراءة 2017/09/25

³ قاسم أسماء أمينة. المرجع نفسه. ص 86

أما فيما يخص علاقة إيران بالأكراد فهي علاقات تاريخية متناقضة بعض الشيء تعود إلى عقد السبعينات من القرن الماضي فطالما ساعدت إيران الأكراد في الثورات الكردية الشيعية ضد النظام العراقي فبعد الاحتلال توقفت علاقة الأكراد مع كل المناصب الكبيرة، فبدأت طهران بدعم علاقاتها الزعماء الأكراد من القيادات السياسية الكردية مثل جلال طالباني، مسعود يزداني وتسيير العلاقة بما يخدم مصالح الطرفين كما عملت إيران على التدخل في السياسة الخارجية والداخلية للعراق حيث على الحلفاء السياسيين في الساحة العراقية بقوة وإصرار وذلك للتحكم بمفاصل الحياة السياسية وبناء أجهزة سياسية وأمنية بما يتوافق مع مصالح طهران الاستراتيجية، كما تعمل إيران على جعل العراق ساحة تصفية الحسابات مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل منع الزحف الأمريكي في المنطقة والذي يشكل تهديدا لإيران¹.

إلا أن الواقع في العراق في عام 2008/2009 شهد مجموعة من التطورات وانعكست على نفوذ إيران ففي عام 2008 وضعت الولايات المتحدة الأمريكية العراق أمام خيار وحيد وهو توقيع اتفاقية أمنية معها تعيد تكييف العلاقة بين الدولتين، من جهة إيران أبدت رفضها الشديد من خلال هذه الاتفاقية ولكنها تكيّفت وخصوصا بعد تصريح السفير الأمريكي راين كروكر في قوله: "بالنسبة للانتقادات من الجيران وخصوصا إيران اعتقد أنها تهدف إلى جعل المفاوضات صعبة" وقد انتهت بالتوقيع التي تم تغيير اسمها إلى استجابة القوات الأمريكية في العراق².

2. إيران وملف الإرهاب:

نشرت الخارجية السعودية بيانا مفصلا يوثق بعشرات الأدلة دعم إيران للإرهاب في المنطقة والعالم، منذ استلام نظام ولاية الفقيه الحكم عام 1979 والذي اعتمد مبدأ تصدير الثورة ونشر الفتن والقلق والاضطرابات في دول المنطقة، بهدف زعزعة أمنها واستقرارها، والضرب بعرض الحائط بكافة القوانين والاتفاقات والمعاهدات الدولية، والمبادئ الأخلاقية بحسب البيان الذي نشرته وكالة الأنباء السعودية "واس" وذلك ردا على اتهامات واهية تحاول طهران نسبها للمملكة العربية السعودية التي عانت مثلها مثل الكثير من دول المنطقة من الإرهاب المدعوم من قبل النظام الإيراني بشكل مباشر أو غير مباشر³.

وذكر البيان أن النظام الإيراني يعتبر الدولة الأولى الراعية والداعمة للإرهاب في العالم، حيث أسست العديد من المنظمات الإرهابية في الداخل والخارج وذكر منها حزب الله في لبنان، وحزب الله الحجاز، وعصائب أهل الحق في العراق، وغيرهم الكثير، والعديد من الميليشيات الطائفية في عدد من الدول، بما فيها الحوثيون في اليمن، وتم إدانة تلك المنظمات من قبل الأمم المتحدة، وفرضت

¹ نفسه. ص 87

² نفسه. ص 88-89

³ <http://www.alarabiya.net/ar/iran/2016/01/20> / تاريخ قراءة المقال: 2017/08/08

عليها عقوبات دولية، بالإضافة إلى دعم وتواطؤ طهران مع منظمات إرهابية أخرى مثل القاعدة والتي أوت عددًا من قياداتها ولا يزال عدد منها في إيران، حسب بيان الخارجية السعودية¹.

كانت لبنان البداية بالنسبة لتدخل إيران حيث تم في العام 1982 اختطاف (96) مواطناً أجنبياً في لبنان بينهم (25) أميركياً فيما يعرف بأزمة الرهائن التي استمرت 10 سنوات، عمليات الخطف قام بها حزب الله والجماعات المدعومة من إيران. وفي العام 1983 تم تفجير السفارة الأميركية في بيروت من قبل حزب الله، وتسبب بمقتل 63 شخصاً في السفارة. وفي العام 1983 قام الإيراني الجنسية، إسماعيل عسكري، الذي ينتمي للحرس الثوري، بتنفيذ عملية انتحارية في بيروت استهدف مقر مشاة البحرية الأميركية، نجم عنها مقتل (241) وجرح أكثر من (100) من أفراد البحرية والمدنيين الأميركيين، التي وصفتها الصحافة الأميركية بأكبر عدد يتعرض للقتل خارج ميادين القتال².

هاجم ملك السعودية سلمان بن عبد العزيز النظام الإيراني، ووصفه بأنه "رأس حربة الإرهاب العالمي منذ ثورة الخميني وحتى اليوم"، مؤكداً عزم المملكة على القضاء على "كل التنظيمات الإرهابية أيا كان دينها أو مذهبها أو فكرها". وقال الملك سلمان في كلمة له بافتتاح القمة العربية الإسلامية الأميركية في الرياض، بحضور الرئيس الأميركي دونالد ترامب إن "المنطقة لم تعرف إرهاباً وتطرفاً حتى أطلقت الثورة الخمينية برأسها"، واعتبر أن النظام الإيراني وحزب الله والحوثيين وتنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة وجوه لعملة واحدة. واتهم طهران برفض "مبادرات حسن الجوار التي قدمتها دولنا وبحسن النية" وقال إنها استبدلت من ذلك "الأطماع التوسعية والممارسات الإجرامية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى"، وذكر أن النظام الإيراني يعمل على نشر الطائفية بالتعاون مع جماعات موالية له. وأكد أن المملكة لن تأخذ الشعب الإيراني بالجرائم التي يرتكبها نظامه. وقال "إننا عازمون على محاربة تنظيم الدولة في إطار حربنا على الإرهاب، ولذلك نعلن إطلاق المركز العالمي لمحاربة التطرف"، مشدداً على أن القضاء على الإرهاب ليس بالمواجهة فقط وإنما بالتنمية المستدامة وتابع الملك سلمان "الإسلام دين الرحمة والسماحة والتعايش"، وشدد على أن الجميع يرفض فرز الدول والشعوب على أساس ديني أو طائفي. ورأى الملك سلمان أن "بعض المنتسبين للإسلام يشوهون الدين"، وأكد أن "الإسلام دين سلام وتعايش وتسامح"، مشدداً في الوقت نفسه على رفض وإدانة فرز الشعوب على أساس ديني أو طائفي³.

3. إيران والملف النووي:

أ- دوافع إيران في صنع الأسلحة النووية:

¹ ibid.08/08/2017

² op.cit. 08/08/2017

³ <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/5/21> تاريخ القراءة 2017/08/13

كانت بداية البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه عام 1974 بهدف بناء محطة طاقة نووية في ميناء بوشهر الذي يبعد 2300 كم جنوب العاصمة طهران بتقنية ألمانية، وقد توقف العمل في بسبب أحداث ثورة الخميني والحرب العراقية الإيرانية، أعيد العمل في البرنامج عام 1992 في أعقاب توقيع اتفاق تعاون نووي مع روسيا واتسع البرنامج الإيراني بمرور الوقت ليشمل منشآت ومعامل الثقيل وتخصيب اليورانيوم في بداية الأمر غضت أمريكا الطرف عن الأنشطة الإيرانية النووية طيلة عقد من الزمن، ثم بدأ الاهتمام الأمريكي بالملف النووي الإيراني وبدأت المخاوف من استخدامه في إنتاج أسلحة نووية تساور الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ففي نهاية 2002 النقط قمر صناعي تابع لمركز أبحاث أمريكي صوراً لمعمل الماء الثقيل في مدينة أراك وفي عام 2003 أبدى مفتشو وكالة الطاقة الذرية مخاوفهم من الأنشطة النووية في منشأة نطنز وأكد التقرير أن القرائن التي اكتشفوها في منشآت مختلفة تدل على أن إيران تدير برنامجاً سرياً لتخصيب اليورانيوم منذ 18 سنة¹. ولهذا أخذ البرنامج النووي الإيراني مكانة مهمة في القضايا التي أثار الجدل الكبير في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً من طرف البيت الأبيض فبعد عام 2003 ازداد الاهتمام الأمريكي بالبرنامج النووي الإيراني واعتباره أزمة تمثل تهديداً لأمنها وأمن حلفائها توجب التعامل معها وخصوصاً بعد إعلان الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن مفتشيها قد اكتشفوا آثار مشعة بدرجة عالية من عينات مأخوذة من البيئة في إيران مما اعتبر دليلاً على أن إيران تقوم بتطوير تقنية اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة إضافة إلى تقارير أخرى لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بينوا خلالها أن إيران قد بذلت مجهوداً كبيراً في تنظيف منشآت الأبحاث والتطوير الخاصة بأجهزة الطرد المركزي لشركة كالاوي الكهربائية، إضافة إلى الإشارة بأن إيران بدأت تستعمل سادس الفلوريد اليورانيوم في عمليات الطرد المركزي التجريبية في مركز نتانز².

الدوافع الاقتصادية:

تهدف إيران إلى تأمين 20 % من الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها البلاد لاسيما في ظل الزيادة السكانية المطردة والخطط الاقتصادية الطموحة للبلاد التي تسير قاطرة اقتصادها بوتيرة تصل إلى 5% سنوياً من أجل التقليل الاعتماد على ثروتها الكبيرة من الغاز الطبيعي والنفط، لزيادة صادراتها النفطية، وضمان الحصول على المزيد من العائدات من العملة الصعبة. كما تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة عدا النفط الذي سينضب يوماً ما، فبالنسبة لصناعة الطاقة فهي تعاني من العديد من المشاكل التقنية والإدارية مما اضطر إيران إلى استيراد كميات كبيرة من البنزين للاستهلاك المحلي، فقد أنفقت إيران قدراً كبيراً من ثروتها القومية خلال فترة حكم الشاه على البرنامج

¹ ضيف الله ضيعان. العلاقات الأمريكية الإيرانية: الوجه الآخر. مركز تأصيل للدراسات والبحوث. مجلة البيان. ص 227-250

² أحمد عبد الكاظم الموسمي. المرجع السابق. ص 258

النووي لذا تم التشديد على النفقات والاهتمام بالبرنامج حتى لا تذهب المقدرات التي صرفت عليه هدرا¹.
الدوافع السياسية:

لم تعارض الدول الغربية البرنامج النووي إبان حكم الشاه، لكن المرحلة التي شهدت نجاح الثورة ظهرت فيها تباينات واعتراضات من الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ بذلك العداء الأمريكي، ويرجع سبب التباين في مواقف هذه الدول من البرنامج النووي الإيراني هو أن الشاه كان يهدف إلى تعزيز قدراته العسكرية كي يستحق بجدارة دور شرطي الخليج الحامي لحقول النفط وإمداداته عبر البحار، أما مع نجاح الثورة الإسلامية² وتحول إيران إلى جمهورية إسلامية فقد تولدت لدى النظام الحاكم الرغبة في قيادة العالم الإسلامي، وذلك بأن لإيران مكانة متميزة على الساحة الإقليمية والقيام بأدوار متعددة أبرزها المشاركة في ترتيبات أمن الخليج وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا، والاستفادة من التحولات الجارية في المنظومة الدولية واستغلال حالة الصراع الإيديولوجي لوضع استراتيجية استقطابية في العالم الثالث، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومواجهة الولايات المتحدة الأمريكية على أساس نظام قيم مستمد من الإسلام واستغلال التنعت والصلف الإسرائيلي والانحياز الأمريكي لها، كذلك استغلال السياسة الأمريكية التي مكنتها من التخلص من القوى الإقليمية المعادية لها³.

الدوافع القومية والدينية:

إضافة إلى ما سبق من دوافع فقد أسهم العامل العرقي والاثني والقومي والديني في تعزيز رغبة إيران في امتلاك الطاقة

النووية، فاختلاف إيران وشعوب المنطقة ولد لديها مخاوف من إمكانية الاضطهاد أو الاعتداء عليها من الطوائف الكبرى في المنطقة، خاصة في ظل امتلاك المسيحيين والبوذيين والهندوس واليهود وحتى المسلمين السنة، فلماذا يحرم الشيعة من امتلاكه باعتبار إيران تتعامل مع ذاتها، بأنها الدولة الممثلة للطائفة الشيعية كل هذه الاعتبارات تستخدمها إيران في التعبئة الدينية للنظام ولبرنامجها، وكذلك في علاقاتها الخارجية⁴.

الأهداف الاستراتيجية:

¹ رائد حسين عبد الهادي حسنين. البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي (1979-2010). رسالة ماجستير. جامعة الأزهر. غزة. 2011. ص 20

² الثورة الإسلامية أو الإيرانية، أطاحت بالنظام الملكي في إيران سنة 1979، شاركت في أحداثها معظم تيارات وشرائح المجتمع، ونقلت البلد لأول مرة في تاريخها إلى النظام الجمهوري المؤسس على نظرية ولاية الفقيه، استمرت أحداث الثورة الإسلامية قرابة 16 شهرا وتجاوز عدد قتلاها 60 ألفا وشكلت تحولا سياسيا إقليميا وحداثا تاريخيا واستراتيجيا شغل ولا يزال يشغل العالم. www.aljazeera.net تاريخ القراءة 2017/09/26

³ رائد حسين عبد الهادي حسنين. المرجع السابق. ص 21

⁴ رائد حسين عبد الهادي حسنين. المرجع نفسه. ص 23

للسلاح النووي دور في الاستراتيجية الإيرانية على المدى الطويل وتطوير القدرات النووية الإيرانية في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية بشكل يسمح لإيران بالقيام بدور استراتيجي على الأصعدة الإقليمية، والدولية إلى جانب

بناء القوات المسلحة الإيرانية ويمكن تلخيص هذه الأهداف في الشكل التالي¹:

- 1- افتقار إيران للأمن الإقليمي: يحيط بإيران دول جوار يربطها بها تاريخ مضطرب، لذا فإنها تشعر بالحاجة إلى إظهار نفسها كقوة متفوقة، فعلاقاتها متوترة مع العرب وباقي دول بحر قزوين، ومتأرجحة مع تركيا وباكستان وأفغانستان، وسيئة مع اليهود.
- 2- فشل السياسة الخارجية الإيرانية: نادرا ما كانت إيران قادرة على تكوين تحالفات استراتيجية مع جيرانها أو علاقات الجوار القائمة على التعاون المشترك طويل المدى، ففي عهد الشاه كانت تربطها علاقات جيدة مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، وأيضا كانت متحالفة مع تركيا وباكستان، ولكن هذه التحالفات كانت لأغراض الحرب الباردة آنذاك، ونجم عن انتصار الثورة الإسلامية، عزلة نسبية لها من المجتمع الدولي وأسهمت في نشوب الحرب العراقية الإيرانية في فساد علاقاتها مع الدول العربية.
- 3- الأهداف العسكرية والأمنية: عززت الحرب العراقية الإيرانية واكتواء إيران بنيران الأسلحة الكيماوية دون رد فعل دولي حاسم وذلك في ظل بيئة دولية لا تعرف سوى مفهوم القوة من دوافع إيران في الاستعداد لأي حروب قادمة أو مفاجئات تكنولوجية جديدة.
- 4- إدراك إيران أهمية امتلاك السلاح النووي حيث اسهمت الدوافع السياسية لإيران الهادفة إلى قيام بدور إقليمي فعال.
- 5- تصعيد التهديدات الإسرائيلية لإيران إضافة إلى رغبة إيران في تأمين نفسها اتجاه دول الخليج، والتي عقدت مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية اتفاقيات دفاعية في أعقاب حرب الخليج الثانية 1991 الأمر الذي ترتب عليه إحاطة القوات الأمريكية لإيران من عدة اتجاهات فهناك الوجود العسكري الأمريكي بالعراق غربا وأفغانستان شرقا والوجود البحري والقواعد العسكرية في الخليج جنوبا والقواعد العسكرية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا، إضافة إلى تمدد أمريكا إلى وسط آسيا والقوقاز.
- 6- قيام البيت الأبيض بتغذية خلافات إيران الكثيرة مع دول الجيران، خاصة خلافها مع أذربيجان حول بحر الخزر، وخلافها مع الإمارات العربية حول الجزر الثلاث وعملت أيضا إلى مد حلف الشمال الأطلسي (الناتو) إلى آسيا الوسطى بهدف فصل إيران من الشمال والشمال الشرقي، عن كل من

¹ نفسه. ص 24

روسيا والصين، ناهيك عن تصاعد التهديدات الإسرائيلية لإيران وتصاعد العداء بين الدولتين وتخوف إيران من ضربة عسكرية إسرائيلية لأهداف حيوية في إيران.

ب- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الملف النووي الإيراني:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تلعب منذ فترة من الزمن لعبة القط والفأر مع الإيرانيين بشأن رغبتهم المعلنة في امتلاك التكنولوجيا النووية التي يراد استخدامها في الظاهر في برنامج نووي لإنتاج الطاقة، في حين رأت واشنطن وإسرائيل أن ذلك ليس سوى جزء من نية امتلاك أكبر أسلحة نووية، وكانت جهات نووية قد أجرت زيارات لكازاخستان في العامين 1992-1993 بهدف شراء اليورانيوم متدني التخصيب لإمداد مفاعلها بالطاقة وهو ما دفع البيت الأبيض إلى تنفيذ برنامج بلغت تكلفته عدة ملايين من الدولارات للتخلص من كافة مخزونات كازاخستان من اليورانيوم على التخصيب. أيضا سعت إيران إلى التقرب من شركات فرنسية وصينية من أجل امتلاك مصانع مكتملة البناء تفيد في إنتاج سادس الفلوريد اليورانيوم، وهو الوقود المستعمل في تخصيب اليورانيوم باستخدام طريقة الطرد المركزي، وهنا أيضا ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على الفرنسيين والصينيين لوقف هذا التعاون، كما ضغطت الكونغرس على إدارة كلينتون لحملها على فرض عقوبات اقتصادية صارمة على إيران لا تشمل الاستثمارات والمبادلات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية فقط بل وتشمل كل شركة أجنبية تقوم بمثل هذه المبادلات¹.

ولكن إيران لم تتوقف عن مشروع البرنامج النووي لقطع بعض الدول عن دعمها في استثماراتها بل واصلت كل مجهوداتها من أجل تطوير البرنامج النووي، فسعت إيران إلى مدت العلاقات مع كوريا الشمالية، إلى علاقات تخص تطوير الصواريخ الباليستية، هذا ما كشفه الإسرائيليون حيث كانوا قلقين من أحد البرامج على وجه الخصوص برنامج الشهاب 3، يتراوح الصاروخ الإيراني والذي هو عبارة عن نسخة من الصاروخ الكوري الشمالي دونغ 1 ما بين 1450 كم و1600 كم مما يجعله النظام الصاروخي الإيراني الوحيد القادر على ضرب وبلوغ إسرائيل. حيث يعود التعاون الكوري الشمالي مع إيران إلى أيام الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات من القرن الماضي، عندما استوردت إيران حوالي 100 صاروخ من طراز سكود بي وإطلاق 77 صاروخ منها على العراق فيما عرف بحرب المدن عام 1988 ثم توسعت هذه العلاقة واشترت إيران بعد وقت قصير أكثر من 400 صاروخ بعيد من نوع سكود سي على شكل أطقم صواريخ تم تجميعها في وقت لاحق بإيران، غير أنه لا صواريخ سكود بي أو صواريخ سكود سي منحت إيران القدرة على ضرب إسرائيل ولهذا السبب وسعت إيران من أفق علاقاتها مع كوريا الشمالية، وأبرمت اتفاقية موسعة بيع النفط مقابل صواريخ مكنت إيران من امتلاك مكونات حوالي عشرة صواريخ من طراز نودونغ في منتصف التسعينات، وفي مايو 1993 قدم وفد

¹ سكوت ريتز. حقيقة الخطط التي يدها البيت الأبيض لتغيير النظام: استهداف إيران. تر: أمين أيوبي. الدار العربية للعلوم، ناشرون. 2007

إيراني لمشاهدة عملية ابتدائية لإطلاق الصاروخ نودونغ، وبعد أن أعجب الوفد بالصاروخ، أفيد عن توقيع إيران عقد الشراء لـ 150 صاروخ من هذا النوع¹.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول معارضة لإيران في امتلاكها للسلاح النووي، فقد جاء في تصريح ريتشارد باوتشر الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية أثناء إيجاز للوزارة الخارجية 12/13 بأن واشنطن توصلت إلى استنتاج مفاده أن إيران تعمل على تطوير قدرات تمكنها من صنع أسلحة نووية، فسارعت إيران إلى التعبير عن انزعاجها من التعليقات التي صدرت عن وزارة الخارجية الأمريكية، ورد نائب الرئيس الإيراني ورئيس منظمة الطاقة الذرية في إيران السيد أغا زاده في 17 ديسمبر 2002 بالقول أن إيران ترفض الاتهامات الأمريكية بأنها تسعى لامتلاك أسلحة نووية، ومضى أغا زاده إلى حد القول إن هذه المسألة تخص الوكالة الدولية للطاقة الذرية وليس البيت الأبيض، وفي اليوم التالي 18 ديسمبر 2002 رفض الرئيس الإيراني محمد خاتمي أيضا المزاعم الأمريكية بأن إيران تعمل على تطوير قدرات تمكنها من صنع أسلحة نووية وأعاد خاتمي التأكيد على المقصد السلمي لإيران مشيراً إلى أن إيران تعمل تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن إيران إحدى الدول الموقعة على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تسعى لامتلاك أسلحة نووية. وقال خاتمي في خطاب له: "اكتشفت إيران وجود احتياط من اليورانيوم وقامت باستخراجه ونحن عازمون على استخدام التكنولوجيا النووية في أغراض السلمية... إننا نطمئن العالم بأن إيران تستخدم كافة منشآتها المحلية لامتلاك التكنولوجيا النووية السلمية وتعتبر أنه من حقها القيام بذلك"².

إن الجدير بالذكر أن الاستراتيجية الأمريكية لإدارة أزمة البرنامج النووي الإيراني، اتسمت بقدر كبير من الثبات منذ اندلاع الأزمة وحتى الوقت الحالي، إذ كانت ولا زالت مصرّة على عدم السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم والتحول لدولة نووية على غرار دول النادي النووي، ولقد ارتكزت الإدارة الأمريكية لهذه الأزمة على ثلاثة عناصر³:

- 1- الإصرار الدائم على نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على إيران لانتهاكها معاهدة منع الانتشار النووي.
- 2- تكثيف الضغوطات على الدول التي تقدم التكنولوجيا والمعرفة والمساعدة والمساندة الفنية النووية للبرنامج النووي الإيراني وخصوصاً روسيا والصين.
- 3- المزوجة بين الخيار الدبلوماسي واحتمالات استخدام القوة العسكرية ضد إيران إذ وعلى الرغم من أنه كانت هنالك العديد من الدوافع التي تدفع الإدارة الأمريكية نحو تفعيل الخيار الدبلوماسي على الأقل لفترة محدودة.

¹ سكوت ريتز. المرجع السابق. ص 54

² سكوت ريتز. المرجع نفسه. ص 103

³ أحمد عبد الكاظم الموسمي. المرجع السابق. ص 258

ولقد استمرت الولايات المتحدة في الضغط على إيران لإيقاف العمل ببرامجها النووي إذ صرح نائب وزير الخارجية الأمريكية أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في 28 أبريل 2003 حول استراتيجية بلاده حول أو اتجاه المنطقة إذ سجل حقوق الإنسان وبرنامج الأسلحة النووية وبرنامج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ودعم الإرهاب والتدخل في السياسات الإقليمية، وأنها سوف تتخذ الإجراءات الضرورية لحماية مصالح أمريكا¹.

وقد صدر تقرير عن الكونغرس الأمريكي اتهم فيه إيران بالعمل على شراء أسلحة نووية من دول الاتحاد السوفيتي سابقا فضلا عن حصولها على صواريخ ذات قدرة بعيدة قادرة على حمل هذه الرؤوس النووية فإنها ستعزز مركزها القيادي إلى حد كبير في المنطقة ولقد كانت الاستراتيجية الأمريكية متصلة اتجاه الموقف من البرنامج النووي الإيراني، إذ كانت تعمل على رفض أي مجهود لقيام إيران نووية وبذلك رفضت وشككت باحتمالات نجاح صيغة الترهيب التي يتبعها الأوروبيون في تشرين الثاني من عام 2004 إذ أكدت الإدارة الأمريكية أن هذه الصيغة المتبعة التي تنجح أكثر من سابقتها فهذه الإدارة لم تهتم بتقديم أي إغراءات لإيران مثل ضمان حق إيران في الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية أو تقديم الوعود لإيران بأنها سوف تحصل على علاقات اقتصادية ودبلوماسية كاملة مع الغرب².

وكانت الاستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني تهدف لنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن إلا أنها فشلت في هذه المساعي، غير أنها لم تتوقف عن هذا القرار الاستراتيجي فصعدت من حدة خطابها السياسي اتجاه إيران سواء كان رسميا أو غير رسمي إذ صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لشبكة أن بي سي الإخبارية الأمريكية أن إدارته تضع نصب أعينها خيارات كافة في التعاطي مع الملف النووي الإيراني، وأنها مستعدة للجوء إلى القوة في حالة فشل الطرق الدبلوماسية في التعامل معها³.

وفي إطار تنفيذ الولايات المتحدة الأمريكية لاستراتيجيتها المتشددة اتجاه برنامج إيران النووي، زادت الإدارة الأمريكية من إصدار العقوبات على إيران، كالأمر الإجمالي الذي تم إصداره في 28 جوان 2005 الحامل لرقم 133882 والذي ينص على منع إيران من الحصول على تكنولوجيا أمريكية مطورة ومن بين ما يهدف إليه هذا الإجراء هو معاقبة الشركات والبلدان الأجنبية التي تساعد إيران على الحصول على تجهيزات ومعدات لبرامج أسلحة الدمار الشامل. وقد استمرت الولايات المتحدة الأمريكية بموقفها المتشدد والرافض للبرنامج النووي التابع لإيران واستمرت بالضغط على مجلس الأمن لتشديد

¹ نفسه. ص 259

² نفسه. ص 260

³ نفسه. ص 261

العقوبات على إيران ومن أبرز العقوبات التي أصدرها مجلس الأمن على إيران بدعم وطلب أمريكي هي¹:

- 1- حظر نقل أية مواد نووية أو صاروخية أو ثنائية الاستخدام إلى إيران باستثناء تلك التي يمكن استخدامها في مفاعلات الماء الخفيف.
- 2- منع إيران من تصدير أسلحة أو تكنولوجيا قابلة للاستخدام في برامج أسلحة الدمار الشامل.
- 3- منع إيران من الاستثمار في الخارج في مجال التنقيب عن اليورانيوم أو في أي حقل من حقول التكنولوجيا النووية.
- 4- الطلب من إيران تعليق تخصيب اليورانيوم والامتناع عن تطوير الصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نووية.
- 5- الطلب من البلدان عدم السماح بدخول أكثر من أربعين إيرانيًا على أراضيها.
- 6- فرض حظر على شراء النفط والغاز الطبيعي الإيراني.

وفيما يخص القرارات التي اتخذها مجلس الأمن الدولي على إيران في يونيو 2010 جاءت لتأكيد العقوبات التي فرضها المجلس على إيران من قبل والت ياقرت في ديسمبر عام 2006 وقام بتعليقها في مارس عام 2007 وتم توجيه المجتمع المدني بمؤسساته ضد إيران والهدف من ذلك أن أي عقوبة مرتبطة بالمجتمع المدني والتي تفرضها مؤسساته على أية دولة بتأثيرات محددة وموجهة تستهدف في هذه العقوبات إحداثها لدفع الدولة التي تخضع للعقوبات إلى تغيير سياستها التي عوقبت من أجلها، في الاتجاه الذي تريده مؤسسات المجتمع المدني والدول المسيطرة على صناعة القرار فيها، وقد نصت القرارات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على دعوة دول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية على الامتناع عن توفير التمويل لإيران باستثناء الأنشطة التنموية الإنسانية التي تقوم بها المنظمات الدولية في إيران وقد تم تشديد تلك العقوبات مرة أخرى في مارس 2008 وقد نص القرار الجديد على منع إيران من الاستثمار في الخارج في بعض النشاطات ذات العلاقة بالبرنامج النووي مثل مناجم اليورانيوم كما يتيح القرار تفتيش السفن الإيرانية في عرض البحر، كما يحظر قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في يونيو عام 2010 على كل دول العالم بيع ثمانية أنواع من الأسلحة الثقيلة خصوصاً الدبابات لإيران، كما تضمن قرار مجلس الأمن العقوبات على إيران ملاحق تتضمن لوائح بأشخاص وكيانات ومصارف إيرانية تخضع لعقوبات إضافة إلى الأشخاص، والجهات التي سبق إخضاعها للعقوبات في القرارات السابقة².

¹ نفسه. ص 264

² عبد الوهاب لوصيف. دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني. رسالة ماجستير. جامعة الحاج لخضر. الجزائر. 2012/2013. ص

لم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية من العقوبات التي صدرت من طرف مجلس الأمن الدولي بل قامت والاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات إضافية في سياق تشديد العقوبات الدولية على إيران، حيث وقع الرئيس الأمريكي باراك أوباما على العقوبات الأمريكية والتي تعتبر الأكثر قسوة على إيران وتستهدف هذه العقوبات¹:

- الحد من قدرة إيران على تمويل برنامجها النووي وزيادة عزلتها الاقتصادية الدولية.
- منع إيران من استيراد منتجات النفط المكررة مثل وقود السيارات والطائرات، والحد من وصولها إلى النظام المصرفي العالمي.

وفي هذا الصدد صرح أوباما خلال المراسيم في البيت الأبيض قبل التوقيع على العقوبات قائلا: "عبر هذه العقوبات وغيرها نحن نضر في الصميم الحكومة الإيرانية على تمويل ومواصلة برامجها النووية وأضاف أننا نظهر للحكومة الإيرانية أن أعمالها تداعيات، وأنها إذ واصلت أنشطتها النووية فإن الضغوطات ستتصاعد وكذلك عزلتها².

ج- هل تقدم الولايات المتحدة الأمريكية على قصف المنشآت النووية الإيرانية؟

إن موضوع التسليح الإيراني وخصوصا الحصول على التقنية التي قد تمكنها من صنع أسلحة نووية تعتبر خط أحمر لدى واشنطن تسعى لمنع إيران من امتلاكها، إذ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية امتلاك أسلحة نووية تهديد استراتيجي مباشر لمصالحها في منطقة الخليج الغنية بمصادر الطاقة فضلا عن التهديد المباشر لأمن إسرائيل، كما أن امتلاك إيران لأسلحة نووية يثير مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من احتمال وصول هذا النوع من الأسلحة لمنظمات إرهابية في حالة تفاقم الصراع بين طهران وواشنطن في المستقبل، كما قد يدفع دولا أخرى في المنطقة لامتلاك السلاح النووي³.

وفي موضوع السلاح النووي والجهود المبذولة من طرف الحكومة الإيرانية من أجل أن تقوم بامتلاك الأسلحة النووية، إذ أن إيران تسعى لكي تكون قوة عالمية إقليمية عظمى، بامتلاكها السلاح النووي، والصواريخ بعيدة المدى، كما أنها تتربع على مخزون نفطي، كبير إلى جانب موقعها الجغرافي المميز وسط العالم الإسلامي، فأمريكا ومحاوله تحقيق حلمها الأكبر للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط قد تتعارض مع إيران كون كل واحد له أجندته وأهدافه الاستراتيجية وقد يؤول إلى نزاع بينهما ولكن واشنطن ترى الخيار العسكري الحل الأمثل لكبح طموحات إيران لعدة أسباب منها⁴:

¹ عبد الوهاب لوصيف. المرجع السابق. ص 121

² عبد الوهاب لوصيف. المرجع نفسه. ص 121

³ ضيف الله ضيعان. المرجع السابق. ص 250-227

⁴ ضيف الله ضيعان. المرجع نفسه. ص 250-227

- الخشية من تكرار التجربة العراقية وما نجم عنها من فوضى لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة عليها حد الآن خاصة في امتلاك إيران للقدرات العسكرية والإمكانات الجيوستراتيجية والنفوذ الحيوي في منطقتي الخليج وآسيا الوسطى.
- اتساع رقعة وعدد المنشآت النووية الإيرانية العلنية منها والسرية.
- الاستخدام الخيار العسكري ضد إيران لن يجبر طهران على الاذعان لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما سيزيد من تشدد النظام واتخاذ ردود الأفعال الحماسية التي تضر بالولايات المتحدة الأمريكية.
- مخاوف واشنطن حول قضية العراق وما تكبدته الولايات المتحدة من عار لا زال يلاحقها في تجربتها الفاشلة بالعراق وخصوصاً أنها في هذه النقطة ساعدت إيران في القضاء على أعدائها على المستوى الاقليمي.
- عدم رغبة الحلفاء الأوروبيون من ضرب إيران عسكرياً.

4. إيران والأمن القومي العربي:

يرى بعض الكتاب أن هناك جملة من المخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي و التي تتمثل في المخاطر الداخلية و أخرى على المستوى الاقليمي، ويبرز الخطر الأكبر الخارجي ممثلاً بالتهديد الإيراني، فمنذ انتصار الثورة الإيرانية عام 1979 وعودة الخميني من منفاه أصبح الخطر قريباً على العرب، إذ قال الخميني: "على العرب أن يعتادوا على الحكم الفارسي" بل إن بعضهم جنح إلى أكثر من ذلك وعد إيران مساوية لإسرائيل في تهديدها للأمن القومي العربي فإسرائيل دولة محتلة للأراضي العربية وكذلك إيران في سيطرتها على الأراضي العربية في الأهواز وفي الخليج العربي، وكذلك يظهر التهديد الإيراني من خلال المشهد العراقي منذ سقوط نظام الرئيس صدام حسين والتدخلات المباشرة في شؤون العراقية الداخلية و يظهر حالياً من خلال المشهد السوري، الذي يرى فيه بعضهم أن إيران هي من تساند النظام السوري مباشرة، وكذلك من خلال حزب الله في لبنان و حركة حماس في فلسطين، و بالتالي لا أحد ينكر أنه و منذ سقوط الشاه ظهر جلياً الأطماع الجيوسياسية لإيران في منطقة الشرق الأوسط¹.

ثانياً: إيران والسياسة الخارجية قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

1- موقف الإدارة الأمريكية من البرنامج النووي عهد أوباما:

أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض، إيريك شولتس، اليوم الجمعة، أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما سيوقع على قانون تمديد العقوبات ضد إيران لمدة 10 سنوات، الذي تم اعتماده من قبل مجلس النواب والشيوخ في الكونغرس الأمريكي وقال شولتس خلال إيجاز صحفي: "أتوقع أن الرئيس

¹ معتز سلامة. إيران والأمن القومي العربي (1979-2017). مجلة آفاق عربية. العدد الأول. 2017. ص 35-46

سيوقع هذا القانون"، مشيراً إلى أن تطبيع هذا القانون عملياً لا يمثل بالضرورة التزاماً قانونياً. وأضاف ممثل البيت الأبيض: "لكننا لا نرى أن هذا القانون يعرقل خطة العمل الشاملة." وصرحت وزارة الخارجية الخارجية الإيرانية في وقت سابق، أن تمديد العقوبات يتعارض مع الاتفاقات بشأن البرنامج النووي. وأقر القانون للمرة الأولى في 1996، لتقييد الاستثمارات في قطاع الطاقة الإيراني وردع مسعاها لامتلاك أسلحة نووية. وكان من المفترض أن تنتهي فترة العمل بقانون عقوبات إيران في 31 ديسمبر/ كانون الأول، وقال أعضاء في الكونغرس إن إعادة فرض العقوبات ستكون أسهل إذا انتهكت إيران الاتفاق، وأبرم الاتفاق النووي عام 2015 بعد سنوات من الخلاف بين الدول الغربية التي اتهمت إيران بالسعي لتطوير أسلحة نووية وطهران التي قالت إن برنامجها النووي لا يهدف إلا لتوليد الطاقة. وألحقت العقوبات التي فرضت على الجمهورية الإسلامية الكثير من الضرر بالاقتصاد الإيراني، وشهد يوم 16 كانون الثاني/ يناير 2016، رفع معظم العقوبات المفروضة على إيران بعد أن قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرها، وأكدت فيه استعداد سلطات طهران، لتنفيذ البرنامج الذي اتفق عليه بعد مفاوضات طويلة، لتقليص القدرات النووية الإيرانية بشكل ملموس. وفي وقت لاحق أكد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، رفع بعض العقوبات المالية والاقتصادية المرتبطة ببرنامج طهران النووي. متحدثاً في جلسة مفتوحة للبرلمان الإيراني الأحد، قال روحاني إن أوباما "ملتزم" بوقف العمل بقانون العقوبات، الاتفاق النووي بين إيران والقوى الست الكبرى رفع عدداً من العقوبات الدولية عن طهران مقابل فرض قيود على برنامجها النووي. مع ذلك، لا تزال الولايات المتحدة محتفظة بمجموعة منفصلة خاصة بها من العقوبات، التي ستنتهي فترة العمل بها في 31 ديسمبر إذا لم يوقع أوباما على مشروع قانون تمديدها، وتوعد روحاني بـ"رد سريع" من إيران في حال قامت الولايات المتحدة بتمديد العقوبات. وقال: "نحن ملتزمون بتطبيق مقبول للاتفاقية ولكن رداً على عدم التزام أو انتهاك أو تردد في تطبيقه، سنتصرف بسرعة¹.

2- إيران والإرهاب وموقف أوباما منها:

أكد مسئول أمريكي سابق على حل إدارة الرئيس السابق باراك أوباما لوحدة كانت تحقق في تورط إيران في تمويل

"الإرهاب". ونشر موقع "ذا واشنطن فري بيبكون" الأمريكي تقريراً على لسان المسئول، بأن إدارة أوباما كانت تريد إبرام الاتفاق النووي تحت أي ظرف، وحلت الوحدات خوفاً من نتائج قد تسبب صدعاً في العلاقات مع إيران. ونقل الموقع عن ديفيد أشر، الذي عمل سابقاً مستشاراً للمبعوث الرئاسي الخاص للتحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة الجنرال جون ألن، أن إدارة أوباما كانت حريصة على إبرام الاتفاق النووي تحت أي ظرف ومهما كلف ذلك، وخوفاً من نتائج قد تسبب صدعاً في العلاقات مع إيران أو

¹ arabic.sputniknews.com. تاريخ القراءة 2017/08/20

تزيد التوتر، اختارت الإدارة حل وحدات تحقيق في عدد من وكالات إنفاذ القانون الأمريكية كانت تحقق في شبكات تمويل "إرهاب" كما في سوريا وفنزويلا. وقال الموقع، إن هذا القرار جاء متسقاً مع سياسة اتبعتها إدارة أوباما من التساهل مع إيران، حيث أبرمت صفقات تبادل أسرى مع طهران، أفرجت فيها عن إيرانيين كانوا متهمين بتهديد الأمن القومي الأمريكي، كما غضت النظر عن الحديث أو الرد على هجمة إلكترونية تعرضت لها الخارجية على يد إيران في أيلول/سبتمبر 2015¹.

3- العلاقات السرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران عهد أوباما:

كُشف النقاب عن رسائل سرية أرسلها الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" لكل من الرئيس الإيراني "حسن روحاني" والمرشد الإيراني "علي خامنئي". حيث كشفت وسائل إعلام أمريكية أن، عن تبادل رسائل سرية بين الرئيس الأمريكي وبين إيران. وذكر "موقع" واشنطن فري بيكون "المقرب من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، نقلاً عن مصادر مطلعة إن "أوباما" بعث رسالتين خاطب من خلالها كلا من الرئيس الإيراني حسن روحاني والمرشد الإيراني علي خامنئي، وأن الرسالتين أرسلتا أواخر شهر آذار الماضي. وأضاف الموقع أن أوباما خاطب خامنئي وروحاني، ودعاهما إلى "التعاون المشترك من أجل حل القضايا والأزمات المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط". كما ذكر "أوباما" في رسالته لخامنئي إلى أنه يريد انتهاز الفرصة المتبقية قبل انتهاء ولايته، للعمل المشترك مع إيران بخصوص أهم القضايا المثارة في المنطقة، قائلاً: "لم يبق لموعد انتهاء ولايتي في الرئاسة الأمريكية وقتاً طويلاً، وأريد أن نتعاون بصورة مشتركة لحل أهم الأزمات الإقليمية في سوريا والعراق واليمن". وأبدا الرئيس الأمريكي استعداداه للمشاركة في أي مؤتمر يعقد لهذا الشأن ولا يوجد مشكلة في اجتماعه مع الرئيس الإيراني في حال كان الرد إيجابياً من قبل إيران، حسب ذات الموقع. وأكد "واشنطن فري بيكون" أن القادة الكبار للبلدين في طهران وواشنطن وافقوا على إجراء هذا اللقاء بين الرئيسين، وأن القادة الإيرانيين قد أعلنوا أن الأبواب مفتوحة أمام الدبلوماسية. فيما أفاد الموقع أن اللقاءات الأخيرة التي تمت بين رئيس البنك المركزي الإيراني، "ولي الله سيف"، ووزير الخزانة الأمريكي، "جيكوب لو"، وأيضاً وزير الخارجية الإيراني "محمد جواد ظريف"، ونظيره الأمريكي، "جون كيري"، في نيويورك، هي جزء من التحضيرات للقاء الرئيسين الأمريكي والإيراني المحتمل. وأوضح الموقع أن الخلافات بين أجنحة النظام الإيراني تظهر أن القادة الكبار في إيران لم يقرروا موعد إجراء اللقاء بين أوباما وروحاني. ولم يدحض المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، جون كربي، تقرير "واشنطن فري بيكون"، واكتفى بالقول: إنه لا يريد التعليق على الموضوع. يشار أن

¹ www.alwatanvoice.com. تاريخ القراءة 2017/08/20

في تموز 2015، كشفت صحيفة "الصنديا تايمز" البريطانية أن الرئيس الأمريكي ينوي زيارة طهران في عام 2016 ووضع بصمة تاريخية عبر إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران¹.

ثالثاً: تداعيات السياسة الخارجية الأمريكية لترامب ضد إيران

1- السمات الرئيسية لسياسة ترامب الخارجية.

على الرغم من أن تصريحات المرشحين للانتخابات الرئاسية الأمريكية لا تأخذ على محمل الجد، في أغلب الأحيان، فهي للاستهلاك الداخلي، بسبب شدة التنافس الانتخابي، إلا أن النظر لمضامين السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، من واقع الخطابات مصدر التحليل، فإن هناك مجموعة من عوامل التغير عن سياسة إدارة أوباما ومجموعة من عوامل الثبات، يمكن من خلال استعراضها، فهم طبيعة التحولات المحتملة في السياسة الخارجية الأمريكية، حال وصول ترامب للسلطة، بعد انتخابات نوفمبر 2016²:

- السمة العامة أو النزعة الأساسية التي يعمل من خلالها ترامب تعتمد على عقلية قومية بخلاف العقلية العالمية التي يستند إليها أوباما فترامب يمجّد الدولة القومية ويعتبرها أساس التحرك في سياسته وأن المصالح القومية فوق كل اعتبار.
- التعامل مع أوروبا يشهد تحولاً عن إدارة أوباما، فاستراتيجية أوباما في 2015 أكدت على ضرورة العمل مع الحلفاء في أوروبا ودعمهم بل أشارت إلى مساعدتهم فيما يتعلق بالتوسع الروسي وتأمين احتياجاتهم من الغاز والاحتياجات النفطية بدلاً من الاعتماد على روسيا وذلك بتوفير تكنولوجيا الغاز الصخري Shell oil في المقابل يتبنى ترامب لهجة حادة بصدد أوروبا وبصدد التعاون معهم وبصدد الإنفاق العسكري لأعضاء الناتو، وبالرغم من أن إثارة هذا الأمر ليس جديداً في أروقة صنع السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن ما ذهب إليه ترامب يتجاوز التعامل السابق، بالرغم من أن هناك تعديلات في معدل الإنفاق مؤخراً يقارب الحد الذي تطلبه الولايات المتحدة .
- روسيا في إدارة أوباما لم تقابل بهذا الترحيب والرغبة في التعاون بشكل واسع بل وصل إلي فرض العقوبات والتعامل معها بشكل عدائي على خلفية أزمة أوكرانيا، ولم يتم بالتنسيق معها إلا في حدود الضرورة التي تحتم عليه التنسيق ولاسيما في الشأن السوري.
- توجه ترامب نحو الشرق الأوسط أكثر ميلاً لإسرائيل ودول الخليج على عكس التوجه نحو إيران كما كان الوضع من إدارة أوباما . كما أن التعامل مع الحلفاء من الأنظمة في المنطقة ربما يكون أبرز في سياسة ترامب، بحيث يختلف فيه عن تأخر أوباما في تعاونه مع تلك الأنظمة كالنظام المصري على وجه الخصوص وعدم إظهار عداً مباشراً لثورات الربيع العربي كما هو

¹ <http://www.rasd-sy.net> تاريخ القراءة 2017/08/20

² منصور أبو كريم. أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب. مركز رؤية للدراسات والأبحاث، غزة. ص 6-7

- الحال مع ترامب .كما أن الموقف من القضية الفلسطينية في عهد أوباما، المعلن منها فقط، يعتبر مغايرا للموقف المعادي الذي أعلنه ترامب صراحة ورفضه للتسوية الفلسطينية الإسرائيلية.
- توجهات ترامب ضد تنظيم الدولة أكثر حدة وعنفا ورغبة في القضاء السريع بخلاف موقف أوباما الذي لم يتخذ خطوة عسكرية ضد التنظيم، وإن كانت سياسة أوباما قد حققت أهدافها فيما يتعلق بحماية المصالح الأمريكية في المنطقة.
 - الإسلام السياسي حتى كمفهوم شهد تغيرا في خطاب ترامب. فأوباما كان يتعامل مع الإسلام السياسي بتعريف مستقل عن الإرهاب على خلاف ترامب الذي غالبا ما يجعلهم مترادفين، فأوباما لم يعادي كل تيارات الإسلام السياسي ويتعامل معها على أنها تنظيمات إرهابية أما ترامب فهو يدين الإسلام السياسي ويتهم أوباما أنه ساند وصول الإخوان المسلمين للحكم.
 - يشهد الملف السوري عدة اختلافات بين توجهات ترامب، وسياسات أوباما، أولها فكرة التدخل العسكري التي لم يقم بها أوباما ولكنه أعلن عنها في وقت من الأوقات، وهو ما يخالف موقف ترامب الذي يرفضها تماما ويرى أنه يجب تركهم يحاربون بعضهم البعض دون تحمل أعباء تدخل عسكري، وثانيها، الموقف من بشار الأسد، فترامب ظهر أكثر وضوحا بقبول الأسد وتفضيله على مشهد الفوضى الذي يخلفه وطالما أن الأسد يحارب تنظيم الدولة فهو لا يري ضرورة رحيله، وثالثها الموقف من التدخل الروسي في سوريا فهناك معارضة، على الأقل علنية، من قبل إدارة أوباما، لكن ترامب يبدو وكأنه مرحب بهذا التدخل في ظل أنه يحارب تنظيم الدولة ويخدم أهم أهدافه في سياسته نحو الشرق الأوسط.

2- أبرز ملامح السياسة الخارجية في عهد ترامب

يتبنى الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب مجموعة من المواقف المختلفة، التي تبدو أنها متعارضة مع سلفه الرئيس بارك أوباما، حول كثير من القضايا الدولية والإقليمية، فهو من أتباع مبدأ العزل والانكفاء الداخلي بهدف اعطاء الأولوية للاقتصاد على القضايا الدولية الأخرى، فهو لا يريد أن تلعب أمريكا دور شرطي العالم، عبر التدخل في الأزمات والصراعات، إلا التي كانت مرتبطة بتحقيق مصالح أمريكا بالدرجة الأولى وعندها يكون التدخل مبرر من أجل تحقيق مصالح الولايات المتحدة المختلفة. ومن خلال خطاباته الأساسية، والتي تم الاعتماد عليها في هذا التحليل يمكن الوقوف على عدد من المبادئ أو المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية للمرشح الرئاسي دونالد ترامب¹:

- 1- يتبنى ترامب في سياسته الخارجية مبدأ "أمريكا أولا" كالمهدف العام من سياسته الخارجية بمعنى أنه لا يجب على أمريكا أن تؤمن مصالح غيرها أو تضعها في اعتبارها بالقدر الحالي، مع ضرورة

¹ منصور أبو كريم. المرجع السابق. ص 8

الالتزام بالمصالح الأمريكية والتعامل معها على أساس أنها الدافع الأساسي لأي تحرك على مستوى السياسة الخارجية. فأمريكا ليس عليها أن تتحمل عبء حماية أو دفاع عن دول أخرى دون مقابل.

2- يعد ترامب من أصحاب مبدأ العزلة في السياسة الخارجية حيث يرى أن الولايات المتحدة ليس عليها أن تتدخل في تنظيم شؤون العالم من حولها وحل مشاكله ويتجنب في سياسته الحديث عن العالمية، لذا يغلب على خطابه الروح القومية بل ويعظم من أهمية الدولة القومية كما أشار صراحة في خطابه عن سياسته الخارجية.

3- لا يؤمن ترامب بفكرة التدخل الإنساني كأساس أو دافع للتدخل في الشأن الداخلي للدول. فطالما الأمر لم يمس المصالح الأمريكية فلا داعي لتورط القوات الأمريكية والسياسة الأمريكية في هذا الشأن. لكن عندما يتعلق الأمر بمصالح الولايات المتحدة يجب عليها التدخل العسكري الأحادي الذي لا تعتمد فيها على أطراف أخرى.

4- يقف ترامب ضد الهجرة فهو أكثر توجها للتأكيد على أن الولايات المتحدة الأمريكية تقتصر على مواطنيها، فهو يسعى إلى تقليص معدل الهجرة إليها، بل يصل أحيانا إلى اتخاذ قرارات منع فئات معينة من الدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية

مما يعني أن ترامب سوف يتبنى استراتيجية جديدة تركز على مصلحة أمريكا أولا، عبر تبني سياسة خارجية تقوم على تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بعيدا عن العواطف والقضايا الإنسانية، فهو يتجنب الحديث عن العالمية لذا يغلب على خطابه الروح القومية بل ويعظم من أهمية الدولة القومية كما أشار صراحة في خطابه عن سياسته الخارجية.

3- موقف دونالد ترامب من الصراع السعودي الإيراني:

تكتسب الانتخابات الرئاسية الأمريكية، التي تجري كل أربعة أعوام، أهمية كبيرة، نظرا لأن الولايات المتحدة لا تزال تقف على رأس هرم النظام الدولي، وتتشابك في الكثير من أزماته وتفاعلاته، ومنها منطقة الشرق الأوسط. ورغم أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تحكمها العديد من الثوابت، والمحددات، والمصالح، بغض النظر عن طبيعة الإدارة ما إذا كانت جمهورية أو ديمقراطية، ورغم أن عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تقوم على المؤسسات، وليس الأفراد، فإن شخصية الرئيس الأمريكي والفريق الرئاسي المعاون له في الإدارة تؤثر بشكل كبير في تلك السياسة، سواء من حيث التدخل، أو الانعزال، أو من حيث آلياتها ما بين استخدام الأدوات الصلبة، مثل القوة العسكرية، والعقوبات والضغط السياسية، وبين الآليات الناعمة، مثل المساعدات، والاحتواء، والحوار، والدبلوماسية¹.

¹ منصور أبو كريم. المرجع نفسه. ص 9

يرى الدكتور "سعيد اللاوندي" خبير العلاقات الدولية بمركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية أن فوز ترامب سيكون له تأثير ايجابي جدا على الشرق الاوسط. رغم أن الولايات المتحدة لها سياسات ثابتة تجاه بعض القضايا، ولكن الجمهوريين سيحاولون تهدئة الاحتقانات في الشرق الأوسط خاصة وأن ترامب القى باللوم على ادارة اوباما في ادارة أزمات خاصة العراق وأعرب اللاوندي عن توقعه بأن يشهد دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط اختلافا كبيرا، وعزا توقعه إلى ما تضمنته خطابات ترامب خلال الحملة الانتخابية.

فمن المرجح أن يحدث وصول ترامب للبيت الأبيض تغييرا في المشهد في الشرق الأوسط من حيث إعادة ترتيب الأوراق والتحالفات في المنطقة، ويمكن أن تشهد تحولا في الانتقال من التحالف مع إيران إلى العودة مرة أخرى للتنسيق مع الأنظمة العربية السابقة، وقد يكون لها علاقة تقارب قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسهم دول الخليج ومصر، وسيتم بناء هذه العلاقات على أولوية حماية إسرائيل، وربما ينتج تحالف ثلاثي "إسرائيلي أمريكي سعودي" ينسجم مع ما توارد مؤخرا عن تطورات في العلاقات السعودية الإسرائيلية وربما يكون رباعي بإضافة مصر، و أشار ترامب إلى أهمية التعاون مع دول الخليج التي لا تملك سوى المال، وفق قوله ثم أوضح أنه لا يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدرب أي أفراد معارضين أو ثوار دون معرفة ما الذي سيفعله هؤلاء فيما بعد دون ضمانات لتحركاتهم القادمة، لذا لا يحبذ ترامب أي تغييرات جذرية في المنطقة، ويدعو لدعم الاستقرار و احكام السيطرة على المنطقة، مؤكدا أن بقاء رجال أقوياء حتى وإن كانوا مستبدين أفضل من الفوضى التي صنعتها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي يعني أن ثنائية الصراع بين السعودية و دول الخليج ضد إيران، يمكن أن تميل لصالح السعودية ودول الخليج، بسبب ما أعلنه عنه، نحو التزامه نحو دول مجلس التعاون الخليجي، على حساب إيران، في مخالفة لتوجه أوباما في أثناء فترة حكمه ولاسيما الأخيرة هذه النقلة قد ينتج عنها إعادة توازنات القوي في المنطقة بشكل واضح، بما ينعكس على الدور الإيراني المتزايد في أكثر من بقعة، خاصة إذا تعاملت إدارة ترامب مع إيران كأحد روافد دعم الإرهاب، كما أشار ترامب في خطابه أكثر من مرة، أي أن العلاقات بين إيران و إدارة ترامب ربما تعود لنقطة الصفر، و في المقابل سيكون على رأس قائمة الحلفاء في المنطقة إسرائيل لأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تخرج إسرائيل من أي محاولة لتنسيق في الشرق الأوسط حسب توجه ترامب، فإستراتيجية ترامب هي مزيج من التركيز على الداخل الأمريكي والتعاون مع الحلفاء ولكن بمقابل¹.

¹ نفسه. ص 10

4- موقف دونالد ترامب من إيران والبرنامج النووي:

مع وصول الملياردير الجمهوري دونالد ترامب إلى البيت الأبيض بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، بات الاتفاق النووي الإيراني في خطر، حيث قام ترامب بالإعلان و التصريح مرارا خلال حملته الانتخابية بأنه سيقوم بعمل "تعديلات جذرية" على الاتفاق النووي الإيراني الذي تم في 2015 بعد سنوات من المفاوضات المستمرة، حيث أن اعتراضه يأتي من النتائج التي حققتها إدارة الرئيس المنتهي صلاحيته أوباما في هذا الملف و التي يرى ترامب أنها مهيبة للوم. أ و تصفها في موقف ضعيف أمام أحد أكبر أعدائها طبقا لما نشرته صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية، وقال مستشار ترامب وليد فارس لشبكة سي إن إن، أن ترامب يعتزم مراجعة الاتفاقية بشكل كامل ثم إرسالها للكونغرس الأمريكي للتصويت عليها و من ثم مطالبة الإيرانيين بعمل بعض التعديلات وأنه سيكون محادثات حول تلك الاتفاقية.

يعارض ترامب الاتفاق النووي مع إيران ويقول أنه قادر على التفاوض على صفقة أفضل، فترامب بدا تارة أنه مستعد للتراجع على الاتفاق و تارة يقترح أن التراجع عنه استراتيجية سيئة، ويقول ترامب أنه سيقوقف البرنامج النووي الإيراني بأي وسيلة ضرورية كما و يؤيد زيادة العقوبات الاقتصادية لأكثر مما كانت عليه من قبل الاتفاق، وأعرب ترامب عن دعمه الكبير لإسرائيل كشريك عسكري واقتصادي، ويؤيد ترامب التحالف الوثيق مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ويؤيد الهجوم الإسرائيلي الأحادي على إيران ويحدد ترامب ثلاث نقاط مع الملف الإيراني وهي¹:

- 1- لا بد من الوقوف أمام المحاولات الإيرانية لدفع المنطقة لحالة عدم الاستقرار والسيطرة عليها في إيران تمثل الخطر على المنطقة وتهدد استقرار العديد من دول المنطقة، كالعراق وسوريا ولبنان واليمن وليبيا والمملكة السعودية، وتدعم التنظيمات الإرهابية كحزب الله في لبنان وحماس في غزة.
- 2- يجب إعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران لأنه اتفاق كارثي، على حد وصفه فلايد من إلغاء الاتفاق أو إعادة النظر فيه مرة أخرى لتعديله لأنه لا يمثل المصالح الأمريكية ويضر بأمن إسرائيل ومصالحها بشكل مباشر، وعلى أقل تقدير فلايد من وضع محددات بخصوص الاتفاق تضمن وضع إيران تحت مساءلة بشكل تام ويعزز من عدم محاولة إيران اختبار أسلحتها والذي لم ينص الاتفاق على منعه.

- 3- تفكيك شبكات إيران الإرهابية العالمية فإذا كانت إيران تمتلك شبكة قوية فالولايات المتحدة الأمريكية تستطيع بقوتها السيطرة على إيران.

ومن جهة أخرى أكد وزير الخارجية الأمريكية أن ليس هناك ما يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من الانسحاب من الاتفاق الذي أبرم في سنة 2015 مع إيران بشأن برنامجها النووي، إذ ما أراد الرئيس

¹ نفسه. ص 11

الأمريكي ترامب ذلك. أما الخبير الدبلوماسي جاي سولومون أقر في صحيفة وول ستريت جورنال أن هناك طريقة قد يستطيع ترامب النجاح بها في إعادة المفاوضات مع طهران حول الملف النووي عن طريق العمل بشكل مكثف مع روسيا للضغط على إيران للقبول بالشروط الأمريكية الجديدة، وهذا يؤكد خبير شؤون الشرق الأوسط في معهد واشنطن للشرق الأدنى أندرو تابلر، إن لموقف ترامب تأثير أكبر من مجرد افتعال أزمة مع إيران، حيث أن ترامب لا يرى أبعاد افتعال أزمة جديدة مع إيران خصوصاً إذ ما كان يطمح للعمل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مناطق الصراعات في الشرق الأوسط¹.

¹ نفسه. ص 12

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب.. السعودية وإيران

مهند دويك
أستاذ دكتور في العلوم السياسية
جامعة قرطاج- تونس

مقدمة

يحمل كل رئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المبادئ والأهداف، التي يحاول تحقيقها خلال فترة رئاسته، وتعتبر هذه الأهداف والمبادئ جزءاً من استراتيجية الرئيس أو الحزب الحاكم، لذلك دراسة السياسة الخارجية تتطلب فهماً دقيقاً لمختلف مخرجات السياسة الخارجية من أهداف ووسائل وأدوات وعوامل ومحددات مؤثرة، بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجية يمكن أن تدرس في ضوء تفاعل صناعات القرارات وبيئتهم الداخلية، وإن ما يميز قرارات السياسة الخارجية عن بقية القرارات أنها تخضع لتفاعل فريد من نوعه، إلا وهو التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية، وما يحتويه ذلك التفاعل من ضغوط مختلفة ومتعارضة.

ويتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية التي تسعى لتحقيق أكبر قدر من المصالح القومية، لاستخدام العديد من الوسائل والأدوات أهمها الدبلوماسية، والقوة العسكرية، والأدوات الاقتصادية، كما قد تلجأ إلى أساليب أخرى كالدعاية وأعمال التجسس. وإن مدى توفر هذه الوسائل قد يتيح للدولة حرية وقدرة أكبر على تنفيذ أهداف السياسة الخارجية، والواقع أن أهمية أدوات السياسة الخارجية لا تتبع فقط من أهميتها لتحقيق الأهداف ولكن أيضاً من كونها عاملاً مؤثراً في مسار السياسة الخارجية. حيث أصبح القرار السياسي الخارجي يتأثر ويؤثر بكثير من العوامل والمتغيرات، حيث تلعب هذه المتغيرات دوراً مؤثراً سلبياً أو إيجابياً في السلوك السياسي الخارجي، حيث يتوقف هذا التأثير على طبيعة هذه المتغيرات من جهة، وكيفية إدراك تأثيرها من قبل صانع القرار السياسي الخارجي من جهة ثانية، وعندما نجد أنفسنا أمام حاجة إلى دراسة السياسة الخارجية لدولة ما، يكون أمامنا دراسة مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي تلعب دوراً فعالاً في شكل السياسة الخارجية لتلك الدول. ومنذ أن أعلنت النتائج الأولية عن فوز المرشح الجمهوري "دونالد ترامب" بالانتخابات الرئاسية الأمريكية، ثار الجدل في داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها حول الطبيعة الشخصية للرئيس ترامب، ومضامين خطابه السياسي، الأمر الذي فتح الباب أمام طرح مجموعة من التساؤلات حول ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وقضاياها الأساسية؟ وهل هذه السياسة سوف تكون استمرار لسياسة الرئيس الجمهوري السابق جورج بوش الأب؟ أم سوف تكون مختلفة عن تبني نهج القوة الخشنة؟ وأين تتقاطع وتختلف من سياسة سلفه باراك أوباما؟

أولاً: الجدل المثار حول انتخاب ترامب

أثار انتخاب دونالد ترامب مرشحاً للحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية عاصفة من الانتقادات والتساؤلات التي تركزت حول شخصية الرجل وخبرته السياسية، وأسلوب أدارته للولايات المتحدة في حالة فوزه بالانتخابات الرئاسية، حيث تسأّل "كريستوفر هيل" مساعد وزير الخارجية الأميركي

الأسبق كيف أنتج الحزب الجمهوري مرشحاً رئاسياً يحمل رؤية باهتة قاتمة لآفاق أميركا حتى أنه يتصور أن البلاد انزلت إلى هاوية قد لا تخرج منها أبداً، وفي حين لا يزال قسم كبير من العالم يتطلع إلى الولايات المتحدة طلباً للزعامة الدولية الحكيمة، فإن المؤتمر الوطني الجمهوري في كليفلاند -حيث جرى ترشيح ترامب رسمياً- لم يعرض شيئاً سوى الخوف والكراهية. كان ذلك أحد العناصر اللافتة للنظر في الخطاب الذي ألقاه ترامب في المؤتمر الهجوم الذي شنّه على آخر إدارة جمهورية. فوصف جورج دبليو بوش بأنه متآمر مع هيلاري كلينتون في تشابكات وتعقيدات خارجية متنوعة، مثل الحروب والأسوأ منها الاتفاقيات التجارية. حيث وجدت مؤسسة الحزب الجمهوري فترة الانتخابات التمهيدية في حيرة من أمرها، تتساءل كيف من الممكن أن يحدث شيء مثل ترشح ترامب، على سبيل المثال، في مارس/آذار 2016، وقّع المئات من المستشارين الجمهوريين، الذين يمثلون طائفة واسعة من وجهات النظر في السياسة الخارجية على خطاب مفتوح أعربوا فيه عن معارضتهم لترامب، ورغم أن بعض هؤلاء المستشارين دعموا ترامب هذا الخريف، بعد أن "أطمئنا" إلى التزامه بوجهات نظرهم، فإن أغلبهم لن يفعلوا.

وفي هذا السياق نشر موقع "ميدل إيست" تقريراً تحدث فيه عن تداعيات نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط، في الوقت الذي يشهد فيه التنافس بين دونالد ترامب وهيلاري كلينتون قبل أسابيع قليلة تفصلهما عن حسم السباق نحو البيت الأبيض. وقال الموقع، في التقرير الذي نشره موقع "هيل نيوز" إن المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون تعتبر أكثر ذكاء وعقلانية، وتحظى بدعم واحترام أبرز زعماء وقادة العالم، بينما يبدو ترامب أكثر تهوراً، وأقل معرفة بالتعقيدات السياسية التي تحكم العالم، ما يساهم في صناعة أعداء جدد للولايات المتحدة وخسارتها لحلفائها التقليديين. وتثير هذه التناقضات في المشهد السياسي الأمريكي قلق المجتمع الأمريكي حول المستقبل السياسي للبلاد. وذكر الموقع أن الاختيار بين المرشحين هيلاري كلينتون ودونالد ترامب، في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، كان يخضع لمعايير مختلفة ويصبح الخيار أصعب عندما يتعلق الأمر بمدى تأثير السياسة الخارجية لكل مرشح منهما على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وأضاف الموقع أن دونالد ترامب يتبنى مواقف معادية للتدخل العسكري في الشرق الأوسط، ويشكك دائماً في مدى نجاعة هذه الاستراتيجية في العراق وليبيا، بهدف مساعدتها على صناعة الديمقراطية، أو الإطاحة بأنظمة تتعارض معها.

وذكر الموقع أن مواقف المرشح الجمهوري دونالد ترامب حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، تتسم غالباً بالتناقض وعدم الوضوح، حيث كان ترامب الذي يعارض اليوم التدخل الأمريكي في العراق، من بين أبرز المساندين للغزو الأمريكي قبل أشهر قليلة من بدايته، وخلال تصريح له على إحدى الإذاعات الأمريكية في ذلك الوقت أكد أنه يقف إلى جانب الحرب. وأضاف الموقع أن هذه التناقضات لا يمكن أن تحجب عنا تبنيه لسياسة معارضة التدخل العسكري في الشرق

الأوسط خلال حملته الانتخابية ومراهنته عليها لكسب أصوات الأمريكيين. وفي إحدى تصريحاته ذكر ترامب أن "الوضع اليوم في الشرق الأوسط أصبح أسوأ مما كان عليه، قبل أن تقحم الولايات المتحدة نفسها في حروب لا زالت مستمرة منذ 15 سنة، أو تتفق مليارات الدولارات في هذه الحروب، وتقعد آلاف الجنود في ساحات المعركة". وذكر الموقع أن عقيدة ترامب تقوم أساساً على معارضة التدخل العسكري في الشرق الأوسط، إلا إذا كانت هناك شبهات حقيقية حول وجود خطر مباشر على أمن الولايات المتحدة الأمريكية، سواء عن طريق تنظيم الدولة أو تنظيم القاعدة. وهذا هو جوهر الاختلاف ما بين استراتيجية ترامب مع كلاً من بوش الأبْن وأوباما، عبر تقنين التدخل بما يخدم المصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: الرئيس ترامب واستراتيجية القوة الخشنة

يتسم النظام السياسي الأمريكي بالثنائية الحزبية، والتناوب على تولي مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية بين الحزب الجمهوري ذو الصبغة المحافظة والحزب الديمقراطي ذو الصبغة الليبرالية المتحررة، لذلك لكل حزب سياساته الخاصة التي يعمل على تطبيقها عند وصوله لسدة الحكم، ويعد الخطاب السياسي لكل رئيس أمريكي أحد أبرز الأدوات والوسائل التي يستخدمها بهدف توضيح رؤية إدارته للسياسة الخارجية نحو العالم بأسره. ومن الضروري الإشارة إلى أن كل رئيس أمريكي جديد يأتي وفق أجندة تعمل على تنفيذ مجموعة من الخطط الاستراتيجية المرسومة مسبقاً، نحو جميع القضايا المرتبطة بالمصلحة الأمريكية العامة.

واعتمد الحزب الجمهوري في ظل حكم الرئيس جورج بوش الأبْن على امتلاك أحادي للقوة الشاملة لحماية الأراضي الأمريكية، وتدعيم هيمنة الولايات المتحدة وفق رؤية ومنظور المحافظين الجدد اليمينية، التي كانت مهيمنة في ذلك الوقت، حيث أن إدارة بوش الأبْن قد جاءت إلى الحكم وهي ترفع شعارات وتتبنى سياسات في ظل هيمنة "المحافظين الجدد" على محاور صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وتقوم على فكرة إدارة ظهر أمريكا للعالم، والحديث عن أنه "إذا تكلمت أمريكا فيجب أن يستمع ويطيع العالم"، انطلاقاً من منطق ضرورة فرض الهيمنة الأمريكية على العالم بالقوة وأصبحت السياسة الخارجية الأمريكية تعتمد على القوة في ظل مفهوم جديد للأمن القومي، حيث أصبح يتعدى الحدود الأمريكية ليشمل أي تهديد مستقبلي للأمن والمصالح الأمريكية، وقد رفضت النقيض بالأمم المتحدة والتحالفات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ورفضت أيضاً المشاركة والتوقيع على اتفاقيات ومعاهدات دولية، تحد وتحجم من التحرك الأمريكي خارجياً، ناهيك عن التأييد المطلق لإسرائيل، هذا فضلاً عن الحديث عن تعزيز الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، انطلاقاً من قناعة مفادها أن هناك ارتباط بين النظام السياسي والثقافة المجتمعية والنظام التعليمي بالشرق الأوسط وتاريخ الإرهاب.

وأعطت الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط؛ أهمية كبيرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث تم الربط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بين الإرهاب وغياب الديمقراطية في الشرق الأوسط، وفي حقيقة الأمر كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد للحفاظ على مصالحها الكبرى في الشرق الأوسط على استراتيجية تقليدية لم تتغير منذ الحرب العالمية الثانية كثيراً، بالرغم من التعديلات التي طرأت عليها، وكان الهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو الحفاظ على الوضع القائم في الشرق الأوسط . حيث أصبحت الولايات المتحدة تنظر إلى الأوضاع الداخلية في عدد من دول الشرق الأوسط، على أنها تمثل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، على أساس أن هذه الأوضاع تمثل تربة خصبة لنمو الإرهاب والتطرف، وقدمت وزيرة الخارجية الأمريكية “كونداليزا رايس” إطاراً نظرياً لفهم طبيعة هذه التهديدات حيث تحدثت قائلة: ” إن طبيعة النظم أصبحت أكثر أهمية من حيث توزيع القوى في عالم اليوم وإن هناك مصدراً جديداً لتهديدات الولايات المتحدة في عالم اليوم، هو ما أطلقت عليه التهديدات الناتجة من التفاعلات داخل ما يسمى بالدول الضعيفة والفاشلة، فالدولة الضعيفة والفاشلة هي الطريق الذي يسهل انتشار حركة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل.

وقد شكلت أحداث 11 من سبتمبر تحدياً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية ولأمنها القومي، مما جعلها تقوم بمراجعة منظومة الأمن القومي الأمريكي، بهدف سد الثغرات التي كشفت عنها تلك الهجمات، والعمل على منع حدوثها في المستقبل. وقد أدت هذه الأحداث إلى ازدياد عدد التدخلات الأمريكية في شؤون الدول الأخرى؛ حيث بدأ صانعو السياسات الأمريكية يتساءلون عما إذا كانت الأنظمة السلطوية في الشرق الأوسط تستطيع الاستمرار في المحافظة على المصالح الأمريكية. ومن الواضح أن إدارة بوش الأبْن كانت تعتقد أن الطريقة المثلى لذلك هي تعزيز الديمقراطية والإصلاحات على نطاق واسع في الشرق الأوسط من خلال استخدام القوة الخشنة التي مارستها في المنطقة العربية، والتي نتج عنها إسقاط أنظمة سياسية وممارسة ضغوط سياسية واقتصادية على أنظمة أخرى . ولكن يبقى التناقض الرئيسي والعقدة المتفجرة في عقيدة بوش الأبْن في حربه ضد الإرهاب، في التناقض بين الشعارات النظرية للسياسة الخارجية الأميركية بالنسبة لنشر الديمقراطية في العالم العربي، وبين التطبيقات العملية للحرب على الإرهاب والتي عززت أمن الأنظمة العربية المتسلطة والتي ترتبط مع الولايات المتحدة بصلات أمنية وعسكرية وثيقة، استغلت الأنظمة المتسلطة في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى من العالم هذا الهوس الرسمي الأميركي من أجل اقتناص مساعدات أميركية سياسية واقتصادية عبر اختلاق تهديدات تتكرر دورياً.

وتعتبر هجمات 11 من سبتمبر نقطة تحول أخرى في تاريخ الولايات المتحدة وبالتحديد في مجال سياستها الخارجية تجاه حلفائها التقليديين في الشرق الأوسط، حيث طفا على السطح تساؤل طرح على صناع السياسة الخارجية الأمريكية، وهو هل تساند الولايات المتحدة حلفاءها من الأنظمة التقليدية والدكتاتورية في الشرق الأوسط، لضمان الاستقرار واستمرار الوضع القائم على حساب أولويات السياسة

الخارجية ومصالحها الجديدة التي تؤكد دفع التنمية السياسية والديمقراطية في المنطقة . وبعد هذه الهجمات تبنت الولايات المتحدة استراتيجية لمحاربة الإرهاب قامت على مبدئين أساسيين، هما من جهة (الضربة الاستباقية) لحماية الأمن الحيوي الأمريكي داخلياً وخارجياً، ومن جهة أخرى نشر الديمقراطية وتقويض الأنظمة المستبدة، عبر استخدام الضغط العسكري مسلكاً لفرض الحرية من منطلق العلاقة العضوية بين تعميم الديمقراطية وضمان الأمن الأمريكي الداخلي.

لذلك فإن كانت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بوش الأبين اعتمدت على القوة الخشنة في تعاملها مع الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية من خلال إسقاط أنظمة، وممارسة ضغوط سياسية وإعلامية على أنظمة أخرى، مستخدمة قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان ذريعة للضغط على تلك الدول، فهل السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي الجديد الجمهوري ترامب، سوف تتبنى نفس استراتيجية القوة الخشنة؟، أم سوف يتبنى ترامب استراتيجية وسياسة خارجية مختلفة؟

ثالثاً: عوامل الاتفاق والاختلاف بين سياسة ترامب وأوباما

على الرغم من أن تصريحات المرشحين للانتخابات الرئاسية الأمريكية لا تأخذ على محمل الجد، في أغلب الأحيان، فهي للاستهلاك الداخلي، بسبب شدة التنافس الانتخابي، إلا أن النظر لمضامين السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، من واقع الخطابات مصدر التحليل، فإن هناك مجموعة من عوامل التغير عن سياسة إدارة أوباما ومجموعة من عوامل الثبات، يمكن من خلال استعراضها، فهم طبيعة التحولات المحتملة في السياسة الخارجية الأمريكية، حال وصول ترامب للسلطة، بعد انتخابات نوفمبر 2016:

1. السمة العامة أو النزعة الأساسية التي يعمل من خلالها ترامب تعتمد على عقلية قومية بخلاف العقلية العالمية التي يستند إليها أوباما فترامب يمجّد الدولة القومية ويعتبرها أساس التحرك في سياسته وأن المصالح القومية فوق كل اعتبار .

2. التعامل مع أوروبا سوف يشهد تحولاً عن إدارة أوباما، فاستراتيجية أوباما في 2015 أكدت على ضرورة العمل مع الحلفاء في أوروبا ودعمهم بل أشارت إلى مساعدتهم فيما يتعلق بالتوسع الروسي وتأمين احتياجاتهم من الغاز والاحتياجات النفطية بدلا من الاعتماد على روسيا وذلك بتوفير تكنولوجيا الغاز الصخري "shell oil" ، في المقابل يتبنى ترامب لهجة حادة بصدد أوروبا وبصدد التعاون معهم وبصدد الإنفاق العسكري لأعضاء الناتو، وبالرغم من أن إثارة هذا الأمر ليس جديداً في أروقة صنع السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن ما ذهب إليه ترامب يتجاوز التعامل السابق، بالرغم من أن هناك تعديلات في معدل الإنفاق مؤخراً يقارب الحد الذي تطلبه الولايات المتحدة.

3. روسيا في إدارة أوباما لم تقابل بهذا الترحيب والرغبة في التعاون بشكل واسع بل وصل إلى فرض العقوبات والتعامل معها بشكل عدائي على خلفية أزمة أوكرانيا. ولم يتم بالتنسيق معها إلا في حدود الضرورة التي تحتم عليه التنسيق ولاسيما في الشأن السوري.

4. توجه ترامب نحو الشرق الأوسط أكثر ميلاً لإسرائيل ودول الخليج على عكس توجهه نحو إيران كما كان الوضع من إدارة أوباما. كما أن التعامل مع الحلفاء من الأنظمة في المنطقة ربما يكون أبرز في سياسة ترامب، بحيث يختلف فيه عن تأخر أوباما في تعاونه مع تلك الأنظمة كالنظام المصري على وجه الخصوص وعدم إظهار عداً مباشراً لثورات الربيع العربي كما هو الحال مع ترامب. كما أن الموقف من القضية الفلسطينية في عهد أوباما، المعلن منها فقط، يعتبر مغايراً للموقف المعادي الذي أعلنه ترامب صراحة ورفضه للتسوية الفلسطينية الإسرائيلية.

5. توجهات ترامب ضد تنظيم الدولة أكثر حدة وعنفاً ورغبة في القضاء السريع، بخلاف موقف أوباما الذي لم يتخذ خطوة عسكرية ضد التنظيم، وإن كانت سياسة أوباما قد حققت أهدافها فيما يتعلق بحماية المصالح الأمريكية في المنطقة.

6. الإسلام السياسي حتى كمفهوم شهد تغيراً في خطاب ترامب. فأوباما كان يتعامل مع الإسلام السياسي بتعريف مستقل عن الإرهاب على خلاف ترامب الذي غالباً ما يجعلهم مترادفين. فأوباما لم يعادي كل تيارات الإسلام السياسي ويتعامل معها على أنها تنظيمات إرهابية أما ترامب فهو يُدين الإسلام السياسي ويتهم أوباما أنه ساند وصول الإخوان المسلمين للحكم.

7. يشهد الملف السوري عدة اختلافات بين توجهات ترامب، وسياسات أوباما، وأولها فكرة التدخل العسكري، التي لم يقر بها أوباما ولكنه أعلن عنها في وقت من الأوقات، وهو ما يخالف موقف ترامب الذي يرفضها تماماً ويرى أنه يجب تركهم يحاربون بعضهم البعض دون تحمل أعباء تدخل عسكري. وثانيها، الموقف من بشار الأسد، فترامب ظهر أكثر وضوحاً بقبول الأسد وتفضيله على مشهد الفوضى الذي خلفه وطالما أن الأسد يحارب تنظيم الدولة فهو لا يرى ضرورة رحيله. وثالثها الموقف من التدخل الروسي في سوريا فهناك معارضة، على الأقل علنية، من قبل إدارة أوباما، لكن ترامب يبدو وكأنه مرحب بهذا التدخل في ظل أنه يحارب تنظيم الدولة ويخدم أهم أهدافه في سياسته نحو الشرق الأوسط.

رابعاً: أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب

يتبنى الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب مجموعة من المواقف المختلفة، التي تبدو أنها متعارضة مع سلفه الرئيس بارك أوباما، حول كثير من القضايا الدولية والإقليمية، فهو من أتباع مبدأ العزل والانكفاء الداخلي، بهدف إعطاء الأولوية للاقتصاد على القضايا الدولية الأخرى، فهو لا يريد أن تلعب أمريكا دور شرطي العالم، عبر التدخل في الأزمات والصراعات، إلا التي كانت مرتبطة بتحقيق مصالح أمريكا بالدرجة الأولى، وعندها يكون التدخل مبرراً من أجل تحقيق مصالح الولايات المتحدة المختلفة. ومن خلال خطابه الأساسية للسياسة الخارجية للمرشح الرئاسي دونالد ترامب:

1. يتبنى ترامب في سياسته الخارجية مبدأ "أمريكا أولاً" كهدف العام من سياسته الخارجية بمعنى أنه لا يجب على أمريكا أن تؤمن مصالح غيرها أو تضعها في اعتبارها بالقدر الحالي، مع ضرورة

الالتزام بالمصالح الأمريكية والتعامل معها على أساس أنها الدافع الأساسي لأي تحرك على مستوى السياسة الخارجية. فأمريكا ليس عليها أن تتحمل عبء حماية أو دفاع عن دول أخرى دون مقابل.

2- يعد ترامب من أصحاب مبدأ العزلة في السياسة الخارجية "isolationist" حيث يرى أن الولايات المتحدة ليس عليها أن تتدخل في تنظيم شئون العالم من حولها وحل مشاكله، ويتجنب في سياسته الحديث عن العالمية. "globalism" لذا يغلب على خطابه الروح القومية بل ويعظم من أهمية الدولة القومية كما أشار صراحةً في خطابه عن سياسته الخارجية.

3- لا يؤمن ترامب بفكرة التدخل الإنساني "Humanitarian intervention" كأساس أو دافع للتدخل في الشأن الداخلي للدول. فطالما الأمر لم يمس المصالح الأمريكية فلا داعي لتورط القوات الأمريكية والسياسة الأمريكية في هذا الشأن. لكن عندما يتعلق الأمر بمصالح الولايات المتحدة يجب عليها التدخل العسكري الأحادي الذي لا تعتمد فيها على أطراف أخرى "militaristic and unilateral interventionist".

4- يقف ترامب ضد الهجرة فهو أكثر توجهاً للتأكيد على أن الولايات المتحدة تقتصر على مواطنيها "anti-immigrant and nativist" فهو يسعى إلى تقليص معدل الهجرة إلى الولايات المتحدة بل أحياناً يصل إلى حد منع فئات معينة من الانتقال إلى الولايات المتحدة الأمريكية. مما يعني أن ترامب سوف يتبنى استراتيجية جديدة، تركز على مصلحة أمريكا أولاً، عبر تبني سياسة خارجية تقوم على تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بعيداً عن العواطف والقضايا الإنسانية، فهو يتجنب الحديث عن العالمية. "globalism" لذا يغلب على خطابه الروح القومية بل ويعظم من أهمية الدولة القومية كما أشار صراحةً في خطابه عن سياسته الخارجية. ويعد الرجل من أصحاب نظرية العزلة بعدم التدخل في شئون الآخرين، حيث يتبنى استراتيجية تقوم على عدم تدخل أمريكا في تنظيم شئون العالم من حولها وحل مشاكله.

خامساً: موقف ترامب من قضايا الشرق الأوسط

على الرغم من محدودية خبرة الرئيس الأمريكي ترامب بالسياسة الخارجية بشكل عام، وقضايا منطقة الشرق بشكل خاص، إلا أن منطقة الشرق الأوسط أخذت نصيب الأسد من تصريحاته الإعلامية، التي بدأت منذ بداية الانتخابات التمهيدية قبل عام تقريباً، والذي أدلى خلال ترامب بمجموعة من التصريحات السياسية، حول عديد القضايا التي تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، ولكن على الرغم من أهمية ذلك من الضروري -في فترات السباق الرئاسي في الولايات المتحدة بشكل خاص والعالم بشكل عام- أخذ تصريحات المرشحين نحو أي قضية داخلية أو خارجية بقدر كاف من الحذر؛ نظراً لأن الدعاية السياسية لجلب المؤيدين تختلف عن الموقف المحدد عند تولي المنصب ومواجهة الواقع. ويمكن رصد أبرز مواقف الرئيس الأمريكي الجديد من قضايا منطقة الشرق الأوسط:

موقف ترامب من الصراع السعودي الإيراني

تكتسب الانتخابات الرئاسية الأمريكية، التي تجري كل أربعة أعوام، أهمية كبيرة، نظراً لأن الولايات المتحدة لا تزال تقف على رأس هرم النظام الدولي، وتتشابك في الكثير من أزماته وتفاعلاته، ومنها منطقة الشرق الأوسط. ورغم أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تحكمها العديد من الثوابت، والمحددات، والمصالح، بغض النظر عن طبيعة الإدارة ما إذا كانت جمهورية أو ديمقراطية، ورغم أن عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تقوم على المؤسسات، وليس الأفراد، فإن شخصية الرئيس الأمريكي والفريق الرئاسي المعاون له في الإدارة تؤثر بشكل كبير في تلك السياسة، سواء من حيث التدخل، أو الانعزال، أو من حيث آلياتها، ما بين استخدام الأدوات الصلبة، مثل القوة العسكرية، والعقوبات والضغوط السياسية، وبين الآليات الناعمة، مثل المساعدات، والاحتواء، والحوار، والدبلوماسية.

يرى الدكتور "سعيد اللاوندي" خبير العلاقات الدولية بمركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أن فوز ترامب سيكون له تأثير ايجابي جدا على الشرق الاوسط. رغم أن الولايات المتحدة لها سياسات ثابتة تجاه بعض القضايا، ولكن الجمهوريين سيحاولون تهدئة الاحتقانات في الشرق الاوسط، خاصة وأن ترامب قد القى باللوم على ادارة اوباما في ادارة أزمات الشرق الأوسط خاصة العراق". وأعرب اللاوندي عن توقعه بأن يشهد دور الولايات المتحدة في الشرق الاوسط اختلافاً كبيراً، وعزا توقعه إلى ما تضمنته خطابات ترامب خلال الحملة الانتخابية.

فمن المرجح أن يحدث وصول ترامب للبيت الأبيض تغييراً في المشهد في الشرق الأوسط، من حيث إعادة ترتيب الأوراق والتحالفات في المنطقة، ويمكن أن نشهد تحولاً في الانتقال من التحالف مع إيران إلى العودة مرة أخرى للتنسيق مع الأنظمة العربية التي قد يكون لها علاقة تقارب قوية مع الولايات المتحدة وعلى رأسهم دول الخليج ومصر، وسيتم بناء هذه العلاقات على أولوية حماية أمن إسرائيل، وربما ينتج تحالف ثلاثي "أمريكي إسرائيلي سعودي" ينسجم مع ما توارد مؤخراً عن تطورات في العلاقات السعودية الإسرائيلية، وربما يكون رباعي "أمريكي إسرائيلي سعودي مصري" حيث أشار ترامب إلى أهمية التعاون مع دول الخليج التي لا تملك سوي المال، وفق قوله، ثم أوضح أنه لا يجب على الولايات المتحدة أن تدرب أي أفراد أو معارضين أو ثوار دون معرفة ما الذي سيفعله هؤلاء فيما بعد دون ضمانات لتحركاتهم القادمة. لذا لا يُحبذ ترامب أية تغييرات جذرية في المنطقة، ويدعو لدعم الاستقرار وإحكام السيطرة على المنطقة، مؤكداً أن بقاء رجال أقوياء، حتى وإن كانوا مستبدين، أفضل من الفوضى التي صنعتها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

الأمر الذي يعني أن ثنائية الصراع ما بين السعودية ودول الخليج ضد إيران، يمكن أن تميل صالح السعودية ودول الخليج، بسبب ما أعلن عنه ترامب، نحو التزامه نحو دول مجلس التعاون الخليجي على حساب إيران، في مخالفة لتوجه أوباما في أثناء فترة حكمه ولاسيما الأخيرة. هذه النقطة قد ينتج عنها

إعادة توازنات القوى في المنطقة بشكل واضح، بما ينعكس على الدور الإيراني المتزايد في أكثر من بقعة خاصة إذا تعاملت إدارة ترامب مع إيران كأحد روافد دعم الإرهاب كما أشار ترامب في خطابه أكثر من مرة؛ أي أن العلاقات بين إيران وإدارة ترامب ربما تعود لنقطة الصفر، وفي المقابل سيكون على رأس قائمة الحلفاء في المنطقة إسرائيل لأن الولايات المتحدة لن تُخرج إسرائيل من أي محاولة تنسيق في الشرق الأوسط حسب توجه ترامب. فاستراتيجية الرئيس ترامب هي مزيج من التركيز على الداخل الأمريكي والتعاون مع الحلفاء ولكن بمقابل.

موقف ترامب من إيران والبرنامج النووي

مع وصول الملياردير الجمهوري دونالد ترامب إلى البيت الأبيض بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، بات الاتفاق النووي الإيراني في خطر. حيث قام ترامب بالتصريح مراراً خلال حملته الانتخابية بأنه سيقوم بعمل "تعديلات جذرية" على الاتفاق النووي الإيراني الذي تم في 2015 بعد سنوات من المفاوضات المستمرة، حيث إن اعتراضه يأتي من النتائج التي حققتها إدارة الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته باراك أوباما في هذا الملف، والتي يرى ترامب أنها "مهينة" للولايات المتحدة و"تضعها في موقف ضعيف" أمام أحد أكبر أعدائها، طبقاً لما نشرته صحيفته وول ستريت جورنال الأمريكية. وقال مستشار ترامب، وليد فارس، لشبكة "سي إن إن" إن ترامب يعتزم مراجعة الاتفاقية بشكل كامل، ثم إرسالها للكونجرس للتصويت عليها، ثم مطالبة الإيرانيين بعمل بعض التعديلات وإنه سيكون هناك محادثات حول تلك الاتفاقية.

ويعارض ترامب الاتفاق النووي مع إيران ويقول إنه قادر على التفاوض على صفقة أفضل، حيث بدأ تارةً أنه مستعد للتراجع عن الاتفاق، وتارةً أخرى يعتبر التراجع عنه استراتيجية سيئة. ويقول ترامب إنه سيقوقف البرنامج النووي الإيراني "بأي وسيلة ضرورية". كما ويؤيد زيادة العقوبات الاقتصادية أكثر مما كانت عليه قبل الاتفاق على ما يفترض، وأعرب ترامب عن دعمه الكبير لإسرائيل كشريك عسكري واقتصادي، حيث يؤيد ترامب التحالف الوثيق مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ويؤيد أيضاً الهجوم الإسرائيلي الأحادي على إيران . ويحدد ترامب ثلاث نقاط للتعامل مع الملف الإيراني وهي:

- (أ) لا بد من الوقوف أمام المحاولات الإيرانية لدفع المنطقة لحالة عدم الاستقرار والسيطرة عليها. فإيران تمثل خطراً على المنطقة وتهدد استقرار العديد من دول المنطقة كالعراق وسوريا ولبنان واليمن وليبيا والمملكة السعودية العربية؛ وتدعم تنظيمات إرهابية كحزب الله في لبنان وحماس في غزة.
- (ب) يجب إعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران لأنه اتفاق كارثي، على حد وصفه، فلا بد من إلغاء الاتفاق أو إعادة النظر فيه مرة أخرى لتعديله لأنه لا يمثل المصالح الأمريكية ويضر بأمن إسرائيل ومصالحها بشكل مباشر. وعلى أقل تقدير فلا بد من وضع محددات بخصوص الاتفاق

تضمن وضع إيران تحت المساءلة بشكل تام ويعزز من عدم محاولة إيران اختبار أسلحتها والذي لم ينص الاتفاق على منعه.

(ج) تفكيك شبكات إيران الإرهابية العالمية فإذا كانت إيران تملك شبكة قوية فالولايات المتحدة تستطيع بقوتها السيطرة على إيران.

ومن جهة أخرى أكدت وزارة الخارجية الأمريكية أنه ليس هناك ما يمنع الولايات المتحدة من الانسحاب من الاتفاق، الذي أبرم في 2015 مع إيران بشأن برنامجها النووي، إذا ما أراد الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب ذلك. وقال المتحدث باسم الوزارة "مارك تونر"، إنه "وإن حرص على عدم التكهّن" بما ستفعله الإدارة المقبلة برئاسة ترامب، الذي سيتولى مهامه الرئاسية في 20 يناير، فإن "أي طرف يمكنه الانسحاب" من الاتفاق، الذي أبرمته الدول العظمى وإيران العام الماضي، لضمان عدم حيازة طهران السلاح الذري. ولكن "تونر" حذّر من أنه في حال قرر ترامب الانسحاب من الاتفاق، فإن هذه الخطوة ستكون لها "عواقب وخيمة على سلامة الاتفاق". وشدد المسؤول الأمريكي على أن الاتفاق مع إيران ليس ملزماً من الناحية القانونية، ولكن إدارة الرئيس باراك أوباما ترى أن من مصلحة الولايات المتحدة التمسك به.

ويرى خبير شؤون الشرق الأوسط في معهد واشنطن للشرق الأدنى، "أندرو تابلر"، إن لموقف ترامب تأثيراً أكبر من مجرد افتعال أزمة مع إيران، حيث إن ترامب لا يرى أبعاد افتعال أزمة جديدة مع إيران، خصوصاً إذا ما كان يطمح للعمل مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مناطق الصراعات في الشرق الأوسط، وبالأخص في سوريا. ويضيف "تايلر" أن ترامب سيتكبد خطأ جسيماً إذا ما استمر في الفصل بين موقفه تجاه الاتفاق الإيراني وإيران نفسها، والعمل مع روسيا، حليفة إيران، لإيجاد حل للأزمة السورية والقضايا المشتعلة في منطقة الشرق الأوسط، حيث إن صراعاً مباشراً مع طهران سيحول بالتالي إلى صراع مع فلاديمير بوتين وروسيا بشكل مباشر، وهو الطرف الذي يفضل ترامب العمل بشكل أكثر قرباً معه. وبينما يرى الخبير الدبلوماسي في صحيفة وول ستريت جورنال "جاي سولومون"، أن هناك طريقة قد يستطيع ترامب النجاح بها في إعادة المفاوضات مع طهران حول الملف النووي الإيراني، عن طريق العمل بشكل مكثف مع روسيا للضغط على إيران لقبول بالشروط الأمريكية الجديدة، لكن "سولومون" يرى أنه حل بعيد المنال، خصوصاً أن البداية كانت متعثرة مع الجانب الإيراني، لكن إذا ما نجح ترامب في إقناع بوتين بالشروط الأمريكية فحينئذ قد تبدأ جولة مفاوضات بين الأمريكيين والإيرانيين بشكل أكثر سلاسة.

موقف الرئيس ترامب من مصر

تعتبر مصر لعقود من الزمان مركز اهتمام الجهود المبذولة من قبل الولايات المتحدة لحماية السلام والأمن في الشرق الأوسط. وانطلق هذا الاهتمام بسبب ما تملكه مصر من الهيمنة في الدوائر السياسية والعسكرية والثقافية والدبلوماسية العربية. وتعد العلاقات الأمريكية المصرية مهمة لكلا الطرفين، إذ يوجد

تأثير كبير في السياسة الخارجية لكل دولة اتجاه الأخرى، حول كثير من القضايا الدولية والإقليمية ذات الطابع المشترك، والمتتبع للعلاقات الأمريكية المصرية يجد أن طابع الاختلاف من حيث التعاون أو التصادم قد غلب على مجمل العلاقات الأمريكية المصرية، لأن مصر تعد حجر الزاوية في المنطقة وأن الولايات المتحدة لا تستطيع حماية مصالحها في الشرق الأوسط دون المرور من خلال مصر، وأخذ ما يدور بها في الحسبان. وقد مرت العلاقات الأمريكية المصرية خلال الفترة التي أعقبت عزل الرئيس مرسي بنوع من الفتور، نتيجة الإجراءات التي اتبعتها النظام المصري الحالي، في التعاطي مع جماعة الإخوان المسلمين، الشريك الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد، تحت رعاية المرشحة الديمقراطية الخاسرة للانتخابات الرئاسية هيلاري كلنتون.

ويشكل انتخاب ترامب خبراً سعيداً للنظام المصري الحالي برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي، خاصة أن ترامب يتخذ موقف مناهض لحركات الإسلام السياسي، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين، التي تعتبر الخصم السياسي للرئيس السيسي، مما يعني أن فرص تحسن العلاقات المصرية الأمريكية تبقى فرص قوية جداً، بما يضمن تلقي مصر دعم سياسي واقتصادي خلال ولاية ترامب.

فمن المرجح أن تشهد العلاقات المصرية - الأمريكية منحنى آخر يكون أكثر دقة في العلاقات بينهما، مشيراً إلى ما أعلنه ترامب من أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي سيكون شريكاً في محاربة الارهاب. وتتنبأ بأن يقوم السيسي بزيارة الولايات المتحدة قريباً على عكس أوباما الذي تجنب السيسي حتى عندما زار نيويورك ولم يدع السيسي لزيارة البيت الأبيض، بحسب اللاوندي. كان السيسي أول مسئول دولي يهنئ ترامب بالفوز بالانتخابات، موجهاً له دعوة لزيارة مصر خلال اتصال هاتفي جرى بين الرئيسين ، حسبما ذكرت وكالة أنباء (الشرق الأوسط المصرية). فيما ترى الدكتورة منى بكير أستاذ العلاقات الدولية بالجامعة الأمريكية أن فترة أوباما كانت الأسوأ في العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث تصاعدت فيها قوة الجماعات الإسلامية في مصر وتجميد المساعدات، وتابعت الدكتورة منى بكير " على الرئيس الأمريكي المنتخب أن يوجه السياسات الخارجية للولايات المتحدة إلى المزيد من التوازن ". وأوضحت أن الشرق الأوسط يعاني من تبعات حرب العراق التي أدت إلى نشوء الجماعات المتطرفة والتي نتجت عن السياسات الخاطئة للولايات المتحدة الأمريكية، ولفتت إلى أن الارهاب يعد المشكلة الأكثر إلحاحاً في الشرق الأوسط والتي بالطبع تهدد أمن المصالح الأمريكية في المنطقة، مشيرة إلى ما سبق وأكدته ترامب من أن السيسي شريكاً له في الحرب على الارهاب. وأضافت أن هذا يعني أن السياسات الخارجية في عهد ترامب ستتبع منهجاً أكثر انفتاحاً على محاربة الارهاب في سوريا والعراق وليبيا، الأمر الذي سوف يخدم السياسة المصرية بالطبع.

لذلك فمن المرجح أن تتحسن العلاقات الأمريكية المصرية في عهد الرئيس ترامب، بسبب انسجام المواقف حول العديد من قضايا الشرق الأوسط بين البلدين، وفي مقدمتها، الموقف من حركات الإسلام السياسي المعتدلة والمتطرفة منها، والموقف من الأزمة السورية، حيث يفضل الرئيس ترامب سياسة التعاون مع الأنظمة القائمة، لأنها أفضل من الفراغ والتوتر الذي يحدثه سقوط الدول والأنظمة السياسية، الذي أدى لسيطرة الجماعات الإسلامية على كثير من المناطق في العراق وسوريا وليبيا.

موقف ترامب من الأزمة السورية

تناول ترامب القضية السورية بنفس التوجه العام القائم على رفض مبدأ التدخل الإنساني، ويفضل عدم إقحام الولايات المتحدة في نزاعات لا تمثل مصالحها. وعلى هذا الأساس فهو لا يحبذ التدخل المباشر في سوريا وبالأخص التدخل العسكري. ويتبنى ترامب في رؤيته للمشهد السوري نظرية “الركوب بالمجان”، أي تحقيق المنفعة دون أن يتدخل بشكل مباشر في الأمر ففي حديثه عن النظام السوري حالياً فهو يحارب قوات تنظيم داعش لذا يقول “علينا أن ندعهم يحاربون بعضهم البعض وتتدخل الولايات المتحدة في نهاية المطاف إذا ما رأت أهمية ذلك للقضاء على تنظيم داعش”. ولذلك لا يعارض ترامب التدخل الروسي في سوريا معلناً أن تنظيم داعش الذي تحاربه روسيا نحن نسعى للقضاء عليه لذا فإنه علينا ترك روسيا تقضي على هذا التنظيم بمعنى أن المنفعة مشتركة.

لذلك سوف يشهد الملف السوري عدة اختلافات بين توجهات ترامب، وسياسات أوباما، وأولها فكرة التدخل العسكري، التي لم يقم بها أوباما ولكنه أعلن عنها في وقت من الأوقات، وهو ما يخالف موقف ترامب الذي يرفضها تماماً، ويرى أنه يجب تركهم يحاربون بعضهم البعض دون تحمل أعباء تدخل عسكري. وثانيها، الموقف من بشار الأسد، فترامب ظهر أكثر وضوحاً بقبول الأسد وتفضيله على مشهد الفوضى الذي خلفه وطالما أن الأسد يحارب تنظيم الدولة فهو لا يرى ضرورة رحيله. وثالثها الموقف من التدخل الروسي في سوريا فهناك معارضة، على الأقل علنية، من قبل إدارة أوباما، لكن ترامب يبدو وكأنه مرحب بهذا التدخل في ظل أنه يحارب تنظيم الدولة ويخدم أهم أهدافه في سياسته نحو الشرق الأوسط . ولكن في وقت لاحق أوصى ترامب باستخدام “قوة هائلة” ضد الأسد وأعرب في الوقت عينه عن قلقه إزاء ما سيأتي بعد سقوطه، وقد أعرب عن تشكيكه بموضوع تدريب المعتدلين السوريين وما إذا كان يمكن الوثوق بهم، يعارض فرض مناطق حظر جوي في سوريا، ولكن يدعم إقامة مناطق آمنة. يقول ترامب إنه سيمنع اللاجئين من دخول الولايات المتحدة وإنه سيمنع جميع المسلمين من الدخول إلى البلاد حتى يقوم نظام الهجرة بتحسين إجراءات الفرز.

وفيما يتعلق بمصير الأسد، أشار ترامب إلى أن الإبقاء على رجال أقوياء في منطقة الشرق الأوسط أفضل من الفوضى، وربط ترامب هذا التوجه بسياق الحرب على العراق _ التي عارضها حسب قوله _ والوضع في مصر وليبيا وكأنه يريد أن يقول إن الإبقاء على القذافي وصدام على سبيل المثال ربما كان أفضل مما وصلت إليه المنطقة من فقدان السيطرة وعدم الاستقرار “Strongmen better than

”chaos وبخصوص مسألة اللاجئين السوريين، يقترح ترامب إقامة مناطق آمنة ”safe zones“ في الداخل السوري يعيش فيها السوريون بحيث يعودون لتعمير بلادهم عند انتهاء الحرب. وبالنسبة لما يمكن أن يقدمه من دعم لهذا، يعلن ترامب أنه يمكن أن يدعم هذا اقتصاديا لكن لم يتعرض للحديث عن الدعم العسكري لتأمين تلك المناطق.

لذلك فإن موقف ترامب من الأزمة السورية لم يتضح بشكل كامل بعد، فهو تارة يريد أن يترك القضية للروس، وتارة أخرى يؤيد استخدام قوة أكبر ضد الأسد، لذلك فإن الموقف من الأزمة السورية لم يتحدد بشكل كامل، خاصة أن هذه الأزمة متشابكة ومتداخلة، ومرتبطة بمصالح الولايات المتحدة ومصالح حلفائها الخليجيين والإقليميين، وبالتالي الموقف النهائي من الأزمة السورية والرئيس بشار الأسد، قد يتحدد بعد تشكيل الفريق المعاون للرئيس الأمريكي الجديد، ورؤية وزير الدفاع والخارجية ومستشار الأمن القومي الأمريكي الجديد.

موقف ترامب من الدولة الإسلامية(داعش)

تقدّم دونالد ترامب بخطة معقدة يصعب اتباعها غالباً فيما يتعلق بالدولة الإسلامية. في البداية، كان متردداً بشأن التدخل في الصراع، بحجة أنه لم تكن لديه مشكلة في ترك روسيا تحارب الدولة الإسلامية. وقال إنه لا حاجة إلى التدخل الأمريكي وإنّ الولايات المتحدة تستطيع ببساطة ”الاهتمام بالبقايا“ بعد أن تهزم روسيا التنظيم. وفي إطار أي جهد أمريكي، يؤيد ترامب استخدام عدد محدود من القوات البرية الأمريكية. يؤيد قصف حقول النفط العراقية لقطع إيرادات التنظيم، ولكنه يريد أيضاً أن تزود العراق الولايات المتحدة بـ 1.5 تريليون دولار أمريكي من عائدات النفط لسداد تكاليف الحرب. يدعم ترامب قتل أسرى مقاتلي الدولة الإسلامية في محاولة لوضع حدّ للتجنيد. ويقول إنه ينبغي القضاء على الدولة الإسلامية قبل أن تتعامل الولايات المتحدة مع الأسد.

وتعتبر النقطة الوحيدة التي أشار فيها ترامب إلى احتمالية تدخل عسكري مباشر من قبل الولايات المتحدة فهو يعلن أنه سيحاربهم ويقضي عليهم. وعملية التدخل من أجل القضاء على داعش قد تكون ذريعة لتدخل عسكري في عدد من الدول بحجة محاربة الإرهاب وتنظيم داعش في تلك الدول التي تتمدد فيها كالعراق وسوريا وليبيا ومصر بالرغم من أن هذا قد يتناقض مع فكر ترامب الذي لا يميل إلى التدخل العسكري ولكن ترامب أعلنها صراحة أنه عند الحاجة للتدخل من أجل مصلحة الولايات المتحدة فإنه لابد من التدخل وبشكل حاسم يحقق نصراً للولايات المتحدة الأمريكية.

موقف ترامب من القضية الفلسطينية

على الرغم من أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس من أوائل الزعماء العرب الذين هنأوا دونالد ترامب على فوزه بانتخابات الرئاسة الأمريكية لكن المحللين يرون أن فترة رئاسة المرشح الجمهوري سيكون لها تأثير سلبي عميق على تطلعات الفلسطينيين نحو الدولة المستقلة، في الوقت الذي تعزز فيه ثقة الإسرائيليين بعد فوز ترامب بسبب تعهد ترامب بنقل السفارة الأمريكية للقدس.

رغم ذلك تعهد الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب بالعمل من "أجل سلام عادل ودائم" بين إسرائيل والفلسطينيين "يتم التفاوض عليه بين الطرفين" وذلك في أول رسالة له حول هذه المسألة منذ فوزه بالرئاسة نشرتها صحيفة "إسرائيل. وكتب ترامب في هذه الرسالة "أعتقد أنه بإمكان إدارتي أن تلعب دوراً مهماً في مساعدة الطرفين على تحقيق سلام عادل ودائم"، كما جاء في ترجمة خاصة بصحيفة القدس. وفي الوقت نفسه ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية أن تقريراً سرياً أعده مركز الأبحاث السياسية في وزارة الخارجية الإسرائيلية أكد أن "ترامب لا يرى في الشرق الأوسط (استثماراً معقولاً) ومن المرجح أن يتطلع لتقليص تدخله في المنطقة ولن تقف التسوية السياسية على رأس أولويات الإدارة الأميركية القادمة". وأكد التقرير بأن تصريحات ترامب تشير إلى رغبته بالتركيز على المعضلات الداخلية، كما تشير إلى تطلعه للتركيز على المكانة الدولية للولايات المتحدة.

واعتبرت أوساط سياسية وإعلامية إسرائيلية تصريح الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب بأنه عازم على تحقيق اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين، "مفاجأة من العيار الثقيل" و "تشوش على احتفالات اليمين الإسرائيلي" التي رأت في فوزه بالرئاسة الأميركية "نهاية فكرة الدولة الفلسطينية"، معتمدةً على تصريحاته في المعركة الانتخابية بأنه لن يضغط على إسرائيل لاستئناف العملية السياسية مع الفلسطينيين. واختارت صحيفة "يديعوت أحرونوت" عنواناً لافتاً لهذه التصريحات: "ترامب يغير الاتجاه"، واعتبرت تصريحاته إلى صحيفة "وول ستريت جورنال" بداية "نزول ترامب عن شجرة وعوده الصارمة والحادة والخيالية أحياناً في حملته الانتخابية". وأضافت أن حديث الرئيس المنتخب عن عزمه حل الصراع لم يكن التغيير الوحيد في مواقف "ترامب الجديد" إنما أيضاً وعده في حملته الانتخابية نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، ونقلت صحيفة "يديعوت" عن مستشار الرئيس ترامب "وليد فارس" قوله في هذه الشأن "رؤساء كثيرون أطلقوا مثل هذا الوعد... أيضاً ترامب وعد بذلك، لكن عليه أن يوفر إجماعاً لتحقيق ذلك"، وهو تصريح اعتبرته الصحيفة تمهيداً لتراجع ترامب عن وعده. وطالب رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو وزراره ونواب الكنيست بالانتظار حتى تتسلم الإدارة الأميركية الجديدة مهماتها «لنبلور معاً السياسة عبر القنوات المتبعة والهادئة، وليس من خلال مقابلات إعلامية.

ومن جهة أخرى أثارت تصريحات ترامب خلال الانتخابات التحضيرية للترشيحات الحزبية، والتي أشار فيها بأنه سيتخذ موقفاً "محياداً" في "الصراع الفلسطيني الإسرائيلي"، هواجس إسرائيلية، وهو الموقف الذي رفضته كلينتون أمام الأيباك قائلة: لا يمكن أن نكون محايدين؛ فنحن نرى أنفسنا في الموضوع الإسرائيلي"، وقد فسرت افتتاحية لوس أنجلوس تايمز الأميركية موقف "الحياد" من طرف ترامب بأنه "لتشجيع الفلسطينيين عن الانخراط ثانية في التفاوض مع إسرائيل". إنه يطالب بأن تكون المفاوضات بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي هي الأساس في تحديد شكل التسوية، أي أنه لا يريد دوراً محدداً للأمم المتحدة أو المجتمع الدولي في هذا الجانب تحديداً، وذلك يعني أن موضوعات القدس واللجئين والحدود متروكة للتفاوض بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، أي لميزان القوى الثنائي، وهو ما

يعني توفير البيئة المناسبة للطرف الإسرائيلي لممارسة كافة الضغوط المتوفرة على الطرف الفلسطيني لتحقيق أكبر قدر من المكاسب ويرى ترامب أن الدور الأمريكي يجب أن يقتصر في المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على دور "الميسر للتفاوض facilitator of negotiations"، وقد انتقد في هذا السياق "ضعف وعدم كفاءة الأمم المتحدة"، رافضاً فكرة فرض حلّ في القضية الفلسطينية من خلال الأمم المتحدة، قائلاً "إن الحل يجب أن يكون من خلال مفاوضات الأطراف، وأنه سيستخدم الفيتو ضدّ أيّ حلّ يتبناه مجلس الأمن الدولي"؛ وهو موقف لا يختلف مع موقف المرشحة السابقة كلينتون؛ فهي قد أكدت أمام الأيباك على ضمان تفوق "إسرائيل" النوعي عسكرياً، وبتزويدها بالصواريخ وتكنولوجيا الكشف عن الأنفاق وتهريب السلاح، ومنع الهجمات "الإرهابية"، وترفض أيّ حلّ تفرضه الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن الدولي. وهي ترى أن نزعة "معاداة السامية" تتنامى في أوروبا، ونقول إنها كتبت رسالة لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية في سنة 2015 أكدت فيها على معارضتها التامة لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات. Boycott, Divestment and Sanctions (BDS) campaign. أما موقفه من "المقاومة الفلسطينية"، يعتبر ترامب أكثر "كراهية" للمقاومة المسلحة من ناحية، ولطبيعتها الإسلامية من ناحية ثانية، وقد اتهم كلاً من حركتي حماس والجهاد الإسلامي تحديداً، بتربية الأطفال الفلسطينيين على "العنف وكراهية اليهود"، ناهيك عن اشتراطه قبول الفلسطينيين بيهودية الدولة الإسرائيلية؛ كما أبدى تشككه في النزعة السلمية لدى الطرف الفلسطيني، مشيراً إلى أن نزعة الإسرائيليين للسلام هي الأوضح.

ورأى الأستاذ سعيد عريقات المختص بالشؤون الأمريكية أن موقف ترامب الذي يؤكد فيه حياديته في موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، رغم تشديده على أن إسرائيل تبقى الحليف الأول لبلاده، فتح موضوع النقاش في الولايات المتحدة بشأن مدى انحياز أميركا لإسرائيل. ومن جهة أخرى يرى الدكتور إبراهيم إبراش أن على الرغم من الموقف السلبي لترامب من القضية الفلسطينية خلال حملته الانتخابية، حيث كان أكثر صراحة وكان أكثر عدوانية تجاه الفلسطينيين وأكثر تأييداً لإسرائيل، ولكن لا نعتقد أن في ذلك فرق كبير بينه وبين أوباما، ففي عهد أوباما/كلينتون حاولت الإدارة الأمريكية أن تبدو موضوعية بل حاول أوباما، أن يبدو متعاطفاً مع الفلسطينيين والمسلمين ولكنه عملياً مارس عكس ذلك، المهم بالنسبة للفلسطينيين والعرب أن يتوقفوا عن المراهنة على كل رئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية وأن يحاولوا البحث عن مصالحهم القومية من خلال علاقات متوازنة مع كل الدول الكبرى، وعلى الفلسطينيين الاستعداد لمزيد من العدوانية الإسرائيلية وتوسيع النشاط الاستيطاني مع موقف أمريكي أقل تعاطفاً مع الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة.

من جانبه، أكد السيد أمين شلبي سفير مصر السابق بواشنطن أن موقف الرئيس الأمريكي المنتخب من القضية الفلسطينية يعتبر موقف سلبي، حيث أعلن ترامب خلال المعركة الانتخابية

تأييده لإسرائيل، وأنه سينقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، معرباً عن أسفه لهذا الموقف. وطالب بالانتظار قليلاً لا أسابيع أو شهور حتى تتبلور مواقف ترامب، تجاه العديد من القضايا وخاصة ما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط.

لذلك فإن موقف ترامب من القضية الفلسطينية يبدو أنه موقف متناقض ومتعارض، ولذلك راجع لقلّة خبر الرجل في قضايا المنطقة، رغم ذلك يمكن أن يسعى ترامب لدور محوري في القضية الفلسطينية بهدف تحقيق إنجاز شخصي يسجل له عبر التاريخ، فهو مولع بمثل هذه القضايا، خاصة أنه لم يتلقَ دعم مالي من اللوبي اليهودي في أمريكا، وبالتالي قد يكون متحرراً من أي التزام انتخابي للوبي اليهودي، مما يسهل عليه التحرك في عملية السلام بنوع من الاستقلالية.

موقف ترامب من الإسلام وحركات الإسلام السياسي

بحسب توم حرب، مدير التحالف الأميركي الشرق أوسطي لدعم ترامب، فإن الرئيس ترامب ليس ضد الإسلام بل ضد من ساهم الإسلاميين الجهاديين، وهو شكل رديف يشكل خطراً على الشرق الأوسط، أما الصحفي والمحلل السياسي، سعيد عريقات فقال إن خطاب ترامب نحو الإسلام يتسم بالفوضى والتقلب، وأشار إلى أن ترامب يستخدم مصطلح الإسلام الراديكالي وهو تعبير فضفاض، ولا يستخدم كلمة الأصوليين المسلمين، واتهمه بالتحريض على المسلمين والأقليات.

ويشير ترامب بوضوح إلى ضرورة الوقوف بوجه ما سماه "الإسلام السياسي المتطرف"، ويرى أن احتواء الإسلام السياسي لا بد أن يكون أحد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية والعالم أجمع، مؤكداً أن تطورات الأحداث تحتاج لتدخل عسكري وفي هذا الإطار يشبه ترامب التعامل مع "الإسلام السياسي المتطرف" بالكفاح الفلسفي في الحرب الباردة. وهنا يوضح نقطتين في آلية مكافحة انتشاره واحتوائه، الأولى: التنسيق والتعاون مع الحلفاء في الشرق الأوسط الذين يعانون من "الإرهاب" لمحاولة تضيق النطاق قدر الإمكان، بشرط، كما يقول ترامب، "أن يقدر حلفاؤنا هذا ويردوا لنا الجميل"، والثانية: منع وتحجيم "الإرهاب" في الداخل الأمريكي والذي يتمثل في المهاجرين مؤخراً ذوي الميول المتطرفة وارتفاع معدل وجودهم بكثرة في الولايات المتحدة فلا بد من إعادة النظر في سياسات الهجرة غير المقننة لأمريكا والتي يجب أن تمنع توريد الإرهاب إلى نفسها حتي تمنع تكرار أحداث إرهابية كما كان في 11 سبتمبر، فوفقاً لتوجهات ترامب نجد أن معظم تصريحاته وتعبيراته تبالغ إلى أن تصل إلى القول بأن كل جماعات الإسلام السياسي متطرفة، بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، حيث هاجم في حديث سابق إدارة أوباما التي قال عنها، إنها ساعدت في وصول الإخوان للحكم في مصر، ويظهر ترامب مُعاداة شديدة لجماعات الإسلام السياسي، بما فيها (داعش وحماس وحزب الله والإخوان المسلمين) وهذا ربما يدل على أن ترامب يضع جماعة الإخوان في نفس مرتبة العداء مع تلك الجماعات ولعله يصنفها على كونها تشترك معهم في سمة الإرهاب وأنهم يستحقوا نفس المعاملة والتي تقتضي أحياناً الحرب كما الحال مع غيرهم.

وبناءً على هذا فمن المتوقع أن يكون هناك تصعيد ضد جماعة الإخوان المسلمين؛ بعد وصول ترامب للحكم، قد يصل إلى تصنيف الجماعة على إنها إرهابية وإعلان الحرب عليها. يدعم مثل هذه التوجهات، ما أعلنه ترامب في أنه لا بد من النظر إلى المسلمين المتواجدين على الأراضي الأمريكية وينتمون لجماعات إرهابية أو ممن لا نعرف خلفياتهم وتوجهاتهم، في إشارة إلى وجوب التعامل مع كل الرموز التي قد تنتمي إلى تيارات الإسلام السياسي على رأسهم تلك الجماعات التي خصها بالذكر ومنها الإخوان المسلمين.

موقف ترامب من العراق

يعتبر العراق ركن أساسي من أركان الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، فهذا البلد أصبح جزء من مجال النفوذ الحيوي للمصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، خاصة بعد احتلاله والسيطرة على خيراته في العام 2003، حيث تم التوقيع على اتفاقية تعاون استراتيجي بين واشنطن وبغداد، تم بموجبها تحديد العلاقة بين البلدين، والتي بموجبها تم سحب القوات الأمريكية من العراق. لذلك هناك تساؤل مشروع حول أين تتجه السياسة الأميركية في العراق بعد فوز المرشح الجمهوري، دونالد ترامب؟ هل سنشهد امتداداً خطياً لسياسة بارك أوباما؟ أو سوف تحدث إعادة إنتاج جزئي لها؟ أم سنكون بصدد تحوّل جذري؟ فهذا سؤال جوهري، سوف تتضح في ضوء الإجابة عليه العديد من ملامح المقاربة الأميركية لواقع هذه المنطقة ومستقبلها. فالقضية هنا أبعد من مجرد تفاوت في الرؤية أو تفاوت في الأولويات بين إدارة ترامب وأوباما. لأنها تتصل بأصل منظور الولايات المتحدة لأمنها القومي ودورها في الساحة الدولية. إن الأمن القومي لدولة تتزعم قيادة العالم لا يمكن مقارنته دون رؤية واضحة لما يجب فعله في العراق. وهل تحتاج أميركا لزيادة حضورها في المعادلة العراقية؟

وكان ترامب قد أدلى بتصريحات متناقضة حول الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، حيث أكد أمام أنصاره في مدينة رالي بولاية كارولينا الشمالية في 5 يوليو/تموز الماضي، بأن صدام حسين كان "رجلاً سيئاً فعلاً". لكنه أشاد بصدام لما أظهره من "فعالية في تصفية الإرهابيين"، وذلك على الرغم من أن الولايات المتحدة خلال حقبة صدام كانت تدرج العراق على قائمة الدول الداعمة للإرهاب. واعتبر ترامب، الذي سبق له أن أيد الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 خلال الأشهر الأولى من العملية، اعتبر أنه كان على الولايات المتحدة "ألا تززع استقرار العراق"، وأضاف إن صدام "كان رجلاً سيئاً، ولكن هل تعرفون ما الشيء الذي كان يجيده؟ إنه كان يقتل الإرهابيين، وعاد وأكد ترامب في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، أنه لو بقي نظاما صدام حسين في العراق ومعمّر القذافي في ليبيا، لكان العالم اليوم أقل تفتتاً وأكثر استقراراً.

وخلال مناظرة للحزب الجمهوري في ولاية كارولينا الجنوبية في الـ 13 من فبراير/شباط الماضي، انتقد ترامب قرار الرئيس الأسبق جورج بوش الابن بشأن غزو العراق عام 2003، وقال إن ذلك أدى إلى موجة من الاضطراب والفوضى في الشرق الأوسط، وقال ترامب إنه عارض الغزو في ذلك

الوقت، لكن منتقديه قالوا إن موقفه من المسألة لم يكن واضحاً، ولم يحدد ما سيقوم به لتحسين الوضع في العراق، مع أنه تحدث مراراً عن التعاون الوثيق مع الأكراد.

وهناك من يرى أن الإدارة الأميركية القادمة معنية بالتركيز على كيفية جعل العراقيين قادرين على تحقيق أمنهم الوطني ارتكازاً إلى سواعدهم. وعليها الحذر من حبل التوازنات التائهة، فهذا حبل يجعل من العمل السياسي مجرد حلقة مفرغة، لا تقود أصحابها إلى أي نتيجة يصبون إليها، وإذا كانت إحدى ركائز استراتيجية الأمن القومي الأميركي تقوم على مبدأ التصدي لقوى العنف الدولي، والقضاء على قدراتها، قبل أن تصبح تهديداً وشيكاً للولايات المتحدة الأميركية، فإن النجاح في العراق يعني أيضاً نجاحاً على هذا الصعيد. إن الرئيس ترامب يُمكن أن يحقق للولايات المتحدة منظومة معطيات أساسية ذات صلة بأمنها الوطني، ومصالحها الدولية، إن هو حقق نجاحاً في العراق. ومن هنا، لا بد أن تكون بلورة السياسة الخاصة ببلاد الرافدين في مقدمة أولوياته.

موقف ترامب من الأزمة اليمنية

تعد الأزمة اليمنية أحد أكثر ملفات الشرق الأوسط تعقيداً، حيث تدخل التحالف العربي بقيادة السعودية لدعم حكومة اليمن الشرعية في مواجهة متمردين موالين لإيران.

ويرى الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب أن أمريكا يجب أن تبقى بعيداً عن الصراع في اليمن، على اعتبار أنه لا يمثل تهديداً مباشراً لأمنها - حسب ما أفادت وسائل اعلام عربية، جاء ذلك رداً على سؤال طرح على ترامب، عن ما إذا كان على أمريكا مواصلة "تقديم الدعم العسكري للسعودية خلال الصراع في اليمن؟". موقف ترامب من الصراع في اليمن مشابه أيضاً لموقفه من الصراع في أوكرانيا الذي اضطلعت فيه واشنطن بدور بارز خلال عهد أوباما . لكن ترامب يرى أيضاً من جانب آخر أن على أمريكا مواصلة غارات الطائرات بدون الطيار ضد أهداف التنظيمات المتشددة في اليمن وغيره من مناطق نفوذ هذه الجماعات، حيث تقدم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة محدودة في عمليات التحالف باليمن، وهي تقتصر على تزويد طائرات حربية بالوقود في الجو، فضلاً عن معلومات وصور عبر الأقمار الاصطناعية.

وقال محللون أمريكيون إنه من الممكن أن يسعى ترامب إلى محاولة إعادة بناء العلاقات مع السعودية، حيث أن له شخصياً مصالح اقتصادية في المملكة أبرزها في مشاريع تطوير القطاع الفندقي، وبالتالي قد يكون أقرب للموقف السعودي من موقف جماعة الحوثي، خاصة أنها موالية لإيران التي يتخذ منها موقف سلبي خلال الحملة الانتخابية.

القضايا الأخرى

يقول ترامب إنه سيعيد التفاوض في كل الاتفاقات التجارية الأمريكية التي تضرّ بمصالح الولايات المتحدة، بحجة أنه قادر على التفاوض على صفقات أفضل. يمكن لإعادة التفاوض في هذه الاتفاقات التأثير على الاتفاقات التجارية القائمة مع البحرين وسلطنة عُمان، وكذلك على الجهود المبذولة لإبرام

اتفاقات تجارية مع منطقة الخليج. يقول ترامب إنه يؤيد استخدام حروب التعرّفة، حتى ضدّ دول مثل الصين، التي قال إنها “لا تلعب وفقاً للقواعد”. كما يقول إن على الولايات المتحدة التدخل في الصراعات في أنحاء العالم فقط عندما يكون تهديدها مباشراً على البلاد، وليس لأغراض إنسانية فحسب، وأخيراً يؤيد ترامب الديكتاتوريين في مختلف أنحاء العالم إذا كانوا يضمنون الاستقرار.

الخاتمة

مازالت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب في طور التشكيل، بسبب عدم وضوح الفريق المساعد للرئيس الأمريكي الجديد بشكل كامل حتى الآن، والتناقض في بعض التصريحات والمواقف السياسية للرئيس الجديد، حول العديد من قضايا منطقة الشرق الأوسط خلال فترة الانتخابات الرئاسية الأمريكية، رغم ذلك في فأن ما يمكن التأكيد عليه هو أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه منطقة الشرق في ظل حكم الرئيس ترامب لن تكون امتداداً لسياسة جورج بوش الأب عبر القوة الخشنة، أو استمراراً لسياسة باري أوباما عبر القوة الناعمة وإنما سوف تكون خليط بين هذا وذلك، خاصة في ظل رغبة الرئيس ترامب في تقليل التدخل العسكري لأمريكا بما يضمن تحقيق المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، عبر بناء علاقات جيدة مع حلفاء أمريكا التقليديين بهدف التصدي لخطر الإرهاب الدولي، والقضاء على قدرات الجماعات الإرهابية، قبل أن تصبح تهديداً وشيكاً للولايات المتحدة الأمريكية

ورغم أهمية معرفة ملامح السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة حكم ترامب بهدف الاستعداد للتعامل معها بالشكل المناسب، إلا أنه يتوجب على العرب والمسلمين ان يكفوا عن المراهنة على الانتخابات الأمريكية ونتائجها، ويعتمدوا على أنفسهم، عبر الاستخدام الأمثل للأوراق السياسية والاقتصادية التي يملكونها في التعامل مع سياسة إدارة ترامب التي سوف تأخذ طابع الصفقات التجارية باعتباره رجل أعمال وليس رجل سياسة.

المصادر والهوامش

1. مجيد، عيسى، الخطاب الرئاسي الأمريكي والتحولات الديناميكية في السياسة الخارجية الأمريكية، مجله المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد36، جامعه تكريت، العراق، 2015، ص 66
2. قنديل، محمد، محددات السياسة الخارجية بالتطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا، موقع الحوار المتمدن، 2011، دخول إلى الموقع 2014/7/1م
3. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=265345>
4. كريستوفر، هل، السياسة الخارجية الأمريكية على طريقة ترامب، الجزيرة نت، بتاريخ 2016/8/7، على الرابط التالي : <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/8/7/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D>
5. ميدل إست، الشرق الأوسط والرئيس الأمريكي القادم، نقلا عن موقع هيل نيوز، بتاريخ 2016/9/2، على الرابط التالي، <http://heilnews.net/article.aspx?articleno=48109>
6. ميدل إست، الشرق الأوسط والرئيس الأمريكي القادم، نقلا عن موقع هيل نيوز، بتاريخ 2016/9/2، على الرابط التالي، <http://heilnews.net/article.aspx?articleno=48109>
7. سالمان، عبد المالك، تحسين صورة أمريكا في الخارج بين الواقع والأوهام، موقع المحرر، تاريخ المشاهدة 2016/1/9م
8. http://www.al-moharer.net/moh263/a_b_salman263.htm
9. شيباني، إيناس، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج الأب والابن دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه الحاج لخضر كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، باتنة- جزائر، 2010م، ص46:45
10. ياسين، أشرف، السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت-لبنان، 2010م، ص67
11. كمال، محمد، الولايات المتحدة والشرق الأوسط من مبادرة إلى مبادرة الشرق الأوسط الكبير، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعه القاهرة، 2005م، ص3
12. المرجع السابق، ص59
13. سالم، سيدي أحمد، تقرير بعنوان العالم العربي ما بعد 11سبتمبر الواقع والتحديات، مركز البحوث والدراسات للجزيرة نت، قطر، 2006م، ص 25
14. بطرس، ماجد، العلاقات المصرية الأمريكية المضامين والمستقبل، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، 2010م، ص 98
15. استراتيجية تمثل الدفاع بصيغ الهجوم بمعنى البدء بالهجوم من أجل عدم اعطاء فرصة للعدو ان يهدد الامن القومي الأمريكي.
16. هارون، فرغلي، الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية، دار الوافي للنشر، العدد2، القاهرة-مصر، 2006م، ص 183
17. سليمان، يماني، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2016
18. سليمان، يماني، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2016

19. أحمد، سيد، أحمد، قضايا الشرق الأوسط في سباق الانتخابات الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام،
<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/110/9820/%D9%85%D9%86>
20. الأزرق، عماد، تحليل إخباري: خبراء: توجهات جديدة للإدارة الأمريكية بعد فوز ترامب تجاه الشرق الأوسط، وكالة الأنباء الصينية شينخوا، بتاريخ 2016/11/9، على الرابط-2016/arabic.news.cn/11/09/c_135817942.htm
21. سليمان، يماني، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، 2016
22. صالح، كريم، ترامب يواجه معركة لتعديل الاتفاق النووي الإيراني بشروط جديدة، موقع العين، بتاريخ 2016/11/11م،
<https://al-ain.com/article/trump-faces-a-battle-to-amend-the-iranian-nuclear-deal>
23. جاءت هذه الأراء ضمن برنامج من وشطنتن عبر قناة الجزيرة، بعنوان: كيف ستكون السياسة الخارجية الأمريكية بعد أوباما؟، الجزيرة نت بتاريخ 2016/5/3، على الرابط
<http://www.aljazeera.net/programs/fromwashington/2016/5/3/%D9%83%D9%8A%D9%81>
24. سليمان، يماني، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، 2016
25. صالح، كريم، ترامب يواجه معركة لتعديل الاتفاق النووي الإيراني بشروط جديدة، موقع العين، بتاريخ 2016/11/11م،
<https://al-ain.com/article/trump-faces-a-battle-to-amend-the-iranian-nuclear-deal>
26. صالح، كريم، ترامب يواجه معركة لتعديل الاتفاق النووي الإيراني بشروط جديدة، موقع العين، بتاريخ 2016/11/11م،
<https://al-ain.com/article/trump-faces-a-battle-to-amend-the-iranian-nuclear-deal>
27. بكير، مني، تحليل إخباري: خبراء: توجهات جديدة للإدارة الأمريكية بعد فوز ترامب تجاه الشرق الأوسط، وكالة شينخوا الصينية، بتاريخ 2016/11/9، على الرابط-2016-11/09/c_135817942.htm/arabic.news.cn/
28. سليمان، يماني، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، 2016
29. سليمان، يماني، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، 2016
30. هوداك، جون، ماذا تعني الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016 بالنسبة للشرق الأوسط؟، موقع Brookings ، بتاريخ 2016/2/22، على الرابط
<https://www.brookings.edu/ar/research/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D9%86%D9%8A->
31. سليمان، يماني، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، 2016
32. رويترز: فوز ترامب يشجع نتنياهو ويؤثر سلبا على تطلعات الفلسطينيين، نقلا عن أمد،
<https://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=145666>
33. تقرير اخباري، بعنوان: الرئيس الأمريكي ترامب يتعهد بالعمل من أجل سلام عادل ودائم بين إسرائيل والفلسطينيين عبر العودة إلى المفاوضات المزيد على دنيا،

[.http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/11/12/988741.html#ixzz4Pmo1NYD9](http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/11/12/988741.html#ixzz4Pmo1NYD9)

34. تلحمي، أسعد، إسرائيل تعتبر تصريح ترامب عن السلام «مفاجأة ثقيلة» تشوش على احتفالات اليمين، جريدة الحياة اللندنية،

<http://www.alhayat.com/Articles/18510914/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D>

35. تقدير استراتيجي مسارات القضية الفلسطينية في برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية الأمريكية، - المركز الفلسطيني للإعلام، بيروت 2016

36. جاءت هذه الأراء ضمن برنامج من وشطتن عبر قناة الجزيرة، بعنوان: كيف ستكون السياسة الخارجية الأمريكية بعد أوباما؟، الجزيرة نت بتاريخ 2016/5/3، على الرابط

<http://www.aljazeera.net/programs/fromwashington/2016/5/3/%D9%83%D9%8A%D9%81>

37. ابراش، إبراهيم، رئيس جديد واستراتيجية ثابتة -ترامب من صناعة الدولة العميقة، <https://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=145681>

38. سليمان، يماني، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، 2016

39. تقرير اخباري، بعنوان: ترامب يشيد بالرئيس العراقي الراحل صدام حسين، موقع روسيا اليوم، <https://arabic.rt.com/news/831032-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%>

40. تقرير اخباري، بعنوان: مواقف ترامب من أهم الملفات الدولية، الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net/news/international/2016/11/9/%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%8>

41. مرهون، عبد الجليل، ما هي سياسة ترامب في العراق؟، العربية نت، [http://www.alarabiya.net/ar/saudi-](http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2016/11/11/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-)

42. تقرير اخباري، بعنوان: موقف ترامب من الأزمة اليمنية، البوابة نيوز، القاهرة، <http://www.albawabhnews.com/2207465>

43. تقرير اخباري، بعنوان، كيف يرى الرئيس ترامب الصراع في اليمن؟، إرم نيوز، <http://www.ermnews.com/news/arab-word/yemen/603996>

السياسة الخارجية الامريكية اتجاه العراق في عهد ترامب

نور علي صكب
باحثة دكتوراه العلاقات الدولية والسياسة الخارجية
الجامعة المستنصرية – العراق

مقدمة:

يعد العراق من المناطق الحيوية المهمة للاستراتيجية الأمريكية وذلك لموقعه الجيوبولتيكي في قلب الشرق الأوسط، وسيظل نقطة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية والدول الإقليمية لعقود طويلة وذلك للعديد من الاعتبارات أهمها الاقتصادية والجيواستراتيجية.

شهد التاريخ السياسي والاقتصادي للعراق الكثير من المتغيرات نتيجة الصراعات الإقليمية والدولية للهيمنة على ثرواته، وتعد مسألة السيطرة على نفط العراق انطلاقة اساسية في السياسة الأمريكية، اذ سعت الادارات الأمريكية المتعاقبة على تواجد نقاط ارتكاز في الدول النفطية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص، فلم تعد خرائط الآبار وطرق الامدادات النفطية محل اهتمام الشركات الصناعية والنفطية والدوائر التجارية والمالية والاقتصادية فحسب، بل بات النفط محل اهتمام دوائر الدفاع والأمن القومي والاستخبارات والشؤون الخارجية الأمريكية، وهكذا اصبح النفط شأنا مرتبطا بالنفوذ الدولي وقيادة النظام العالمي الجديد الذي دشنه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، فقد أدركت الادارة الأمريكية ان بوابة السيطرة على الشرق الأوسط هو احتلال العراق سعيا لتركيز وتفعيل مكانتها السياسية والاقتصادية ولديمومة حضورها الدولي والسيطرة على العالم .

من خلال ذلك اتخذت الادارة الأمريكية من العراق المنطلق الاساسي للتدخل في الشؤون العربية الداخلية وتغيير أنظمة الحكم في بعض الدول العربية بشكل غير مباشر والسيطرة على منابع النفط العربي والثروات الأخرى مصورة للعالم ان العراق مركز للإرهاب.

من الناحية الجيوبولتيكية فإن العراق يشكل نقطة مفصلية هامة ومحورية تربط ما بين دول الخليج العربي وتركيا، والأقرب لدول آسيا الوسطى ويحاذي إيران وسوريا، وبذلك يشكل حلقة الوصل بين الشرق الأقصى والأوسط، والسيطرة على أراضيه تحد من النفوذ الروسي والصيني ويحد من انتشار المصالح الأوربية في منطقة الشرق الأوسط.

فلم يغيب العراق عن رؤى وتصورات واستراتيجيات الرؤساء الامريكان حتى في حملاتهم الانتخابية فأف الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب صدرت منه عدة تصريحات خلال حملته الانتخابية تدور في ثلاث محاور رئيسية هي: كيف نسيطر على نفط العراق، وآليات التخلص من تنظيم داعش في العراق، الحد من النفوذ الإيراني في العراق.

أهمية الدراسة : نقدم بهذه الدراسة اهم النقاط التي اوجدت دولة ضعيفة مستقطبة للإرهاب وملاذ أمن للفكر المتطرف وسياسة متلكئة غير مستقرة من خلال ما احدثته سياسة ادارتي الرئيسين الأمريكيين (جورج ووكر بوش وباراك اوباما) في العراق على العكس مما كانت تدعي بخلق دولة ديمقراطية تمثل نموذجا يحتذى به في الشرق الأوسط، بمعنى اننا امام بحث في غاية الاهمية فهو لا يتناول حيثيات صنع القرار الأمريكي وانما امام ادارة جديدة لرئيس يختلف عن الرؤساء الامريكان السابقين فهو لا

يملك رؤية سياسية فكرية واضحة بل هو رجل اقتصاد بالدرجة الاولى، اي انه سيدخل كل القرارات الامريكية تجاه العراق مدخلا اقتصاديا من باب الربح والخسارة والسيطرة على منابع النفط .

اشكالية الدراسة: اثار سياسة الرئيس الامريكي الجديد دونالد ترامب المبهمة الغير واضحة المعالم بخصوص الشأن العراقي موجة من التساؤلات لدى العديد من المتابعين للشأن العراقي والسياسة الامريكية على حد سواء وهي في اغلبها حول ماهي السياسة الامريكية القادمة وستركز في اي جانب وخصوصا ان العراق يعاني العديد من الازمات الداخلية التي على الولايات المتحدة الامريكية تتحمل المسؤولية تجاهها بشكل رئيس بوصفها الراعي الاساس للنظام السياسي في العراق بعد 2003 وان تصريحات الرئيس الامريكي دونالد ترامب تمثل عهد جديد للسياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق، وهذا يدفعنا الى وضع بعض التساؤلات وهي

- 1- هل سيحاول ترامب اخضاع العراق للسيطرة الامريكية من جديد
- 2- ما هو مستقبل وحدة العراق ما بعد داعش حسب الرؤيا الامريكية وماهي الاليات والاساليب التي سيتم استخدامها لا عادة بناء المدن المدمرة
- 3- وهل العراق وفق الرؤيا الامريكية الجديدة سيكون بوابة التقسيم العربي ام بوابة لكبح النفوذ الايراني ام الاثنين معا؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان العراق يمتلك مكانة اقليمية مهمة في الاستراتيجية الامريكية وثروات نفطية كبيرة ولكنه يعاني العديد من الازمات الداخلية والتي تمثل خطر كبير على وحدته لذلك فهو يحتاج الى حليف استراتيجي مثل الولايات المتحدة الامريكية لتقديم المعونة والارشاد للخروج من الازمات التي يعاني منها.

محاور الدراسة: سيتم مناقشة الدراسة من خلال المحاور الاتية:

المحور الاول: الاهمية الجيواستراتيجية للعراق وفق الرؤيا الامريكية.

المحور الثاني: استراتيجية ادارة ترامب تجاه العراق

المحور الثالث: المشاهد المحتملة لمستقل العراق في ظل ادارة ترامب

المحور الاول

الاهمية الجيوستراتيجية للعراق وفق الرؤيا الامريكية

مما لا شك فيه ان الادارات الامريكية على مختلف توجهاتها تصوغ استراتيجياتها في العالم المختلف ومنها العراق من خلال مرتكزات أساسية تحاول من خلالها تمرير سياساتها بغية تحقيق الاهداف النهائية لمصالحها القومية، وعليه فان الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط تقوم بشكل عام على تحقيق مصالح الولايات المتحدة في المنطقة باستخدام كافة الوسائل وبغض النظر عن شرعية تلك الوسيلة ام لا وبغض النظر عن مصالح دول المنطقة¹. ولان العراق يقع في منطقة تعد من بين المناطق المهمة في تحقيق تلك الاهداف وعلى هذا الأساس فان العراق مهم بالنسبة للولايات المتحدة لاعتبارات عدة²:

1. الموقع الجيو - استراتيجي للعراق موقعا مميزا وفريدا في المنطقة
 2. النفط العراقي يشكل هدفا استراتيجيا أساسيا للإدارة الأمريكية حيث إن من يمسك بهذه المادة الحيوية يمسك بمقدرات القرن كله، والولايات المتحدة تهدف من وراء السيطرة على نفط العراق إضعاف قبضة الأوبك على إنتاج النفط، وتهميش دور المملكة العربية السعودية في هذه المنطقة.
 3. إن الهيمنة على العراق تؤدي إلى تغيير حاسم في خارطة المنطقة والى توزيع جديد لثرواتها البترولية، وتركيباتها الاجتماعية، ومناهجها الاقتصادية والتعليمية والتربوية.
- لذا كان العراق يشكل الممرات الأساسية للاستراتيجية الامريكية للمنطقة منذ تفكك الاتحاد لسوفييتي وتعميق التواجد الامريكي في المنطقة عبر الممرات الاتية:

أولاً: لقد شكل موقع العراق في الجزء الشمالي الشرقي من المنطقة العربية، اهمية استراتيجية من خلال اطلاله على الخليج العربي، هذه الاهمية جعلت صانع القرار السياسي في السياسة الامريكية ينظر الى العراق على انه البوابة التي من خلالها يتركز عسكريا في منطقة الخليج الغنية بخيراتها النفطية³، وساعدتهم على تنفيذ هذه الرؤيا الأحداث المهمة التي برزت على الساحة الاقليمية والدولية في مدة التسعينيات والتي فتحت المجال لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ومنها اجتياح القوات العراقية لدولة الكويت فجر يوم 2 / آب / 1990 ، الذي أذهل العالم بأسره وأيقظه على حقائق ووقائع جديدة على الأرض اقتضت من الجميع التعامل معها من منظور جديد⁴ وترافق هذا الحدث مع انهيار الاتحاد السوفييتي رسمياً في نهاية عام 1991، وكان لهذا الحدث اثر

¹ أميرة محمد راكان العجمي ، مفهوم الاصلاح كمحدد للسياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط خلال ادارتي جورج دبليو بوش ، رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ص22.

² احمد السيد نجار ، المكاسب الاقتصادية الأمريكية من دراسة حرب العراق ، صحيفة الأهرام ، 18 أكتوبر 2003، ص10

³ نبيل محمد سليم، نحو رؤية استراتيجية لتعامل العراق مع الولايات المتحدة الامريكية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، المجلد الاول، العدد الاول، كانون الثاني 2000، ص240.

⁴ ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية ، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، 2011 ، ص 597.

واضح في الانعطاف التاريخي في مسار العلاقات الدولية واتجاه النظام الدولي إلى سقوط القطبية الثنائية واستبدالها بهيمنة القطب الواحد المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية ، ومثل هذا الانهيار ساحة للولايات المتحدة الأمريكية لان تتمتع بمساحة اكبر من ذي قبل لرفد القدرة الأمريكية بعنصر مضاف ، الأمر الذي جعلها أقدر بكثير على ضبط إيقاعات المنطقة السياسية بشكل يتماشى مع النسق الاستراتيجي الأمريكي العام¹. وهكذا أخذ الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بشكله الواضح بدءاً من تدخلها لملء الفراغ وتطويق الخطر السوفيتي ، وفي نهاية عام 1991 عد الخليج العربي منطقة نفوذ أمريكية تبعاً لموقعه وثرواته ولكي تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على هيبتها ومصالحها فيه وقامت الكثير من القواعد العسكرية في منطقة الخليج العربي²، وبدء يتزايد الوجود الأمريكي المكثف المباشر في الخليج عسكرياً واقتصادياً وسياسياً عن طريق بناء العديد من القواعد العسكرية والاتفاقيات الثنائية مع دول الخليج³.

ثانياً: أرادت الولايات المتحدة الأمريكية إن تجعل من العراق بوابة التغيير للعالم العربي ومدخلا أساسيا للسيطرة على منابع النفط العربي والثروات العربية والتدخل المباشر في القضايا العربية ولكي تسيطر على العراق بدأت تصوره مركزا للإرهاب⁴، إذ في يوم 3 كانون الثاني عام 2003 أعلن الرئيس الأمريكي (جورج وكر بوش) إمام الصحفيين في البيت الأبيض (إن الطريقة الوحيدة لحماية الولايات المتحدة وامن مواطنيها، هي مقاتلة الإرهاب في موطنه العراق)⁵، فضلا عن ذلك كشف رئيس مجلس سياسات الدفاع السابق في البنتاغون (ريتشارد بيرل) عن المشروع الأمريكي الشرق أوسطي، حيث أكد بان العراق يمثل الخطوة الأولى إلى البوابة المؤدية إلى المنطقة التي تتاخم دول عربية وإقليمية، إلى درجة إن مجلة (u.s today) الأمريكية وصفته بـ (قلب الشرق الأوسط الكبير الذي يمتد من المتوسط حتى حدود الصين)⁶.

بذلك يمكن القول أن العراق كان ساحة الاختبار الأولى لهذه الاستراتيجية الجديدة ، فإدارة الرئيس (جورج وكر بوش) تسعى إلى تقديم العراق نموذجا استرشادي في القول (الديمقراطي) للدول العربية، ولذلك ارتكز الخطاب السياسي الأمريكي على مقولة (إن إقامة نظام ديمقراطي حر في العراق سوف يكون نموذجا تستلهمه دول المنطقة الأخرى بما يكون مقدمة لتحول ديمقراطي شامل

¹ خالد محسن جابر ، السياسة الأمريكية تجاه العراق وانعكاساتها الإقليمية والدولية بعد نيسان 2003 ، دار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت - لبنان ، 2013 ، ص 46

² حسين عبد فياض ، حسين عبد فياض ، أمريكا والخليج العربي في ضوء معطيات القرن العشرين ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (22) ، 2012 ، ص 199 .

³ مثنى علي حسين ، علي محمد علوان ، اثر التغيرات في منطقة الخليج العربي على العلاقة مع الولايات المتحدة ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، العددان (29 - 30) ، 2012 ، ص 170 .

⁴ فاضل الربيعي ، ما بعد الاستشراف الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكولونيات البيضاء ، مركز دراسات الحدة العربية ، بيروت - لبنان ، 2007 ط1، ص244.

⁵ فاضل الربيعي ، مصدر سبق ذكره ، ص 244

⁶ احمد السيد نجار ، مصدر سبق ذكره ، ص10

في العالم العربي بأكمله)¹، وإن الاحتلال الأمريكي للعراق كان جزءاً من رؤية استراتيجية أمريكية متكاملة لإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط من منظور المصلحة الأمريكية وتحقيق عدة أهداف أهداف سواء أكانت سياسية أو عسكرية أو اقتصادية متكاملة يلعب العراق فيها دوراً محورياً .

إذ يمثل تغيير نظام الحكم في العراق خطوة أولى لإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط استناداً استناداً إلى فكرة مؤداها إن احتلال العراق وإقامة نظام حكم (ديمقراطي) فيه سوف يكون مقدمة للتغيير التغيير الشامل في العالم العربي ككل، وفق (نظرية الدومينو) والوجود العسكري الأمريكي في العراق يتيح للولايات المتحدة الأمريكية امتلاك قدره أكبر على احتواء ومواجهه الدول المعادية أو غير الصديقة الصديقة للولايات المتحدة وهما إيران وسوريا، وكذلك تؤدي إلى تعزيز أمن إسرائيل حيث حقق الاحتلال الاحتلال الأمريكي للعراق مصلحة استراتيجية لإسرائيل²، ووفق نظرية الدومينو إن سقوط العراق بقبضة الولايات المتحدة الأمريكية ومن قبله أفغانستان سيؤدي بالضرورة إلى تهديد ومن ثم سقوط الدول المجاورة و خاصة ذات الأجندة المختلفة عنها مثل سوريا وإيران، وقد أشار (جورج ووكر بوش) صراحة إلى هذا المعنى في خطابه الشهير في شباط عام 2003 حينما قال (إن إقامة عراق حر وديمقراطي سوف يكون بمثابة نموذج للحرية تستلهمه الدول الأخرى)³ .

وبعد احتلال العراق جاءت المطالبات الأمريكية لأغلب الدول العربية بإدخال إصلاحات شاملة، انطلاقاً من رؤية مفادها أن الثقافة السياسية للدول العربية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن إنتاج الأصولية الإسلامية المتطرفة، لاسيما غياب الحريات العامة والمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة⁴.

ثالثاً: النفط العراقي في الاستراتيجية الأمريكية: يعد النفط سلعة استراتيجية لم يجد العالم لها بديلاً، وأهميته في تزايد مستمر بسبب نضوب الحقول الحالية، وعدم اكتشاف حقول جديدة، ولذا يستوجب على الولايات المتحدة أن تهتم بتأمين مصادر مستقرة لوارداتها من النفط الخام من الخارج⁵.

وهذا ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية أن تنظر إلى النفط بوصفه مورداً حيوياً للحفاظ على الاستقلال الاقتصادي، لذلك وانسجاماً مع هذه الرؤية الأمنية للحفاظ على أهمية النفط في الاقتصاد العالمي، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل العسكري الأمريكي سواء في العراق أم في باقي

1 أحمد إبراهيم محمود ، العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، المجلة السياسية الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 154، 2003، صص 60-61 .

2 المصدر نفسه ، ص 64

3 أحمد إبراهيم محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص 62

4 كوثر عباس الربيعي ، التغيير في الوطن العربي والاستراتيجية الأمريكية تناقضات المرحلة ، بحث في كتاب التحولات السياسية والاجتماعية في الوطن العربي والدور الأمريكي ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، 2013 ، ص ص 89-90 .

5 خليل العناني. دور النفط في الأزمة العراقية - الأمريكية. مجلة السياسة الدولية، العدد 151. القاهرة، مؤسسة الأهرام، أكتوبر 2002. ص 32.

مناطق الخليج العربي، ام في مناطق اخرى في العالم، انما تحكمه الارادة الامريكية في التحكم بالإنتاج النفطي العالمي مستقبلاً¹.

وان ما يعزز هذا التوجه الامريكي هو ما تتوقعه وزارة الطاقة الامريكية من ارتفاعاً في الطلب العالمي على النفط مستقبلاً، دون ان يوازيه طاقة انتاجية متكافئة لأسباب تتعلق بمحدودية القدرة الاستيعابية للإنتاج النفطي في الدول الغنية بالنفط، ولاسيما في العراق ودول الخليج العربي الاخرى²، وان هذه المنطقة هي أفضل منطقة تغذي الطلب الامريكي من النفط، اذ يوجد فيها ما يزيد على 675 مليار برميل، أي انها تحتوي على ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، وهي صاحبة أطول عمر في الاستمرار بالإنتاج ولمائة عام قادمة³. ويكفي ان نشير الى ان العراق وحده يمتلك أربعة أضعاف الاحتياطي الامريكي من النفط بما فيه الاسكا⁴. مما يشجع ذلك الولايات المتحدة الامريكية على دفع شركاتها بهدف الاستثمار والتحكم في انتاج النفط في تلك المناطق، سواء بالمشاركة مع الشركات النفطية الوطنية ام بمفردها⁵.

ومما يؤكد اهمية النفط العراقي في الاستراتيجية الامريكية، ان التدخل العسكري الامريكي في الخارج اسلوب تلجأ الادارة الامريكية اليه كلما وجدت اقتصادها يعاني من حالات الركود والازمات الاقتصادية الحادة، اذ ان الوضع الاقتصادي المتردي من الاسباب التي دفعت ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش (الاب والابن) الى البحث عن حرب تحرك الالة الانتاجية في الولايات المتحدة الامريكية، وتعيد الاقتصاد الامريكي الى حالته الطبيعية⁶، على العكس ما تدعيه الادارات الامريكية من محاولة نشر الديمقراطية فأثناء ازمة الخليج عام 1990، كتبت صحيفة (الهيرالد تريبيون) الامريكية في 1990/8/27 مقالاً جاء فيه: ((ان أي أمريكي يعرف الف باء السياسة يعلم تماماً، ان الولايات المتحدة لا تحارب من أجل الديمقراطية ضد العراق، لأنه ليست هناك ديمقراطية في العالم العربي، ولا تحارب من أجل الكويت، لقد تحركت الولايات المتحدة نحو العراق لمنع العراق من السيطرة على ثروة تمثل الوقود الاساسي للصناعة وهو النفط⁷، فان امتلاك العراق لاحتياطي نفطي كبير يقدر بنحو (112.5) مليار برميل غير مستخرج ، يشكل بحد ذاته دافعاً لدى الولايات المتحدة الامريكية في احكام هيمنتها على منابع النفط العراقي⁸، كما ان توقعات وزارة الطاقة الامريكية حول

¹ مايكل كيلر، الحروب على الموارد ، ترجمة: عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص42.

² المصدر نفسه ، ص 46

³ سرمد امين. الطاقة وحروب امريكا المقبلة في العالم. ج.2. سلسلة اوراق استراتيجية، العدد 3449. بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002 ص ص 1 - 2.

⁴ خليل العناني. المصدر السابق. ص 37.

⁵ مايكل كيلر، مصدر سبق ذكره ، ص46.

⁶ رنا خالد عبد الجبار العلي، دور المملكة المتحدة في الاستراتيجية الامريكية حيال العراق في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين ، 2002، ص62

⁷ نقلاً عن: خالد عليوي جبار. الديمقراطية في الفكر القومي العربي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد، 2000، ص 119.

⁸ المصدر نفسه، ص64.

زيادة الواردات النفطية العالمية من مناطق النفط العربي، اعطى الولايات المتحدة الاميركية حافزا في تطوير استراتيجيتها في النفط العربي سعيا وراء تعزيز المصالح الحيوية، وبذا فقد اصر القادة الامريكيون على ان الولايات المتحدة الاميركية يجب ان تكون قادرة على توفير الحماية العسكرية الكافية الكافية لضمان امدادات النفط من منابعها في العراق الى الولايات المتحدة الاميركية، اذ ترى الولايات المتحدة الاميركية ان وجودها العسكري الدائم في العراق، بوصفه اغنى منطقة نفطية في العالم، يحقق يحقق المصلحة للأمن القومي الامريكي¹.

وهذا يؤكد ضرورة السيطرة الاميركية على نفط المنطقة اذ يقول الرئيس الامريكي الاسبق (جورج بوش الأب): ((إن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الحادي والعشرين، ولا بد من ان يكون هذا القرن الجديد أمريكياً، وهذا ليس ممكناً الا بالسيطرة الكاملة على النفط واحتياطه وفوائض البترول والدولار...))².

المحور الثاني

استراتيجية ادارة ترامب تجاه العراق

على الرغم من أن الكثير من الباحثين والمختصين في الشأن الامريكي يتفقون على ان تفتقد ادارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب الى رؤيا واضحة في السياسة الخارجية، لكنها تدرك مدى جسامة التحديات والازمات التي تواجهها في العراق والتي تتجاوز حدودها أراضي الدولة العراقية، وفي هذا الإطار، فإن موقف ترامب من تلك الأزمات يعد عامل هام في تحديد استقرار المنطقة.

تسعى إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لترتيب أوضاع العراق في مرحلة ما بعد دحر داعش، فمن الناحية السياسية تعد الولايات المتحدة الأمريكية هي الراعية الحقيقي للنظام السياسي العراقي في مرحلة ما بعد نيسان/ابريل عام 2003م. لذا فهي لا ترغب في فشل تلك التجربة لما له من انعكاسات سلبية على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط³.

الا ان هناك ثلاث نقاط رئيسية من شأنهما توجيه مسار السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في عهد ترامب على النحو التالي السيطرة على النفط العراقي وهزيمة داعش، والحد من النفوذ الإيراني ويمكن تحديد عدد ملامح استراتيجية ترامب تجاه العراق على النحو التالي:

أولاً: السيطرة على النفط العراقي

تعتقد ادارة ترامب مثلها مثل باقي الادارات الاميركية السابقة بان تربط السيادة الاميركية على العالم بالسيطرة الكاملة على النفط⁴، وتناولت مجلة فورين بوليسي الأميركية حول السياسة الخارجية للولايات

¹ مايكل كيلر، مصدر سبق ذكره ، ص 67.

² سوسن اسماعيل العساف. امريكا تقيس وزنها في السياسة الدولية بثقل براميل النفط. مجلة الشروق العدد، 572 الامارات العربية المتحدة، دار الخليج للطباعة، 2003، ص 39.

³ محمد محمود السيد، التوجهات الأمريكية المحتملة تجاه الشرق الأوسط في عهد ترامب، 8 ديسمبر 2016،

⁴ علي عبد الحسين عبد الله، امن الخليج العربي في ظل المتغيرات الاقليمية الدولية (1968-1991)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية / الجامعة المستنصرية ، 2004، ص 138-139.

المتحدة وما يتعلق بأطماع أميركا في ثروات الشرق الأوسط، وقالت (إن المرشح الجمهوري لانتخابات الرئاسة دونالد ترامب يعتزم سرقة نفط الشرق الأوسط، و أن ترامب ليس أول شخصية أميركية بارزة تقترح مصادرة نفط الشرق الأوسط عن طريق القوة العسكرية، بل إن الإدارات الأميركية السابقة لطالما غامرت باتباع سياسات متهورة من أجل تحقيق هذا المسعى)¹، فضلا عن ذلك أن ترامب سبق أن تحدث عن نفط الشرق الأوسط في أكثر من مناسبة، وقدم تبريرات للاستيلاء على نفط العراق امام وكالت الاستخبارات الاميركية (CiA) اذ ربط بين الجماعات الارهابية والنفط وقال (كان على بلاده أن تأخذ النفط من العراق منذ عام 2003، ولو فعلت ذلك وقتها لما ظهر داعش..... ربما ستكون هنالك فرصة أخرى)². ومن بين التبريرات التي قدمها ترامب في أكثر من مناسبة للاستيلاء على نفط العراق³:

1. تصريحه بأن الولايات المتحدة لو كانت سيطرت على نفط العراق قبل الانسحاب في 2011، فإن تنظيم داعش ما كان لينشأ، خاصة أن النفط في شمالي العراق كان يمثل المصدر الأساسي لدخله وموارده.

2. أشار الرئيس الاميركي دونالد ترامب عندما كانت تتدلع حرب في قديم الزمان، فإن الغنائم تعود للمنتصر، وبذلك يمكن السيطرة على نفط العراق باعتباره مكافأة شرعية، نظير الإطاحة بنظام صدام حسين واسقاط النظام الحاكم في العراق.

التصريحات والتبريرات اثار استياء ورفض الحكومة العراقية المتمثل بتصريح رئيس الوزراء حيدر العبادي (إن نفط العراق للعراقيين وأي كلام خلاف ذلك غير مقبول ولا أتصور أن أي مسؤول في العالم يدعي امتلاك شيء ليس له)⁴.

ثانياً: الحد من النفوذ الإيراني

احد الشعارات الاساسية في حملة ترامب الانتخابية هو الحد من النفوذ الايراني في العراق، وهناك اصرار في الاستراتيجية الاميركية على التعامل مع القضايا المتعلقة في الشرق الأوسط بشكل منفرد دون السماح لأية قوة دولية أو إقليمية بالتدخل المباشر فيها⁵، ومن هذا المنطلق تبدأ الازمات بين الجانب الاميركي والايراني في العراق ، لذلك يمكن القول ان الخط العام للعلاقات الاميركية الايرانية منذ عام 1979، أي منذ نجاح الثورة الاسلامية في ايران في الاطاحة بالشاه واقامة

¹ Trump Wants to Steal Middle East Oil
foreignpolicy.com/.../trump-wants-to-steal-middle-east-oil-and-hes-n

² President Donald Trump's statements to the CIA
<http://www.cnn.com/2017/01/21/politics/trump-to-cia-i-am-so-behind-you/index.htm>

³دونالد ترامب يقدم تبريرات للاستيلاء على نفط العراق ضمن الحملة الرئاسية

<http://www.nrttv.com/ar/Detail.aspx?Jimare=31778>

⁴ خطاب رئيس مجلس الوزراء العراقي حيدر العبادي ردا على تصريحات ترامب : نفط العراق ملك للعراقيين

<http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/250120173>

⁵ سعد شاكر شلبي ، الاستراتيجية الاميركية تجاه الشرق الأوسط :خلال ادارة الرئيس باراك اوباما ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن، الطبعة الاولى 2013، ص93.

الجمهورية الإسلامية ، هو انها علاقات عدائية تقوم على اتهام كل منهما للأخرى برعاية قوى الشر والارهاب¹ .

تشكل إيران فاعلا رئيسياً في تفاعلات الساحة العراقية، وعلى مختلف الأصعدة، إذ تمارس دوراً مؤثراً مؤثراً في العراق، ورمت بثقلها للمحافظة على هذا الدور وتعزيزه باستمرار، لإدراكها أهمية العراق الاستراتيجية، وكونه بمثابة بوابة مهمة للدخول إلى المنطقة العربية، ومن خلاله يتحقق التواصل الملائم الملائم لإيران مع حلفائها في باقي دول المنطقة. هذا الدور ذو الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والعقائدية، ما كان ليصل إلى ما هو عليه لولا الأزمات التي يمر بها العراق إذ أتيحت الفرصة الأولى الأولى لإيران لمد نفوذها في العراق بعد الاحتلال الأمريكي في مرحلة ما بعد 9 نيسان/ إبريل 2003، وجاءت الفرصة الثانية في ظل الأزمة الأمنية التي يشهدها العراق منذ مطلع عام 2014، وتفجرت في 10 حزيران من العام ذاته بعد استيلاء تنظيم (داعش) على عدد من المحافظات العراقية، ومنها مناطق محاذية للحدود العراقية - الإيرانية، فكانت هذه الأزمة بمنزلة فرصة وتحد لإيران ودورها في العراق، وقد مر الدور الإيراني بمرحلة جديدة حينما أخذ شكلاً أمنياً حاسماً في الحرب ضد تنظيم داعش في العراق²، ويكمن السبب الأساسي وراء تصاعد هذا الدور هو عدم قدرة الحكومة العراقية على مواجهة "داعش" عند سيطرته على أجزاء واسعة من البلاد، وتأخر الولايات المتحدة والدول العربية في مساعدة حكومة بغداد لمواجهة هذا التنظيم، استغلت إيران حاجة العراق والأوضاع التي يمر بها، فقدمت السلاح والذخيرة والدعم العسكري للقوات العراقية ، وساندت فتوى المرجعية الدينية في النجف الأشرف قبل غيرها من الدول لتعزيز دورها في العراق³ وهذا جعل لها مقبولة كبيرة داخل الاوساط العراقية والرسمية والشعبية .

فضلا عن ذلك لقد شجعت سياسة إدارة باراك أوباما الدور الإيراني على ممارسة تأثيرات في التوازنات الداخلية العراقية ، فبالرغم من عدم مشاركة إيران رسمياً في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب الذي تقوده واشنطن، فإن الإدارة الأمريكية رحبت بالدور الإيراني في العراق، مما يعني منح طهران الضوء الأخضر لتأدية دورها في العراق⁴، لذلك جاءت تصريحات ترامب بان سياسة باراك أوباما والادارات السابقة هي المسؤولة عن النفوذ الإيراني في العراق ، ففي مقابلة أجرتها معه محطة (إيه.بي.سي) : (كان العراق يمتلك قوات مساوية لإيران وقد كانت هناك حروب ولسنوات طويلة بين البلدين، وكانت ستستمر هذه الحروب، إلا ان امريكا قد اقترفت خطأ فادحاً حينما دخلت العراق ،

¹ رسمية محمد هادي، إيران و الولايات المتحدة الأمريكية.. العلاقات والازمة وأفاق المستقبل ،

² معمر فيصل خولي، التغلغل الإيراني في العراق... الدوافع والأشكال وأدوات التأثير، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 11 يونيو 2016، <http://rawabetcenter.com/archives/27905>

³ مثنى العبيدي، الدور الإيراني في العراق.. التأثيرات والكوابح، جامعة تكريت - العراق ، 1 مارس 2015 -، على موقعها الرسمي ، <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5206.aspx>

⁴ محمد عباس ناجي ، الأبعاد الإقليمية لاتفاق جنيف النووي، مجلة السياسة الدولية ، العدد 195، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، 2014، ص 134.

وسلمته الى إيران كان يجب ان لا نترك العراق، فقد شغلنا هناك فراغاً كبيراً، وقد قامت إيران وداعش بملء ذلك الفراغ)، يعتقد الرئيس الأمريكي، بأنه لا توجد حكومة في العراق بعد خروج الأمريكان، ولحد الآن، لذلك كان على الولايات المتحدة الامريكية ان تبقى هناك وتسيطر على النفط العراقي، لكيلا يقع بيد عناصر داعش والحد من النفوذ الايراني في العراق¹.

وبالمقابل فان الحكومة الايرانية ترى ان امريكا تمثل خطر على مستقبل العراق الموحد اذ اتهم الزعيم الاعلى الايراني آية الله علي خامنئي الولايات المتحدة بمحاولة تقسيم العراق على عرقية وطائفية وحث العراقيين على التصدي لأي خطط من هذا النوع، وجاءت هذه التحذيرات على هامش قمة منتدى الدول المصدرة للغاز في طهران، كرد لتصريحات رئيس هيئة الاركان الامريكية المشتركة المنتهية ولايته الجنرال راي أوديرنو من بغداد عندما قال (ان المصالحة بين الشيعة والسنة في العراق أصبحت أكثر صعوبة وان تقسيم البلاد قد يكون الحل الوحيد)². فضلا عن ذلك ان إيران تسعى لجعل الوجود الامريكي في العراق مرتفع الكلفة وكذلك خروجها منه³.

عموماً، توجي تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المتعلقة بالنظام الإيراني، بأنه عازم على تصحيح الخطأ الذي ارتكب من قبل الإدارتين الأمريكيتين السابقتين (جورج ووكر بوش وباراك أوباما)، لكن هل هي فعلا جادة بكبح النفوذ الايراني في العراق؟ وهل هي لديها القدرة الكافية لكبح هذا النفوذ نظرا لما تتمتع به إيران من مقبولية داخل الاوساط العراقية ودعم من قبل الحشد الشعبي؟ فضلا عن ذلك ان إيران متمسكة بالورقة العراقية وتعدّها من أهم الاوراق السياسية التي تمسك بها لخدمة مصالحها وتحقيق مشروعها السياسي بالمنطقة.

ثالثاً: محاربة الإرهاب في العراق

يمثل ملف الارهاب من الملفات المهمة في الاستراتيجية الامريكية منذ 11/ ايلول 2001، لذا كان له حضور متميز في رؤيا ادارة ترامب تجاه العراق وضرورة اجتثاث تنظيم داعش من جذوره، وفي إطار تحميل أوباما وكلينتون مسؤولية هذه الأوضاع المتدهورة⁴

من الجدير بالذكر ان ادارة اوباما منذ الايام الاولى لاستلام زمام الامور في الولايات المتحدة قد تلقت العديد من النصائح والتحذير من هشاشة الوضع الامني في العراق ، وكان ابرزها التقرير الذي قدمه ريتشارد هاس (رئيس مجلس العلاقات الخارجية) ومارتن انديك (مدير مركز سبهان لسياسة الشرق الاوسط في معهد بروكينجر بواشنطن) اذ جاء في التقرير (سيشهد العراق تراجعاً هشاً في

¹ رويداو – واشنطن ، الرئيس الأمريكي ترامب: لا توجد حكومة في العراق.. وإيران تتحكم بكل شيء، 2017/1/26 <http://www.rudaw.net/arabic/world/260120175>

² خامنئي للعبادي: لا تقفوا بالأمريكان لأنهم ينتظرون الفرصة لتوجيه ضربتهم، الثلاثاء 20 يونيو 2017 <https://www.nna-iq.com/archives/70574>

³ حامد محمود ، ايران واستراتيجية ملء الفراغ في العراق ، ملف الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، السنة الخامسة عشر، العدد 176، 2009، ص89

⁴ The Emerging US Policies Towards Iraq & Kurdistan Region/April 3rd, 2017/<http://www.meri-k.org/the-emerging-us-policies-towards-iraq-kurdistan-region>

أعمال العنف ويحتاج الى جهد المؤسسة العسكرية الامريكية ... فسوف تكون ادارة اوباما قادرة على تخفيض أعداد القوات الامريكية في العراق تدريجيا ، والحد من دورها القتالي والقاء قدر أكبر من المسؤولية على عاتق القوات العراقية .. ومع ذلك فان عملية الانسحاب ينبغي تنفيذها بدقة وتروا، لتفادي خطر التفريط بالتقدم الذي تم أحرازه بالآونة الاخيرة¹. وفي الشأن نفسه (ان توقيت الانسحاب من العراق ووتيرته أمران على درجة عالية من الاهمية والحساسية فان كانا سيجريان بأسرع مما ينبغي ، ينبغي ، فانهما سيسببان زعزعة الاستقرار من جديد ،ويخلقان امام ايران والقاعدة فرصا مواتية لتقوية موقعهما هناك)². لكن ادارة باراك اوباما تجاهلت هذه التقارير وقامت بسحب القوات الامريكية بشكل سريع في عام 2011، مما خلق فراغاً أمنياً في البلد، وأتاح المجال للجماعات الإرهابية أن تعيد بناء نفسها من جديد في تنظيم أقوى وأشرس³. وهذا دفع ترامب الى القول (أن سياسات أوباما ساهمت في نشو تنظيم داعش الإرهابي ويرى ضرورة اجراء تغييرات جذرية في سياسات الولايات المتحدة الامريكية في العراق)⁴.

ان احتلال تنظيم داعش لأراضي عراقية واسعة تضم محافظات ومدن كبيره عام 2014 وسيطرته على ما يقارب نصف مساحة العراق اصبح مفتاح اعاده التواجد العسكري الامريكي من جديد لان ما تبقى من القوات الأمريكية بعد الانسحاب ليست بقوات عسكرية كبيرة ولكن مجموعة من التمرکزات المكلفة ببعض المهام الدفاعية، ولكن مع احتلال داعش وتمدده لم يكن التدخل الامريكي حقيقيا وجادا في معالجته واقتصرت نشاطاته على طلعات استعراضية في ضرب تنظيم داعش ، وعلى ما يبدو إنّ الولايات المتحدة التي تأخرت في دعم حكومة العبادي ضد تنظيم داعش كانت لديها أسباب استراتيجية عديدة منها⁵:

1. رغبة واشنطن بتلقين العراق درساً لرفضه إقامة قواعد عسكرية أمريكية على أرضه
 2. وسعيه الى إبراز ضعف المجهود العسكري الإيراني وعجز طهران وبغداد عن إيجاد قوة نارية جوية واستخباراتية لاحتواء تقدم داعش.
 3. ورغبتها في رضوخ الإدارة العراقية لكل طلباتها التي ستأتي لاحقا.
- بدأت القيادة الامريكية بإرسال قوات عسكرية تدريجيا الى العراق ابتداء من منتصف عام 2014 وحتى نهاية عام 2016 وأطلقت أسم عملية (الحل المتأصل للإرهاب) التي وصفها الامريكان انها

¹ ريتشارد هاس ومارتن انديك : عهد أوباما سياسة امريكية للشرق الاوسط ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد 81 ، الامارات ، 2009 ، ص 7

² المصدر نفسه ، ص 13

³ Iraqi envoy quit over failure to prevent IS 'tragedies'

: <http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2016/11/iraq> -

⁴ دونالد ترامب: يصر أن اوباما وهيلاري كلينتون هما من اسسا لتنظيم داعش ، صحيفة دنيا الوطن ، 12 / 8 / 2016 ،

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/957401.html>

⁵ الوجود العسكري الامريكي في العراق ، الانكاسام مركز انقرة لدراسة الازمات والسياسات ، 9 / مارس / 2017

<https://ankasam.org/ar/>

لمساعدة العراق في محاربة الارهاب من خلال الدعم الاستشاري والتدريبي للقوات العراقية، لكن لا يوجد رقم مؤكد لعدد القوات الامريكية في العراق وازاء ذلك اشارت صحيفة الديلي بيست الامريكية في 4 شباط 2016 (إن وزارة الدفاع الأمريكية ترفض الإفصاح عن عدد جنودها في العراق منذ إعلان الحرب على تنظيم (الدولة الإسلامية))

برر وزير الدفاع الامريكي في بداية شباط 2016 اسباب عودة قواتهم للعراق (أن هناك حاجة ملحة لوجود قوات امريكية في العراق لمكافحة داعش وستأخذ دورا قتاليا ، ولقد حاولت الادارة الامريكية عدم التورط في ارسال قواتها البرية الى العراق الذي لا تتمكن قواته من تحمل عبء محاربة داعش)، ويبدو أن تطورات التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا خلقت ظرفا مؤثرا على القيادة الامريكية مما دفعها للعودة تدريجيا للتواجد في الساحة العراقية .

بدأت تلميحات وزير الدفاع الامريكي السابق (أشتون كارتر) منذ 4 ديسمبر 2016 ، إلى إمكانية استمرار التواجد العسكري الامريكي في العراق، وقال (إن الجيش الأميركي وشركاءه الدوليين يحتاجون للبقاء في العراق حتى بعد الهزيمة المرتقبة لتنظيم الدولة الإسلامية في الموصل كما أضاف كارتر في اجتماع بولاية كاليفورنيا الأمريكية إن هناك الكثير مما يجب عمله بعد طرد «داعش» من العراق للتأكد من تحقيق انتصار كامل ، وبدأ الاعلان من خلال السفير الامريكي في بغداد يوم 21 ديسمبر 2016 (ان معركة الموصل صعبة جدا)، في اشارة الى ضرورة مشاركة القوات الامريكي في المعركة، وفي بتاريخ 24 ديسمبر 2016 اشارت معلومات الى مشاركة العديد من القوات الامريكية بعملية الهجوم ضد تنظيم داعش من محور شمال مدينة الموصل، وفي 25 ديسمبر 2016 نقلت وكالة «رويترز» عن العقيد في الجيش الأميركي بريت جي سيلفيا قوله) بدأنا تعزيز اندماجنا مع القوات العراقية ليشمل المزيد من المشاركة مع التشكيلات المتقدمة¹.

لاشك ان اولويات السياسة الامريكية حول العراق ستتغير بعد ان استلم الرئيس الامريكي الجديد دونالد ترامب الرئاسة رسميا، اذ منح اجتماع الرئيس ترامب مع رئيس الوزراء حيدر العبادي في 20 مارس/آذار 2017 بعض الضمانات للحكومة العراقية وللشعب، بأن الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة العراق، حتى بعد إلحاق الهزيمة العسكرية بتنظيم داعش²، ويجري الحديث عن تعزيزات عسكرية كبيرة ستصل العراق فإن وزير الدفاع الامريكي الجديد (جيمس ماتيس) هو من سيتبنى سياسة إرسال المزيد من الجنود إلى العراق³، على ضوء ذلك زار وزير الدفاع الامريكي العراق من اجل التوصل لتقييم حديث لمجريات الحرب ، جاءت هذه الزيادة بعد يوم واحد من إعلان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بدء معركة استعادة الساحل الأيمن (غرب) الموصل، وكانت

¹ الوجود العسكري الامريكي في العراق ، مصدر سبق ذكره .

² ريان كروكر ، مستقبل العراق تحقيق استقرار طويل المدى لضمان هزيمة ، مركز رفيق الحريري للشرق الاوسط ، بيروت لبنان ، 2017 مايو ، ص 2

³ المصدر نفسه .

تصريحات وزير الدفاع الأمريكي في بداية زيارته للعراق (إن الجيش الأمريكي في العراق ليس للاستيلاء على نفط أحد) ، متداركا بذلك تصريحات الرئيس دونالد ترامب¹.

وتبرز ترتيبات الإدارة الأمريكية من خلال اللقاء الذي عقدته اللجنة المشتركة (الأمريكية -العراقية) العراقية) وناقشت اللجنة التصورات والمقترحات التي تمثل مرتكزات السياسة الأمريكية لعراق ما بعد داعش، ومن ثم قُدمت إلى حيدر العبادي رئيس مجلس الوزراء العراقي. وهي على النحو الآتي²:

1. بقاء القوات الأمريكية وزيادة أعدادها لفترة لا تقل عن خمس سنوات.
2. التعاون الأمني والاستخباراتي وتأهيل الأجهزة الأمنية العراقية.
3. قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتدريب القوات العراقية المسلحة بكل صنوفها.
4. إعادة تأهيل القوات العراقية المسلحة من حيث التنظيم والتسليح.
5. إعادة تأهيل المناطق المتضررة.

في حين ذكرت دراسة في صحيفة الـويشيكين تايمز الأمريكية ان ترامب سيواجه تحديات وصعوبات لأبرام اتفاق مع بغداد فشل الرئيس اوباما التمسك به للحفاظ على تواجد القوات الأمريكية في العراق في حين أعلن مسرور بارزاني (ابن رئيس اقليم كردستان) استعدادهم عقد اتفاق جديد يسمح للقوات الأمريكية بالبقاء في كردستان العراق بعد تحرير الموصل بتأييد من مسعود بارزاني رئيس الاقليم³ وازاء موضوع اعادة اعمار المدن المحررة من تنظيم داعش عرض الرئيس الاميركي دونالد ترامب مشروع اسماء (أعادة اعمار العراق مقابل النفط) الى الكونجرس الاميركي، ويتكون المشروع من (100) فقرة أغلبها قانونية ومالية، يمكن من خلالها وضع خارطة إعادة اعمار العراق، تحصل الولايات المتحدة الأمريكية على نفط العراق بطريقة شرعية، وهذا مما سيساهم بعمل الشركات الأمريكية في العراق⁴.

المحور الثالث

السيناريوهات المحتملة لمستقل العراق في ظل ادارة الرئيس ترامب

وان هنالك تلوحيات كثيرة تشير الى تغيير خارطة العراق او بانفصال اقليم كردستان من العراق والذي قد يجلب ازمات جديدة على المنطقة في ظل التغييرات الحاصلة فيها، إن رسم ملامح خريطة العراق في السنوات المقبلة، يرتبط مباشرة بطبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية -التي تعد المحدد الرئيسي للتفاعلات الدولية- من جانب، وبين عدد من القوى العراقية الفاعلة في الساحة السياسية وإيران وتركيا من جانب الآخر، ونمط تفاعلاتها سواء الصراعية أو التعاونية من جانب آخر،

¹ تصريحات ماتيس عند زيارته للعراق على قناة RT : أداء الجيش العراقي جيد للغاية والحرب ضد "داعش" ستكون طويلة ، 20 / 2 / 2017 https://arabic.rt.com/middle_east/864364

² أمريكا والعراق ما بعد داعش، إصدارات مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 8 فبراير، 2017 في <http://rawabetcenter.com/archives/40575>

³ Of Islamic state nears , Americans and Iraqis start , Cario Munoz , Dan Boylan, AS defeat The Washington Times , 16l May l 2017

⁴ ترامب يقترح مشروع حول العراق: (النفط مقابل الاعمار)، 26l2l، 2017، <https://www.algharbiyanews.com/?p=77061>

وهو ما يمنح توجهات ترامب نحو تلك القوى أمر بالغ الأهمية في التأثير على مستقبل العراق ، وان طابع هذه العلاقة وتوجهاتها وتقودنا الى استشراف عدد من السيناريوهات لمستقبل العراق في ضوء السياسة الامريكية الجديدة

السيناريو الاول: هنالك العديد من المؤشرات والخلافات الداخلية التي تشير الى التقسيم العراق في عهد ترامب، منها:

- 1- استمرار الخلافات السياسية وعدم اتفاق القوى العراقية، وخاصة حول المناطق المحررة من قبضة داعش كالموصل وكركوك وغيرها، أن النقاش بدأ يحتدم هنا وهناك حول إدارتها مستقبلا، وتلويح حكومة اقليم كردستان بأجراء استفتاء حول الانفصال.
- 2- إبقاء بعض المواد الدستورية معلقة دون حسمها، مثل المادة 140 المتعلقة بمستقبل كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها، والمادتين 111 و112 المتعلقة بالنفط والغاز والموارد الطبيعية، والتي هي مثار خلافات حادة بين المكونات الأساسية في البلد ولها أبعاد تاريخية وقومية.
- 3- هنالك توقعات حول تغيير كبير في السياسة الامريكية تجاه العراق في عهد ترامب عن سابقة، اذ كان اولى تصريحات الرئيس ترامب أن سياسات أوباما ساهمت في نشوء تنظيم داعش الارهابي، ويرى ضرورة إجراء تغييرات جذرية في سياسات الولايات المتحدة في العراق والمنطقة، ويعد تقسيم العراق إحدى الوسائل اللازمة لهذه التغييرات والمراجعات الجذرية التي تحتاجها سياسات البيت الأبيض في المستقبل، وان هذه الحقائق ليست مسوغات او ترويج لتقسيم العراق عن طريق تجزئة البلد، بل هي واقع مجسد قمنا بإلقاء الضوء عليه.

السيناريو الثاني : بقاء الوضع في العراق على ما هو عليه اليوم من تناحرات وازمات داخلية ومشادات سياسية مع زيادة النفوذ الايراني الذي من اولوياته تجاه العراق هو الحيلولة دون ظهور عراق قوي ومعادي من جديد يهدد المصالح الايرانية (سواء كان هذا في شكل عسكري أو سياسي أو أيديولوجي) ، وفي الوقت عينه إيران مصممة على الاحتفاظ بوحدة أراضي العراق لتجنب عدم الاستقرار الشامل وللتشجيع على وجود حكومة صديقة وإبقاء الولايات المتحدة منشغلة بالتوترات العراقية وبمنأى عنها، غير أنها تسعى الى تراجع الدور والنفوذ الامريكي وكنتيجة لذلك، سستمتع ايران بموقع قوي يسمح لها بحماية مصالحها، وتكون قد وسعت نطاق دعمها ليطال مجموعات سنية. وبهذه الطريقة، ضمنت إيران استمرار نفوذها في العراق مع تراجع النفوذ الامريكي

السيناريو الثالث: توسع النفوذ الامريكي وتحجيم النفوذ الايراني ومحاولة ارجاع العراق الى الاقليم العربي ودول الخليج والتقريب بين العراق والسعودية بدعم امريكي وذلك لتضييق الخناق ومحاصرة ايران ،فضلا عن ذلك اعمار المناطق المدمرة وفق مشروع ترامب الذي مفاده النفط مقابل البناء مع تحول طبيعة الحكم في العراق من قيادات دينية الى قيادات مدنية وعودة العراق الى وهذا سيجعل من العراق قريب جدا من الافق الامريكي وذو اقتصاد ضعيف تحت السيطرة الامريكية.

وفي ضوء التغيرات الجديدة واجراء الاستفتاء في اقليم كردستان يشير الى ان السيناريو الاول هو السيناريو الاكثر احتمالية على لساحة العراقية ، وهذا يؤكد ان الولايات المتحدة ليست الشريك الاستراتيجي الحريص على سلامة العراق وسلامة ارضه ويحافظ علىه من التقسيم ، بل كل المعطيات تشير الى ان الولايات المتحدة تبحث عن مصلحتها في العراق ، وهذا ما يدحض الفرضية التي تم وضعها لهذه الدراسة والتي تقضي بان العراق يحتاج الى حليف استراتيجي لتقديم المعونة مثل الولايات المتحدة الامريكية ، بل على العراق الاعتماد على نفسه وإدراكه بان كل الدول تبحث عن مصلحتها أولا سواء ايران او الولايات المتحدة الامريكية .

الخاتمة

يبدو مما تقدم ان العراق يمر بمرحلة خطيرة وقد تعد اخطر مرحلة منذ تأسيس الدولة العراقية فهذه المرحلة يتركز خطرها على وحدة وسلامة ارض العراق وهناك العديد من الاشارات التي تشير الى احتمالية تقسيم العراق او انفصال اقليم شمال العراق (اقليم كردستان) والذي قد يجلب ازمات جديدة على المنطقة في ظل التغيرات الحاصلة فيها ، إن رسم ملامح خريطة العراق في السنوات المقبلة قد ينسحب على خارطة دول المنطقة ايضا ، فالكل يدرك ان العراق هو عنصر اساس في الاستراتيجية الامريكية تجاه العالم العربي والشرق الاوسط بشكل عام فالمهمة في العراق ليست مقتصرة على حدوده فحسب وانما تتعداه لتشمل المنطقة برمتها بمن فيهم الحلفاء والاصدقاء ، والدليل على ذلك الحملة التاريخية لإعادة هيكلة البنى والنظم السياسية المتهالكة في المنطقة وبشكل متتابع منهجي قد ينتج عنه شرق اوسط جديد في مظهره بالفعل خصوصا طالما ان المنطقة ودولها محكومة بالضاغط الخارجي المتمثل بالدور الامريكي الذي يقوده ادارة الرئيس ترامب الذي يريد لها ان تكون جزءا من ادواته للسيطرة العالمية.

المصادر والمراجع

الكتب

- 1- حامد محمود، إيران واستراتيجية ملء الفراغ في العراق ، ملف الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، السنة الخامسة عشر ، العدد 176، 2009.
- 2- خالد محسن جابر، السياسة الأمريكية تجاه العراق وانعكاساتها الإقليمية والدولية بعد نيسان 2003، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – لبنان، 2013.
- 3- ريان كروكر، مستقبل العراق تحقيق استقرار طويل المدى لضمان هزيمة، مركز رفيق الحريري للشرق الاوسط، بيروت لبنان ، 2017 مايو.
- 4- ريتشارد هاس ومارتن انديك: عهد أوباما سياسة امريكية للشرق الاوسط، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 81، الامارات ، 2009.
- 5- سعد شاكر شلبي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الاوسط: خلال ادارة الرئيس باراك اوباما، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان -الاردن، الطبعة الاولى 2013
- 6- ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 2011.
- 7- فاضل الربيعي، ما بعد الاستشراق الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكولونياليات البيضاء، مركز دراسات الحدة العربية، بيروت -لبنان ، 2007ط1، ص244
- 8- كوثر عباس الربيعي، التغيير في الوطن العربي والاستراتيجية الأمريكية تناقضات المرحلة، بحث في كتاب التحولات السياسية والاجتماعية في الوطن العربي والدور الأمريكي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية ،2013.
- 9- مايكل كيلر، الحروب على الموارد، ترجمة: عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.

اطاريج الدكتوراه ورسائل الماجستير

- 1- أميرة محمد راكان العجمي، مفهوم الاصلاح كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الاوسط خلال ادارتي جورج دبليو بوش، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- 2- رنا خالد عبد الجبار العلي، دور المملكة المتحدة في الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية/ جامعة الزهراء، 2002.
- 3- خالد عليوي جواد. الديمقراطية في الفكر القومي العربي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد، 2000.
- 4- علي عبد الحسين عبد الله، امن الخليج العربي في ظل المتغيرات الاقليمية الدولية (1968-1991)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية / الجامعة المستنصرية، 2004، ص138-139.

الدراسات والمجلات والدوريات

- 1- احمد السيد نجار، المكاسب الاقتصادية الأمريكية من دراسة حرب العراق، صحيفة الأهرام ، 18 أكتوبر 2003.
- 2- أحمد إبراهيم محمود، العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، المجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد 154، 2003.

- 3- حسين عبد فياض، أمريكا والخليج العربي في ضوء معطيات القرن العشرين، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (22)، 2012.
- 4- خليل العناني. دور النفط في الأزمة العراقية . الأمريكية. مجلة السياسة الدولية، العدد 151. القاهرة، مؤسسة الاهرام، اكتوبر 2002/ .
- 5- سرمد امين. الطاقة وحروب امريكا المقبلة في العالم. ج2. سلسلة اوراق استراتيجية، العدد 3449. بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002 .
- 6- سوسن اسماعيل العساف. امريكا تقيس وزنها في السياسة الدولية بتقل براميل النفط. مجلة الشروق العدد، 572 الامارات العربية المتحدة، دار الخليج للطباعة، 2003.
- 7- مثنى علي حسين ، علي محمد علوان ، اثر التغيرات في منطقة الخليج العربي على العلاقة مع الولايات المتحدة ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، العددان (29 - 30) ، 2012.
- 8- محمد عباس ناجي، الابعاد الاقليمية لاتفاق جنيف النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، 2014.
- 9- نبيل محمد سليم، نحو رؤية استراتيجية لتعامل العراق مع الولايات المتحدة الامريكية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، المجلد الاول، العدد الاول، كانون الثاني 2000.

الانترنت

- 1-محمد محمود السيد، التوجهات الأمريكية المحتملة تجاه الشرق الأوسط في عهد ترامب، 8 ديسمبر 2016.
- 2-دونالد ترامب يقدم تبريرات للاستيلاء على نفط العراق ضمن الحملة الرئاسية.
<http://www.nrttv.com/ar/Detail.aspx?Jimare=31778>
- 3-خطاب رئيس مجلس الوزراء العراقي حيدر العبادي ردا على تصريحات ترامب: نفط العراق ملك للعراقيين
<http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/250120173>
- 4-رسمية محمد هادي، إيران والولايات المتحدة الأمريكية. العلاقات والازمة وأفاق المستقبل
www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/32413-2015-08-22-15-23-0
- 5-معمر فيصل خولي، التغلغل الإيراني في العراق...الدوافع والأشكال وأدوات التأثير، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 11 يونيو 2016.
<http://rawabetcenter.com/archives/27905>
- 6-مثنى العبيدي، الدور الإيراني في العراق.. التأثيرات والكوابح، جامعة تكريت - العراق ، 1 مارس 2015 -، على موقعها الرسمي.
<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5206.aspx>
- 7-رووداو - واشنطن، الرئيس الأمريكي ترامب: لا توجد حكومة في العراق.. وإيران تتحكم بكل شيء، 26/1/2017
<http://www.rudaw.net/arabic/world/260120175>
- 8-خامنئي للعبادي: لا تتقوا بالأمريكان لأنهم ينتظرون الفرصة لتوجيه ضربتهم ، الثلاثاء 20 يونيو 2017
<https://www.nna-iq.com/archives/70574>
- 10-دونالد ترامب: يصر أن اوباما وهيلاري كلينتون هما من اسسا لتنظيم داعش، صحيفة دنيا الوطن ، 12 / 8 / 2016.

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/957401.html>

- 11 الوجود العسكري الأمريكي في العراق، الانكاسام مركز انقرة لدراسة الازمات والسياسات، 9/ مارس / 2017
<https://ankasam.org/ar/>
- 13 تصريحات ماتيس عند زيارته للعراق على قناة RT: أداء الجيش العراقي جيد للغاية والحرب ضد "داعش" ستكون طويلة ، 20 / 2 / 2017 https://arabic.rt.com/middle_east/864364
- 14 أمريكا والعراق ما بعد داعش، اصدارات مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجي، 8 فبراير، 2017 في <http://rawabetcenter.com/archives/40575>
- 15 ترامب يقترح مشروع حول العراق: (النفط مقابل الاعمار)، 26، 2017
<https://www.algharbiyanews.com/?p=77061>

التقارير والدراسات الاجنبية

1. Trump Wants to Steal Middle East Oil foreignpolicy.
 2. /.../trump-wants-to-steal-middle-east-oil-and-hes-n
- President Donald Trump's statements to the CIA
3. <http://www.cnn.com/2017/01/21/politics/trump-to-cia-i-am-so-behind-you/index.htm>
 4. The Emerging US Policies Towards Iraq & Kurdistan Region/Aprrd,2017/<http://www.merik.org/the-emerging-us-policies-towards-iraq-kurdistan-region> Iraqi envoy quit over failure to prevent IS 'tragedies
 5. :<http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2016/11/iraq-5Of-Islamic-state-nears-Americans-and-Iraqis-start> , Cario Munoz , Dan Boylan, AS defeat
 6. The Washington Times , 16l May l 2017



السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الدور الإيراني في الخليج العربي من
□ اوباما إلى ترامب في حدود الاستمرارية والتغيير



□ الأستاذ الدكتور. عبد الكريم كيبش

□ الأستاذة. حسنى عبد الحق



ملخص:

طالما شكلت سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية عنواناً مهماً لصانع القرار السياسي الأمريكي بحكم ما ترسمه تلك السياسة من تهديد واعد للمصالح الأمريكية لاسيما على المستوى الأمني، والاقتصادي والجيوسراتيجي فقد اختلفت التوجهات الأمريكية حيال إيران في حقبتَي أوباما وترامب كون أن إيران تعد قوة إقليمية كانت ولا زالت تسعى إلى بسط نفوذها في المنطقة، لسيما على الخليج العربي والتأثير على دول أخرى إقليمياً، ومن جانب آخر تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية قوة تؤثر سلباً على مسار تحقيق أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، و هي الآن متهمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط وزعزعة أمنها واستقرارها الداخلي، و خاصة دول الخليج العربي، ناهيك عن سعي إيران لامتلاك التكنولوجيا النووية من خلال برنامجها النووي الذي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بأنه برنامجاً ذو دوافع عسكرية تسعى إيران من خلاله إلى امتلاك السلاح النووي، مما يمكنها من فرض نفوذها كقوة نووية إقليمية على منطقة الخليج العربي وتحقيق طموحاتها.

وتبرز أهمية الدراسة في أنها تشتمل على السياسية الخارجية الأمريكية تجاه النفوذ الإيراني في الخليج العربي خلال، فترتي حكم أوباما ودونالد ترامب، في حدود الاستمرارية ولكن التغيير في التوجهات من تقارب إيراني أمريكي في عهد أوباما، وهذا ما برز من خلال الاتفاق النووي إلى التوتر في العلاقات خلال عهدة ترامب وهذا من خلال خطابات دونالد ترامب اتجاه إيران، وأنها تشكل خطر كبير على منطقة الخليج العربي والمصالح الأمريكية في المنطقة.

Abstract:

American political decision-maker because of what the policy of the threat of promising US interests, especially on the level of security, economic and geostrategic has varied American attitudes towards Iran in the periods of Obama and Trump

The fact that Iran is a regional power has been and continues to seek to extend its influence in the region, especially on the Arabian Gulf and influence on other countries regionally, and on the other hand is considered by the United States of America as a force negatively affect the course of achieving the objectives of the United States of America in the region, By the United States of America to intervene in the internal affairs of the Middle East and destabilize its internal security and stability, especially the Arab Gulf countries, not to mention Iran's pursuit of nuclear technology through its nuclear program, which the United States and the West as a program with Du Iran seeks to acquire nuclear weapons, enabling it to impose its influence as a regional nuclear power on the Gulf region and realize its ambitions.

The importance of the study that it includes US foreign policy toward Iranian influence in the Arabian Gulf during the periods of Obama and Donald Trump, within the limits of continuity, but the change in attitudes of the Iranian-American rapprochement under Obama, and this has emerged through the nuclear agreement to The tension in relations during Trump's tenure is echoed by Donald Trump's rhetoric toward Iran, posing a major threat to the Gulf region and US interests in the region.

مقدمة:

لقد هيأت التحولات الدولية الأجواء المناسبة للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مسعاها بعد نهاية الحرب الباردة. فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي الإدارة الأمريكية تسعى للهيمنة على العالم، فأخذت توجه السلوك الخارجي وتعمل على صياغة العلاقات الدولية وفقا لما تقتضيه مصالحها، وفي هذا السياق استغلت أحداث 9/11 تداعياتها للتوجه نحو منطقة الشرق الأوسط في إطار محاولة إعادة هيكلة المنطقة بدعوى (الإصلاح و التغيير) خاضت خلالها حروبا استباقية في أفغانستان 2001 العراق 2003، تحت ذرائع إيواء الإرهاب امتلاك أسلحة الدمار الشامل لتؤسس بذلك لمرحلة جديدة من الحضور الأمريكي القوي في المشهد الشرق أوسطي.

إن محاولة الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة هيكلة الشرق الأوسط ليست جديدة، ففي مطلع التسعينيات من القرن العشرين طرحت إدارة الرئيس جورج بوش "الأب" المشروع الشرق الأوسطي بالتوازي مع إطلاق عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي التي بدأت في مدريد عام 1991 م، وبدفع من المتغيرات التطورات الإقليمية والدولية، تم تقديم تصور أمريكي لما يعرف بالشرق الأوسط الكبير لفرض نظام شرق أوسطي يقوم أساساً على صياغة كاملة للخريطة الجيو استراتيجية للمنطقة العربية، تتضمن القضاء على ما تبقى من النظام العربي، والعمل على طمس المقومات الثقافية والحضارية عبر تنزيب هذا الفراغ السياسي في نطاق استراتيجي أوسع، يمتد من بحر قزوين وشمال القوقاز شرقاً إلى المملكة المغربية غرباً، وقد استندت الإدارة الأمريكية إلى مزاعم غير متناسقة من أهمها أن الشرق الأوسط هو منطقة اضطراب كبير.

تأثرت السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط مؤخراً في ظل التحولات الجيو سياسية الأخيرة و التي حملت معها معطيات جديدة على المشهد السياسي و خاصة عقب التحول الديمقراطي الذي مس الدول العربية فقد قامت السياسة الخارجية الأمريكية بتغيير ترتيب الأولويات و الاهتمامات و تبني استراتيجيات جديدة تتمشى مع هذه التطورات و خاصة في منطقة الشرق الأوسط و صعود قوى اقليمية على ساحة مما اثر على مصالحها في المنطقة وعلى رأسها إيران حيث احتلت السياسة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط مساحة كبيرة من النقاش ، ولعل طبيعة النظام السياسي الإيراني الذي ظهر بعد الثورة الإسلامية يلعب دوراً في طرح كثير من التساؤلات حول سياسة إيران في الإقليم، وإن كانت الإستراتيجية الإيرانية وتأثيراتها موضوعاً بارزاً للجدل السياسي حيث تشكل هواجس إيران الأمنية عنصراً متقدماً في رسم التوجه الأساسي للإستراتيجية الإيرانية فإنها تمتلك عناصر القوة ، و تستثمر تلك العناصر لاكتساب دور إقليمي و تسعى سياسياً ، و استراتيجياً لان تصبح قوة إقليمية مهابة عن طريق مد نفوذها تجاه دول المنطقة و باعتبارها من ابرز اللاعبين الإقليميين في الشرق الأوسط حيث استطاعت توظيف المتغيرات الحاصلة و خاصة عقب ثورات الربيع العربي ،في توسيع مجالات عمل سياستها ، من خلال إستراتيجيتها القائمة على التدخل و من ابرز تدخلاتها الإقليمية يبرز في منطقة الخليج العربي باعتباره المجال الحيوي بالنسبة لإستراتيجيتها القائمة على التمدد و التغلغل في المنطقة.

فقد عطست هذه الثورات حجم المصالح الأجنبية وخصوصاً أمريكا وإسرائيل في نهب خيرات وثروات الوطن العربي من خلال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالاصطفاف إلى جانب الثورات التي تؤمن لها مصالحها المستقبلية وذلك ما بدا واضحاً من خلال وقوفها بجانب الثورة السورية وأيضاً وقوفها مع الجانب البحريني ضد الثور.

في هذا النظام، و تحديداً تجاه منطقة تعتبر من أكثر وأهم المناطق حيوية في العالم بالنسبة لمصالح القوى الكبرى و الاقتصاد العالمي إن عدم تطور تصورات أمريكا لصعود تيارات سياسية لم تكن بالحسبان فرض على الولايات المتحدة الأمريكية التطوير من الإستراتيجية وفق المرحلة نحاول في هذه الدراسة البحث عن توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط خاصة لفترة ما بعد التحول الديمقراطي و مختلف التحولات الدولية التي شملت جميع جوانب العلاقات الدولية، و ما تبعها من بلورة وضع جديد تجسد أكثر في النظام الدولي الجديد.

حيث أن البحث يسير في اتجاه هدف أساسي وهو الوصول إلى فهم سلوكيات وأفعال الوحدة الدولية الأبرز والأقوى للتعامل مع المستجدات على الأرض فالتغيير شمل الأنظمة السياسية والنسق الاجتماعي والتوازنات الإقليمية مما فرض على الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع إستراتيجية جديدة أو تطوير استراتيجياتها السابقة بما يتواءم والتغيرات الحاصلة

تستدعي طبيعة الموضوع والجوانب المرتبطة به، صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

- تتمثل إشكالية الدراسة حول معرفة ماهية السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران من أوباما

إلى ترامب والتفاعل في الجوانب السياسية والأمنية والإستراتيجية ومستقبل العلاقة بين إيران

والولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في ظل زيادة النفوذ الإيراني؟

فرضية الدراسة:

ومحاولة منا لفهم الموضوع والإحاطة بجوانبه، استعنا بفرضية رئيسية وفرضيات أخرى مكملة نراها موجهة لمسار الدراسة تتمثل في:

• كلما كانت الأحداث الراهنة والأوضاع في الشرق الأوسط متوترة وزاد النفوذ الإيراني كلما كانت مبررات الولايات المتحدة الأمريكية قوية في السيطرة على زمام الأمور والتحكم في منابع النفط وذلك من أجل تفوقها الإستراتيجي وإدامة هيمنتها وسيطرتها على المنطقة ويمكن وضع فرضيات جزئية تتمثل في:

✓ أدت أحداث الدولية الراهنة في الشرق الأوسط وخاصة بعد الربيع العربي إلى بداية مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية نحو تأكيد الريادية العالمية والسيطرة على منطقة الشرق الأوسط.

✓ اختلفت التهديدات الأمنية في الشرق الأوسط باختلاف التوجه الاستراتيجي للدول المتعامل معها

✓ كلما كانت هناك تدخلات إيرانية كلما زاد احتمال نشوب صراعات تؤثر على أمن الخليج العربي.

خطة الدراسة:

قمنا بتبني الخطة التالية:

المحور الأول: دراسة عوامل القوة الإيرانية.

المحور الثاني: الإستراتيجية الإيرانية اتجاه منطقة الخليج العربي.

المحور الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران في عهدتين بارك اوباما ودونالد ترامب.

المحور الرابع: مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الدور الإيراني.

المحور الأول: دراسة عوامل القوة الإيرانية.

ترتبط أي قوة دولة في العالم بمجموعة من القدرات والإمكانات التي تتمتع بها، وتتضمن هذه القدرات مجموعة من العناصر المادية وغير المادية الموقع الجغرافي والمساحة، والبنية الاقتصادية، والعسكرية لها التي تتيح للدولة إمكانية التحرك لأن تؤدي دورا إقليميا مؤثرا في سلوك الدول الأخرى، وسياستها أو حتى في تشكيل علاقات القوى.

في ضوء ما تقدم تأتي أهمية الجيوستراتيجية لإيران من أهمية موقعها الجغرافي فأيران تقع غرب آسيا بين دائرتي عرض 29-40 شمالا، وبين خطي طول 54-63 درجة شرقا وتحدها أذربيجان، وأرمينيا، وتركمنستان من الشمال وتركيا والعراق من الغرب، وأفغانستان وباكستان من الشرق، والخليج العربي وعمان، وبحر العرب من الجنوب¹

الموقع الجغرافي والفلكي لإيران



المصدر: أطلس العلم ، الدار العربية للعلوم ، ط1 ، بيروت ، 2005 ، ص88

¹ - سليم كاطع علي ، البعد الإيراني في السياسة الخارجية الأمريكية ، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 60 ، ص 121

2/- الموقع البحري و القاري:

يعطي أتباع مدرسة الجيوبوليتيك أهمية سياسة و خاصة للمواقع الجغرافية التي تمكن الدول من التحكم التحكم في طريق المرور الدولي ،فالدولة التي تقطع أراضيها طريق عبور طبيعية ،تحتل مركزا خاصا في العلاقات الدولية ،كما تتمتع تبعا لذلك بنفوذ سياسي في مواجهة الدول التي لا مناص لها من الالتجاء إلى هذا الطريق ،لذلك تصبح الدول التي تستفيد من هذا المعبر بحاجة إلى مرضاتها ،وهي مرضاة عظيمة الفائدة ،لان العبور الترانزيت قد يؤدي إلى استيفاء رسوم .¹ ولعل اهتمام في بناء قوة بحرية فاعلة وتطويرها و إعطائها أولوية خاصة مما جعلها إحدى الركائز الأساسية لحركة السياسة الخارجية.

إذا حاولنا تطبيق هذا المعيار على إيران وجدنا إن إيران تتمتع بموقع بحري مؤثر وخطير في منطقة تعد من أكثر المناطق القلقة جيوبوليتيكيا في الشرق الأوسط ،إذا تطل من الجنوب على خط تصدير النفط على عبور ناقلاته إلى دول العالم كافة المعينة بمستقبل هذا النفط ،ومن الشمال على بحر القزوين الغني هو الآخر بالنفط والغاز و بسبب هذا الموقع علاوة على الثروات و القدرات البشرية و الاقتصادية لا يمكن تجاوز إيران في أي مشروع إقليمي امني و اقتصادي ،لان لمقدورها أن تعرقل ،على الأقل مالا تشعر معه بالاطمئنان أو ما ينذر بها بالتهميش و الاستبعاد .²

أكبر مسطح مائي مغلق على الأرض ، وثاني أكبر وأغنى منطقة بثروات النفط والغاز في العالم ، تتقاسم خمس دول شواطئه بنسب متفاوتة ، لكنها تختلف - لأسباب سياسية واقتصادية - في الأساس القانوني لاستغلال ثرواته.

لدى الإيرانية مصلحتان أساسيتان: حماية سلامتها الإقليمية والنظام الإسلامي ، وأن تصبح القوة الرائدة في المنطقة. ترى إيران أن أمريكا تشكل أكبر تهديد لبقاء نظامها وتستخدم برنامجها النووي لكسب النفوذ في علاقاتها مع العالم. تملك إيران بعض المزايا الجيوسياسية. حيث لديها إمكانية الوصول إلى اثنين من الطاقة الغنية في العالم والمناطق ، والشرق الأوسط ، وحوض بحر قزوين. السيطرة بين الشمال والجنوب والشرق والغرب من خطوط النقل العابر للطاقة والقدرة على السيطرة على مضيق هرمز زيادة نفوذ إيران على الجهات الفاعلة الأخرى. كتلتها البرية كبيرة والتضاريس غير مضياف هي مزايا هائلة ضد الاختراق العسكري الأجنبي.

3/- القوة الاقتصادية لإيران:

تعد القوة الاقتصادية من أهم محددات قوة الدولة في تفاعلاتها الدولية والإقليمية ، وهي هدف ووسيلة في نفس الوقت ، فهي هدف تلبية حاجيات الدولة الداخلية وعدم وقوعها تحت وطأة العوز أو الاعتماد على الخارج والمقصود بالقوة الاقتصادية ليس مجرد حيابة الدولة لموارد الثروة الطبيعية وبقدر ماهي

¹ - مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية ،بغداد: دار الحكمة، 1991، ط1، ص32

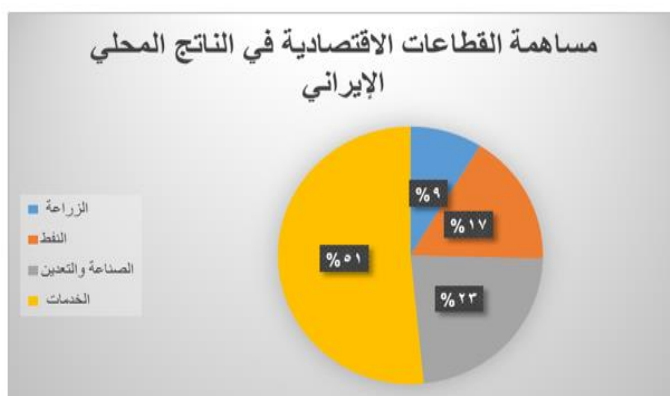
² عمر كامل حسن ،المجالات الحيوية الشرق اوسطية في الاستراتيجية الايرانية،بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، ط2015، ص114

حسن توظيف وإدارة تلك الموارد والمقدرات بما يحقق مصالح الدولة ويزيد من قدراتها نفوذها على صعيد سلم الترابية الدولية.¹

تحتل إيران ثاني أكبر احتياطات النفط في العالم (11.4 في المئة من إجمالي الاحتياطات)، عن الغاز (15.5 في المائة). في عام 2006، كانت إيران رابع أكبر منتج للنفط والغاز الطبيعي في العالم، في حين يقدر إنتاج النفط الحالي 4.3 مليون برميل يوميا (حوالي 5.4 في المئة من الناتج العالمي). احتياطاتها من النفط²

القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإيراني

الشكل -1-



المصدر: دراسات و أبحاث: القوى الداخلية في المجتمع الإيراني المحور الثاني القوى الاقتصادية، المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية، أكتوبر 2015، ص2

الشكل -2-

توقيع اتفاق نهائي			
2017 / 2016	2016 / 2015	2017 / 2016	
3.23	2.98	2.52	إنتاج النفط (مليون برميل)
1.72	1.38	0.96	صادرات النفط (مليون برميل)
6	5	0.9-	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
13	13.9	18.5	معدل التضخم (%)
30.816	28.800	32.832	سعر الصرف الرسمي (الدولار / الريال الإيراني)
1.5-	2.9-	5.3-	عجز الميزانية % من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: دراسات و أبحاث: القوى الداخلية في المجتمع الإيراني المحور الثاني القوى الاقتصادية، نفس المرجع السابق، ص37

¹ - مصطفى شفيق، الدولة الإيرانية محددات القوة و عوامل الضعف، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2010، ص43

² nihati ali özcan and özgür özdamar, iran's nuclear program and the future of u.s.-iranian relations, Journal compilation, middle east policy council, 2009, p125

تمتلك إيران ثاني أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد المملكة العربية السعودية، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 حوالي 412.2 مليار دولار. وهي كذلك ثاني أكبر بلدان المنطقة بعد مصر من حيث عدد السكان إذ بلغ عدد السكان نحو 78.8 مليون نسمة عام 2015. ويتميز الاقتصاد الإيراني بوجود قطاع هيدروكربوني، وقطاعي الزراعة والخدمات، وحضور ملحوظ للدولة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات المالية. وتحتل إيران المركز الثاني في العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي والمركز الرابع في احتياطات النفط الخام المثبتة. وما زال النشاط الاقتصادي وإيرادات الحكومة يعتمدان إلى حد كبير على العائدات النفطية، ومن ثم ستظل متقلبة.

تبنت السلطات الإيرانية إستراتيجية شاملة تسعى لتطبيق إصلاحات تقوم على عوامل السوق، كما يتضح في وثيقة الرؤية التي تعتمد عليها الحكومة وتمتد 20 عاما، وخطة التنمية الخمسية السادسة لإيران لفترة السنوات 2016 – 2021. وتتألف خطة التنمية الخمسية السادسة من ثلاثة أعمدة، هي: تطوير اقتصاد مرن وقادر على التحمل، وتحقيق تقدم في العلوم والتكنولوجيا، وتعزيز التفوق الثقافي. وعلى الصعيد الاقتصادي، تتوقع خطة التنمية تحقيق معدل نمو اقتصادي سنوي نسبته 8%، وتنفيذ إصلاحات في المؤسسات المملوكة للدولة، والقطاع المالي والمصرفي، وعملية تخصيص وإدارة الموارد النفطية ضمن الأولويات الرئيسية للحكومة خلال فترة السنوات الخمس.¹

4. القوة العسكرية الإيرانية:

مفهوم القوة العسكرية يرتبط بالقدرات العسكرية بمدى إمكانية الدولة على توظيف قواتها المسلحة، كما ونوعا خدمة لأهداف سياساتها الخارجية، ولذلك ترتبط ارتباطا وثيقا بالقدرات الاقتصادية والبشرية والعلمية والتكنولوجية والمعنوية للدولة، وتختلف القدرات العسكرية للدولة باختلاف إمكانات هذه الدول ومدى كفاءة صناعات قراراتها على تحديد ما تحتاجه من قوة عسكرية فاعلة لأغراض ضمان القومي سواء في الحاضر أم في المستقبل²

¹ -تقرير البنك الدولي، نقلا عن: <http://www.albankaldawli.org/ar/country/iran/overview> يوم 2017/9/22، على الساعة

² -مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص ص 187-188

سياسة بناء القوة العسكرية في إيران:

من خلال متابعة السلوك السياسي الإيراني فضلاً عن دراستنا ل نظرية تدرج الحاجات لأبراهام ماسلو يمكن أن نحلل سياسة صناع القرار الإيراني نحوي بناء قوة عسكرية فاعلة في منطقة الشرق الأوسط التي تعد اشد اضطراباً في العالم¹

القوات البرية:

يشير التقرير إلى أن الجيش الإيراني يتمتع بحجم كبير من القوات البرية مقارنة بجيوش دول الخليج. ويقول **كوردسمان** إن عدد الدبابات بالجيش الإيراني شهدت زيادة ملحوظة في السنوات السابقة، من 1,135 عام 2000 إلى 1,565 في 2003 و 1,613 عام 2006، ويشير التقرير إلى أن عدد الدبابات "الحديثة" طبقاً للمعايير السائدة لا تتعدى الـ 580 دبابة، وعدد الدبابات الجاهزة للاستعمال لا تتعدى الـ 1,000. ويذكر التقرير أن إيران تستورد الأسلحة المضادة للدبابات من روسيا والصين وأوكرانيا، كما تصنعها محلياً طبقاً للنماذج السوفيتية التي تمتلكها. كما تنتج المصانع الحربية المحلية قاذفات الصواريخ المتعددة. وفي تقييمها العام للمقدرات الجيش الإيراني، تقول الدراسة إنه بالرغم من تحسينات في تنظيم وإعداد قوات الجيش، لازالت القوات تعاني من قصور ملحوظة من حيث قدرتها على صيانة المعدات الحربية وتوفير الإعداد والتدريب الكافي للموارد البشرية. ويوضح المؤلفان أن مقدرات الجيش الإيراني تعتبر دفاعية في طبيعتها، حيث أن التدريبات المعدات المتوفرة لا تؤهل القوات للقيام بمهام كبيرة خارج البلاد.

القوات الجوية

تتكون القوات الجوية الإيرانية من 52,000 شخص بما فيهم من 15,000 في قطاع الدفاع الجوي. وتمتلك إيران أكثر من 300 طائرة حربية. ويقول التقرير أن القوات الجوية تعاني من ضعف في إمكانيات الصيانة. كما تعتبر المقدرات التكنولوجية المتوفرة للقوات قديمة مقارنة بالقوات الإقليمية الأخرى. وفيما يلي تلخيص لموارد²

¹ - رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط، دمشق: الأوائل للنشر و التوزيع، ط1، 2006، ص10

² -تقرير واشنطن، العدد3، نقلاً عن: [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/257.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/257.htm) يوم 21-9-2017، على الساعة 18.30.

الثاني المحور: الإستراتيجية الإيرانية اتجاه الخليج العربي.

اقتفى "أندريه بوفر" خطى "ليدل هارت" في تعريف الإستراتيجية بأنها: "فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة"، وذلك على أساس أنه يعتقد أن هناك وسائل أخرى في ظروف معينة تؤدي إلى تحقيق هذه الإستراتيجية دون استخدام القوة العسكرية بصورة مباشرة.¹

2. التوجهات الإيرانية في منطقة الخليج العربي:

من هنا جاء توجه البحث نحو دراسة الإستراتيجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي باعتباره جزء حيوي من الأمن القومي الإيراني لاسيما وأن الخليج العربي يشغل أهمية إستراتيجية قصوى في الحسابات الإقليمية والدولية، كونه أكبر حوض نفطي في العالم بإنتاجه واحتياطيه وهو الآن يعيش حالة من الصراع على النفوذ بين جبهتين الأولى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها والثانية إيران، وهذا الصراع اخذ عدة أشكال منها الصراع السياسي والاقتصادي وقد يتطور إلى العسكري.

أن مسألة التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي أحد أبرز القضايا الخلافية بين طهران وواشنطن وذلك للتباين الواضح في رؤى الدولتين حول أمن الخليج ومقومات استقراره، إذ تجزم الولايات المتحدة أن إيران تمثل تهديدا مباشرا لمنطقة الخليج العربي لذلك فيتحتّم عليها التدخل لحماية أمن هذا الخليج بينما كان الموقف الإيراني يتمحور حول أن أمن الخليج مسؤولية تقع على عاتق الدول لاسيما، وإن إيران تملك ساحل طويل على الخليج العربي.

ومن جانب آخر ترفض إيران أي وجود أجنبي في مياه هذا الخليج ، ويقصد بالوجود الأجنبي في هذا المقام (التواجد الاستراتيجي العسكري أو اللوجستي لأي قوى غير خليجية سواء كانت أجنبية أو حتى عربية لا تنتمي إلى الخليج بشكل مباشر) ، وقد أكد هذا التوجه يحيى رحيم صفوي القائد العام للحرس الثوري الإيراني في كلمة له أمام رجال القوة البحرية الإيرانية إذ جدد رفض إيران لأي وجود أجنبي في هذه المنطقة التي تشكل الشريان الاقتصادي الحيوي في العالم واتهم واشنطن بالسعي إلى تطبيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى مضمونها الهيمنة على الشرق الأوسط واسيا الوسطى والقوقاز من خلال أحكام السيطرة على الخليج العربي.

وفي ظل هذه التفاعلات السياسية والجيوبولوتيكية الدائرة في منطقة الخليج العربي بدأت إيران في تطبيق إستراتيجيتها الخاصة بالخليج العربي من خلال مجموعة ادوار عكست سياستها الخارجية².

- النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي على المستويين الرسمي وغير رسمي.

¹ - إيتسام حاتم علوان ،دينا محمد جبر ،الإستراتيجية بين الأصل العسكري و الضرورة السياسية و تأثيره على توازن القوى الدولي ،مجلة السياسة الدولية ،بغداد ، الجامعة المستنصرية ،العدد2 ،2015 ، ص 267

² - إيايد عايد والي البديري، الدور الاستراتيجي لايران في منطقة الخليج العربي دراسة جيوبولوتيكية،مجلة القادسية للعلوم الانسانية،المجلد11،العدد3، 2008،ص351

تشغل إيران مكانة بارزة في المعادلة الإقليمية والدولية نظرا لأهمية موقعها الاستراتيجي بوصفها نقطة صراع بين القوى العظمى وقد شغلت حيزا كبيرا في الأفكار والنظريات الجيوبولوتيكية الإستراتيجية الدولية، إذ تقع إيران في منطقة الهلال الخارجي في نظرية قلب الأرض التي وضعها هالفورد ماكندر، أما سبايكمان صاحب نظرية الأطراف فقد أعطى أهمية لمنطقة الساحل التي تتماشى مع الهلال الخارجي الذي حدده ماكندر، وقال إن من يسيطر على مناطق الساحل يسيطر على مناطق الظهير وبالتالي السيطرة على قلب العالم¹.

وهذا يبين أهمية سواحل الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب وبالتالي أهمية منطقة الظهير الإيرانية مما جعلها منطقة صراع بين الدول العظمى عبر التاريخ مما انعكس على السياسة الخارجية لها اتجاه الدول المجاورة.

وعلى صعيد العلاقات السياسية الإيرانية - العربية (الخليجية) فإنها مرت بمراحل متعددة وكل مرحلة لها صفاتها وعواملها الخاصة².

أدى الغزو الأمريكي في العراق إلى تعزيز التواجد الإيراني في دول الخليج العربي على الصعيدين الرسمي وغير رسمي

أ-/- على الصعيد الرسمي: على الرغم من إعلان دول الخليج العربي أنها ليست طرفا في الأزمة بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية، فإن التفاعلات الإقليمية جعلت تلك البلدان جزءا من الأزمة، وأصبحت بلدان الخليج محلا للاستقطاب بين الولايات المتحدة الأمريكية و إيران، حيث صدر بيان عن الخارجية الإيرانية في يوليو 2007 يعيد التشديد على ان الجزر الثلاث جزء لا يتجزأ ارضي إيران .

ب-/- المستوى الغير رسمي: فقد استطاعت إيران توظيف الورقة الشيعية لتعزيز نفوذها الإقليمي في الخليج ،التي تحتوي على مكون شيعي مهم، وبالتالي أضحت لإيران وجود فعلي غير رسمي في البلدان الخليج العربي ،فاستطاعت أن توظف هذا الوجود ليكون خط لدفاعها الأول حال تعرضها لضربات عسكرية ،بإمكانية تحرك الجماعات الشيعية الموالية لإيران وزعزعة استقرار تلك البلدان ،استطاعت إيران تأكيد نفوذها داخل بلدان مجلس التعاون الخليجي المحتوية على مكون شيعي ولم يقتصر النفوذ على التهديد ،بل اتخذ أيضا أشكالا عملية عبرت عنها مواقف شيعية اتجاه الأحداث المختلفة التي شهدتها المنطقة³.

¹ - وليد حمدي الاعظمي ، النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية (1971-1764) ، بغداد : دار الحكمة ، ط 1 ، 1993 ، ص5

² - إياد عايد والي البديري، الدور الاستراتيجي لايران في منطقة الخليج العربي دراسة جيوبولوتيكية،مرجع سبق ذكره ،352ص

³ -محمد عبد الحميد كشك،تطور الامن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ، 2012، ص1، ص 180 -181

المحور الثالث: توجهات السياسة الأمريكية حيال النفوذ الإيراني.

1 : السياسة الأمريكية اتجاه النفوذ الإيراني في فترة حكم أوباما.

1.1-الأجندة السياسية لأوباما

الأجندة السياسية لأوباما قوامها الخطوط العريضة لبرنامج الانتخابي الواردة في " مطبوعة التغيير_ بايدن الزرقاء " وخطاباته الرئيسة كخطاب التنصيب وخطابي تركيا في ابريل 2009 ومجموعة الإجراءات المتخذة إبان توليه مقاليد الحكم.

فالأجندة السياسية تمثل جزءا من التوجهات الإستراتيجية للنظام السياسي الأمريكي التي تحددها الدوائر النافذة في المؤسسات الأمريكية، فإذا كان الرئيس الأمريكي منتخب ديمقراطيا، إلا انه يعجز عن التسيير بمفرده كما يعجز عن معارضة مصالح تلك القوى المؤثرة، بمعنى أن السياسات الأمريكية لا ترسم من قبل الرئيس وحده، ولا تحيد عن الأفق الاستراتيجي الذي يعلو فوق الجميع سواء على مستوى كلا الحزبين أو على صعيد المؤسسات ذات الطابع المدني والعسكري. كانت الأولوية في بداية ولايته الرئاسية هي معالجة القضايا الداخلية التي تنصدها الأزمة الاقتصادية الأمريكية والعالمية قبل التفرغ إلى الملفات الدولية التي تشمل ملفات عدة على رأسها سحب الجنود الأمريكيين من العراق والملفات الأفغانية، الباكستانية والإيرانية.

تراجعت قضايا السياسة الخارجية الأمريكية في نظر الرأي العام الأمريكي بسبب الأزمة المالية الخائقة وصعوبات الطاقة والرعاية الصحية ومشاكل الفقر والبطالة، فالتحول غير المتوقع في الأحداث السياسية المتمثل في تمدد الأزمات الاقتصادية الداخلية من الاقتصاد المالي - الافتراضي إلى الاقتصاد الإنتاجي عكس كفه الرجحان إلى أوباما وبرنامج الاجتماعي والاقتصادي وليس إلى السياسة الخارجية وحسب، حيث مثلت القضايا الحياتية للمواطن الأمريكي الورقة الراححة وحسمت الأولويات على نحو واضح ودون لبس.

على الصعيد الداخلي، يمثل التحدي الأساسي في مواجهة انعكاسات الأزمة الاقتصادية، فأصر على اتخاذ خطوات مستعجلة لإنعاش الاقتصاد المتضرر.

إن تقييم سياسة أوباما، يستند إلى تمكنه من الالتزام بثلاثة وعود انتخابية من أصل خمسة، حيث مرر قوانين تعتبر بمثابة أعمدة لأجندته السياسية الداخلية تمثلت في دعم الإنعاش الاقتصادي

وقانون لتواصل عمليات إعادة التنظيم موجه برنامجه المرتبط بإصلاح نظام الرعاية الصحية، غير انه ينجح في إقناع الكونغرس بسن قانون حول الانحباس الحراري وعجز عن تسوية ملف الهجرة¹

أما على الصعيد الدولي فالأجندة السياسية للرئيس أوباما تصبو إلى تحسين صورة واشنطن العالم بإحداث تغييرات جوهرية في مجال السياسة الخارجية ويتصدر الملف العراقي أولويات على المستوى الدولي لأسباب رمزية وشخصية وحتى اقتصادية فأوباما عارض الحرب قبل الهجوم على العراق في 2002 ولم يتغير موقفه إبان الحملة الانتخابية حيث وعد بالانسحاب التدريجي من العراق في غضون 16 شهر وعدم الاحتفاظ بقواعد عسكرية دائمة في الأراضي العراقية مع تدعيم المجال المؤسساتي بتشكيل حكومة وصياغة دستور، وإرساء للاستقرار².

الرئيس أوباما قد اتخذ موقفا " مبكرا" من الحرب على العراق ، حيث كان احد أعضاء مجلس الشيخ الذين صوتوا ضد الحرب، ووعده في حملته الانتخابية للرئاسة في العام 2008 بأنه سينهي الحرب هناك في نهاية 2011 إذ ما تم انتخابه رئيسا و فعلا أوفى بوعده و سحب القوات الأمريكية من العراق في الوقت المحدد، هذا بالرغم أن الانسحاب كان تكتيكيا و لأسباب انتخابية إلا انه في نفس الوقت يخدم هدفا استراتيجيا، و ذلك لغرض إخراج القوات الأمريكية من مرمى الاهداف الإيرانية و حلفائها في العراق إذا ما قررت الولايات المتحدة ضرب إيران مستقبلا³

أكد الرئيس باراك أوباما على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صديقة لكل بلد يسعى من اجل تعزيز الحرية و الصداقة، مشيرا إلى أن أمريكا لن ترسخ لمن اسماهم بالإرهابيين، فهي "هدفها الأساسي هو تحسين صورتها في العالم و حل النزاعات بين الدول على أساس الحوار الدولي و سعيها إلى طريق جديد قائم على المصالح المتبادلة و الاحترام"، الأمر الذي يفسر مقاربة مهمة هي أن دخول باراك أوباما إلى البيت الأبيض هو انتصار للديمقراطية الغربية و الذي سترجم في الدور الذي سيلعبه الرجل الأسود في البيت الأبيض الرفض لنهج بوش القائم على شن الحروب ضد الدول التي تسميها واشنطن الدول المارقة، حيث أكد في خطابه " أن سياسة أمريكا الخارجية اتجاه العالم يجب أن تقوم على الموائمة القائمة على إبراز التعاون مع الأمم الأخرى فهو بذلك اتخذ موقفا رافضا اتجاه الآراء التي تقول انه ليس أمام أمريكا في سياستها الخارجية إلى أن تختار الحرب أو الانعزالية ".⁴

¹ - فريد ، بن بلعيد، إدارة اوباما و عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية 2008 . 2012 ، رسالة ماجستير كلية الحقوق ، جامعة ملود معمري ، 2012، ص 83

² . المرجع السابق ، ص 81،82، 83، 84.

³ . رياض، العيسمي ، الرئيس اوباما و سياسة القوة الناعمة ، جريدة القدس العربي ، مدارات ، العدد 7174 ، 2012 ، ص 18 .

⁴ . منيرة ، بودردابن ، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية (دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية) ، رسالة ماجستير، قسنطينة، كلية الحقوق ، جامعة قسنطينة منتوري ، 2009، ص 188.

في معركة الانتخابات الرئاسية لعام 2012، فقد تغيرت معظم الظروف وتغيرت معها الأسس التي بني عليها الرئيس أوباما حملته الانتخابية ودخل على أساسها البيت الأبيض، هذا ما يفرض عليه عليه التفكير بمعادلة جديدة ومبتكرة إذا ما أراد البقاء في البيت الأبيض لدورة رئاسية ثانية*¹ أثناء الحملة الانتخابية وعد أوباما بمراجعة الإستراتيجية الأمريكية بشكل شامل، وغلق معتقل غوانتانامو، وسحب القوات الأمريكية تدريجيا من العراق وأفغانستان والتركيز على القضايا الداخلية. إن الملامح العامة للإستراتيجية الأمريكية في عهد الديمقراطيين برئاسة أوباما، تختلف إلى حد كبير عنها في عهد الجمهوريين برئاسة بوش الابن، و يتجلى ذلك في إعادة رسم الدور الأمريكي في العالم، و تراجع النزعة الفردية لصالح العمل الجماعي، ومراجعة ميزانيات التسليح مع مراعاة متطلبات الأمن الوطني، التركيز على الإرهاب الداخلي وعدم استئثار أعداء العالم، العربي والإسلامي تشجيع التحول الديمقراطي مادام يتماشى و المصالح الأمريكية ، العمل على كسب المزيد من الحلفاء ، وهي نظرة واقعية لدرجة كبيرة وهنا ربما تغيب مفاهيم الحرب الإستباقية وإستراتيجية الصدمة والرعب ولو مؤقتا من القاموس السياسي الأمريكي، في انتظار الظهور التالي للمحافظين الجدد و الصقور على المسرح العالمي².

فإدارة الرئيس باراك أوباما تركز في استراتيجياتها على:

1_ منع أي دولة من مناقشتها على الصعيد المالي الآن وفي المستقبل أو إزاحتها من مركز الزعامة أو تقليص دورها، وذلك عبر إتباع نظام جديد للأمن والاقتصاد في الشرق الأوسط بالاعتماد على أدوات من داخل المنطقة يسندها الوجود العسكري الكثيف وترتيبات إقليمية تلعب فيها إسرائيل وتركيا دورا مهما إلى جانب بعض البلدان العربية كالأردن ومصر، وأن تكون اقتصاديات الإقليم مفتوحة تعمل على أساس اقتصاد السوق.

2_ الحفاظ على المصالح الحيوية القومية الأمريكية في العالم وبالأخص منها المصالح الإستراتيجية في الشرق الأوسط وذلك من خلال محاور أهمها:

أ . التغلغل الاقتصادي في المنطقة والتحكم في الثروة النفطية الضخمة خاصة الخليجية وحمايتها وضمان تدفقها.

ب . دعم وحماية الدول العربية الحليفة والصديقة وتكريس وجودها كدول إقليمية مهمة تمثل حليفها الاستراتيجي الأول في المنطقة والعالم.

ج . تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة بالتركيز على تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب الدولي.

¹. رياض العيسمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 18

²- نور الدين، حشود ، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة : من التفرد الى الهيمنة 1990 - 1012 ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد 9 ، 2013 ، ص ص 392-394 .

3 _ التصدي لأية تهديدات إقليمية توجه للمصالح الأمريكية أو تهدد استقرار وامن الدول التي تدخل ضمن هذه المصالح وذلك باستخدام كافة الوسائل المتاحة سواء السياسية أو الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية عند الضرورة¹

2/- التقارب الأمريكي الإيراني:

شكل الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران صدمة سعودية، إذ لم تشعر هذه الأخيرة بالارتياح تجاه التقارب بين الجانبين، كما لم تخفي السعودية خشيتها من وجود تفاهات غير معلنة على غرار المفاوضات السرية التي كانت تجري بين إيران وأمريكا، قد تؤدي إلى حلول على حسابها وحساب العرب في مختلف الملفات. يبدو أن إدراك السعودية للموقف الأمريكي غير الحاسم في الوقوف إلى جانبها، ضد ما تعتبره سياسات إيرانية مزعومة للاستقرار في المنطقة دفعها للتحرك منفردة، وعلى الصعيد العملي، ثمة ما يبرر القلق السعودي من هذا التقارب، حيث رفضت الولايات المتحدة فرض عقوبات على إيران بعد إجراءات تجربة للإطلاق صاروخ بالستي في أكتوبر 2015، على الرغم من أن ذلك يمثل انتهاكات لقرارات مجلس الأمن، ويبدو أن إدارة أوباما تحاول حماية الاتفاق النووي مع إيران. وحسب جوش ارنست فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تخضع لضغوط أي دولة-في تلميح للسعودية-في فرض عقوبات اقتصادية ضد إيران، وأضاف: "نحن نعرف أن لهذا النوع من العقوبات المالية تأثيراً في مواجهة برنامج إيران للصواريخ الباليستية، ولكن في النهاية، نحن سوف نفرض تلك العقوبات المالية في وقت نختاره نحن، عندما يعتقد خبراءنا بأنه سوف يكون لها أقصى قدر من التأثير"².

شهدت العلاقات الأمريكية الإيرانية مداً وجزراً منذ عشرات السنين، في زمن الشاه إلى الثورة الخمينية، وقيام الجمهورية الإسلامية مع الحكومات المتتالية في تولي الحكم، وسياسة محمود أحمدي نجاد التصعيدية، حتى تولي الرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني رئاسة الجمهورية، وظهور بوادر دبلوماسية سياسية منفتحة على الغرب والعالم، ثم في تحول مفاجئ لمسار العلاقات، التي قد أخذت وتيرة تصعيدية من الجانبين خاصة عند وصول ترامب للحكم.³

أخذت وتيرة التقارب بين واشنطن وطهران تتطور بسرعة أكبر في ظل إدارة باراك أوباما وذلك نتيجة لتبني الحزب الديمقراطي إستراتيجية جديدة تجاه إيران؛. حيث صرح روبرت غيتس وزير الدفاع الأمريكي السابق في شهر ماي 2009، بأنه يمكن التفاوض المباشر مع إيران بهدف تحسين

1- سعد شاكر، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس باراك أوباما، عمان: دار الحامد للنشر والنشر و التوزيع، ط 2013، ص 91.

2 - أسامة أبو أرشيد، الخلاف الأمريكي السعودي والعلاقات مع إيران. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 03-04.

3- هاني سليمان، التقارب الأمريكي الإيراني وتأثيره على القضية السورية، المركز العربي للبحوث و الدراسات، نقلاً عن

<http://www.acrseg.org/2362> ، يوم 2017/9/10 على الساعة 22.00

الأوضاع الأمنية في المنطقة، ولدى اندلاع الاحتجاجات الشعبية في بعض الدول العربية عام 2011، تكشفت ملامح التعاون الأمريكي الإيراني في دعم المعارضة الشيعية في الخليج العربي، حيث نظمت مؤسسات دعم الديمقراطية الأمريكية دورات متقدمة للمعارضة الطائفية المرتبطة بإيران في مجال استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، لتأليب الرأي العام ضد أنظمة الحكم الخليجي، كما انخرط زعماء هذه الجماعات الراديكالية في برنامج "قادة الديمقراطية" الذي رعته وزارة الخارجية الأمريكية، وشارك فيه معارضون مرتبطون بإيران.

تميزت الإدارة الثانية لأوباما بالانتقال من مرحلة "الدبلوماسية الهادئة" إلى مرحلة التعاون المعلن مع نظام إيران، وخاصة فيما يتعلق بالشأنين السوري والعراقي، واستبعاد سياسة التهديد العسكري في معالجة الملف النووي الإيراني، حيث نشرت مؤسسة راند تقريراً لحساب سلاح الجو الأمريكي تحت عنوان: "مستقبل إيران النووي: الاختيارات الحرجة للإدارة الأمريكية"، ومثلت هذه الدراسة تغييراً في الرؤية الأمريكية إزاء احتواء إيران، حيث تضمن اعترافاً ضمناً بفشل العقوبات الاقتصادية في إيقاف البرنامج النووي، وضرورة تبني سياسة جديدة تجاه إيران عبر: "تقديم الحوافز لإقناع إيران بالتخلي عن فكرة إنتاج سلاح نووي، والتخفيف من العقوبات الاقتصادية والتخلي عن مفهوم التهديد العسكري"¹.

تلقت العلاقات الأمريكية الإيرانية دفعة قوية، مع فوز روحاني بالانتخابات الرئاسية الإيرانية، وتبنيه سياسة دبلوماسية منفتحة على الغرب، وتغيير لغة الخطابات الإيرانية مع الغرب، دور في تهيئة الأجواء لطور جديد من العلاقات بين البلدين، فضلاً عن تنسيق بعض الأنشطة الإقليمية.² كان الحافز الأساسي لجهود التقارب بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، هو إيمان إدارة أوباما بأن إيران يمكن إقناعها بعدم السعي للحصول على أسلحة نووية من جهة، ورغبة إيران في إنهاء الضغوط الاقتصادية التي تعيها، بسبب الأثر المركب للعقوبات المتزايدة، والسياسات الاقتصادية الخاطئة التي اتبعتها الرئيس السابق أحمدني نجاد.³

جاء التقارب الأمريكي الإيراني انطلاقاً من دوافع معينة لكلا الطرفين، فعلى الصعيد الإيراني، طرح الرئيس روحاني في مقاله بصحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية "مقاربة الانخراط البناء" في علاقة بلاده مع الغرب وتحديداً مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يتوافق مع مصطلح "المرونة البطولية" الذي أطلقه المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي، والتي تحقق لإيران المصالح التالية:

¹ - دراسات وأبحاث: "تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية (2002-2015) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية". المرصد الاستراتيجي، 12 أوت 2015، ص 3-5.

² - هاني سليمان، التقارب الأمريكي الإيراني وتأثيره على القضية الروسية. المركز العربي للبحوث والدراسات، نفس المرجع السابق

³ - مارك كاتز، مآلات التقارب الأمريكي الإيراني: دروس من الماضي (مؤلف جماعي: التقارب الإيراني الأمريكي: مستقبل الدور الإيراني). مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2014، ص 45.

- تأمين حق إيران في امتلاك القدرات النووية، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم في مفاعلاتها النووية، باعتبار ذلك أمراً غير قابل للتفاوض.
- تأمين نفوذها في المناطق المتوترة الحيوية بالنسبة لها مثل: العراق، أفغانستان.
- ضمان لعب دور إقليمي لإيران في منطقة الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بالملف السوري. تصب هذه الأهداف مجتمعة في المصلحة القومية العليا لإيران، ألا وهي الاعتراف بها كقوة إقليمية في المنطقة، تمتلك نفوذاً يوازي النفوذ الأمريكي فيها.
- وفي مقابل ذلك تشير تصريحات كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد من هذا التقارب إيران غير نووية، لا تضر بالمصالح الأمريكية في المنطقة، ولا تسعى لقلب موازين القوى في الخليج والشرق الأوسط، على نحو يخرج عن قدرتها على السيطرة، ومن ثم تقوم إستراتيجية أوباما على التعايش مع إيران والاعتراف بها كقوة إقليمية، طالما أزالَت الغموض عن برنامجها النووي، ولم تتجاوز الخط الأحمر بحيازة السلاح النووي.¹
- بدأ التقارب الأمريكي وانطلاقاً من عام 2014، يأخذ أبعاداً مختلفة دبلوماسية وعسكرية وأخرى سياسية يمكن تفصيلها على النحو التالي:

- ملامح التعاون الدبلوماسي:

تعمل إيران على تثبيت دورها الجديد، كقوة تهيمن على العراق وسوريا ولبنان واليمن، وتبدي استعدادها للقيام بدور إقليمي عبر تبني "الدبلوماسية الإيجابية" الهادفة إلى إنشاء منظومة أمنية تعاونية بين إيران والغرب، وهو الأمر الذي تشجعه الولايات المتحدة الأمريكية. ففي غضون الأشهر الماضية نشطت الدبلوماسية الأمريكية في تعزيز دور إيران الإقليمي، والثناء على دورها في محاربة داعش ونجاحها في إقناع نظام سوريا بالتخلي عن الأسلحة الكيميائية، وفي الوقت ذاته يبيث الإعلام الأمريكي مادة خصبة حول إمكانية استثمار علاقات التعاون مع إيران، لنزاع فتيل الأزمات التي تعصف بالمنطقة، والعمل على تحويل إيران من دولة مارقة إلى عامل توازن إقليمي، يمكنها من الاندماج في منظومة أمنية جديدة، تقوم هذه الاستراتيجية على الدبلوماسية التصاعدية، التي تستثمر فرص التعاون الإقليمي لبناء العلاقات وتحقيق المزيد من المنجزات.

- ملامح التعاون العسكري:

سرب المسؤول السابق عن الملف السوري في وزارة الخارجية الأمريكية **فردريك هوف** في شهر مارس 2015 تفاصيل سلسلة اجتماعات سرية أمريكية-إيرانية عقدت في الأشهر الماضية لمناقشة الدور الإيراني في مواجهة المخاطر الأمنية المشتركة بين الجانبين، وتحدث هوف عن أهمية الجولة

¹ - محمد بدري عيد، التقارب الأمريكي الإيراني وأمن الخليج: التداخيلات المحتملة والخيارات المتاحة. مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 3-4.

الخامسة التي انتهت في شهر فيفري، واتفق الطرفان فيها على تقييم المخاطر التي يمكن أن تواجهها المنطقة إذا انهار النظام السوري¹.

2/- سياسة الخارجية الأمريكية في عهدة دونالد ترامب اتجاه إيران:

يحمل كل رئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المبادئ والأهداف، التي يحاول تحقيقها خلال فترة رئاسته، وتعتبر هذه الأهداف والمبادئ جزء من إستراتيجية الرئيس أو الحزب الحاكم، لذلك دراسة السياسة الخارجية تتطلب فهماً دقيقاً لمختلف مخرجات السياسة الخارجية من أهداف ووسائل وأدوات وعوامل ومحددات مؤثرة، بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجية يمكن أن تدرس في ضوء تفاعل صناعات القرارات وبيئتهم الداخلية، وإن ما يميز قرارات السياسة الخارجية عن بقية القرارات أنها تخضع لتفاعل فريد من نوعه، إلا وهو التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية، وما يحتويه ذلك التفاعل من ضغوط مختلفة ومتعارضة. يتسم النظام السياسي الأمريكي بالثنائية الحزبية، والتناوب على تولي مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية بين الحزب الجمهوري ذو الصبغة المحافظة والحزب الديمقراطي ذو الصبغة الليبرالية المتحررة، لذلك لكل حزب سياساته الخاصة التي يعمل على تطبيقها عند وصوله لسدة الحكم، ويعد الخطاب السياسي لكل رئيس أمريكي أحد أبرز الأدوات والوسائل التي يستخدمها.

بهدف توضيح رؤيته إدارته للسياسة الخارجية نحو العالم بأسره. ومن الضروري الإشارة إلى أن كل رئيس أمريكي جديد يأتي وفق أجندة تعمل على تنفيذ مجموعة من الخطط الإستراتيجية المرسومة مسبقاً، نحو جميع القضايا المرتبطة بالمصلحة الأمريكية العامة².

بعد فوز "دونالد ترامب" في الانتخابات الرئاسية فقد اعتمد موقفاً حاداً اتجاه إيران، ومن هنا فمن المتوقع أن تعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة الاحتواء فيما يخص موجهتها مع طهران، وربما تستخدم سياسة العقاب من خلال الضغط العسكري والبحث عن فرص لتغيير النظام، أما فيما يخص موقف ترامب من الملف النووي، والذي أعلن عنه قبل الفوز في الانتخابات الرئاسية كما قال حرفياً في إحدى المناسبات أن الاتفاق النووي هو أسوأ ما يمكن أن يكون قد تم التفاوض عليه على الإطلاق وقد وعد في الفوز بان يجعل من تفكيك الاتفاق النووي الأولوية رقم 1³.

¹ -دراسات وأبحاث: "تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 6-7.

² -منصور أبو كريم، أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب نقلاً عن : <http://www.al-bayader.org/2017/01/55777> يوم 2017/9/21، على الساعة 13.00

³ - محمد أبو سعده ، سيناريوهات سياسة ترامب اتجاه إيران ،تقديرات سياسية،المعهد المصري للدراسات ،2017،ص1

يحدد ترامب 3 نقاط للتعامل مع النفوذ الإيراني في المنطقة

- لابد من الوقوف أمام المحاولات الإيرانية لدفع المنطقة لحالة عدم الاستقرار والسيطرة عليها
- فإيران تمثل خطراً على المنطقة وتهدد استقرار العديد من الدول خاصة دول الخليج وأيضاً العراق واليمن.
- يجب إعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران لأنه اتفاق كارثي على حد وصفه، فلا بد من إلغاء الاتفاق وإعادة النظر فيه مرة أخرى لتعديلته لأنه، لا يمثل مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ويضر بآمن إسرائيل ومصالحها بشكل مباشر.
- تفكيك شبكات إيران الإرهابية العالمية فإذا كانت إيران تملك شبكة قوية فالولايات المتحدة تستطيع بقوتها السيطرة على إيران¹.

١- /العلاقات الإيرانية الأمريكية في عهدة الرئيس دونالد ترامب.

مع إدارة ترامب عادت مسألة العلاقات الإيرانية-الأميركية لتكون بحثاً مفتوحاً، لا يغادر إرث الماضي مستعيداً لهجة التصعيد والتهديد، لكنه في الوقت ذاته يبدو عاجزاً عن القفز بعيداً عما يفرضه الواقع الجيوسياسي في المنطقة.

ترتبط العلاقات الإيرانية-الأميركية بمجموعة من القضايا، التي تحدد طبيعة ومسار هذه العلاقة، وإلى أين من الممكن أن تتجه. وعند بناء هذه المؤشرات والنظر في ركائزها، يبدو واضحاً أن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، لديه توجهات للحد من نفوذ إيران، ومحاولة إعادة النظر في الاتفاق النووي، واستهداف القدرات العسكرية الإيرانية وفي مقدمة ذلك برنامجها الصاروخي، مع ملاحظة أن خصوم ومنافسي إيران في المنطقة سيلعبون على وتر مكافحة الإرهاب، وهو ما ستركز عليه السعودية، وإسرائيل في السعي لوضع اسم إيران ضمن الدول الراعية للإرهاب، ووضعها إلى جانب القاعدة وتنظيم الدولة كمصدر أساسي للعنف في المنطقة والعالم. ولا يغادر ذلك سياق الحديث عن جبهة إسرائيلية عربية ضد إيران، قد تكون في حقيقتها جبهة سعودية-إسرائيلية ضد إيران قد تضم إلى جانبها أطرافاً عربية أخرى تبدو قلقة من النفوذ الإيراني. لا يخفي ترامب مخالفته الصريحة والحادة للاتفاق النووي مع إيران ووصفه في أكثر من مناسبة بأنه اتفاق "خطير جداً"، وأكد أن "البرنامج النووي الإيراني يجب أن يتوقف بأية وسيلة تلزم لذلك، ومع ذلك فهو لا ينكر "أنه كان بالإمكان من خلال التفاوض الوصول إلى اتفاق أفضل².

¹ -سليمان المنى، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة 2016، ص 10

² -فاطمة الصمدي، ترامب و لجم إيران محدثات الواقع الجيو إستراتيجية، تقرير، مركز الدراسات الجزيرة للدراسات، فيفري 2017، ص 5

ورغم موقف ترامب الحاد من الاتفاق إلا أن إلغاء اتفاق جرى بتوافق دولي سيكون له تداعياته على صعيد علاقات الولايات المتحدة الأميركية وباقي الدول المشاركة في إنجاز الاتفاق، ولن يكون متاحاً أمام الإدارة الأميركية أن تحصل على موقف دولي موحد ضد إيران على غرار ما كان الوضع عليه قبل الاتفاق النووي.¹

الضغط بورقة العقوبات:

تدرك إدارة ترمب أنه لا يمكن العودة للعب دور في الشرق الأوسط واستعادة الاستقرار دون وضع حد لنفوذ ودور إيران. وإذا كانت الإدارة الجديدة لم تشرع بعد في إلغاء الاتفاق النووي فإنها لم تعدم وسائل الضغط على إيران، لهذا اعتمدت الإدارة الأميركية سياسة العقوبات التي جاءت من خلال سلسلة من القوانين والقرارات في شهور فبراير ومايو ويوليو 2017، الصادرة عن مجلس النواب ومجلس الشيوخ ووزارة الخزانة الأميركية، وذلك بهدف إضعاف قدرات إيران والاحتفاظ بمزيد من أوراق الضغط عليها، لا سيما في ظل غياب ظروف ملائمة لإعادة النظر في الاتفاق النووي.

الانخراط وإعادة الانتشار العسكري:

منذ قدوم ترامب عادت الولايات المتحدة إلى سياسة الانخراط العسكري بقوة بعدما أعادت تقييم انسحابها من المنطقة خلال فترة أوباما، وخلص التقييم إلى أن سياسات الإدارة السابقة سمحت لإيران بتوسيع نشاطها العسكري المهدد لمصالح الولايات المتحدة سواء في الخليج، وما يمثله ذلك من تأثير على حركة الملاحة البحرية وعلى تدفقات النفط وحركة التجارة، أو فيما يتعلق بتوسيع نفوذها الإقليمي بما يؤثر على توازنات القوى لغير صالح الولايات المتحدة. ولمواجهة ذلك قامت الولايات المتحدة بما يأتي:

تكثيف النشاط العسكري في الخليج العربي: وحدث ذلك بكثافة بعد قدوم دونالد ترامب، سواء بالشراكة في مناورات مع حلفائها الخليجيين أو بالتعاون مع قوى دولية حليفة كفرنسا وبريطانيا، لا سيما أن تحرشات الزوارق الإيرانية بالقطع الحربية الأميركية المارة في الخليج قد وصلت إلى ذروتها، إذ رُصدت 30 عملية تحرش بالسفن المارة في مضيق هرمز من زوارق الصواريخ الإيرانية في عام 2016، واستمرت هذه العمليات في 2017، ولا شك أن الولايات المتحدة تتابع نمو القدرات البحرية الإيرانية بقدر من الحذر. وقد سبق وأصدرت الاستخبارات البحرية الأميركية تقريراً توقعت فيه أنه مع إلغاء

العقوبات العسكرية في عام 2020 سوف تزيد القوات البحرية الإيرانية قوتها بمعدل ملحوظ، بعد السماح لها بشراء قطع حربية جديدة

كان اختيار ترامب للمملكة العربية السعودية أول وجهة لزياراته الخارجية تأكيداً لتحول كبير في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران فالمملكة ومعها دول الخليج لم يكونوا راضين عن سياسة الإدارة

¹ - نفس المرجع السابق، ص 5

الأميركية السابقة التي أتاحت لإيران فرصاً كبيرة للعب دور إقليمي خصماً من حسابهم، لا سيما بعد توقيع الاتفاق النووي. وهذا التوجه الجديد عبر عنه وزير الخارجية الأميركي ووزير الخارجية حديثهما عن مواجهة مشتركة لإيران وتنسيق فيما يتعلق بالاتفاق النووي.¹

المحور الرابع: مستقبل السياسة الأمريكية اتجاه إيران.

مع التنفيذ الناجح للاتفاق النووي التاريخي بين إيران ومجموعة 1+5، فتح باب جديد بين إيران والمجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن المسار المستقبلي للعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإيران غير مؤكد، وهناك العديد من التحديات في الوقت الذي تحاول فيه الدولتان صياغة شروط جديدة للمشاركة. ماذا يجب أن تكون السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد الاتفاق النووي؟ هل يمكن أن يفتح الاتفاق الباب أمام التعاون الفعال في المجالات ذات الاهتمام المشترك، خاصة بالنظر إلى التحديات الأمنية المتزايدة والديناميكيات السريعة التغير في الشرق الأوسط؟ أم هل ستستمر التنافسات الإستراتيجية بين إيران والولايات المتحدة في تشكيل وعرقلة التعاون؟²

السيناريو الأول: السيناريو التشاؤمي:

يشير الخطاب السياسي للرئيس المنتخب ترمب وتصريحاته القليلة حتى الآن إلى وجود حالة من عدم اليقين الأقرب إلى التشاؤم بخصوص استمرار مسار الانفتاح على إيران والذي أقر وفق الاتفاق النووي، مثل هذا السيناريو سيرسل رسائل سلبية للجمهورية الإسلامية؛ وهو ما سينعكس في عودة إيران إلى مربع ما قبل الاتفاق من حيث إخفاء أنشطتها من جهة والتعاون مع وكالة الطاقة النووية من جهة أخرى.

السيناريو الثاني: العودة للعقوبات:

من المتوقع أن يتخذ ترمب إجراءات تعزز من نفوذ الولايات المتحدة على إيران، ومن بين هذه الإجراءات:

- 1- الضغط على الاقتصاد الإيراني، وتحديدًا الجهات الاقتصادية التابعة للحرس الثوري الإيراني، وذلك من خلال الحد من رغبة الشركات الأجنبية في الدخول إلى الأسواق الإيرانية.
- 2- وضع شروط على الشركات الدولية المتعاملة مع الشركات الإيرانية أن يكون إنجاز المعاملات بالدولار الأمريكي فقط.

¹ - محمود حمدي أبو قاسم، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران بعد ترامب ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، نقلاً عن: <https://arabiancis.org> يوم 20-9-2017، على الساعة، 20.00.

² - Studies and research: the future of us – iran relation: rivalry of engagement?, belfer centre for science and international affairs, harvard kennedy school, according to: <https://www.belfercenter.org>

وعلى الرغم من وجود من يقول: إن الاتفاق النووي اتفاق أممي، وإن العقوبات كانت تحت "الفصل السابع" وأزيلت؛ وبالتالي

من الصعب إعادة العجلة إلى الوراء، ولكن مثل هذا الكلام يمكن أن يكون له تأثير، ولكن لن يعيق يعيق الإدارة الجديدة في حال عدم امتلاكها لخيارات أخرى.¹

السيناريو الرابع: سيناريو البناء:

عهدَ ترمب إلى فريق ضمن حملته الانتخابية للعمل على تقييم شامل للاتفاق النووي والمزايا التي تحصل عليها إيران بموجب الاتفاق، وكذلك الالتزامات المطالبة بها من قبل المجتمع الدولي، مثل هذا هذا التقييم سيصبح الآن إحدى أهم المرجعيات لخطواته القادمة نحو إيران، وربما يرى مستشارو ترمب بأنه لا مانع من استمرار الاتفاقية والعمل على تطويرها؛ وذلك خشية من رد فعل إيراني في المنطقة الإقليمية وضد المصالح الأمريكية.²

الخاتمة:

ليس من الوارد أن تسمح السياسة الأمريكية حتى عند أقصى درجات انفتاحها وتسامحها بأن تتحول إيران إلى دولة أمة أو عاصمة قومية للشيعة في المنطقة، فهي عند أقصى تقدير يمكن السماح لها بأن تكون دولة ضمن القوى الإقليمية الأخرى، وموازناً في المنطقة يخدم الأهداف الأمريكية، كما كانت في مرحلة ما قبل الثورة، فإيران في العقل الاستراتيجي الأمريكي حتماً يجب أن تعود إلى حدودها كدولة غير ثورية وغير أممي

فقد اختلفت السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الملف والنفوذ الإيراني خلال الفترات الرئاسية من تقارب أمريكي إيراني في عهد بارك اوباما إلى صدام وتشدد في الخطاب اتجاه إيران في عهد ترمب

¹ - محمد أبو سعدة، سيناريوهات سياسة ترمب اتجاه إيران، نقلاً عن: <http://mugtama.com/hot-files/item/49306-2017-02-02>

10-55-24.html، يوم 2017/8/26، على الساعة: 22.00

² - محمد أبو سعدة، سيناريوهات سياسة ترمب اتجاه إيران، نفس المرجع السابق

قائمة المراجع

اللغة العربية

- 1- سليم كاطع علي ، البعد الإيراني في السياسة الخارجية الأمريكية ، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 60.
- 2- مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية ، بغداد: دار الحكمة، 1991، ط1
- 3- عمر كامل حسن ، المجالات الحيوية الشرق اوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2015.
- 4- روبرت غرين، 33 استراتيجية للحرب، نقله إلى العربية : سامر أبو هوش، ط1 ، الرياض : العبيكان، وأبوظبي : كلمة، 2009 م
- 5- جاسم سلطان ، التفكير الاستراتيجي والخروج من المأزق الراهن ، ط2 ، المنصورة : أم القرى للترجمة و النشر ، 2010.
- 6- نبيل، الحسني الكربلائي ، الإستراتيجية الحربية في معركة عاشوراء بين تفكير الجند و تجنيد الفكر، دراسة في ضوء القرآن و السنة و التاريخ و فن الحرب و علم النفس العسكري ، ط1 ، العراق : دار الكتب و الوثائق ببغداد كربلاء المقدسة ، 2014
- 7- أحمد دودو أغلو ، العمق الإستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية ، ط1 ، قطر : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010.
- 8- وليد حمدي الاعظمي ، النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر أبو موسى و طنب الكبرى و طنب الصغرى في الوثائق البريطانية (1764-1971) ، بغداد : دار الحكمة ، ط 1 ، 1993
- 9- علي ناصر، الزامكي ، اثر التوافق بين الإستراتيجية الائتمانية و استراتيجيات إدارة الموارد البشرية في تحقيق المزايا التنافسية ، دراسة تطبيقية في بنك التسليف التعاوني و الزراعي . اليمن ، رسالة دكتوراه في ادارة الأعمال ، الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2010.
- 10- سامر مؤيد عبد اللطيف وخضير ياسين خضير، الإستراتيجية من منظور إجرائي، مجلة رسالة الحقوق، العدد الأول، سنة 2009 .
- 11- إيتسام حاتم علوان ، دينا محمد جبر ، الإستراتيجية بين الأصل العسكري و الضرورة السياسية و تأثيره على توازن القوى الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، بغداد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 2 ، 2015 .
- 12- إباد عايد والي البديري، الدور الاستراتيجي لايران في منطقة الخليج العربي دراسة جيوبولوتيكية، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد 11، العدد 3، 2008.
- 13- رياض، العيسمي ، الرئيس اوباما و سياسة القوة الناعمة ، جريدة القدس العربي ، مدارات ، السنة الرابعة و العشرون . العدد 7174 ، 2012 .
- 14- أسامة أبو أرشيد، الخلاف الأمريكي السعودي والعلاقات مع إيران. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2016.
- 15- دراسات وأبحاث: "تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية (2002-2015) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية". المرصد الاستراتيجي، 12 أوت 2015.
- 16- مارك كاتز، مآلات التقارب الأمريكي الإيراني: دروس من الماضي (مؤلف جماعي: التقارب الإيراني الأمريكي: مستقل الدور الإيراني). مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2014.
- 17- محمد بدري عيد، التقارب الأمريكي الإيراني وأمن الخليج: التداعيات المحتملة والخيارات المتاحة. مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
- 18- محمد أبو سعده ، سيناريوهات سياسة ترامب اتجاه إيران ، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات ، 2017، ص1

- 19- سليمان اليمني، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب ،تقديرات سياسية ،المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية ،القاهرة ،2016.
- 20- دراسات و أبحاث:القوى الداخلية في المجتمع الإيراني المحور الثاني القوى الاقتصادية ،المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية ،أكتوبر 2015.
- 21- مصطفى شفيق، الدولة الإيرانية محدثات القوة و عوامل الضعف، القاهرة:المركز العربي للدراسات الانسانية، 2010.
- 22- رياض الراوي ،البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط ،دمشق:الأوائل للنشر و التوزيع ،ط1، 2006.
- 23- محمد عبد الحميد كشك،تطور الامن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1 ، 2012.
- 24- فريد ، بن بلعيد، إدارة اوباما و عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية 2008 . 2012 ، رسالة ماجستير كلية الحقوق ، جامعة ملود معمري ، 2012.
- 25- رياض ، العيسى ، الرئيس اوباما و سياسة القوة الناعمة ، جريدة القدس العربي ، مدارات ، العدد 7174 ، 2012 ، ص 18 .
- 34- منيرة ، بودردابن ، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية (دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية) ، رسالة ماجستير، قسنطينة، كلية الحقوق ، جامعة قسنطينة منتوري ، 2009
- 26- فاطمة الصمدي،ترامب و لجم إيران محدثات الواقع الجيو إستراتيجية،تقرير ،مركز الدراسات الجزيرة للدراسات،فيفري 2017.
- 2-من المواقع الالكترونية:
- 1-هاني سليمان،التقارب الاميركي الايراني و تأثيره على القضية السورية،المركز العربي للبحوث و الدراسات،نقلا عن <http://www.acrseg.org/2362> ، يوم 2017/9/10 على الساعة :22.00
- 2-منصور أبو كريم،ابرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب نقلا عن : <http://www.al-bayader.org/2017/01/55777> يوم 2017/9/21 ،على الساعة 13.00
- 3-محمد أبو سعدة،سيناريوهات سياسة ترامب اتجاه إيران،نقلا عن: <http://mugtama.com/hot-files/item/49306-2017-02-02-10-55-24.html> ،يوم 2017/8/26 ،على الساعة:22.00
- 4- محمد أبو سعدة،سيناريوهات سياسة ترامب اتجاه إيران،نقلا عن: <http://mugtama.com/hot-files/item/49306-2017-02-02-10-55-24.html> ،يوم 2017/8/26 ،على الساعة:22.00
- 5- تقرير البنك الدولي ،نقلا عن: <http://www.albankaldawli.org/ar/country/iran/overview> يوم 2017/9/22،على الساعة 15.00.
- 6- تقرير واشنطن ،30العدد3،نقلا عن: [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/257.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/257.htm) يوم 2017/9/22-9-21 ،على الساعة 18
- 3-مراجع بالغة الأجنبية
- 1-Studies and research:the future of us – iran relation:rivalry of engagement?,belfer centre for science and international affairs,harvard kennedy school, according to
- 2 - nihati ali özcan and özgür özdamar, **iran's nuclear program and the future of u.s.-iranian relations**, Journal compilation, middle east policy council,2009



الموقف المستقبلي للولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم الرئيس ترامب

الأستاذة. اكرام زيادة
أستاذة العلوم السياسية
باحثة في الشأن السياسي
فلسطين-غزة

ملخص:

تخصصت الدراسة في تحليل موقف الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب اتجاه القضية الفلسطينية. تحتكم السياسة الخارجية الأمريكية لمعيارين رئيسيين في سياستها تجاه القضية الفلسطينية ولا يغفلهما أي رئيس للبيت الأبيض، وهما: مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وعلاقاتها الاستراتيجية بدولة الاحتلال. ووفق هذان المعياران يعمل أي رئيس يأتي لسدة الحكم أضحى إشكالية الدراسة في سؤال محوري مفاده: ما الموقف المستقبلي للولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية في عهد دونالد ترامب؟

خلصت الدراسة إلى أنه من خلال تحديد المبادئ الأساسية التي قامت عليها سياسة ترامب الخارجية، وأولوياته على صعيد القضية الفلسطينية خلال النصف الأول من عامه الأول في الرئاسة، نستطيع القول إن ترامب لا يملك رؤية استراتيجية متماسكة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. كما توقعت الدراسة أن هناك ثلاثة سيناريوهات عن الكيفية المحتملة لتعامل إدارة ترامب مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي: السيناريو الأول وهو المرجح على الأغلب، سيناريو الحفاظ على الأمر الواقع، أي سياسة "إدارة الأزمة" التي تصب في صالح "إسرائيل". أما السيناريو الثاني: هو التأييد التام لـ "إسرائيل". وتنفيذ وعوده بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس والإقرار بالقدس كاملة عاصمة لـ "إسرائيل"، وكذلك إعطاء الضوء الأخضر لـ "إسرائيل" لبناء المزيد من المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، وقد يكون هذا السيناريو ليس الأكثر احتمالية. فيما السيناريو الثالث وهو الأقل احتمالاً، فهو الذي يكفل تأييداً أعمق من الإدارة الأمريكية الجديدة لإسرائيل ولكن ليس بكل ما تريده، ومع والضغط على التقدم نحو حل ما، وقد يكون باتجاهين: الأول: وهو غير المرغوب فلسطينياً، تجاهل ترامب لمسألة "حل الدولتين" مخالفاً الرؤساء الأمريكيين. الثاني: وهو المرغوب فلسطينياً، بأن لن يكون أمام الرئيس ترامب سوى خيار حل الدولتين كأساس للحل.

أوصت الدراسة بأهمية مواصلة الجهود الفلسطينية لتحقيق السلام، رغم ضبابية مواقف وتصريحات دونالد ترامب وتناقضها، فهناك الحد الأدنى لمتطلبات الشعب الفلسطيني وهو إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م على مبدأ حل الدولتين. لذا، أي مفاوضات ثنائية أم دولية، أو برعاية أمريكية يمكن استثمارها. إضافة إلى ضرورة التحرك العربي مع الإدارة الأمريكية الجديدة لإعادة طرح المبادرة العربية للسلام (قمة بيروت 2002) بآليات عملية مقبولة باعتبارها الرؤية المتوافق عليها عربياً لحل الصراع العربي الإسرائيلي كله وليس القضية الفلسطينية فقط. كما أوصت الدراسة الفلسطينيين بضرورة الإسراع في انجاز الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام فيما بينهم، والتوافق على استراتيجية وطنية شاملة تضمن عدم إخراج الصراع من دائرة حل الدولتين من جهة، وتعزيز التنسيق الفلسطيني العربي بما يضمن وحدة الموقف على أرضية الثوابت الفلسطينية كما عبرت عنها مبادرة السلام العربية من جهة أخرى.

The future position of the United States towards The Palestinian issue under President Trump

Abstract

The study aimed to arrive at a logical analysis of the position of President Trump on the Palestinian issue, while the problematic study was centered on a central question: What is the future position of the United States on the Palestinian issue under President Donald Trump? And to answer the question of the study and achieve its objectives, the descriptive analytical method was used.

The study concluded that by defining the basic principles underlying Trump's foreign policy and its priorities on the Palestinian issue during the first half of its first year in office, Trump does not have a coherent strategic vision of US foreign policy toward the Palestinian cause. The study also predicted that there are three scenarios on how Trump's management can deal with the Palestinian-Israeli conflict: The first scenario is most likely the scenario of maintaining the *fait accompli*. In the sense of "crisis management" policy in favor of "Israel". The second scenario is the full support of Israel. And the implementation of his promises to move the US Embassy to Jerusalem and the recognition of Jerusalem as the capital of "Israel", as well as giving the green light to "Israel" to build more settlements on the Palestinian territories, and this scenario is not the most likely. The third scenario, which is the least likely, is the one that guarantees deeper support from the new US administration for Israel, but not with all that it wants, and with pressure on progress towards a solution. American presidents. Second, the Palestinian desire, that President Trump would have only the option of a two-state solution as the basis for a solution.

The researcher recommended the importance of investing what Trump said recently that he will seek to achieve peace with the Palestinian and Israeli sides. In addition to the necessity of Arab action with the new American administration to re-launch the Arab peace initiative with acceptable practical mechanisms as the Arab vision to solve the Arab-Israeli conflict as a whole and not only the Palestinian issue. The Palestinian study also recommended the necessity of accelerating national unity, ending the division among them, and agreeing on a comprehensive national strategy to ensure that the conflict is not removed from the two-state solution and enhanced Arab-Palestinian coordination to ensure the unity of the situation on the basis of the Palestinian constants on the other hand.

مقدمة

يواجه كافة الرؤساء الأمريكيون على التوالي نفس المشاكل الموروثة لهم في العالم أجمع وخاصة منطقة الشرق الأوسط، إذ يتوجب على كل رئيس أمريكي التدخل المباشر في حل تلك المشاكل، لا رغبة بلها من جذورها، وإنما للحفاظ على هيبة أمريكا في المنطقة من جانب، ومن جانب آخر من أجل الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية ضد روسيا والدول الأخرى في الشرق الأوسط. لذا نجد أن رؤساء أمريكا لا يستطيعون أن يخرجوا من المسار العام للسياسات الأمريكية الاستراتيجية في دعم حلفائها في المنطقة، والخروج من خط الدفاع عن دولة "إسرائيل" كحليف استراتيجي وحيد في الإقليم. لتظل "إسرائيل" حجر الزاوية في السياسة الأمريكية في المنطقة، وظلّ الانحياز لها وتغطية احتلالها وممارساتها، ورفض الضغوط عليها الطابع العام لهذه السياسة.

ومع فوز دونالد ترامب برئاسة الولايات المتحدة مطلع العام 2017، والذي بدا منذ اللحظة الأولى من ظهوره كشخصية جدلية وبراجماتية، كما أن رؤياه لمشاكل المناطق المختلفة من العالم، وسياساته يكتنفها الكثير من الغموض في العديد من الملفات والقضايا، والمستهزئ من الصديق والعدو على مستوى واحد. مما أثار كثير من المحللين والباحثين للحديث عن الموقف المستقبلي للولايات المتحدة حيال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي: هل سيكون موقفاً محايداً؟ وهل سيتم نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة؟ وهل ستعطي واشنطن الضوء الأخضر لبناء المستوطنات؟ وهل يمكن إدارة الظهر لإسرائيل؟ وهل ستعلن نهاية «حل الدولتين»؟ وغير ذلك من الأسئلة.

للوهلة الأولى نجد أنه تعددت توجهات إدارة ترامب التي تتبنى تحقيق الرؤية الإسرائيلية، فمن التخلي بشكل غير مباشر عن حل الدولتين، إلى الحديث عن نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس المحتلة، والتوسع الاستيطاني، والحديث عن إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة وجزء من أرض سيناء، وتعيين كثير من المتشددین الداعمين لإسرائيل في إدارته. "فهل هذه التوجهات تترجم الموقف السياسي الثابت لدونالد ترامب تجاه القضية الفلسطينية؟ وما هو الجديد للقضية الفلسطينية مع دونالد ترامب الرئيس الذي لم يفز بالمال والصوت اليهودي؟"، وهل أن ترامب بشخصيته المتقلبة، وهو يدير الأمور بعقلية «رجل الأعمال» الطامح للإنجاز، من الممكن بين عشية وضحاها، أن يغير سياسته، وقد أثبت مؤخراً أن السلوك المتباهي الذي رافق حملته الانتخابية هو طبع أصيل لديه، مؤكداً قيامه بأمور وإعلانه عن مواقف غير متوقعة؟، هل هذه المواقف المبدئية للرئيس ترامب تحدّها أو تقلل من تأثيرها المحددات التي تحكم السياسة الخارجية الأمريكية على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع ببنى مؤسسية قوية ومستقرة ومؤثرة في صناعة القرار؟، والسؤال الأهم ما هي السيناريوهات المستقبلية المتوقعة من الطبيعة الشخصية الجدلية والبراجماتية لترامب تجاه القضية الفلسطينية؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات ستجمع الباحثة بين المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي بما يخدم أهداف البحث الذي ينطلق من التاريخ ثم يحلل الواقع ليصل إلى استشراف المستقبل.

من هذا المنطلق تأتي هذه "المحاولة في دراسة" مستقبل الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية في ظل حكم الرئيس دونالد ترامب"، من خلال ثلاث عناوين ومقدمة وخاتمة، سيتناول العنوان الأول مواقف دونالد ترامب من القضية الفلسطينية، أما العنوان الثاني سيتناول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد دونالد ترامب، أما العنوان الثالث سيتطرق إلى سيناريوهات مستقبل الدور الأمريكي في القضية الفلسطينية.

أولاً: مواقف دونالد ترامب من القضية الفلسطينية

بدا دونالد ترامب منذ اللحظة الأولى من ظهوره كمرشح رئاسي عن الحزب الجمهوري الأمريكي، شخصاً غير اعتيادي ومختلف من حيث آرائه السياسية والاقتصادية ورؤياه لمشاكل المناطق المختلفة من العالم، وسياساته يكتنفها الكثير من الغموض في العديد من الملفات والقضايا وإنما يحتاج لوقت حتى يفهمه العالم على حقيقته ونواياه وسياساته الخارجية والداخلية تجاه شعوب ومناطق ومشاكل العالم المختلف.

جاء ترامب من خارج النظام، ولأن رؤيته غير واضحة تماماً، ولا يمكن الحكم عليها من خلال ما صرح به ومساعدوه أثناء الحملة الانتخابية، عدا عن كونه شخصاً شعبوياً وعنصرياً ومتقلباً، ولا يمثل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي استثناءً.

لقد سبق لترامب أن عبّر عن الموقف ونقيضه مرات عدة أثناء حملته الانتخابية؛ فقد اعتبر نفسه الشخص الأكثر تأهيلاً لتحقيق "السلام" بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأنه سيكون "محايداً" بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، ففي ديسمبر 2015 تحدث ترامب إلى وكالة أنباء (اسوشيتد برس) مدعياً أنه سيكون محايداً في الصراع بين الطرفين، وأشار إلى أن شعوره بعدم تقديم إسرائيل لتنازلات لن يؤدي لسلام في المنطقة. في المقابل أشار إلى أن إسرائيل لا تريد السلام¹ فلأول مرة يجرؤ مرشح أميركي رئاسي جمهوري أو ديمقراطي على تحدي ما يسمى بالحكمة التقليدية في الانتخابات الرئاسية، وأن يكون محايداً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهنا يمكن للمرء أن يترك فسحة من الأمل لتغيير حقيقي في السياسات الأمريكية في عهد ترامب.

لكن ترامب "المحير" يغير آرائه بعد ذلك، لتبنى الأجندة اليمينية الإسرائيلية بالكامل، منذ مارس 2016، وذلك عندما ألقى خطاباً أمام المؤتمر السنوي للجنة الشؤون العامة الأميركية - الإسرائيلية "إيباك" في واشنطن، أعلن فيه أنه "في اليوم الذي سأصبح فيه رئيساً، فإن معاملة إسرائيل كمواطن من الدرجة الثانية ستنتهي". كما تعهد بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى العاصمة الأبدية للشعب

¹Associated Press, Trump in a television interview with The Associated Press, 3 December 2015, Available on the link:

https://www.youtube.com/watch?v=xUGiOHG_kEU

اليهودي، القدس¹. كما كشف عن تخليه الصريح عن خيار حل الدولتين، وهو الخيار الذي تبناه ثلاثة من أسلافه و الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بكونه السبيل الوحيد لإنهاء النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين .

تحدث ترامب من جديد في مايو 2016 لصحيفة "ديلي ميل" بالقول: "قد يكون الحياد أمراً غير ممكن، وعلى إسرائيل السير قدماً في بناء المستوطنات في الضفة الغربية"². وكان ترامب في ديسمبر 2016 وجه انتقادات حادة لإدارة سلفه باراك أوباما بسبب عدم استخدامها حق النقض (الفيتو) لوقف تمرير قرار في مجلس الأمن الدولي يدين الاستيطان الإسرائيلي. وهو أول إدانة لإسرائيل بشأن المستوطنات منذ عام 1979، وجاء فيه أن المستوطنات ليس لها "شرعية قانونية" وأنها تشكل "انتهاكاً فاضحاً بموجب القانون الدولي وعثرة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين". بتأييد 14 من الدول الأعضاء وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت للمرة الأولى منذ 1979. وهنا فإن الإشكالية أوسع وأخطر فالسياسة العامة للولايات المتحدة الأمريكية ترفض سياسات الاستيطان الإسرائيلي، وحتى لو لم تتخذ أي إجراء عملي للضغط على إسرائيل لوقف هذه السياسة.

والأخطر من تصريحات ترامب هم أركان حملته الانتخابية والمرشحون لتولي المناصب الرئيسية في إدارته. فالكثير منهم من غلاة المؤيدين لإسرائيل وللاتجاهات اليمينية المتطرفة فيها. إذ منهم نيوت غينغريتش صاحب مقولة «إن الشعب الفلسطيني شعبٌ مُخترع»، ورودولف جوليانى وجون بولتون، المعروفان بتأييدهم الأعمى لإسرائيل، إضافة إلى نائبه مايكل بنس الذي ينافس غلاة الإسرائيليين في تطرفهم. قد يكون ترامب لجهله وافتقاده الخبرة السياسية ضحية الفريق المحيط به.³

إن هذه المواقف المتناقضة لـ ترامب خلال فترة الترشح للانتخابات، أثبتت أنه لا يملك رؤية استراتيجية متماسكة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، إذ وإن كان لدى ترامب اقتناعاً قوياً حول عدد من القضايا في حقل السياسة الخارجية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي بالذات، لكن هذه القناعات لا ترتقي إلى مستوى وجهة النظر المتماسكة للعالم، فهو ليس أيديولوجياً، لا هو محافظاً، ولا هو من المحافظين الجدد، كما أنه ليس واقعياً، ولا مثالياً، ولا حتى انعزالياً، هو رجل أعمال يملك غريزة تجارية بحتة، وثقة لا حدود لها بقدرته على التفاوض على أي شيء وتحقيق نتائج أفضل

¹موقع أخبار الخليج، "إيباك" تشعل سباق مرشحي الرئاسة الأمريكية على دعم "إسرائيل". "دونالد ترامب": لا يوجد مرشح جمهوري يدعم إسرائيل أكثر مني وأمن "إسرائيل" يتصدر أولوياتي السياسية، 1 أبريل 2016، خبر منشور على الرابط التالي: <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1013294>

²Dailymail, Trump in a television interview with The Dailymail press, 3May2016, Available on the link:<http://www.dailymail.co.uk/news/article-3571403/Trump-insists-Israel-building-West-Bank-settlements-says-Netanyahu-moving-forward-Palestinians-fired-thousands-missiles-Jewish-state.html>

³هاني المصري، زلزال ترامب والقضية الفلسطينية: الأضرار المحتملة هاني المصري، جريدة السفير 15 نوفمبر 2016، ص11.

لأمريكا. وعليه لا أحد ينبغي له أن يعتقد أنه يعرف ما سيقوم به ترامب، مع ضرورة التأكيد على أنه لم يعتمد على دعم اللوبي اليهودي، الذي فضل تأييد منافسته هيلاري كلينتون.

ثانياً: السياسة الخارجية الأمريكية في عهد دونالد ترامب تجاه القضية الفلسطينية

من خلال استعراضنا لمواقف ترامب أثناء الحملة الانتخابية، وجدنا أنها تغيرت من الحديث الأولي عن حق الفلسطينيين في الحصول على حقوقهم، والوقوف على الحياد، إلى انقلاب شامل وصل إلى التعهد بنقل السفارة إلى القدس، والدعم المطلق لإسرائيل. ولم يختلف الأمر كثيراً بعد فوزه وتوليته منصب الرئاسة.

فقد تجاهل ترامب القضية الفلسطينية في خطابه الرئاسي الأول، ما أعطي انطباعاً أولياً على أن الرجل حسم أمره لجهة منح إسرائيل كبرى صفقاته عبر تحقيق ما تريد من الاستيطان وتحويل القدس عاصمة للدولة اليهودية ومنح الفلسطينيين بعض الفئات وتحميلهم المسؤولية عن فشل التسوية.

لم يطل التجاهل، فسرعان ما أثارت مواقف الإدارة الأمريكية الجديدة والبيت الأبيض بعد تولي دونالد ترامب بما يخص القضية الفلسطينية ومشاريع التسوية والمفاوضات، أثارت جدلاً واسعاً من بين حزمة القرارات التي اتخذها ترامب خلال الشهر الأول من تسلمه للرئاسة، وكان من أهمها قضيتان:

– **الأولى:** تعهد الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب خلال رسالة نشرتها صحيفة "إسرائيل هايوم" العبرية العمل لتحقيق السلام العادل والدائم بين إسرائيل والفلسطينيين، معتبراً أن "إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط". موضحاً أن أي اتفاق سلام "يجب أن يتم التفاوض عليه بين الطرفين وألا يفرض عليهما من قبل الآخرين".¹

وهذا يتطابق مع موقف اليمين الإسرائيلي الذي يهدف إلى الاستفراد بالفلسطينيين وإخضاع التفاوض معهم لميزان القوى الثنائي؛ بمعنى إبعاد أي وصاية أخرى، بما في ذلك مرجعية الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية، وبأن دور الولايات المتحدة سينحصر في العمل "بشكل وثيق مع إسرائيل لتحقيق تقدم ما يجعل إسرائيل متحكمة بالمفاوضات كلياً، على قاعدة أنها الدولة "الديمقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط" المحاطة بـ "العداء والكراهية والتحريض".

– **الثانية:** وهي تأكيد البيت الأبيض أن واشنطن لم تعد متمسكة بـ حل الدولتين كأساس لحل الصراع بين فلسطين وإسرائيل والتوصل إلى اتفاق سلام بينهما، بل ستدعم أي اتفاق يتوصل إليه الطرفان أيًا كان

¹ موقع i24NEWS، ترامب يتعهد العمل من أجل السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، 11 نوفمبر 2016، خبر منشور على الرابط التالي:

<https://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%A7%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7/129907-161111-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%8A%D8%AA%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84>

هذا الاتفاق.¹ وبهذا "سجل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تمايزاً جديداً في السياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط بعدما أكد أن حل الدولتين ليس السبيل الوحيد لإنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي وأنه منفتح على خيارات بديلة إذا ما كانت تؤدي إلى السلام. وكان جميع الرؤساء الأمريكيين السابقين قد دافعوا عن حل الدولتين، سواء من الجمهوريين أو الديمقراطيين.

إن حل الدولتين الذي تبنته الإدارة الأمريكية المتعاقبة منذ ما يقرب من ربع قرن، يعني إقامة دولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل تعيشان بأمن وسلام، وتخلي ترامب عن هذا النهج لا يعني نفس إقامة دول فلسطينية فحسب بل يعني أيضاً نفس اتفاقية أوسلو وسنوات من المفاوضات الماراثونية للتوصل لحل بين الطرفين. اتفاقية أوسلو للسلام المعقودة في العام 1993 بين الإسرائيليين والفلسطينيين نصت على أن تعترف دولة الاحتلال بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وتعترف الأخيرة بدولة إسرائيل على جميع الأراضي الفلسطينية باستثناء الضفة الغربية وغزة، وتتسحب إسرائيل من أراضي في الضفة والقطاع على مراحل ومن ثم تقر بحق الفلسطينيين في إقامة حكم ذاتي، وبعد ثلاثة سنوات تبدأ مفاوضات الوضع الدائم يتم خلالها مفاوضات بين الجانبين بهدف التوصل لتسوية دائمة وتشمل قضايا مثل القدس الشرقية والغربية والأماكن المقدسة ومن يتحكم بها واللاجئون وحقوق العودة وحقوق التعويض والمستوطنات في الضفة والقطاع.

حول هذه النقطة يثار العديد من التساؤلات، فالدولة الواحدة الذي ذكرتها أمريكا لأول مرة على لسان ترامب لم يوضحها ترامب، فهل يعني إعطاء حكم ذاتي للفلسطينيين داخل دولة يهودية واحدة؟! أم يعني دولة علمانية بأن يشارك الفلسطينيون في إدارة الدولة اليهودية؟ علماً أن مشروع حل الدولتين هو مشروع أمريكا نفسها الذي عرضته منذ عام 1959 على عهد الرئيس الجمهوري إيزنهاور وجعلت ما يسمى بالمجتمع الدولي أن يقبله وضربت حل الدولة الواحدة الذي عرضته بريطانيا.

ومهما يكن من أمر، فإن الذي يظهر من تدبر هذه التصريحات وقرائنها هو أن أمريكا لم تتخلى عن مشروعها حل الدولتين، حيث قامت سفيرة أمريكا لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي وأكدت ذلك قائلة: "أولاً وقبل كل شيء، حل الدولتين هو ما نؤيده. أي شخص يقول إن الولايات المتحدة لا تؤيد حل الدولتين فسيكون هذا خطأ... نؤيد بالتأكيد حل الدولتين لكننا نفكر خارج الصندوق أيضاً... وهو أمر مطلوب لجذب هذين الجانبين إلى الطاولة وهو ما نحتاجه كي نجعلهما يتفقان"². وهو ما يؤكد أن ترامب لم يتخل

¹ الجزيرة نت، واشنطن لم تعد متمسكة بحل الدولتين بالشرق الأوسط، 15 فبراير 2017، خبر متاح على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/news/international/2017/2/15/%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D8%AA%D9%85%D8%B3%D9%83%D8%A9-%D8%A8%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7>

² وكالة رويترز، سفيرة أمريكا بالأمم المتحدة: ما زلنا ندعم حل الدولتين لصراع الشرق الأوسط، 16 فبراير 2017، خبر متاح على الرابط

التالي: http://ara.reuters.com/article/ME_TOPNEWS_MORE/idARAKBN15V2GK

عن حل الدولتين وهو سياسة الدولة الأمريكية تبنته كافة الإدارات منذ ذاك التاريخ الذي أشرنا إليه، وإنما أراد أن يجرب أسلوباً آخر في الضغط، حيث أكدت سفيرته في الأمم المتحدة تأكيد بلادها على حل الدولتين إلا أنها تفكر في استخدام أساليب أخرى، أو أن هناك تعديلات تريد أن تجربها أمريكا على حل الدولتين ليبدو جاذباً أكثر لليهود. فقد ذكرت السفارة أنهم يفكرون خارج الصندوق أي أنها شبهت العملية بالصندوق وكانت بلادها تحشر الطرفين داخل الصندوق لتطبيق الحل، والآن تريد أن تقوم بأساليب أخرى وتضيف أو تُنقص أشياء أخرى فيما يتعلق بالحل ليصبح جاذباً للمتفاوضين وخاصة لليهود... واختلاف الأساليب وارد.

إن على الرغم من حدة موقف ترامب حتى الآن من النزاع الفلسطيني الإسرائيلي والذي افتتحها بنيته نقل السفارة إلى القدس فإن تلك الحدة لم تستمر طويلاً حيث بدأ حديثه يتغير ويقترب من التسوية، بعد إجراءات اتصالات مع قادة عرب، فمنذ تسلم دونالد ترامب مهامه رسمياً في العشرين من يناير 2016 وحتى تاريخ كتابة هذه الورقة استقبل في البيت الأبيض سبعة من زعماء المنطقة، كان أولهم لقائه العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني ، إضافة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، وولي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، ورئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والرئيس الفلسطيني محمود عباس. كما زار ترامب المنطقة في مايو 2016 والتي شملت إضافة إلى السعودية كلاً من إسرائيل وبيت لحم، لتعود السياسة الخارجية الأمريكية لجهة ترجيح العودة إلى السياسات التقليدية للإدارات الأمريكية فيما يخص النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وبما يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، خصوصاً تعزيز التعاون والتحالف مع الدول العربية لمواجهة إيران وتنظيم الدولة. ليبدأ بذلك مرحلة الجهود الدبلوماسية والسياسة الخارجية.

بالتالي نجد أنه بعيداً عن الوعود الانتخابية، لجأ الرئيس ترامب في زيارته الأخيرة إلى التعامل بمنطق أسلافه، وتدوير الزوايا، وتجنب بعض الألفاظ. وكان واضحاً أن ما يحاول فعله هو دفع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي نحو خطوات لاستعادة الثقة المفقودة. ورغم أن ترامب لم يطلب من حكومة نتنياهو تجميد الاستيطان إلا أنه وعدداً من كبار المسؤولين في إدارته لم يبدوا ارتياحهم من المشاريع الاستيطانية الجديدة. إذ ذكر في إحدى تصريحاته أنه يرى أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لا تساعد في عملية السلام، لكنه أكد أنه يفهم إسرائيل ويحترمها كثيراً ولا يريد إدانة ذلك¹. كذلك فإن حديث وزير الخارجية الأمريكي، ريكس تيلرسون، عن إعادة النظر في أمر نقل السفارة من

CNN العربية، ترامب: المستوطنات الإسرائيلية لا تساعد في السلام، 10 فبراير 2017، خبر متاح على الرابط التالي:

<https://arabic.cnn.com/middleeast/2017/02/10/trump-israel-settlements>

"تل أبيب" إلى القدس خشية على مساعي التسوية¹، يعيد سياسة إدارة ترامب إلى قواعد أسلافها. وذلك بعد تحذيرات المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية والبنجاحون إلى جانب القمة العربية وتدخل عددًا من القيادات العربية من مثل هذه الخطوة الجريئة التي قد تؤثر على أي فرص في التوصل لاتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ما يعني أن الإدارة الأمريكية لجأت إلى الموازنة بين مصالحها وعلاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول العربية والإسلامية.

مع ضرورة الإشارة إلى أن محاولات الإدارة الأمريكية للموازنة بين مصالحها وعلاقاتها مع الدول العربية، لا يعني تراجعها عن الدعم المطلق والكلي لإسرائيل، وهو ما وضعه الرئيس ترامب خلال زيارته لتل أبيب، معلناً مساندته الكاملة لـ"إسرائيل" إذ قال في خطابه "أتعهد بأن نؤيدكم وأن ندافع عن قيمنا المشتركة حتى نتمكن معاً من هزيمة الإرهاب وخلق السلام". وأضاف "إنني ملتزم شخصياً بمساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على التوصل إلى اتفاق سلام"، ومؤكداً على أن الشراكة الأمنية الأمريكية مع إسرائيل أقوى من أي وقت مضى². وكان قد تعهد بتقديم كل ما يلزم لإسرائيل لتمكينها من مواجهة التهديدات التي تواجهها، وفي نفس السياق حدد عدداً من هذه التهديدات وفق الترتيب التالي:

- التهديد الناتج عن الطموح النووي الإيراني.
 - التهديد الذي مصدره الإرهاب المتنامي في المنطقة.
 - التهديدات التي مصدرها القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ضد إسرائيل.
 - التهديدات الناتجة عن حملة مقاطعة إسرائيل حول العالم.
 - التهديدات الناتجة عن عدم التوصل لاتفاق سلام مع الفلسطينيين
- فيما يتعلق بالمقترحات والجهود الدبلوماسية للخارجية الأمريكية فيما يتعلق بإنعاش عملية السلام، فقد أفصح الرئيس ترامب في مقابله مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لوسائل الاعلام خلال هذه الزيارة، عن نيته عقد مؤتمر موسع في واشنطن في صيف هذا العام تحضره عدة دول عربية وطرفي الصراع، إسرائيل والفلسطينيين، لبدء المفاوضات وانجاز تسوية مرضية للطرفين، بحيث سيتولى الرئيس ترامب مهمة الضغط على إسرائيل فيما ستتولى الدول العربية مهمة الضغط على الفلسطينيين لإنجاز الصفقة المأمولة.

وزير الخارجية المصري، سامح شكري، فسر ما قصده الرئيس السيسي بـ "قضية القرن" بالقول: إن الحديث متصل عن أولويات الدول العربية بشأن قضية السلام وتحقيق الاستقرار في المنطقة وإزالة

صحيفة نيوز، تيلرسون: ترامب لن يتعجل في نقل سفارة أمريكا إلى القدس، 14مايو 2017، خبر متاح على الرابط <http://sahefa.news/news.php?p=37969> التالي:

CNN² العربية، ماذا قال ترامب في إسرائيل عن القضية الفلسطينية والسعودية وإيران وحزب الله؟، 23مايو 2017، خبر متاح على الرابط <https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/05/23/trump-israel-speech> التالي:

الصراع وتأثيره على المنطقة، ومرتبطة أيضا بإزالة التهديدات المرتبطة بالإرهاب؛ لأن هناك ارتباطا بين الأمرين، وهناك مصلحة بأن يتم التعامل بإيجابية معهما¹.

وفي ذات الإطار، بالترافق مع جهود عقد صفقة القرن، تسعى الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب إلى إضفاء طابع اقتصادي للسلام المنشود، كمغريات أو "رشاوي" في مقابل تنازلات عن ثوابت يتبناها المفاوض الفلسطيني. فقد أشار ترامب أثناء لقاءه الرئيس عباس إلى تطلعه لدعم الاقتصاد الفلسطيني. ويهدف ترامب من خلال دعم إجراءات اقتصادية "جزئية" لتحسين الوضع الاقتصادي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، كحافز وتشجيع للسلطة الفلسطينية للعودة إلى طاولة التفاوض دون شرطيّ المرجعية ووقف الاستيطان، وبذلك يصبح السلام الاقتصادي، بديلاً عن السلام السياسي، القائم على أساس حل الدولتين وإقامة دولة فلسطين .

وبحسب تقارير إعلامية، تتضمن هذه الخطة التي طرحت سابقاً خلال لقاءات بين نتنياهو ومسؤولين في إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما ضخ أربعة مليارات دولار من الاستثمارات في الأراضي المحتلة، من شأنها أن تزيد الناتج المحلي الفلسطيني، بنسبة 50% خلال ثلاث سنوات، وتخفيض نسبة البطالة إلى الثلثين، وتزيد متوسط الرواتب بنسبة 20%، مع السماح للسلطة باستغلال الفوسفات في البحر الميت، وإعطاء السلطة الحق في تطوير حقول الغاز قبالة شواطئ غزة².

إذاً يبدو أن إدارة ترامب الجديدة تدعم بقوة فكرة السلام الاقتصادي لتشجيع الفلسطينيين على القبول بها والتغاضي عن جزء كبير من الثوابت الفلسطينية خاصة ما يتعلق باللاجئين والقدس وحدود عام 1967، كما يعتبر الرئيس الأمريكي الأوضاع في الشرق الأوسط والضعف الذي يعاني منه الإقليم العربي والواقع الفلسطيني يدفع باتجاه تمرير مخطط السلام الاقتصادي ودفن حل الدولتين، بحيث يصبح الرخاء الاقتصادي هو البديل عن حالة الصراع العربي الإسرائيلي خاصة في الضفة الغربية التي تعتبر ساحة الصراع الحقيقية والتي ترفض إسرائيل كل مقترحات التنازل عنها تحت أي بند.

وفي ظل الحديث عن " صفقة القرن" المرتقبة، يمكن القول إنه لم يصدر حتى الآن أي تصريح رسمي منسوب إلى أي مسئول أميركي، أو أي وثيقة رسمية منسوبة إلى أي مؤسسة أميركية، من شأنها

¹ موقع الوفد، فيديو.. الخارجية تكشف ما قصده السيسي لـ"ترامب" من "قضية القرن 3" أبريل 2017، متاح على الرابط التالي:

<https://m.alwafd.org/%D9%85%D9%8A%D9%80%D8%AF%D9%8A%D8%A7/1487597-%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D9%85%D8%A7-%D9%82%D8%B5%D8%AF%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D9%80-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86>

² نادر الصفدي، تفاصيل خطة ترامب لتفكيك القضية الفلسطينية، 13 أبريل 2017، مقال منشور على الرابط التالي:

<https://www.noonpost.org/content/17533>

إلقاء الضوء على طريقة تفكير الإدارة الأميركية الجديدة ورؤيتها للتنازلات المطلوبة من الجانبين ولآليات الكفيلة بالتوصل إلى «صفقة القرن» التي تنهي الصراع العربي - الإسرائيلي وتعالج القضية الفلسطينية من جذورها.

وبحسب باحثين، تركز الصفقة الكبرى باختصار على ثلاثة محاور رئيسية:¹

1. استكمال بناء الدولة العبرية اليهودية على ما تُسميه الصهيونية العالمية أرض "إسرائيل" التوراتية "إيرتر إسرائيل"، وهي تمتد من البحر المتوسط إلى نهر الأردن، وبالطبع تضم الضفة الغربية أو يهودا والسامرة، والقدس الموحدة عاصمة لها.
2. تصفية ما تبقى من الكيان الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية، عبر التوسع في سياسة الاستيطان اليهودي في الضفة، وعمليات تهويد القدس، ودمج من يمكن دمجهم من الفلسطينيين في كيان دولة الأردن، ومن يتبقون يمكن دمجهم في المجتمع الإسرائيلي بأوضاع عرب 48 نفسها، مع إعطائهم بعض حقوق الإدارة المدنية المحلية.
3. المحور الثالث لعله الأصعب والأعقد، حيث يتعلق بقطاع غزة، العدو الإسرائيلي لا يعتبره في إطار أرض "إسرائيل" التوراتية، فلا يعني المحتلين الصهاينة من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، أو الأحلام التاريخية، ولكنه يؤرقهم باعتباره بؤرة للمقاومة الفلسطينية المتمسكة بالهوية، والحقوق المشروعة في أرض ووطن فلسطيني، وقنبلة قابلة للانفجار في أي وقت غير محسوب.

إن ما نشر في وسائل الإعلام العربية والغربية من معلومات، أو فلنقل من تحليلات واجتهادات، يمكن استخلاص منه عدة نقاط جوهرية:

- الأولى: استبعاد إدارة ترامب بحث أي تسويات تركز على "حل الدولتين"، لأنه حل يتطلب إقامة دولة مستقلة على كل الأراضي الفلسطينية التي احتلتها "إسرائيل" عام 1967، على رغم أنها لا تشكل سوى 22 % من فلسطين التاريخية، وهو ما يفترض بداهة تفكيك المستوطنات المقامة على أراضي 1976، إذ تعتقد الإدارة الأميركية أن الأمر الواقع تجاوز هذا الحل تماماً ومن ثم لم يعد قابلاً للنقاش.
- الثانية: استبعاد إدارة ترامب في الوقت نفسه بحث أي تسويات تقوم على «حل الدولة الواحدة»، لأنه حل يتطلب تمتع جميع الفلسطينيين ليس فقط بالحقوق السياسية والمدنية المتاحة لجميع المواطنين الإسرائيليين من دون تمييز، وإنما أيضاً بحق العودة المكفول للفلسطينيين المهجرين خارج حدود

1مركز الدراسات الاقليمية، قراءة: (صفقة القرن) مشروع "ترامب" لحل القضية الفلسطينية بضمانات أمريكية، 11 مايو 2017، دراسة متاحة على الرابط التالي: <http://cors.ps/2017/05/11/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%84%D8%AD%D9%84-2017/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6>

"إسرائيل". إذ تعتقد الإدارة الأميركية أن هذا الحل يشكل خطراً وجودياً على "إسرائيل"، كدولة يهودية، ويحيلها على المدى الطويل إلى دولة ثنائية القومية يتمتع فيها الفلسطينيون بغالبية عديدة.

- الثالثة: تفضيل إدارة ترامب تسويات تقوم على "حلول عملية" لمشكلات قائمة بالفعل، كمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في المنفى ودول الجوار، ومشكلة الكثافة السكانية في قطاع غزة، ومشكلة نقص الموارد المائية وغيرها من المشكلات. وترى الإدارة الأميركية أن الحل الأمثل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يجب أن ينطلق من القبول بفكرة التوطين، وأن الحل الأمثل لمشكلة الكثافة السكانية في قطاع غزة يجب أن يتأسس على قبول تبادل الأراضي بين مصر وإسرائيل.

إذا صحت هذه الاستنتاجات فلن يكون لها سوى معنى واحد، وهو أن الحلول التي تتبناها إدارة ترامب للصراع العربي- الإسرائيلي والقضية الفلسطينية تكاد تكون مطابقة تماماً للحلول التي تقترحها "إسرائيل"، ومن ثم يصبح السؤال الذي يتعين طرحه: لماذا تعتقد إدارة ترامب أن العرب والفلسطينيين أصبحوا جاهزين للقبول بما كانوا يرفضونه من قبل، وما هي الآلية التي يمكن من خلالها تمرير الشروط الإسرائيلية لتسوية الصراع باعتبارها «صفقة القرن» المنتظرة وليست تصفية للقضية الفلسطينية واستسلاماً للهزيمة؟

لذا وبينما اعتبر كثيرون في العالم العربي أن هناك بارقة أمل في تحريك القضية الفلسطينية في ضوء زيارة ترامب الأخيرة للمنطقة، ومع الحديث عن طرح مبادرة سلام أميركية تحت مسمى "صفقة القرن". في الواقع أنه من الضروري تناول هذه التطورات والآمال بمقدار كبير من الموضوعية والتأمل الهادئ، ويمكن تسجيل عدة نقاط حول:

- يجب التأكيد على أن جميع المحاولات فشلت في أن تخرج برؤية واضحة وجامعة لماهية "صفقة القرن" والأركان القائمة عليها، أو على أقل تقدير ملامحها، والسقف الممكن أن تصل إليه، وكان من البديهي وفي ظل حالة الغموض الذي يكتنف هذه الصفقة أن تكون الآراء والتحليلات الناتجة عن نقاشها مختلفة ومتباينة ومتعارضة في أحيان كثيرة تبعاً للتفسير الذي يعتمده الطرف صاحب المصلحة في هذه الصفقة.

- تبين أن ما يحمله مستشار ترامب وصهره جاريد كوشنير المكلف كوسيط لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ومبعوثه لعملية السلام جيسون غرينبلات للقيادة الفلسطينية لا يتعدى مقترحات حول تحسين الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية، وتحسين شروط الحياة اليومية للفلسطينيين، وتفاصيل صغيرة لا تذكر إذا ما تم وضعها في الإطار السياسي الشامل.

- الطريق إلى عقد "صفقة القرن" ليس سهلاً، والموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي الرافض للتوطين سالفاً يرفضه أيضاً اليوم ضمن صفقة تبادل الأراضي، ويبدو أن سيناريوهات التنفيذ لا تقل خطورة عن المشروع ذاته، لصعوبة استجابة الشعب الفلسطيني الذي قاوم سابقاً التوطين ومؤكد أنه سيقف ضده اليوم وغداً" فما تنتظره القيادة الفلسطينية من حراك جاد وحقيقي في عملية السلام يكفل ويضمن ويقود

إلى تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على حدود 67 وعاصمتها القدس الشرقية، التي أكد عليها الرئيس أبو مازن في لقائه مع الرئيس ترامب سواء في واشنطن أو في بيت لحم، وكذلك لمبعوثيه كوشنير وجرينبلات، وهو ما يمكن اعتباره التعريف والوصف والفهم الفلسطيني لمصطلح "صفقة القرن"، ويحمل تأكيد الرئيس في كل خطابه لهذا الموقف رسائل شديدة الوضوح بأن هذا سقفنا والحد الأدنى لما يمكن أن نقبل به.

- من ناحية أخرى، إن الحالة الإسرائيلية بدورها لا تقدم أفضل الفرص التاريخية مع سيطرة اليمين المتطرف، وبمهارة وصعوبة بنيامين نتانياهو، وما يتمتع به من رؤية استراتيجية واضحة لترسيخ أمر واقع فيما يتعلق بالاستيطان وبالقدس، وبعدها يمكن التفكير في تسوية ما هزيلة، وفي الأحوال كافة فإن الحديث عن البعد الإسرائيلي يتضمن الكثير من التفاصيل والجوانب التي يصعب حصرها في هذا الموضوع. ويضاعف التعقد شيوع التشدد والتعصب في أوساط اللوبي الصهيوني الأميركي مقارنة بمراحل زمنية سابقة ما يشجع على مزيد من التشدد الإسرائيلي. ولا يمكن هنا أيضاً إغفال أن ضعف الموقف العربي وانشغاله بكثير من القضايا والأزمات الأخرى يضعف كثيراً من الموقف الفلسطيني الذي ما زال منقسماً.

- إن قدرة إدارة ترامب على حمل الأطراف المعنية على إبرام «صفقة القرن» تكاد تكون معدومة. ويكفي أن نستعيد شريط الأحداث التي اندلعت في محيط المسجد الأقصى، بسبب إصرار إسرائيل على تغيير قواعد إدارة اللعبة في هذه المنطقة البالغة الحساسية، للتوصل إلى هذه القناعة. فقد ثبت بالدليل القاطع أن قدرة إسرائيل على فرض الأمر الواقع على الفلسطينيين، أكثر حلقات النظام العربي ضعفاً، لا تزال محدودة، فانهياز ترامب المطلق للمصالح الإسرائيلية كان هو الأمر الوحيد المتوقع والمنطقي في "صفقة القرن"، أما قدرته على فرض هذه الصفقة على الشعوب العربية فهو المستحيل بعينه.

يرى البعض، وتتفق معهم الباحثة إلى أن الاعتبارات التي تحكم فرص التسوية عديدة ومعقدة ومتضاربة وأن السلبي منها ربما يفوق الإيجابي، على أن الكثير سيتوقف على مسار الضغوط الداخلية الأميركية، فقد تؤدي إلى عرقلة شديدة لجهود السلام، كما أنها قد تؤدي في بعض المراحل إلى الهروب إلى الأمام في شكل تحرك خارجي، بأن يضع ترامب مستقبله في يد نتانياهو، وهو احتمال يثير من القلق أكثر من الاطمئنان، وهنا لأن أحداً لا يريد أن يتحمل الجانب الفلسطيني ظمناً مشابهاً لوايت ريفرز، وما ترتب على ذلك من تبعات ونتائج ما زال الجانب الفلسطيني يعاني منها كثيراً، فإن التخطيط الفلسطيني الدقيق لكل هذه الاحتمالات هو أمر ضروري الآن، فالضغوط الصعبة التي قد يتعرض لها الجانب الفلسطيني تقتضي الإعداد الجيد، ليس فقط لملفات التفاوض، وإنما لكيفية التعاطي الذكي مع

سبل مقاومة التنازلات غير الممكنة، وأول سبل الاستعداد تدعيم جسور الاعتماد على اللاعبين الرئيسيين العرب المعروفين تقليدياً بهذا الشأن¹.

الخلاصة، إن مهمة الرئيس ترامب التي أعلن عنها مراراً والمتمثلة في التوصل إلى صفقة تاريخية تنهي الصراع في المنطقة وتفتح الأبواب أمام شرق أوسط مستقر في نظام عالمي مستقر، لا تعتمد فقط على رغبته في ما يريد أن يعمل، بل تعتمد أكثر على قدرته على انجاز ما يريد عمله، فقد حاول رؤساء ثلاث إدارات أمريكية سابقة تحقيق هذه المهمة وكان مصيرهم الفشل، وكان آخر هذه الإدارات إدارة الرئيس أوباما التي أعلنت في آخر أيامها بوضوح أن "إسرائيل" كانت العقبة الرئيسية في عدم انجاز تسوية تاريخية تنهي الصراع على أساس حل الدولتين، ولذلك ساهمت في تسهيل مهمة مجلس الأمن في إصدار قراره رقم (2334)، الذي اعتبر الاستيطان في المناطق الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في العام 1967، غير شرعي بموجب القانون الدولي، الأمر الذي يوجب على إسرائيل إزالته.

يمكن القول إننا بدأنا نتعرف على ملامح سياسة ترامب التي تتميز برفع الأسقف، والضغط الشديد، والمطالب الكبيرة، وإرساء المتناقضات، وتعيين المتناقضين في الرؤى والحلول. ولابد من التأكيد على أن المواقف المبدئية للرئيس ترامب تحدّها أو تقلل من تأثيرها العديد من المحددات التي تحكم السياسة الخارجية الأمريكية، على اعتبار أن الولايات المتحدة دولة مؤسسات وليست دولة الفرد الواحد، والمحددات التي تحكم السياسة الخارجية الأمريكية منذ عقود وأبرزها الالتزام بأمن «إسرائيل»، والمحافظة على إمدادات النفط بأسعار لا تضر بالسوق المالي العالمي الذي تقوده أمريكا، والحفاظ على الدول الصديقة والحليفة، والحرب على الإرهاب.

ثالثاً: سيناريوهات الموقف المستقبلي للولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية في عهد دونالد ترامب إن من خلال محاولة الدراسة لتحديد المبادئ الأساسية التي قامت عليها سياسة ترامب الخارجية، وأولوياته على صعيد القضية الفلسطينية خلال النصف الأول من عامه الأول في الرئاسة، نستطيع أن نفترض أن ترامب لا يملك رؤية استراتيجية متماسكة للسياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام. فهو معدوم الخبرة، فلا أحد يستطيع بدقة تحديد سياسة ترامب المستقبلية والفعلية تجاه إسرائيل وقد بدا واضحاً أنه، وخارج إطار المصالح الأمريكية المادية المباشرة، عاد ترامب إلى استراتيجية إدارة الأزمة وليس العمل على حلها، فحديث ترامب عن السلام، وحل المسألة الفلسطينية كان عمومياً جداً ولم يدخل في أية تفاصيل. وليس صدفة أن أياً من المكلفين في إدارة ترامب لم يعرض أي تصور ملموس عن رؤية الحل.

¹ محمد بدر الدين زايد، حول احتمالات تسوية القضية الفلسطينية، 28 مايو 2017، مقال منشور على الرابط التالي: <http://www.alhayat.com/m/opinion/22080669>

وتأسيساً على ذلك، هناك حاجة لاستشراف ماذا في جعبة الرئيس ترامب للقضية الفلسطينية في هذه اللحظة من الزمن. الأمر الذي قد يبدو مجازفة، خاصة وإن كثيرين من السياسيين والباحثين في الشأن السياسي قد أعربوا عن صعوبات منهجية قد واجهتهم في قراءة عقل الرئيس ترامب السياسية، وماذا يمكن أن يتمخض عنها داخلياً وخارجياً، وتعتبر عديد المقاربات المختلفة والمتناقضة أحياناً التي قدمت في هذا الشأن من قبل الباحثين من أهم الشواهد على هذه الصعوبة.

تخلص الدراسة إلى ثلاثة سيناريوهات عن الكيفية المحتملة لتعامل إدارة ترامب مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي:

- السيناريو الأول:

وهو الحفاظ على الأمر الواقع، أي سياسة "إدارة الأزمة" التي تصب في صالح "إسرائيل"، وهي السياسية التي دأب على إتباعها الرؤساء الأمريكيون منذ عقود طويلة مع درجات في التشدد واللين هنا أو هنالك. فترامب لن يخرج عن السياق العام الذي سار عليه من سبقوه؛ ولذا سيعيد تأييده لعملية تفاوضية مباشرة بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين"، وسيرفض ممارسة أي ضغط على الجانب "الإسرائيلي" فيما يتعلق بالمستوطنات التي يرى أنها حق لـ "إسرائيل"، كما سيدعم بشكل مطلق فكرة الحدود الآمنة التي تحددها "إسرائيل"، وقد يتصدى للمحاولات الفلسطينية للانضمام للمنظمات الدولية ومحاولة فرض سياسة العزلة الدولية على "إسرائيل". وسيلوح بورقة المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة للسلطة الفلسطينية، والتي قد تتوقف عند أي موقف أو قرار فلسطيني مناهض لـ "إسرائيل". ويدعم هذا السيناريو أن الكونجرس الأمريكي والذي يسيطر الجمهوريون على جناحيه له دور كبير في السياسة الخارجية الأمريكية، ولا تشير مواقف هذا الحزب لأي تغير تجاه الموقف من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهو ما يجعل قدرة الرئيس على إحداث تغير استراتيجي أقل إمكانية حتى لو افترضنا أن لديه رغبة في ذلك. نرجح هذا السيناريو، فالمبعوث الأمريكي للسلام والتصريحات المتضاربة، تؤكد عدم وجود رؤية إلزام أمريكي للفلسطينيين أو الإسرائيليين. إضافة إلى ذلك، لم تدين الولايات المتحدة الأمريكية أي سياسة عنصرية لإسرائيل في عهد دونالد ترامب، أو تأخذ موقفاً سياسياً بناءً على قرارات الشرعية الدولية، وهذا يعني أن سياسة المماثلة والتسوية الأمريكية مستمرة.

- السيناريو الثاني:

هو التأييد التام لـ "إسرائيل". وتنفيذ وعوده بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس والإقرار بالقدس كاملة عاصمة لإسرائيل، وكذلك إعطاء الضوء الأخضر لـ "إسرائيل" لبناء المزيد من المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، ويدلل على ذلك بيان البيت الأبيض الذي أدان إقرار إقامة مستعمرات "مستوطنات" جديدة في الضفة الغربية والقدس جاء بلغة رقيقة بعيدة عن الشجب. وبالتالي يعطي حافزاً لـ "إسرائيل" فرض سياساتها التوسعية، وكذلك دعمها في أي حرب مقبلة ضد قوى فلسطينية وقطاع غزة. وقد يكون هذا السيناريو ليس الأكثر احتمالية.

– أما السيناريو الثالث

هو الأقل احتمالاً، فهو الذي يكفل تأييداً أعمق من الإدارة الأمريكية الجديدة لإسرائيل ولكن ليس بكل ما تريده، ومع الضغط على التقدم نحو حل ما. وقد يكون باتجاهين:

■ **الأول:** وهو غير المرغوب فلسطينياً، تجاهل ترامب لمسألة "حل الدولتين" مخالفاً بعض الرؤساء الأمريكيين السابقين الذين طالما دعوا، وإن إعلامياً فقط، لهذا الحل باعتباره الأمثل لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ويبدو، حتى الآن أن ترامب يميل إلى تسوية من نوع آخر، تقوم على أساس فكرة "الحكم الذاتي الفلسطيني الموسع" (ولربما الموسع جداً)، أي أنه يدعم حل الصراع بالمفهوم الإسرائيلي. مع ضرورة التأكيد أن تبني ترامب لخيار الضغط لتحقيق تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفق ما نشر عن صفقة القرن لا يعني بالضرورة نجاحه بذلك.

■ **الثاني:** وهو المرغوب فلسطينياً، بأن لن يكون أمام الرئيس ترامب سوى خيار حل الدولتين كأساس للحل، وفيما سيتولى هو مهمة الضغط على إسرائيل التي من المتوقع أن يكون من الصعب عليها تكرار نفس سيناريو العلاقة المتوترة مع الإدارة الأمريكية السابقة، سيتولى العرب مهمة الضغط على الفلسطينيين، الذين من المتوقع أن يكونوا حذرين في ممارسة هذا الضغط. كما ستكون المفاوضات الإقليمية المباشرة هي الآلية والوسيلة للتوصل من خلالها إلى حلول وسط تضمن تلبية احتياجات طرفي الصراع، وتساهم في بناء شرق أوسط مستقر.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن الاستنتاج الرئيس لهذه الورقة لا يخرج عن إطار التحليل الذي قد يصيب وقد يخطأ، كما أن رؤية الرئيس ترامب التي خرجت بها هذه الورقة لا تعني أن الرئيس سيكون قادراً على ترجمتها إلى حل يرضي الطرفين، الأمر الذي يفرض على الفلسطينيين بدء التخطيط بناء على افتراض السيناريو الأسوأ أي فشل حل الدولتين، وحدث مزيد من الانهيارات في الإقليم، والأهم انزياح الصراع الدولي الجاري الآن إلى مواجهات ساخنة سواء في إقليم الشرق الأوسط، أم في أقاليم أخرى حول العالم، أم فيهما معاً، كشرط أساسي لبناء نظام عالمي جديد.

الخاتمة والتوصيات

إن الإدارات الأمريكية السابقة فشلت في أن تصل بوساطاتها وتحركاتها المكثفة فيء المنطقة إلى إقامة الدولة الفلسطينية، لا شك أن التقييم الموضوعي للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية يقودني إلى مقولة واحدة مفادها أن هناك التزاماً تاماً من جانب الولايات المتحدة بالحفاظ على أمن إسرائيل مهما كانت التحديات الإقليمية والدولية، مع تأييد إقامة دولة فلسطينية بما لا يتعارض مع متطلبات الأمن الإسرائيلي، وهذا هو المبدأ الرئيسي الذي تتبناه أي إدارة أمريكية سواء كانت جمهورية أم ديمقراطية.

إن جميع المؤشرات تؤكد أن الدعم الذي ستقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل سيستمر في ظل رئاسة ترامب لاسيما مع تصريحاته التي أدلى بها بعد فوزه "إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، ولا يمكن فرض الحل السياسي على إسرائيل" وبالتالي يجب ألا نعلق آمالاً عريضة

على أن تشهد فترة ترامب إقامة الدولة دون أن يثني ذلك عن ضرورة بذل الفلسطينيين والعرب كل الجهود المطلوبة للوصول إلى هذا الهدف.

وفى ضوء ما سبق علينا أن نبلور من الآن الخطوات التي يمكن للجانبين الفلسطيني والعربي انتهاجها بهدف تحديد كيفية التعامل مع سياسة ترامب تجاه القضية الفلسطينية، وحبذا لو تم ذلك في أقرب فرصة متاحة ومن خلال قنوات التواصل القائمة والممكنة ويمكننا التحرك استناداً إلى المحاور الثلاثة التالية:

1. من الضروري مواصلة الجهود الفلسطينية لتحقيق السلام، رغم ضبابية مواقف وتصريحات دونالد ترامب وتناقضها، فهناك الحد الأدنى لمتطلبات الشعب الفلسطيني وهو إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م على مبدأ حل الدولتين. لذا، أي مفاوضات ثنائية أم دولية، أو برعاية أمريكية يمكن استثمارها، وتبيان أن الاحتلال الإسرائيلي هو من يعيق عملية السلام دبلوماسياً ومن خلال سياساته على أرض الواقع.
2. أن ترامب يتبنى بشكل غير مسبوق مبدأ محاربة الإرهاب أينما كان وهو الأمر الذي يفتح لنا المجال أمام ضرورة توضيح أن هناك بعض السياسات التي إن تم انتهاجها من جانب واشنطن فسوف تؤدي إلى تفجير الوضع الأمني في المناطق الفلسطينية (نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، تأييد سياسة الاستيطان-استمرار انسداد الأفق السياسي أمام الشعب الفلسطيني لحل قضيته وإقامة دولته).
3. ضرورة التحرك العربي مع الإدارة الأمريكية الجديدة لإعادة طرح المبادرة العربية للسلام (قمة بيروت 2002) بآليات عملية مقبولة باعتبارها الرؤية المتوافق عليها عربياً لحل الصراع العربي الإسرائيلي كله وليس القضية الفلسطينية فقط.
4. علينا كفلسطينيين الإسراع في انجاز الحدة الوطنية وإنهاء الانقسام فيما بينهم، والتوافق على استراتيجية وطنية شاملة تضمن عدم إخراج الصراع من دائرة حل الدولتين من جهة، وتعزيز التنسيق الفلسطيني العربي بما يضمن وحدة الموقف على أرضية الثوابت الفلسطينية كما عبرت عنها مبادرة السلام العربية، ومخرجات مؤتمر قمة عمان العربية الأخيرة من جهة أخرى.
5. التخطيط والاستعداد لما هو أسوأ، كنشوب مواجهة عسكرية شاملة بين القوى الدولية المتصارعة حول العالم، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، وبما في ذلك حدوث انهيارات أخرى في الإقليم تعيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى مربعاته الأولى.

قائمة المراجع

- الجزيرة نت، واشنطن لم تعد متمسكة بحل الدولتين بالشرق الأوسط، 15 فبراير 2017، خبر متاح على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/international/2017/2/15/%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D8%AA%D9%85%D8%B3%D9%83%D8%A9-%D8%A8%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7
- هاني المصري، زلزال ترامب والقضية الفلسطينية: الأضرار المُحتملة هاني المصري، جريدة السفير 15 نوفمبر 2016، ص 11.
- وكالة رويترز، سفيرة أمريكا بالأمم المتحدة: ما زلنا ندعم حل الدولتين لصراع الشرق الأوسط، 16 فبراير 2017، خبر متاح على الرابط التالي:
http://ara.reuters.com/article/ME_TOPNEWS_MORE/idARAKBN15V2GK
- مركز الدراسات الإقليمية، قراءة: (صفحة القرن) مشروع "ترامب" لحل القضية الفلسطينية بضمانات أمريكية، 11 مايو 2017، دراسة متاحة على الرابط التالي:
http://cors.ps/2017/05/11/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%84%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6/2017
- محمد بدر الدين زايد، حول احتمالات تسوية القضية، الفلسطينية، 28 مايو 2017، مقال منشور على الرابط التالي:
http://www.alhayat.com/m/opinion/22080669
- موقع i24NEWS، ترامب يتعهد العمل من أجل السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، 11 نوفمبر 2016، خبر منشور على الرابط التالي:
https://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%A7%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7/129907-161111-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%8A%D8%AA%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84
- موقع أخبار الخليج، "إيباك" تشعل سباق مرشحي الرئاسة الأمريكية على دعم "إسرائيل". "دونالد ترامب": لا يوجد مرشح جمهوري يدعم إسرائيل أكثر مني وأمن "إسرائيل" يتصدر أولوياتي السياسية، 1 أبريل 2016، خبر منشور على الرابط التالي:
http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1013294
- موقع الوفد، فيديو.. الخارجية تكشف ما قصده السيسي لـ"ترامب" من "قضية القرن" 3 أبريل 2017، متاح على الرابط التالي:
https://m.alwafd.org/%D9%85%D9%8A%D9%80%D8%AF%D9%8A%D8%A7/1487597-%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D9%85%D8%A7-%D9%82%D8%B5%D8%AF%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D9%80-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86
- نادر الصفدي، تفاصيل خطة ترامب لتفكيك القضية الفلسطينية، 13 أبريل 2017، مقال منشور على الرابط التالي:
https://www.noonpost.org/content/17533
- صحيفة نيوز، تيلرسون: ترامب لن يتعجل في نقل سفارة أمريكا إلى القدس، 14 مايو 2017، خبر متاح على الرابط التالي:
http://sahefa.news/news.php?p=37969
- CNN العربية، ترامب: المستوطنات الإسرائيلية لا تساعد في السلام، 10 فبراير 2017، خبر متاح على الرابط التالي:
https://arabic.cnn.com/middleeast/2017/02/10/trump-israel-settlements
- CNN العربية، ماذا قال ترامب في إسرائيل عن القضية الفلسطينية والسعودية وإيران وحماس وحزب الله؟، 23 مايو 2017، خبر متاح على الرابط التالي:
https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/05/23/trump-israel-speech
- Associated Press، Trump in a television interview with The Associated Press, 3 December 2015، Available on the link: https://www.youtube.com/watch?v=xUGiOHG_kEU

Dailymail, Trump in a television interview with The Dailymai press, 3May2016, Available on -
the link: <http://www.dailymail.co.uk/news/article-3571403/Trump-insists-Israel-building-West-Bank-settlements-says-Netanyahu-moving-forward-Palestinians-fired-thousands-missiles-Jewish-state.html>

تداعيات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب على منطقة الخليج

دراسة في تجاذبات إغراءات المصالح وإملاءات الواقع

الدكتور. ابراهيم بعزیز

**استاذ الإتصال السياسي - كلية العلوم الإعلام والإتصال - جامعة الجزائر(3)
جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية**

ملخص:

نحاول من خلال هذه الدراسة أن نركز على السياسة الخارجية لترامب تجاه الدول الخليجية، وذلك سواء قبل وصوله للحكم أي أثناء الحملة الانتخابية، أين وجه العديد من الرسائل للدول الخليجية، في تجمعاته وخرجاته وتغريداته، وكذلك أثناء فترة ممارسته لمهامه كرئيس. إذ أننا سنركز على أهم القرارات التي اتخذها، أو الرسائل التي وجهها لدول الخليج، سواء من خلال التصريحات المباشرة والبيانات الرسمية، أو من خلال تغريداته عبر مواقع التواصل الاجتماعي. أو حتى من خلال القوانين والمراسيم التي تم إصدارها.

ولا شك أن ما يحصل الآن في دول الخليج من حراك سياسي وديبلوماسي، جراء ما يعرف الآن بأزمة الخليج (قطر-السعودية والإمارات والبحرين ومصر)، مرتبط بشكل واضح بمجيء ترامب وبسياساته الخارجية التي شرع في تطبيقها. علاوة على العديد من القضايا السياسية المهمة والتي أثارها مؤخراً، بشكل يوحي بأنه مقبل على تطبيق سياسة جديدة في المنطقة ومختلفة عن سياسة سلفه (أوباما)، والتي تتجسد بجلاء في تصريحاته وقراراته ومشاريعه التي طرحها للرأي العام الأمريكي أو الخليجي.

وإن كانت الفترة التي حكم فيها ترامب لازالت قصيرة، إلا أن سياسته الخارجية ولاسيما ذات الارتباط بالشأن الخليجي، قد كانت كثيفة من حيث برامجها وقراراتها، ومثيرة من حيث طبيعة القضايا والمواضيع المطروحة (أزمة قطر، تداعيات قانون جاستا، التدخل الخليجي في اليمن، القواعد الأمريكية في الخليج، القضية السورية وموقف الدول الخليجية منها، قضايا مكافحة الإرهاب، صفقات الأسلحة مع الدول الخليجية...الخ).

ومن المؤكد أن هذه المواضيع التي شكلت لحد الآن أهم مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج، تحتاج إلى دراسة مستفيضة لتحديد ملامح سياسة ترامب ومشاريعه في المنطقة، وهو ما سنحاول أن نقوم به من خلال هذه الدراسة المقترحة. إذ أننا سنقوم بتحليل كل عنصر من هذه العناصر السابقة الذكر، من أجل تشكيل صورة واضحة عن توجهات سياسة ترامب الخارجية، سواء في الأمد القريب أو الأمد البعيد. وانعكاسات هذه السياسة على المنطقة العربية عموماً ومنطقة الخليج خصوصاً، وتأثيراتها المحتملة على العلاقات الأمريكية العربية. وما يترتب عن كل ذلك في منطقة الشرق الأوسط، سواء على المستوى السياسي، أو الاقتصادي.

الكلمات الدالة: السياسة الخارجية، دونالد ترامب، الدول الخليجية، أمريكا.

The repercussions of US foreign policy on the Gulf region

Abstract:

The aim of this study is to focus on the foreign policy of Trump's administration towards the Gulf states, whether during his election campaign (Before winning the US presidency), when he addressed many messages to the Gulf States, in his meetings and tweets, as well as during his first months as President. We will focus on the main decisions he made, or the main messages sent to the Gulf States, whether through official statements, or through his tweets in Twitter. Or even through laws and decrees issued.

The political events and diplomatic activities happening now in the Gulf states, due to what is now known as the Gulf crisis (Qatar - Saudi Arabia, the UAE, Bahrain and Egypt) is clearly linked to the advent of Trump and its foreign policies towards the Gulf region. In addition to several issues raised recently by Trump. In a way that suggests that he has a new policy in the region which is different from his predecessor's policy (Obama). This new policy which is clearly reflected in his statements, decisions and projects presented to the American or Gulf public opinion.

Although Trump's term was still short, but his foreign policy, especially towards the Gulf states, was intensive in terms of its programs and decisions. It was also provocative in terms of the nature of issues and topics (Qatar crisis, the repercussions of the Jasta Act, the Gulf military intervention in Yemen, the American military bases, the position of Gulf states towards the Syrian crisis, the issues of terrorism counter, and arms deals with the Gulf states, etc).

These issues, which are the most important pillars of US foreign policy towards the Gulf states, need to be thoroughly studied, in order to define Trump's policies and projects in the region, in short or long term. We have also to study the implications of this policy on the Arab region in general and the Gulf region in particular, and its possible impact on US-Arab relations, and on the Middle East region (politically or Economically).

- Key words: foreign policy, Donald Trump, Gulf States, USA

مقدمة:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط عموماً والخليج العربي خصوصاً من أكثر المناطق أهمية بفضل مكانتها الدينية والاقتصادية وموقعها الاستراتيجي. وتتجلى هذه الأهمية بوضوح في أجندات السياسات الخارجية للعديد من الدول ولا سيما الكبرى منها، إذ تسعى هذه البلدان إلى توطيد علاقاتها (السياسية، الاقتصادية، الثقافية) مع بلدان دول الخليج، نظراً لما تتوفر عليه من فرص مغرية في كل المجالات، وخصوصاً في مجال الطاقة.

ولا شك أن ما تمثله هذه المنطقة من أهمية للعديد من دول العالم، لا يتجاوز الأهمية التي توليها لها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حاول غالبية رؤسائها أن يهيمنوا على المنطقة وثرواتها بمختلف الطرق والسبل، فكانت تعتمد أحياناً أساليب الضغط والإكراه، من خلال فرض وإملاء سياسات وقرارات بشكل مباشر، وفي أحيان أخرى تعتمد أساليب دبلوماسية تميل إلى التنسيق والتعاون المتبادل، وعلى العموم مهما كانت الأساليب والطرق المستعملة فإنها تهدف كلها إلى فرض الهيمنة والسيطرة المستمرة على المنطقة، والحفاظ على استمرار المصالح الأمريكية في المنطقة.

ومن المؤكد أن أي رئيس منتخب على رأس الولايات المتحدة الأمريكية، لا يمكن أن يتجاهل هذه الاعتبارات في سياسته الخارجية تجاه المنطقة، ولذلك نجد منطقة الخليج تنال قسطاً وافراً من الأهمية في مختلف الحملات الانتخابية للمرشحين لمنصب الرئاسة، وهذا ما يتجلى بوضوح في تصريحاتهم وبياناتهم وحواراتهم الصحفية وحتى في تغريداتهم ومنشوراتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ولهذا فإن الرئيس الأمريكي الجديد "دونالد ترامب" يعد من أكثر الرؤساء الذين أثاروا الجدل في حملاتهم الانتخابية، وذلك من خلال تصريحاته المستفزة والغريبة أحياناً، فقد تهجم على الكثير من البلدان والديانات، وانتقد أداء العديد من المؤسسات الأمريكية (المخابرات والقضاء). وعاتب الكثير من المسؤولين الأمريكيين بما فيهم الرئيس السابق، كما توعد الكثير من الفئات (المهاجرين، المسلمين...) في حال وصوله للحكم، باتخاذ سياسات وقوانين جديدة، وقد بلغ به الأمر أن توعد حتى دولاً بأكملها على غرار الكويت، السعودية (تقديم تعويضات)، المكسيك (الحد من الهجرة وبناء الجدار العازل). كما وعد أيضاً بنقل سفارة إسرائيل إلى القدس.

وهذا جزء فقط من القرارات والسياسات التي قدمها في برنامجه أثناء حملته الانتخابية، وهي قرارات ومواقف يتفق الكثير من المتابعين أنها جريئة ومستفزة في نفس الوقت، وهو ما جعل الكثير من الأطراف تتخوف من هذه القرارات والسياسات المزمع تطبيقها في حالة وصوله للحكم.

وغني عن التعريف أن منطقة الخليج قد كانت من أكثر المناطق التي نالت نسبة معتبرة في برنامج الرئيس الأمريكي الجديد، فقد أثار الكثير من القضايا التي سترتكز عليها سياسته الخارجية تجاه المنطقة، وإن كان ليس غريباً أن تركز السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على دول المنطقة،

بحكم أن الأمر حصل مع غالبية الرؤساء السابقين، ولكن الغريب هو طبيعة التصريحات التي أدلى بها وطريقتها الاستقزائية.

وعلى الرغم من أن التصريحات والقرارات التي تعلن في أي حملة انتخابية تختلف عن القرارات والسياسات التي تطبق أثناء التواجد في الحكم، إلا أن ما طبقه "ترامب" من قرارات في هذه الفترة القصيرة التي حكم فيها لحد الآن، تبين أن ما طرحه من أفكار وتصريحات أثناء الحملة الانتخابية ليس مجرد كلام لإثارة الناخبين واستعطافهم، فقد اتخذ قرارات وأصدر قوانين ضد المهاجرين، وغير طبيعة سياسته الخارجية مع العديد من البلدان.

ومن الواضح أن دول الخليج تعد من أكثر البلدان التي كانت تتقرب وتتتظر ما سيقوم به "ترامب" حين وصوله للحكم، وقد كانت زيارة ترامب إلى المنطقة مباشرة بعد فوزه بمنصب الرئاسة هو ما أكد أن دول الخليج تشكل حجر الزاوية فعلا في استراتيجيات "ترامب" وفي سياسته الخارجية، وهو ما زاد الحيرة والغموض بخصوص طبيعة قراراته وسياساته الفعلية تجاه المنطقة.

وبناء على ما سبق فإننا سنتعرض في هذه الدراسة إلى مجموعة من العناصر وهي كالتالي:
أولا إشكالية الدراسة، ثانيا تحديد مفاهيم الدراسة، ثالثا أهم المرتكزات التقليدية للسياسة الخارجية الأمريكية، رابع المحة تاريخية عن العلاقات بين أمريكا والدول الخليجية، خامسا السياسة الخارجية لدونالد ترامب تجاه دول الخليج، سادسا خصائص شخصية "ترامب" وانعكاسات ذلك على سياسته الخارجية، سابعا التصريحات المعلنة من طرف "ترامب" حول الدول الخليجية، ثامنا التحديات التي تواجه الرئيس "ترامب" في تطبيق سياسته الخارجية تجاه دول الخليج، تاسعا مستقبل ومآلات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب تجاه منطقة الخليج، عاشرا نتائج الدراسة.

أولا: إشكالية الدراسة:

إن التصريحات العديدة التي قدمها ترامب والقرارات الكثيرة التي توعده باتخاذها حيال دول الخليج تثير لدينا العديد من التساؤلات حول السياسة الفعلية التي سيطبقها ترامب في عهده مع الدول الخليجية، فهي سياسة تتسم بالغموض وعدم الوضوح بفعل طبيعة القضايا الحساسة التي طرحها وطبيعة التصريحات المستفزة. ولذلك فإن هذه الدراسة تحاول أن تجيب على التساؤل المحوري التالي: ما هي معالم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في عهد "ترامب" تجاه دول الخليج؟

وللإجابة على هذا التساؤل المحوري، يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية المندرجة تحت هذا السؤال الجوهرية وهي:

- ما هي أهم المواقف والتصريحات التي أعلن عنها ترامب في حملته الانتخابية بخصوص دول الخليج؟

- ما هي انعكاسات هذه السياسة على المنطقة خصوصا وعلى الدول العربية عموما؟

- ما هي أهم التحديات والرهانات التي يمكن أن تواجه تزامب في تنفيذ سياسته وأجندته الخاصة بدول الخليج؟

ثانياً: تحديد مفاهيم الدراسة:

1- السياسة الخارجية (foreign policy): تعرفها موسوعة السياسة بأنها تنظيم نشاط الدولة ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها، مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية، وتهدف السياسة الخارجية إلى صيانة استقلال الدولة وأمنها وحماية مصالحها الاقتصادية، وهناك عوامل رئيسية تؤثر في تحديد خطوط السياسة الخارجية: كطبيعة نظام الدولة، والوضع الداخلي عموماً، وموقعها الجغرافي والقوة العسكرية والموارد الطبيعية وعدد السكان والتكوين الثقافي والتاريخي والحضاري، علاوة على العوامل والأجهزة الأمنية والدفاعية¹.

ويعرفها كريستوفر هيل بأنها "مجموعة العلاقات الخارجية الرسمية التي يقوم بها كيان مستقل (يتمثل عموماً في الدولة) في إطار العلاقات الدولية"².

وتبرز السياسة الخارجية لأي دولة في مجموع ما تتخذه من قرارات، وما تشرعه من قوانين وما تتبناه من سياسات ومواقف تجاه مختلف الدول، وكثيراً ما تستند هذه السياسات الخارجية إلى ما هو متعارف عليه أعراف دبلوماسية ناتجة عن اتفاقيات التعاون وما تتفق عليه المنظمات والهيئات الدولية والأممية، لكن دائماً مع الحفاظ على مصالح الدولة وحقوقها.

2- منطقة الخليج: تستخدم هذه العبارة للدلالة على الدول الخليجية الستة، وهي السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، عمان، قطر، العراق.

ثالثاً: أهم المرتكزات التقليدية للسياسة الخارجية الأمريكية:

من المعروف أن أي مؤسسة أو دولة في العالم، لها مجموعة من القواعد العرفية والمواقف والسياسات الثابتة التي تميزها عن غيرها، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من الدول التي تتبنى خيارات وسياسات تعكس المبادئ والقيم الأمريكية. ولاسيما في سياستها الخارجية وفي علاقاتها مع البلدان الأخرى.

وهذا ما يطلق عليه تسمية تقاليد السياسة الخارجية الأمريكية (US foreign policy traditions)³، على غرار:

¹ انظر عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص 386-387

² Franck Petiteville, De la politique étrangère comme catégorie d'analyse des relations internationales, *Critique internationale*, n°20 – juillet 2003, p59.

³ Timothy J. Lynch , Robert S. Singh, After Bush THE CASE FOR CONTINUITY IN AMERICAN FOREIGN POLICY, CAMBRIDGE : CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 2008, P.17

1-استمرارية الصراع وممارسة الحرب (سواء كانت باردة أو ساخنة) من أجل السيطرة، وهذا ما يبرز في العدد الكبير من الحروب والنزاعات والصراعات التي أحدثتها أمريكا مع مختلف البلدان والأحلاف والتكتلات الدولية.

2-التركيز على التكتلات والأحلاف: وذلك من خلال عقد اتفاقيات التعاون والدفاع المشترك، مع مختلف الكيانات والدول، ويعد حلف الناتو من أشهرها وأكثرها أهمية على مستوى العالم.

3-البحث الدائم عن مصادر الثروة في أي مكان من العالم: وذلك بالاعتماد على مختلف الوسائل السلمية وغير السلمية للحفاظ على الصدارة في كل المجالات.

4-السياسة الأمبريالية التي تتجلى في السعي للهيمنة والسيطرة على الآخرين، وفي الطموحات الدولية.

5-السياسة التوسعية (expansionism): وذلك من خلال استعمار المزيد من البلدان أو الاستيلاء على المزيد من الأسواق والفرص الاستثمارية.

ويصف الكاتب "Inderjeet Parmar" توجه السياسة الخارجية الأمريكية بالأمبريالية التوسعية (imperial expansion)¹ التي تسعى دائما للتوسع والسيطرة والهيمنة.

6-البراغماتية والواقعية السياسية، التي تتجسد في أولوية المصالح على القيم والمبادئ، ومن المبادئ الثابتة في السياسة الأمريكية "ليس هناك صداقات أو عداوات دائمة وإنما مصالح دائمة". ولا شك أن هذه المبادئ التي تركز عليها السياسة الخارجية الأمريكية تلقي بضلالها على كل البرامج الانتخابية وعلى كل القرارات التي يتخذها أي رئيس منتخب للولايات المتحدة الأمريكية مهما كانت خلفياته السياسية والإيديولوجية.

- رابعا: لمحة تاريخية عن العلاقات بين أمريكا والدول الخليجية:

غني عن التعريف أن السياسة الخارجية الأمريكية كانت تولي أهمية كبيرة منذ النصف الثاني من القرن العشرين لمنطقة الخليج وبحر إيجة، نظرا لما تحتويه من ثروات عديدة، ولخصائصها الاستراتيجية (الموقع...)، وقد تجلت هذه الأهمية في مختلف السياسات التي تبناها مختلف الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم أمريكا.

وزاد هذا الاهتمام والحرص خصوصا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، إذ لا يمكن لأمريكا أن تسمح لأي طرف آخر أن ينافسها في المنطقة (روسيا، أوروبا...)². مما يدفعها دائما إلى تبني سياسات تسمح لها بمواصلة هيمنتها وسيطرتها على مقدرات المنطقة والاستحواذ على فرصها، من خلال المحاولات المستمرة لإلغاء أي منافسة من دولة أخرى، ومن المعروف أن علاقات دول الخليج

¹Inderjeet Parmar , « A NEO-CONSERVATIVE DOMINATED US FOREIGN POLICY ESTABLISHMENT? », in : Kenneth Christie, UNITED STATES FOREIGN POLICY AND NATIONAL IDENTITY IN THE 21ST CENTURY, London : Routledge, 2008, p49

²Vassilis K. Fouskas, Zones of Conflict : US Foreign Policy in the Balkans and the Greater Middle East, London : Pluto Press, 2003, pp.01-05

مع الولايات المتحدة الأمريكية كان يميزها تعاون في أربع مجالات أساسية، وهي صفقات بيع الأسلحة، مجال الطاقة (النفط والغاز)، القواعد العسكرية، ومجال الاستثمارات، وعلى الرغم من وجود مجالات تعاون أخرى، إلا أن هذه المجالات كانت تغطي على السطح دائماً، بحكم أهميتها وحجمها، وفيما يلي سيتم تلخيص هذه المجالات:

1- صفقات الأسلحة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج:

كما قلنا سابقاً، ميزت صفقات بيع الأسلحة منذ النصف الثاني من القرن العشرين طبيعة العلاقات الاقتصادية بين أمريكا ودول الخليج. وغالباً ما أثارت هذه الصفقات الرأي العام والصحافة الدولية بسبب حجم الأموال التي تتفق من أجل التسليح.

ففي سنة 1975م قدرت عقود التسليح بين أمريكا والسعودية 5776 مليون دولار¹، كما بلغت عقود بيع السلاح للسعودية في عهد أوباما 110 بليون دولار².

وحسب قاعدة بيانات الإنفاق العسكري كانت في 2010م نسبة الإنفاق العسكري تقدر بـ 11.2 بالمئة في السعودية، 7.3 بالمئة في الإمارات و 4.4 في الكويت³. وهي نسب تدل على حجم الفرص التي تستحوذ عليها الدول التي تتحصل على صفقات التسليح للمنطقة، خاصة مع إثارة بعبع إيران والتدخلات الروسية في منطقة الشرق الأوسط.

وفي 2010 أعلن قائد القيادة المركزية الأمريكية أن دول خليجية (الإمارات، الكويت، قطر، البحرين) ستحصل على أحدث نظم أمريكية مضادة للصواريخ⁴.

وفي 2009 اشترت الإمارات معدات عسكرية أمريكية بـ 8 مليار دولار والسعودية بقيمة 3.3 مليار من التجهيزات الأمريكية، وفي أواخر 2010 بعد دعوة الإمارات 50 من مصنعي الأسلحة الأمريكيين إلى البلاد، أفيد أنها أنفقت ما يقارب 70 مليار دولار على الأسلحة في السنوات الأخيرة، وفي ديسمبر 2011م أعلنت أمريكا عن إتمام صفقة 30 مليار دولار لبيع طائرات للقوات الجوية السعودية، وفي 2012 قدرت صفقة مع البحرين لبيع أسلحة بـ 50 مليار دولار⁵.

وتشير بعض المصادر أن أوباما قد باع للسعودية في عهده أسلحة بقيمة 110 بليون دولار⁶. ولا زالت إلى حد اليوم تعقد صفقات بأموال باهظة لتسليح دول الخليج من طرف أمريكا، بأحدث ما توصلت إليه المصانع الأمريكية من تكنولوجيا السلاح والدفاع.

¹ Alan P. Dobson , Steve Marsh, US Foreign Policy since 1945, London : Routledge, 2001, P99

² The Brookings Institution, « The Middle East 2017 », Washington : a Brookings center for middle east policy-united states central command conference, March 14-15, 2017, p.12

³ كريستوفر م. ديفيدسون، ما بعد الشيوخ، الانهيار المقبل للممالك الخليجية، بيروت، مركز أوال للدراسات والتوثيق، 2014م، ص 148

⁴ المرجع نفسه، ص 294

⁵ المرجع نفسه، ص 296-297

⁶ The Brookings Institution, op.cit., p p.12-13

ولذلك فإن سعي أمريكا للحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها يهدف كذلك لحماية التنقلات البحرية الأمريكية من البحر المتوسط والمحيط الهندي¹، ولضمان مصادر الطاقة.

2- مجال الطاقة (النفط والغاز):

رغم أن العلاقات الخليجية الأمريكية كانت تتغير من فترة لفترة حسب الحكام والمسؤولين في كل هذه البلدان، فكانت تتراوح بين العداء والصداقة الحميمة، إلا أن غالبية الفترات كانت علاقات تميل إلى الحميمة أكثر وازدهرت العلاقات الاقتصادية في مختلف المجالات (صفقات استغلال البترول، بيع الأسلحة...).

وقد تميزت العلاقات بين الطرفين في مجال الطاقة منذ القديم، فقد قام الملك عبد العزيز بمنح أول امتياز للتنقيب عن النفط سنة 1933م لشركة أمريكية هي "ستاندارد أويلكومباني أوف كاليفورنيا"، ثم في العام التالي منح مثله لشركة "تكساس أويلكومباني" وقد اندمجت الشركتان تحت اسم "أرامكو" وسرعان ما عثرت على النفط وبدأت في تسويقه سنة 1938م، وهو ما لعب دورا كبيرا في جعل السعودية كلاعب مهم في سياسة المنطقة وتعتلي مكانة في نظر الأمريكيين².

فما تمتلكه السعودية من مكانة في المنطقة، وقدرتها التأثيرية في دول الجوار وحتى في الدول العربية، وامتلاكها لرصيد معتبر من النفط والثروات الطبيعية، جعل الأمريكيين يقتنعون بضرورة امتلاك علاقة خاصة مع هذا البلد، سواء علاقة صداقة متكافئة أو علاقات احتواء وتبعية وإملاء للقرارات والسياسات.

وقد ازدادت هذه القناعة بعد حظر البترول سنة 1973م جراء الحرب العربية الإسرائيلية، فقد رفع الحظر "مكانة السعودية كلاعب في عالم السياسة ودفع واشنطن لإدراك الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية على الاقتصاد الأمريكي"³.

كما أن أمريكا عرفت أن السعودية هي اللاعب الأساسي في صناعة القرار الخليجي وحتى العربي، وهذا ما برز منذ تلك الفترة في طبيعة العلاقات الأمريكية السعودية، التي تميزت بعقد الكثير من الاتفاقيات السياسية والأمنية والاقتصادية.

وقد انعكست هذه العلاقة الجيدة على علاقة أمريكا بالدول الخليجية الأخرى، التي تميزت كذلك بتعاون وثيق في مجال النفط مع كل من الإمارات وقطر والبحرين، وخاصة العراق بعد سقوط صدام حسين.

¹ FLYNT LEVERETT et al., THE ROAD AHEAD : MIDDLE EAST POLICY IN THE BUSH ADMINISTRATION'S SECOND TERM, Massachusetts : Brookings Institution Press, 2005., p21

² انظر : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 186

³ جون بركنز، الاغتيال الاقتصادي للأمم، اعترافات قرصان اقتصاد، ترجمة ومراجعة مصطفى الطناني وعاطف معتمد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012م، ص 107

3-القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج:

من المعروف أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي تأوي قواعد عسكرية أمريكية وبعضها الآخر يقدم تسهيلات عسكرية¹.ومن بين الدول الخليجية التي تأوي العديد من القواعد العسكرية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، نذكر قاعدة العديد الجوية في قطر، قاعدة الأمير سلطان الجوية بالسعودية، قاعدة في البحرين تضم القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية الداعمة، وأربع قواعد أمريكية للمشاة وقاعدتين جويتين (معسكر علي سالم ومعسكر الجابر) في الكويت، كما تستخدم القوات البحرية الأمريكية موانئ الإمارات العربية بشكل كبير (ميناء جبل علي) للتزود بالوقود والخدمات².

ولاشك أن هذه القواعد العسكرية تلعب دورا كبيرا في حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وفي آسيا، كما أن تشكل قاعدة خلفية تسهل الوجود الأمريكي وتنقلاته، خاصة في الحروب والنزاعات التي تخوضها أمريكا.

4-استثمارات الدول الخليجية في أمريكا: تعد الأموال المستثمرة في أمريكا من طرف الدول الخليجية من أكثر ما يميز علاقات التعاون بين أمريكا ودول الخليج، وهذا يشمل سواء الاستثمارات المباشرة (العقار، السياحة...) أو عبر شراء السندات أو الأسهم في الشركات الأمريكية أو المتعددة الجنسيات التي يسيطر عليها الأمريكيون، أو حتى ما يضخ من أموال على أساس مساعدات (إنسانية، صحية...) أو ما يودع في البنوك الأمريكية من مبالغ ضخمة.

على سبيل المثال، "اشتريت الإمارات العربية المتحدة مبنى كرايسلر الشهير في نيويورك ببلغ 800 مليون دولار سنة 2008م³. وفي سنة 2006م وعند زيارة لنيو أورليانز تعهد سفير قطر في و.م، أ بدفع 100 مليون دولار لمساعدة ضحايا إعصار كاتارينا، وفي 2009م تلقى المركز الوطني الطبي للأطفال في واشنطن تبرعا بقيمة 150 مليون دولار⁴.

وتعد الصناديق السيادية الخليجية المحتوية على ملايين الدولارات، جزءا من استراتيجيات القوة الناعمة الخليجية لتوفير الحماية والضمانات الغربية⁵.فهي تدفع الدول الغربية عموما وأمريكا خصوصا لخلق صفقات جديدة في مختلف المجالات الاستثمارية، لتحصيل المزيد من الأموال.

¹ LORI PLOTKIN BOGHARDT, SIMON HENDERSON, « REBUILDING ALLIANCES AND COUNTERING THREATS IN THE GULF », policy notes for the Trump administration, THE WASHINGTON INSTITUTE FOR NEAR EAST POLICY, NO. 35, FEBRUARY 2017, p.08

² كريستوفر م. ديفيدسون ، مرجع سبق ذكره، ص ص 288-289

³ المرجع نفسه، ص 167

⁴ المرجع نفسه، ص 170-171

⁵ المرجع نفسه، ص 164

خامسا: السياسة الخارجية لدونالد ترامب تجاه دول الخليج:

أحدث انتخاب "دونالد ترامب" جوا من الغموض على مستوى العالم، بين حلفاء أمريكا وأصدقائها وكذلك منافسيها، وذلك بخصوص توجهات سياستها الخارجية المستقبلية، ففي الوقت الذي رحبت العديد من الدول كروسيا وتركيا والفلبين وغيرها وكذلك بعض الأحزاب (مارين لوبان)، عبرت دول أخرى عن قلقها حيال تسبب هذا الانتخاب ببداية فترة عدم الوضوح في السياسة الدولية، على غرار فرنسا، ألمانيا، وجنوب كوريا¹، وحتى الدول العربية عموما ودول الخليج خصوصا، انتابها خوف وريبة حول مستقبل العلاقات الخليجية الأمريكية، خاصة وأنها كانت من أكثر الأطراف أو الدول التي تحدث عنها "ترامب" في حملته الانتخابية، واستفزها بقراراته وتوعداته لها.

وعليه فإن "تغير السياسة الخارجية الأمريكية يطرح مجموعة من التحديات على دول مجلس التعاون الخليجي"²، خاصة مع تصاعد الدور الإيراني في المنطقة، إذ يشعر حلفاء أمريكا في الخليج بتراجع الالتزامات الأمريكية الأمنية حيالهم³، حيث أن الاتفاق النووي مع إيران، وتدخلاتها في العديد من الدول (العراق، اليمن، سوريا، لبنان)، علاوة على المواقف الغامضة لدونالد ترامب، جعل دول الخليج تتخوف من مستقبل علاقاتها مع أمريكا.

ولذلك فإن الكثير من القرارات والمواقف التي عبر عنها "ترامب" سواء عبر تصريحاته في الندوات والمؤتمرات الصحفية، أو في تغريداته عبر مواقع التواصل الاجتماعي، يمكن أن نستنبط منها ما تركز عليه سياسته المستقبلية تجاه الدول الخليجية، ويمكن أن نستشف منها طريقة تعامله معها على كل المستويات.

وفيما يلي سنحاول أن نلخص أهم النقاط التي يركز عليها "ترامب" في سياسته حيال دول الخليج:

1. **تكثيف الضغط من أجل الحصول على مزيد من التنازلات (المالية، السياسية...):** وقد برزت ضغوطات "ترامب" في تصريحاته العديدة التي توعد فيها الدول الخليجية في حالة وصوله للرئاسة، ومطالبته إياها بتقديم مقابل للحماية الأمريكية لها، وهو ما حصل بالفعل بعد فوزه وبعد زيارته للسعودية، حيث صرح بأنه أمضى عقودا وصفقات مع السعودية بقيمة 400 مليار دولار، ولا شك أن ترامب أراد من خلال تكثيف الضغوطات السياسية على دول الخليج، الحصول على مزيد من التنازلات السياسية كذلك، بخصوص القضية الفلسطينية، وكذلك الملف السوري إلى غير ذلك.

¹ Hugo MEIJER , « STRATEGIC IMPLICATIONS OF DONALD TRUMP'S ELECTION » Note de recherche n°34, Paris : IRSEM (institut de recherche stratégique de l'école militaire), 2017, p.02

²Harris, Peter, « Donald Trump and Washington's Arab Gulf Allies », *IndraStra Global* (2017), p.01, (<http://nbn-resolving.de/urn:nbn:de:0168-ssaoar-50997-0>), (accessed 13-08-2017)

³ Control Risks, « US ELECTION REGIONAL IMPLICATIONS », London : Cottons Centre, , 2016. P .09, (www.controlrisks.com)

ولا شك أن هذه العقود والعلاقات الاقتصادية كانت قائمة منذ القديم، ولكن ترامب أراد ابتزاز الدول الخليجية من أجل الرفع من نسبة هذه التعاملات وإحداث نوع من الولاء اللامشروط من طرف الدول الخليجية، ويربط الكثير من المتابعين والباحثين بين هذه الضغوطات التي قام بها ترامب والأزمة الخليجية التي حدثت بين قطر من جهة ودول أخرى (السعودية، الإمارات، البحرين، مصر).

2. **التركيز على الدول الخليجية الكبرى الصانعة للقرار (الخليجي والعربي):** رغم أن دول الخليج مختلفة في الحجم والأهمية وفي سياستها الخارجية نوعاً ما، إلا أن هناك سياسة عامة تقريباً موحدة تجاه القضايا الكبرى والمصيرية التي تعنى بمنطقة الخليج، وهي السياسة التي تبرز في الكيان الذي يجمعها وهو مجلس التعاون الخليجي (على سبيل المثال التدخل في اليمن، الموقف تجاه قطر، تدخل العراق في الكويت... الخ). ولذلك فإن الدول الأساسية والمهمة في منطقة الخليج من حيث صناعة القرار ومن حيث قوة التأثير في المواقف العربية هي السعودية، الإمارات، والكويت، فهي التي تحدد السياسة العامة والخطوط العريضة التي تتبعها الدول الأخرى (البحرين، قطر، عمان، العراق). وهي تؤثر حتى في القرارات العربية خاصة في جامعة الدول العربية، لهذا فإن ترامب على غرار الرؤساء السابقين، يتعامل بشكل أساسي مع هذه الدول الكبرى، والتي تؤثر هي بدورها في غيرها من الدول الخليجية أو العربية. وقد برز هذا في زيارته الأولى التي قام بها للسعودية، وفي تعاملاته المتكررة مع الإمارات (تصريحات، اتصالات هاتفية... الخ).

3. **مواصلة التواجد العسكري الأمريكي في الخليج وتعزيزه:** يبرر التواجد الأمريكي في الخليج بأنه من أجل حماية حلفاء أمريكا وحماية المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة وما جاورها، فهذه القواعد العسكرية تشكل بالدرجة الأولى قواعد خلفية قريبة ومناسبة للتدخلات العسكرية الأمريكية المختلفة، والتي يصفها الأمريكيون تارة بأنها حرب على الإرهاب وتارة أخرى تدخلات لنشر الديمقراطية مثل ما حصل في العراق.

ولا شك أن ما تمتلكه دول الخليج من مصادر طاقوية ونفطية غنية، يفرض على ترامب أن يحافظ على التواجد الأمريكي في المنطقة لحماية مصالحها في مجال إمدادات النفط، خاصة إذا علمنا أن بعض "أن 60 بالمئة من الاستهلاك الأمريكي للنفط يستورد، وهو ما يجعلها رهينة أية تغيرات أو أزمات تؤدي إلى عرقلة إمدادات النفط من الخليج، وهو ما يحتم استمرارية التواجد العسكري في المنطقة"¹.

¹ Stephen G. Brooks, William C. Wohlforth, World Out of Balance INTERNATIONAL RELATIONS AND THE CHALLENGE OF AMERICAN PRIMACY, new jersey : Princeton Universitypress, 2008, p.212

4. **زيادة الصفقات والعقود مع الدول الخليجية:** نظرا إلى أن "ترامب" رجل أعمال ومستثمر، فإنه يتعامل بشكل واضح بطريقة براغماتية مادية، بمعنى أنه ينظر إلى العلاقات الدولية بمنطق الربح والمصلحة المادية المتوقعة، وهذا ما يبرز في تصريحاته العديدة، وحتى في قراراته، وظهر ذلك بوضوح في زيارته الخليجية الأولى التي قام بها، حيث حصل على العديد من الامتيازات لصالح الشركات الأمريكية المستثمرة في المنطقة.

ومن أكثر المجالات التي يرغب "ترامب" في تعزيزها مجال بيع الأسلحة، وهو ما حصل كما قلنا بفضل العقود الضخمة التي وقعت. فقد "أفادت وزارة الدفاع الأمريكية في جانفي 2017م بأن السعودية أكبر زبون للمبيعات العسكرية الخارجية الأمريكية بما يقارب 100 بليون دولار¹. كما "تطمح دول الخليج أن تقر إدارة ترامب مزيد من مبيعات السلاح، وهو ما يريده ترامب من خلال رغبته في بيع الصواريخ الموجهة بدقة (precision-guided missiles) للسعودية وطائرات ف16 للبحرين، علاوة على تعزيز التعاون في مجال الطاقة"².

5. **مواصلة الاستعانة بدول الخليج في "حرب أمريكا ضد الإرهاب" والحصول على تمويل إضافي للحروب والتدخلات العسكرية الأمريكية:** من الملاحظ أن السياسة الخارجية وحتى الداخلية الأمريكية أصبحت تولي عناية فائقة لما تسميه بالحرب على الإرهاب، ويظهر ذلك سواء من خلال نسبة الإنفاق العسكري، أو طبيعة القوانين التي شرعت، أو التدخلات العسكرية الأمريكية، ومن الواضح أن أمريكا قد تراجعت نوعا ما في السنوات الأخيرة عن تدخلاتها العسكرية المباشرة، حيث أنها أصبحت تركز على دول أخرى لتقوم بحروب عوضا عنها، وهو ما يسمى بالحروب بالوكالة، وقد برز ذلك في محاولتها توريط السعودية للتدخل عسكريا في سوريا، ونفس الأمر حصل مع تركيا، ورغم أن هذه الاستعانة كانت موجودة منذ ما قبل ترامب، من خلال الاعتماد على القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في الخليج، أو من خلال التمويل المالي، إلا أن ترامب يحاول الضغط من أجل الحصول على مزيد من الدعم المادي الخليجي والتمويل للحرب الأمريكية على الإرهاب، ومن أجل خوض حروب نيابة عن أمريكا.

ولذلك فإن المساعدة الخليجية لأمريكا كانت قائمة منذ الماضي، فقد "تحملت الدول الخليجية أعباء حرب الخليج سنة 1991م"³، كما اعتبرت "إدارة بوش سنة 2002 السعودية كحليف موثوق في حربها على الإرهاب"¹.

¹ Anthony H. Cordesman , « President Trump's Trip to Saudi Arabia », *Washington : Center for Strategic and International Studies*, 2017.

² Harris, Peter, op.cit. p.0.

³ Simon Chesterman, shared secrets :INTELLIGENCE AND COLLECTIVE SECURITY,Australia , Lowy Institute for International Policy 2006, p68

وعليه فإن كانت الحروب الأمريكية السابقة تمول من طرف دول المنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر، فإن ترامب يرى أن هذا التمويل غير كاف بالنظر إلى ما تستقيده الدول الخليجية من حماية أمنية، فقد صرح ترامب في حملته الانتخابية أن الدول الخليجية لا تقدم مقابلا كافيا للحماية الأمريكية.

فقد قال ترامب في حملته الانتخابية: "سأقوم بإعادة التفاوض حول بعض إنفاقاتنا العسكرية، فنحن ندافع عن اليابان، ألمانيا، السعودية، كوريا الجنوبية وعن دول أخرى، لكن دون أن تدفع لنا هذه الدول ما عليها دفعه مقابل ما نخسره من أموال باهظة"².

ولهذا فإن أمريكا تتوجه للضغط على هذه الدول لخوض هذه الحروب نيابة عنها، وهو ما يسميه البعض بالحروب بالوكالة. فما خاضته أمريكا من حروب في عهد بوش أو أوباما، جعلها تدفع ثمنا باهظا ماليا وبشرياً، مما دفعها إلى تشجيع بلدان المنطقة لخوض حروب بالوكالة.

خاصة مع تعالي أصوات في أمريكا ترى بأن القوات الأمريكية لعبت دورا كافيا خاصة في حرب الخليج، وقد جاء دور القوى الكبرى الأخرى لتلعب هذه الدور³. كما شكلت هذه الحروب والتدخلات العسكرية خلافا داخليا، خاصة بعد حرب الفيتنام، واستمر حتى في الثمانينات بين كبار القادة الأمريكيين⁴، وحتى الضغوطات الشعبية، عائلات الجنود المتوفين، وتحركات المجتمع المدني والأزمات المالية، كلها عوامل جعلت هذا الخلاف يتواصل في التسعينيات وبداية الألفية، ولاسيما في التدخل الأمريكي في العراق وأفغانستان، وهو ما جعل حروب الوكالة أحسن الحلول للحفاظ على المصالح الأمريكية بأقل الأضرار والتكاليف.

كما أن هناك توجهها متناميا من الكتاب والباحثين، يرى أن القوات الأمريكية ينبغي أن تنتشر فقط في المناطق التي تهدد فيها مصالحها الحيوية (vital interests)⁵، فالمناطق التي تضمن بقاء واستمرارية المصالح الأمريكية المختلفة، لا داعي أن تتواجد فيها القوات الأمريكية ميدانيا.

6. الحفاظ على استمرارية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج وما جاورها: تحاول الكثير من الدراسات والتقارير الصادرة عن مراكز الفكر والمؤسسات الأمنية الأمريكية أن تضع استراتيجيات لكي تحافظ على التفوق الأمريكي وتواجه أي منافسة من البلدان والقوى الأخرى (اليابان، روسيا،

¹IdoOren , Robert Kauffman, Culture and Alliances: U.S. Portrayals of SaudiArabia, Azerbaijan, and Kazakhstan Before and AfterSeptember 11, 2001, in : Brenda Shaffer, The Limits of Culture Islam and Foreign Policy, Massachusetts :The MIT Press, 2006, p120

² Hugo MEIJER , op.cit., p.03

³ Karin vonhippel, Democracy by Force :USMilitary Intervention in the Post-Cold WarWorld,Cambridge : Cambridge universitypress, 2004, pp.133-134

⁴Ole R. Holsti, Making American foreignpolicy ,newyork : Routledge, 2006,. Pp.232-233

⁵ Laura Neack, The New Foreign Policy Power Seeking in a GlobalizedEra, Second Edition, Maryland : ROWMAN & LITTLEFIELD PUBLISHERS, 2008, p.146

الصين...)، ولعل هذا ما دفع ترامب إلى التعامل بشكل استفزازي وتهديدي لصرف أي تحول مرتقب للأنظمة الخليجية نحو هذه القوى والدول الأخرى، سواء في الاستثمارات أو العقود أو مجالات التعاون الأخرى.

وتشير أحد التقارير السابقة إلى ضرورة الحفاظ على المصالح الأمريكية في كل الأوقات في عدة مناطق بما فيها الخليج، وهو ما يتطلب تعزيز التواجد العسكري الأمريكي فيها¹، فما تحتويه المنطقة من ثروات نفطية يكفي أن يجعلها رقما مهما في استراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية²، فمصادرها الغنية بالنفط والغاز تعد ركيزة من مرتكزات الاقتصاد الأمريكي، المرتبط بشكل كبير بما يتم استيراده.

7. **توظيف دول الخليج للحفاظ على استقرار أسعار النفط:** فالدول الخليجية التي تمتلك أهم احتياطي للنفط (العراق، السعودية...)، وبحكم أنها دول فاعلة في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، يجعلها دولا مهمة في سياسة أمريكا الخارجية بخصوص الحفاظ على أسعار النفط وضبطها بما يخدم أهدافها³. فقد لاحظنا في الكثير من الأحيان كيف أن الدول الخليجية التي تقوم بزيادة نسبة إنتاجها للنفط تعمل بشكل واضح على خفض أسعار النفط، وهو ما حدث في السنوات القليلة الأخيرة، حيث وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها بفضل زيادة نسبة إنتاج النفط من طرف عدة دول ولاسيما السعودية.

8. **الاعتماد على التحريض والتخويف كوسيلة للحصول على مكاسب وتنازلات:** لاحظنا أثناء الحملة الانتخابية لترامب أنه اعتمد على تقنيات عديدة تستخدم فيما يعرف بالاتصال السياسي، من أجل الحصول على مكاسب سياسية، ومن بينها نذكر "أسلوب التحريض السياسي"⁴ المستخدم ضد طرف معين، كخصم سياسي أو مرشح منافس أو أطراف أخرى، من أجل تخويف بلدان أو فئات، وقد اعتمد ترامب على هذا الأسلوب الذي يبدو في حملته المرتكزة أساسا على تقنية التخويف ضد المهاجرين، والمسلمين، واستفزاز البلدان العربية والخليجية.

إذ لم يفهم الكثير من الناس لماذا قال ترامب في يوم من الأيام أن الدول الخليجية (الكويت) ينبغي أن تدفع لنا أموالا مقابل حمايتنا لهم، لكن حينما ندرك حجم القوات العسكرية الأمريكية الموجودة في الخليج عبر قواعدها العسكرية العديدة، مع العلم أن البعض منها بطلب خليجي، وحينما

¹ THOMAS DONNELLY , DONALD KAGAN GARY SCHMITT , REBUILDING AMERICA'S DEFENSES Strategy, Forces and Resources For a New Century, A Report of The Project for the New American Century, September 2000, pp09-14

² VALÉRIE MARCEL, John V. Mitchell, OIL TITANS: National Oil Companies in the Middle East, Baltimore : BROOKINGS INSTITUTION PRESS, 2006.

³ KEVIN PHILLIPS, AMERICAN THEOCRACY The Peril and Politics of Radical Religion, Oil, and Borrowed Money in the 21st Century, new york : penguin group, 2006, p.41

⁴ عبد الوهاب الكيالي، مرجع سبق ذكره، ص383

ندرك كذلك حجم الصفقات التي عقدها في زيارته للسعودية بعد فوزه بالرئاسة، نفهم معنى تصريحه ذلك. ومن بين القرارات المستفزة كذلك للمسلمين والعرب، تأكيد دعم العلاقة مع إسرائيل وتوفير الحماية الدائمة لها والعمل على نقل عاصمتها إلى القدس. بالإضافة إلى تعهده بالحد من الهجرة الأجنبية، خاصة من البلدان الإسلامية والعربية. وهذا الأسلوب الاستفزازي لم يكن فقط مع الدول العربية العربية وحتى المكسيك، إذ أعلن أنه سيراجع سياسة وقوانين الهجرة، كما أنه سيقوم ببناء جدار عازل مع المكسيك.

ورغم أن ترامب يعتمد على أسلوب الانتقاد اللاذع والاستفزاز مع عدة أطراف أخرى، على غرار انتقاده لحلف الناتو، وانتقاده لآداء جهاز المخابرات الأمريكي، علاوة على وعوده "بإعادة النظر في اتفاقيات التجارة الحرة"¹، إلا أن الفئة التي تعرضت أكثر لانتقاداته وتوعدهاته، هم المسلمون والعرب عموماً، والدول الخليجية على وجه الخصوص، حيث طالبها في عديد التصريحات بتقديم مقابل لأمريكا التي تنفق أموال باهظة لحمايتهم.

سادساً: خصائص شخصية "ترامب" وانعكاسات ذلك على سياسته الخارجية:

لا شك أن الخصائص الشخصية لأي سياسي (نفسيته، تكوينه، خبرته أو وظيفته السابقة...) تنعكس على طريقة عمله وسياساته المتخذة وقناعاته وتصوراته تجاه مختلف القضايا، ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تحكمها وتسيرها مؤسسات، تحدد الإطار العام لتوجهات البلد وسياساته المختلفة، إلا أن الرئيس له هامش معتبر من التأثير ومن القدرة على فرض ولو بعض قراراته وسياساته وقناعاته الشخصية، ويبدو ذلك بوضوح في مختلف العهود الرئاسية التي مر عليها رؤساء مختلفون.

ومن الواضح أن شخصية "ترامب" قد أثارت الكثير من الجدل، وأسالت حبر الكثير من الكتاب والمتابعين للشأن الأمريكي، محاولين فهم هذه الشخصية، وتوقع واستشراف ما يمكن أن يكون لحكمه وسياسته من وقع على مختلف المستويات وفي مختلف المناطق من العالم.

وإذا كان بعض المنتقدين والكتاب يعتبرون شخصية "ترامب" الجدلية تشكل الاستثناء بين الرؤساء الأمريكيين وتختلف كلية عما يعرف به المواطنون الأمريكيون، إلا أن آخرون يرون أنه يمثل فعلاً حقيقة الشخصية الأمريكية، أو "الرجل الكوبوي" الذي يتسم بالعدوانية تجاه الآخر والعنجهية والتكبر واحتقار الآخرين، كما يرى هؤلاء أنه يجسد طبيعة الدولة الأمريكية في عمقها والتميز بالغطرسة والتجبر، فهي الدولة التي خاضت عدداً كبيراً من الحروب والتدخلات العسكرية، وأثارت العديد من الانقلابات (أمريكا اللاتينية، شرق أوروبا...) وقامت بالعديد من محاولات الاغتيال لزعماء ورؤساء الدول التي تهدد مصالحها، ولهذا يعتبرها الكثير دولة معتدية (aggressor nation)² بطبعها على غيرها من الدول،

¹ Hugo MEIJER , op.cit., p.04

²Tullock, Gordon, Open secrets of American foreignpolicy, Singapore : World Scientific, 2007, p103

سواء بشكل مباشر بالحروب والنزاعات العسكرية أو بشكل غير مباشر بالضغوطات والطرق الملتوية والانقلابات.

ولهذا فإن هؤلاء لا يستغربون من طبيعة شخصية "ترامب" والمشاريع التي أطلقها والنوايا التي عبر عنها (طرد المهاجرين المسلمين، بناء سور على الحدود المكسيكية، نقل عاصمة إسرائيل إلى القدس...).

ولذلك فإن خصائص شخصية ترامب التي تبدو بوضوح في أفكاره السياسية وتصرفاته وتصريحاته السابقة، ستتعرض بلا شك في سياسته الخارجية.

فكما أنه عرف من الماضي أنه يعادي المهاجرين والأجانب، الذين يرى بأنهم سبب الكثير من المشاكل التي يعاني منها الأمريكيون، كالبطالة والجرائم... الخ، فإن هذا العداء قد انعكس بجلاء في سياسته الداخلية والخارجية، فقد وعد ببناء جدار عازل بع المكسيك لمنع المهاجرين من التسلل. كما أنه أصدر قرارات بمنع دخول مواطنين من عشرة دول إسلامية، وغير ذلك من القرارات والوعود التي أطلقها بخصوص المهاجرين والأجانب.

ولا شك أن ما طرحه ترامب في حملته الانتخابية من أفكار مستفزة ومعادية للمسلمين، اعتبر كمؤشر لمقاربتته¹، التي يصفها العديد من المتابعين بالحادة والعنيفة تجاه الكثير من الأطراف كالمهاجرين والمكسيكيين والمسلمين.

بالإضافة إلى ذلك فإن "ترامب" الذي كان تاجرا ورجل أعمال، قد عكس ذلك بوضوح في تفكيره السياسي وفي طريقة حكمه، إذ يتوقع الكثير من المتابعين أن تكون علاقات وسياسات ترامب الخارجية مبنية على "علاقات قصيرة المدى" مرتبطة بمدى نجاح الصفقة أو المشروع مع البلد المعني²، بمعنى أنه يفكر بمنطق الربح السريع على المدى القريب، وزيادة الأرباح في أقل فترة ممكنة، ولعل هذا ما يمكن تفسيره بنتائج الزيارة التي قام بها للسعودية.

وحتى الفريق الذي عينه للعمل معه في عهده الرئاسية، قد تم اختياره بناء على الكثير من المعايير المرتبطة بنفسيته وشخصيته.

فلا شك أن تعيين "ترامب" لمسؤولين في مختلف المناصب والمواقع المهمة في الدولة لم يتم عبثاً، فالأكيد أن التعيين كان محسوباً ومدرّساً، وإن كانت متغيرات الخبرة والمكانة السياسية والانتماء السياسي والكفاءة المهنية وغيرها، متغيرات مهمة في عملية الاختيار هذه، إلا أن المتغير الأساسي الذي لا يقل أهمية في اختيار الأشخاص، هو مدى توافق هذا الشخص مع الرئيس في قناعاته وسياساته وأيديولوجيته، ولذلك فإن اختيار ترامب "لتيلرسون" وفريقه في وزارة الخارجية كان بطبيعة

¹ Robert Springborg, « The New US President: Implications for the Middle East and NorthAfrica », *future notes*, No. 2, October 2016, p.06

² محمد عبدالسلام، "مبدأ ترامب : إدارة أعمال "العلاقات الدولية" في مرحلة 2017 - 2021"، *اتجاهات الأحداث*، العدد 20، مارس 2017م، ص 07

الحال مرتبط أساساً بشخصية هذا الشخص وأفكاره وقناعاته، ويبدو هذا بوضوح في تصريحاته وأفكاره التي عبر عنها.

فعلى سبيل المثال وزير خارجيته "تيلرسون" قد كان مديراً لشركة "إكسون موبيل"، وهذا ما يؤكد أن ترامب سيعتمد في سياسته الخارجية وعلاقاته الدولية على مقاربة تجارية مادية ربحية، على غرار ما يقوم به رجال الأعمال والتجار.

ولذلك فإن القرارات التي سيتخذها "ترامب" والسياسات التي سينتهجها على مستوى العلاقات الخارجية مع دول الخليج أو حتى الدول الأخرى، لا بد وأن تنعكس عليها سمات هذا الشخص وفريقه، ولا بد أن تؤثر فيها طريقة تفكيرهم وقناعاتهم وأيديولوجياتهم.

ورغم أن الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية يواجه عدة رهانات في عملية تسييره لمختلف الملفات ولاسيما ملف السياسة الخارجية، إلا أن طريقة تفكير الرئيس وقناعاته وأفكاره ستنعكس لا محالة على كيفية تسييره وحكمه.

سابعاً: التصريحات المعلنة من طرف "ترامب" حول الدول الخليجية:

رغم أن التصريحات والوعود التي تتم في الحملات الانتخابية لأي مرشح، لا يمكن أن تطبق في الميدان كلها بسبب المتغيرات والرهانات والتحديات العديدة التي تجعل الحكم يختلف عن الحملات الانتخابية، إلا أن هذه التصريحات والأفكار المعلنة تسمح لنا بمعرفة التوجهات العامة لسياسة أي رئيس تجاه فئة من الفئات أو طرف من الأطراف أو دولة من الدول.

ولذلك فإن ما صرحه "ترامب" بخصوص الدول الخليجية من تصريحات مثيرة ومستفزة وغريبة، جعل العديد من المتابعين يستبعد تطبيقها في الميدان، وبغض النظر عن مدى تطبيقها أو لا، فإن هذه التصريحات تمكننا من التعرف على ما ستركز عليه السياسة الخارجية لترامب في تعامله مع دول الخليج، لأن ما يعلنه من أفكار وآراء ومواقف، ستعكس بلا شك بشكل أو بآخر على السياسة الخارجية أو الداخلية الأمريكية.

وعلى العموم سيتم فيما يلي عرض أهم التصريحات التي أدلى بها "ترامب" حول الدول الخليجية، سواء من خلال التصريح المباشر في تجمعات شعبية أو ندوات صحفية أو من خلال تلميحات غير مباشرة، أو من خلال تغريداته عبر التويتر.

على سبيل المثال طالب "ترامب" السعودية بدفع مبالغ مالية مقابل ما وصفه بخدمات الدفاع عن المملكة، وذهب ترامب إلى أبعد من ذلك ليصرّح بأنه في حال وصل إلى البيت الأبيض، قد يُوقف شراء النفط من المملكة العربية السعودية وحلفاء عرب آخرين، ما لم تلتزم بالمشاركة بقوات برية في المعركة ضد "داعش" أو "تعوّض بشكل كبير" واشنطن لمكافحتها الجماعة المسلحة، التي تهدد استقرار الدول

العربية، وقال ترامب في تصريحات سابقة نشرتها صحيفة نيويورك تايمز " : لو كانت السعودية دون عباءة الحماية الأميركية، لا أعتقد أنها كانت ستكون موجودة"¹.

وقد كان "ترامب" في حملته الانتخابية قد "وصف السعودية بالبقرة الحلوب، التي تدر ذهباً بحسب الطلب الأمريكي، مطالباً النظام السعودي بدفع ثلاثة أرباع ثروته كبذل عن الحماية التي تقدمها القوات الأمريكية لآل سعود داخلياً وخارجياً"².

وكان "ترامب" قد قال قبل فترة في حديث تلفزيوني مع قناة إن بي سي "سواء أحببنا ذلك أم لم نحبه، لدينا أشخاص دعموا السعودية، أنا لا أمانع بذلك ولكننا تكبدنا الكثير من المصاريف دون أن نحصل على شيء بالمقابل، عليهم أن يدفعوا لنا"، مضيفاً السعودية ستكون في ورطة كبيرة قريباً بسبب داعش، وستحتاج لمساعدتنا، لولنا لما وجدت وما كان لها أن تبقى. ودعا المليادير دونالد ترامب، العائلة السعودية إلى تقديم ثلاثة أرباع ثروة السعودية إلى أمريكا بدلاً من نصفها التي كانت تدفعها مقابل حماية حكمهم واستمراره في الجزيرة العربية، وأضاف ما يقدمه آل سعود إلى أمريكا من مال حتى لو كان نصف ثروة البلاد لا قيمة له ولا أهمية بالنسبة لما تقدمه أمريكا لهم من حماية ورعاية"³.

وفي أحد الحملات الانتخابية كان قد قال أمام المؤتمر الوطني أن الدول الخليجية لا تمتلك شيئاً غير الأموال وعن تواجد دول الخليج ومكانتها قال إنها من دوننا لم يتسنى لها لتكون موجودة"⁴. ويرى "ترامب" وجوب وجود الجيش الأمريكي في المناطق الآمنة في سوريا من أجل استيعاب اللاجئين والنازحين، على أن تدفع دول الخليج ثمن ذلك"⁵.

وكان "ترامب" كذلك قد صرح في مناسبات عديدة أن الكويت قد نالت حماية من أمريكا وينبغي عليها أن تقدم الآن مقابلاً لذلك.

ومن الملاحظ أن تصريحات ترامب قد تمحورت عموماً حول الدول الخليجية الأساسية، كالسعودية، الكويت، والإمارات، ولعل هذا يعود كما قلنا إنها الدول المهمة والفاعلة في منطقة الخليج.

ثامناً: التحديات التي تواجه الرئيس "ترامب" في تطبيق سياسته الخارجية تجاه دول الخليج:

¹ مركز الإمارات للدراسات والإعلام، "قوز ترامب وانعكاساته على العلاقة مع الخليج وقضايا المنطقة"، (<http://www.emasc.com/uae.com/news/view/6902>)

² "ترامب: السعودية بقرّة متى جف حليبها سنذبجها"، جريدة أخبارنا، 08-05-2016م، <http://www.akhbarona.com/world/165934.html#ixzz4nqDECpqT>

³ المرجع نفسه.

⁴ إبراهيم جعدار، "تصريحات خطيره للرئيس الامريكي "ترامب" حول الدول الخليجية والسعودية"، جريدة يمانيون، 10-11-2016م، (www.yamanyoon.com/cat=33)

⁵ مركز الإمارات للدراسات والإعلام، مرجع سبق ذكره.

رغم أن "ترامب" قد صرح في الكثير من الأحيان في حملته الانتخابية بتصريحات معادية ومستفزة للدول الخليجية، كما توعدا باتخاذ اجراءات وقوانين جديدة، إلا أن الكثير من الكتاب والمتابعين يرون صعوبة بالغة لتطبيق مثل هذه القرارات، فهناك من اعتبرها مجرد كلام ووعود انتخابية، سيتراجع عنها حين وصوله لمنصب الرئاسة.

ومن الملاحظ أن ترامب قد نفذ لحد الآن عدة وعود انتخابية (على غرار استصدار قوانين وقرارات تحد من المهاجرين...) في هذه الفترة القصيرة التي حكم فيها، ولكن مع ذلك يبدو أن هناك متغيرات واعتبارات عديدة تجعل من الصعب عليه تنفيذ العديد من الوعود والقرارات والتصريحات.

يقول الكاتب "محمد عبد السلام": "لمتعد النظم السياسية بسيطة، فهناك مؤسسات متعددة، كالأمن والدفاع والخارجية، والجهاز التشريعي والسلطة القضائية، ووسائل الإعلام، يجب التفاعل معها، أو كيانات اقتصادية لديها مصالح، وقوى اجتماعية مؤثرة لديها توجهات، بحيث يصعب أن يتصرف أحد ك (Single Mind) دون عواقب محتملة"¹.

وبالتالي فإن الولايات المتحدة الأمريكية كغيرها من العديد من الدول المتقدمة، تسيورها وتحكمها منظومة معقدة من الأجهزة والمؤسسات المتداخلة، مما يجعل من الصعب على مسئول منفرد حتى ولو كان رئيسا، أن يتخذ القرارات بمفرده وبمعزل عن هذه المنظومة.

خاصة إذا علمنا أن من يقوم بصناعة القرار في أي دولة يختلف عن متخذ القرار الذي قد يبدو في الواجهة فقط، فمعروف أن صانعي القرارات في أي دولة خاصة أمريكا يتم في دائرة ضيقة، على مستوى المؤسسات الفاعلة والمؤثرة على غرار أجهزة المخابرات، ما يعرف بالصقور، كبار رجال الأعمال وملاك المؤسسات الضخمة، اللوبيات والجماعات الضاغطة (أيباك)، بالإضافة إلى ذلك "يشترك كلاً من الرئيس الأمريكي والكونجرس في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، فكلّ منهم يلعب دوراً هاماً في هذا الصدد. فمن الصعب معرفة من له الدور الحاسم في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية"².

"كما أن مؤسسات الفكر والرأي التي تعتبر ظاهرة أمريكية مميزة تؤثر أيضاً على عملية صناعة السياسة الخارجية الأمريكية. فهي تعمل على توليد أفكار جديدة تساعد على ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا يتوقف على مدى استجابة الرئيس لها"³. وقد تبين في السنوات الأخيرة كيف أن هذه المؤسسات تقوم بتوجيه واضح للسياسة الخارجية الأمريكية من خلال بحوثها وتقاريرها ودراساتها المختلفة.

¹ محمد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 06

² لبنى عبدالله محمد على، "إدارة ترامب وبؤادر التغيير فى السياسة الخارجية الأمريكية"، المركز الديمقراطي العربي، (<http://www.democraticac.de/?p=44183>)، (11 أوت 2017م).

³ المرجع نفسه.

"وقد جرت العادة أن يلتزم الرئيس المنتخب بآلية اتخاذ القرار من خلال المؤسسات الرسمية الأميركية التي تشمل في العادة الرئيس ومستشاريه للأمن القومي ووزارتي الخارجية والدفاع وكذلك الكونغرس وجماعات الضغط ومراكز البحوث المتعددة في الجماعات وغيرها... كما يتأثر الرئيس قبل اتخاذ قراره بالرأي العام الأميركي وما تطرحه الصحافة وأهل الرأي وغيرهم من وسائل الاتصال الجماهيرية الجديدة"¹.

ومن المعروف كذلك أن الشركات الضخمة المتعددة الجنسيات التي تستثمر في عدة مجالات (النفط، الأسلحة، الإعلام، الأدوية...)، لها تأثير كبير في صناعة القرار الأمريكي بما يتوافق مع مصالحها واستثماراتها أو مع إيديولوجيات وقناعات أصحابها، فهي تؤثر من خلال شراء ذمم المسؤولين أو النواب في مجلس الشيوخ لتشريع قوانين تخدمهم، أو من خلال توظيف مسئولين سابقين في الإدارة الأميركية لتستفيد من شبكة علاقاتهم وخبراتهم السابقة في مؤسسات الحكم، أو عبر توظيف أفراد من عائلات المسؤولين الحاليين للتأثير عليهم بشكل غير مباشر، والحصول على وبالتالي فإن هذا ما يطلق عليه تسمية corporatocracy² أو حكم الشركات الضخمة التي تملك نفوذا وتأثيرا في أمريكا، يسهم في بلورة التوجهات العامة في السياسة الداخلية وحتى الخارجية الأمريكية.

علاوة على ما سبق فإن أمريكا بقوانينها ودستورها تجعل من الصعب على الرئيس أن يفرض سياسته على الجميع، سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، وهذا ما برز في المعارضة الشديدة التي واجهها حينما اتخذ بعض القرارات، على سبيل المثال حينما قرر منع دخول المسلمين والمهاجرين من عدة دول، واجهه معارضة شديدة من عدة مسئولين ومسيرين، ولذلك فقد "أقال ترامب سالي بيتس القائمة بأعمال وزير العدل لرفضها تنفيذ الحظر. كما تمرد 900 موظف في الخارجية الأمريكية ووقعوا على مذكرة داخلية تعارض قرار الرئيس دونالد ترامب. في اليوم التالي خيرهم المتحدث باسم البيت الأبيض شؤون سبايسر بين "تأدية مهامهم أو الرحيل"³.

ولذلك من الصعب أن نتصور أو نتوقع أن يأتي رئيس الولايات المتحدة الأمريكية حتى ولو كان "ترامب" بشخصيته المعروفة عنه، ليتخلى عن كل هذا الإرث الذي ميز تاريخ السياسة الأمريكية، وأن يتخلى عن هذه الصفات والميزات التي عرفت بها أمريكا لعقود من الزمن (حب السيطرة والهيمنة، التفوق، التواجد في قمة كل المجالات السياسية، الاقتصادية....). فمن المتوقع أن يواصل

¹ شملان يوسف العيسى، "الخليج: كيفية التعامل مع ترامب"، الشرق الأوسط، 13 يناير 2017 م، العدد [13926]، <https://aawsat.com/home/article/829256/%D8%AF-%D8%B4%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%88%D8%B3B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%85%D8%B9-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8>

² جون بركنز، مرجع سبق ذكره، ص 107

³ "كيف تقيم موقف دول الخليج من قرارات ترامب؟" 2 فبراير / شباط 2017م، (www.bbc.com/arabic/interactivity.388421)

"ترامب" في نفس توجه السياسات العامة السابقة، والتي من دون شك أنها من وضع وتصميم المؤسسات أكثر من كونها سياسات شخصية لرئيس بعينه، ولا سيما في السياسة الخارجية.

وعليه مهما يكن ما يصرح وما يعلن من قرارات ووعود انتخابية، فإن واقع الحكم والتسيير يختلف عن الكلام والتصريح في التجمعات والحملات الانتخابية، ولذلك فإن أهم ما تبنى عليه السياسة الخارجية الأمريكية هو المصلحة الدائمة مع أي طرف أو دولة كانت وهو ما يعرف عن السياسة الأمريكية بالواقعية والبراجماتية البحتة.

فمنذ عصر النهضة، سيطرت تقاليد الواقعية السياسية (political realism) على الفكر الغربي المتعلق بالسياسة الدولية¹، وهذا ما تجلّى في طبيعة العلاقات التي تربط هذه الدول بغيرها، فقد يصرح مسئول معين بتصريح ما، وأكد أن مصالح أمريكا إذا ما تعارضت مع هذا التصريح سيهمل التصريح ويؤخذ بما يخدم المصلحة.

ولعل هذا ما يتوافق مع المقولة "ليس هناك أصدقاء دائمون أو أعداء دائمون، ولكن هناك مصالح دائمة"، فما يهم هو تواصل المنفعة والمصلحة وليس طبيعة العلاقة ومع من تتم.

بالإضافة إلى ذلك فقد "ورث ترامب العديد من المبادئ والقواعد في السياسة الخارجية الأمريكية كالحرب على الإرهاب، دعم الديمقراطية، حقوق الإنسان...، وهذا الإرث هو ما يقيد ترامب ويجعله لا يحدد عن بعض الخطوط العامة².

ولذلك فإن ما اتخذته "ترامب" في حملته الانتخابية من مواقف، متناقضة أحياناً، يصعب التكهّن بمدى إمكانية تحويل هذه المواقف إلى سياسات وقرارات فعلية³. وإن كان قد اتخذ لحد الآن مجموعة من القرارات التي نفذ بها بعض الوعود الانتخابية، إلا أن تنفيذ كل الوعود التي قدمها يعد أمراً صعباً نظراً للتحديات السابق ذكرها، والتي تبين فعلاً أن الحكم في بلد كأمريكا هو أمر معقد أكثر مما يمكن أن نتصوره.

على العموم مهما كانت طبيعة ترامب، فمن المتوقع أن يواصل نفس سياسة سابقه، وهو ما يعرف بالاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تحاول مواصلة هيمنة أمريكا وتفوقها وسيطرتها. ولذلك يرى بعض المراقبين أن "دونالد ترامب كان صادقاً في التعبير عن المشاعر الحقيقية للمجموعة الحاكمة في أمريكا تجاه العرب والمسلمين، وأن الفرق بينه والآخرين أنه أكثر صراحة ووضوحاً⁴. وبالتالي فإن الرؤساء السابقين كانت لهم نفس السياسات المعادية للمسلمين والعرب، ولكنهم كانوا أكثر دبلوماسية فقط.

¹ Andrew Moravcsik, Liberalism and international relations theory, center for europeenstudies, Harvard university, p.01.

² James R. Stocker, "Trump and Historical Legacies of U.S. Middle East Policy", *ISSF POLICY Series*, 19 April 2017, (<http://issforum.org/ISSF/PDF/Policy-Roundtable-1-5AE.pdf>)

³ Hugo MEIJER, op.cit., p.02

⁴ مركز الإمارات للدراسات والإعلام، مرجع سبق ذكره.

تاسعا: مستقبل ومآلات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب تجاه منطقة الخليج:

يصعب بالتأكيد استشراف ما ستؤول إليه طبيعة العلاقات الأمريكية الخليجية في عهد ترامب، وذلك لأسباب عديدة أهمها طبيعة شخصية الرئيس الأمريكي "ترامب" وطريقة تفكيره ومواقفه غير المتوقعة، بالإضافة إلى عديد المتغيرات الدولية والإقليمية التي تفرض في كثير من الأحيان واقعا معينا لا يمكن الفكاك منه.

ولذلك فإن هذه الظروف والمتغيرات التي تعرفها المنطقة تجعل العلاقات الأمريكية مع دول الخليج تمر بمخاض عسير، مما دفع البعض للتساؤل حول مآل هذه العلاقة¹، ومستقبلها في ظل الكثير من الظروف المحلية والعالمية التي تتسم بالتغير السريع وغير المتوقع.

ولكن بناء على ما صرحه من تصريحات وما اتخذ من قرارات في فترة حكمه هذه، يمكن توقع على الأقل الملامح العامة لسياسته والمبادئ الأساسية التي سينطلق منها في اتخاذ قراراته المستقبلية.

ومن بين ما تتمحور عليه سياسة ترامب بناء على تصريحاته ووعدوه، هو إعادة القوة من جديد للولايات المتحدة الأمريكية، واستعادة سيطرتها وهيمنتها على القرار الدولي والتحكم في زمام الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، ولذلك فإنه أطلق شعارا في حملته الانتخابية بعنوان "أميركا أولا" (*"America First"*)، فهو يرى أن الأمريكيين أولى بالاستفادة من ثروات ومقدرات البلد من المهاجرين والأجانب، ولذلك شجع المؤسسات الأمريكية المستثمرة في الخارج للعودة للاستثمار في أمريكا لخلق فرص عم، كما أنه اتخذ قرارات تحد من الهجرة الأجنبية ولاسيما المواطنين القادمين من الدول العربية والإسلامية، كما أنه طالب في عديد المرات الدول الخليجية بتقديم مقابل للحماية الأمريكية لهم، وهذا ما يجعلنا نتوقع أن تتواصل قراراته التي يبتز بها دول الخليج من أجل تقديم مزيد من التنازلات السياسية ومزيد من الفرص الاقتصادية سواء كعقود التسليح أو الاستثمار في مجال النفط.

وقد تحدث "ترامب" كذلك عن ضرورة إعادة النظر في علاقات أمريكا الخارجية مع عدة أطراف منها: أوروبا، حلف الأطلسي، دول الخليج، ولذلك فهو يتعامل ببراجماتية مفرطة مع هذه الدول. وبالتالي فإن "ترامب" الذي يحاول إعادة النظر في دور أمريكا في العالم أو مسائلة هذا الدور² يعمل بشكل واضح على اتخاذ قرارات استثنائية تعطي انطباع أنه سيكون رئيسا مختلفا عن سابقيه، وسياسته ستكون مغايرة عن سلفه، فقد وعد مثلا بنقل سفارة إسرائيل للقدس، وهو ما لم يقدم عليه أي رئيس سابق، كما انتقد أداء جهاز المخابرات الأمريكي، ومنع دخول مواطنين من عدة دول. كل هذه

¹ MátéSzalai, « The Alliance dilemma of the Gulf States after the Obama presidency », COJOURN 2:2-3 (2017), pp3-4

² John Glaser, Trevor Thrall, Obama's Foreign Policy Legacy and the Myth of Retrenchment, Washington : CATO institute, 2017, (www.cato.org/workingpapers)

القرارات وغيرها يحاول ترامب أن يبين من خلالها أنه سيقوم فعلا كما وعد باستعادة الدور الأمريكي في العالم.

ومن المتوقع كذلك أن تكون علاقات وسياسات ترامب الخارجية مبنية على المصلحة المباشرة، وذلك من خلال تحصيل هذه المصلحة بابتزاز واضح وبمطالبة هذه الدول مباشرة بتقديم هذه التنازلات لتحقيق هذه القوة لأمريكا التي وعد بها في حملته، وهذا ما برز في زيارته الأولى للخليج أين حصل فعلا على صفقات بمليارات الدولارات نزولا عند تهديداته التي أعلن عنها في حملته الانتخابية.

ولذلك يتوقع كثير من المتابعين أن تكون علاقات أمريكا "علاقات قصيرة المدى" مرتبطة بمدى نجاح الصفقة أو المشروع مع البلد المعني¹، ولعل هذا ما جعله ينتقد حلفاء أمريكا التقليديين (دول الخليج، الناتو)، فهو يرى أن الإنفاق الأمريكي (على الناتو، الخليج...) ينبغي أن يكون له مقابل.

وعليه يتوقع الكثير من المتابعين أن يزداد التواجد الأمريكي في السنوات المقبلة في منطقة الخليج بسبب المصالح الحيوية²، فالمنطقة الغنية بالثروات الطبيعية كالنفط والغاز، علاوة على موقعها الاستراتيجي الذي يسمح بإيواء القواعد العسكرية الأمريكية، يفرض على ترامب تعزيز تواجد القوات الأمريكية في المنطقة.

ورغم وجود أطراف عديدة داخل الولايات المتحدة الأمريكية ترفض هذا التواجد الأمريكي المكلف جدا، بل وترفض هذه الأطراف حتى خوض حروب في المنطقة، إلا أنه من المتوقع أن يواصل "ترامب" تعزيز التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، سواء من خلال من يسميهم بالمستشارين العسكريين أو المتواجدين في قواعد عسكرية.

وكان قد بين على سبيل المثال سبرا للآراء أجراه معهد غالوب في سنة 2005م أن 62 بالمئة من الأمريكيين يرون أن غزو العراق سنة 2003م كان خطأ، وعليهم أن ينسحبوا³. كما يعتبر الكثير من النقاد أن هذه الحرب لم تكن ضرورية (unnecessary war)⁴، فهي حرب استنزفت الكثير من الإمكانيات المادية والبشرية الأمريكية.

ومن الواضح أن التعامل الأمريكي مع الدول الخليجية منذ مجيء ترامب، خاصة بعد ما يعرف الآن بأزمة الخليج بين قطر والدول الأخرى (السعودية، الإمارات، مصر البحرين)، يبين أن ترامب يحاول أن يحصل على أعلى نسبة تنازل وتواطؤ من كل دولة بما يخدم المصالحة الأمريكية على المدى القريب قبل المدى البعيد.

¹ محمد عبدالسلام، مرجع سبق ذكره، ص 07

² Máté Szalai, op.cit., p10

³ melvyn p. leffler and jeffrey w. legro, TO LEAD THE WORLD *American Strategy after the Bush Doctrine*, Oxford :Oxford University Press, 2008, p235

⁴ Robert J. Lieber, *The American Era POWER AND STRATEGY FOR THE 21ST CENTURY*, Cambridge : Cambridge University Press, 2005, p.127

وإن كان البعض يربط بين زيارته الأولى للخليج بعد اعتلائه منصب الرئاسة وبين أزمة الخليج، إذ أن هذا الرأي يرى أنه من تسبب في نشوبها، من أجل ابتزاز كل طرف على حدة، والحصول على تنازلات من كل طرف لنيل الرضا الأمريكي، في حين يرى آخرون أنه لا علاقة بين زيارته للخليج وبين هذه الأزمة، وبأنه يسعى بجد لحلحلة هذه الأزمة من خلال حث مختلف الأطراف لإيجاد وقد عقد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية "ريكستيلرسون" ندوة صحفية صرح فيها: أنه مساعده "تيم ليندركين" والجنرال المتقاعد "أنتوني زيني" إلى دول الخليج لحثها على حل الأزمة، "نشعر بالقلق حيال الأزمة الخليجية ونؤكد أهمية مجلس التعاون الخليجي" وأضاف "ملتزمون بحل الأزمة بالطرق السلمية ووحدة الخليج مهمة لنا"¹. ومن المعروف أن ما يصرح به علنا قد يختلف كلية عن السياسة الفعلية والقرارات المتخذة في كواليس المؤسسات الأمريكية الفاعلة.

ولا شك أن تعامل "ترامب" مع الأزمة الخليجية بشكل غير واضح، يصعب فعلا معرفة الموقف الأمريكي الحقيقي، فأحيانا يدعو أطراف الأزمة للتعقل وحل الأزمة، وأحيانا يصرح بتصريحات تفهم على أساس أنه يفضل طرف على آخر، وأحيانا يجري اتصالا هاتفيا مع دولة من الدول الخليجية لبحث الأزمة، فتنتقل وسائل إعلامها أخبار توشي بأن هناك تأييد أمريكي لموقفها على حساب الطرف الآخر.

ورغم هذا الغموض في الموقف الأمريكي إلا أن ما هو مؤكد أن ترامب لا يفضل طرفا أو بلدا على آخر إلا إذا كان متوافقا بشكل مباشر مع المصلحة الأمريكية.

عاشرا: نتائج الدراسة:

من خلال ما تم تقديمه فيما سبق بناء على تحليل تصريحات ترامب التي أدلى بها في ندواته وتجمعاته أثناء الحملة الانتخابية، أو التي كتبها في تغريداته عبر التويتر، أو التي صرح بها لوسائل الإعلام توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

- سيواصل الرئيس "ترامب" في انتهاج سياسة خارجية مبنية على نفس المبادئ والمعايير التي عرفت بها السياسة الخارجية الأمريكية، رغم أنها قد تبدوا مغايرة نوعا ما في طريقها وفي أسلوب تنفيذها، حيث يعتمد ترامب على أسلوب الاستنزاف والابتزاز والتحريض والتهمج المباشر.
- سيعمل "ترامب" على تعزيز التواجد الأمريكي العسكري في الخليج لحماية المصالح الأمريكية وإعادة الدور الأمريكي على المستوى الدولي.
- يرى "ترامب" أن الدول الخليجية مدينة لأمريكا وعليها أن تقدم مقابل الخدمات الأمريكية وحمايتها الدائمة لهم، وبالتالي من المتوقع أن يواصل "ترامب" ممارسة ضغوطه على دول الخليج لتقديم تنازلات سياسية في مواقفها (من سوريا، إسرائيل...) وتنازلات مادية (عقود، استثمارات).

¹ في ندوة صحفية يوم 1 أوت 2017.

- تواجه "ترامب" العديد من الرهانات والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تصعب عليه تنفيذ الكثير من قراراته ووعوده.
- لن يكون بمقدور الرئيس "ترامب" أن ينفذ سياسته وأجندته بمعزل عن الأطراف الفاعلة في القرار الأمريكي، على غرار الجماعات الضاغطة واللوبيات، جهاز المخابرات، والشركات الضخمة، ووسائل الإعلام. وبالتالي فإن سياسته الخارجية تجاه دول الخليج ستأخذ بعين الاعتبار موقف كل هذه الأطراف حيالها.
- يعتمد ترامب أحيانا على سياسة شمولية واحدة تتعامل مع الدول الخليجية مجتمعة على أنها كيان واحد، وأحيانا أخرى يتعامل مع كل دولة منفردة على حدة (خاصة أثناء أزمة الخليج الأخيرة) من أجل الحصول على تنازلات وولاء أكبر.
- السياسة الخارجية لدونالد ترامب مع دول الخليج أحدثت انعكاسات واضحة على المنطقة خصوصا وعلى الدول العربية الأخرى عموما، فقد ساهم بشكل واضح في زيادة شق الصف العربي (بعد أزمة الخليج)، فرغم أن الهيئات والمؤسسات العربية (كجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي) لا تملك القدرة على توحيد القرار العربي، إلا أنها كانت محل استهداف العديد من القوى والدول كأمريكا بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالي فإن مجلس التعاون الخليجي ككيان كان ينبغي أن يتشتت كذلك ويضعف على غرار جامعة الدول العربية.
- من المتوقع أن يواصل ترامب ضغوطه على دول الخليج من أجل الحفاظ على استقرار أسعار النفط بالشكل المرغوب فيه.
- إن التقارب المتوقع الذي أعلن عنه ترامب مع بوتين روسيا، وعودة الدور الروسي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، هي عوامل سيوظفها ترامب من دون شك لاستمالة الدول الخليجية لتقديم المزيد من التنازلات مقابل الحماية الأمريكية.

- خاتمة:

في ختام هذا البحث، يمكن القول إن تحليل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية هو أمر صعب للغاية ولاسيما في عهد رئيس غريب الأطوار والتصريحات والمواقف كترامب، ولهذا فإن ما قدمناه من محاولة لفهم مرتكزات سياسته الخارجية تجاه دول الخليج، ينبني على ما قدمه "دونالد ترامب" من وعود وما صرحه من تصريحات في حملته الانتخابية.

كما يستند كذلك إلى ما اتخذته من قرارات في هذه الفترة القصيرة التي حكم فيها، خاصة إذا لاحظنا أنه نفذ بعض هذه الوعود والأفكار التي أعلن عنها في تغريداته أو تصريحاته أو حواراته الصحفية، وهو ما يجعل توقع السياسة التي سيقدم على تنفيذها وإتباعها بناء على تحليل تصريحاته ووعوده أمر له مصداقية إلى حد ما.

قائمة المصادر والمراجع:

- الكتب:
- جون بركنز، الاغتيال الاقتصادي للأمم، اعترافات قرصان اقتصاد، ترجمة ومراجعة مصطفى الطناني وعاطف معتمد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012م.
- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.
- كريستوفر م. ديفيدسون، ما بعد الشيوخ، الانهيار المقبل للمالك الخليجية، بيروت، مركز أوال للدراسات والتوثيق، 2014م.
- Andrew Moravcsik, Liberalism and international relations theory, center for europeenstudies, Harvard university, p.01.
- Anthony H. Cordesman , « PresidentTrump's Trip to SaudiArabia », *Washington* : Center for Strategic and International Studies, 2017.
- *Bush Doctrine*, Oxford :Oxford UniversityPress, 2008
- FLYNT LEVERETT et al., THE ROAD AHEAD : MIDDLE EAST POLICY IN THE BUSH ADMINISTRATION'S SECOND TERM, Massachusetts : Brookings Institution Press, 2005,
- IdoOren , Robert Kauffman, Culture and Alliances: U.S. Portrayals of SaudiArabia, Azerbaijan, and Kazakhstan Before and AfterSeptember 11, 2001, in : Brenda Shaffer, The Limits of Culture Islam and Foreign Policy, Massachusetts :The MIT Press, 2006
- InderjeetParmar , « A NEO-CONSERVATIVEDOMINATED US FOREIGN POLICY ESTABLISHMENT? »,in : *Kenneth Christie*, UNITED STATES FOREIGN POLICY AND NATIONAL IDENTITY IN THE 21ST CENTURY, London : Routledge, 2008, p49
- Karin vonhippel, Democracy by Force :USMilitary Intervention in the Post-Cold WarWorld,Cambridge : Cambridge universitypress, 2004
- KEVIN PHILLIPS, AMERICAN THEOCRACY The Peril and Politics of Radical Religion, Oil, and Borrowed Money in the 21st Century, new york : penguin group, 2006
- Laura Neack, The New Foreign Policy Power Seeking in a GlobalizedEra, Second Edition, Maryland : ROWMAN & LITTLEFIELD PUBLISHERS, 2008,
- melvyn p. leffler and jeffrey w. legro, TO LEAD THE WORLD *American Strategyafter the*
- Ole R. Holsti, Making American foreignpolicy ,newyork : Routledge, 2006
- Robert J. Lieber, The American Era POWER AND STRATEGY FOR THE 21ST CENTURY, Cambridge : Cambridge UniversityPress, 2005
- Simon Chesterman, shared secrets :INTELLIGENCE AND COLLECTIVE SECURITY,Australia , Lowy Institute for International Policy 2006

- Stephen G. Brooks, William C. Wohlforth, *World Out of Balance INTERNATIONAL RELATIONS AND THE CHALLENGE OF AMERICAN PRIMACY*, new jersey : P R I N C E T O N U N I V E R S I T Y P R E S S, 2008
- Timothy J. Lynch , Robert S. Singh, *After Bush THE CASE FOR CONTINUITY IN AMERICAN FOREIGN POLICY*, CAMBRIDGE : CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 2008.
- Tullock, Gordon, *Open secrets of American foreignpolicy*, Singapore : World Scientific, 2007
- VALÉRIE MARCEL, John V. Mitchell, *OIL TITANS: National OilCompanies in the Middle East*, Baltimore : BROOKINGS INSTITUTION PRESS, 2006.
- Vassilis K. Fouskas, *Zones of Conflict : US Foreign Policy in the Balkans and the Greater Middle East*, London : PlutoPress, 2003

- الدوريات:

- محمد عبد السلام، "مبدأ ترامب : إدارة أعمال "العلاقات الدولية في مرحلة - 2017 2021"، اتجاهات الأحداث، العدد 20، مارس 2017م، ص07
- Franck Petiteville, *De la politique étrangère comme catégorie d'analyse des relations internationales*, *Critique internationale*, n°20 – juillet 2003.
- Hugo MEIJER , « STRATEGIC IMPLICATIONS OF DONALD TRUMP'S ELECTION » Note de recherche n°34, Paris : IRSEM (institut de recherche stratégique de l'école militaire), 2017, p.02
- LORI PLOTKIN BOGHARDT, SIMON HENDERSON, « REBUILDING ALLIANCES AND COUNTERING THREATS IN THE GULF », policy notes for the Trump administration, THE WASHINGTON INSTITUTE FOR NEAR EAST POLICY, NO. 35, FEBRUARY 2017, p.08
- MátéSzalai, « The Alliance dilemma of the Gulf States after the Obama presidency », *COJOURN* 2:2-3 (2017), pp3-4
- Robert Springborg, « The New US President: Implications for the Middle East and NorthAfrica », *future notes* , No. 2, October 2016, p.06

- المواقع الالكترونية:

- ابراهيم جعدار، "تصريحات خطيره للرئيس الامريكي "ترامب" حول الدول الخليجية والسعودية"، جريدة يمانيون، 10-11-2016م، (33=cat/www.yamanyoon.com)
- "ترامب: السعودية بقرة متى جف حليبها سنذبحها"، جريدة أخبارنا، 08-05-2016م، : <http://www.akhbarona.com/world/165934.html#ixzz4nqDECpqT>
- "كيف تقيم موقف دول الخليج من قرارات ترامب؟" 2 فبراير / شباط 2017م، (388421/interactivity.arabic.bbc.com/www.bbc.com)

- شملان يوسف العيسى، "الخليج: كيفية التعامل مع ترامب"، الشرق الأوسط، 13 يناير 2017 م، العدد [13926]،
<https://aawsat.com/home/article/829256/%D8%AF-%D8%B4%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%88%D8%B3B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%85%D8%B9-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8>
- لبنى عبد الله محمد على، "إدارة ترامب وبوادر التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية"، المركز الديمقراطي العربي،
<http://www.democraticac.de/?p=44183>، (11 أوت 2017م).
- مركز الإمارات للدراسات والإعلام، "فوز ترامب وانعكاساته على العلاقة مع الخليج وقضايا المنطقة"،
<http://www.emasc-uae.com/news/view/6902>
- Control Risks, « US ELECTION REGIONAL IMPLICATIONS », London : Cottons Centre, , 2016. P .09, (www.controlrisks.com)
- Harris, Peter, « Donald Trump and Washington's Arab Gulf Allies », *IndraStra Global* (2017), p.01, (<http://nbn-resolving.de/urn:nbn:de:0168-ssoar-50997-0>), (accessed 13-08-2017)
- James R. Stocker, "Trump and Historical Legacies of U.S. Middle East Policy", *ISSF POLICY Series*, 19 April 2017, (<http://issforum.org/ISSF/PDF/Policy-Roundtable-1-5AE.pdf>)
- John Glaser, Trevor Thrall, Obama's Foreign Policy Legacy and the Myth of Retrenchment, Washington : CATO institute, 2017, (www.cato.org/workingpapers)

- الملحقيات:

- Alan P. Dobson , Steve Marsh, US Foreign Policy since 1945, London : Routledge, 2001
- The Brookings Institution, « The Middle East 2017 », Washington : a Brookings center for middle east policy-united states central command conference, March 14-15, 2017, p.12
- التقارير:
- THOMAS DONNELLY , DONALD KAGAN GARY SCHMITT, REBUILDING AMERICA'S DEFENSES Strategy, Forces and Resources For a New Century, *A Report of The Project for the New American Century*, September 2000, pp09-14

سيناريوهات مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية لترامب تجاه الاتفاق النووي الإيراني بين القضاء عليه أو إعادة التفاوض حوله

الأستاذة. أسماء شوفي
باحثة دكتوراة جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

الأستاذة. مريم شوفي
باحثة دكتوراة جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

ملخص:

يمثل الاتفاق النووي الإيراني خطوة متقدمة من عملية إعادة هيكلة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في عهد الرئيس باراك أوباما حيث يمثل جزءا من استراتيجية أمريكية جديدة للتعامل مع إيران، والتي تركز على التعامل مع قضية البرنامج النووي الإيراني والتحرك نحو منعها من امتلاك السلاح ووضع قيود رقابة صارمة على برنامجها، وكذلك إيجاد آلية تتيح للمجتمع الدولي ووكالة الطاقة الذرية متابعة البرنامج بشكل مستمر، وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية نسبيا في تنفيذ هذا المحور من خلال الاتفاق النووي، في ظل افتراض التزام إيران الكامل بالاتفاق وعدم قيامها بأي اختراقات، أما الحركة الثانية في هذه الاستراتيجية فتتمثل في التحرك نحو دمج إيران إقليميا.

ولكن بمجرد وصول الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب إلى سدة الحكم بداية العام 2017، تحدث في أكثر من مناسبة عن الخطر الإيراني، ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما على العالم أجمع، مركزا في خطابه على النواتج السلبية والخطيرة الناجمة عن الاتفاق مع النظام الإيراني، فعلى الرغم من أنه لم يحدد تفاصيل كثيرة في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة، لكنه جعل من أولوياتها العليا تفكيك الاتفاق النووي الكارثي على حد تعبيره مع إيران.

Abstract:

The Iranian nuclear deal represents an advanced step in the process of restructuring US policy in the Middle East under President Barack Obama, which is part of a new US strategy to deal with Iran ,Focusing on dealing with the issue of the Iranian nuclear program and moving towards preventing it from possessing weapons, And to establish a mechanism to allow the international community and the IAEA to pursue the program continuously, The United States has succeeded relatively in implementing this axis through the nuclear agreement, Assuming that Iran fully complies with the agreement and does not make any breakthroughs. The second movement in this strategy the move towards integrating Iran regionally.

But as soon as new US President Donald Trump came to Authority in 2017, He spoke on more than one occasion about the Iranian threat, not only in the Gulf region, but throughout the world, focused on the negative and dangerous outcomes of the agreement with the Iranian regime, although he did not elaborate on the new US foreign policy agenda, but it has made it a priority for US foreign policy to dismantle the disastrous nuclear deal with Iran, as he says.

مقدمة:

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية والقوي الدولية الأخرى في 14 يوليو من توقيع اتفاق نووي مع إيران، بعد مفاوضات مكثفة على مدار أكثر من عام ونصف، ورغم أن الاتفاق لم يعالج أو يتناول أي من القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط، إلا أنه سيكون له تداعيات إقليمية واسعة النطاق، خاصة ما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وإيران، في ظل الجدل المحتدم حول التحولات فيما يتعلق بعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية بحلفائها التقليديين الذين يرون أن الاتفاق ضد مصالحهم الاستراتيجية، و قدرة الولايات المتحدة علي توظيف واستخدام الاتفاق في دفع إيران لتغيير سياستها الإقليمية التي تهدد الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط، ناهيك عن مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران ذاتها.

شكل الاتفاق النووي الأمريكي الإيراني الإنجاز الأهم والأكثر إثارة للجدل لسياسة إدارة أوباما الخارجية، ويواجه هذا الانجاز مصيرا غامضا منذ الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر 2016، فمع انتخاب دونالد ترامب كرئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية، طرح على الطاولة عدة قضايا داخلية وخارجية لإعادة النظر والفصل فيها، لعل أهم هذه القضايا الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني، حيث أكد صراحة على معارضته للاتفاق شكلا ومضمونا.

في العديد من المناسبات أكد دونالد ترامب على أن هذا الاتفاق يشكل خطأ تاريخي في سياسة أوباما الخارجية بصفة خاصة وسياسة أمريكا بصفة عامة، وأكد على أن أولوية سياسته الخارجية هو إعادة تصحيح أو محو هذا الخطأ التاريخي، من هذا المنطلق فإن هذه الورقة تسعى لتسليط الضوء على الإشكالية التالية: كيف يمكن لترامب تعظيم المكاسب مع إيران وتأمين المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط؟ وما مستقبل الاتفاق النووي الإيراني في ظل تحول السياسة الخارجية الأمريكية؟؟

ولتوضيح هذه الإشكالية تم طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- ما هي أهم الظروف التي أدت إلى توقيع الاتفاق التاريخي بين إيران ومجموعة 5+1؟
- لماذا عرفت العلاقات الإيرانية الأمريكية تطورا ملحوظا أدت إلى التعاون في بعض المجالات في عهد كل من الرئيسين أوباما وروحاني؟
- كيف ساهم انتخاب دونالد ترامب في تغير ملامح العلاقات الأمريكية الإيرانية؟
- ما مستقبل الاتفاق النووي الإيراني في ظل عهد ترامب؟ وماهي أهم السيناريوهات المتوقعة؟
- وتسعى هذه الورقة لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:
- تسليط الضوء على تطور العلاقات الإيرانية الأمريكية في عهد أوباما، ثم التطرق إلى أهم التحولات التي شهدتها خلال عهد الرئيس الجديد دونالد ترامب.

- رصد أهم مواقف الرئيس الأمريكي الجديد من الاتفاق النووي الذي وقعه الرئيس السابق أوباما، من خلال تحديد أهم ملامح سياسة ترامب لاسيما في ظل الخطابات العدائية التي يوجهها ضد إيران.

- محاولة وضع مجموعة من السيناريوهات لمستقبل الاتفاق النووي الإيراني في ظل عهدة ترامب. ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية وتحقيق الأهداف المسطرة أعلاه، تم تقسيم هذه الورقة على النحو التالي:

- أولاً: التعريف بالاتفاق النووي الإيراني وظروف توقيعه.
- ثانياً: العلاقات الأمريكية الإيرانية في ظل الاتفاق النووي.
- ثالثاً: الرئيس الجديد والصفقة النووية الإيرانية.
- رابعاً: سيناريوهات سياسة ترامب تجاه إيران.

أولاً: التعريف بالاتفاق النووي الإيراني وظروف توقيعه

لقد بدا واضحاً أن مسألة التفاوض حول الملف النووي الإيراني لن يحسمها إلا المفاوضات المباشرة بين إيران والولايات المتحدة بشكل أساسي، إضافة إلى الدول الكبرى الأخرى، ولذلك في يومي 14 و15 أكتوبر في جنيف التقى في الجولة الأولى كل من إيران ومجموعة 1+5*، من خلال مشاركة فريق جديد من المفاوضين على الجانبين الأمريكي والإيراني، وقد راهن العديد من الخبراء على النتيجة الإيجابية لهذه المفاوضات، حيث أعرب وكيل وزارة الخارجية الأمريكية ويندي شيرمان **Sherman¹Wendy** عن الثقة في هذه المفاوضات، من خلال اعتماده على مقاربة مختلفة جداً تقوم على التفاهم المتبادل، والذي تم وضع أسسه في المناقشات السابقة، كما عبر وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف عن الثقة في نجاح هذه المفاوضات، إذ صرح قائلاً: "الجميع كان يشعر أنه قد تحقق تقدم كبير...لقد وجدنا أرضية مشتركة".²

وفي 24 نوفمبر عام 2013 تمكنت إيران ومجموعة 1+5 من التفاهم حول خطة العمل المشتركة والمعروفة أيضاً باسم الاتفاق المبدئي **Accord préliminaire** أو الاتفاق الانتقالي **Accord intérimaire** وكان ذلك كنتيجة حتمية للمفاوضات التي جرت بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وراء الكواليس لعدة أشهر ما أدى إلى التقدم في مساره.³ كما وحددت مدته بسنة أشهر قابلة للتجديد بموافقة الطرفين، ويمكن بالتالي للأطراف عقد سلسلة من الاتفاقيات المؤقتة لمدة 06 أشهر، حتى ولو كان يبدو أنه يعطي للأطراف حد أقصى مدته عام لإبرامه بشكل نهائي.

وقد أعرب ما يقارب 70 دولة دعم اتفاق جنيف، ومن بين ردود الفعل الرئيسية نجد تصريح وزير الخارجية الإيراني الذي اعتبره خطوة أولى، ودعا إلى تقديم المزيد لاستعادة الثقة بين الطرفين، في نفس الوقت رحب الرئيس الأمريكي بالتطورات التي وصفها بأنه مهمة وملموسة منذ عام 2008، أما الرئيس الروسي والصيني فقد كانوا أكثر حذراً إذ وصفه الرئيس بوتين **Poutine** بأنه انتصار للجميع، وذهب وزير الشؤون الخارجية الروسي سيرجي لافروف **Serguei Lavrov** إلى القول بأن هذا الاتفاق هو اتفاق فوز، أنا بالنسبة لنظيره الصيني وانغ يي **Wang Yi** فقد شدد على أثر هذا الاتفاق، واعتبره دفاع على نظام الانتشار النووي الدولي وحماية السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.⁴

أظهرت الدول الشرق أوسطية وفي مقدمتها دول الخليج العربي تفاؤلاً حذراً، إذ من المحتمل أن يقلل هذا الاتفاق خطر امتلاك إيران للسلاح النووي دون النظر في دورها ومكانتها في بيئتها الإقليمية، هذا

¹ –BérangèreRouppert,"le programme nucléaire iranien".Luxembourg :rapport du GRIP,2014,p14.

*- هي مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس أمن الأمم المتحدة، وهي الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الصين بالإضافة إلى ألمانيا، والتي تتولى المفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي. بدأت المجموعة عملها في عام 2006 ولا تزال مستمرة حتى اليوم.

² –Ibid,p14

³ – Ibid, p14.

⁴– Ibid,p15.

هو السبب في أن معظم تعليقات المسؤولين الإماراتيين والقطريين والبحرينيين والعمانيين والكويتيين والسعوديين، ركزت أكثر على السلام والاستقرار في المنطقة، وعلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، أما رد الفعل الأكثر عدائية والذي لم يكن مفاجئاً فهو موقف إسرائيل، حيث وصف رئيس الاتفاق بأنه خطأ تاريخي، وقال بأنه كان من الواجب تطبيق الدروس المستفادة في سوريا من تفكيك كامل لمرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية، ووفقاً لمعهد الإسرائيلي للديمقراطية فإن 77% من الإسرائيليين يؤيدون هذا الموقف، أما 49% فيعتقدون بأنه على إسرائيل السعي للبحث عن حلفاء جدد، وأن تقلل اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية.¹

ويحدد الاتفاق المبدئي بين إيران ومجموعة 1+5 خطة عمل مشترك للتوصل إلى حل شامل وطويل المدى يعكس أهداف وتطلعات كلا الجانبين بصورة متبادلة، هذا الاتفاق من شأنه أن يخط التدابير الأولية ويؤدي إلى الخطوة النهائية/من خلال تحديد التزامات الطرفين في هذا الاتفاق، وسيوضح الجدول التالي التزامات الطرفين:

1-التزامات إيران في الاتفاق المبدئي

التزمت إيران بتنفيذ الجزء المتعلق بها من الاتفاق والذي تضمن:

- تجميع نصف مخزونها المتاح حالياً من اليورانيوم المخصب بنسبة 20% 196 كغ وفقاً لتقرير وكالة الطاقة الذرية الصادر في 14 نوفمبر 2013، وأن لا يزيد هذا التخصيب عن 05% لمدة 06 أشهر، في حين سيتم الإبقاء على النصف المتبقي لتصنيع الوقود لمفاعل أبحاث طهران.²
- الاستمرار في تخصيب اليورانيوم حتى 05% (دون زيادة) بشرط:³
 - عدم زيادة وحدات التخصيب الحالية (8000 وحدة عاملة بخلاف 8000 وحدة استكملت ولم تعمل بعد)، أي تجميد معدل الإنتاج لمدة 06 أشهر باستثناء إحلال الوحدات الفاشلة فنياً.
 - تحويل كافة اليورانيوم المنتج من الصورة الغازية إلى مسحوق متأكسد عند استكمال خط التحويل هذا.
 - لن تنشئ إيران خلال هذه المدة أي موقع جديد للتخصيب بخلاف موقعي نطنز وفوردو.
 - توقيف إنشاء إيران واستخدام وتطوير الأنواع المتقدمة من وحدات التخصيب ذات الإنتاج المضاعف (مثل وغيره) IR-2.⁴

¹ -BérangèreRouppert,opcit,p16.

² -g.balachandran and S.Samuel.C.Rajiv"iran nuclear deal :the fine print ".rapport of institute for defense studies and analyses(IDSA).New Delhi,December09,2013,p03.

³ -يسري أبو شادي، "الاتفاق النووي الأخير بين إيران ومجموعة 1+5: قراءة تحليلية للإيجابيات والسلبيات لكل طرف"، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 62، جانفي-مارس 2014، ص 100.

⁴ -IdirQuahes and Ben smith, the deal with Iran. international affairs and defense section, december13,2013, p06.

- تتضمن خطة العمل المشترك أيضا تقديم إيران لمعلومات وافية حول المنشآت النووية للوكالة خلال 03 أشهر من بداية هذه الفترة، وتشمل تعميم استبيان معلومات عن مفاعل أراك الذي يعمل بالماء الثقيل، وتسهيل عمليات مفتشي الوكالة الدولية للوصول إلى محطات فوردوونطنز، وورش ومرافق التخزين والمناجم والمصانع. وذلك من خلال:¹

- تقدم إيران للوكالة أي خطة مستقبلية لبناء منشآت نووية.
 - تقدم إيران للوكالة تفاصيل كل المواقع النووية، متضمنة وصف لكل مبنى في الموقع والعمليات التي تتم فيه.
 - يطبق نظام تفتيش يومي في مواقع التخصيب للتأكد من عدم تغيير التصميم العن (مثل تحويل الوصلات المتوازية لوصلات على التوالي لزيادة نسبة التخصيب).
 - تقدم إيران للوكالة معلومات عن مناجم اليورانيوم ومعامل تنقيته وتحويله (للकेكة الصفراء)
- يستمر العمل خلال هذه الفترة في مفاعل أراك بشروط أهمها:²
- لا يتم نقل أي ماء ثقيل للمفاعل.
 - لا يتم نقل أي وقود نووي (يورانيوم طبيعي للمفاعل).
 - لا تتم أي تجارب اختباريه (مرتبطة بالتشغيل).

2-التزامات مجموعة 1+5:

- في مقابل تلك البنود تلتزم مجموعة 1+5 وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بالتالي:³
- تعليق عقوبات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على خدمات التأمين والنقل المرتبطة بمبيعات النفط الخام.
 - تعليق الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للعقوبات على الصادرات الإيرانية البتر وكيمياوية والذهب والمعادن الثمينة، والعقوبات الأمريكية على صناعة السيارات في إيران.
 - الوعد بعدم فرض عقوبات نووية جديدة من مجلس الأمن الدولي.
 - رخصة تركيب وتوريد قطع الغيار في إيران.
 - تمكين إعادة مبلغ متفق عليه من الإيرادات المحجور عليها في الخارج.⁴
 - إنشاء قناة مالية لتسهيل التجارة الإنسانية، لتلبية الاحتياجات المحلية الإيرانية، باستخدام عائدات النفط الإيرانية في الخارج.

¹- يسري أبو شادي، مرجع سبق ذكره، ص 103-104.

²- نفس المرجع، ص 101.

³--IdirQuahes and Ben smith,opcit,p06.

⁴-g.balachandran and S.Samuel.C.Rajiv,opcit,p03

في مارس 2015 تم التوصل إلى اتفاق إطار تضمن ما يلي: تحديد مدة الاتفاق، يتفق عليها الطرفان/حصر عملية تخصيص ليورانيوم في مستوى معين/تشديد الرقابة على المنشآت النووية تلت هذه الجولة جولة أخرى في 2 أبريل حيث تم الإعلان عن خطة شاملة مشتركة للعمل من أجل المضي قدما في الاتفاق، وقد سميت هذه الخطة باتفاق لوزان، تليها المرحلة الثالثة والأخيرة من المفاوضات بين إيران والقوى الكبرى في 14 جولي 2015، حيث ضم الاتفاق النهائي 159 صفحة بين وثيقة الاتفاق الأساس، وخمسة ملاحق تقنية على تقييد البرنامج النووي الإيراني، يركز الاتفاق 05 قضايا أساسية: أجهزة الطرد المركزي، مخزون اليورانيوم، الشفافية، مفاعل آراك الذي يعمل بالماء الثقيل، العقوبات، وقد سمي هذا الاتفاق فيينا.¹

ثانيا: العلاقات الأمريكية الإيرانية في ظل الاتفاق النووي

عرفت منطقة الشرق الأوسط العديد من التغيرات، حيث وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في مواجهة هذه التغيرات دفعة واحدة أمام خيارين: إما أن تفرز استراتيجية قادرة على استيعاب هذه المتغيرات، عبر تكتيكات سياسية مرحلية، وإما أن تتصلب في استراتيجية الهيمنة، وبالتالي تستنزفها حالة الاشتباك العالمي على عدة مستويات.²

والواضح أن النخبة الأمريكية، تميل إلى التعاطي البرجماتي مع هذه التطورات، بمعنى الميل إلى إيجاد تسوية معينة، تركز على قاعدة تخفيف درجة الانخراط التدخلية وفق النمط الذي كان يجري به، والانتقال لنمط أكثر جدوى ورشدا، يجعل ميزان الربح مائلا لصالح الطرف الأمريكي، ويبعده عن الخسائر التي طالما تسببت بها الاندفاعات اللاواقعية وغير المحسوبة، في ظل سيادة شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإقليم.

يعتبر التصور الأقرب للوقائع الجيوستراتيجية، وجود نمط استراتيجي أمريكي جديد، يقوم على إعادة صياغة وتشكيل الشرق الأوسط بطريقة جديدة، وليس الانسحاب منه، هذه الاستراتيجية الجديدة تقوم على نقيض الاستراتيجية الأمريكية التي دامت طول نصف قرن، وارتكزت على مبادئ معينة للحفاظ على هندسة الشرق الأوسط القديم، بأنظمتها السياسية والاجتماعية وحدوده، وضبط تفاعلاته وصراعاته، وهو الأمر الذي كلفها أثمنا باهظة، هذه السياسة انتهت اليوم، لكن مصالح أمريكا باقية في أكثر من موضع، وهي ليست في طور التخلي عنها أو تركها للخصوم والحلفاء، يديرونها بالطريقة التي يريدون، في إطار هذه الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، يجري تطبيق سياسة "ترك المنطقة تتشكل من جديد"، وهذا الأمر ليس وليد اللحظة، بل جرى الحديث عنه

¹ – Daniel Heffion, how the Iran deal will re-shape the balance of power in the middle east :a look at the soudiarabie and iran. center for geopolitics security in realism studies. 12th August 2015.p08.

² – غازي دحمان، "متغيرات السياسة الدولية في شرق أوسط جديد"، مجلة شؤون عربية. العدد 156، شتاء 2003، ص 18.

والتنظير له منذ بداية القرن، فيما يسمى بالشرق الأوسط الجديد أو الفوضى الخلاقة.¹ ويظهر ذلك جليا في الاتفاق النووي الإيراني الأمريكي.

يمثل هذا الاتفاق خطوة متقدمة من عملية إعادة هيكلة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث يمثل جزءا من استراتيجية أمريكية جديدة للتعامل مع إيران، حيث كانت العقوبات جزءا هاما من السياسة الأمريكية تجاه إيران منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية عام 1979، هذه العقوبات التي كان كان الهدف منها تغيير سلوك إيران العدائي تجاه الغرب، لكن هذه الاستراتيجية لم تؤد إلا لتفاقم التوترات ومشاعر إيران بأنها دولة منبوذة مظلومة²، لكن الاستراتيجية الجديدة تركز على التعامل مع ملف البرنامج النووي الإيراني، والتحرك نحو منع إيران من امتلاك السلاح النووي، ووضع قيود رقابة صارمة على البرنامج الإيراني، وكذلك إيجاد آلية تتيح للمجتمع الدولي، ووكالة الطاقة الذرية متابعة البرنامج بشكل مستمر، وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية نسبيا في تنفيذ هذا المحور من خلال الاتفاق النووي، ففي ظل افتراض التزام إيران الكامل بالاتفاق وعدم قيامها بأي اختراقات، أما الحركة الثانية في الاستراتيجية فتتمثل في التحرك نحو دمج إيران إقليميا.³

يوضح توقيع الاتفاق النووي بين الطرفين، الانغماس الأمريكي بشكل مباشر في المفاوضات النووية، وهو ما يفسر ويرجح انحسار الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، حيث مهد الاتفاق النووي بين الطرفين لانفراج الأزمة في العلاقات بين إيران وأمريكا، فلو كانت هذه الأخيرة غير حريصة على تخفيف التزاماتها ومساهماتها المباشرة في إدارة المنطقة، لاتخذت مواقف أكثر تشددا اتجاه النووي الإيراني، حتى لو كان ذلك يعني خوض عملية تصعيديه ضد إيران.⁴

لقد أدركت الإدارة الأمريكية أنه من أجل إعادة هيكلة دورها في الشرق الأوسط، لابد من المساعدة الإيرانية، حيث صرح كينزر Kenzer: "أن أي هدف من الأهداف الرئيسية الأمريكية في الشرق الأوسط: تهدئة العراق، تحقيق الاستقرار في لبنان، إنهاء الصراع الإسرائيلي العربي، إضعاف الأصولية الإسلامية، سحق القاعدة، الحد من خطر الحروب المستقبلية،... لا يمكن أن تتحقق دون تعاون إيران... إيران المعزولة مفسدة، وإيران هادئة يمكنها توفير الأمن، و التحول إلى محرك للتنمية الاقتصادية"⁵، وهو دلالة صريحة على استعانة أمريكا بإيران من أجل تقاسم تكاليف تحقيق الاستقرار بالشرق الأوسط، وخير مثال على ذلك تصريح الإدارة الأمريكية بأن إيران هي شريك شرعي في الحرب

¹ -غازي دحمان، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² -AlescaneSaid, Iran and the United States relations in the contest of the nuclear deal.Master's thesis institute of political studies, faculty of social science, Charles university in prague, July 2016,p43

³ -حسام إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

⁴ -سامح راشد، مرجع سبق ذكره، ص 94.

⁵ -WillamMoraes Roberto &João Arthur da Silvaeis,opcit,p173.

ضد داعش، بما أن الطرفان يريان في الجماعات السنية المتطرفة تهديدا. في الواقع يمكن أجمال أهم الدوافع والتوقعات، التي دفعت الرئيس الأمريكي لعقد هذا الاتفاق، في الآتي:¹

- إعادة إنتاج مفهوم جديد للاحتواء، باعتبار أن الرفع التدريجي للعقوبات سوف يحفز إيران للاندماج في الاقتصاد الدولي، وبمعنى آخر تشغيل إيران ضمن خطوط إنتاج غربية احتوائية بأدوات ناعمة.
- رفع العقوبات عن إيران سيحولها لشريك هام، وستسعى الشركات الأمريكية والغربية للاستفادة من الكتلة المالية الكبرى لإيران، والتي تقدرها بعض المصادر بحوالي **100 مليار دولار أمريكي**.
- حاجة أمريكا للدور الإيراني في أفغانستان وباكستان وأوسط آسيا، وهي حاجة كذلك لمواجهة التطرف الديني.

شهدت العلاقات الأمريكية الإيرانية مدا وجزرا منذ عشرات السنين، نتيجة للعديد من الأحداث التي ساهمت في تأزم العلاقات بين الجانبين، أدت إلى أكثر من 10 سنوات من القتال الدبلوماسي نذكر منها: انقلاب عام 1953 وأزمة الرهائن في 1979-1981، بالإضافة إلى إسقاط الرحلة الجوية الإيرانية 655 عام 1988، وفشل الولايات المتحدة الأمريكية في التثديد باستخدام العراق للأسلحة الكيماوية خلال الحرب بين إيران والعراق، وقد ساهمت هذه الأحداث بقوة في منع أي تغيير في الحوار بين البلدين، ومع ذلك بين عامي 1979-2013 اظهر الطرفين القدرة والرغبة في الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وقد كانت حلقة الوصل الأكثر أهمية في التعاون بين البلدين بعد إسقاط حكومة طالبان في أفغانستان في أكتوبر 2001.² ومع ذلك فقد ظل العداء متبادل وظلت الاتهامات متبادلة بين البلدين، حيث حمل الخميني الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية تخلف البلاد والتدهور الاقتصادي الذي حدث زمن حكم الشاه محمد رضا بهلوي، في مقابل ذلك وصفت الولايات المتحدة الأمريكية إيران كعدو للنظام الدولي، حيث أدرجها الرئيس جورج دبليو بوش ضمن "محور الشر"³ عام 2002.

لكن مع تولي باراك أوباما رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عام 2009، أكد على ضرورة التعاطي مع العالم وخاصة الدول الإسلامية، التي لا تزال تعاني من الآثار المدمرة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، التي يزعم أنها جلبت الحروب والبؤس بدلا من الديمقراطية والازدهار، وكان التغيير في خطاب السياسة الخارجية الأمريكية أحد أهم الأسباب في دفع المحادثات بين إيران ومجموعة 1+5، حيث عمل أوباما على إجراء حوار مع إيران من أجل إبرام الاتفاق النووي، ووضع

¹ - مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

² - Claudia Castiglioni and Mariele Merlati, Iran and the US: the one in million opportunity (in Iran after the deal :the road ahead).first edition, Milano :edizioni e poké, 2015, p79.

³ - Jakub Gajda, "prospects for the development of U. S Iran relations". Pakaski policy paper, 07, 2016, p15.

الأسس لتحسين العلاقات المتوترة¹. حيث صرح روبرت غيتس وزير الدفاع الأمريكي السابق في شهر ماي 2009، بأنه يمكن التفاوض المباشر مع إيران بهدف تحسين الأوضاع الأمنية في المنطقة، ولدى ولدى اندلاع الاحتجاجات الشعبية في بعض الدول العربية عام 2011، تكشفت ملامح التعاون الأمريكي الأمريكي الإيراني في دعم المعارضة الشيعية في الخليج العربي، حيث نظمت مؤسسات دعم الديمقراطية الأمريكية دورات متقدمة للمعارضة الطائفية المرتبطة بإيران في مجال استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، لتأليب الرأي العام ضد أنظمة الحكم الخليجي، كما انخرط زعماء هذه الجماعات الجماعات الراديكالية في برنامج "قادة الديمقراطية" الذي رعته وزارة الخارجية الأمريكية، وشارك فيه معارضون مرتبطون بإيران.²

تميزت الإدارة الثانية لأوباما بالانتقال من مرحلة "الدبلوماسية الهادئة" إلى مرحلة التعاون المعلن مع نظام إيران، وخاصة فيما يتعلق بالشأنين السوري والعراقي، واستبعاد سياسة التهديد العسكري في معالجة الملف النووي الإيراني، حيث نشرت مؤسسة راند تقريراً لحساب سلاح الجو الأمريكي تحت عنوان: "مستقبل إيران النووي: الاختيارات الحرجة للإدارة الأمريكية"، ومثلت هذه الدراسة تغيراً في الرؤية الأمريكية إزاء احتواء إيران، حيث تضمن اعترافاً ضمنياً بفشل العقوبات الاقتصادية في إيقاف البرنامج النووي، وضرورة تبني سياسة جديدة تجاه إيران عبر: "تقديم الحوافز لإقناع إيران بالتخلي عن فكرة إنتاج سلاح نووي، والتخفيف من العقوبات الاقتصادية والتخلي عن مفهوم التهديد العسكري"³.

تلقت العلاقات الأمريكية الإيرانية دفعة قوية، مع فوز روحاني بالانتخابات الرئاسية الإيرانية، وتبنيه سياسة دبلوماسية منفتحة على الغرب، وتغيير لغة الخطابات الإيرانية مع الغرب، دور في تهيئة الأجواء لطور جديد من العلاقات بين البلدين، فضلاً عن تنسيق بعض الأنشطة الإقليمية.⁴ كان الحافز الأساسي لجهود التقارب بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، هو إيمان إدارة أوباما بأن إيران يمكن إقناعها بعدم السعي للحصول على أسلحة نووية من جهة، ورغبة إيران في إنهاء الضغوط الاقتصادية التي تعنيها، بسبب الأثر المركب للعقوبات المتزايدة، والسياسات الاقتصادية الخاطئة التي اتبعتها الرئيس السابق أحمددي نجاد.⁵

¹ - RomeanMuzalevsky, from ties to strategic engagement U. S-Iranian relationship in 2030. Carlisle : strategic studies institute and U.S army war college press, May 2015, p26.

² - دراسات وأبحاث: "تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية (2002-2015) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية". المرصد الاستراتيجي، 12 أوت 2015، ص 03.

³ - نفس المرجع، ص 05.

⁴ - هاني سليمان، التقارب الأمريكي الإيراني وتأثيره على القضية الروسية. المركز العربي للبحوث والدراسات، نقلاً عن

www.acrseg.org/2362، يوم 12/01/2016 على الساعة 19:10.

⁵ - مارك كاتز، مآلات التقارب الأمريكي الإيراني: دروس من الماضي (مؤلف جماعي: التقارب الإيراني الأمريكي: مستقل الدور الإيراني). مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2014، ص 45.

جاء التقارب الأمريكي الإيراني انطلاقاً من دوافع معينة لكلا الطرفين، فعلى الصعيد الإيراني، طرح الرئيس روحاني في مقاله بصحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية "مقاربة الانخراط البناء" في علاقة بلاده مع الغرب وتحديدًا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يتوافق مع مصطلح "المرونة البطولية" الذي أطلقه المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي، والتي تحقق لإيران المصالح التالية:¹

- تأمين حق إيران في امتلاك القدرات النووية، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم في مفاعلاتها النووية، باعتبار ذلك أمراً غير قابل للتفاوض.
- تأمين نفوذها في المناطق المتوترة الحيوية بالنسبة لها مثل: العراق، أفغانستان.
- ضمان لعب دور إقليمي لإيران في منطقة الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بالملف السوري، تصب هذه الأهداف مجتمعة في المصلحة القومية العليا لإيران، ألا وهي الاعتراف بها كقوة إقليمية في المنطقة، تمتلك نفوذاً يوازن النفوذ الأمريكي فيها.
- وفي مقابل ذلك تشير تصريحات كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد من هذا التقارب إيران غير نووية، لا تضر بالمصالح الأمريكية في المنطقة، ولا تسعى لقلب موازين القوى في الخليج والشرق الأوسط، على نحو يخرج عن قدرتها على السيطرة، ومن ثم تقوم استراتيجية أوباما على التعايش مع إيران والاعتراف بها كقوة إقليمية، طالما أزيلت الغموض عن برنامجها النووي، ولم تتجاوز الخط الأحمر بحياسة السلاح النووي.²
- بدأ التقارب الأمريكي وانطلاقاً من عام 2014، يأخذ أبعاداً مختلفة دبلوماسية وعسكرية وأخرى سياسية يمكن تفصيلها على النحو التالي:

1- ملامح التعاون الدبلوماسي:

تعمل إيران على تثبيت دورها الجديد، كقوة تهيمن على العراق وسوريا ولبنان واليمن، وتبدي استعدادها للقيام بدور إقليمي عبر تبني "الدبلوماسية الإيجابية" الهادفة إلى إنشاء منظومة أمنية تعاونية بين إيران والغرب، وهو الأمر الذي تشجعه الولايات المتحدة الأمريكية، ففي غضون الأشهر الماضية نشطت الدبلوماسية الأمريكية في تعزيز دور إيران الإقليمي، والثناء على دورها في محاربة داعش ونجاحها في إقناع نظام سوريا بالتخلي عن الأسلحة الكيميائية، وفي الوقت ذاته يبث الإعلام الأمريكي مادة خصبة حول إمكانية استثمار علاقات التعاون مع إيران، لنزاع فتيل الأزمات التي تعصف بالمنطقة، والعمل على تحويل إيران من دولة مارقة إلى عامل توازن إقليمي، يمكنها من

¹ - محمد بدري عيد، التقارب الأمريكي الإيراني وأمن الخليج: التداعيات المحتملة والخيارات المتاحة. مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2013، ص 03

² - محمد بدري عيد، مرجع سبق ذكره، ص 04.

* - الدبلوماسية التصاعدية (التقدمية): هي الدبلوماسية التي تسعى للمضي قدماً، وتأخذ في الاعتبار توسع الاقتصاد، فضلاً عن ضرورة منح حقوق للأفراد.

الاندماج في منظومة أمنية جديدة، تقوم هذه الاستراتيجية على الدبلوماسية التصاعدية*، التي تستثمر فرص التعاون الإقليمي لبناء العلاقات وتحقيق المزيد من المنجزات.¹

2- ملامح التعاون العسكري:

سرب المسئول السابق عن الملف السوري في وزارة الخارجية الأمريكية فردريك هوف في شهر مارس 2015 تفاصيل سلسلة اجتماعات سرية أمريكية-إيرانية عقدت في الأشهر الماضية لمناقشة الدور الإيراني في مواجهة المخاطر الأمنية المشتركة بين الجانبين، وتحدث هوف عن أهمية الجولة الخامسة التي انتهت في شهر فيفري، واتفق الطرفان فيها على تقييم المخاطر التي يمكن أن تواجهها المنطقة إذا انهار النظام السوري.²

هناك خلاف بشأن التقارب الأمريكي الإيراني، حيث يرى البعض أن هذا التقارب إيجابي، في حين يرى البعض الآخر أنه لا يعني شيئاً لأنه في التحليل النهائي لن يكون هناك أي تغيير في العلاقات بين البلدين، لأن التقارب بينهما لا ينطوي على هاتين الدولتين فقط، بل هي لعبة متعددة الأطراف، والتي تشمل العديد من الفعاليات الإقليمية والدولية على حد سواء، فحتى لو افترضنا أن الطرفين قرر أن تجمعهما علاقات وثيقة، فإن وجود جهات فاعلة أخرى يحمل القضية إلى مستويات مختلفة لا ينبغي تجاهلها.³

ثالثاً: الرئيس الجديد والصفقة النووية الإيرانية (محددات سياسة ترامب)

قام ترامب بالإعلان والتصريح مرارا خلال حملته الانتخابية بأنه سيقوم بعمل "تعديلات جذرية" على الاتفاق النووي الإيراني الذي تم في 2015، بعد سنوات من المفاوضات المستمرة، حيث إن اعتراضه يأتي من النتائج التي حققتها إدارة الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته باراك أوباما في هذا الملف، والتي يرى ترامب أنها "مهينة" للولايات المتحدة و"تضعها في موقف ضعيف" أمام أحد أكبر أعدائها، طبقاً لما نشرته صحيفة وولستريت جورنال الأمريكية، وقال مستشار ترامب، وليد فارس لشبكة "سي إن إن": إن ترامب يعتزم مراجعة الاتفاقية بشكل كامل، ثم إرسالها للكونجرس للتصويت عليها، ثم مطالبة الإيرانيين بعمل بعض التعديلات وأنه سيكون محادثات حول ذلك الاتفاق.⁴

ويعارض ترامب الاتفاق النووي مع إيران ويقول إنه قادر على التفاوض على صفقة أفضل، حيث بدا تارةً أنه مستعد للتراجع عن الاتفاق، واقتراح تارةً أخرى أن التراجع عنه استراتيجية سيئة، ويقول ترامب إنه سيقوقف البرنامج النووي الإيراني "بأي وسيلة ضرورية". كما ويؤيد زيادة العقوبات الاقتصادية لأكثر مما كانت عليه قبل الاتفاق.

¹ -دراسات وأبحاث، تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 07.

² -نفس المرجع، ص 06.

³ -Abdullah Yegin, "the U.S -Iran rapprochement, real or dream ?". Analysis, N08, August 2014, p14

⁴ -منصور أبو كريم، أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب. مركز رؤية للدراسات والأبحاث، دائرة البحث العلمي والدراسات وحدة تحليل الشأن الدولي، 2016، ص ص 11-12.

ويحدد ترامب ثلاث نقاط للتعامل مع الملف الإيراني وهي:¹

- لابد من الوقوف أمام المحاولات الإيرانية لدفع المنطقة لحالة عدم الاستقرار والسيطرة عليها، فإيران تمثل خطأ أحمر على المنطقة، وتهدد استقرار العديد من دول المنطقة كالعراق وسوريا ولبنان واليمن وليبيا والمملكة السعودية العربية؛ وتدعم تنظيمات إرهابية كحزب الله في لبنان وحماس في غزة.

- يجب إعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران لأنه اتفاق كارثي، على حد وصفه، فلا بد من إلغاء الاتفاق أو إعادة النظر فيه مرة أخرى لتعديله لأنه لا يمثل المصالح الأمريكية، ويضرب أمن إسرائيل ومصالحها بشكل مباشر، وعلى أقل تقدير فلا بد من وضع محددات بخصوص الاتفاق، تضمن وضع إيران تحت المساءلة بشكل تام، ويعزز من عدم محاولتها اختبار أسلحتها، والذي لم ينص الاتفاق على منعه.

- تفكيك شبكات إيران الإرهابية العالمية، فإذا كانت إيران تمتلك شبكة قوية، فالولايات المتحدة تستطيع بقوتها السيطرة على إيران.

ومن جهة أخرى أكدت وزارة الخارجية الأمريكية أنه ليس هناك ما يمنع الولايات المتحدة من الانسحاب من الاتفاق، الذي أبرم في 2015 مع إيران بشأن برنامجها النووي، إذا ما أراد الرئيس الأمريكي الجديد ذلك، وقال المتحدث باسم الوزارة "ماركتونر"، إنه وإذا حرص على عدم التكهّن، بما ستفعله الإدارة المقبلة، فإن أي طرف يمكنه الانسحاب من الاتفاق، الذي أبرمته الدول العظمى وإيران العام الماضي، لضمان عدم حيازتها للسلاح الذري، ولكن "تونر" حذّر من أنه في حال قرر ترامب الانسحاب من الاتفاق، فإن هذه الخطوة سيكون لها "عواقب وخيمة على سلامة الاتفاق".²

تحدث الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب في أكثر من مناسبة عن الخطر الإيراني، ليس على منطقة الخليج فحسب، وإنما على العالم أجمع، مركزاً في حديثه على النواتج السلبية والخطيرة الناجمة عن الاتفاق النووي مع النظام الإيراني، فهل هذا يعني أن السياسة الأمريكية في ظل إدارة ترامب تجاه إيران ستكون ضد الطموحات الإيرانية، وخصوصاً أن وزير الدفاع الأمريكي الجديد جيمس ماتيس، يعتبر متشديداً تجاه النظام الإيراني، وكيف ستكون سياسة ترامب الخارجية المتوقعة تجاه المنطقة؟³

1- محددات سياسة ترامب تجاه إيران

¹ - نفس المرجع، ص 11-12.

² - نفس المرجع، ص 12.

³ - محمد أبو سعدة، سيناريوهات سياسة ترامب تجاه إيران. نقلا عن:

<http://mugutama.com/hot-files/item/49306-2017-02-02-10-55-24.html> على الساعة 14:35 يوم 2017/08/22.

في ظل وجود المقربين من ترامب أمثال السيناتور **توم كوتن** من ولاية تكساس، والعمدة السابق لمدينة نيويورك **رودولف جولياني**، والسيناتور السابق **جون كيل** من ولاية أريزونا، والذين أظهروا موقفاً موقفاً عدائياً تجاه إيران، إضافة إلى **دونكان هانتز** عضو الكونجرس السابق عن الحزب الجمهوري عن ولاية كاليفورنيا، الذي طالما دافع عن فكرة الاستعمال التكتيكي للأسلحة النووية ضد إيران؛ لذا فإنه على الأرجح سيعتمد ترامب موقفاً حاداً تجاه إيران، ومن هنا فمن المتوقع أن تعود الولايات المتحدة المتحدة الأمريكية إلى سياسة الاحتواء فيما يخص مواجهتها مع طهران، وربما ستعتمد سياسة العقاب من خلال الضغط العسكري والبحث عن فرص لتغيير النظام.¹

إلا أن الواضح من سياسة ترامب حول الملف الإيراني، أنه لا يمتلك سياسة محددة بعد للتعامل مع النظام الإيراني، فكل ما يمتلكه هو موقفه من الاتفاق النووي، حيث أعلن عنه قبل الفوز في الانتخابات الرئاسية، كما قال حرفياً في إحدى المناسبات: "إنّ الاتفاق النووي هو أسوأ ما يمكن أن يكون قد تمّ التفاوض عليه على الإطلاق"، وقد وعد في حال فوزه بأن يجعل من تفكيك الاتفاق النووي "الأولوية رقم 1" لديه، لكن في المقابل، ترامب كان قد ذكر أيضاً أنه سيقوم بإعادة التفاوض حول الاتفاق النووي لتحسين شروطه، وتشديد القيود على إيران، ومراقبة التطبيق التام لكافة بنوده، بشكل لا يسمح للنظام الإيراني باستغلاله لغايات أخرى، وانطلاقاً من هذه المعطيات، فإن من غير المعروف ما إذا كان ترامب سينهي الاتفاق فعلاً، أو سيقوم بإعادة التفاوض عليه، ومن هنا نستطيع أن نقول إن شكل السياسة التي سيتم إتباعها تجاه إيران لم يحدّد بعد بشكل واضح. لكن يبقى المرجح أن سياسة ترامب تجاه إيران لم تكن كالسياسة الأمريكية السابقة في عهد أوباما، وهناك العديد من المؤشرات أهمها تواعد دونالد ترامب، برد قاس على أي سفينة إيرانية تضايق البحرية الأمريكية في مياه الخليج، حال فوزه في انتخابات الرئاسة الأمريكية.²

2- مضامين خطاب ترامب تجاه إيران

حملت خطابات الرئيس الأمريكي ترامب قبل الفوز وبعده، اتجاهات معادية لإيران، والالتزام مطلق تجاه الكيان الصهيوني، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن فوز دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأمريكية يُغيّر شيئاً في علاقات أمريكا الخارجية بالدول وخاصة دول الشرق الأوسط، خصوصاً أن الإدارة الأمريكية تتبع سياسة استراتيجية معينة ومستمرة، إلا أن الثابت في الأولوية المطلقة للسياسة الخارجية الأمريكية هي ضمان أمن واستقرار "إسرائيل" في الشرق الأوسط، والحفاظ على مصالحها التي تسعى إليها، ولو أن هناك تغييراً في السياسة الأمريكية الخارجية فلن يكون بشكل جذري ولكن في طريقة

¹ - نفس المرجع.

² - نفس المرجع.

التناول، وليس بالضرورة أن يكون الحفاظ على أمن "إسرائيل" مرتبطاً بعداء مطلق ضد إيران، فالعقوبات الجزئية كافية بتحجيم إيران وتهديدها لأمن "إسرائيل".¹

ففي خطابه الأول أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وصف ترامب إيران بأنها "ديكتاتورية فاسدة" و"دولة مارقة" وقال إن "الضحايا الأكثر معاناة بسبب زعماء إيران هو في الواقع ترامب أيضاً إن الاتفاق النووي الذي تفاوض فيه بالتعاون الوثيق مع وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري "مدعاة للحرج للولايات المتحدة". كما واتهم ترامب طهران باستخدام ثروتها لدعم الرئيس السوري بشار الأسد، ولدعم الحوثيين في اليمن و"لتقويض السلام في شتى أرجاء الشرق الأوسط". وبدأ ترامب مستعداً لتمهيد الطريق لإلغاء الاتفاق النووي الذي وقع عام 2015 بين ست قوى دولية وإيران. وأضاف في الأخير: "لا يمكننا السماح لنظام قاتل بالاستمرار في هذه الأنشطة المزعزعة للاستقرار مع استمرارها في بناء صواريخ خطيرة. ولا يمكننا الالتزام باتفاق إذا كان يقدم الغطاء لإقامة برنامج نووي محتمل".²

رابعاً: سيناريوهات سياسة ترامب تجاه إيران.

تمثلت المهمة الرئيسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بغيينا منذ دخول بنود الاتفاق النووي حيز التنفيذ في العام الماضي، في فحص ومراقبة مدى التزام إيران بتطبيق التعهدات المنصوص عليها في اتفاق "خطة العمل المشتركة الشاملة" المبرمة مع مجموعة 1+5 التي تضم أبرز القوى الكبرى. حيث انتقد الرئيس الأمريكي المنتخب بنود الاتفاق النووي الإيراني، ووصفه "بأسوأ صفقة" من بين جميع الصفقات التي أبرمتها الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من ذلك يبدو الرئيس الأمريكي الجديد متردداً حول قرار سحب هذا الاتفاق، لأن هذه الخطوة قد تسبب أزمة، ليس فقط مع إيران ولكن أيضاً مع الأوروبيين وروسيا والصين، التي تمثل أبرز الجهات التي تدعم الحفاظ على هذا الاتفاق.³

وتحت ضغوط من الكونغرس المعادي لإيران، ساهم دونالد ترامب في إضعاف الاتفاق النووي من خلال استخدام السلطة التي يمنحها له منصبه في التصدي لأي عقوبات جديدة يقرها البرلمان ضد إيران. ويبدو أن الأنشطة الإيرانية التي تسعى لزعزعة استقرار الشرق الأوسط قد تدفع العلاقات بين واشنطن وطهران نحو توترات جديدة، قد تهدد مستقبل الاتفاق النووي الإيراني، وهذا ما سيظهر من خلال السيناريوهات التالية:

¹ - محمد أبو سعدة، مرجع سبق ذكره.

* - الدكتاتورية الفاسدة: هي تصنيف للحكومة، حيث تركز الأمة نفسها لإدارة وسطية استبدادية، تتمتع هذه الدكتاتوريات باقتصاد أفضل من حقوقها المدنية وحريةاتها السياسية.

* - الدولة المارقة: هي مصطلح الدعاية المستخدمة في الحرب النفسية. مصطلح "دولة مارقة" يهدف إلى توصيف دولة معادية تشكل تهديداً للسلام العالمي

² - محمد أبو سعدة، مرجع سبق ذكره.

³ - Thomas Gratoski, Trump, » Iran and the future of the deal », globelcounsel, november 2016, P01.

1- السيناريو الأول: السيناريو التشاؤمي

مع وصول الملياردير الجمهوري دونالد ترامب إلى البيت الأبيض بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، بات الاتفاق النووي الإيراني في خطر، وقام ترامب بالإعلان والتصريح مرارا خلال حملته الانتخابية بأنه سيقوم بعمل "تعديلات جذرية" على الاتفاق النووي الإيراني، الذي تم في 2015 بعد سنوات من المفاوضات المستمرة، حيث أن اعتراضه يأتي من النتائج التي حققتها إدارة الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته باراك أوباما في هذا الملف، والتي يرى ترامب مهينة للولايات المتحدة المتحدة وتضعها في موقف ضعيف أمام أحد أكبر أعدائه.¹

عارض ترامب بشدة الاتفاق النووي مع إيران حيث يقول إنه قادر على التفاوض على صفقة أفضل، فبدأ تارة أنه مستعد للتراجع عن الاتفاق، واقترح تارة أخرى أن التراجع عنه استراتيجية سيئة، ويقول إنه سيقوقف البرنامج النووي الإيراني بأي وسيلة ضرورية كما ويؤيد زيادة العقوبات الاقتصادية لأكثر مما كانت عليه قبل الاتفاق.²

وبالتالي حيث يشير الخطاب السياسي للرئيس المنتخب ترامب وتصريحاته القليلة حتى الآن إلى وجود حالة من عدم اليقين الأقرب إلى التشاؤم، بخصوص استمرار مسار الانفتاح على إيران والذي أقر وفق الاتفاق النووي، مثل هذا السيناريو سيرسل رسائل سلبية للجمهورية الإسلامية، وهو ما سينعكس في عودة إيران إلى مربع ما قبل الاتفاق من حيث إخفاء أنشطتها من جهة والتعاون مع وكالة الطاقة النووية من جهة أخرى.³

2- السيناريو الثاني: العودة للعقوبات

من المتوقع أن يتخذ ترامب إجراءات تعزز من نفوذ الولايات المتحدة على إيران، ومن بين هذه الإجراءات:⁴

- الضغط على الاقتصاد الإيراني، وتحديد الجهات الاقتصادية التابعة للحرس الثوري الإيراني، وذلك من خلال الحد من رغبة الشركات الأجنبية في الدخول إلى الأسواق الإيرانية.
- وضع شروط على الشركات الدولية المتعاملة مع الشركات الإيرانية، أن يكون انجاز المعاملات بالدولار الأمريكي فقط.

وعلى الرغم من وجود من يقول إن الاتفاق النووي اتفاق أممي، وأن العقوبات كانت تحت الفصل السابع وأزيلت، وبالتالي من الصعب إعادة العجلة إلى الوراء، ولكن مثل هذا الكلام يمكن أن يكون له تأثير ولكن لن يعيق الإدارة الجديدة في حال عدم امتلاكها لخيارات أخرى.

¹ - منصور أبو كريم، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² - نفس المرجع، ص 11.

³ - محمد أبو سعدة، مرجع سبق ذكره.

⁴ - Thomas Gratoski, Trump, Iran and the future of the deal, globelcouncil, november 2016, p02.

3- السيناريو الثالث: الضربة العسكرية

من الممكن أن يندفع النظام السياسي في إيران إلى إتباع سياسة أكثر عدائية، وربما ستعكس في رفض أي مقترحات أمريكية بخصوص إعادة التفاوض أو حتى إبطاء خطوات تنفيذ الاتفاق، مثل هذا الخيار ربما يدفع إلى تصعيد كلامي وسياسي، الأمر الذي قد يعيد الخيار العسكري المحدود ضد المنشآت النووية الإيرانية إلى دائرة التوقعات، مثل هذا السيناريو ستكون له ارتداداته الإقليمية من قبل إيران لا سيما في ملفات مثل الملفين السوري واليمن¹.

هذا السيناريو مستبعد بسبب أن وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" ترفض التدخل عسكرياً بصورة مباشرة في الشرق الأوسط لعدة اعتبارات، حيث تعتبر إدارة ترامب أن الصراع مع الصين هو الأهم وبدأ بالفعل في بحر الصين الجنوبي.

4- السيناريو الرابع: سيناريو البناء

إلى جانب المخاوف الإيرانية من أن ترامب سيعتمد سياسة خارجية عدوانية تجاه إيران، أشار العديد من المعلقين الإيرانيين إلى الفوائد المحتملة. وأعرب بعضهم عن اعتقادهم بأن الرئيس المنتخب سيركز أساساً على القضايا الداخلية ويحد من المشاركة الأمريكية في الشرق الأوسط (أي تسهيل حصول إيران على الهيمنة الإقليمية)، وادعى أيضاً أن ترامب بصفته رجل أعمال سيكون أكثر تأثراً بالمصالح الاقتصادية والاعتبارات العملية².

وبالتالي عهد ترامب إلى فريق ضمن حملته الانتخابية للعمل على تقييم شامل للاتفاق النووي والمزايا التي تحصل عليها إيران بموجب الاتفاق، وكذلك الالتزامات المطالبة بها من قبل المجتمع الدولي، مثل هذا التقييم سيصبح الآن إحدى أهم المرجعيات لخطواته القادمة نحو إيران، وربما يرى مستشارو ترامب بأنه لا مانع من استمرار الاتفاقية والعمل على تطويرها، وذلك خشية من رد فعل إيراني في المنطقة الإقليمية وضد المصالح الأمريكية³.

بعد استعراض السيناريوهات المستقبلية، يبقى السيناريو الثاني (فرض العقوبات) هو الأقرب للمنطق، وذلك يرجع إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية لا يحددها رئيس الدولة وحده، ولكن هناك مؤسسات مثل الكونجرس ومراكز اتخاذ القرار تؤثر على طبيعة العلاقات الأمريكية بالدول.

لذا فإن خيارات ترامب محدودة بالنسبة لمعالجة العلاقة مع إيران لا سيما الملف النووي الإيراني. وحتى في حال فشل ترامب في أن تكون العقوبات الاقتصادية على إيران أممية فإنه من الممكن أن ينجح في منع الشركات الأمريكية من التعامل مع إيران، بعبارة أخرى يمكن لإدارة ترامب

¹ - محجوب الزوييري، أمريكي - ترامب وسيناريوهات العلاقة مع إيران، نقلاً عن موقع: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/11/15> (يوم 27-08-2017 على الساعة 11:14)

² - razzimnt, Initial Reactions in Iran to the Election of Donald Trump as President of the United States, the moirintelligence and terrorism information center, november 2016, p 4.

³ - raz zimnt, opcit, p05.

الاكتفاء بإجراءات تعقد تنفيذ الاتفاق وتحد من تفاعل قطاع الشركات والأعمال وكذلك النظام المالي الأميركي مع إيران، ومن المتوقع أن يتلقى ترامب مساعدة في هذا المجال من الكونغرس الذي يسجل حضور الأغلبية الجمهورية في مجلسيه وكذلك من إسرائيل وربما من الغاضبين من سياسة إيران في الشرق الأوسط.

خاتمة:

في الأخير وختاماً يمكن القول بأن السياسة الخارجية الأمريكية مازالت في عهد ترامب في طور التشكيل، بسبب عدم وضوح الفريق المساعد للرئيس الأمريكي الجديد بشكل كامل حتى الآن، أو لتناقض في بعض التصريحات والمواقف السياسية للرئيس الجديد، حول العديد من قضايا منطقة الشرق الأوسط خلال فترة الانتخابات الرئاسية الأمريكية، رغم ذلك فإن ما يمكن التأكيد عليه هو أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه منطقة الشرق في ظل حكم الرئيس ترامب لن تكون امتداداً لسياسة جورج بوش الابن عبر القوة الخشنة، أو استمراراً لسياسة بارك أوباما عبر القوة الناعمة، وإنما سوف تكون خليط بين هذا وذلك، خاصة في ظل رغبة الرئيس ترامب في تقليل التدخل العسكري لأمريكا بما يضمن تحقيق المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، عبر بناء علاقات جيدة مع حلفاء أمريكا التقليديين بهدف التصدي لخطر الإرهاب الدولي، والقضاء على قدرات الجماعات الإرهابية، قبل أن تصبح تهديداً وشيكاً للولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم أهمية معرفة ملامح السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة حكم ترامب استعداداً للتعامل معها بالشكل المناسب، إلا أنه يتوجب على العرب والمسلمين أن يكفوا عن المراهنة على الانتخابات الأمريكية ونتائجها، ويعتمدوا على أنفسهم، عبر الاستخدام الأمثل لأوراق السياسية والاقتصادية التي يمتلكونها في التعامل مع سياسة إدارة ترامب، والتي سوف تأخذ طابع الصفقات التجارية، باعتباره رجل أعمال وليس سياسة.

قائمة المراجع

✓ الكتب:

- Claudia Castiglioni and MarieleMerlati, **Iran and the US :the one in million opportunity(in Iran after the deal :thr road ahead)**.first edition,Milano :edizioni e poké,2015
- ✓ التقارير:
- منصور أبو كريم، أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب.مركز رؤية للدراسات والأبحاث، دائرة البحث العلمي والدراسات وحدة تحليل الشأن الدولي،2016.
- مارك كاتز، **مآلات التقارب الأمريكي الإيراني: دروس من الماضي** (مؤلف جماعي: التقارب الإيراني الأمريكي: م ستقل الدور الإيراني). مركز الجزيرة للدراسات، أبريل2014.
- محمد بدري عيد، **التقارب الأمريكي الإيراني وأمن الخليج: التداعيات المحتملة والخيارات المتاحة**. مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر2013.
- دراسات وأبحاث: "تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية (2002-2015) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية". المرصد الاستراتيجي، 12 أوت2015.
- BérangèreRouppert, "**le programme nucléaire iranien**".Luxembourg :rapport du GRIP,2014.
- Daniel Heffion,**how the iran deal will re-shape the balance of power in the midlle east :a look at the soudiarabie and iran**.center for geopolitics security in realism studies.12th august 2015.
- g.balachandran and S.Samuel.C.Rajiv"**Iran nuclear deal :the fine print**".rapport of institute for defence studies and analyses(IDSA).New Delhi,December09,2013.
- IdirQuahes and Ben smith, **the deal with Iran**.international affairs and defence section,december13,2013.
- razzimmt,**Initial Reactions in Iran to the Election of Donald Trumpas President of the UnitedStates**,themoirintelligence and terrorism information center,november 2016.
- RomeanMuzalevsky,**from ties to strategic engagement U.S-Iranian relationship in 2030**.carlisle :strategic studies institute and U.S army war college press,May2015.
- Thomas Gratoski,Trump, » **Iran and the future of the deal** »,globelcounsel,november 2016.

✓ مجلات:

- غازي دحمان، "متغيرات السياسة الدولية في شرق أوسط جديد"، **مجلة شؤون عربية**.العدد156،شتاء2003،ص18.
- يسري أبو شادي، "الاتفاق النووي الأخير بين إيران ومجموعة 1+5:قراءة تحليلية للإيجابيات والسلبيات لكل طرف"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**.العدد62،جانفي-مارس 2014،ص100.
- Abdullah Yegin," the U.S –Iran rapprochement,real or dream ?".**Analysis**,N08,August2014,p14
- Jakub Gajda,"prospects for the development of U.S Iran relations".**Pakaski policy paper**,07,2016.

✓ المذكرات:

- ✓ Alescane Said, **Iran and the United States relations in the contest of the nuclear deal**. Master's thesis institute of political studies, faculty of social science, charles university in prague, July 2016, p43

✓ الإنترنت:

- محمد أبو سعدة، سيناريوهات سياسة ترامب تجاه إيران. نقلا عن:
<http://mugtama.com/hot-files/item/49306-2017-02-02-10-55-24.html> على الساعة 14:35 يوم
2017/08/22.

- محجوب الزوييري، أميركا ترامب وسيناريوهات العلاقة مع إيران، نقلا عن
موقع: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/11/15> (يوم 2017-08-27 على
الساعة 11:14)

هاني

- سليمان، التقارب الأمريكي الإيراني وتأثيره على القضية الروسية. المركز العربي للبحوث والدراسات، نقلا عن

[www](http://www.acrseg.org/2362)

يوم 2016/01/12 على الساعة 10:19. www.acrseg.org/2362.

سيناريوهات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل إدارة دونالد ترامب - الثابت والمتغير.

**الاستاذة: أميرة برحاييل بودوده
باحثة دكتوراة تخصص دراسات امنية واستراتيجية.
جامعة قسطنطينة (3).
جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية**

الملخص:

تهدف الورقة البحثية الراهنة لدراسة مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل فترة حكم الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب، فالواضح أن توجهات ترامب تعد الحدث الأبرز في معالجة السياسة الدولية ومحل اهتمام الباحثين على المستوى الإقليمي والدولي، ومرد ذلك طبيعة خطابات الرئيس الأمريكي خلال حملته الانتخابية وفي مستوى آخر المواقف التي تبناها فور تعيينه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية وذلك اتجاه مجموعة من القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط، مثل الاتفاق النووي الدولي مع إيران، والصراع الإسرائيلي / الفلسطيني، والحروب في سوريا والعراق، ومحاربة المسلحين (داعش).

وتركيزنا على فهم وتمحيص مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط من خلال تحليل بعض السيناريوهات المحتملة على غرار افتراضية قيام هجوم موسع ضد الدولة الإسلامية يمكن أن يكون له الأسبقية على كل شيء آخر، وإعادة فتح الملف النووي الإيراني للنقاش، وطموحات روسيا الإقليمية يمكن أن تذهب دون هوادة، يمكن أن تتراجع مكانة الدول الخليجية في الأجندة الأمريكية وبالأخص العلاقات الأمريكية السعودية، وقد تتلاشى آمال السلام الإسرائيلي-الفلسطيني بالفعل.

Scenarios of US Foreign Policy towards the Middle East under Donald Trump Presidency-The Stability and Change

Abstract

The paper aims to study the future of US foreign policy in the Middle East under the reign of US President-elect Donald Trump. It is clear that Trump's approach is the most important event in the treatment of international politics and the focus of research on the regional and international level. And at the level of the last positions he adopted as soon as he was appointed as President of the United States of America, towards a range of issues related to the Middle East, such as the international nuclear agreement with Iran, the Israeli / Palestinian conflict, O Iraq, and fight the militants (ISIS).

And our focus on understanding and scrutinizing the future of US foreign policy towards the Middle East by analyzing some of the possible scenarios, such as the assumption that an extended attack against the Islamic state could take precedence over everything else, reopen the Iranian nuclear file for debate, and Russia's regional ambitions could go unchecked; The position of the Gulf states on the US agenda, especially American-Saudi relations, can be reduced, and Already fading hopes for Israeli-Palestinian peace could dim even more.

مقدمة:

تعد منطقة الشرق الأوسط أحد أهم الأمثلة الجيوسياسية التي تأثرت بتحولات البيئة الخارجية لفترة ما بعد الحرب الباردة، فما يميز منطقة الشرق الأوسط من أهمية جيواستراتيجية يظهر بالمقابل المنطقة على أنها أحد دعائم التوترات الأمنية الشائكة في المرحلة الراهنة نتيجة لطبيعة التحديات الأمنية المختلفة التي تشهدها المنطقة على غرار الحرب السورية واليمينة وانتشار ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية، بالإضافة الى التنافس الدولي والتحالفات الاقليمية والدولية في المنطقة.

وقد مثلت منطقة الشرق الأوسط أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية سواء في فترة حكم أوباما أو في المرحلة الراهنة لحكم دونالد ترامب، و بخلاف كل المصالح الاستراتيجية الثابتة للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، كأمن إسرائيل أو النفط أو التحالفات السياسية والعسكرية، بات التوجه الأمريكي إزاء هذه الصراعات بحاجة لتحديث مستمر وإعادة قراءة وفقا لتغيرات الرؤية لدى الإدارة الأمريكية من ناحية والتطورات الميدانية للصراعات على أرض الواقع من ناحية أخرى، ولكن تظل الأزمة الحقيقية في محاولة استشراف الموقف الأمريكي من مناطق الصراع بالشرق الأوسط في ظل إدارة ترامب مرتبطة بطبيعة التحولات الأمنية المستمرة التي تعرفها المنطقة، وفي مستوى أخرى طبيعة التوجهات التي يتبناها الرئيس الأمريكي الحالي والتي تبدو في مضمونها أنها أكثر عدوانية و أكثر ازدواجية مقارنة بسياسة الرئيس السابق باراك أوباما، ذلك ما يفضي بالضرورة الى صعوبة المصادر التي من الممكن الاعتماد عليها للوصول إلى تقييم موضوعي واستنتاجات تبنى على اسس منطقية لاستشراف مستقبل الظاهرة محل الدراسة.

ولأن المستقبل هو البعد الوحيد الذي يفتح المجال أمام الإرادة الإنسانية للتدخل ومعالجة بعض الإشكاليات المطروحة سواء في الماضي أو نعاني منها في الزمن الحاضر، فإن علينا أن نعرف ما هي المسارات المحتملة التي ستتخذها السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه قضايا الشرق الأوسط في ظل إدارة دونالد ترامب؟ فإذا تعرفنا على كل المسارات المحتملة يصبح من الضروري علينا أن نعمل على دفع الأمور باتجاه المسار الذي يحقق لنا أكبر قدر من المكاسب وأقل قدر من الخسائر. وسنعمل على تطبيق تقنية السيناريوهات على دراستنا لمستقبل السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه قضايا الشرق الأوسط من منطلق حدود التغير والاستمرار في ادارة دونالد ترامب من خلال الخطة التالية:

مقدمة

أولاً: مدخل للدراسات المستقبلية.

ثانياً: سيناريو التحول في مضامين السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط.

1- الملف النووي الإيراني.

2- التحول في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية: من العلاقات الأمريكية-الخليجية إلى العلاقات الأمريكية-المصرية.

ثالثا: سيناريو استمرار وثبات توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

3- السياسة الخارجية الأمريكية والحفاظ على اتفاقية لوزان النووية ما بين مجموعة (1+5) وإيران.

4- ثبات المصالح والأهداف في العلاقات الأمريكية -السعودية.

رابعا: سيناريو محدودية السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط.

5- السياسة الخارجية الأمريكية والتنافس الروسي في الشرق الأوسط.

6- نحو صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط.

7- السياسة الخارجية الأمريكية والتوجه نحو إفريقيا.

الخاتمة.

أولاً: مدخل للدراسات المستقبلية:

يمكن تعريف علم الدراسات المستقبلية بأنه "العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره"¹، كما أن الدراسات المستقبلية تعني محاولة استشراف الصور المختلفة للمستقبل وفقاً للفروض المختلفة فيما يتعلق بالمعرفة والواقع وجذوره التاريخية والإمكانات المتاحة وأساليب استخدامها المتباينة والأهداف المعلنة بشأنها، على اعتبار أن استشراف المستقبل هو اجتهاد علمي منظم، يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة والتي تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع مجتمع ما أو مجموعة من المجتمعات عبر فترة زمنية محددة غالباً ما تمتد لأكثر من عشرين سنة.

وتستند الجمعية الدولية للدراسات المستقبلية في تعريفها للدراسات المستقبلية أن الدراسة العلمية للمستقبل هي مجال معرفي أوسع من العلم يستند إلى أربعة عناصر رئيسية هي²:

- أنها الدراسات التي تركز على استخدام الطرق العلمية في دراسة الظواهر الخفي.
- أنها أوسع من حدود العلم، فهي تتضمن المساهمات الفلسفية والفنية جنباً إلى جنب مع الجهود العلمية.
- أنها تتعامل مع مجموعة واسعة من البدائل والخيارات الممكنة، وليس مع إسقاط مفردة محددة على المستقبل.

يستعين الخبراء في دراسة علم المستقبل بالعديد من التقنيات المستقبلية لترشيد عملية التخطيط بدءاً من تحديد المشكلة إلى غاية مرحلة التنفيذ والتقييم مثل (تقنية السيناريوهات، تقنية دلفي، تقنية التنبؤ، تقنية المحاكاة، تقنية نظرية المباراة، بحوث العمليات، نظم المعلومات).

إلا أننا سنقتصر في تحليلنا لمستقبل السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط والأخص في المرحلة الراهنة من حكم "دونالد ترامب" على تقنية السيناريوهات على اعتبار أنها الأقرب إلينا لدراسة الظواهر الاجتماعية وتحليلها، على اعتبار أن هذه التقنية من الأدوات المنهجية الأكثر استعمالاً في الدراسات المستقبلية، وكغيرها من الأدوات المنهجية، فإن هذه التقنية لا تحدد بدقة متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل، ولكنها تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر الاجتماعية والمتغيرات المتحركة في كل مسار من هذه المسارات³، أما من حيث أنواع وأصناف السيناريوهات، فتجمع أبرز مدارس الدراسات المستقبلية على تقسيمها إلى ثلاثة أنواع

¹ وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص 13.

² محمد إبراهيم منصور، الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطئتها عربياً، المستقبل العربي، العدد 416، 2013، ص 37.

³ محمود عبد الفضيل، الجهود العربي في مجال استشراف المستقبل، عالم الفكر، المجلد 18، العدد 4، 1988، ص 1012.

"السيناريو الاتجاهي أو الخطي (يدل على استمرار الظاهرة)، السيناريو الإصلاحي (التقاولي)، والسيناريو التحولي الراديكالي (التشاؤمي).

وسنعمل على تطبيق تقنية السيناريوهات في دراستنا لمستقبل السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط ، من خلال اسقاط السيناريوهات الثلاثة و ذلك بالتركيز على بعض القضايا الرئيسية التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط والتي مثلت أولويات السياسة الخارجية الأمريكية سواء في المرحلة الراهنة أو في فترات حكم باراك أوباما وما سبقه ، وتتمثل هذه القضايا في الملف النووي الإيراني و العلاقات الأمريكية الخليجية و القضية الفلسطينية و أمن إسرائيل، و في مستوى آخر الأزمة السورية و انتشار ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا.

بيد أن تركيزنا على هذه القضايا لا يعني أن توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط تقتصر على ذلك، فلا يمكننا اغفال الاهتمام الأمريكي بالدور التركي المتصاعد في منطقة الشرق الأوسط وأهمية بناء تحالفات أمريكية -تركية لمواجهة التدخل الروسي في المنطقة، و كذلك الأزمة اليمنية وتداعيتها الأمنية على المنطقة وغيرها من القضايا، إلا أن تحليلنا سيقصر على أهم الملفات الأمنية المطروحة في المرحلة الراهنة والتي تمثل أولويات البيت الأبيض ، كما مثلت أهم نقاط البرنامج الانتخابي للرئيس دونالد ترامب مقارنة بمنافسته في الانتخابات "هيلاري كلينتون" ، وعلى أساس ذلك ستبنى فرضياتنا على ثلاث احتمالات رئيسية كما تم توضيحها في بداية دراستنا وتتمثل في :

1- **السيناريو التحولي (التشاؤمي)**، والمتمثل في تحول توجهات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه قضايا الشرق الأوسط وفي مقدمتها رفض اتفاقيات (1+5)¹، وإيران حول الملف النووي الإيراني، وبناء تحالفات جديدة تأتي في مقدمتها العلاقات الأمريكية المصرية والمقاطعة الخليجية وتعدد القضية الفلسطينية.

2- **السيناريو الخطي (الاستمراري)** والذي يعني بقاء واستمرار السياسة الخارجية الأمريكية كما سبقتها اتجاه القضايا الرئيسية في الشرق الأوسط على غرار التعاون الأمريكي السعودي واستمرار الاتفاق حول الملف النووي الإيراني ومحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، على اعتبار أن هذه القضايا تمثل أساسيات السياسة الخارجية الأمريكية ولا تتحول بتحول الشخصيات الحاكمة.

3- **السيناريو الإصلاحي**: والمتمثل في محدودية دور السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط والتوجه إلى مناطق استراتيجية أخرى على غرار منطقة جنوب شرق آسيا خاصة في ظل الصعود

¹ اتفاق لوزان النووي هو اتفاق توصلت إليه إيران والدول الكبرى (الصين وروسيا وأمريكا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا) يوم 2 أبريل/نيسان 2015 في مدينة لوزان السويسرية إلى اتفاق إطار لحل ملف البرنامج النووي الإيراني، ويهدف الاتفاق إلى كبح تقدم البرنامج النووي الإيراني لمدة عشر سنوات -على الأقل- بتعليق أكثر من ثلثي قدرات التخصيب الإيرانية مقابل رفع العقوبات الغربية على طهران، بعد 12 عاما من التهديدات بين الطرفين، و للاطلاع على فحوى الاتفاقية وأهم البنود التي جاءت بها يمكن زيارة موقع الجزيرة على : <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/4/6> /اتفاق-لوزان

الصيني وكذلك التوجه لبعض الدول الإفريقية خاصة بعد عودة روسيا من جديد إلى الشرق الأوسط، وذلك في ظل التنافس الدولي والاقليمي على منطقة الشرق الأوسط. ولكن تظل الأزمة الحقيقية في محاولة استشراف الموقف الأمريكي من مناطق الصراع بالشرق الأوسط في ظل إدارة ترامب هي المصادر التي من الممكن الاعتماد عليها للوصول إلى تقييم موضوعي واستنتاجات تُبنى على أسس منطقية لاستشراف مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة.

ثانياً: سيناريو التحول في مضامين السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط.

يتم الاعتماد في إطار هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة محل الدراسة والمتمثلة أساساً في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل إدارة "دونالد ترامب"، وهي المتغيرات التي تحدثت تمزقاً أو قطيعة مع المسارات والاتجاهات السابقة التي عرفتتها المنطقة في الفترة السابقة لإدارة "باراك أوباما"، ويقوم هذا السيناريو على التطورات والقفزات الفجائية التي قد تطرأ على بيئة الظاهرة، وفي هذه الحالة تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات قليلة الاحتمال، لكنها عندما تحدث فإنها تغير المسار العام للظاهرة تغيراً جذرياً.

يعتبر هذا السيناريو الأكثر تشاؤماً حول مستقبل توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط على غرار الملف النووي الإيراني وهو الأقرب احتمالاً للوقوع، حيث يستشرف عدم بقاء فرضية المفاوضات الأمريكية الإيرانية على الملف النووي الإيراني سارية كما تم الاتفاق عليها مسبقاً، بالإضافة إلى دعم الرئيس الحالي لإسرائيل وعدم الاعتراف بالقضية الفلسطينية، وفي مستوى آخر ترتيب الأولويات والمصالح وبعض دول الخليج العربي وفي مقدمتها السعودية التي قد لا تكون الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة الراهنة، إذ تكون الفرضية الأساسية في هذا السيناريو قائمة على :

إذا ما تم رفض المفاوضات الدولية حول الملف النووي الإيراني وأصبحت العلاقات الأمريكية - الخليجية غير قادرة على خدمة المصالح الحيوية و الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى رفض القضية الفلسطينية ودعم إسرائيل من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى بداية ترسيم معالم جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط بما يخلق حالة من الفوضى في المنطقة.

ويستند هذا السيناريو على التطور غير الايجابي للتوجهات الأمريكية حول العديد من القضايا في الشرق الأوسط خاصة في المرحلة الراهنة، إذ بعد الفوز المفاجئ والملفت للمرشح الجمهوري دونالد ترامب، تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ومعها المجتمع الدولي مرحلة من التوقعات والتحليلات حول مستقبل السياسة الداخلية للرئيس المنتخب وكذلك السياسة الخارجية.

وتسعى هذه التحليلات والدراسات إلى فهم ما إذا كانت الولايات المتحدة ستتقاد في سياساتها إلى مقولات الرئيس الأمريكي ترامب خلال الحملة الانتخابية أم ستتغلب فيها العقيدة الأمريكية المعروفة منذ القدم والمعروفة بثلاثية "الثروة والدين والقوة"، فلا يأخذ بعين الاعتبار دور الشخصيات الحاكمة بقدر ما يكون لمتغير المصلحة دورا أساسيا لهذه السياسات.

وعلى عكس بعض المتفائلين (وهم قلة) بمستقبل الشرق الأوسط في ظل حكم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، يذهب هذا السيناريو لنفي صحة هذه الفرضية من خلال مجموعة من المتغيرات والتي ستكون قادرة على اثبات مبدئيا تحول السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة وفقا لبعض المؤشرات والمتمثلة في:

1- الملف النووي الإيراني:

عرف البرنامج النووي الإيراني منذ نشأته تطورات عديدة ، تعود بدايتها إلى منتصف ستينات القرن الماضي حيث كانت لإيران علاقة جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الشاه " محمد رضا بهلوي"، وبدأ البرنامج يتطور سواء في عهد الشاه أو بعد الإطاحة به ومجيء النظام الجمهوري الإسلامي سنة 1979، وكانت بداية الملف النووي الإيراني بعد التعاون الأمريكي الإيراني في منتصف خمسينيات القرن العشرين ، إذ وقعت إيران سنة 1957 مع الولايات المتحدة على اتفاقية للتعاون النووي، حصلت إيران بموجبها على مساعدات نووية فنية من الولايات المتحدة و على كمية من اليورانيوم المخصب¹.

وتطور البرنامج النووي الإيراني الى غاية سنة 2002 أين بدأ الجدل حول برنامجها النووي يتصاعد، خاصة بعد الكشف عن منشأتين نوويتين سريتين في نطنز وأراك وسط البلاد، بعدها قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبعض الدول الغربية بقطع العلاقات التعاونية مع إيران في المجال النووي وفرضت عليها حضرا شاملا في كافة مجالات لتسلح، بعدها وافقت طهران إثر ذلك على أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمليات تفتيش لمواقعها النووية.

عثر عقب ذلك مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية على آثار ليورانيوم مخصب، ومنحوا إيران مهلة تنتهي في سبتمبر عام 2003، وعلى اثر ذلك تعهدت إيران في أكتوبر عام 2003 بتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم خلال زيارة غير مسبوقه قام بها وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبريطانيا إلى طهران، وتم توقيع اتفاق بالخصوص في نوفمبر عام 2004.

بيد أن العمل النووي الإيراني لم يتوقف بشكل تام وكامل كما تنص عليه الاتفاقيات المشتركة، فقد استأنفت إيران انشطتها النووية في منشأة أصفهان في أغسطس من عام 2005 بقيادة رئيسها الجديد

¹ أيركان نجاه، الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوربية وسياسة المواجهة الأمريكية، مجلة المفكر، العدد الثاني عشر، ص 289.

آنذاك محمود أحمدي نجاد، ما دفع الأوروبيين إلى مقاطعة المفاوضات ورفض التعاون من جديد مع إيران بعد اخلائها بالاتفاقية، ويمكن تلخيص برنامج إيران النووي وتطوره في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): التطور التاريخي للبرنامج النووي الإيراني



المصدر: قناة RT arabic الفضائية على الموقع: <https://arabic.rt.com/news/779051>

يظهر بداية من سنة 2006 تحول التعامل الدولي مع الملف النووي الإيراني، وقام مجلس الأمن في ديسمبر من نفس السنة، بعد أن تم تقديم الملف من قبل الدول الخمس الكبرى في يناير/ جانفي عام 2006 بفرض أولى عقوباته ضد إيران، وتم تشديدها لاحقا بانتظام، إضافة إلى فرض عقوبات أحادية ضد طهران من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وتعود المخاوف الأمريكية من امتلاك إيران للسلاح النووي يشكل خطرا على الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية والممثل في "إسرائيل"¹، إذ يتضح أن جوهر الخلاف بين الطرفين نابع من عداوة إيران لإسرائيل والعكس صحيح واتهامها بدعم لحركات الإرهابية الدولية، و إلا ما يفسر الدعم السابق للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للبرنامج النووي الإيراني أثناء حكم الشاه!، لكن ذلك لم يمنع إيران من مواصلة برنامجها النووي رغم الضغوطات الدولية و وردت فيما بعد متحدية بالإعلان عن نجاحها في تخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5% ورفضت فيما بعد دعوات السداسية الدولية المطالبة بوقف عمليات التخصيب وتقوم زيادة على ذلك بتدشين مصنع للمياه الثقيلة في أراك، لتبقى المفاوضات بين الأخذ والرد ما بين مجموعة الخمس و إيران إلى غاية سنة 2013.

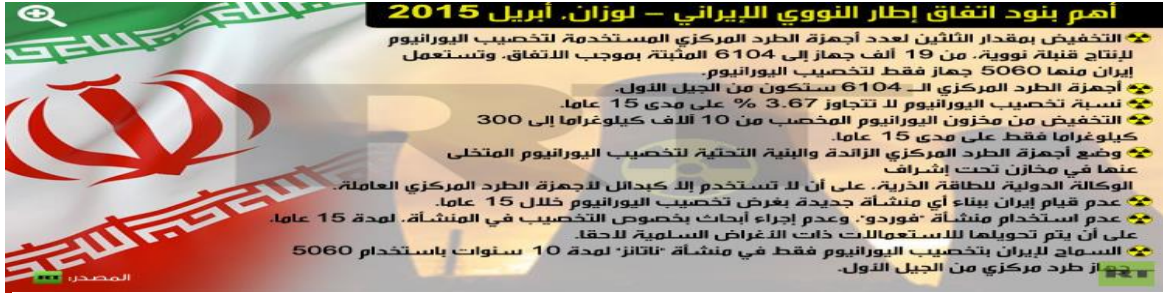
فقد افضت مفاوضات جرت بجنيف في عام 2013م الى اتفاق لمدة 6 أشهر يحد من أنشطة إيران النووية، وتواصلت المفاوضات ما بين مجموعة (1+5) وإيران إلى غاية سنة 2015 أين مثلت اتفاقية لوزان المرحلة الأخيرة من المفاوضات بين القوى الكبرى وإيران، توصلت بموجبه الدول الست الكبرى وإيران إلى اتفاق إطار بشأن الملف النووي بعد مفاوضات في مدينة لوزان السويسرية،

¹ قاسم محمد عبد، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ عام 2001، مقال منشور على موقع:

<https://iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=94806>

ستخفض بموجبه طهران من قدرتها على تخصيب اليورانيوم مقابل رفع العقوبات تدريجيا ويمكن ابراز أهم نقاط اتفاقية لوزان النووية في النقاط التالية:

الشكل رقم (02): أهم بنود اتفاقية لوزان النووية



المصدر: قناة RT arabic الفضائية على الموقع: <https://arabic.rt.com/news/779051>

ويظهر من خلال النقاط الرئيسية في اتفاقية لوزان النووية بين مجموعة (1+5) و إيران لسنة 2015، أنه يقيد أنشطة إيران النووية التي ستسخر للاستعمالات المتعلقة بالأغراض السلمية فقط، وهو الاتفاق الذي وصف بالتاريخي ويمهد الطريق للتوصل إلى اتفاق نهائي حول الملف النووي، ذلك ما كان يعول عليه كثيرا من قبل الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما الذي كانت سياسته الخارجية والشرق أوسطية واضحة، منذ وصوله إلى البيت الأبيض عام 2009، في تفضيل الخيار الدبلوماسي على العسكري لحل أزمة الملف النووي مع طهران، والاتفاق النووي أريد له أن يكون فرصة لتجنب نزاع مسلح بين الولايات المتحدة وحلفائها وبين إيران، بيد أن ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة دونالد ترامب لا تتظر للملف النووي الإيراني على أنه مكسب بقدر ما يراه الرئيس الأمريكي الحالي "بالاتفاق الفاشل" على حسب قوله، وذلك ما يعزز فرضيات السيناريو المتشائم حول مصير السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الملف النووي الإيراني.

إذ يتلخص موقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من الاتفاق النووي الإيراني سواء منذ حملته الانتخابية أو بعد فوزه في الرئاسة الأمريكية بعد تصريحاته حول الملف الاتفاقية النووية بقوله: "أغبي صفقة على الإطلاق"، ويرجح ترامب قدرة إيران لبناء القنبلة، ومع هذا الاتفاق تحولت إيران من دولة على وشك الانهيار إلى "قوة كبيرة"، كما يؤكد على أن هذه الاتفاقية ساهمت في أن تتخلى الولايات المتحدة عن كل شيء، دون أن تحصل على شيء في المقابل.

لكن ما يمكن تحليله من الموقف الأمريكي الجديد حول الملف النووي والذي يعبر عنه الرئيس دونالد ترامب أنه لم يحدد بشكل واضح البنود التي يرى فيها خلا للمصالح الأمريكية أو حتى تشكل نقاط قوة للطرف الإيراني، وأين هو مكنم القصور في الاتفاق، كما أنه تجاهل البنود الجزائية التي ينص عليها الاتفاق، وتحدث مستشارو ترامب عن ضرورة "مواجهة انتهاكات إيران المستمرة لخطة العمل المشترك الشاملة" (JCOPA)¹، لكنهم لم يحددوا هذه المخروقات والانتهاكات، وبالتالي يظهر لنا الطرح أن الرئيس

¹ فاطمة الصمادي، ماذا لو دخل الاتفاق النووي الإيراني في أزمة، مركز الجزيرة للدراسات، 2016، ص02.

الأمريكي يتبنى سياسات عدائية لإيران حتى قبل الفوز بمقعد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية و أن أحد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد تقلده مناصب الحكم ستكون متجهة نحو الملف النووي الإيراني.

وترجح فرضيات هذا السيناريو تحول السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الملف النووي الإيراني ما إذا عاد ترامب إلى مواقفه خلال الحملة الانتخابية، وتعامل مع الاتفاق النووي على غرار تعامله مع اتفاق باريس حول المناخ، الذي أعلن انسحاب الولايات المتحدة منه، وانقلابه على سياسة الانفتاح مع كوبا، فإن من شأن انسحاب ترامب من الاتفاق النووي أن يشكل ضربة للدبلوماسية الأمريكية في عهد الرئيس السابق باريك أوباما، ونكسة للجهود الدولية الهادفة إلى الاستفادة من آفاق التعاون مع إيران.

يشير الخطاب السياسي للرئيس المنتخب ترامب وتصريحاته القليلة حتى الآن إلى وجود حالة من عدم اليقين الأقرب إلى التشاؤم بخصوص استمرار مسار الانفتاح على إيران والذي أقر وفق الاتفاق النووي، ومثل هذا السيناريو سيرسل رسائل سلبية للجمهورية الإسلامية، وهو ما سينعكس في عودة إيران إلى مربع ما قبل الاتفاق من حيث إخفاء أنشطتها من جهة والتعاون مع وكالة الطاقة النووية من جهة أخرى¹.

بيد أن ما يجعل احتمالية عدم تحقق فرضيات السيناريو التشاؤمي حول توجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الملف النووي الإيراني، التعامل الحذر من قبل إيران وإقرار صناع القرار في الدولة بأنهم غير معنيين بنتائج الانتخابات الأمريكية، وأنهم مستعدون للتعامل مع أي أحد، إلا أن إيران لم تخف قلقها من التهديدات التي قطعها ترامب في حملته الانتخابية والمتعلقة بإلغاء الاتفاق النووي، وذلك من خلال الردود الرسمية الإيرانية تجاه وصول ترامب للرئاسة، وأهمها:

في خطاب ألقاه المرشد الأعلى على خامنئي يوم 16 نوفمبر 2016، ذكر أنه لا يهم إيران من سيكون الرئيس القادم للولايات المتحدة، وأكد خامنئي أنه منذ قيام الثورة الإسلامية فإن كل من الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري أظهر العداء تجاه الشعب الإيراني، وفي مستوى آخر من عدم تبني فرضيات هذا السيناريو نجد أن الاتفاق النووي لا يزال يحظى بمؤيدين في واشنطن، وهناك من يشدد على أن هذا الاتفاق أتاح "إزالة تهديد وجودي للولايات المتحدة وحلفائها" في المنطقة.

ويأتي تأكيد الافتراض القائم على تحول السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط في ظل إدارة دونالد ترامب على متغير آخر غير الملف النووي الإيراني والمتمثل في تحول أولويات ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية والدول الخليجية وفي مقدمتها العلاقات الأمريكية - السعودية، ومن هذا المنطلق يمكن إعادة تبني فرضيات السيناريو التحولي (التشاؤمي)

¹ محمد أبو سعدة، سيناريوهات سياسة ترامب تجاه إيران، المعهد المصري للدراسات، سلسلة تقديرات سياسية، 2017، ص 04.

2- التحول في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية: من العلاقات الأمريكية-الخليجية إلى العلاقات الأمريكية-المصرية:

يعود تاريخ العلاقات السعودية - الأمريكية إلى عام 1933، حين تم التوقيع على اتفاقية تمنح الشركات الأمريكية حق التنقيب على النفط و حصلت شركة نفط "ستاندر كاليفورنيا" الأمريكية على امتياز لمدة ستين عاما يشمل مساحة شاسعة من الأرض في القسم الشرقي من المملكة، وأسست للقيام بهذه المهمة شركة "ستاندر العربية الكاليفورنية"، وانضمت إليها شركة تكساس 1934 فتغير اسم الشركة وأصبح "شركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو)¹، وخلال الحرب العالمية الثانية زادت وتيرة التعاون بين الدولتين، أمام إدراك الولايات المتحدة لأهمية المملكة، بعد عقود من التجاهل السياسي الأمريكي، فلم يكن لها تمثيل دبلوماسي ولا دوائر قنصلية في البلاد وقد ظلت شركات النفط الأمريكية سبعة أعوام تقوم بعمليات واسعة النطاق في القسم الشرقي من الجزيرة العربية دون أن تتمتع بحماية حكومتها الرسمية.

وقد تميزت العلاقة السعودية الأمريكية منذ ذلك الحين بانسيابها وكان اللقاء الأول الذي دشّن العلاقات بين البلدين، وجمع بين الرئيس الأمريكي (روزفلت) والملك المؤسس (عبد العزيز)، عام 1945، على متن المدمرة الأمريكية (كوينسي) بالبحيرات المرة قرب مدينة السويس، ومنذ ذلك الحين لم تتعرض العلاقات السعودية الأمريكية لقطيعة أو توتر إلا في عهد الملك فيصل عام 1973، حينما قطع تصدير النفط إلى أمريكا على خلفية دعمها لإسرائيل، وقد اغتيل بعدها بعامين (1975)، وتولى بعده الملك خالد، الذي أعاد العلاقات إلى طبيعتها، فبينما تمنح السعودية البعد الأمني والسياسي والعسكري الأولوية في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وتتنظر إلى كونها علاقات خاصة، تقوم على مصالح الأمن المشتركة والعداء المشترك لقوى التغيير الثوري في المنطقة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترى مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية بالدرجة الأولى، ولا شك أن هناك مصالح مشتركة بين كل من واشنطن والرياض تقوم على عنصر التفاهم المتبادل، فبينما تحتاج الأولى إلى النفط السعودي وتهتم بالتعاون السعودي في إطار الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة²، فإن الثانية بدورها تحتاج إلى التعاون الأمريكي في مجال التكنولوجيا والأسلحة وإيجاد حل لمسألة الصراع العربي الإسرائيلي و بشكل عام فإن هذه المصالح المشتركة قد انعكست على طبيعة العلاقات بين الدولتين في التعاون بينهما في المجالات الاقتصادية والأمنية.

واستمرت العلاقات بين الدولتين على هذا الأساس فيما ظلت القضية الفلسطينية وإسرائيل موضع خلاف مركز بين الطرفين، إلى غاية هجمات 11 سبتمبر 2001 التي يعتقد أنها أحد الأسباب

¹ عصام عبد الشافي، السياسة السعودية والقضايا الإقليمية: نشأة وتأسيس العلاقات الأمريكية-السعودية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، دراسات سياسية، 2016، ص 06.

² وليد حمدي الأعظمي، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة (1965-1991)، العراق، دار الحكمة، 1992، ص 168.

المسؤولة عن تصدع العلاقات بين البلدين، فقد باتت مسألة الحرب على الإرهاب و تحقيق الأمن العائق أمام استمرار العلاقات الأمريكية -السعودية بشكل مستقر وهنا تبدو أن المصلحة متبادلة بين الطرفين، فتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتأمين منطقة الخليج وبقية حدود المملكة من أي خطر دولي ضدها، بالإضافة إلى الوقوف جانب المملكة في المحافل الدولية وفي مستوى آخر منع إيران من امتلاك الرؤوس النووية وتصنيعها على اعتبار أنها تشكل تهديد للأمن السعودي وبقية دول الخليج العربي.

بيد أن بوصول باراك أوباما للحكم في فترة سابقة من رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد هذه المهام من أولويات التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية، بل على العكس قامت اتفاقيات ومفاوضات سلام حول الملف النووي الإيراني و إطالة الحرب في الجوار الخليجي على غرار الحرب السورية و الأزمة اليمنية و انتشار ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق ، و من جانبها تعددت الخيارات لدى الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب، واعتقدت إدارة أوباما فيما سبق أن الطائرات من دون طيار (Drones) أسهل وأفضل طريقة لاستهداف عناصر القاعدة، كما اعتقدت أيضا أن دور السعودية في هذا الملف أصبح هامشيا، لكن يجب الحفاظ عليه، وقد حذر مسؤولون أمريكيون، ومراكز أبحاث، وصحف كبرى، من أن القطيعة مع المملكة على خلفية قانون (جاستا*) ستعرض ملف مكافحة الإرهاب والمصالح الأمريكية في المنطقة للخطر.

هذا الطرح يذهب للتأكيد على فرضية تراجع الاهمية الاستراتيجية للمملكة السعودية في الأجندة الأمريكية وجعلها قابلة للتأكيد خاصة بعد الإدلاء بعدد من التصريحات العدائية من قبل الرئيس الحالي دونالد ترامب حول السعودية أثناء حملته الانتخابية ، و قد تمحورت الغالبية العظمى من هذه التصريحات حول فكرة الاستفادة المالية القصوى من موارد السعودية، وربط التحالف السياسي والعسكري بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بحجم المكاسب الاقتصادية والمادية المباشرة العائدة علي الولايات المتحدة لا أن يتم ربطها بأولويات تخدم بالمقابل المملكة السعودية ، وفي مستوى آخر نجد أن التقارب الأمريكي - الإيراني، وإقرار الكونجرس لقانون (جاستا)، ليس إلا دليلاً على تراجع مستوى علاقات أمريكا مع السعودية، وهذا يعني بالضرورة شعور الأمريكيين أن الحاجة إلى السعودية لم تعد ذات أهمية، هذا من حيث الطاقة (النفط).

كما تعتبر عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية حافزا آخر على توتر العلاقات الأمريكية السعودية، فقد أعرب ترامب في عدة مناسبات عن رغبته في استئناف المفاوضات العالقة، لعل آخرها خلال المؤتمر الصحفي المشترك الأخير، الذي عقده مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في

البيت الأبيض¹، في المقابل، إن ضغط الولايات المتحدة على الفلسطينيين دون مطالبة الإسرائيليين بتقديم بعض التنازلات من شأنه أن يضر بالعلاقات الأمريكية السعودية .

فقد انتقل ترامب مباشرة إلى تبني مواقف اليمين الإسرائيلي المتطرف، وثبت في مواقفه وتصريحاته وتصريحاته الداعمة لإسرائيل وتوسعها الاستيطاني، وحتى بعد انتخابه رئيساً، فقد أكد أنه ملتزم بوعده نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، كما خالف التقاليد الأمريكية المتعارف عليها، وذلك عندما قام في كانون الأول/ ديسمبر 2016 بإدانة قرار إدارة الرئيس السابق باراك أوباما بالامتناع عن نقض قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2334 الذي دان التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية، واعتبر الأراضي المحتلة بعد الرابع من حزيران/ يوليو 1967 أرض محتلة، وكل المستوطنات التي بنيت فيها غير شرعية، وللتأكيد على أنه ملتزم بوعده نحو إسرائيل، تحدث ترامب هاتفياً مع نتنياهو بعد يومين من تنصيبه رئيساً، فأكد التزامه بعلاقات وثيقة مع إسرائيل "والتزامه غير المسبوق بأمنها"².

والطرح البديل لتوثيق العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية قد يمر من خلال الجمهورية المصرية، إذ يشكل انتخاب دونالد ترامب فرضة للنظام المصري الحالي برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي للتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية خاصة و أن مصر تقوم ببناء علاقات سلمية ومستمرة مع إسرائيل منذ اتفاقية السلام "كامب ديفيد"، و في مستوى أخرى يستشرف أن يكون لتوجهات الرئيس الأمريكي المعادية للحركات الإسلامية وخاصة جماعة الإخوان المسلمين التي تعتبر الخصم السياسي للرئيس السيسي عاملاً أساسياً في توطيد العلاقات بين الطرفين، مما يعني أن فرص تحسن العلاقات المصرية الأمريكية تبقى فرص قوية جداً، بما يضمن تلقي مصر دعم سياسي واقتصادي خلال ولاية ترامب³، فمن المرجح أن تشهد العلاقات المصرية - الأمريكية منحنى آخر يكون أكثر دقة في العلاقات بينهما، مشيراً إلى ما أعلنه ترامب من أن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي سيكون شريكاً في محاربة الإرهاب، وهذه الفرضيات تمثل تأكيداً للسيناريو التشاؤمي حول مصير الشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

لا يوجد شك أن المرحلة المقبلة سوف تشهد تقارب مصري أمريكي من خلال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وسوف يتجاوز هذا التقارب حدود العلاقة المباشرة، سواء السياسية أو التجارية أو العسكرية، بين مصر والولايات المتحدة ليصل إلى نوعاً من التنسيق في الرؤى الإقليمية لمناطق الصراع في الشرق الأوسط. وهذا التقارب سوف يحمل في طياته تحولاً جوهرياً

¹ نفس المرجع.

² وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، السياسات المتوقعة لإدارة ترامب نحو الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص 03.

³ منصور أبو كريم، أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب، مركز رؤية للدراسات والأبحاث، 2017، ص 13.

في السياسة الأمريكية الحاكمة للعلاقة مع مصر، وذلك ما أشارت إليه الدكتورة منى بكير أستاذة العلاقات الدولية بالجامعة الأمريكية في تحليلها للعلاقات الأمريكية المصرية إذ ترى بأن فترة أوباما كانت الأسوأ في العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث تصاعدت فيها قوة الجماعات الإسلامية في وتجميد المساعدات، وتابعت الدكتورة منى بكير " على الرئيس الأمريكي المنتخب أن يوجه السياسات الخارجية للولايات المتحدة إلى المزيد من التوازن "، وأوضحت أن الشرق الأوسط يعاني من تبعات العراق التي أدت إلى نشوء الجماعات المتطرفة والتي نتجت عن السياسات الخاطئة للولايات المتحدة الأمريكية، ولفتت إلى أن الإرهاب يعد المشكلة الأكثر إلحاحاً في الشرق الأوسط والتي بالطبع تهدد أمن المصالح الأمريكية في المنطقة، مشيرة إلى ما سبق وأكدته ترامب من أن السيسي شريكاً له في الحرب على الإرهاب، وأضافت أن هذا يعني أن السياسات الخارجية في عهد ترامب ستتبع منهاجاً انفتاحاً على محاربة الإرهاب في سوريا والعراق وليبيا، الأمر الذي سوف يخدم السياسة المصرية أكثر¹.

إذن هذه المعطيات تفيدنا بأن توجهات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب تعرف العديد من التحولات سواءً من قبل التوجهات الواضحة نحو الملف النووي الإيراني و فحوى اتفاقية لوزان بين مجموعة (1+5) و إيران ، وفي مستوى آخر تحول مضامين العلاقات الأمريكية - السعودية هذه الأخيرة التي عرفت بأنها الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط ، ولكن في ظل التوجهات الجديدة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب والتي قد تجعله يتراجع عن اعتبارها كذلك خاصة في الفترة الراهنة أين تعرف دول الخليج العربي أزمات داخلية وتشتت بعد المقاطعات التي طالت دولة قطر من قبل بعض الدول الخليجية وكذلك جمهورية مصر العربية وذلك مباشرة بعد زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الرياض، ويجعل من الجمهورية المصرية الأقرب لتكون الحليف الاستراتيجي لها.

ثالثاً: سيناريو استمرار وثبات توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

أن تبقى الظاهرة محل الدراسة مستمرة، ذلك ما يفترضه السيناريو الخطي (الاستمراري)، بمعنى استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل والمتمثلة أساساً في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه قضايا الشرق الأوسط في ظل إدارة دونالد ترامب، وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة، وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي **Linéaire Projection** لاتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل. حسب هذا السيناريو فإن السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط ستسير على نفس المنوال، إذ يفترض بقاء الأوضاع على حالها باعتبار أن وصول دونالد ترامب للحكم لن يغير من

¹ نفس المرجع السابق، ص14.

أولويات وتوجهات السياسات العامة للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتكون الفرضية الأساسية في هذا السيناريو قائمة على:

إذا تم الحفاظ على مفاوضات لوزان المتعلقة بالملف النووي الإيراني، وضلت العلاقات الأمريكية - السعودية من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة بالإضافة إلى محاربة الإرهاب في المنطقة، فإن ذلك سيؤدي حتما لبقاء واستمرار السياسة الخارجية الأمريكية على حالها في الشرق الأوسط.

ففي هذا السيناريو تستمر السياسة الخارجية الأمريكية على حالها رغم التصريحات و التوجهات التي أداها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية أو حتى بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية، لوجود عدة اعتبارات استراتيجية تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تبقى منطقة الشرق الأوسط أحد المناطق الجيوستراتيجية التي تحظى باهتمام صناع القرار الأمريكي ولا يمكن أحداث قطيعة تامة مع التوجهات السابقة لفترة حكم دونالد ترامب، وبشكل مفاجئ نظرا لأحكام سابقة للرئيس الجديد، لذلك من المحتمل أن يبقى الرئيس الأمريكي على اتفاق لوزان بين مجموعة (1+5) وإيران وكذلك بقاء العلاقات الأمريكية -السعودية بشكل ثابت ومستمر، بالإضافة إلى استمرار الحرب على الإرهاب في المنطقة.

وتجدر الإشارة بأنه بعد التفصيل في القضايا الرئيسية التي احتلت اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية سواء في المرحلة السابقة لإدارة دونالد ترامب أو الفترة الراهنة من حكمه، فإننا في هذا السيناريو سنسعى لبناء فرضيات مباشرة بعد أن تم تحليل المتغيرات الأساسية للقضايا الرئيسية في الشرق الأوسط.

1- السياسة الخارجية الأمريكية والحفاظ على اتفاقية لوزان النووية ما بين مجموعة (1+5) وإيران.

تبدوا احتمالية بقاء الملف النووي الإيراني من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قائمة ولا يمكن استشراف مستقل الشرق الأوسط بمعزى عن ذلك، ولكن وعلى غير فرضية تراجع الاتفاق النووي ما بين إيران و القوى الكبرى ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تذهب فرضيات هذا السيناريو للتأكيد على استمرارية اتفاقية لوزان النووية بخصوص الملف النووي الإيراني سنة 2015 ، ولذلك فقا لعدة اعتبارات تأتي في مقدمتها أن الاتفاق النووي لا يزال يحظى بمؤيدين في واشنطن، وهناك من يشدد على أن هذا الاتفاق أتاح "إزالة تهديد وجودي للولايات المتحدة وحلفائها"، و وفق ما أعلنت عنه مجموعة الضغط "الدبلوماسية توتي ثمارها" (Diplomacy Works) ، هذه المجموعة التي أسسها وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري ومستشاروه السابقون بهدف "تشجيع الإدارة الأميركية على الإفادة بأن إيران تطبق الاتفاق لمواصلة رفع العقوبات"، ورأى كيري أن "الاتفاق النووي (يطبق)، وسيكون من الصعب فهم لماذا تريد الإدارة الأميركية خلق أزمة"، بحسب تعبيره، وفي رسالة إلى دونالد ترامب، أكد 38 من الجنرالات المتقاعدين كذلك أن الاتفاق الدولي

"عرقل حياة إيران للسلاح النووي" وأن "إيران فككت ثلثي أجهزة الطرد المركزي وتخلصت من 98 بالمائة من مخزونها الحساس من اليورانيوم وسدت بالإسمنت قلب مفاعلها النووي بالماء الثقيل"، في المقابل، حذر الجنرالات في رسالتهم من "موقف عدواني من شأنه أن يجر إلى حرب" مع إيران¹.

وما يعزز هذا الطرح أنه حتى اللحظة الراهنة لا زالت الولايات المتحدة لم تعترم إعادة التفاوض مع إيران بشأن هذه الصفقة، ناهيك عن أنها لم تعلن خطة العمل الشاملة المشتركة لإلغائها، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن هزيمة تنظيم الدولة أصبحت تمثل أولوية إقليمية مطلقة بالنسبة للرئيس ترامب في الوقت الراهن، فضلاً عن ذلك، لا تزال جهود الولايات المتحدة لمكافحة هذا التنظيم الإرهابي تعتمد على دعم الميليشيات الشيعية المختلفة في العراق، التي يملك العديد منها علاقات وثيقة مع إيران، لذلك تقتصر واشنطن على دفع طهران بعيداً كي لا تعرض حملتها ضد تنظيم الدولة للخطر .

كما أن خيارات ترامب المحدودة بالنسبة لمعالجة العلاقة مع إيران لا سيما الملف النووي الإيراني ستدفع النظام السياسي في إيران إلى اتباع سياسة أكثر عدائية وربما ستتعرض في رفض أي مقترحات أميركية بخصوص إعادة التفاوض أو حتى إبطاء خطوات تنفيذ الاتفاق، مثل هذا الخيار ربما يدفع إلى تصعيد كلامي وسياسي، الأمر الذي قد يعيد الخيار العسكري المحدود ضد المنشآت النووية الإيرانية بعد غياب لحوالي عامين إلى دائرة التوقعات²، مثل هذا السيناريو ستكون له ارتداداته الإقليمية من قبل إيران لا سيما في ملفات مثل الملفين السوري واليمن.

وبدلاً من افتراض تخلي لرئيس أمريكي دونالد ترامب عن الاتفاقية النووية، يبدو أنه سوف يسعى إلى تنفيذ خطته الأمنية بدقة مع الاستمرار في معارضة الأنشطة الإيرانية في المنطقة، بدلاً من تمزيق الصفقة، حيث تعهد ترامب، مؤخراً بتنفيذها بكل صرامة، ومن المتوقع في ظل هذا السيناريو أن يتخذ ترامب إجراءات تعزز من نفوذ الولايات المتحدة على إيران، ومن بين هذه الإجراءات:

1/ الضغط على الاقتصاد الإيراني، وتحديد الجهات الاقتصادية التابعة للحرس الثوري الإيراني، وذلك من خلال الحد من رغبة الشركات الأجنبية في الدخول إلى الأسواق الإيرانية.

2/ وضع شروط على الشركات الدولية المتعاملة مع الشركات الإيرانية أن يكون إنجاز المعاملات بعملة الدولار فقط³.

3/ خلق فرص للتعاون مع دول الجوار الإقليمي في شكل تحالفات اقتصادية وعسكرية، خاصة وأن منطقة الخليج العربي تعرف العديد من القواعد العسكرية الأمريكية ذلك ما يسهل العمليات العسكرية في حالة ما تم اللجوء للخيار العسكري لمواجهة الملف النووي الإيراني من قبل الرئيس الأمريكي دونالد

¹ صحيفة العربي الجديد، عامان على الاتفاق النووي الإيراني: مصيره رهن إشارة ترامب، 15 يوليو/أوت 2017، مقال منشور على الموقع <https://www.alaraby.co.uk/politics>

² مجبوب الزويري، أمريكا ترامب وسيناريوهات العلاقة مع إيران، النوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2016.

³ محمد أبو سعدة، مرجع سابق، ص 04.

ترامب، رغم أن هذا الخيار لا يزال غير مطروح في ظل المعطيات الحالية التي تذهب لتأكيد الخيار الدبلوماسي للتعامل مع الملف النووي الإيراني.

اذن إقدام ترامب على إلغاء الاتفاق النووي سيكون له تبعاته على صعيد السياسة الخارجية الأميركية الأميركية وعلاقة الولايات المتحدة الأميركية مع حلفائها الغربيين وكذلك مع روسيا والصين، وهو ما سيقود إلى نقض شرعية العقوبات ومضاعفة الموقف الدولي تجاه إيران على هذا الصعيد، وسيصب في النهاية في مصلحة طهران، كما لا يمكن اغفال الموقف الأوروبي من الملف النووي الإيراني إذ يرون في الاتفاقية مكسبا مهم للعلاقات بين الطرفين ولا يمكن بأي شكل من الأشكال إعادة المفاوضات من جديد، ولا يمكن للولايات المتحدة ان تجبر الاتحاد الأوروبي على إعادة فرض كل عقوباته التي تشمل بعض اشد الاجراءات على قطاعي النفط والمصارف في إيران¹.

كما أنه لا يمكن تطبيق الجزاءات بأثر رجعي، ولا يمكن معاقبة الشركات على الصفقات التي تم رفعها منذ رفع العقوبات (مثل اتفاق النفط والغاز الكلي)، ولكن إذا أراد الرئيس ترامب يمكنه أن يصدر أوامر تنفيذية بإعادة فرض عقوبات جديدة على الأفراد أو الشركات الإيرانية أو فرض عقوبات جديدة عليها. ويمكنه أيضا توجيه الخزانة المالية لتطبيق تلك العقوبات خارج الحدود الإقليمية، ومنع الشركات الأوروبية أو الآسيوية التي تتعامل مع طهران من الوصول إلى النظام المالي الأمريكي.

رغم ذلك يرى من بعض الباحثين في حقل العلاقات الدولية أن الاتفاق النووي اتفاق أممي، وأن العقوبات كانت تحت الفصل السابع وبالتالي من الصعب إعادة فتح المفاوضات من جديد، ما يعني بقاء واستمرار اتفاقية لوران النووية ما بين مجموعة (1+5) وإيران قابلة للتحقيق، ويستشرف لهذه الفرضية أن يكون لها تأثير ولكن ذلك لن يعيق الإدارة الجديدة في حال عدم امتلاكها لخيارات أخرى لمواجهة إيران.

2- ثبات المصالح والأهداف في العلاقات الأمريكية -السعودية:

تعني النتائج التفصيلية المفترض أنها ستترب عن تبني فرضية استمرار توجهات السياسة الخارجية الأميركية اتجاه قضايا الشرق الأوسط في ظل إدارة دونالد ترامب التأكيد على أن العلاقات الثنائية الأميركية -السعودية من أولويات السياسة العامة الأميركية كأهم القضايا المطروحة في الشرق الأوسط، بل قد تكون من أهم سلم أولويات الرئيس الأمريكي الجديد، فعلى غرار التحول النسبي في مضامين العلاقات السعودية الأمريكية والتي تعرضت لبعض الفتور خاصة في عهد براك أوباما بسبب توقيع الاتفاق النووي مع إيران خصوصا وان علاقة الرياض مع طهران تتسم بالتوتر، جاءت تصريحات دونالد ترامب حول الملف النووي الإيراني لتؤكد من جديد لنقاط المشتركة بين الطرفين.

¹ Emma Ashford, President Trump and the Iran Nuclear Deal; Or, How I Learned to Start Worrying and Fear the Bomb, CATO Institution , November 9, 2016 , <https://www.cato.org/blog/president-trump-iran-nuclear-deal-or-how-i-learned-start-worrying-fear-bomb>

جاء تأكيد هذا الطرح من خلال مندوب المملكة لعربية السعودية لدى الأمم المتحدة "عبد الله بن يحيى المعلمي" الذي أكد من خلال حوار أجره مع قناة العربية CNN أن المملكة تشارك ترامب في رؤيته بأن "الأنشطة الإيرانية العدائية في المنطقة يجب أن تتوقف، ويجب مواجهتها، وأن الدول الإسلامية في حاجة إلى معالجة قضية مكافحة الإرهاب بطريقة أكثر فعالية وأكثر ابتكاراً".

بالإضافة إلى ذلك، ومن المرجح أن تكون الرياض متفائلة حيال موقف إدارة ترامب بشأن حقوق الإنسان والإصلاح السياسي، وعلى خلاف الرئيس ترامب، انتقد أوباما مرارا سجل المملكة الحافل بالتجاوزات في مجال حقوق الإنسان، فضل عن أنه أضفى طابعا ديمقراطيا على الحركات الإسلامية المعادية لحلفاء الولايات المتحدة الاستبداديين أثناء ثورات الربيع العربي، في المقابل، يبدو أن ترامب لديه مجموعة مختلفة من الأولويات، التي تشمل التحالف مع المملكة العربية السعودية في الكفاح ضد تنظيم الدولة، وفي الوقت ذاته، احتواء طموحات إيران الإقليمية.

فضلا عن ذلك، من المرجح أن يفضل ترامب ومستشاروه ضمان الاستقرار السياسي السعودي على المدى الطويل، على الضغط عليها للقيام بإصلاحات جذرية في صلب نظامها السياسي، لذلك، سيكون هذا النهج موضع ترحيب في الرياض، وعلى غرار سلفه، أكد ترامب باستمرار على ضرورة تحمل السعودية لحصتها العادلة من العبء في مكافحة الإرهاب.

وبالنسبة للرياض، يتمثل الاختبار الحقيقي لنوايا ترامب في طبيعة السياسة التي سوف يعتمدها تجاه أزمة اليمن، ويذكر أنه منذ آذار/ مارس سنة 2015، شن التحالف الذي تقوده السعودية حربا في اليمن ضد المتمردين الحوثيين المدعومين من قبل إيران، وعلى الرغم من إنفاق السعودية قرابة 200 مليار دولار، إلا أنها فشلت في تحقيق أي نتائج إيجابية¹، وحتى اللحظة الراهنة، لم يعرب ترامب عن نيته في إحداث تغييرات كبيرة في سياسة واشنطن المتبعة في اليمن. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال البيت الأبيض يدعم رسميا محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة، ويستمر في اتباع سياسة "عهد أوباما" التي تتمحور حول شن ضربات باستخدام الطائرات دون طيار ضد المعازل الإرهابية في البلاد.

ومع ذلك، من المرجح أن تفضل إدارة ترامب، التي حرصت على عدم الوقوع في مواجهة مباشرة مع الحوثيين، انسحاب الرياض من مستتقع الحرب اليمنية، وحتى تتمكن الرياض من حفظ ماء وجهها، من الأفضل أن تتم هذه الخطوة من خلال مفاوضات دبلوماسية.

ولكن بالرغم من كون الصدام محتمل، إلا أن حجم المصالح الاستراتيجية بين كل من السعودية والولايات المتحدة أكبر من أن يتمكن ترامب من تجاهله، وبالتالي سوف تظل مجالات التعاون المشترك في مجالات الأمن والتبادل التجاري وصفقات التسليح تلعب دورها كأسس داعمة لاستقرار

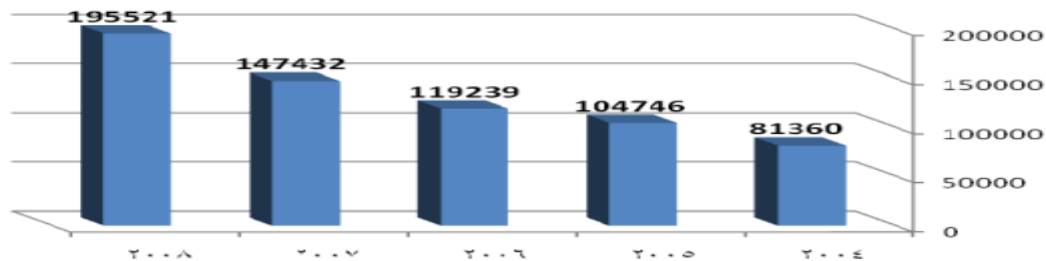
¹ يونيلغوجانسكيوسيجوردنيوباور، لماذا سيبدد ترامب آمال السعوديين، ترجمة: نون بوست، 2017، المقال متاح على الموقع:

<https://www.noonpost.org/content/17948>

العلاقة الثنائية بين البلدين، ويمكن الرجوع فقط لحجم الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2004-2008) لنرى حجم التعاون بين الطرفين وذلك ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03):

تطور حجم الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة خلال الفترة (2004-2008)
بالمليون ريال سعودي



المصدر: مركز الدراسات والبحوث، غرفة الشرقية، العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، مارس 2010

وتظهر الأعمدة البيانية مستوى تطور حجم الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ابتداءً من سنة 2004 وصولاً إلى سنة 2008 والتي عرفت تطوراً ملحوظاً في حجم الصادرات، ما يعني أن العلاقات الأمريكية السعودية وحتى بعد فترة 11 سبتمبر وما عرفت العلاقات بين الدولتين من توتر استمر الوضع الاقتصادي بالتطور وذلك لما يدركه كل طرف من أهمية التعاون الثنائي فيما بينهما. ومن الناحية العملية كانت زيارة ترامب للرياض حدثاً تاريخياً، إذ شكلت المملكة أول زيارة خارجية للرئيس منذ توليه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وتمهد لتعاون سعودي أمريكي على مستوى هو الأعلى، وعلى خلاف تصريحات دونالد ترامب المعادية للإسلام و تشكيكه في طبيعة العلاقات الأمريكية السعودية خلال حملته الانتخابية، جاءت زيارته للمملكة لتؤكد على عهد ذهبي لهذه العلاقات، التي وصف ترامب يومها الأول "بالرائع" مضيفاً¹: "مئات مليارات الدولارات من الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية ووظائف، ووظائف وظائف"، و ذلك عبر قمة الرياض التي جمعت بعض الدول الإسلامية والعربية و الولايات المتحدة الأمريكية ، وحسب ما جاء في البيان الختامي للقمة ضرورة توفير 34 ألف جندي كقوة احتياط لدعم العمليات ضد الإرهاب في العراق وسوريا، وأكد "إعلان الرياض" على أهمية بناء شراكة وثيقة بين الدول لمواجهة التطرف والإرهاب، وأشار إلى تأكيد القادة التزام دولهم الراسخ بمحاربة الإرهاب بكل أشكاله ، كما تضمن البيان الختامي اتفاق الدول المشاركة بالقمة على التصدي للجذور الفكرية للإرهاب وتجفيف مصادر تمويله، والإشادة بتبادل المعلومات بشأن المقاتلين الأجانب وتحركات التنظيمات الإرهابية.

¹ أحمد عليان، العلاقات الأمريكية السعودية باقية وتمتد، جريدة الأيام السورية، ماي 2017، المقال متاح على الموقع : <http://ayyamsyria.net/archives/200715>

وعلى مستوى التعاون السعودي الأمريكي وحسب وكالة الأنباء السعودية تم توقيع 34 عقد في عدة مجالات كان من بينها الدفاع والنفط و النقل الجوي، القيمة الإجمالية للاتفاقيات بلغت أكثر من 380 مليار دولار بحسب وزير الخارجية السعودية "عادل الجبير" في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الأمريكي "ريكستيلرسون"، و تعد صفقة الأسلحة هي الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بحسب مسؤول في البيت الأبيض كان قد أعلن أن الاتفاق تم على عقود تسليح للسعودية تبلغ 110 مليار دولار، ليؤكد بعده "تيلرسون" أن الصفقة تدعم أمن المملكة والخليج في مواجهة التأثير الإيراني¹.

ومما لا شك فيه أن مستقبل العلاقات الأمريكية -السعودية يبقى رهن التحولات الأمنية التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط، وفي مستوى آخر توجهات و أولويات السياسة الخارجية الأمريكية كما سيكون موقف ترامب من إيران و القضية الفلسطينية أحد أهم العوامل التي سوف تؤثر سلبا أو ايجابا على العلاقة مع المملكة، خاصة وأن أغلب تصريحات ترامب حول إيران كانت هي الأخرى عدائية بشكل قد يصب في مصلحة المملكة في النهاية و تصريحاته اتجاه مسألة السلام الفلسطينية-الإسرائيلية والتي تصب في صالح الأخيرة تشكل تحديا لمسار العلاقات الأمريكية السعودية.

رابعا: سيناريو محدودة السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط.

على خلاف السيناريو السابق الذي ينطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حالها والمتمثلة في استمرار توجهات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه قضايا الشرق الأوسط في ظل إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ، فإن هذا السيناريو يركز على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة²، وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة وكل ذلك يؤدي في النهاية إلى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ الأهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة. مبدئيا هذا السيناريو يعتبر الأقل حدوثا في النظام الدولي مستقبلا لأن الولايات المتحدة الأمريكية حتى وإن تخلت عن بعض القضايا في الشرق الأوسط إلا أن مصالحها الحيوية و الاستراتيجية في المنطقة على غرار أمن إسرائيل لا يمكن فهمه بمعزل عن التواجد الأمريكي في المنطقة وإن أخذ هذا التواجد أشكالا مختلفة على غرار التواجد الاقتصادي والعسكري والسياسي وغيره ، ويتبنى هذا السيناريو الطرح المؤكد على أن السياسة الخارجية الأمريكية ستتحول تدريجا لمناطق أخرى أكثر أهمية لها من الشرق الأوسط وذلك في ظل متغيرات جديدة تفرض على صانع القرار الأمريكي أخذها بعين الاعتبار و تأتي في مقدمتها الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا و الصعود الصيني و التوجه الجديد لكوريا الجنوبية خاصة قضية التسليح و الملف النووي، في مستوى آخر

¹ نفس المرجع.

² حسين بوقارة، الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 21، جوان 2004، ص 194 .

تظهر منطقة الشرق الأوسط أكثر البؤر الأمنية توترا في العالم لما تشهده من تحولات أمنية و تهديدات تمس الدول الإقليمية و الدولية، بالإضافة إلى ذلك عودة روسيا من جديد للتدخل في المنطقة و الوقوف أمام أي مشروع أمريكي - غربي من شأنه المساس بمصالح حلفاء روسيا، في وقت لا يمكن إغفال الاهتمام الأمريكي ببعض الدول الإفريقية التي باتت سوقا جديدة للسلع الأمريكية خاصة أن التنافس الأوروبي - الأمريكي على المنطقة بدأ يتجلى وبشكل كبير بعد زيارة هيلاري كلينتون فيما سبق لبعض الدول الإفريقية التي وصفتها بأنها السوق المفتوحة للمنتجات الأمريكية.

هذا التوجه قد يفضي بدوره لمشروع أمريكي جديد في منطقة الشرق الأوسط ففي ظل المنافسة الاقليمية والدولية التي باتت تشهدها الولايات المتحدة الأمريكية قد يبدو خيار التعاون مع دول المنطقة الخيار الأمثل و الأمن لضمان حلفاء جديد أو لاستمرار الشراكات الثنائية و المتعددة بين دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية و في مقدمة هذه الدول نجد دول الخليج العربي و الجمهورية المصرية بالإضافة لبعض دول المشرق العربي على غرار الأردن و لبنان و ذلك ما سوف يعود بالإيجاب أو بالأمن لدول المنطقة في المستقبل القريب، رغم أن هذا السيناريو قد يكون الأضعف للتحقيق مقارنة بما سبق ولكن تبقى الفرضية الأساسية في هذا السيناريو قائمة على :

إذا ما تراجعت الهيمنة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وأصبحت القوى الاقليمية والدولية تتنافس للهيمنة وأخذ دور في المنطقة، فإن ذلك سيؤدي بالضرورة لمزيد من الضغوطات على السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، بما يستدعي تحول هذه السياسات والاستراتيجيات لبعض المناطق الاقليمية والدولية ذات الأهمية الاستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية.

ويستند هذا التصور القائم أساسا على فرضية تراجع الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط على مجموعة من المتغيرات، تأتي في مقدمتها بعض النتائج التي أسفرت عنها سياسات الولايات المتحدة الأمريكية المنتهجة لمعالجة التحولات الأمنية والاستراتيجية في المنطقة على غرار الحرب السورية وظهور ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا و العراق بالإضافة إلى الأزمة اليمنية و كذلك صعود نفوذ تركيا في المنطقة ، و تبدو الولايات المتحدة الأمريكية أمام مجمل هذه التحولات غير قادرة على فرض هيمنتها بشكل تام ومستمر على بعض الدول وبعض القضايا المركزية في المنطقة ، فمن المؤكد أن التحولات الراهنة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط تنتج تحديات جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تأتي في مقدمتها حجم التنافس الإقليمي والدولي للعب دور في المنطقة.

1- السياسة الخارجية الأمريكية والتنافس الروسي في الشرق الأوسط:

يقيم عادة نجاعة السياسة الخارجية من عدمها في فترات الأزمات من خلال قدرتها على إيجاد حل لها أو على الأقل إيجاد أرضية مشتركة تخدم مصالح الأطراف الرئيسية، بيد أن هذه الطريقة ليست كافية أو ناجعة بشكل نهائي لتأكيد مدى نجاح أو فشل السياسة الخارجية لدولة معينة، فلا بد من مقارنة السياسة الخارجية لدولة (أ) مع السياسة الخارجية للدولة (ب) حول وضع معين سواء كان أزمة أو حرب

أو تنافس و صراع ... إلخ، لمعرفة مدى تأثير و تأثير سياسية الدولة (أ) مقارنة بالدولة (ب) ، بمعنى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الملف السوري واضحة رغم تغير الرئيس الأمريكي إلا أن مضامين و توجهات هذه السياسة لم تتغير ألا وهي الضغط على الرئيس السوري للتحكي و إعادة تشكيل نظام السوري وفق مطالب الشعب.

وفي المقابل ونفس الحالة نجد السياسة الخارجية الروسية تذهب للنقيض من ذلك فهي تدعم الرئيس السوري بشار الأسد للبقاء والاستمرار على رأس السلطة رغم الضغوطات الدولية عليها، وبالمقارنة بين السياستين نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن قادرة وبشكل منفرد على التدخل بشكل مباشر في الحرب السورية كما لم تتمكن بشكل منفرد أو من خلال القوى الكبرى الحصول على قرار أممي يفضي بضرورة التدخل وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق الأممي على غرار الازمة الليبية و التدخل العسكري أو من خلال تطبيق ما يعرف المسؤولية عن الحماية وفقا للقرار رقم 1973، و بالنسبة لاستخدام القوة، والتدخل العسكري في العالم، يقول ترامب إن على الولايات المتحدة التدخل في الصراعات في أنحاء العالم، فقط عندما يكون تهديدها مباشرا على أمريكا، وليس لأغراض إنسانية فحسب، ما يعني أن التدخل العسكري في الأزمة السورية مستبعد مادامت مصالح أمريكا محفوظة.

وعلى النقيض من ذلك فقد قامت روسيا بالتدخل العسكري المباشر في الحرب السورية ورفضت أي قرار داخل مجلس الأمن الدولي يسمح بالتدخل في سوريا أو حتى باتخاذ إجراءات يمكنها الحد من صلاحيات الرئيس السوري بشكل مطلق ذلك بالاتفاق مع الصين لرفض أي مشروع أممي من شأنه التدخل العسكري في سوريا ما يستدعي اتخاذ تدابير جماعية خارج الأمم المتحدة وذلك ما ينظر له عادة على أنه خارج الشرعية الدولية.

والاهم في إطار العلاقات الأمريكية الروسية بعيدا عن التنافس أو الصراع ، وعلى العكس من الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما نجد أن دونالد ترامب أكثر اعجابا بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين وذلك ما أبداه في حملته الانتخابية، وعزمه التعامل معه لوضع العلاقات الأمريكية-الروسية على سكة جديدة، ولم يُخَفِ ترامب، وبعض الرجال المحيطين به، رغبة في العودة إلى السياسة الأميركية التقليدية في التعامل مع الحكام الشرعيين وغير الشرعيين، الديمقراطيين والمستبدين، من أجل مواجهة "الإرهاب" والجماعات المعادية لأميركا ومصالحها، وقد صرح ترامب بعزمه على مواجهة الصعود الصيني وحماية الصناعات الأميركية من المنتجات الصينية الرخيصة، وتصميمه في الوقت نفسه على إلغاء اتفاقية التجارة للدول الأميركية (ناقتا).

و على صعيد العلاقات مع روسيا دائما ، يمكن لترامب أن يدفع بروسيا خارج منطقة الشرق الأوسط من خلال العودة للالتزامات التي تعرفها منطقة أوروبا الشرقية و بالأخص للأزمة الأوكرانية حتى تكون أداة ضغط على روسيا للتخلي ولو جزئيا عن مساندتها للنظام السوري ودعمه لوجيستيا

،ويمكن لترامب أن يعقد صفقة ما حول أوكرانيا وسوريا، لاحتواء السياسة الروسية كما ويمكن حتى أن يقوم بتخفيض ملموس للعقوبات المفروضة على روسيا، ولكن من المستبعد أن يسمح بتهديد روسيا لدول البلطيق، ومن المرجح أن لا يستطيع توقيف نشر برنامج الصواريخ المضادة للصواريخ في أوروبا، وأن لا يستطيع تجاهل حلفاء أميركا في أوروبا ويسهم منفردًا في تحديث البنية الصناعية الروسية. وإن أوفى ترامب بوعوده حول زيادة الإنفاق الدفاعي، والعمل على رفع مستوى التفوق التقني للقوات المسلحة الأميركية، فلن يكون بوتين سعيدا على الإطلاق؛ إذ ليس لدى روسيا لا المال ولا الإمكانيات لمجاراة أميركا في هذا المجال.

2- نحو صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط:

بالعودة لا ثبات الفرضية الأساسية القائمة على تراجع الهيمنة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط يمكن تبني الطرح على أساس أن التنافس الإقليمي والدولي في المنطقة من شأنه أن ينعكس على السياسات الأمنية والإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية، فبالترزامن مع بروز هذه القضايا والصراعات، ظهر فاعلون جدد في محددات هذه القضايا بعد أن كانت تعيش عزلة إقليمية، مقابل تراجع لأدوار دول كانت مؤثرة على مسارات متعددة لتفعيل مساعيها لقيادة الشرق الأوسط.

وتأسيسا لذلك قد يكون الطرح الأجدر للدراسة مبني على فكرة " إعادة التفكير في صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط"، ومضامين هذا الطرح يدور حول صعود آسيا والتأثير المحتمل لذلك على منطقة الشرق الأوسط عبر المحيط الهندي، ما يستوجب أحداث تحول جوهري في ميزان القوى العالمي لمصلحة آسيا ما ينعكس على تحول نمط الهيمنة العالمي الراهن للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

والملاحظ من خلال دراسة أهم القضايا المركزية في الشرق الأوسط وفي مقدمتها الحرب السورية والأزمة اليمنية و الليبية و كذلك الملف النووي الإيراني و انتشار الحركات الإرهابية في الشرق الأوسط بالإضافة إلى القضية الفلسطينية ، أن هناك تحولا جاريا بالفعل في ميزان القوى في المنطقة، لكن ذلك لا يعود في الكثير منه للصعود الآسيوي، وإنما للتراجع في قوة أمريكا لقصور ذاتي في الغالب، ذلك لا يعني أنه سيكون هناك انهيار سريع أو فوري، بل تأكل تدريجي مع الوقت، حتى مع افتراض عدم وجود صعود صيني أو هندي أو قوى آسيوية أخرى في الأفق¹، فإن ذلك لن يغير في حقيقة التراجع الجاري في نفوذ الولايات المتحدة، ولن يكون ذلك بالأمر السيئ في كل الأحوال: فربما يسمح عالم جديد متعدد الأقطاب من القوى العظمى القائمة أو الجديدة بإحداث تغييرات إيجابية في هذه المنطقة المضطربة ، فقد أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية أن اللاعب الرئيسي من خارج المنطقة نظرا لفشلها في القيام بالدور الإيجابي الذي يجب أن تؤديه.

¹ مايكل هدسون، تحولات جيوسياسية: صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط، المستقبل العربي، العدد 414، 2013، ص 96.

وفي نفس الطرح يقول "مارتن بيك" أستاذ دراسات الشرق الأوسط المعاصرة في جامعة هامبورج بألمانيا، في مقدمة كتاب القوى الإقليمية في الشرق الأوسط: إعادة تشكيل بعد الثورات العربية (Regional Powers in the Middle East: New Constellations After the Arab Revolts) الصادر سنة 2014 أن منطقة الشرق الأوسط لم تفرز قوى إقليمية حرة، وإنما ظهرت تلك القوى نتيجة تأثيرات متداخلة ومعقدة لعوامل داخلية وخارجية، وإن أقوى اللاعبين السياسيين في الشرق الأوسط ليسوا أولئك الذين يعتبرونه بيتهم، ولكن أولئك الموجودون خلف المحيط الأطلنطي في الولايات المتحدة، وقبل ذلك القوى الاستعمارية كفرنسا وبريطانيا إبان الحرب العالمية الثانية¹.

وبدأ الاهتمام الأمريكي بمنطقة شرق آسيا يتضح خلال عهدة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، إذ عملت الولايات المتحدة بقوة على ترتيب منطقة شرق آسيا بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، فقد أعلن الرئيس باراك أوباما أن السياسة الخارجية في منطقة آسيا ستكون ضمن أولوياته بعد فوزه في الانتخابات، وبالفعل كانت زيارته الأولى لبورما، وتايلاند، وكمبوديا، وقد رافقت ذلك زيارة وزيره دفاعه وخارجيته الفيليبين وتايلاند وفيتنام وسنغافورة بوصفها من القواعد العسكرية الأمريكية، وقد أعلن المتحدث باسم البنتاغون جورج ليتل أن الولايات المتحدة ستقوي علاقاتها الدفاعية مع حلفائها وشركائها في منطقة المحيط الهادئ.

وإذا صحت الملاحظة المهمة لألفرد ثاير في أن «الذي يسيطر على المحيط الهندي يسيطر على آسيا»، فسيفرض تنامي منافسة بحريتي الصين والهند لهيمنة البحرية الأمريكية التقليدية، والسيطرة العملية للصين على بحري الصين الشرقي والجنوبي، تحدياً أكثر حدة لسيطرة الولايات المتحدة على منطقة جنوب الباسيفيك الآسيوية. وربما يجلب ذلك أيضاً تحدياً آخر لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقتي الشرق الأوسط والخليج الفارسي.

القيام بأعباء دور عالمي هو أمر جديد بالنسبة إلى الصين، ويمكن القول، انطلاقاً من النقاش الجاري بين المحللين الصينيين، أن لا إجماع حتى الآن حول الأولويات الاستراتيجية، مع أن الجميع متفقون على أن الوصول الآمن إلى مصادر الطاقة ومعظمها في الشرق الأوسط . هو شأن وطني حيوي للصين.

وبسبب حاجة الصين وفي مستوى أقل الهند الملحة إلى موارد الشرق الأوسط من النفط والغاز، فقد يكون من مصلحتهما الجيو سياسية أن تؤدي دوراً أكثر فاعلية في المنطقة، إلا أن العملية تحتاج إلى بعض الوقت. فحتى الآن، يكتفى بالملف الاقتصادي سبباً للتقارب بين آسيا والشرق الأوسط، فيما يبدو الحضور السياسي إلى الآن على الأقل رغم محاولات الصين استغلال

¹ عمر الحسن، القوى الإقليمية في الشرق الأوسط: إعادة التشكيل بعد الثورات العربية، مركز الجزيرة للدراسات، 2015.

الملف السوري لتحقيق ذلك، ولكن دون ذلك من حيث الأهمية، إلا أن الصين بدأت تجرب حظها في ملفات الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وبدا ذلك في الزيارات المتعاقبة لكل من محمود عباس وبنيامين نتنياهو إلى بيكين في ربيع 2013، وربما هي إشارة لتآكل النفوذ الأمريكي لكنه لن ينتهي بالتأكيد.

وفي نفس التوجه يعتبر تقييم الدور التركي في المنطقة أحد الأمور الأكثر إثارة للجدل، وبشكل عام ربما يكون عام 2015 قد شهد في معظم فتراته تراجعاً نسبياً لقدرات تركيا السياسية على تثبيت استراتيجيته بالنظر لنتائج هذه الملفات والتحالفات، وهي النتائج المخيبة للآمال لجمهور أردوغان في العالم العربي خصوصاً المنتمين للتيار الإسلامي وذلك حال مقارنتها بالدور التركي، خلال آخر 6 سنوات في المنطقة، الذي شهد بروزاً لافتاً في معظم القضايا المحيطة به.

أما فيما يخص العلاقات الأمريكية - التركية ربما لن يتخذ الرئيس دونالد ترامب نهجاً مختلفاً ويكاد يكون من المؤكد أن يتبع قيادة أوباما في السعي إلى منع المزيد من الانجراف أنقرة نحو إيران وروسيا، مع امتيازات الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، وقد تمارس الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً على العلاقات الأوروبية الأمريكية إذا ما توترت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي بشكل أكبر¹.

إن تركيا مركزية جداً بالنسبة للموقع الجغرافي الاستراتيجي الأمريكي في المنطقة حتى يسهل تركها، بغض النظر عن استفزازات أردوغان، لذلك يمكن لكل من أوروبا وحتى الأكراد توقع بعض الأضرار الجانبية الناجمة عن الجهود الأمريكية التي يمكن التنبؤ بها لإصلاح علاقاتها مع تركيا، وعلى مستوى النفوذ التركي في منطقة الشرق الأوسط و لعب دور فعال، و نجد أن تركيا بشكل عام تستغل مركز ثقلها الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى عضويتها في منظمات إقليمية ودولية ذات فاعلية في لعب دور كبير في السياسة الدولية والإقليمية يتمثل في ملء الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية، بعد احتلال العراق، وتزعزع علاقتها بإسرائيل²، ولعب دور القوة الموازية لطموح إيران الإقليمي، إضافة إلى قيامها بدور الوسيط في الإقليم ومحاولة ربط الملف السوري بالأمن التركي بشكل دائم، ناهيك عن السعي لأن تكون القوة الإقليمية الأقوى في المنطقة، وعليه يمكن القول بأن الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، ويبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بمناافع اقتصادية عديدة سواء في إطار علاقاتها التجارية أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها موقعها هذا مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي من ناحية ثالثة.

¹ Robert Springborg, The New US President: Implications for the Middle East and North Africa, future notes No. 2, October 2016, p05.

² عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، الخرطوم، بحث مقدم في الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية والشركات الدولية"، 2013، ص 10.

3- السياسة الخارجية الأمريكية والتوجه نحو إفريقيا:

وفي مستوى آخر من تبني الطرح القائم على تراجع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط ما يستدعي تبني استراتيجيات أمنية و اقتصادية و عسكرية جديدة في فترة الرئيس الحالي دونالد ترامب تظهر منطقة شمال و وسط إفريقيا المجال الحيوي الأكثر خدمة للمصالح الأمريكية، ويعزي ذلك أن معظم الدولة الإفريقية تعرف بأنها اهم المناطق الحيوية التي تزخر بالثروات الطبيعية على غرار النفط و الذهب ، كما أن دول المنطقة تشهد أعلى معدلات الفشل في تسير الأوضاع الداخلية و الإقليمية بما يهدد الدول المجاورة، هذه المتغيرات تسمح للولايات المتحدة الأمريكية من فرض نفسها في حالة ما تم تقديم سياسات بديلة للتي تقدمها الدول الأوروبية بشكل خاص.

أن التغيير في النظرة إلى إفريقيا يحمل في طياته الحاجة إلى سياسات جديدة، وتطوير في البرامج والمهارات البشرية والاعتمادات المالية، لمواكبة التغيير في التفكير الاستراتيجي تجاه المنطقة، ومن المتوقع أن توقيع اتفاق سلام في السودان في عام 2004م سوف يؤدي إلى تغييرات أساسية، تحتاج الولايات المتحدة إلى التصدي لها في المجالات الأمنية، وتحديات حفظ السلام التي ستعقب توقيع الاتفاق النهائي للسلام في تلك المنطقة، و قد قدم كل من والتر كانيستائير ، و.ج. ستيفن موريسون (Walter Kansteiner, J. Stephen Morrison) في كتابهما¹: الاهتمام

المتصاعد للولايات المتحدة بإفريقيا: سبع مقترحات لتقوية السياسة الأمريكية – الإفريقية (Rising U.S. Stakes in Africa: Seven Proposals to Strengthen U.S – Africa Policy) الصادر سنة 2004 مجموعة من المقترحات حول تقوية السياسات الأمريكية في القارة الإفريقية نذكر منها :

أولاً: تقوية الأسواق الرأسمالية في إفريقيا، والتوقعات الاقتصادية حول دخل النفط بالقارة من الدول المنتجة للنفط خلال السنوات السبع القادمة.

ثانياً: تطوير سياسات الطاقة الأمريكية فيما يتعلق بإفريقيا، والتركيز في نيجيريا وأنجولا، ودول غرب إفريقيا.

ثالثاً: وضع سياسة لترشيد استهلاك الطاقة في إفريقيا، ولحماية الموارد الطبيعية بها.

رابعاً: تقوية جهود الإدارة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في إفريقيا.

خامساً: استراتيجية محدّدة لمواجهة المشكلات المزمنة، وحالات عدم الاستقرار، من خلال تقوية الجهود الدبلوماسية ومساندة عمليات حفظ السلام.

الواضح أن الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية يأتي في سياق خلق مجال حيوي قد يلبي الاحتياجات الأمريكية نظراً لحدة الأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط بالإضافة كتوجه

¹ باسم خفاجي، الاهتمام المتصاعد للولايات المتحدة بإفريقيا: سبعة مقترحات لتقوية السياسة الأمريكية – الإفريقية، قراءات إفريقية، 2016، على الموقع: <http://www.qiraatafrican.com/home/ne>

لمحاصرة نفوذ قوى كبرى أصبحت ترى في القارة الإفريقية مجالا خصبا للاستثمار وسوقا مهمة من الموارد الأولية، لكنها بالتأكيد لن تكون البديل في سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لمنطقة الشرق الأوسط.

الخاتمة:

واقع الأمر يبدو أن تحليلنا لمستقبل السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط والسيناريوهات المحتملة لها في ظل إدارة دونالد ترامب قد يطول ويصعب تفسيرها وتحليل مختلف المتغيرات التي تحكم الظاهرة، إلا أننا حاولنا التطرق لأهم القضايا الرئيسية التي تثير السياسة الخارجية الأمريكية لكن يبقى الحديث عن مستقبل توجهات دولة بحجم الولايات المتحدة الأمريكية يحتاج للبحث المستمر و الاحاطة بمختلفة المتغيرات خاصة و أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يقوم بتصريحات وخطابات مخالفة للسياسات التي ينتهجها مع بعض الدول وبعض القضايا، ولكن لا بد من الإشارة بأن فرضية السياسة الخارجية الأمريكية سوف تعرف تراجعاً في منطقة الشرق الأوسط في ظل إدارة دونالد ترامب يمكن نفيها ولو جزئياً ، فلو رجعنا إلى الخلفية التاريخية للعلاقات الأمريكية بدول المنطقة، لوجدنا أن دول الشرق الأوسط لم تسعى و لا تسعى وبأي شكل من الأشكال أن تخسر علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الشريك الاستراتيجي الأول في المجال العسكري و الاقتصادي بالأخص لدول الخليج العربي، وفي مستوى آخر لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية متمسكة بمركز نفوذها في الشرق الأوسط خاصة بوجود ثلاثية : النفط - أمن إسرائيل - واحتواء أي نفوذ أو توسع في المنطقة وفي مقدمته "روسيا".

وما يمكن استنتاجه كذلك من ما سبق تحليله أن السيناريوهات النظرية الثلاثة التي اعتمتها الدراسة تدرس وبطريقة تفصيلية مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب بالاعتماد على بعض تصريحات الرئيس الأمريكي سواء خلال حملته الانتخابية و في مستوى أخرى من خلال الفترة الراهنة من حكمه، بيد أن فترة حكم الرئيس في بدايتها وهي جد قصيرة ولا يمكن التنبؤ بشكل دقيق لما ستؤول إليه الأمور في الشرق الأوسط، نتيجة لكثرة المتغيرات والقضايا التي تشهدها المنطقة لذلك لا يمكننا الجزم أي سيناريو محدد يمكننا تأكيده لاستشراف مستقبل الظاهرة محل الدراسة.

رغم أن الافتراض الأقرب إلينا يرتبط بالسيناريو الاستمراري لمستقبل السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط على اعتبار أن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تبقى راسخة و ثابتة ولا تتغير بتغير الرؤساء رغم أن شكل الاستراتيجيات والسياسات التي يتبناها صانع القرار قد تتحول لكنها تبقى في مضمونها خادمة للمصالح الأمريكية، وفي مستوى آخر ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من تحولات أمنية تستدعي التآني في اتخاذ خيارات بديلة و قصيرة المدى لأن ذلك سيؤثر على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط خاصة تدفقات النفط و الأمن الإسرائيلي.

قائمة المراجع

بالغة العربية:

1- الكتب:

وليد حمدي الأعظمي، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة (1965-1991)، العراق، دار الحكمة، 1999.

وليد عبد الحي، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.

2- الدوريات:

ابركان ناجة، الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوربية وسياسة المواجهة الأمريكية، مجلة المفكر، العدد الثاني عشر، 2015.

حسين بو قارة، الاستشراف في العلاقات الدولية: مقارنة منهجية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 21، جوان 2004
مايكل هدسون، تحولات جيوسياسية: صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط، المستقبل العربي، العدد 414، 2013.
محمد إبراهيم منصور، "الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطئتها عربياً"، المستقبل العربي، العدد 416، 2013.
محمود عبد الفضيل، الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل، **عالم الفكر**، المجلد (الثامن عشر)، العدد 4، مارس 1988.

3- الدراسات غير المنشورة.

عصام عبد الشافي، السياسة السعودية والقضايا الإقليمية: نشأة وتأسيس العلاقات الأمريكية-السعودية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، دراسات سياسية، 2016.
عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، الخرطوم، بحث مقدم في الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية والشركات الدولية"، 2013.

فاطمة الصمادي، ماذا لو دخل الاتفاق النووي الإيراني في أزمة، مركز الجزيرة للدراسات، 2016.
عمر الحسن، القوى الإقليمية في الشرق الأوسط: إعادة التشكيل بعد الثورات العربية، مركز الجزيرة للدراسات، 2015.
محجوب الزوييري، أمريكا ترامب وسيناريوهات العلاقة مع إيران، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2016.
محمد أبو سعده، سيناريوهات سياسة ترامب تجاه إيران، المعهد المصري للدراسات، سلسلة تقديرات سياسية، 2017.
منصور أبو كريم، أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب، مركز رؤية للدراسات والأبحاث، 2017.
وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، السياسات المتوقعة لإدارة ترامب نحو الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

- من المواقع الالكترونية:

قاسم محمد عبد، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ عام 2001، مقال منشور على موقع: <https://iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=94806>

صحيفة العربي الجديد، امان على الاتفاق النووي الإيراني: مصيره رهن إشارة ترامب، 15 يوليو/أوت 2017، مقال منشور على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk/politics>

يونيلغوجانسكيوسغوردنيوباور، لماذا سيبدد ترامب آمال السعوديين، ترجمة: نون بوست، 2017، المقال متاح على الموقع: <https://www.noonpost.org/content/17948>

أحمد عليان، العلاقات الأمريكية السعودية باقية وتتمدد، جريدة الأيام السورية، ماي 2017، المقال متاح على الموقع: <http://ayyamsyria.net/archives/200715>

باسم خفاجي، الاهتمام المتصاعد للولايات المتحدة بإفريقيا: سبع مقترحات لتعزيز السياسة الأمريكية - الإفريقية، قراءات إفريقية، 2016، على لموقع: <http://www.qiraatafrican.com/home/ne>

– المراجع باللغة الأجنبية :

Emma Ashford, President Trump and the Iran Nuclear Deal; Or, How I Learned to Start Worrying and Fear the Bomb, CATO Institution , November 9, 2016

Robert Springborg, The New US President: Implications for the Middle East and North Africa, future notes No. 2, October 2016.

الشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية للرئيس ترامب.. أي مستقبل؟

الدكتور: طحشي بلقاسم
دكتورة في الجغرافيا السياسية
جامعة زيان عاشور-الجلفة-الجزائر

ملخص:

شكل تولي ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية منعرجا كبيرا في النظام العالمي التقليدي والمعهود منذ أمد بعيد وأجبر كثيرا من الدول، الصديقة منها والعدوة، إلى إعادة النظر في حساباتها من جديد مغيرة بذلك استراتيجياتها بطرح سيناريوهات جديدة لتساير هذا التغيير.

ونظرا لحساسية منطقة الشرق الأوسط وأهميتها الإقليمية والعالمية ستحاول هذه الورقة بناء نظرة شاملة متعددة الأبعاد للمشهد الحالي مع بناء سيناريوهات محتملة قد ترسم معالم مستقبل الشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية للرئيس ترامب مع إبراز أهم المتغيرات الفاعلة في هذا الإطار كالبترول والغاز وكذا الجانب التاريخي والجيوسياسي.

الكلمات الدالة: ترامب، الشرق الأوسط، الولايات المتحدة الأمريكية، سيناريوهات، إقليمية، عالمية، السياسة الخارجية، بترول، غاز، تاريخ، جيوسياسية.

Abstract

Trump's assumption to the presidency of the United States has been a major turning point in the traditional and long-standing World Order, forcing many countries friendly and hostile to rethink their visions by changing their strategies by introducing new scenarios to keep pace with this change.

Given the sensitivity of the Middle East region and its regional and international importance, this paper will attempt to give a global and multidimensional vision of the current situation and build some potential scenarios that may shape the future of the Middle East under President Trump's foreign policy, while highlighting the most important variables in this context such as oil and gas as well as the historical and geopolitical aspects.

Key words: Trump, Middle East, United States, Scenarios, Regional, international, Foreign Policy, Oil, Gas, History, Geopolitical

المقدمة:

من مونرو إلى ترامب، 39 رئيساً، لم يثر أي منهم تحولات جذرية كبيرة إثر توليه زمام السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من دونالد ترامب، وذلك من خلال إجراء تغييرات كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية، وحتى الداخلية، والتي اتسمت بجمودها خلال عدة إدارات متتالية، فإن لم يكن نشر الديمقراطية كهدف أساس للإدارات السابقة فهو مكافحة الإرهاب. عكس الرئيس السابق باراك أوباما، فالرئيس ترامب يفرض رؤيته وطريقته في القيام بمهامه. وها هو الآن يعطي تعريفات جديدة لمفاهيم الحمائية¹ عندما يتحدث عن الاقتصاد²، والإرهاب الذي يربطه مباشرة بالإسلام، والإجرام قريناً للهجرة. فبالنسبة لوالتر روسيل مايد من معهد هيدسون، يوصف ترامب "بحراك واقعي يحدث نتيجة لتهديد محتمل وليس لحفظ نظام دولي قائم". وليس من الغريب إن يرى بعض المراقبون بأن مزاجه البركاني مشابه للرئيس الأمريكي أندرو جاكسون 1829-1837³.

من المؤكد ومن الضروري التفريق بين ترامب الشعبوي والاستقلازي، الذي أصبح الرئيس الأمريكي الـ 45 والرجل الاستراتيجي المشبع تكتيكياً، حسب رأي بعض الأوساط، الذي تجرأ على تغيير سياسة واشنطن التي لم يغيرها أوباما ولا من سبقه من رؤساء في الثلاث عقود الأخيرة رغم التغييرات الاقتصادية والجيوسياسية التي طرأت على العالم.

في الواقع، ما لم يكن ممكناً في وقت مضى هو الآن حقيقة، وهذه هي نقطة الانعطاف أو التغيير، فترامب المرشح الذي لم يكن يحسب له أصبح رئيساً وهو الآن ملزم ومقيد بتنفيذ وعود حملته، وكل طرق وأساليب الوفاء مناسبة لذلك بما أنها تفي بالغرض وتضمن بذلك النتيجة ولو كانت على حساب تقاليد دبلوماسية عريقة في النظام الأمريكي.

صحيح أن سياسة العزلة أو الحمائية التي كان ترامب داعياً لها في أول أيامه هددت الدولار الذي كان لفترة طويلة أول عميل دبلوماسي أمريكي في الخارج، وكادت تجعل من الامبريالية الأمريكية ممثلة في جهازها الاقتصادي والسياسي غير مجدية وبدون حاجة إلى الجانب العسكري (Air Sea Battle، على سبيل المثال) بعد غياب أسباب حرب خارج حدود الولايات المتحدة مفقداً الحلم الأمريكي جانبه الملهم لبقية العالم، ويصبح مجرد حلم وفقط.

وأول ضحايا هذه الإستراتيجية هم جيران الولايات المتحدة وحلفاءها في أوقات مضت. فعلى الصعيد الاقتصادي، فإنها تعزل المكسيك وتلوح بالأمر نفسه مع كندا، التي يقل سوقها الاستهلاكي عن 36 مليون مستهلك، فكندا الجارة والحليفة تسعى دائماً للحفاظ على حجم صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمثل الجزء الأكبر من الاستثمار الكندي المباشر في الخارج. أما بالنسبة

¹الحمائية : مذهب اقتصادي يقيد التجارة بين الدول لحماية المنتج و الاقتصاد الوطني و يتم ذلك بطرق متنوعة منها فرض رسوم جمركية و تحديد الكميات المستوردة.

²حمائية ترامب و معادلة الغربيين "الأوسط" و "الأقصى" www.alhayat.com/Articles/22985312/

³Cf. Michel Korinman, « The art of the deal », *Outre Terre*, Vol.50, no.1, pp.9-28, 2017

لبقية العالم بما في ذلك الصين وأستراليا وأوروبا، يبدو أنه إعلان حرب اقتصادية، سياسية وبيئية بدرجات متفاوتة، فما تداعيات ذلك على دول الشرق الأوسط وخاصة تلك التي ساندت المرشحة الديمقراطية إلى حد كبير على حساب ترامب؟ وما مستقبل الشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس ترامب؟

إن المتتبع لمجريات الأحداث منذ تولي ترامب الحكم يرى بأن أحد أهم نقاط التحول في السياسة الأمريكية في عهد الرئيس الجديد كانت و من دون شك قمة الرياض في 20 مايو/أيار، فالرجل لم يكن يظن بأن تنجح زيارته إلى ذلك الحد و ينساق له 55 حاكما و ممثلا عن دول العالم الإسلامي و العربي ليعود إلى شعبه منتشيا بما عاد به من صفقات بالمليارات أكثر مما وصلت إليه أبعاد الاجتماع بالقادة و ممثلي الدول الإسلامية مما يدل على أن رجل الأعمال ترامب كان أكثر حضورا من رجل الدولة هناك حيث غاب الحس السياسي تاركا المجال للحس الاقتصادي العملي وهو أحسن ما يجيده ترامب. وعلى صعيد آخر، فإن تصدع البيت الخليجي مباشرة بعد مغادرة ترامب لتراب المملكة السعودية أظهر إلى حد كبير هشاشة العلاقات بين الدول الخليجية في حد ذاتها وامتداد التصدع إلى بعض من دول التحالف أثبت العلة نفسها على مستوى الدول العربية الأخرى.

فتبعاً لما آلت إليه الأوضاع في الشرق الأوسط والخليج العربي خاصة، فإنه ومن دون شك ستتسارع الأحداث بوتيرة كبيرة وكأن عهدة ترامب غير قابلة للتجديد و الأجندة التي رسمها، رغم تغيرها نسبياً، ملزم بتنفيذها أو على الأقل رسم معالمها في الواقع ليصل إلى ما لم يصل إليه من قبله من رؤساء. فالثابت في السيناريوهات التي هي الأقرب للتحقق والأجدر بالدراسة والتعمق، والتي سيأتي ذكرها لاحقاً، هو تطبيع عربي-إسرائيلي غير مشروط بدعم ومباركة سعودية إرضاء للرئيس ترامب وسعيًا للارتقاء بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الحليف رقم واحد والأساسي في المنطقة للدول العربية السنية مخافة من الجار الإيراني الشيعي وفي ظل حضور روسي متزايد بالمنطقة وتخوف من تنامي قوة ونفوذ أنقرة بالمنطقة.

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم اقتراح المخطط التالي:

المدخل الأول: تفكك وتباعد أو حين يتبخّر حلم الوحدة في أبسط صوره

- ترامب والشرق الأوسط، سر الاهتمام
- حرب الخليج وميراث الضغينة
- معطيات جديدة للإشكاليات القديمة

المدخل الثاني: سيناريوهات الشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية للرئيس ترامب،

والأسوأ قادم!

- ويبقى البترول سيد الموقف
- السيناريو الأول: أحلاهما مر!

- السيناريو الثاني: الفوضى العارمة
- المدخل الثالث: من ملوك الطواف إلى سفينة الكوينسي، ماذا لو أعاد التاريخ نفسه؟
- الزعامات ورموز الحراك بين الغياب والتغيب
- في زمن الاحرب واللاسلم، أكون أو لا أكون تلك هي المشكلة
- عندما يأتي نصر القضايا الإسلامية من غير العرب

1. المدخل الأول: تفكك وتباعد أو حين يتبخر حلم الوحدة في أبسط صوره

1. ترامب والشرق الأوسط، سر الاهتمام

من الناحية الجغرافية فإن حتى التمثيل الخرائطي الحالي والمعمول به عالميا يجعل من الشرق الأوسط مركز للعالم والبعد التاريخي يضيف عليه صفة مهد الحضارات، إلا أن هذا ليس كل ما في الأمر. فترامب قد أكد اهتمامه بالشرق الأوسط من قبل حتى أن يظهر نواياه بالترشح لرئاسة أقوى دولة في العالم. ففي لقاء تلفزيوني¹ مع المذيعة المشهورة أوبرا ونفري بث سنة 1988 تحدث ترامب مطولا على الكويت وكيف أن دولة بذلك الحجم تتمتع بذلك الكم من الأموال والثروات. فترامب الذي أبدى بعض الانتقادات لسياسة واشنطن أثناء حملته الانتخابية، كان له نقاط مشتركة مع سابقه بخصوص ملف الشرق الأوسط فهو يكتسي أهمية بالنسبة إليه نظرا لسببين رئيسيين. فالأول اقتصادي بحت، حيث تمثل دول الخليج أكبر مخزون نفطي في العالم وأحد أهم أسواق للمنتجات الأمريكية. والسبب الثاني يعود إلى وجود الكيان الإسرائيلي الذي يسعى لفرض وجوده سياسيا، عسكريا واقتصاديا بإيعاز أمريكي مع العلم أنها تسعى مليا إلى الخروج من صفة المحمية الأمريكية إلى صفة شرطي الشرق الأوسط في ظل توفر أهم الشروط والمتمثلة في المشاكل التي تعاني منها دول المنطقة ووجود شخص الرئيس الأمريكي ترامب الذي بارك كل مساعي الحكومة الحالية للكيان الإسرائيلي² تحت قيادة بنيامين نتنياهو.

2. حرب الخليج وميراث الضغينة

شكلت حرب الخليج الثانية منعرجا كبيرا في العلاقات العربية-العربية³ حيث انقسمت جموع الدول العربية إلى تكتلات منها الموالي للتدخل الأجنبي و منها المعارض و آخر محايد، إلا أن ذلك لم يكن على مستوى توقعات دول الخليج التي ظنت، وعلى رأسهم السعودية، أن كل الدول و بدون استثناء سوف تساند دول الخليج في حربها ضد العراق ليس لاعتبار المساندة لمواجهة خطر صدام حسين أكثر من غيرها حتى ذلك الحين أن كل الدول العربية والإسلامية تدين لها بالولاء كونها حامية لديار العروبة و قبله حجيجهم. ليكون ذلك أول شرخ بين دول الخليج و الدول العربية من جهة و حتى بين الحكومات المساندة لهم و شعوبهم التي ساندت بدون هوادة صدام حسين، من جهة أخرى.

¹The Oprah Winfrey Show | OWN: <http://www.oprah.com/FindOWN>[14/09/2017]

² Michel Collon, Grégoire Lalieu, Le monde selon Trumped. InvestigAction, Paris, 2017

³ Bruno Etienne, Viviane Fuglestad-Aumeunier, "Guerre du Golfe : arabisme, islamisme et relations internationales", *Revue du monde musulman et de la Méditerranée*, Volume 62 Numéro 1, 1991, pp. 154-161

هذه النتيجة جعلت من دول الخليج تسبح في فلك غير الذي تسبح فيه باقي دول الشرق الأوسط، فنادي الملوك والأمراء الذي ينتمي إليه حكام الخليج ودرجة الثراء التي وصلوا إليها جعل منهم ومن شعوبهم يتعدون أكثر فأكثر عن دول الشرق الأوسط وشعوبها وقضاياهم التي كانت إلى وقت قريب محل إجماع، وهي الحقيقة التي يدركها ترامب جيدا والتي لم يغفلها في إستراتيجية تعامله مع منطقة الشرق الأوسط، والذي تتنافس فيه أربع دول في آن واحد على الريادة وبسط النفوذ. فإيران وتركيا وقطر والسعودية يسعون جاهدين لاكتساع حلة الريادة والمرجعية في منطقة الشرق الأوسط كل بطريقته، فإيران التي تعد قبلة لأهل التشيع تعمل على استمالة قلوب المسلمين من خلال مساندتها للقضية الفلسطينية ومعاداة إسرائيل، وقد بنت نموذجها الخاص القائم على الاقتصاد المقاوم. أما تركيا فتلعب على وترين حساسين أولهما اقتصادي فهي تصدر نمودجا اقتصاديا ناجحا أخرج تركيا من التبعية إلى الريادة والثاني هو كاريزما أردوغان الذي احتضن كل قضايا الوطن العربي والإسلامي والذي هو الآن بصدد تأسيس نظام جديد قد يخرج تركيا من العلمانية إلى نظام إسلامي ديمقراطي معتدل. أما قطر فإن طموحها للريادة العربية تراجع كثيرا، أين كانت أول انتكاسة لها في سوريا وهو الأمر الذي دفعها الآن إلى بناء تحالفات وتكتلات إقليمية فاسحة المجال للعربية السعودية في لعب دور القائد العربي بكل أبعاده الدينية والسياسة وحتى العسكرية وخير مثال على في ظل كل هذه التجاذبات يظهر أن هدف إدارة ترامب في المنطقة قائم على كسر شوكة إيران خاصة في ظل التقارب التركي الإيراني الذي كان نتيجة السياسة الأمريكية الداعمة لأكراد سوريا. من جهة أخرى وفي ظل انكفاء الدور القطري عربيا وذلك بعد أن عنصرا فاعلا في اتساع رقعة ثورات الربيع العربي واتجاهها إلى ترسيخ دور لها في المجال الإقليمي، ستراهن إدارة ترامب على العربية السعودية كحليف يسعى لكسب الثقة الأمريكية واسترداد دور الريادة، وهو ما سيؤدي إلى كبخ طموح أردوغان في تصدر المشهد الشرق أوسطي. في هذا السياق ستسعى السعودية جاهدة لتجسيد هذا التعاون ولو كان ثمن ذلك الدخول في نزاع مسلح مع إيران، وهو السيناريو الأمثل الذي يسعى إليه ترامب.

3. معطيات جديدة للإشكاليات القديمة

- عودة الإمبراطوريات

كل الدراسات المقامة في زمن حرب الخليج الثانية وحتى فيما بعدها تحدثت عن نظام عالمي جديد حيث يكون لكل من إيران وتركيا دورا مهما وفعالا، ولكن ليس للدرجة التي وصلا إليها اليوم من تأثير وحضور سياسي، عسكري، اقتصادي وحتى عقائدي شبه آلي على كل الأصعدة والجهات. إلا أن المتتبع يجد بأن هذا الحضور ليس وليد هذه الحقبة بل هو انبعاث لفكر الإمبراطوريات من جديد. فمن جهة نجد إيران قد أسست فكرا توسعيا في الشرق الأوسط مبنى على بسط نفوذ عسكري وسياسي في مناطق النزاع والتوتر وتنمية خلايا شيعية نائمة ذات ولاء إيراني في

الدول الخصمة مع تعزيز العلاقات مع الدول الحليفة والصديقة، فهي في حرب نفوذ من أجل التمتع في مراكز متقدمة، كل هذا لتبعث روح إمبراطورية فارس من جديد بعد أكثر 1300 سنة من سقوطها. بالمقابل تسير دولة أخرى على نفس النهج ولكن بصفة أكثر وضوح وهي تركيا التي بنيت على أثار الدولة العثمانية أو ما اصطلح عليها من أسامي كالخلافة أو الإمبراطورية العثمانية. أردوغان يعلم ذلك جيداً، فهو يعمل على بسط نفوذه في كل الأقطار العربية ويتبنى جل القضايا المصيرية للأمة العربية والإسلامية. رجب طيب أردوغان يلعب بثلاثة أوراق. أولها الورقة الاقتصادية ونوايا المساعدة والاستثمارات في الدول العربية وتصدير النموذج التركي أما الثانية فهي ورقة التكتلات السياسية التي تجعل منه حليفاً لكل الدول والتيارات على حسب الحاجة فهو حليف لروسيا عندما يتعلق الأمر بالأكراد وكان بالأمس القريب يبدي تقاربه بالولايات المتحدة بشأن الإطاحة بالأسد ويقف بجانب قطر في أزمتها الخليجية إلى غير ذلك من الخرجات المدوية إعلامياً وسياسياً. أما الورقة الثالثة الأكثر أهمية هي الورقة الثقافية، فقد قامت تركيا ببناء ثقافة عثمانية صدرتها إلى كل العالم العربي عبر مسلسلات وأعمال فنية أعادت إلى الأذهان مجد الدولة العثمانية و محت من العقول فكر أتاتورك في المجتمع التركي و خارجه. على صعيد آخر تجدر الإشارة إلى أن تركيا حالياً هي خارج حسابات الرئيس الأمريكي ترامب إما لأنه يعتبرها لا تزال حليفة أو أن تأثيرها الإقليمي قد لا يتجاوز حدودها السياسية لتجعل من تركيا أردوغان في معزل عن الضغوط والتأثيرات ماعدا التي تأتي من الدول الأوروبية و خاصة ألمانيا.

ل يبقى الفرق بين الدولتين الإيرانية والتركية هو أن الأولى مبنية على الولاء والمرجعية لفكر ونظام قائم قد يكتب له الاستمرار مهما تغير الحكام والرؤساء أما بالنسبة لتركيا الحديثة فقد بنيت على فكر الشخص الواحد لجعل من استمرارها وصمودها مرهون بوجود أردوغان الشيء الذي يصعب التكهن به.

- إسرائيل والتطبيع:

"يتواصل التطبيع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل عبر قنوات سرية وعامة ومن خلال السفير الإماراتي لدى واشنطن يوسف العتيبة حسب وكيليكس".¹ هذا هو آخر تقرير عن عملية التطبيع مع الكيان الإسرائيلي ولعله الأهم والأكثر رسمية لتخرج بذلك حركة التطبيع وصناعاتها من المجهول إلى المعلوم ويذكر لأول مرة اسم مسؤول رفيع المستوى بحجم يوسف العتيبة سفير الإمارات في واشنطن. من جانب آخر وعلى عكس ما يتبادر بالأذهان، فإن التطبيع ليس وليد الساعة ولكنه موجود منذ أمد بعيد وله مؤيدوه ودعاته، إلا أن الملفت للانتباه هو تزامن خروج التطبيع من السري إلى العلانية مع زيارة ترامب للشرق الأوسط، زيارة حملت معها الكثير من الرموز والمعاني.

¹Israel and UAE are normalising relations <https://www.middleeastmonitor.com/20170908-israel-and-uae-are-normalising-relations/>

فقد ألهمت تغريدة **#سعوديين مع التطبيع** التي تلت زيارة ترامب مواقع التواصل الاجتماعي بين مؤيد ومعارض إلا أنها كانت فرصة لرصد غير رسمي للرأي العام السعودي حول التطبيع مع وفي نفس السياق فقد نشرت صحيفة "عرب نيوز" الناطقة بالإنجليزية¹ قبل نحو أسبوع من زيارة ترامب إلى السعودية مقالا بعنوان "عدو عدوي صديقي"² والذي يوضح بأن هذا التقارب غير محتمل و لكنه ممكن في ظل التغيرات الجيوسياسية و مؤكدا أن التعاون الاستخباراتي موجود منذ زمن و حتمي مع إسرائيل ذات الاختصاص في هذا المجال. من جانب آخر جاءت زيارة الدكتور عشقي³ -غير الرسمية كما سماها- مع وفد سعودي إلى إسرائيل لتكرس مبدأ التطبيع بنكهة خاصة حيث سلط الضوء على كون القضية الفلسطينية شرطا لذلك لا يمكن التنازل عنه و أنه يخشى أن تتبناه إيران العدو التقليدي لكلا الطرفين حيث صرح قائلاً "إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي سيحرم الأطراف الأخرى، و إيران تحديداً، من إمكانية استغلال القضية الفلسطينية لأهدافها عبر دعم بعض الجماعات و التنظيمات"⁴. أما من الناحية الميدانية فأن إعادة ترسيم الحدود بين مصر و السعودية و الذي أفضى إلى استرجاع السعودية لجزيرتي تيران و صنافير كان أول بوادر التطبيع، حيث أن مصر و السعودية ستصبحان شريكتان في إدارة ممر السفن الإسرائيلية و الأردنية جاعلة من معاهدة كامب ديفيد معاهدة دولية بين أطراف تطل على مياه إقليمية و ليست ثنائية بين مصر و إسرائيل فقط، ليكون التغيير جغرافيا و سياسيا و اقتصاديا في آن واحد، إلا أن ذلك لم يكن ليتحقق لولا ضمانات حرية الملاحة للسفن الإسرائيلية وهو الشيء الذي يلزم السعودية تحضير أرضية لتطوير التعاون مع شبه الجارة إسرائيل. فبعد التأكد من أن إيران صارت عدواً مشتركاً لكل من السعودية وإسرائيل أصبح باستطاعة إدارة ترامب أن تسرع عملية التطبيع خدمة لمصالح إسرائيل وممهدة الطريق نحو عزل إيران على كل الأصعدة تنفيذاً لبرنامجها المعلن عنه بهذا الشأن. ليبقى أمام إسرائيل وترامب طريق طويل من أجل انجاز مشروع التطبيع الذي لم يعد حلماً إسرائيلياً فحسب حيث يجمع الملاحظون على وجوب القيام به في إطار إقليمي غير الذي قامت به انفراديا مع مصر والأردن في وقت مضى.

II. المدخل الثاني: سيناريوهات الشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية

الرئيس ترامب، والأسوأ قادم!

1. يبقى البترول سيد الموقف

قد يعجب القارئ أنه بعد ما يقارب السبعون عاماً من اكتشاف البترول في دول الشرق الأوسط، وتوفر أكثر مناطق العالم عليه و بروز مصادر أخرى له غير تقليدية كالصخري مثلاً من جهة

المركز الديمقراطي العربي، القمم الثلاث في الرياض: توقعات بتعزيز السلام العربي-الإسرائيلي و الدفع نحو التطبيع¹

www.democraticac.de/?p=46560 [14/09/2017]

²SinemCengiz, Myenemy'senemyismyfriend, www.arabnews.com/node/1098796 [14/09/2017]

أنور عشقي، لواء سابق في القوات المسلحة السعودية و مدير مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية³

www.dw.com/ar/ مغردون سعوديون مع التطبيع و آخرون ضده⁴

وظهور فكر بيئي سمح بتطوير استعمال طاقات متنوعة و متجددة من جهة أخرى، يبقى بهذه الأهمية و تبنى على أساسه السيناريوهات و تقوم على أثره الحروب و النزاعات. إلا أن الإشكالية الكبرى هي عدم توزيعه في أرجاء العالم بصفة متوازنة ومتكافئة وهنا تظهر جليا أهمية الشرق الأوسط. فحول الشرق الأوسط مثلا والخليج العربي خاصة تحوي لوحدها أكبر مخزونات العالم من البترول والغاز بما يقارب 48.1% من المجموع الكلي. ناهيك على الموقع الاستراتيجي الذي يميز المنطقة واحتواءها على أربع مناطق عبور بين مضائق وقنوات ذات الأهمية البالغة وهم: مضيق هرمز، مضيق باب المندب، مضيق البوسفور وقناة السويس.

2. السيناريو الأول: أحلاهما مر!

في حال ما إذا بقيت الولايات المتحدة الأمريكية معتمدة على بترول وغاز الخليج ودول الشرق الأوسط عموما، فإنها لا تملك سوى السعي وراء تثبيت الأمن في المنطقة وكذلك عدم المغامرة بالدخول في مواجهة مباشرة أو غير مباشرة مع إيران من أجل الحفاظ على وارداتها من بترول وغاز الخليج الذي يسلك مضيق هرمز يوميا من جهة، أو استغلال النفط والغاز الإيراني. فضلا على أن هذا الموقف تجاه إيران يكسبها دورا استراتيجيا في المنطقة فهو يرسى توازنا إقليميا حيث يجعل السعودية ليست الفاعل الطاقوي الوحيد في المنطقة بعد التلاعب في الإنتاج المنسوب إليها من أجل خفض الأسعار وعدم السماح بتنامي إنتاج النفط والغاز الصخري في العالم وفي الولايات الأمريكية المتحدة خاصة. يبقى هذا السيناريو هو الأحسن لجميع الأطراف، إلا أنه صعب التحقق وإن تحقق فليس من الممكن أن يدوم لفترة طويلة، فرغم أن المحروقات هي الأساس الذي تقوم عليه كل السيناريوهات إلا أن خصوصية المنطقة تبقى متأثرة بمتغيرات عديدة ترسم معلم جغرافيا سياسية للمنطقة وإن كان أهمها رؤى ترامب للمنطقة في المستقبل القريب والبعيد.

3. السيناريو الثاني: الفوضى العارمة!

في تصريح للرئيس ترامب أثناء آخر زيارة قام بها إلى بولندا، ركز هذا الأخير على أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تصبح مصدرا هاما للمحروقات في سنة 2018، هذا التصريح كان قد سبقه إليه مسئولون أمريكيون وخبراء في سنة 2014 و 2015 كانوا على يقين بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تصبح مصدرا للمحروقات مطلع سنة 2017 لولا تدني أسعار البترول التي لم تسمح بتغطية تكاليف استثمارات البترول والغاز الصخريين. أما الآن فإن انتعاش أسواق البترول اقترنت بتناقص كبير في تكاليف إنتاج البترول غير التقليدي، وجعلت من إمكانية أن تكون أمريكا مصدرا للبترول والغاز أمرا محتملا ومسألة وقت لا غير، ليكون تصريح الرئيس ترامب بهذا الشأن جديا وخاليا من كل مناورة. هذا السيناريو قد يجعل ترامب بغير حاجة لإمدادات النفط السعودي و لا الغاز القطري و ينقص من دور إيران التي كانت تلعب ورقة التخويف بغلق مضيق هرمز، ليصبح الشرق الأوسط كله لا يحظى باهتمام أمريكي و قد مكن لحليفته إسرائيل في أثناء ذلك دورا قويا في المنطقة و نشوب حرب مباشرة

بين إيران الشيعية والسعودية السنية¹ بحلفائها قد يخدم مصالح أمريكا الاقتصادية بتسليح الأطراف المتنازعة، ويجعل إسرائيل في مأمن من الصراع العربي خصوصا مع اقتراب حل الأزمة السورية و إضعاف حلفاء كل من حزب الله و حماس بالمنطقة مما يؤدي إلى قطع الإمدادات نحوهم.

III. المدخل الثالث: من ملوك الطواف إلى سفينة الكوينسي، ماذا لو أعاد التاريخ نفسه؟

قد لا يكفي الوقت ولا المجال للتعلم في تاريخ الدول العربية والشرق أوسطية خاصة و من أجل إثبات فرضية كيف أن التاريخ يعيد نفسه و أن ما حصل في قمة الرياض من رضوخ للرئيس ترامب و شراء للسلم، و رشوة من أجل كسب حليف استراتيجي و ذلك بصفقات تسليح تاريخية، من جهة، و شد للرجال لقادة أغلب الدول العربية الإسلامية اتجاه عريش ترامب الذي اختار له مستقرا بالعربية السعودية، من جهة أخرى. و لكن يجدر بنا التذكير أن ملوك الطوائف قبيل سقوطهم كانوا زبائن لسلم مؤقتة اشتروهم من الملك الفونس ليتعدوا ذلك و يستعينون به على بعضهم البعض قبل أن يعصف بهم أجمعين عندما علم ضعفهم لولا سند المرابطين ليصبح الفونس الأمس هو ترامب اليوم. على صعيد آخر ترامب لم يأتي بجديد بزيارته هذه، فقد مشى على خطى الرئيس السابق روزفلت الذي حط الرحال مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية من سنة 1945 بسفينته الحربية الكوينسي على سواحل البحر الأحمر² و دعا كل من الملك ابن سعود و الملك فاروق الذين زاروه الواحد تلو الآخر و يعقد اتفاق الكوينسي بين الولايات المتحدة و السعودية³.

1. الزعامات ورموز الحراك بين الغياب والتغيب

يعتقد بعض السلاطين أن البطش يحفظ الملك وأن العامة على دين ملوكهم فتزين لهم بطانتهم أعمالهم حتى ينقطع ما بين العامة والسلاطين. فيحسبون أن السكون خضوعا حتى تأتي أيام بما غفلوا عنه حين لا ينفع الندم..... هذا كلام ليس للمؤلف ولكنه منسوب لصاحبه صلاح الدين الأيوبي. فالاستشهاد به في هذا الموضع من المقالة ليس عفويا ولا تعظيما لشخصه ولكن جرت العادة و ميول الذات الإنسانية⁴، و ليست العربية فقط، إلى البحث عن مرجعيات أو قيادات أو حتى زعامات في تاريخ الأمم لكل حراك. ففي ظل الأزمات والنكسات وغياب للقيادات ذات إجماع تقوم الشعوب بالبحث عن قائد تاريخي في حقبة مشابهة كان له فيها دور الإرشاد والنهضة والأمثلة كثيرة إن أردنا الخوض في ذلك. لتتبلور لنا إحدى أهم إشكاليات الحاضر العربي والإسلامي وهي غياب أو تغيب ممنهج لشخصيات تتزعم الحراك والتغيير وتكتسي دور الريادة خاصة في دول الشرق

¹ Arabie Saoudite-Iran, la guerre qui effraie le monde, Le Point, (N° 2338) 29/Juin, 2017, pp 36-54[01/09/2017]

² -Jean Pierre Favennec, Geopolitics of Energy, Ed.Techinip, Paris, 2011

³ AkramBelkaïd, Etats-Unis et ArabieSaoudite : feu, le pacte du Quincy ?

<https://oumma.com/etats-unis-et-arabie-saoudite-feu-le-pacte-du-quincy/>[03/09/2017]

⁴ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، دار يعرب:مصر، 2004.

الأوسط. ففي ظل غياب هذه الفئة والضعف الذي طال حكام الدول الشرق أوسطية يكون من الصعب مواجهة رئيس مثل ترامب ذو شخصية قوية تسلطية وهذا من بين عوامل التفرق والانحياز التي وقعت فيها أقطار الوطن العربي جاعلة استكمال بناء كل أنواع التنظيمات والاتحادات صعبة التحقيق إن لم نقل مستحيلة. فلا مجلس التعاون الخليجي استوفى أهدافه المسطرة والأزمة القطرية قد تعصف به نهائيا ولا المغرب العربي نجح في بناء حلم الوحدة والخلاف الجزائري المغربي جعل منه بعيد المنال إن لم نقل أجهز عليه كليا. على صعيد آخر، فإن جامعة الدول العربية أصبحت عديمة التأثير بعد أن فقدت دورها المنشود في توحيد السياسة العربية الخارجية منذ زمن، لتتنازع تدريجيا إلى دول الخليج قبل أن تدخل في خانة الجمود وعدم الفعالية منذ ثورات الربيع العربي وأزمة اللاجئين ناهيك عن الدور السلبي في القضية الفلسطينية مؤكدة بذلك نهاية حلم الأمة¹.

2. في زمن اللاحرب واللاسلم، أكون أو لا أكون تلك هي المشكلة:

زمن اللاحرب واللاسلم هي حقبة ترامب بلا منازع، فهو من دون شك يلعب بين سياستين مختلفتين، فتارة هو على خطى كيسينجر الموصوف سياسيا بالسلمي والانعزالي إلى حد ما، وتارة أخرى هو على خطى بريجنسكي في فكره التوسعي، التسلطي والإمبريالي. إلا أن الملاحظ في خطابات ترامب هو التحول التدريجي من الفكر الانعزالي إلى فكر يميل أكثر إلى التدخل وبسط السيطرة والنفوذ تحسبا لمخاطر محتملة ليحاول بذلك التوفيق بين برنامجه وتقاليد السياسة الأمريكية، وهو الخيار المرجح لترامب في هذه الحالة.

فعلاقة ترامب بدول الشرق الأوسط باتت واضحة المعالم مباشرة بعد قمة الرياض. فبعد التأكد من أن الأطراف العربية والإسلامية تخافه وتحسب له ألف حساب مظهره بذلك نقاط ضعفها، هو لا يحتاج إلى حرب للوصول إلى مبتغاه، ولنؤمن لها سلما كاملا قد يؤدي إلى فقدانه السيطرة عليها أو قد يؤدي إلى السماح بتغيير داخل مجتمعات هذه الدول ينمي فكرا ديمقراطيا يكرس مبدأ التجديد والتداول في الحكم مما يقوي فرضية تغيير الطبقات الحاكمة فاتحا المجال إلى أنظمة سياسية جديدة قد لا تقبل الهوان والضعف أمام الهيمنة الأمريكية في ظل حكم الرئيس ترامب.

عندما يأتي نصر القضايا الإسلامية من غير العرب:

موقفان قد لا يسمح التاريخ بنسيانهما أو تناسيهما. أولهما كان في الثاني من سبتمبر من سنة ألفين وخمسة عشر جالت صورة الطفل ايلان جثة هامة على السواحل التركية أقطار العالم فيما لا يقل عن ستة ساعات لتكون حديث الساعة وتهز أركان العالم شرقه وغربه وتستفيق لأثرها قلوب تحجرت ونست لوقت طويل أزمت اللاجئين. فقد أيقظت الصورة قلوب من لم يكونوا معنيين مباشرة بمخلفات الحرب السورية، ولا أقصد العرب هنا بالتأكيد، بل المقصود هنا هم مسيحيو أوروبا وعلى رأسهم ألمانيا. و في

¹Belgacem Tahchi, « La fin de l'Oumma », *Outre Terre* , Vol.41, no.1, pp.27-30, 2015

موقف آخر، فإن قرار ترامب بحضر السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لستة جنسيات عربية¹ في جانفي/يناير 2017 كان بإمكانه إثارة ردّات فعل كثيرة من الأوساط الحكومية العربية للدول المعنية حلفاؤهم من بني جنسهم و أصحاب دينهم إلا أن الأمر كان غير ذلك، حيث انه لم يحرك ساكنا الدول و كانت الإشكالية الكبرى أن ردود الأفعال المناوئة لهذا القرار كانت داخلية من المجتمع الأمريكي الأبيض و خارجيا من دول عربية لا تدين للإسلام و العروبة بشيء، لتتصر العروبة و الإسلام مرة أخرى بغير أهلها.و على صعيد آخر، فإن جلّ الأوساط السياسية و الصحفية أجمعت على أن ترامب لم يكن ليتخذ هذا القرار تنفيذا لوعوده الانتخابية بقدر ما هو امتحان لردة فعل الدول العربية، و خاصة الشرق أوسطية كونها حاملة و حامية لانشغالات الأمة، و التي فشلت بسكوتها في أول اختبار و أضحت بعد ذلك في خانة الدول المغلوب على أمرها في عهد الرئيس ترامب. كل المؤشرات قد تبين أن السنة القادمة لن تأتي بجديد وقد تشهد حلا ربما قد يكون عسكريا بمبادرة أمريكية لمشكلة الروهينغا وهي الأقلية المسلمة المضطهدة في بورما على غرار ما جرا في حرب أمريكا على صربيا لإنقاذ الأقلية المسلمة في كوسوفو في سنة 1999. أليس التاريخ يعيد نفسه؟

الخاتمة:

مع انطلاق الحملة الانتخابية لمرشح الرئاسيات آنذاك دونالد ترامب سادت دول الشرق الأوسط بأكملها وباختلاف أديانها و لغاتها حالة من التوجس والخوف من برنامج هذا المترشح في حالة لو وصل إلى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية. لكن جاءت زيارته الأولى للشرق الأوسط كأول سفر له خارج تراب الولايات المتحدة الأمريكية، لتؤشر على المكانة المهمة للمنطقة في أجندة إدارة الرئيس ترامب، وهو الموقف الذي أعطى نوعا من الاطمئنان لدول المنطقة وخاصة العربية منها، لكن هذا الاهتمام بالمنطقة بدأ يخبوا ويتراجع ضمن أولويات ترامب وذلك بعد أن أرخت الأزمة الكورية بظلالها على المشهد الدولي وأرغمت ترامب على التفرغ لها و مراقبتها عن كثب إضافة إلى بعض المشاكل الداخلية و الكوارث الطبيعية التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية في الآونة الأخيرة.

من جانب آخر أسقطت الأزمة الكورية عن ترامب قناع الرئيس القوي المتسلط والمندفع، وكشفت عن وجه آخر له غير الذي كان أظهره في السابق وخاصة اتجاه دول الشرق الأوسط، فبعد التهديد والوعيد للزعيم الكوري والمناورات العسكرية الثنائية مع كوريا الجنوبية، رضخ بشكل أو بآخر إلى طلب الحوار الذي لم يأتي بنتيجة وخاض كسابقه رحلة البحث عن الوساطة مع دولة صمدت ولم تأبه لتهديداته وهي التجربة التي قد تتبناها إيران مستقبلا وهي التي تجيد تقنية اللعب على الحافة.

نعم ترامب ليس بذلك الحجم من التأثير، ووعوده الانتخابية لم تتحقق كليا وحتى قوانينه التي أقرها كالحظر وإحباط قانون أوباما للصحة وكذلك بناء الجدار العازل لم تتجسد، مما يعكس صغر

¹ المحكمة العليا ترفع جزئيا التحفظات على قرار ترامب منع دخول المسلمين www.bbc.com/arabic/world-40403864

مساحة المناورة التي يتمتع بها الرئيس ترامب. ففي المنظور القريب، يبقى تأثير السياسة الخارجية لترامب في الشرق الأوسط مرتبطا بعدة معايير أهمها البترول والغاز أو ما يعرف بمصادر الطاقة وضمان وضممان كلي لحقوق إسرائيل، أما في المنظور المتوسط والبعيد فتبقى سياسته غامضة وغير محددة كون ذلك يخضع لمتغيرات منها ما هو جيوسياسي بامتياز ولكن أهمها هو إمكانية تجديد ترامب لعهدته الرئاسية مرة أخرى وفي هذه الحالة فقط يكون تأثيره أقوى وواضح المعالم. ليبقى أكبر تأثير له هو افتعاله للأزمات وتسارع للأحداث في زمنه وكأنه يسعى إلى إثارة فوضى تعم المنطقة قد يسمح له فيها بلعب دور مهم يجعله ينسف كل ما قام به سلفه الرئيس أوباما، ويعيد ترتيب أولويات أجندة السياسة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط.

المصادر والمراجع

مراجع عربية:

-محبوب عبد الرحيم عبد الحفيظ، الإرهاب والشرق الأوسط الجديد: الطلقة القاتلة: نشر ثقافة الحوار والتسامح، e-
kutub، 2017

-عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، دار يعرب: مصر، 2004.

مراجع أجنبية:

-Adam Al-Hor, Donald Trump: We Are Not the Enemy!: A Muslim-American U.S. Military Veteran Explains the Muslim "Problem" and Offers Proposals for Peace, Ed. Kindle edition, 2016.

-Bruno Etienne, Viviane Fuglestad-Aumeunier, "Guerre du Golfe : arabisme, islamisme et relations internationales", *Revue du monde musulman et de la Méditerranée*, Volume 62 Numéro 1, 1991, pp. 154-161

-Donald J. Trump, L'Amérique paralysée, Editions Rocher, 2016

-Donald J. Trump and Tony Schwartz, Great again: How to fix our Crippled America, Paperback Edition, 2016

-Donald J. Trump, Trump: the Art of the Deal, Paperback Edition, 2015

-Hamed Abdel-Samad, Le fascisme islamique. Une analyse, Ed. Grasset, 2017.

-Jean Pierre Favennec, Geopolitics of Energy, Ed. Technip, Paris, 2011

-Marc Fisher, Michael Kranish, Trump Revealed: The Definitive Biography of the 45th President, Scribner, NY, 2016

-Michel Collon, Grégoire Lalieu, Le monde selon Trumped. InvestigAction, Paris, 2017

-Michel Korinman, « *The art of the deal* », *Outre Terre*, Vol.50, no.1, pp.9-28, 2017

-Belgacem Tahchi, « *La fin de l'Oumma* », *Outre Terre*, Vol.41, no.1, pp.27-30, 2015

مراجع الكترونية:

Akram Belkaïd, Etats-Unis et Arabie Saoudite : feu, le pacte du Quincy ?

<https://oumma.com/etats-unis-et-arabie-saoudite-feu-le-pacte-du-quincy/> [03/09/2017]

Crise du Golfe: Trump propose sa médiation <http://www.bbc.com/afrique/41196632>

[07/09/2017]

Arabie Saoudite-Iran, la guerre qui effraie le monde, Le Point, (N° 2338) 29/Juin, 2017, pp 36-54 [01/09/2017]

The Oprah Winfrey Show | OWN: <http://www.oprah.com/FindOWN> [14/09/2017]

Israel and UAE are normalising relations <https://www.middleeastmonitor.com/20170908-israel-and-uae-are-normalising-relations/>

حمائية ترامب ومعادلة الغربيين "الأوسط" و "الأقصى" www.alhayat.com/Articles/22985312/
المركز الديمقراطي العربي، القمم الثلاث في الرياض : توقعات بتعزيز السلام العربي-الإسرائيلي و الدفع نحو التطبيع
[14/09/2017] www.democraticac.de/?p=46560

SinemCengiz, Myenemy's enemy is my friend, www.arabnews.com/node/1098796

[14/09/2017]

مغردون سعوديون مع التطبيع و آخرون ضده www.dw.com/ar/
المحكمة العليا ترفع جزئيا التحفظات على قرار ترامب منع دخول المسلمين www.bbc.com/arabic/world-40403864

مواقع الكترونية:

www.foreignpolicy.com

www.politico.com

www.foreignaffairs.com

"صفقة القرن" بين الواقع والمتوقع

الأستاذ. يحيى قاعود
باحث في مركز التخطيط الفلسطيني
أستاذ الفكر والنظرية السياسية

تقديم:

منذ وصول دونالد ترامب Donald Trump إلى سدة الحكم في مطلع العام 2017م، شاع استخدام مصطلح "صفقة القرن" إعلامياً ومن ثم بين الكتاب والسياسيين، إشارة إلى تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي. حيث صرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنه سوف يعمل على إنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي واعتبر نهاية الصراع بمثابة "صفقة القرن".

ليست هذه العبارة-"صفقة القرن" هي أولى العبارات أو المصطلحات الرنانة في علم السياسة التي يستخدمها السياسيون على مر التاريخ، فقد ظهرت العديد من العبارات والمصطلحات الفكرية والسياسية سابقاً، ولعل أشهرها في القرن الماضي "العالم الحر، ونهاية التاريخ، وصدام الحضارات، والربيع العربي... إلخ".

إن الخطابات واللقاءات السياسية مليئة بالمصطلحات والعبارات. ويبقى السؤال الرئيس: ما هو مضمون وفحوى مصطلح "صفقة القرن"؟ وما هو الجديد؟ وهل هناك فعلاً صفقة سياسية قادمة؟ للإجابة عن هذه التساؤلات والكشف عن المصطلح ومضامينه السياسية، تنقسم هذه المقالة إلى جزئين رئيسيين، وهما:

أولاً: التسوية السياسية للصراع العربي-الإسرائيلي

ثانياً: "صفقة القرن" بين الواقع والمتوقع

أولاً: التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي

بعد الحروب العربية - الإسرائيلية، ونتائج الكارثية التي عمقت إقامة دولة الاحتلال الإسرائيلي وأكدت تراجع الدول العربية، وفي ظل المتغيرات الدولية التي عصفت بالمنطقة العربية وبمنظمة التحرير الفلسطينية اتجهت الدولة العربية إلى عقد اتفاقات سلام مع إسرائيل بدءاً بجمهورية مصر العربية بعد حرب أكتوبر 1973م، وعقد اتفاق كامب ديفيد 1978م. ومن ثم تلتها منظمة التحرير الفلسطينية التي اتجهت نحو الواقعية السياسية بدلاً من الرومانسية السياسية في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، فقبلت بقرارات الشرعية الدولية وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م، وعليه دخلت بمفاوضات مباشرة مع الاحتلال توجت باتفاق أوسلو المرحلي عام 1993م. وعندما بدأت مفاوضات الحل النهائي في حوارات كامب ديفيد الثانية 2000م، وضع الاحتلال الشروط وفرض واقعاً جديداً على الأرض. حيث أفرغ الاحتلال الاتفاقات من مضمونها ورفض إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م. مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية ورؤسائها على مر تاريخ الصراع ومفاوضاته بتقديم عدة مبادرات لإتمام عملية السلام كونها الراعي الرسمي لعملية السلام. إذن، ليست "صفقة القرن" هي أولى المبادرات الأمريكية لإنهاء الصراع العربي - الفلسطيني.

على مدار عقدين ونصف من الزمان من عملة التسوية أدخلت الكثير من المستجدات على عملية السلام المتعثرة، أولها الموافقة العربية لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وهي "المبادرة العربية للسلام 2002م"، وقد رفضتها إسرائيل. وكذلك المرونة الفلسطينية في التعاطي مع قضايا الحل النهائي، ومطالبتها الدائمة بتنفيذ اتفاقيات السلام وفق قرارات الشرعية الدولية. في المقابل لم تتعاطي إسرائيل مع المبادرة العربية أو مع الحقوق الفلسطينية المقررة، بل رفضتها واستمرت في منظومة السيطرة على الأرض الفلسطينية ومقدرات الشعب الفلسطيني.

هذا التشابك والتعقيد الذي يكتنف عملية السلام، جعل نهاية الاحتلال من الأراضي الفلسطينية بمثابة صفقة كبرى على المستوى الدولي، ليس إلا.

ما هو الجديد؟

بداية، الثابت في السياسة أنها متغيرة، فهي لا تعرف الفراغ، ونتيجة الأحداث في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع العربي، وخروج الحركات الجهادية المتطرفة - داعش. تروج إسرائيل نفسها كحليف للدول العربية، وتسعى لحل إقليمي مع الدول العربية بعيداً عن القضية الفلسطينية. في مقابل تعرض إسرائيل لخدماتها الأمنية واللوجستية ضد إيران العدو المشترك مع الدول العربية ومواجهة الجماعات الجهادية، وتطرح تطبيقاً مع الدول العربية، أي رفع العلاقات الدبلوماسية إلى أعلى المستويات، خاصة مع دول الخليج العربي. بعيداً عن إنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. أي تأجيل الصراع داخلياً وإقامة سلام خارجياً مع الدول العربية.

إن الموقف العربي الرسمي مع حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م. والأهم هو عدم معارضة الدول العربية لفتح علاقات مع إسرائيل وفقاً لما جاء في مبادرة السلام العربية 2002م. لكن أساس هذا السلام هو إقامة الدولة الفلسطينية. ورغم ما تروج له إسرائيل عربياً ودولياً وتطلب مساندة الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب لسياستها الحالية، إلا أن الموقف العربي الرسمي يؤكد على مبدأ حل الدولتين. ومن الجدير ذكره أن التعاون الأمني لا يعني إقامة علاقات ثنائية رفيعة المستوى بين بلدين أو أكثر، فقد تعتبر أولى الخطوات ولكن ليس بالضرورة تطورها، فهناك علاقات تعاون في قضايا محددة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، وقضايا أخرى خلافية.

مصطلح "صفقة القرن"

رغم تصريحات دونالد ترامب المتعارضة والفضفاضة تجاه القضية الفلسطينية، إلا أنه صرح في مؤتمر صحفي مع صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية بأنه يود أن يحقق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد سمي هذا الإنجاز بـ "صفقة القرن". وخلال زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي للرئيس ترامب في واشنطن أبريل 2017م، تابحا خلال اللقاء أفكاراً لمؤتمر سلام فلسطيني إسرائيلي محتمل، يعقد في واشنطن. وخلال لقائهما أكد الرئيس السيسي في المؤتمر الصحفي، أن الرئيس ترامب قادراً على التوصل إلى حل الصراع، وقد كرر تصريحات ترامب السابقة بأن إحلال السلام بين إسرائيل والفلسطينيين سيكون "صفقة القرن"¹. إلا أن الرئيس عبد الفتاح السيسي أكد في مؤتمره الصحفي أنه مع حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران 1967م.

ثانياً: "صفقة القرن" بين الواقع والمتوقع

تبدو السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية حتى اللحظة في حال استماع، وهذا ما صرحت به الإدارة الأمريكية الجديدة، وهذا طبيعي لأي إدارة أمريكية جديدة فالتكهن بالسياسات الأمريكية وتوقعها هو المسيطر، حتى تنتهي الإدارة الأمريكية الجديدة من إعداد السياسات لكافة القضايا العالمية، وأهمها الصراع العربي- الإسرائيلي. غير أن التصريحات الأمريكية إن كانت من الرئيس دونالد ترامب، أو من المبعوث الأمريكي للسلام جيسون جرينبلات Jason Greenblatt، توضح لنا مدى التناقض والضبابية التي تكتنف الموقف الأمريكي، فهي حتى اللحظة وخلافاً للإدارات السابقة لم تقر بموقف الولايات المتحدة الأمريكية الرسمي وهو "حل الدولتين"، ولم تعطي تفصيلات حول أي مبادرة أمريكية جديدة لعملية السلام.

ما هو المتوقع؟

¹ جيكوب ماغيد. (2017): ترامب والسيسي يخططان لمؤتمر سلام خلال لقائهما. جريدة The Times of Israel 4 أبريل 2017م.

يتوقع خبراء فلسطينيون أن "صفقة القرن" عبارة عن مبادرة أمريكية لإنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي بشكل كامل، وليس فقط تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. فيما يرى خبراء في السياسة الأمريكية الخارجية، ومخضرمون سابقون في السلك السياسي والدبلوماسي الأمريكي، أن "الحل التاريخي" المسمى "صفقة القرن" التي يؤمن بها الرئيس دونالد ترامب تخفي وراءها جهلاً واضحاً بتعقيدات القضية الفلسطينية، وتسليحاً لصراع تاريخي امتد لقرن من الزمان، منذ وعد بلفور المشؤوم عام 1917 وقيام كيان استيطاني إحلالي صهيوني على أرض فلسطين، كما أنه تبسيط إلى حد السذاجة لمكانة وعلاقة القضية الفلسطينية ببعدها الديني والتاريخي، ليس بالنسبة إلى أهلها المرابطين فحسب، وإنما مع العمق العربي والإسلامي وقلوب مئات الملايين حول العالم¹.

إن المعطيات على أرض الواقع توضح أن دولة الاحتلال لن تقدم التنازلات المطلوبة منها من أجل التسوية السياسية، خاصة فيما يخص الانسحاب الكامل من أراضي الدولة الفلسطينية والقدس. إن طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة وفقاً للرؤية الإسرائيلية سوف تكون الرؤية القادمة "دولة فلسطينية دون حسم القضايا النهائية" أي استمرارية الصراع وليس الوصول لصفقة قرن تنهي الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي كما يشاع إعلامياً. وفي هذا يقول خبير الاستيطان جمال البابا، من المتوقع أن تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية لتحريك عملية السلام في عدة قضايا أهم:

الدولة والحدود: تبادل أراضي مع الاحتلال بالمفاوضة، كما حدث في تفاهمات أولمرت-أبو مازن عام 2007م، بنفس القيمة والمساحة إلا أن الاتفاق لم يطبق.

القدس: إعلان دولة فلسطينية دون عاصمة، وهذا مؤشر بأن الحل المتوقع "مؤقت"

اللاجئين: يتم حل أزمة اللاجئين وفق صيغة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون Bill Clinton التي قدمها في قمة كامب ديفيد الثانية عام 2000م، جزء إلى الدولة الفلسطينية، وجزء آخر يوطن في الدول الموجودة فيها، وجزء يتم استيعابه في دول أخرى، وجزء آخر يعود إلى إسرائيل ضمن لم شمل العائلات بموافقة إسرائيلية، وأخيراً، جزء يعود إلى الأراضي التي يتم تبادلها بين الجانبين.

الأمن: يعتمد الملف الأمني على إقامة كونفدرالية مع الأردن، أي بضمانة عربية².

يربط المفكر الفلسطيني إبراهيم أبراش بين المصالحة الفلسطينية الدائرة منذ سبتمبر 2017 في القاهرة "صفقة القرن"، حيث أعتبر أن هناك ترابط بين المصالحة والموافقة الأمريكية الضمنية، "تحريك ملف المصالحة لم يأتي نتيجة تفاهم حماس وفتح بل بقرار خارجي وفي إطار معادلة إقليمية ودولية جديدة "الصفقة الكبرى"، وسيتم توظيف تحريك ملف المصالحة لصالح هذه المعادلة الجديدة بدون ضمانات"³. من الواضح بأن كافة التفاهمات في المفاوضات السابقة هي الحاضرة في أي صفقة أو تسوية قادمة مع

¹ أسامة يوسف. (2017): صفقة القرن: التسيبات والمحاذير ومخاطر التنفيذ، جريدة العربي الجديد، نشرت بتاريخ 23 يوليو 2017م.

² البابا، جمال. (2017): مقابلة شخصية مع مدير دائرة شؤون المفاوضات في مركز التخطيط الفلسطيني، وخبير الاستيطان. بتاريخ 11 أكتوبر 2017م.

³ أبراش، إبراهيم. (2017): مقال للمفكر الفلسطيني.

بعض التغييرات لصالح الاحتلال وفقاً لوجهة للموقف الأمريكي الداعم لها ولتطلعاتها الأمنية في المنطقة العربية. ولعل هذه الرؤية ليست بعيدة عن متطلبات إسرائيل الحالية. وهذا يعني أن المتغيرات في الوطن العربي وداخل فلسطين تلعب دوراً رئيسياً في أي مبادرة لتسوية الصراع.

تبقى التصريحات والإعلامية حول "صفقة القرن" وغيرها من مبادرات أو الشروط أو المعايير الأمريكية، ليس جديداً، فالولايات المتحدة الراعي الرسمي لعملية السلام في الشرق الأوسط، تتبنى الموقف الإسرائيلي وتدعم باتجاه تطبيقه في أي مفاوضات سلام، والأهم هو تغيير المواقف السياسية وزيادة الاشتراطات الإسرائيلية وفقاً للمتغيرات السياسية في المنطقة العربية، فاليوم تطلب إسرائيل بتطبيع العلاقات مع الدول العربية وتأجيل تسوية القضية الفلسطينية، بهدف تمرير سياسات وإجراءات على الأرض، وتفرضها كأمر واقع.

الأمر الآخر، أن أي تسوية سياسية تتطلب موافقة الأطراف، ولعل الفلسطينيين قدموا التنازلات بقبولهم بحل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م، ولا اعتقد أن القيادة السياسية والفصائل الفلسطينية تقبل بأقل من ذلك. وكذلك التسوية السياسية الشاملة تتطلب موافقة عدة أطراف كسورية التي ما زلت هضبة الجولان تحت الاحتلال. أعتقد أن نقاط الاختلاف بين الدول العربية بشكل عام، والفلسطينيون بشكل خاص أكثر من نقاط الالتقاء لعقد تسوية سياسية وفقاً للمواقف السياسية المعلنة من كل الأطراف.

أخيراً، أي تسوية سياسية قادرة على تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي بالتأكيد سوف يطلق عليها "الصفقة الكبرى" عالمياً، فأى مبادرة أو تسوية تنطبق على أرض الواقع لإنهاء آخر احتلال في العالم بموافقة كافة أطراف الصراع ستكون تاريخية.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم في هذا الكتاب، يمكن القول إن السياسة الخارجية الأمريكية تعمل على ازدواجية المعايير فهي حريصة دوماً على تحقيق أمنها القومي بالدرجة الأولى، ثم أمن إسرائيل بالدرجة الثانية مهما كانت التحديات الإقليمية والدولية، بما لا يتعارض مع متطلبات الأمن الإسرائيلي، وهذا هو المبدأ الرئيسي الذي تتبناه أي إدارة أمريكية سواء كانت جمهورية أم ديمقراطية.

كما أن السياسة الخارجية الأمريكية دائماً وابتداءً بحاجة إلى عدو خارجي، فتارة يظهر لنا الإرهاب كمتغير أستاذي من خلاله شن حرب على كل من أفغانستان والعراق وعلى العالم اجمع وصنفت دول العالم إلى دول صديقة للولايات المتحدة وأخرى إلى محور الشر.

الإرهاب الديني كمتغير ونزعة شرسة للحرب ضد الإسلام وتصنيف كل عمل جبان يقوم به أي شخص أو منظمة تدعي الإسلام وتوجيه كل أدوة السياسة الخارجية الأمريكية لمحاربته يستدعي منا نحن الباحثين إلى إعادة دراسة وتمحيص إلى هذا التوجه وربما يفتح أفاق لأسئلة عدة حول من يمول هته الجماعات المتطرفة؟؟ لماذا هته الجماعات طالما هي إسلامية لا تقوم بزعة امن إسرائيل؟ وإنما بالعكس اعتبرت داعش حماس إرهابية بخلاف إسرائيل !!!؟؟ كل هته الأسئلة لابد منا نحن كدارسي العلوم السياسية وباحثين النظر فيها بتعمق لمعرفة كل ما هو ضدنا.

دائماً وابتداءً كانت إيران محور حوار للدبلوماسيين والسياسيين الأمريكيين ولا تخلو أي حملة انتخابية من أن تكون إيران ضمن الأجندة لكن الواقع يثبت أن في عهد أوباما أبرمت أكبر اتفاقية سلام بين الطرفين وفي عهد ترامب مجرد خطابات وأراء وهجوم في الساحة الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي فقط.

إن جميع المؤشرات تؤكد أن الدعم الذي ستقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل سيستمر في ظل رئاسة ترامب لاسيما مع تصريحاته التي أدلى بها بعد فوزه "إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، ولا يمكن فرض الحل السياسي على إسرائيل" وبالتالي يجب ألا نعلق آمالاً عريضة على حكومة ترامب.

يبقى السؤال مطروح ومفتوح وهو إلى أين تتجه السياسة الخارجية الأمريكية في ظل الرئيس الحالي ترامب هل نحو إعادة هيكلة للمنظومة الدولية وفق أراء رئيس يرى العالم وكأنه أحد مؤسساته، وليس بمنظومة دولية تقوم على سيادة كل دولة؟؟ أو نحو تفكيك أكثر لدول مازالت تسيل لعاب أمريكا وحلفائها ما يستدعي الوقوف أمام أي دعوات نحو تحقيق حلم عربي نحو التكامل؟؟

نبذة عن الجهة المنظمة لتأليف الكتاب

المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية الاستراتيجية الفيلسوف برلين. وهو مؤسسة مستقلة تعمل في إطار البحث العلمي والتحليلي في القضايا الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. ويهدف بشكل أساسي إلى دراسة القضايا العربية والعالمية والتفاعل بين الدول العربية وحكومات وشعوبها ومنظمات غير حكومية حكما يهتم أيضا بدراسة التفاعل والعلاقات بين الدول العربية ودول العالم المختلفة ناسيا على أن الدول العربية تعمل ضمن منظومة علمية لها أجندتها التي تحددها بناء على مصالحها السياسية والاقتصادية.

ويشتمل المركز أيضا علميا في دراساته وأبحاثه العلمية يقوم على النقد البناء وفي تناوله للمعلومات والقضايا والأفكار ينطلق من أرضية العمل على البناء والتنمية وتقديم الحلول للمشاكل المزمنة وليس تسليط الضوء على السلبيات وإظهارها على أنه عورة أو قدر محتم

نبذة عن مبادرة دعم الشباب الجاهلين لتأليف كتب جهادية

فعالية تأليف الكتاب تم تنظيمها من خلال المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية من أجل تأسيس التواصل والتفاعل بين الثقافات المختلفة وتشكيل مجتمع علمي يضم باحثين شباب من المحيط إلى الخليج وتطويع قدراتهم البحثية إضافة لمعالجة المشاكل الحضارية المستعصية و تمكين صناع القرار من استخدام المعلومات القيمة الواردة في الكتاب لاتخاذ القرارات الصائبة